عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

الجزء الثاني

تأليف: بيني موريس


ترجمة: أ. د. عماد عواد







عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

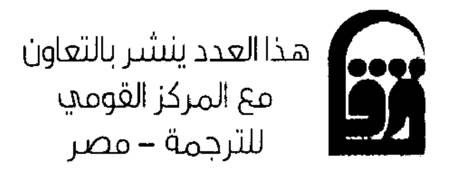
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

الجزء الثاني

تأليف: بيني موريس
ترجمة: أ. د. عماد عواد





ديسمبر 2013
407

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 404 - 7

رقم الإيداع (2013/631)

العنوان الأصلي للكتاب

The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited

By

Benny Morris

Cambridge University Press, UK 2004

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

محرم 1435 هـ - ديسمبر 2013

المحتوى

5

اتخاذ قرار ضد عودة اللاجئين (أبريل - ديسمبر 1948)

«تزايد تصميم قـادة إسرائيل والرأي العـام داخلهـا على معارضـة عودة اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك القـادة أنـه في الوقت الذي يشـكل فيه هـذا التصميم عاملا رئيسـيا في تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية سـتعتمد أيضا على عوامـل خارجية تتصل بحجم وطبيعة الضغط الدولي، خاصة الأمريكي»

المؤلف

ترتب على عملية النزوح الجماعي أن وجد اليشـوف نفسه أمام مشـكلة رئيسية تمحورت حول السـؤال التالي: هل يُسـمح لأولئك الذين فـروا أو طـردوا بالعـودة أم لا؟ ومنـذ ربيـع عـام 1948 بدأ اللاجئون مـن مناطق مختلفة يتعجلـون العـودة، وهو ما فرض عـلى القادة المحليـين من المدنيين والهاغانـاه اتخاذ قرارات في غياب توجهات عامة على المسـتوى الوطني، وقد صبت هذه القرارات في مجملها، وبشـكل متناسـق، في خانة الرفض[1]. من جانبها، بدأت الـدول العربية - بقيادة الأردن - في شـهر مايو المطالبة بشكل صاخب بعودة اللاجئين. وفضلا عن ذلـك، واجه قـادة اليشـوف منـذ بداية موسـم الصيف ضغوطا دوليـة مكثفة - قادها في البدايـة الكونت فولك برنادوت السـويدي

الجنسية ووسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ثم لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة اللاجئين إلى وطنهم. في الوقت نفسه تعرضت الحكومة لضغوط من الجيش والسلطات المحلية في أجزاء مختلفة من البلاد لمنع عودة اللاجئين.

كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الوزراء في منتصف شهر يونيو، حيث تم التوصل إلى توافق على منع عودة اللاجئين، على الأقل ما دام القتال مستمرا، وانتقل الأمر من مرحلة التوافق إلى صدور قرار رسمي من المجلس في شهر يوليو. مثَّل ذلك، من دون شك، واحدا من أهم القرارات التي اتخذتها الدولة الوليدة في شهورها الأولى.

تبلور هذا القرار - الذي اتُّخذ على خلفية الغزو العربي وتصاعد حدة القتال - تدريجيا خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو. فمع انتقال الهاغاناه إلى الإستراتيجية الهجومية قرر القادة العسكريون ومستشارو الشؤون العربية في المناطق ذات الأغلبية اليهودية منع عودة اللاجئين إلى تلك المناطق. فعلى سبيل المثال قرر مستشار الشؤون العربية للواء إسكندروني - والمسؤول عن قطاع عريض من منطقة السهل الساحلي - بشكل رسمي «عدم السماح بعودة العرب الذين غادروا المنطقة». وإذا كان ذلك الموقف قد اتُّخذ بشكل رئيسي نتيجة حسابات تتصل بالأمن اليهودي، فإنه عكس أيضا رغبة في حماية العرب من عمليات السلب والنهب من قبل اليهود، فضلا عن الاعتبارات المتصلة بالمزايا الاقتصادية (منع اللاجئين من العودة إلى الحصاد يؤدي بشكل تلقائي إلى مكسب اقتصادي يهودي)[2].

أدى النزوح الجماعي الضخم من حيفا ويافا في نهاية أبريل ومطلع مايو إلى تركيز اهتمام القيادة اليهودية حول موضوع العودة المحتملة. وقد أوردت غولدا مائيرسون (مائير) - التي شغلت آنذاك منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية بالإنابة - في السادس من مايو، في أعقاب زيارة قامت بها إلى حيفا العربية بعد عدة أيام من الاستيلاء عليها ما يلي:

> *كان من المروع رؤية المدينة جثة هامدة. لقد رأيت النساء، وكذلك الأطفال وكبار السن، على مقربة من المرفأ في انتظار الرحيل. ولقد دخلت إلى المنازل وكان لايزال في بعضها القهوة والخبز على المائدة، ولم أستطع أن أمنع نفسي من التفكير في أن تلك الصورة*

كانت ذاتها في الكثير من المدن اليهودية [أي في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية].

ووفقا لها، فإن هذا الموقف «أثار العديد من التساؤلات». فهل يجب على اليهود

بذل الجهد لإعادة العرب إلى حيفا أم لا؟ وفي الوقت ذاته، وما لم يُتخذ قرار مخالف فإننا اتفقنا على مجموعة من القواعد من بينها: أننا لن نذهب إلى عكا أو الناصرة لإعادة العرب. ولكن سلوكنا في الوقت ذاته، يجب أن يكون أنه إذا ما عاد العرب - نتيجة لذلك - فلندعهم حينئذ يعودون. كما أنه يلزم ألا نتعامل بشكل سيئ مع العرب [الذين بقوا] حتى لا يعود أولئك الذين رحلوا[3].

بعد مرور بضعة أيام، تحدثت مائيرسون عن الموضوع نفسه، ولكن في إطار السياسة العامة تجاه عرب فلسطين. حيث أخبرت اللجنة المركزية لحزب ماباي أن اليهود لا يمكنهم معاملة القرويين الذين فروا نتيجة لعدم رغبتهم في الدخول في معارك مع اليشوف (من قبيل أولئك في الشيخ مونس) بالطريقة ذاتها التي يجري التعامل بها مع أولئك المعادين. وعلى الرغم من أنها كانت تلمح إلى السماح للقرويين «الأصدقاء» بالعودة، فإن مائيرسون تجنبت ذكر ذلك صراحة. بل اكتفت بطرح أسئلة:

ماذا سنفعل بالقرى... التي هجرها أصدقاء؟... هل نحن مستعدون للحفاظ على تلك القرى ربما يعود سكانها؟ أم أننا نرغب في محو أي أثر يشير إلى وجود قرية في هذا الموقع؟

ثم عادت لتناول ملف حيفا قائلة:

أنا لست من بين أولئك المتطرفين - وهناك الكثيرون، وأنا أحييهم - الذين يريدون القيام بكل شيء يمكنهم من أجل إعادة العرب. أقول إنني لست على استعداد للقيام بترتيبات استثنائية من أجل إعادة العرب.

بيد أن السؤال ظل يطرح نفسه حول كيفية تعامل اليشوف مع العرب الذين بقوا في أماكنهم. فالمعاملة السيئة قد تشجع أولئك الذين بقوا على الرحيل، وتضعف من حماسة أولئك الذين رحلوا في العودة - «ويمكننا آنذاك أن نتخلص من العديد

منهم». واختتمت مائيرسـون قائلة إن الحزب - وبشـكل ضمني اليشـوف - دخل الحرب من دون أن تكون لديه سياسـة واضحة تجاه عرب فلسـطين. ومن ثم فقد دعت إلى إجراء مناقشـة شاملة حول «مسألة العرب» داخل اللجنة المركزية[4]. غير أن تلك الدعوة ذهبت أدراج الرياح.

جسـد الخط الذي تبنته مائيرسـون السياسـة التي وضع ملامحها بن غوريون خـلال زيارته إلى يافا في الأول من شـهر مايو: يجب عـلى اليهود أن يعاملوا العرب المتبقين «بمسـاواة وبطريقة إنسـانية متحضرة»، وفي المقابل فإنه «ليس من واجبنا أن ننشغل بعودة أولئك الذين فروا». وبشكل واضح لم يكن أي من بن غوريون أو مائيرسون مهتما بعودتهم (على الرغم من أن الأخيرة ألمحت إلى استعدادها لاستثناء «العـرب الأصدقاء»). وتحـدث بن غوريون كثيرا في هذا الصدد، منذ شـهر فبراير، خاصة فيما يتعلق بالأحياء العربية التي خلت من سكانها في القدس الغربية[5].

أُعلن عن تبلور سياسـة سـائدة بين القيادة الوطنية تعـارض عودة اللاجئين في برقية أرسـلها شيرتوك من نيويورك، في الخامس والعشرين من أبريل، إلى موظفيه - في وقـت كانت فيه عملية النزوح الجماعي من كل من حيفا ويافا تجري على قدم وسـاق - اقترح فيها «تحذير العرب الذين يقومون حاليا بالرحيل من أنه لا يمكنهم أن يكونوا على ثقة بالعودة»[6].

بـدأ الضغط من أجـل العودة ينمو تدريجيا في مطلع شـهر مايـو؛ حيث بدأ القادة العرب من جانبهم في بحث الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للنزوح الجماعي. وخلال لقاء انعقد في عمان في الثاني من الشـهر اتفق المسؤولون والأعيان في حيفـا على أن «العرب يجـب أن يعودوا إلى مدينتهم»، وقد رافق ذلك بشـكل واضح تنسـيق مـع البريطانيين؛ حيـث أزال الجيش البريطاني في اليـوم التالي عدة حواجز أقامتها الهاغاناه على الطرق في المدينة واسـتعاد مواقعه في الأحياء العربية المهجورة فيها. وتلا ذلك مباشرة إقدام كل من عزام باشا، الملك عبد الله، والقاوقجي على إصدار مناشـدات - روّج لها إعلاميا بشـكل كثيف - للاجئين بالعودة، في حين أعلنت سـلطات الانتداب في السـادس من مايو أنه «من وجهة نظر الحكومة فإنه يمكن للعرب أن يشـعروا بالأمان التام في حيفـا»[7]. وكان الملك عبد الله قد دعا في اليوم السابق «كل رجل قوي وحكيم، وكل شاب قوي ومؤمن، ترك البلاد [فلسطين]

إلى العـــودة للأرض الحبيبة. ويجب ألا يبقى أحد خارج البلاد ســوى الأغنياء وكبار الســن». كما وجَّه الملك الشكر إلى «أولئك الذين صمدوا في أماكنهم على الرغم من مواجهتهم الطغيان»، وأشــار الملك إلى الإدانة الصادرة عن الوكالة اليهودية لمذبحة دير ياســين[8]. وكانت المحصلة النهائية لكل ذلــك أن رصدت الإدارة العربية بجهاز استخبارات الهاغاناه في نهاية الشهر وجود «ضغوط متصاعدة بشكل تدريجي على اللاجئين لدفعهم إلى العودة»[9].

لم يسفر الجهد العربي - البريطاني المشترك الهادف إلى العودة الشاملة للاجئين - وليس فقط أولئك من حيفا - عن شيء. لم تسمح الهاغاناه للعرب بالعودة، فضلا عن أن الدعوات إلى العودة ربما لم تلق حماسة كبيرة في صفوف اللاجئين أنفسهم في ضوء اســتمرار حالة القتال والارتباك على الأرض. وفي حيفا ذاتها حيث لم تعارض القيادة اليهوديــة المدنية المحلية العودة في بداية الأمر، حدث تغير رئيسي في المشــاعر؛ وفي هذا الخصوص ذهب أحد المشــاركين في اجتماع للمســؤولين المحليين عُقد في بلدية حيفا في الســادس من شهر يونيو (معبرا عن وجهة النظر العامة) إلى القول بأنه «لا توجد مشاعر في الحرب... ومن الأفضل إيقاع الظلم بهم عن أن نعاني نحن كارثة... وحقيقة الأمر أنه ليست لنا أي مصلحة في عودتهم»[10].

أدت المحادثات والتحركات الديبلوماســية التي شــهدها شهر مايو حول إمكان العــودة المحتملة إلى تدعيم أواصر جماعة ضغط - نشــطة وإن كانت غير محكمة التنســيق - داخل إسرائيــل معارضة لذلك، ضمت بين صفوفها كلا من: الســلطات المحلية، حركات الكيبوتســات، إدارات المســتوطنات في المؤسســات الوطنية، قادة الهاغاناه، فضلا عن شخصيات مؤثرة من قبيل يوسف ويتز وعيزرا دانين.

بالنســبة إلى ويتــز فإنه نظر إلى النــزوح الجماعي - الذي عمل شــخصيا على تشجيعه في عدد من الأماكن - على أنه تطبيق - على الرغم من أنه غير مخطط وإلى حد كبير عشوائي - لمشروعات الترانسفير (الترحيل) التي طُرحت في نهاية الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات، واستندت إلى فكرة نقل الأقلية العربية خارج الدولة اليهودية المســتقبلية بما يمكنها من أن تكون متجانسة ومستقرة سياسيا وآمنة ضد التخريب من الداخل. فلقد أدرك - وشاركه رفاقه في ذلك - أنه من أجل مصلحة إسرائيل يلزم توســيع نطاق النزوح الجماعي من خلال دفع وحث المزيد من التجمعات العربية

على الهروب، فضلا عن تدعيم أركان الموقف الناتج عن ذلك. أما فيما يخص العودة فقد كان من شأنها أن تعرض الدولة اليهودية للخطر. ورأى ويتز أن الأمر مهم إلى درجة تفرض تأسيس هيئة خاصة في الدولة لتشرف على ما أطلق عليه «عملية الترانسفير الارتجاعية». وخلال شهري مارس وأبريل سعى ويتز إلى الحصول على الدعم السياسي والمساندة لتنفيذ «الترانسفير»، ثم عمد بدءا من شهر مايو إلى الضغط على كل من بن غوريون وشيرتوك من أجل إنشاء «لجنة الترانسفير»، والذي كان يرغب في أن يكون شخصيا على رأسها، للإشراف على «سياسة الترانسفير». والتي كان جوهرها هو التركيز على الإجراءات التي يمكن أن تضمن أنه لن تكون هناك عودة. وتدريجيا يكون على اللجنة أن تقدم النصح للقيادة السياسية والهاغاناه حول المزيد من عمليات تحريك السكان.

برزت أول لجنة غير رسمية للترانسفير في نهاية شهر مايو، وضمت كلا من ويتز، دانين، ساسون (الذي كان يشغل آنذاك منصب مدير إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية)، وذلك بعد موافقة دانين على الانضمام إليها ومباركة شيرتوك - وإن كان ذلك بشكل غير رسمي - في الثامن والعشرين من الشهر لإنشاء اللجنة وأهدافها.

في منتصف شهر مايو استقال دانين من لجنة الممتلكات العربية، وفي هذا الخصوص كتب إلى ويتز: إن المطلوب هو «مؤسسة يتمثل دورها في البحث عن الوسائل لتنفيذ الترانسفير للسكان العرب في هذا الوقت الذي تركوا فيه أماكن إقامتهم المعتادة». وقد اعتقد دانين أنه يمكن إيجاد مؤسسات مسيحية تعمل تحت اسم مساعدة اللاجئين يمكن أن تساهم في إعادة توطينهم في الدول العربية. وكتب قائلا: «دعنا لا نضيع الحقيقة المتمثلة في أن عددا ضخما من السكان العرب قد غادروا منازلهم، وأن تحقيق ذلك في الأوقات العادية كان أمرا على درجة عالية من الصعوبة». وبالنسبة إليه فإن منع عودة اللاجئين يستلزم مواجهتهم لأمور واقعة faits accomplis، ومن قبيل ذلك تدمير المنازل العربية، «وتوطين اليهود في كل أرجاء المنطقة التي تم إجلاؤها» فضلا عن مصادرة الممتلكات العربية[11].

في الثامن والعشرين من شهر مايو توجه ويتز للقاء شيرتوك، واقترح عليه أن يقوم مجلس الوزراء بتعيينه هو وساسون ودانين بوصفهم أعضاء لجنة للترانسفير تكون مهمتها «صياغة خطة عمل مصممة لتحقيق هدف الترانسفير».

ووفقـا لما أورده ويتز، فإن شـيرتوك هنـأه على مبادرته ووافقـه الرأي الخاص بضرورة استثمار «الزخم الناتج عن فرار العرب وتحويله إلى حقيقة واقعة»[12]. وبعد مرور يومـين التقى ويتز مع كابلان (وزير المالية والرجل الثالث في حزب «الماباي»)، وحصل على مباركته[13]. وفي ذلك اليوم - 30 مايو - اجتمعت اللجنة في أول جلسة عمل لها، وشرع ويتز في صياغة مشروع لأنشطتها، وإن ظل الأمر مفتقرا إلى تفويض رسمي من بن غوريون أو من مجلس الوزراء بكامله.

ومع ذلك شرعت اللجنة منذ بداية شـهر يونيو - بمساعدة الأموال المقدمة مـن صنـدوق التمويل اليهودي فضلا عـن الأموال الخاصـة - في محو قرى في مناطق مختلفة، وفي الخامس من الشـهر توجه ويتـز للقاء بن غوريون حاملا معه مذكرة من ثلاث صفحات موقعا عليها منه إلى جانب دانين وساسون تحت عنوان: «الترانسفير الارتجاعي، برنامج لتسوية المسألة العربية في دولة إسرائيل».

نصـت المذكرة على أن الحرب قد أسـفرت عن نتيجة غـير متوقعة تمثلت في «اقتـلاع جماهير من العرب مـن مدنهم وقراهم وهروبهـم خارج المنطقة المخصصة لإسرائيل... ويمكن أن تستمر هذه العملية مع استمرار الحرب وتقدم جيشنا». ولقد ترتب على الحرب والنزوح الجماعي تعميق العداء العربي، و«ربما جعل من المسـتحيل بقاء مئات الآلاف من العـرب في دولة إسرائيل، أو وجود دولة إسرائيل وبداخلها مئات الآلاف من السـكان الذين يكنون لها الكراهية». ومن ثم فإن إسرائيل «يلزم أن يقطنها اليهود على نطاق واسـع، مما يجعل من غير اليهود بها نسـبة محدودة». كما «يلزم النظر إلى اقتلاع العرب من أماكنهم عـلى أنـه حل للمشـكلة العربية... وتماشـيا مع ذلك مـن الآن فصاعدا يجب توجيهه وفقا لخطة محكمة تسـعى إلى تحقيق هدف الترانسفير الارتجاعي من الآن فصاعدا».

وبغية تدعيم وتضخيم الترانسفير تقدمت اللجنة بالمقترحات التالية:

«(1) منع العرب من العودة إلى ديارهم.

(2) تقديم المساعدة إلى العرب بهدف استيعابهم في أماكن أخرى».

وفيما يتصل بالهدف الأول، اقترحت اللجنة ما يلي:

1 - تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.

2 - منـع العرب من القيام بزراعة الأراضي، بما في ذلك الحصاد والجمع [للمحاصيل] وقطف الثمار [الزيتون].

3 - توطين اليهود في عدد من القرى والمدن بما يضمن عدم ترك أي «فراغ».

4 - إصدار قوانين [تهدف إلى إعاقة العودة].

5 - إطلاق حملة دعاية [لتشجيع عدم العودة].

واقترحـت اللجنة أن تتولى عملية الإشراف على تدمير القرى وتجديد بعض المواقع لتوطـين اليهود؛ فضلا عن قيامها بالتفاوض لشراء أراض عربية، وإعداد مشروعـات قوانين للمصـادرة، بالإضافة إلى التفاوض عـلى توطين اللاجئين في بلدان عربية» [14].

سجل ويتز في مذكراته أن بن غوريون وافق «على المخطط بأكمله»، بيد أنه رأى أن يبدأ اليشوف في مرحلة أولى بتنفيذ عملية تدمير القرى وبناء المستوطنات ومنع العرب من ممارسـة الزراعة، على أن يتم في مرحلـة لاحقة الاهتمام بملف التوطين المنظـم للعـرب في الدول العربية. وعلى حين وافق بن غوريون على فكرة تشـكيل لجنة إشرافية، فإنه عارض مقترح ويتز الخاص بـ «لجنة مؤقتة». وفي الوقت نفسـه أعطى بن غوريون موافقتـه على بدء اللجنة في عملية التدمير المنظم للقرى، الذي أحاطه ويتز علما بتكوينها[15].

في المقابل، وفقا لرواية بن غوريون عن اللقاء ذاته، فإنه وافق على تشكيل لجنة لـلإشراف على «تنظيـف التجمعات العربية، وزراعة حقولهـا وتوطين اليهود فيها، وتشـكيل فرق من العمال لتنفيذ هذا العمل». ولم يشر بشـكل صريح في أي مكان إلى تدمير القرى أو منع اللاجئين من العودة[16].

كتب ويتز إلى بن غوريون في اليوم التالي - 6 يونيو - ما يلي:

> *لقد أعطيت نفسي الحرية في تدوين ردكم على مشروع الخطة الذي عرضتها عليكم، والمتضمن أنكم: 1) سـتدعون على الفور إلى اجتماع لمناقشة المشروع وتعيين لجنة؛ 2) أنكم وافقتم على أن تبدأ الأعمال المشار إليها في البندين 1 و2 [تدمير القرى ومنع العرب من الزراعة] بشكل فوري.*

وأكمل ويتز، «وتماشـيا مع ذلك، فإننـي أعطيت أمرا بالبدء في هذه الأعمال في أجزاء مختلفة من الجليل، ووادي بيت شيان، وتلال إفرايم والسامرة»[17]. من المؤكد أن ويتز كان يرمي من وراء ذلك إلى توفير غطاء لنفسـه؛ حيث شـعر بأنه وإن كان تفضيل بن غوريون في مثل تلك الأمور الحساسـة قد يذهب إلى عدم إلزام نفسـه بشيء مكتوب، فإن عليه - المقصود ويتز - ألا يترك نفسه عرضة للاتهام بأنه تصرف من دون تفويض. وربما أراد كذلك حث بن غوريون على تشكيل اللجنة.

شرع ويتز في اسـتخدام المكاتـب الفرعية لصندوق التمويـل اليهودي من أجل تسـوية حفنة من القرى بالأرض (المغار، بالقرب من غيديرا، وفجّة، بالقرب من بتاح تكفا، وبيار عدس، بالقرب من مغديل، بيت دجان، شرق تل أبيب، ومسـكة، بالقرب من رمات هاكوفتش، والسميرية، بالقرب من عكا، والبطيمات وصبارين جنوب شرق حيفا). وجاب وكلاؤه أرجاء البلاد لتحديد القرى الأخرى التي يلزم تدميرها أو الحفاظ عليها وتجديدها لتوطين اليهود بها مستقبلا. وكان يأمل أن تصدر موافقة رسمية من مجلس الوزراء على أعماله، وأيضا قرار تعيين رسمي لأعضاء لجنة الترانسفير.

لم يدرك ويتز، على الأقل في البداية، أن نشـاطاته «شـبه الرسمية» رُصدت من قبل حزب مابام، وتبع ذلك أن شـن كل من الحزب وشـتريت حملة مضادة لوقف تدمير القرى ومقاومة فكرة خلق مناخ موات للترانسـفير - والذي مثل تدمير القرى أحـد عناصره. وكانت تلك الحملة على الأرجح سـببا - على الأقل جزئيا - وراء عدم قدرته على الحصول على تفويض رسـمي على مستوى مجلس الوزراء لتأسيس لجنة الترانسـفير. واضطر ويتز في مطلع شهر يوليو لتعليق عمليات تدمير القرى، واضعا نهاية فعلية لأنشطة اللجنة الأولى غير الرسمية والتي نصَّبت نفسها لجنة للترانسفير، غير أنه في ذلـك الحين كان قرار الحكومة الخاص بمعارضة عودة اللاجئين قد أصبح تقريبا رسميا (مما يعني أن جهود ويتز كانت مثمرة).

في بداية الأمر كان هناك تعدد وانقسـامات في الآراء، وفي الثالث والعشرين من شهر مايو، أخطر شتريت زملاءه في المجلس بما يلي:

> *إن الكثيرين من بينهم لايزال لهم أصول ضخمة في البلاد... وهم سـيعودون بلا شـك. لا أعتقد أنهم تقبلوا فكـرة الرحيل النهائي... وسـيكون كافيا أن نظهر نوايانا الحسـنة تجاههـم حتى يبدأوا في*

العودة... وإذا ما عادوا - وفي رأيي أنهم سـيقومون بذلك بشـكل مؤكد - فإنه يلزم علينا أن نجد طريقة للتأكد من أنه لن يكون هنا تمييز ضدهم فيما يتصل بالتعليم، الصحة، والديانة...[18].

مـن جانبه عبَّر فيلكـس روزنبلوث (وزيـر العدل) صراحة عـن رأيه المعارض للترانسـفير، منتقدا «سـلب الممتلكات العربية» وتدمير القرى كوسيلة لمنع عودة اللاجئين[19]. وفي التاسـع والعشرين من شـهر مايو أعلنت محطة الإذاعة الرسمية للدولة (صوت إسرائيل) أن إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين[20].

وعلى إثر قيام ويتز بإخطار شـيرتوك (وزير الخارجية) بذلك، أشر الأخير للمدير العام للوزارة (والتر إيتان) بما يلي:

علينـا أن نتجنب البيانـات المطلقة حول هـذا الموضوع. وفي الوقت الحالي يلزم علينا استخدام الصياغات السلبية. فقط فمادامت الحرب مستمرة يجب ألا يكون هناك حديث عن السماح بالعودة، كذلك يجب ألا يظهر من بياناتنا أنه في نهاية الحرب سيتم السماح لهم بالعودة. فلنترك كل الخيارات مفتوحة[21].

كان موقف شـيرتوك يعبر - إجمالا - عما تم إقراره قبل خمسـة أيام. ففي الأول من شـهر يونيو ناقش كل من: شيرتوك، شيتريت، وسكرتير المجلس (زيف شارف)، والمدير العام لوزارة شؤون الأقليات (غاد ماكنس)، وساسون الموضوع، ووفقا لما أورده بن غوريون بشـكل موجـز في مذكراته، تم التوصل إلى أنه «لن تتم مسـاعدة العرب على العـودة»، وأنه يلزم إصدار «الأوامر المناسـبة لقادة قوات الدفاع الإسرائيلية»[22]. وخلال اجتماع مجلس الوزراء بكامل تشـكيله في اليـوم ذاته تناول بن غوريـون ورفاقه هذا الملف بأسـلوب ملتو عند تناولهم لمسـألة حرية الانتقال والتحرك عبر خطوط القتـال في حالة التوصل إلى هدنة؛ حيـث أعلن رئيس الـوزراء: «ليس لدينـا مصلحة حقيقية في السـماح بحرية التحـرك والانتقال، حيث إنها سـتمكن اللاجئين من العـودة إلى القرى الخالية عـلى امتداد طريق القدس - تل أبيـب». ومن جانبه كان وزير الزراعة أهارون سيزلنغ أكثر وضوحا:

حرية الحركة على الطرق ستؤدي إلى عودة العرب إلى القرى...
ففـي حوزتنا أكثر من 100 تجمع سـكاني عـربي، وإمكانية عودة العرب إليها خلال الهدنة تشكل خطرا كبيرا.

وقد اتفق معه في الرأي موردخاي بنتوف، رفيقه في حزب مابام[23].

في الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسـية تتجه إلى التوصل إلى قرار سـياسي - اسـتراتيجي حاسـم ضد عودة اللاجئـين، صدرت التعليـمات إلى الجيش بإحباط محـاولات العودة على الأرض، ففي التاسـع والحادي عشر من شـهر يونيو تلقت وحدات الخطوط الأمامية أوامر بمنع القرويين من حصد المحاصيل أو «الدخول إلى الأماكن التي نسـيطر عليها»[24]. وفي الثالث عشر من الشـهر، أي بعد مرور يومين، أمـرت القيادة العامة للواء أوديـد كتائبه بأن «تتخذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع العودة، بما يمكننا من منع تعقيدات سياسية وتكتيكية قد تعترض طريقنا»[25].

لم يكن ويتز ورفاقه الفريق الوحيد على المسرح الذي يضغط في اتجاه معارضة العـودة، بل كان هناك آخرون يعملون بجدية خلال الأيام الحاسـمة التي سـبقت الهدنـة الأولى (11 يونيـو - 8 يوليـو) وبعدهـا لحـث مجلس الـوزراء على عدم الاستسـلام للضغوط الدولية والسياسـية الداخلية، فمن جميع أرجاء البلاد طالب القادة المحليون الحكومة بمنع العودة، وكلما كانت المسـتوطنة أكثر بعدا من مراكز التجمع اليهودي وأكثر هشاشة، كان صخب معارضتها للعودة أكبر.

في الأيام الأولى لشـهر يونيو حاول أعيان الجماعة اليهودية في صفد أن يتوجهوا بمناشدتهم مباشرة إلى المجلس، وعلى الرغم من وصولهم إلى تل أبيب فإن أقصى ما أمكنهم فعله هو مقابلة شـلومو كادار المساعد الرئيسي في سكرتارية الحكومة. وفي هـذا الخصوص أوضح الأخير أن المطالب التـي قدموها تضمنت أن تقوم الحكومة بإعاقة العودة؛ وأن تشيد حلقة من المستوطنات اليهودية حول المدينة؛ وأن توطن اليهود في المنازل المهجورة بها. كما أوضحوا أن: «الجماعة اليهودية لن يمكنها تحمل ضغـط العرب العائدين خاصة في ضوء حقيقة أن أغلب ممتلكاتهم في صفد سرقت ونهبت منذ مغادرتهم المدينة»، كما حذروا من أنه إذا ما تم السماح للعرب بالعودة فإن الجماعة اليهودية سـتغادر المكان. ويذكر أنه تم توجيه رسالة مماثلة من قادة صفد إلى وفد من مسـئولي اليشـوف كان في زيارة للمدينة في الخامس من الشـهر

ذاته ضم ويتز، الذي توصل في ختام زيارته إلى النتائج التالية: في حالة عدم تسكين المستوطنين اليهود في صفد فإنه سيكون من المفضل «تدمير المنازل العربية خشية أن يجد العرب مكانا ما يمكنهم العودة إليه»[26]. إذا لم يقم اليهود بملء القرى المهجورة بشكل سريع فستملأ «بالعرب العائدين والكراهية تملأ قلوبهم»[27].

يمكن العثور على مضمون مشابه لما تقدم في خطاب وجهه إفرايم فيزينسكي، سكرتير لجنة كتلة مستوطنات الجليل الغربي، وعضو في كيبوتس أيفرون، إلى سيزلنغ؛ حيث كتب: «لم يعد في الجليل الغربي سكان عرب، وهناك حاجة لاستثمار الموقف الناتج عن ذلك... والشروع الفوري في بناء مستوطنات يهودية جديدة في المنطقة لتأمين تهويدها»[28]. وفي الوقت ذاته وصل وفد من القادة المحليين في الجليل الغربي إلى تل أبيب وطلبوا مقابلة الوزراء، استُقبلوا من قبل سكرتارية المجلس حيث قالوا:

> *العودة إلى الأمر القائم سابقا وعودة العرب من الأمور غير الواردة. إذا عاد العرب فإننا [اليهود] سنغادر [المنطقة]... إن صمودنا في أماكننا مشروط بألا يعود العرب وأن تضم المنطقة إلى الدولة العبرية*[29].

تتابعت التماسات مماثلة من أماكن أخرى في البلاد. ففي الثاني من شهر يونيو حث شمويل زاغورسكي - مفتش الممتلكات العربية في منطقة فقوعة - أفراهام هارتسفيلد على أن يُشجع فكرة إقامة مستوطنات جديدة في وادي بيت شيان كوسيلة لمنع اللاجئين من العودة. وأوضح شمويل زاغورسكي محذرا:

> *أخشى أن يقوم عرب المنطقة بالعودة إليها، وهو ما يعني أننا سنفقد الفرصة السانحة حاليا لبناء مستوطنات جديدة، أما فيما يتعلق بي فقد فعلت كل ما هو في سلطتي لغلق طريق العودة أمامهم، غير أننا نشعر بالضغوط التي يمارسونها من أجل العودة* [30].

كان لضغط العسكريين في هذا الخصوص وزن أكبر لدى مجلس الوزراء، فقد نظرت مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى احتمالية عودة جماعية للاجئين باعتبارها تهديدا رئيسيا لجهود الحرب. ومع اقتراب الهدنة الأولى بدأ القادة

العسكريون المحليون في مطالبة عمليات رئاسة الأركان بإصدار تعليمات في هذا الخصوص، ومن ذلك الرسالة اللاسلكية التي بعث بها لواء أوديد من الجبهة الشمالية - في الثاني من شهر يونيو - ونصت على أنه: «في انتظار تعليمات واضحة فيما يتصل بوقف إطلاق النار، خوفا من عودة العرب إلى القرى»[31]. وبعد مرور ستة أيام عاد اللواء إلى الاتصال مجددا قائلا: «إن مشكلة عودة اللاجئين تتزايد»[32]، وفي السادس عشر من الشهر كتب رئيس جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إلى مدير القسم السياسي بالوزارة:

> *تم رصد تحرك متزايد من قبل القرويين الفلسطينيين الذين فروا إلى البلاد المجاورة من أجل العودة الآن [خلال أيام الهدنة الأولى]، وهناك خطر جاد من أن يقوم القرويون العائدون بتحصين أنفسهم في قراهم فيما وراء خطوطنا الأمامية، ومع استئناف القتال فإن ذلك سيشكل، على الأقل، طابورا خامسا، إن لم يكن تجمعات معادية نشطة.*

وإذا لم يتم فعل شيء فإن هناك خطرا يتمثل في أنه مع نهاية الهدنة سيكون على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تخصص وحدات كبيرة لتنظيف المنطقة الخلفية وخطوط الاتصالات»[33]. ويذهب بعض الضباط إلى أن العودة التدريجية للاجئين هي جزء من سياسة مدبرة من قبل الدول العربية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واضحة[34].

ألقى مسؤولون من إدارات الحكومة بثقلهم كذلك في النقاش، فمع بداية الهدنة الأولى رصدت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية دعوات القادة العرب المطالبة بعودة «300 ألف لاجئ»، كما أوضحت أن هناك تسللا ضعيفا من لاجئين عادوا بالفعل، مؤكدة أن أحد الأسباب الرئيسية وراء تلك العودة تمثل في الرغبة في «حصد المحاصيل الصيفية... فالعرب في أماكن الشتات كانوا يعانون من الجوع الشديد»، وحذرت الإدارة من أن هذه العودة المدفوعة بالرغبة في الحصاد يمكن أن:

> *تجلب معها إعادة توطين في القرى، وهو ما قد يكون من شأنه أن يعرض العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الشهور الست الأولى من الحرب للخطر، فالمتحدثون الرسميون العرب*

> *عندما يطالبون بعودة اللاجئين لا يفعلون ذلك عبثا، وإنما لأن ذلك ليس فقط سيخفف العبء عن كاهلهم لكن أيضا سيزيد العبء علينا بشكل كبير*[35].

أما فيما يتصل بشيرتوك - الراعي الرئيسي داخل الوزارة لمشروع ويتز المتصل بلجنة الترانسفير - فقد شرح في خطاب وجهه إلى ناحوم غولدمان - رئيس المؤتمر اليهودي العالمي - السبب الرئيسي الكامن وراء تبلور سياسة تعارض عودة اللاجئين على النحو التالي:

> *إن الحدث الأكثر إثارة في التاريخ المعاصر لفلسطين - ربما أكثر إثارة، بمعنى من المعاني، من إنشاء دولة إسرائيل - هو الإجلاء الواسع النطاق لسكانها العرب... والعودة إلى الوضع القائم سابقا أمر غير وارد. كما أن الفرص التي يتيحها الوضع الحالي للوصول إلى حل دائم وجذري لأكثر المشاكل إزعاجا للدولة اليهودية (المقصود وجود أقلية عربية كبيرة) بعيدة الأثر... حتى إذا كان من غير الممكن تجنب بعض التبعات السلبية، فإنه يجب علينا أن نستغل الفرصة الهائلة التي قدمها لنا التاريخ بيسر وبطريقة غير متوقعة أقصى استغلال*[36].

بلغت الأمور ذروتها منتصف شهر يونيو. فمع بدء الهدنة سكتت المدافع على طول خطوط القتال، الأمر الذي وفر الإمكانية العملية لعودة اللاجئين، وبالفعل بدأ عدد محدود منهم في شق طريقة عائدا إلى قراه ومدنه. وفي الوقت ذاته مكنت الهدنة الدول العربية من التفكير مليا في العبء الضخم الذي وقع على كاهلها بشكل غير متوقع، ومن ثم أصبح حل مشكلة اللاجئين هدفا رئيسيا لسياساتهم. وبشكل مشابه - ومع هدوء غمار المعارك بشكل مؤقت - شرع المجتمع الدولي في الاهتمام بالملف؛ حيث بدأت تعبئة الرأي العام في الغرب، كما جرى الإعداد لإرسال شحنات إغاثة للاجئين. وفضلا عن ذلك فإن وسيط الأمم المتحدة المُعين حديثا، برنادوت - الذي عمل خلال الحرب العالمية الثانية في مجال مساعدة اللاجئين - أوضح بعد نجاحه في التوصل إلى الهدنة أنه سيركز اهتمامه على إيجاد تسوية نهائية تحتل فيها مشكلة اللاجئين موقعا رئيسيا[37]. وكان من المفترض أن يعود إلى إسرائيل في السابع عشر من شهر يونيو.

اجتمع مجلس الوزراء في السادس عشر من شهر يونيو؛ حيث ألقى بن غوريون خطابا قويا أعلن فيه آراءه التي شـكلت أساسـا للتوافق الذي تبلور فيما بعد: «أنا لا أقبل بالصيغة (أو السياسـة) التي تذهب إلى أنه يجب علينا أن نشجع عودتهم» - وجـاءت تلك العبارة في إشـارة واضحة إلى قرار اللجنة السياسـية لحزب ماباي، قبيل ذلك بيوم واحد، القاضي بمسـاندة عودة «اللاجئين الجانحين للسلام» في نهاية الحرب[38]. «أنا أعتقد أنه يجب علينا منع عودتهم... يجب أن نوطن اليهود في يافا التي ستصبح مدينة يهودية... كذلك يجب عدم إعادة توطين العرب في بيسان وأبو كبير... فالسـماح بعودة العرب إلى يافا سـيكون عملا أحمق». وإذا ما تم السـماح للعرب بالعودة، «وتجددت المعارك، فإن فرصنا لإنهائها كما نريد سـتتقلص... يلزم علينـا أن نمنـع عودتهم مهما كلف الأمر». وكان من شـأن تلـك الآراء أن تزيل أي شـكوك في أذهان وزرائه حول موقفه فيما يتصل بالمصـير النهائي للاجئين. وأضاف بن غوريون: «لن يتم السـماح لهم بالعودة حتى بعد انتهاء الحرب»، مشيرا إلى أنه يفضل التوصل إلى «اتفاقية» بين إسرائيل والدول العربية، ضاربا المثل بالخبرة التركية اليونانية التي تشير إلى إمكانية تحقيق ذلك:

> *كانـت الدولتان في حالة عداوة لأكثر مـن أربعمائة عام، لكن بعـد الحرب الأخيرة التي انتصر فيها الأتراك وقاموا بطرد اليونانيين من الأناضول، أصبحوا أصدقاء وقاموا بتوقيع معاهدة سـلام، وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث أيضا بيننا وبين العرب*[39].

كان لبن غوريون، بالمناسـبة، موقف قاس من يافا، فعندما وصل إلى فلسـطين كمهاجر جديد عام 1906 نزل في ميناء يافا وأصابه الرعب مما شاهده من قذارة[40]. في عام 1936، بعد مرور ثلاثة أشهر على الثورة العربية، كتب في يومياته:

> *سـيتم تدمير يافا، المدينة والميناء، يوما ما، وسيكون أمرا جيدا أن يحدث ذلك... هذه المدينة التي أثرت على حساب هجرة اليهود وتوطينهم تستحق أن يتم تدميرها لأنها تبدو كما أنها تصوب فأسا عـلى رؤوس بناتها ومزوديهـا بالطعام [يهود تل أبيـب]... إذا ما ذهبت يافا إلى الجحيم فإنني لن أحزن عليها*[41].

تحدث شـيرتوك أيضا بحماسة مماثلة ضد العودة، فبالنسبة إليه لا يمكن تصور العودة إلى الوضع القائم سـابقا. فيافا لا يمكـن أن تتحول إلى «مدينة عربية» تمثل «طابـورا خامسـا» ومرضا في قلـب إسرائيل. لقد نجحت إسرائيـل في تنظيف خط متواصـل من تـل أبيب إلى روميما (شرق القدس) خال مـن العرب، كما أن معظم البلاد أضحت خالية من العرب، والآن

هناك حاجـة لأن تشرح الحكومـة [للرأي العـام الإسرائيلي] الأهمية الكبرى لهذا التغير الديموغرافي من حيث إمكانيات توطين اليهـود أو الأمن، وفيما يتصل بصلابة بنيان الدولة وحل المشـاكل الحيوية الاجتماعية والسياسـية التي تلقي بظلالها على مستقبلها. وإذا كان قال أحد بيننا يوما ما إنه يجب علينا أن نطردهم جميعا، فـإن ذلك كان سـينظر إليه على أنه جنون. لكـن إذا ما وقع هذا خلال اضطرابات الحرب، حرب قام الشـعب العربي بإعلانها علينا، ونتيجـة لهروب العرب، فإن ذلك يعتبر أحد التغيرات الثورية التي لا يمكن أن تعود سـاعة التاريخ بعدهـا إلى الوراء، كما كانت عليه الحال في أعقاب الحرب السـورية - اليونانية [كان يجب أن تكون الحـرب التركية - اليونانيـة] أو كما كانت عليـه الحال في أعقاب الحرب في تشيكوسـلوفاكيا... وهي التطورات التي أحدثت تغيرات ثوريـة في التكويـن الاجتماعـي والعرقي في تلك الـدول. فالعدو الغاشـم تسـبب في ذلك ويداه ملطخة بالدمـاء وعليه أن يتحمل النتائج، فجميع المنازل والأراضي التي بقيت... وكل غنائم الحرب... هي بمنزلة تعويض عن الدم اليهودي الذي سفك، والممتلكات التي دمرت، وهو تعويض طبيعي.

عـلى الرغم من ذلك، قدر شـيرتوك أن على إسرائيل أن تكون مسـتعدة لدفع تعويضات عن الأراضي، وأن ذلك «يمكنه أن يسهل من عملية إعادة توطين اللاجئين في دول أخرى». وفي الوقت نفسه صرح شيرتوك بأن سياسة إسرائيل يجب أن تكون «أنهم [اللاجئين] لن يعودوا»[42].

مـن جانبه، ذكر سـيزلينغ أنه «في هذا التوقيت (أثنـاء الحرب) يجب علينا ألا نعيـد للعرب أي شيء، حتى وإن كان ذلك رباط الحذاء. وإذا كانت لدي تحفظات فإنهـا تتصل فقط بالمواقع التي تركنـا فيها العرب في أماكنهم، وهو ما لم يكن علينا فعله لأنه يعرض السـلام للخطر». وفي الوقت ذاته حذر سـيزلينغ من أن اللاجئين سـوف يولدون كراهية تجاه إسرائيل في أماكن منفاهم في العالم العربي؛ «فسـوف يحملون في صدورهم الرغبة في الانتقام وفي العودة... وفي هذا الخصوص فإن التوجه لمنع عودة العرب... سـيكون مصدر ضرر لنـا»[43]. وقد تضمن ذلك تلميحا، وإن لم ينص عليه بشـكل صريح، إلى أنه يلزم السماح للاجئين بالعودة عقب انتهاء الحرب - مضيفا أن القرويين من قومية، القرية التي تطل على منزله في كيبوتس عين حرود في مرج ابن عامر، يجب ألا يسمح لهم بالعودة[44].

على الرغم من أنه لم يتم خلال الاجتماع إجراء تصويت رسـمي، أو إصدار قرار في هـذا الخصوص، فإن الخط الذي تبناه كل من بن غوريون وشـيرتوك - والقاضي بعدم السـماح للاجئين بالعودة - أصبح الآن سياسـة إسرائيل، وصدرت على الفور أوامر إلى مختلف مسـتويات القيادة في جيش الدفـاع الإسرائيلي لمنع اللاجئين من العودة[45]. وخلال الأسـابيع التالية توالت الأوامر الصادرة إلى الألوية بما يتماشى مع سياسة منع العرب من العودة، بما في ذلك الترخيص بـ«استخدام الذخيرة الحية»[46]. وظلت معارضة الجيش للعودة قوية ومتماسكة طوال الصيف. ففي الرابع عشر من شهر أغسطس كتب يادين (قائد عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية الذي شغل آنذاك منصب رئيس الأركان بالإنابة) إلى شيرتوك:

> *بسبب انتشار الأمراض بين اللاجئين العرب، أقترح أن نُعلن الحجر الصحـي على جميـع المناطق التي اسـتولينا عليها. وسـنكون بذلك قادريـن على أن نعارض بشـكل أقوى المطالب المتصلـة بعودتهم... ومحاولات التسلل من قبل العرب إلى القرى التي هجرت - فضلا عن معارضتنا [للعودة] لأسباب عسكرية وسياسية مفهومة*[47].

اصطبغت تلك السياسة في المعترك الديبلوماسي بصبغة أكثر مرونة وأقل تحديدا. فخلال اجتماع في السـادس عشر من شهر يونيو، سأل برنادوت شيرتوك عما إذا كان

يمكن لإسرائيل أن تسمح بعودة 300 ألف لاجئ، «وهل سيتم احترام حقوقهم في الملكية؟»، فأجاب الأخير بأنهم «بالتأكيد لا يمكنهم العودة مادامت استمرت الحرب مستمرة»[48]. أو بأن «المسألة لا يمكن مناقشتها في وقت مازالت فيه الحرب مستمرة»، موضحا أن الحكومة «لم تحدد بعد سياستها فيما يتصل بالتسوية النهائية لهذه المسألة». وأضاف أن «حقوق الملكية للعرب سيتم احترامها بالتأكيد»[49].

وبدا أن شيرتوك يرغب في أن يترك الباب مفتوحا أمام إسرائيل إذا ما أرادت أن تسمح بعودة اللاجئين بعد انتهاء الحرب. وقد سهل هذا بشكل واضح من مهمة المسؤولين الإسرائيليين الذين التقوا ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لكنه بدا كأنه استجابة لمتطلبات سياسات الائتلاف والحاجة إلى المحافظة على الوحدة الوطنية في وقت الحرب، أكثر منه حجة أو ذريعة ديبلوماسية، فقد كانت المشكلة الرئيسية في حزب مابام، الشريك الرئيسي لحزب ماباي في الحكومة المؤقتة؛ والذي عارض سياسة الترانسفير، وتبنى موقفا يؤيد حق اللاجئين «المحبين للسلام» في العودة بعد الحرب؛ فإذا ما أغلق بن غوريون الباب نهائيا أمام خيار العودة فإن من المرجح أن تنشب أزمة داخل الائتلاف، مما كان من شأنه أن يضعف الوحدة الوطنية، ويترك حزب ماباي معزولا في الحكومة - حيث سيصبح بن غوريون على شراكة فقط مع الدينيين وغير الاشتراكيين. وفضلا عن ذلك كانت كوادر حزب مابام تسيطر بشكل كبير على الشرائح القيادية في المؤسسة العسكرية - وبدرجة أقل في البيروقراطية المدنية - داخل الدولة الوليدة.

بعد أسابيع من المناقشات، توصلت اللجنة السياسية لحزب مابام خلال الصيف إلى وضع سياسة عربية للحزب تمثلت في استعداد الحزب - وفقا لما ذكره مائير يآري (الشريك في قيادة الحزب) - للموافقة على تأجيل عودة اللاجئين لحين انتهاء العمليات القتالية[50]، غير أنه يعارض «النية لطرد العرب من مناطق في الدولة اليهودية الناشئة»، وفي هذا الصدد اقترح أن تُصدر الحكومة نداء إلى العرب «المنفتحين على السلام للبقاء في أماكنهم». أما فيما يخص العرب الموجودين بالفعل في المنفى، فقد أعلن الحزب أن على الحكومة أن تعلن أنه «مع عودة السلام، سيعودون إلى الحياة في سلام، وشرف، ويقومون بالإنتاج... كما سيستعيد العائدون ممتلكاتهم»[51].

في تلــك الأثنــاء، ومع بدء عبــور اللاجئين خطوط الهدنة للوصــول إلى ديارهم وحقولهم، بدأ المتحدثون باسم التجمعات العربية الباقية داخل إسرائيل في الضغط باتجاه تبني إجراءات خاصة لإعادة التوطين، مع التركيز بشــكل خاص على اللاجئين مــن حيفا، ويافــا، واللاجئين من المســيحيين. وقد أدت تلك المناشــدات إلى إطلاق سلسلة من النقاشات المتكررة في صفوف البيروقراطية الإسرائيلية.

في 26 - 27 يونيــو التقى رئيس أســاقفة الكاثوليــك اليونانيون، جورج حكيم - بعد عودته من بيروت - ياكوف ســالومون، المحامي في حيفا، ثم شتريت، وماكنس، وساســون، ودافع عن ضرورة ســماح إسرائيل عــلى الأقل بعودة مســيحيي حيفا. وحول هذا اللقاء قال شــتريت: «لقد كنا صرحاء معه، وسألناه عما إذا كانت عودة المســيحيين العرب إلى حيفا لن تؤثر ســلبا على الوحدة المسيحية – المسلمة»، فرد رئيس الأساقفة بأن ذلك الأمر لا يشغله، وأنه في جميع الأحوال لن يبدو أمام العامة كأنه يسعى فقط إلى عودة المسيحيين[52].

يُذكــر أن المناشــدات لمصلحــة عودة اللاجئين مــن يافا بــدأت في الوصول إلى السلطات خلال الأسابيع التي تلت نزوحهم الجماعي، وتم تقديمها من قبل الأعيان الذين ظلوا في المدنية استنادا إلى اتفاق الاستسلام الموقع مع الهاغاناه منتصف شهر مايو، الذي نص على: أن أولئك الذين يرغبون في الرحيل لهم الحرية في القيام بذلك.

> *وبالمثل، فإن أي شــخص عربي غادر يافا ويرغب في العودة إليها يمكنه أن يتقدم للحصول على تصريح بذلك. وســيتم منح التصاريح بعــد ثبوت صدقيــة المتقدمين، شريطة أن يقتنع قائــد الهاغاناه في المدينة أن المتقدمين بالطلبات لن يشكلوا تهديدا للسلام والأمن* [53].

من هذا المنطلق كان لدى الأعيان أســباب جيدة لمناشــداتهم الســماح بعودة اللاجئــين من الرجــال والنســاء والأطفال [54]، وقد قام إســحاق شــيزيك (الحاكم العســكري للمدينة) بإحالة تلك المناشدات إلى شتريت مصحوبة بخطاب ذكر فيه: «بالتأكيــد تتذكرون أن المادة الثامنة من اتفاقية الاستســلام تنص على أن أي عربي غادر يافا ويرغب في العودة يمكنه ذلك من خلال التقدم بطلب، بشر
وجوده في يافا - بالتأكيد - خطرا أمنيا» [55].

أثار خطاب شيزيك نقاشـا في المستويات العليا للحكومة؛ حيث كتب شتريت إلى كل من بن غوريون وشيرتوك، مشيرا إلى أن مناشدات مماثلة وصلت إليه من حيفا [56]، ورد عليه شلولو كادار - نيابة عن بن غوريون - على النحو التالي:

> *لقد طُلب مني إخباركم أن رئيس الوزراء يعارض عودة السكان العرب إلى أماكنهم مادامت الحرب مستمرة، ومادام العدو يقف أمام أبوابنا. ويعتقد رئيس الوزراء أن مجلس الوزراء بكامل هيئته فقط يمكنه أن يقرر تغيير هذا المنهج* [57].

من جانبه، وجه شيرتوك خطاب شـتريت إلى يهوشوا بالمون للتعليق، وقد بادر الأخير - ربما بشكل مفاجئ لشيرتوك - باقتراح ما يلي:

> *أعتقد أن علينا تبني موقف عام يشـير إلى أننا لا نعارض عودة السـكان العـرب إلى يافا، بـل حتى إعلان ذلك مـن خلال محطة إذاعيـة إلى العـرب، بيد أنه من الناحيـة العملية يجب أن تخضع عودتهم لعدد من الشروط والقيود.*

وقـد رأى بالمون أنه يجب إلزام العائدين بالتوقيع على قسـم الولاء، وأن يملأوا استمارات اسـتقصاء بيانات مفصلة. ووفقا له فإن ذلك «سيترك بين أيدينا الإشراف التام على عودتهم الفعلية، وستكون لدينا القدرة على السماح بشكل رئيسي بعودة غير المسلمين... وهو ما قد يكون مفيدا لنا في المستقبل» [58].

اسـتتبع خطاب بالمون ردا فظا من قبل ياكوف شـيموني (القائم بأعمال مدير إدارة الـشرق الأوسـط في وزارة الخارجيـة)؛ حيث كان الأخير مسـتعدا للسـماح باسـتثناءات في حالات خاصة. بيد أنه بشـكل عام أيد الخـط القائل إنه «لا عودة خلال الحرب» [59]. وقد سـاند شـيرتوك بقوة موقف شـيموني مضيفا: «أخشى أن نفقد زمام الأمور... السماح [بالعودة] يجب أن يكون متاحا فقط لعدد محدود من الحالات الخاصة» [60].

لم تكمـن مشـكلة إسرائيل في المحـاولات العربية المشـتركة أو الفردية - التي افتقرت إلى التنسـيق فيـما بينها - للعودة أو طلب العـودة؛ بل في الضغط الدولي المتصاعـد، والذي قاده برنادوت للحصول على موافقة إسرائيلية على إعادة التوطين

الجماعي. فبعـد عدة جولات من اللقاءات مع القـادة الإسرائيليين والعرب، طلب برنادوت في السـابع والعشرين من يونيو من إسرائيـل الاعتراف «بحق المقيمين في فلسـطين الذين - بسـبب الظروف التي خلقها الصراع هناك - تركوا أماكن إقامتهم العاديـة، بالعـودة إلى ديارهم من دون قيد واسـتعادة ممتلكاتهـم» [61]. وقد رد الإسرائيليون، في الخامس من شـهر يوليو، رافضـين مقترحات برنادوت الأخرى التي تضمنت ارتباط إسرائيل والأردن بـ «اتحاد» اقتصادي؛ وأن تكون الهجرة الإسرائيلية خاضعة لسـلطة هذا «الاتحاد» - أو الأمم المتحدة - وأن يُعهد بالقدس إلى الحكم العربي؛ وأيضا - وفقا للعبارة التي ذكرها شـيرتوك - أن «تُفرض» تسوية من الخارج على الأطـراف بدلا من التوصل إليها من خلال المفاوضـات «بين الأطراف المعنية» (يلاحظ أن برنادوت لم يقدم بشـكل صريح هذا المقترح الأخير). وبشـكل مراوغ لم تتضمن الإجابة الإسرائيلية إشارة محددة للطلب المتصل باعترافها بـ «حق العودة»، ولكنهـا اقترحت بشـكل غامـض أن يعيد الوسـيط «النظر في طريقـة تعاطيه مع المشكلة (الفلسطينية) ككل» [62].

بيد أن مشكلة اللاجئين لم تكن من الممكن تنحيتها جانبا ببساطة، ولقد أدركت الحكومـة الإسرائيلية أن مقترح برنادوت يلزم التعامل معه بشـكل مباشر. كما أنه في منتصف شـهر يوليـو ضغطت الولايات المتحدة، أيضـا، للحصول على إجابة من إسرائيل في هذا الخصوص. وخلال شـهر يوليو - في وقت أصبح فيه 100 ألف عربي آخـر لاجئـين (انظر ما يلي) - صاغت الحكومة خطا رسـميا للتعامـل مع القضية، وحتى قبيل الاتفاق على الصيغة النهائية، أصدر شـيرتوك تعليماته لديبلوماسـييه على النحو التالي:

> *تتمثل سياسـتنا في النقاط التاليـة: 1) النزوح الجماعي العربي هو نتاج مباشر للعدوان الأحمق الذي قامت به الدول العربية؛ 2) لا مجال للسـماح للعرب بالعودة مادامت حالة الحرب مسـتمرة؛ حيـث إن ذلك قد يعنـي إدخال طابـور خامس، وتوفـير قواعد للعدو في الخـارج واضطراب النظام والقانون في الداخل؛ 3) تكون الاسـتثناءات على ذلك للحالات الخاصة التي تستحقها مع الالتزام بمقتضيـات التقصي الأمنـي... 4) يمكن اتخاذ قـرار بعودة العرب*

فقط كجزء من تسوية سلمية مع الدولة (الدول) العربية وفي إطار نصوصها؛ حيث ستثار النقطة الخاصة بمصادرة ممتلكات اليهود في البلاد المجاورة ومستقبلهم؛ 5) لن تتم مضايقة العرب الباقين في إسرائيل، وستتولى الدولة رعايتهم فيما يتصل بالخدمات [63].

خضع التوافق الذي توصل إليه المجلس في منتصف شهر يونيو إلى إعادة تشكيل ذات مغزى، فلقد استقر المجلس بشكل رسمي ضد عودة اللاجئين في وقت تستمر فيه العمليات القتالية، تاركا احتمال إعادة النظر في هذا الموضوع بعد انتهاء الحرب مفتوحا. ويلاحظ أن شيرتوك كان يتحدث عن أنه لن تكون هناك عودة أثناء الحرب، وأن يمكن إعادة النظر وتسوية المشكلة فقط في إطار محادثات تهدف إلى تسوية سلام شاملة، مع ربط ذلك بقضية مصادرة ممتلكات المجتمعات اليهودية ومصيرهم في العالم العربي؛ ومن ثم خُلقت رابطة بين أ) تسوية سلام شاملة واستعداد إسرائيل للنظر في عودة اللاجئين، بما يجعل اللاجئين مقابلا أو أداة في سعي إسرائيل إلى الحصول على الاعتراف وإحلال السلام في الإقليم؛ وب) مستقبل اللاجئين ومستقبل اليهود في الدول العربية [64].

ربما كان الدكتور ليو كون - المستشار السياسي المخضرم لشيرتوك - يلمح إلى هذا التحول في السياسة عندما كتب في 22 يوليو: «على قدر معرفتي، أصبح موقفنا حول هذا الموضوع أكثر تشددا خلال الأشهر الأخيرة»، وتوقع كون أن يستمر برنادوت في الضغط فيما يتصل بموضوع اللاجئين [65]، وبالفعل بادر الأخير بإثارة الملف مجددا عندما التقى مع شيرتوك في 26 يوليو، وقد أجاب الأخير بأنه لا يمكن أن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، ويمكن إعادة النظر في الموضوع بعد ذلك «في إطار تسوية سلام عامة» [66].

كان هذا اللقاء هو الذي دفع إلى عقد الاجتماع النهائي لمناقشة الموضوع، وأسفر عن تبني قرار، في الثامن والعشرين من يوليو، حيث وصف شيرتوك لقاءه مع برنادوت. تحدث برنادوت «عما بين 300 ألف و350 ألف» لاجئ يعيشون في فقر وحرمان. وعلى الرغم من ضرورة تنظيم مساعدات لهم، فإن «أكثر المساعدات فعالية ستكون عودتهم إلى... ديارهم». وتساءل السويدي (برنادوت): من عساه أن يعلم عن محن التشرد أكثر من اليهود؟ مضيفا - على سبيل المثال - أن الألمان

قد سمحوا بعودة الفرنسيين المشردين إلى ديارهم «من دون انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية». وذكر برنادوت أن شيرتوك كان قد أخبر الأمين العام للأمم المتحدة تريغفي لي أنه سيُسمح للعرب المشردين بالعودة لديارهم. أوضح شيرتوك لمجلس الوزراء أنه رد على ذلك بأنه ربما يكون قد قال ذلك مرة، غير أن ذلك كان في ظروف مختلفة حينما كان هناك حفنة من اللاجئين، ومنذ ذلك الحين «تغيرت الظروف بشكل جذري»، والموضوع لا يمكن حله أو التعامل معه فقط على أساس إنساني؛ فهو «محل حسابات سياسية وعسكرية»، وفضلا عن ذلك فإن الاعتبارات الإنسانية على المدى الطويل ربما تشير إلى أن إعادة التوطين في البلاد العربية قد تكون أفضل الحلول، كما حدث بالنسبة إلى تبادل السكان بين اليونان وتركيا. وذكّر شيرتوك الوسيط الأممي بأنه لن تكون هناك عودة مع استمرار العمليات القتالية، فمثل هذه العودة ستكون بمنزلة «إجراء حربي» ضدنا، «إقحام طابور خامس... ومتفجرات تدمرنا من الداخل». وعلى الرغم من ذلك، أوضح شيرتوك أن برنادوت تمسك بموقفه ولم يظهر سوى قدر ضئيل من المرونة، مركزا على أن شعبا قديم العهد قد اقتُلع من جذوره ويجري إحلال مهاجرين يهود جدد محله. في أعقاب هذا العرض اقترح شيرتوك على أقرانه الوزراء الصيغة التالية:

> *لا يمكننا الموافقة على عودة ضخمة للاجئين العرب مادامت الحرب مستمرة، ولكننا مستعدون لمناقشة الحالات الخاصة، التي تشمل معاناة استثنائية أو مزايا خاصة، وستُبحث كل حالة على حدة.*

كذلك ذكر شيرتوك أن برنادوت أخبره بأن «العالم لا يمكن أن يتفهم موقف إسرائيل»، الأمر الذي عارضه شيرتوك قائلا: «إن العالم الذي تفهم اقتلاع [الألمان] السوديت Sudeten Germans(*) من تشيكوسلوفاكيا، سوف يتفهم هذا أيضا». وفضلا عن ذلك فإنه في ضوء مطالبة الدول العربية أن تغطي إسرائيل نفقات إيواء اللاجئين في المنفى، اقترح شيرتوك أن تطالب إسرائيل بتعويضات من الدول العربية

(*) إقليم السوديت يقع حاليا في غرب التشيك، متاخما للحدود الألمانية، وقد كان محل نزاع بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا إلى أن ألحق بالأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية وهزيمة ألمانيا وطرد منه معظم السكان الألمان الذين مثلوا نسبة كبيرة جدا من سكانه [المحررة].

عن الدمار والإنفاق اللذين فرضتهما على اليشوف نتيجة للحرب التي شنتها؛ وقد أيد بن غوريون الاقتراح، ووافق وزير الداخلية على الخط الذي تبناه بن غوريون - شيرتوك الذاهب إلى أنه «لا عودة خلال الحرب». وقد وافق شتريت، وإن كان قد أيد عودة اللاجئين - الذين مازالوا في أراض تحت سيطرة إسرائيل - إلى ديارهم، من قبل اللاجئين من يافا والمقيمين في اللد، وهو ما أيده كذلك بيريز برنستاين (وزير التجارة والصناعة)؛ أما إسحاق مائير ليفن (وزير الضمان الاجتماعي الأرثوذكسي المتطرف) فلم يكن مقتنعا تماما برفض المطالبة بعودة اللاجئين: «كل من هو غير يهودي لديه قدر من معاداة السامية بداخله، ولكننا قد نحتاج إلى المساعي الحميدة للوسيط». ومن جانبه أيد «ليفن» ما ذهب إليه وزير الهجرة والصحة، موشي شابيرا، من السماح بعودة جزئية للنساء والأطفال. وعلى الرغم من كل ذلك انتصر الخط الذي دافع عنه بن غوريون - شيرتوك في نهاية المطاف؛ حيث قرر المجلس، بأغلبية 9 أصوات في مقابل 2، أنه «مادامت الحرب مستمرة فإنه لا اتفاق حول عودة اللاجئين» [67].

تقدم الوسيط الأممي، الذي لم يكن راضيا عن موقف شيرتوك، في اليوم ذاته بمذكرة صيغت بعبارات قوية تقترح قبول إسرائيل بمبدأ مفاده أنه «من بين أولئك الذين قد يرغبون في العودة، يُسمح لعدد محدود... بصفة خاصة من بين أولئك الذين عاشوا من قبل في يافا وحيفا، بالعودة إلى ديارهم». وبدا أن برنادوت قد استسلم أمام رفض إسرائيل لعودة مطلقة للاجئين قبل انتهاء الحرب، وقبل بمبدأ التمييز - على أسس عسكرية - بين الذكور في سن القتال من جانب، و«الآخرين» من جانب آخر [68]. سعى برنادوت لفتح الباب، ولو قليلا.

ولكنه لم ينجح. فقد كتب كون مشروع رد نصَّ على:

> *إن الضجة التي تثيرها الدول العربية حاليا حول عودة اللاجئين هي تحرك في إطار الحرب. فأهدافها ليست إنسانية، أولا تقتصر فقط على كونها إنسانية، ولكن هناك رغبة في التخلص من عبء وإلقائه على عاتق إسرائيل، فضلا عن إدخال عناصر خطيرة إليها، والتخلص من مصادر للمعاناة داخلها...*

وتكهــن كون بوجود ثغرة وراء طرح برنادوت - الذي دافع بشــكل خاص عن اللاجئين من يافا وحيفا - متسائلا: «هل معاناة اللاجئين من المدن الأخرى أو القرى أقل حدة أو أنهم لا يســتحقون المعاملة نفســها؟» [69]. ومن وجهة نظره فإن بقاء مشــكلة اللاجئين في ظل التوازن القائم يخدم مصلحة إسرائيل، فبالنسبة إلى الدول العربيــة هم يشــكلون «أكبر العوائق» أما بالنســبة إلى إسرائيل فإنهم يعتبرون في هذه اللحظة «أثمن أدوات للتفاوض». ومع ذلك أدرك كون أنهم يشكلون في الوقت ذاتــه إحــدى الأوراق المهمة للعــرب «في منابر الأمم المتحدة وبــين الرأي العالمي بشكل عام» [70].

في الأول من أغســطس أرســل شــيرتوك رده على مذكرة برنادوت متضمنا: «إن إسرائيل ليست غافلة عن محنة العرب... فشعبنا سبق أن عانى من محن مماثلة مما يجعلنا نشــعر بهم؛ ومع ذلك فإن إسرائيل لا يمكنها الموافقة على إعادتهم لأن ذلك ســيكون مجحفا بحقوقها ومواقفها». وقد تبنى شــيرتوك الخط الذي أوصى به كون فتســاءل عن الأســباب التي جعلت برنادوت يرى أنه من المناسب الدفاع والمطالبة بمعاملة خاصة للاجئين من كل من يافا وحيفا. واختتم وزير الخارجية رسالته بقوله إنــه في الوقت الذي قد تقــوم فيه إسرائيل بإعادة النظــر في الموضوع عقب انتهاء الحرب، فإنها الآن ليســت في موقف يســمح لها «بقبول العــرب الذين فروا... على نطاق كبير» [71].

من وجهة النظر الإسرائيلية شــكل استخدام شــيرتوك عبارة «على نطاق كبير» خطأ كبيرا؛ حيث تشــبث بها الوســيط الأممي خلال لقائهما التالي بعد أربعة أيام. فإذا كانت إسرائيل غير راغبة - في الوقت الحالي - في النظر في «عودة كبيرة»، فماذا عــن «العودة غير الكبيرة»؟ وفي هذا الخصــوص طرح برنادوت العديد من الشرائح التي يمكن السماح لها بالعودة على الفور: «اللاجئين من أراض تحت سيطرة القوات الإسرائيليــة» والتي تقع خــارج نطاق الحدود التي خصصها قرار التقســيم للدولة اليهودية، «مزارعي الحمضيات الذين مازالت قراهم في حالة سليمة... وأولئك الذين لديهم فرص عمل متاحة... والحالات الخاصة على أســس إنسانية». وقد رد شيرتوك على ذلك بقوله: «فقط في الحالات الاســتثنائية يمكن الســماح لأشخاص بالرجوع... نحن نعارض عودة كل الشرائح في وقت تستمر فيه الحرب» [72].

مع تزايد حدة الضغوط على إسرائيل خلال الأسابيع التالية - سواء كانت داخلية أو خارجية (من العرب؛ الأمم المتحدة؛ الأمريكيين) - ناقش مجلس الوزراء المشكلة مرة تلو الأخرى، وعادة ما كان الدافع للمناقشات مساعيَ محددة من قبل الأمم المتحدة أو الأمريكيين، وفي كل مرة كان المجلس ينتهي إلى التأكيد على ما تضمنه قرار الثامن والعشرين من يوليو.

أوضح كون أن المشكلة الرئيسية لإسرائيل تمثلت في الولايات المتحدة وليس في برنادوت. وفي هذا الصدد أشار إلى أن القلق الأمريكي المتصاعد كان نتاج ضغوط السفراء الأمريكيين في الدول الإسلامية الذين ذهبوا إلى أن المشردين «الذين يشعرون بالمرارة ويواجهون الفقر المدقع» يمثلون أرضا خصبة لـ «ثورة شيوعية» في الدول المضيفة، ومن ثم فإنه من الأفضل أن يعود اللاجئون إلى فلسطين[73]. وكانت إسرائيل تخشى كثيرا أن تنتقل الولايات المتحدة سريعا إلى إظهار مساندة صريحة لموقف الوسيط الأممى، خاصة أن الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا يصفون بشكل صريح - حتى في محادثاتهم مع الإسرائيليين - مواقف إسرائيل بأنها «جامدة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط معها» [74]. كما أنهم بدأوا يشعرون بأن إسرائيل لن تسمح للاجئين بالعودة على الإطلاق. وفي هذا الخصوص كتب جون ماكدونالد (القنصل العام الأمريكي في القدس): «الإمكانية ضئيلة إن لم تكن معدومة في أن يعود العرب إلى ديارهم في إسرائيل أو فلسطين المحتلة من قبل اليهود»، ووصف القنصل العام أحوال أولئك الذين أقاموا خياما بالقرب من أريحا ورام الله بأنها لم تصل بعد إلى الحالة الميئوس منها، وإن تنبأ بأنه مع حلول فصل الشتاء فإنهم سيصبحون معدمين وأكثر تأثرا بمحيطهم [75]. ومن جانبه نقل القائم بالأعمال الأمريكي بالقاهرة جيفرسون باترسون أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدمت معلومات تفيد بأن «الآمال قد تكون ضئيلة لعودة مئات الآلاف من اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم السابقة» [76].

تزايد تصميم قادة إسرائيل والرأي العام داخلها على معارضة عودة اللاجئين بشكل مطرد، ومع ذلك أدرك القادة أنه في الوقت الذي يشكل فيه هذا التصميم عاملا رئيسيا في تشكيل النتيجة، فإن المحصلة النهائية ستعتمد أيضا على عوامل

خارجيــة تتصل بحجــم وطبيعة الضغط الدولي، خاصــة الأمريكي. وكما ذكر بن غوريون: «لا ندري إذا ما كانت [النتيجة] ستعتمد علينا فقط» [77].

شــعر برنادوت من جانبه بأن إسرائيل تظهــر «كل مظاهر الغرور»؛ حيث بدا له أنه:

من الشــذوذ أن تطرح حكومــة إسرائيل محنة اللاجئين اليهود كدافع لإقامة الدولة اليهودية، وتطلب هجرة مباشرة لكل المشردين مــن اليهود إلى إسرائيل، وفي الوقت ذاته ترفض الاعتراف بمشــكلة اللاجئين العرب التي كانت من صنعها.

فضــلا عن ذلك، نقل ديبلوماسي أمريكي أن الممتلكات العربية المهجورة - والتي تعرضت لعمليات سلب ونهب - وُزعت ببساطة بين المهاجرين اليهود الجدد [78].

قــدم جــون ريدمان، الممثل الخــاص للأمين العام للأمم المتحدة في فلســطين، للمسؤولين الإسرائيليين فكرة عن الطريقة التي يرى بها الرأي الدولي المؤيد لإسرائيل الموقــف؛ حيث قال إنه يتفهــم معارضة إسرائيل للعودة الضخمة؛ غير أنه اقترح أن يُســمح للقليل بالعودة؛ وقد يكون البديل عن ذلك أن تعلن على الأقل نيتها «حل مشــكلة اللاجئين عقب تسوية سلام نهائية»[79]. كان برنادوت صريحا عندما التقى مع شــيرتوك بعد مرور يومين، 10 أغســطس؛ حيث ذكر: «إسرائيل تقود مساومات بطريقة بالغة القســوة... وبدأ رصيدها في النفاد» داخل المجتمع الدولي. (وكان من شــأن الصور التي تحمل مســحة من معاداة الســامية أن تطلق صفارات الإنذار في عقل شيرتوك) [80].

نقل شيرتوك لمجلس الوزراء أن برنادوت طلب منه أن تقدم إسرائيل «مبادرة»، مشيرا إلى أنه أجاب بأن القيام بذلك ربما يعلي من رصيد إسرائيل.

لــدى المثاليين والســذج، ولكن ليــس بين الرجــال العمليين... فحكام العالم في هذا الوقت ليســوا مــن المثاليين بل من العمليين. إنهم ســيصفون اليهود بالغباء - حيــث إن في حوزتهم ورقة مهمة ويتخلون عنها [من دون هدف واضح]... وقد ضحك برنادوت لدى سماعه هذا ولم يعقب.

كذلك أبلغ شيرتوك الوزراء أنه قال:

يجب تقليل عدد الأقليـة العربية في بلادنا على قدر الإمكان... فـإذا ما وجدت أقلية عربيـة كبيرة... مهما دللناهم، فسـيتهموننا بالتمييز، ومن شأن هذه الاتهامات أن تستخدم كمبرر للتدخل من قبل الدول العربية في شؤوننا. وعلى الجانب الآخر يبقى بالنسبة إلى تلك الدول أن ثلاثمائة ألف لاجئ ليسوا إلا «قطرة في محيط» يمكن استيعابها بسهولة. وقد شكرني برنادوت على هذا الإيضاح[81].

كان هناك صوت واحد معارض ظهر داخل دائرة كبار الموظفين متمثلا في الياهو ساسـون، مدير إدارة الشرق الأوسـط بوزارة الخارجية دائم التجـوال، والمولود في سورية، ويتصف بتوجهاته الليبرالية. كتب ساسون إلى شيرتوك قائلا:

أقترح أن يُعاد النظر في مشـكلة اللاجئـين... ولا أقصد بهذا الـرأي معارضة منع رجـوع كل اللاجئين، عـلى الإطلاق، ولكن المقصود هو السـماح بعودة جزء صغير منهم - 40 إلى 50 ألفا - عـلى مدار فترة طويلة... عـلى أن يبدأ ذلك على الفور، من أجل إسـكات العديد من الأصوات خلال الاجتـماع المقبل [للجمعية العامة] للأمم المتحدة[82].

ظل ساسون متمسكا ومدافعا عن هذا الموقف - على الرغم من كونه معزولا - خـلال نهاية العام 1948 وبداية العام 1949؛ حيث كان مدفوعا بكل من الرغبة في تحسـين صورة إسرائيل في الغرب من جانب، وتسهيل التوصل إلى السلام من جانب آخـر. (وقد أقـام وقتا طويلا في باريس حاول خلالـه أن يُجري محادثات سرية مع القادة العرب)[83].

برز مدى عزلة ساسون بشكل جلي من خلال النظر إلى مسار الاجتماع الذي دعا إليـه بن غوريون في الثامن عشر من أغسـطس. كان الدافع وراء هذا الاجتماع هو بحث المشـاكل الناجمة عن الحاجة إلى زراعة واستثمار الأراضي العربية؛ والضغوط التي يمارسـها برنادوت، والوصول الوشـيك لجيمس ماكدونالد، أول ممثل للولايات المتحدة الأمريكية (وبعد ذلك سفيرها) في تل أبيب.

شـارك في الاجتماع كبار القـادة السياسـيين في البلاد (باسـتثناء مابام) وكبار المسؤولين عن الشؤون السياسية والعربية، كما تضمنت قائمة المشاركين كلا من: بن غوريون، شيرتوك، شتريت، كابلان، ديفيد هورويتز (مدير عام وزارة المالية)، ماكنس، ويتز، دانين، زالمان ليفشـيتز (المتخصص في علم الخرائط ومستشـار بن غوريون في قضايا الأراضي)، بالمون (الذي سـيصبح بعد قليل مستشـار رئيس الوزراء للشؤون العربية)، شـيموني وشـلواح (همزة الوصل بين وزارة الخارجية ومؤسسـة الدفاع)، الجنرال إليمالخ أفنر (القائد العسـكري للأراضي التي جرى الاستيلاء عليها)، وكادار. وفي اليوم التالي لخص شـيموني اتجاه الرأي في الاجتماع على النحو التالي: «أجمعت آراء المشاركين على القيام بكل ما يمكن عمله من أجل منع عودة اللاجئين» [84].

وفقا لما أورده ويتز، اسـتهل شـيرتوك النقاش بطرح المشكلة «بوضوح». وبعد ذلـك أدخل بن غوريون بعض الارتباك على النقاش من خلال التعريج على مسـألة مصير الأراضي العربية المهجورة، واقترح ديفيد هاكوهين - ضابط اسـتخبارات ومن أنصار ماباي المخلصين - أن يتم توطين اليهود في أراضي العرب. وافق هورويتز على ذلك مقترحا بيع الممتلكات العربية إلى أشـخاص يهود («يمكننا أن نبيعها ليهود في أمريـكا»)، على أن تذهب عائدات البيع إلى المـلاك الأصليين كتعويض، موضحا أن «الحـل يجب ألا يكون منع عودة العرب بالقوة ولكن من خلال عمليات تجارية». أمـا كابلان فقد عارض فكرة تدمير القرى قائلا بأن الاسـتيطان اليهودي على أراضي العرب يشـكل مشـكلة خطيرة من ناحية المبدأ «إذا كنـا نتحدث عما هو أكثر من زراعة مؤقتة»[85]. (كتب شـيموني عن موقف ممثلي وزارة المالية، موضحا أنه بينما وافقوا جميعا خلال الاجتماع على أنه من الأفضل ألا يتم السـماح للاجئين بالعودة، فـإن كابلان وهورويتـز كانا أكثر تحفظا واهتماما فيما يتصل بالوسـائل التي يمكن استخدامها على الفور وبشكل رئيسي فيما يتصل بالممتلكات العربية)[86].

تمكـن ويتز من إعـادة الحديث مجددا إلى الموضوع الذي اعتبره رئيسـيا: هل يجب السماح للعرب بالعودة؟

> *إذا ما كانت السياسة التي نريدها تتمثل في أنه لا يلزم السماح لهـم بالعودة، فإنه لا توجد حاجـة لزراعة أراض تتجاوز ما نحتاج إليـه. من الممكن توطـين اليهود في بعض القـرى، وأن تُدمّر قرى*

أخرى حتى لا توفر مقرا يجذب اللاجئين إلى العودة، وما يلزم شراؤه من العرب يجب شراؤه... ولكن يجب علينا أولا أن نحدد سياستنا: العرب الذين هجروا ديارهم يجب عدم السماح لهم بالعودة.

كذلك أوصى ويتز بوضع خطط من أجل إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية، الأمـر الذي وافق عليه هاكوهين: «يجب على إسرائيل أن تحصد وتحرث وتسـكن أراضي العرب حتى يدركوا أنهم لن يُسمح لهم بالعودة».

كان تفكـير بن غوريون في هذا الخصوص واضحا: «يجب أن ننطلق من فرضية تتصل بكيفية مسـاعدة أولئـك الذين لن يعودوا، أيـا كان عددهم (ونحن نرغب في أن يكونـوا كثيرين بقدر الإمكان) حتى يمكنهم الاسـتقرار في الخارج»[87]. ووفقا لذكريـات دانين بعد مرور شـهر، لم يسـمح بن غوريون بطـرح أي رأي بديل (من قبيل السـماح بعودة من 20 ألفـا إلى 50 ألف لاجئ؛ أو عائلات الرجال الذين بقوا في أماكنهم؛ أو إعادة أصحاب الأملاك؛ أو السـماح بعودة اللاجئين طبقا لاختلافات معينة، المسيحيين على سبيل المثال، أو أي بديل آخر)[88].

اقـترح ويتز مجددا تعيين سـلطة غير حكومية تقوم بوضع «خطة للترانسـفير للعرب وتوطينهم في الخارج»[89]. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى قرار رسمي في هـذا الصـدد، فقد عيّن بن غوريـون في نهاية المطاف لجنة - الثانية والرسـمية للترانسفير - ولكن بمهام أقل بكثير مما كان يسعى ويتز إليه في البداية[90].

وُصـف الاجتماع الذي عقد في مكتـب رئيس الوزراء بأنه «استشـاري»، وكان المشـاركون متفقين حول الحاجة إلى صد العودة، كما كان هناك اتفاق عام - إن لم يكن تاما - حول الوسـائل التي يلـزم تبنيها للوصول إلى تحقيق هذه الغاية- تدمير قرى، إقامة مسـتوطنات على الأراضي المهجورة، اسـتخدام الدعاية لإقناع اللاجئين بأنه لن يُسـمح لهم بالعودة. وفي اليوم ذاته صدرت أوامر إلى جميع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين «بكل الوسائل»[91].

في الثاني والعشرين من أغسـطس قام شـيرتوك بشرح موقف الحكومة لحاييم وايزمان، رئيس المجلس المؤقت للدولة على النحو التالي:

فيما يتصـل باللاجئين، نحن مصممون عـلى أن يكون موقفنا صلبا أثناء فترة استمرار الحرب؛ حيث إنه إذا ما بدأ مد العودة فإنه

سيكون من المستحيل وقفه، كما أنه سيكون سببا في هلاكنا. أما بالنسبة إلى المستقبل، فنحن مصممون كذلك - من دون أن نغلق الباب رسميا على الأقل في الوقت الحالي أمام أي خيار - على أن نبحث في جميع الوسائل للتخلص بشكل نهائي من الأقلية العربية الضخمة التي تهددنا. وحقيقة الأمر أن ما يمكن تحقيقه خلال هذه الفترة من الاضطراب والتوتر سيكون صعب المنال عندما تستقر الأمور. لقد بدأت بالفعل مجموعة من الأشخاص من بين كبار الضباط [المقصود لجنة الترانسفير] في دراسة إمكانيات إعادة التوطين [اللاجئين]، في دول أخرى... ومما لا شك فيه أن ما تعنيه عملية التوطين الدائم للعرب في الدول المجاورة من توفير أراض في إسرائيل لتوطين شعبنا هو أمر لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح [92].

في أواخر شهر أغسطس بدأت تظهر ضغوط أمريكية قوية فيما يتصل بموضوع محنة اللاجئين؛ حيث رصد إلياهو إبستاين (إيلات) ممثل إسرائيل في واشنطن «تدهورا تدريجيا في الرأي العام الأمريكي... وكل القوى المعادية اتحدت لتذرف دموع التماسيح على مأساة اللاجئين العرب» [93].

كذلك التقى ماكدونالد، الممثل الأمريكي، للمرة الأولى ديفيد بن غوريون في العشرين من الشهر محذرا أن الولايات المتحدة تدرس إجراءات تتصل بمسألة اللاجئين قد لا تكون مستساغة لإسرائيل، كما أن واشنطن قد تكون مستعدة لتوقيع عقوبات لفرض إرادتها في هذا الخصوص. وقد رد بن غوريون على ذلك بأن إسرائيل لن تقبل بحلول وسط فيما يتصل بـ «أمنها واستقلالها»، وأن عودة اللاجئين «مادامت الجيوش الغازية مستمرة» على أراضي إسرائيل تشكل خطرا... «فلا يمكننا أن نسمح بعودة شخص يكرهنا، حتى إن فرضت عقوبات علينا»[94].

استدعي اثنان من كبار دبلوماسيي إسرائيل في الولايات المتحدة للتشاور، وقدما في بداية شهر سبتمبر عرضا أمام مجلس الوزراء للموقف. وقد ذكر إبستاين أن روبرت لوفيت (نائب وزير الخارجية الأمريكي) أوضح أن اللاجئين يشكلون «مشكلة خطيرة» من وجهة نظر الرأي العام، من دون أن «يوجه أي تهديدات» [95].

من جانبه ذكر أبا إيبان، المراقب الإسرائيلي (الذي أصبح بعد فترة قصيرة سفيرا)، في الأمم المتحدة أن بريطانيا فشلت في تعبئة الأمم المتحدة «للقيام بعمل ما» لتأييد عودة اللاجئين[96].

شهدت بداية شهر سبتمبر طرح مبادرة أمريكية محددة اتخذت شكل «مقترحات» قُدِّمت لتل أبيب بهدف تسهيل عملية السلام وتضمنت: أن الجليل الغربي (الواقع تحت سيطرة إسرائيل منذ منتصف مايو، وإن كان قد خُصص في الأصل لدولة فلسطين العربية)، يبقى في يد إسرائيل، في حين تذهب «مساحة كبيرة من الأراضي الصحراوية» في النقب (التي لا تزال في أيدي المصريين، وإن كانت قد خُصصت في الأساس للدولة اليهودية) إلى العرب (ضمنيا، إلى الأردن)، على أن تُسوى مشكلة القدس على أساس «التدويل» (أو أي حل آخر مقبول من اليهود والعرب). وفضلا عن ذلك أوضحت واشنطن - وإن كان ذلك بشكل متردد - أنها تتطلع إلى أن تدرس الحكومة الإسرائيلية اتخاذ بعض الإجراءات الإيجابية للتخفيف من معاناة اللاجئين[97].

التقى كل من بن غوريون، شيرتوك، وماكدونالد في الثامن من شهر سبتمبر لمناقشة «المقترحات» الأمريكية، وترك بن غوريون لشيرتوك مهمة الرد فيما يتصل بمسألة اللاجئين؛ حيث ذكر الأخير: «إننا مستعدون للنظر في عودة لاجئين بشكل فردي الآن، وعودة جزء من اللاجئين بعد الحرب شريطة أن يُوطَّن أغلب اللاجئين في الدول العربية بمساعدتنا». وعلى الرغم من أن ذلك قد عكس تخفيفا جوهريا في الموقف الإسرائيلي الرسمي والمعلن، فإن ماكدونالد لم يرَ الأمر كذلك، وسأل عما إذا كان «باب مناقشة هذا الموضوع قد أُغلق تماما»، وهو ما رد عليه بن غوريون بقوله: «في رأيي أن باب المناقشة لم يُغلق إذا ما ناقشنا ترتيب سلام قوي وراسخ مع العرب، وكجزء من ذلك الترتيب يمكننا أن نناقش أي شيء»[98]. وخلال إحاطته لمجلس الوزراء في وقت لاحق من اليوم نفسه ذكر شيرتوك أنه «لم يكن من الواضح ما إذا كان الأمريكيون قد قاموا بهذا المسعى («المقترحات») من تلقاء أنفسهم أم أنه قد دُفعوا من قبل طرف آخر»[99].

على الرغم من أنه خلال اللقاءات الخاصة مع الأمريكيين الذين وصلوا أخيرا إلى تل أبيب أظهر كل من بن غوريون وشيرتوك - أو بدا كما لو كانا يظهران - مرونة، ظل الموقف الإسرائيلي الرسمي مطابقا للقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في شهر يوليو،

وفي الثاني عشر من سبتمبر أقر المجلس المشروع الذي أعده شيرتوك متضمنا تعليمات إلى الوفد الإسرائيلي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تضمنت تلك التعليمات المؤرخة 10 سبتمبر ما يلي:

> *لا عودة للاجئين قبل انتهاء الحرب باستثناء الحالات الفردية؛ تسوية نهائية لمشكلة اللاجئين كجزء من تسوية عامة عندما يحل السلام. وخلال الأحاديث غير الرسمية يلزم على الوفد أن يشرح حقيقة أنه سيكون من الأفضل أن تُسوى المشكلة من خلال توطين اللاجئين في البلاد العربية المجاورة بدلا من إعادتهم إلى دولة إسرائيل- وذلك لمصلحتهم، ولمصلحة البلاد المجاورة، ولمصلحة إسرائيل، ولمصلحة العلاقات المستقبلية بين إسرائيل وجيرانها.*

لم تتضمن التعليمات أي إشارة عن إمكانية سماح إسرائيل بعودة جزئية للاجئين [100]. وأثناء اجتماع المجلس ركز شيرتوك على التجاهل الواسع «لحاجة العراق الماسة إلى الأيدي العاملة، ومشروعاته الضخمة التي لم تُنفذ بسبب الافتقار إلى العمال»، ومن جانبه اعترض سيزلينغ على «التعليمات» الصادرة مطالبا بأن تنص على أن «إسرائيل ستكون مستعدة لمناقشة عودة اللاجئين» بعد انسحاب الجيوش العربية من فلسطين. وأيد بينتوف هذا الاقتراح مضيفا عليه أن إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم أو - عوضا عن ذلك - إلى المناطق الفلسطينية التي تجلو عنها الجيوش العربية. وقد اتفق شابيرا مع ذلك (مشيرا إلى أنه في جميع الأحوال لن يوافق العرب على سحب جيوشهم؛ ومن ثم فإن عودة اللاجئين لن تحدث على الإطلاق). وبشكل مفاجئ ذكر بن غوريون أنه يجب على المسؤولين الإسرائيليين أن يقوموا في لقاءاتهم الخاصة مع «أصدقاء» إسرائيل بإيضاح أنه إذا ما كان من الممكن إجراء مفاوضات إسرائيلية - عربية مباشرة

> *يمكننا من خلالها أن نحقق السلام، فإننا سنسمح للاجئين بالعودة، أما في حالة استمرار العرب في حربهم ضدنا، حتى إذا ما اتخذ ذلك شكل الحرب غير النشطة (المقصود الحرب الباردة) ولم يرغبوا في السلام، فإن عودة اللاجئين ستكون في هذا السياق سلاحا ضدنا، وتركهم لدى الدول العربية سيكون سلاحنا ضدهم.*

أعقب ذلك قيام الوزراء بالتصويت؛ حيث تمت بأغلبية سبعة أصوات ضد ثلاثة الموافقة على «عدم مناقشة عودة اللاجئين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلام»[101].

مع نشر تقرير برنادوت حول جهوده للوسـاطة، في 20 سـبتمبر، بلغت الجولة الأولى مـن المعركة الدبلوماسـية حول مسـألة اللاجئين ذروتهـا، وكان التقرير قد تم الانتهاء من إعداده في السـادس عشر من سـبتمبر- أي اليوم الذي سبق اغتيال برنادوت في القدس على يد إرهابيين من الإرغون وجماعة شـترن. وقد أيد برنادوت في تقريـره بقوة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم «في أسرع وقت ممكن عمليا»؛ حيـث إنه لا توجد تسـوية «عادلة وكاملـة» ممكنة إذا ما لم يتـم الاعتراف بحق اللاجئين، وأضاف:

> *سيكون هناك إخلال بالمبادئ الأساسية للعدالة إذا ما تم إنكار حق أولئك الضحايـا الأبرياء في العودة إلى ديارهم في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود على فلسـطين بمـا يتضمنه ذلك من خطر إحلالهم بشكل دائم محل اللاجئين العرب.*

على الرغم من ذلك كان برنادوت في الوقت ذاته مدركا بشـكل تام أن الظروف التي تغيرت بشـكل جذري - ومسـتمر - في إسرائيل (بما في ذلك تدفق المهاجرين) تحول بقوة من دون العودة الجماعية، وفي هذا الصدد كتب:

> *يجـب عدم الافتراض أن الاعتراف بحـق اللاجئين في العودة... يقدم حلا للمشكلة. فالأغلبية العظمى من اللاجئين ربما لم تعد لهم ديـار يعودون إليها، كما أن إعـادة توطينهم في دولة إسرائيل تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات تعقيدات خاصة*[102].

صيغ الرد الإسرائيلي على التقرير- الذي تضمن خطوطا عامة لتسـوية شـاملة للصراع - بطريقة تتماشى بشـكل كبير مع الموقف المحرج والهش الذي وجدت فيه الدبلوماسـية الإسرائيلية نفسها. فقد اُغتيل الوسيط على يد إسرائيليين - وإن كانوا منشـقين - كما أن تقريره تضمن مقترحات بغيضة بالنسـبة إلى إسرائيل، من قبيل تسليم النقب إلى العرب، ومن ثم فقد تطلبت الظروف التعبير عن الأسف العميق والحـذر وتجنب قـول أي شيء يمكن النظر إليه فيما بعد عـلى أنه تنازل ملموس.

وبنـــاء عليه فإنه فيما يتصل بمســألة اللاجئين تجاهلت تل أبيب في ردها المؤرخ 23 سبتمبر دعوة الوسيط إلى الاعتراف بحقهم في العودة [103].

في تلك الأثناء بدأت مناشــدات خاصة صادرة عن مجتمعات في الشتات تطالب بالســماح لها بالعودة تصل إلى شــتريت، الذي حوّلها بشــكل عام إلى بن غوريون، وقوات الدفاع الإسرائيلية، وشيرتوك لاتخاذ القرار. وبحكم طبيعته وتكوينه السياسي غير المتشــدد انتهى المطاف به بحلول نهاية شــهر أغسطس ليقترب بشكل أو بآخر من رؤية كل من بن غوريون وشــيرتوك. فالســماح لأي عربي بالعودة ربما يستخدم كســابقة، كما أنه قد يمثل مشــكلة أمنيــة. وكما ذكر ماكنس (المديــر العام بوزارة شــتريت) «مع مرور الوقت، تغيرت الآراء وأضحت وزارة شؤون الأقليات الآن تبذل كل ما هو باستطاعتها لمنع العرب الذين رحلوا من العودة إلى البلاد»[104].

دار نقــاش جدي حــول وضع اللاجئين من قرية هــوج، بالقرب من قطاع غزة، عادت خلاله كل الحجج للبروز إلى السطح. طرد سكان القرية في الحادي والعشرين من شهر مايو إلى دمرة باتجاه الشرق (انظر ما سبق)، ولم يبرز أي شيء يشير بشكل مقنع إلى عدم صلابة الإصرار الإسرائيلي الذي تبلور ضد العودة.

خلال شهر سبتمبر، ونتيجة لملاحظتهم استمرارية الهدنة الثانية وهدوء الأوضاع في محيــط قريتهم، ناشــد المشردون من قرية هوج إسرائيل الســماح لهم بالعودة، وكــما هو معتاد تــم تداول الأمر في أروقــة البيروقراطية للجهــات المعنية - جيش الدفــاع الإسرائيلي، الحكومة العســكرية، إدارة الشرق الأوســط بــوزارة الخارجية، ووزارة شــؤون الأقليات. وقد كتب شيموني موضحا أن مناشدة سكان هوج تستحق «معاملــة خاصة» نظرا إلى أنهم كانوا «متعاونــين مخلصين» ولأنهم «لم يفروا، وإنما طردوا»، وكذلك لأنهم «لم يذهبوا بعيدا وإنما بقوا على مقربة من قريتهم». وانطلاقا من «الرأي الســائد أنه جــرى إيقاع الظلم بهم»، فإن إدارته تود التوصية بســماح قــوات الدفاع الإسرائيلية لهؤلاء القرويين بالعــودة إلى داخل أراضي إسرائيل، وليس بالضرورة إلى هوج ذاتها، وإنما على الأرجح إلى «قرية مهجورة أخرى».

وعــلى الجانب الآخر أضاف شــيموني أن ذلك يثير قضية خلق «ســابقة»: **فإذا** ما ســمحنا لهم بالعودة، فقــد يعقبهم المئات وربما الآلاف - كل بأســباب **جيدة** - يطالبون بدورهم بالســماح لهم بالعودة، واختتم توصيته بقوله إنه «**إذا ما تمكنت**

وزارة الدفاع من إيجاد طريقة تحول دون أن تصبح حالة أهالي هوج سابقة، حينئذ يمكننا أن نسحب معارضتنا للعودة فيما يتصل بتلك الحالة الخاصة»[105].

من جانبه، اعتبر شتريت التحفظات التي أوردها شيموني مثيرة للضيق. وكتب في هذا الصدد: «أنه لا يعتقد أن السماح للبعض بالعودة سيمثل بالضرورة سابقة»، فهناك قرار حاسم من قبل المجلس يذهب إلى أنه ما دامت الحرب مستمرة «فإنه لا يمكن أن يكون هناك حديث عن العودة». ومن ثم فإنه إذا ما وافقت إدارة الشرق الأوسط على السماح بعودة سكان قرية هوج «فلن تكون هناك معارضة من جانبنا»، وكما كانت عليه الحال بالنسبة إلى شيموني، رأى شتريت أنه يلزم توطين أولئك القرويين «داخل إسرائيل» بدلا من قريتهم الأصلية التي تقع بالقرب من خطوط المواجهة[106].

بيد أن تلك التوصيات المترددة كانت من دون جدوى؛ فقد تخطت سلطات الدفاع توصيات كل من شيموني وشتريت ولم يتم على الإطلاق السماح لسكان هوج بالعودة سواء لأسباب أمنية أو أخرى تتصل بإيجاد سابقة. وجاء اندلاع القتال - بعد بضعة أسابيع - بين إسرائيل ومصر ليغلق هذا الملف نهائيا.

خلال الأشهر التي تلت اختفاء برنادوت عن الساحة الدولية، هيمنت أصداء تقريره أو «الخطة» التي خلفها وراءه، في وقت تزايد الإدراك لدى الرأي العام الإسرائيلي وفي الخارج لمتانة وصلابة تصميم إسرائيل على منع العودة[107]. وفي هذا الإطار جاء اغتيال برنادوت لمصلحة إسرائيل: فلقد جعل برنادوت من تسوية مشكلة اللاجئين، بما في ذلك المبدأ المتصل بحق العودة، قضية وهدفا شخصيا. أما رالف بنش - الذي تولى منصب القائم بأعمال الوسيط - فقد كان أقل تصميما بكثير في متابعة هذه المسألة.

في السابع والعشرين من شهر سبتمبر أخطر مايكل كوماي - وهو ديبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى - وفد بلاده المشارك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس بمضمون اللقاءات التي أجراها في 23 - 24 سبتمبر في حيفا مع بنش واثنين من مساعديه، ريدمان، وبول موهن، ففي حين أعاد مسؤولو الأمم المتحدة تأكيد التزام برنادوت بتأمين الحصول على الاعتراف بحق العودة، فإنهما اتفقا مع «الرأي القائل إن الجانب الكبير من العرب لا يرغب في العودة والعيش

تحت الهيمنة اليهودية». لم تكن الطبقة الوسـطى متحمسـة تماما للعودة، كما أن بعض القرويين الذين رغبوا في ذلك كان من المتوقع «مغادرتهم للبلاد مجددا عندما يشـاهدون بأعينهم بعض الأشـياء التي كان يتردد أنها تحدث هناك من قبيل قيام اليهود بتدمير القرى والاسـتيلاء على الأراضي»، وقد نقل كوماي أنه، وفقا لريدمان، فإن «برنادوت كان يسـعى في البداية إلى تحقيق عـودة كاملة، بيد أنه تراجع عن هذا الموقف عندما أدرك الجذور العميقة والتعقيدات المستمرة». وفي نهاية المطاف اكتفى برنادوت فقط بالسـعي إلى عودة جزئية لأسباب سياسية وإنسانية - واتفق مع الرأي القائل إنه يلزم البحث عن الحل النهائي من خلال إعادة التوطين المنظمة في الدول العربية[108].

منذ ذلك الوقـت فصاعدا، وعلى الرغم من أنه من وقت لآخر كان هناك تأييد كلامـي للمبدأ المتصـل بـ «الحق في العودة»، وعلى الرغم مـن أن الجمعية العامة للأمـم المتحـدة تبنت في قرارها 194(انظـر ما يلي) حق اللاجئـين في العودة، فإن المجتمـع الـدولي كان يركز أكثر فأكثر عـلى ضرورة، والرغبـة في، وإمكانية العودة الجزئية التي ترافقها عملية إعادة توطين للجانب الأكبر من اللاجئين في أراضي الدول العربيـة. وتمكنت إسرائيل بنجاح (وهو ما سـنراه فيما بعد) من التصدي للضغوط الرامية إلى تحقيق العودة الجماعية.

كان لحالة الحرب المستمرة أثر حاسم على الصعيد الداخلي في إسرائيل في بلورة القرار المتصل بمنع العودة، فلقد سـهلت العمليات القتالية من مهمة أشخاص من قبيل بن غوريون، ويتز، وشيرتوك، الذين أدركوا ودافعوا منذ البداية عن أنه من أجل تأسـيس الدولة الوليدة واسـتمرار بقائها في أمان فإنه يلزم أن تكون الأقلية العربية فيها صغيرة على قدر الإمكان. وقد تلاقت في هذا الخصوص الحجة السياسية - التي عارضت أن تشـكل الأقلية العربية 40 في المائة من السـكان - مع تلك الإستراتيجية المناهضة للاحتفاظ بمئات الآلاف من العرب الذين يمكن أن يشـكلوا طابورا خامسا داخل البلاد أو إعادتهم، كما وفر اسـتمرار القتال كلا من الفرصة والسبب لتأسيس، أو على الأقل إبقاء، البلد خاليا من العرب.

وكان من شـأن العـودة الجماعيـة الضخمة أن تخلق مشـاكل خطيرة لجميع المؤسسات الإسرائيلية التي كان متوقعا أن تكون منخرطة في العملية - قوات الدفاع

الإسرائيليـــة، الشرطة، الأجهــزة الإدارية المدنية، والمســتوطنات اليهودية - في وقت كانت طاقاتها ومواردها محــدودة نتيجة لظروف الحرب وتدفق المهاجرين اليهود من الخارج.

وفضلا عن ذلك فإنه مع مرور الأسابيع والأشهر أضيفت إلى ذلك الحجج «الإيجابية» المتصلة بتدعيم أركان اليشوف وأجهزته الخاصة باستيعاب الهجرة اليهودية. ومن أجل التوســع في الزراعة - وهو مــا كان مهما لمواجهة متطلبات الشــعب اليهودي المتزايد العدد - كان من الضروري الحصول على الأراضي المهجورة؛ كما أن المهاجرين - الفعليين والمُتوقعين - كانوا بحاجة إلى أراض ومنازل. وفضلا عن ذلك فإن بعض المهاجرين الذين جاءوا إلى البلاد في 1948 -1949، والمزيد منهم في الخمسينيات، قدموا من دول عربية (اليمــن، العراق، المغرب) مما مكن القادة الإسرائيليين - بقليل من التبريرات والمنطق - أن يبرزوا ما حدث على أنه «تبادل للســكان» (غير مخطط له، ومن دون تنســيق)، فمئات الآلاف من العرب غادروا فلســطين فاقدين معظم ممتلكاتهم، ومئات الآلاف من اليهود غادروا بلادهم الأصلية - الدول الإسلامية - تاركين ممتلكاتهم وراءهم، ومن ثم خلق التاريخ معادلة ســاعدت إسرائيل في صد الجهــود والضغوط من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

إن القرار الســياسي الخاص بمنع العودة قد نضج خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، ليصبح سياسة رسمية في شهر يوليو، وتم تأكيده بشكل متكرر من قبل مجلس الوزراء في شــهري أغســطس وسبتمبر، كما تم تأكيده على مســتويات حكومية متنوعة خلال الشــهور التالية مع قيام مجتمعات متوالية في الشــتات بطلب الســماح لها بالعودة. وخــلال النصف الثاني من العام 1948 والنصف الأول من العام 1949 أدت التطورات على الأرض إلى تثبيت الوضع القائم وتكريس وضعية اللجوء لعرب فلسطين.

6

إعاقة العودة

خــلال العــام 1948 والنصــف الأول من 1949 تضافرت مجموعة مــن التطورات لتغير بشكل حاســم من التشكيل الطبيعي والسكاني في فلســطين، وقد ساهمت معا بشكل مطرد في إقصــاء إمكان العودة الجماعيــة، إلى أن أصبح هذا الإمكان بحلــول منتصف العام 1949 أمرا لا يمكــن حتى تصــوره. تمثلت تلــك التطورات في التدمير التدريجــي للقرى العربية المهجورة؛ زراعــة أو تدمــير الحقــول العربيــة؛ تقاســم الأراضي العربيــة بــين المســتوطنات اليهودية؛ إقامة مســتوطنات جديدة في الأراضي والمواقع العربية المهجورة؛ توطــين المهاجرين اليهود في منازل العرب الخالية في القرى والأحياء بالمدن. وإجمالا فإن تلك العمليات ضمنت أن اللاجئين لن يكون لديهم شيء أو مكان يعودون إليه.

«مســت عملية تدمــير القرى لب المعضلة السياســية التــي واجهها اليســاريون في اليشــوف، والذين ظالــوا يؤمنــون - أو عــلى الأقــل يأملــون - بإمكان تعايش ســلمي يهودي - عربي»

المؤلف

جرت العمليات المشار إليها تحت ستار من الحماية وفرتها السياسة التي أكدتها بشـــكل دوري الهاغاناه [قوات الدفـــاع الإسرائيلية] الخاصة بمنع عودة اللاجئين عبر خطوط القتال - بما في ذلك الترخيص باســـتخدام الذخيرة الحية - فضلا عن جولات القتال المتكررة بين إسرائيل والجيوش العربية والتي قلصت بشـــكل فعلي من حركة المدنيين بالقـــرب من خطوط المواجهة المرنة. وفي الوقت ذاته مثلت تلك العمليات عناصر طبيعية، متكاملة، وجوهرية في تدعيم أركان دولة إسرائيل بشكل شامل. غير أن تلك العمليات لم تكن مُعدة – على الأقل في بداياتها - أو مُصممة بشكل أساسي لإعاقة عودة اللاجئين؛ حيث بدأت بهدف ســـد احتياجات أساسية للدولة الجديدة، كما أن بعضها، من قبيل تدمير القرى وإقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود، فرضتها في معظم الحالات الاحتياجات العســـكرية الفورية، في حين أن أخرى جاءت لتلبية احتياجات اقتصادية أساســـية (حاجة الكيبوتســـات لمزيد من الأراضي، حاجة اليشوف للمزيد من المنتجات الزراعية، حاجة المهاجرين الجدد إلى المساكن). ولكن إجمالا، ساهمت تلك العمليات بشكل جوهري - كما فهمها قادة اليشوف على أنها تساهم - في منع عودة اللاجئين بشكل نهائي.

تدمير القرى العربية

خلال الحرب والفترة التي تلتها مباشرة أُفرغ ما يقرب من أربعمائة قرية ومدينة من سكانها. وبحلول منتصف العام 1949 أضحت أغلبية تلك المواقع في حالة دمار كاملٍ أو جزئي، وغير صالحة للسكنى.

أُوقـــع بعض من هذا الخراب خلال عملية هجر تلك المواقع ولاحقا بتأثير مرور الوقت، كما أن جزءا من التدمير كان نتاجا للحرب؛ حيث اســـتُهدفت قرى بقذائف الهـــاون وقُصفـــت أحيانا من الجو؛ وجرى عادة تدمير المنـــازل بعد عملية الاحتلال للقضاء على بؤر إطلاق النار داخلها. ومع ذلك فإن القوات اليهودية بشـــكل عام – التي كانـــت تفتقر إلى المدفعية وقاذفات القنابل، خاصة قبل يوليو 1948- أحدثت تدمـــيرا محدودا خلال عمليات القتال. عاد الجانـــب الأكبر من عمليات التدمير إلى أعمال الســـلب والنهب، فضلا عن عمليات الهدم المتعمدة باســـتخدام المتفجرات، والجرافـــات، وأحيانا بالأدوات اليدويـــة من قبل الهاغاناه ووحـــدات قوات الدفاع

الإسرائيلية أو على أيدي قاطني المستوطنات اليهودية المجاورة خلال الأيام والأسابيع والشـــهور التي تلت الاستيلاء على تلك المواقع. وعبر الصفحات التالية سنتتبع تطور هذه العملية.

يمكـــن القـــول إن تدمير القرى بدأ ونبع بشـــكل طبيعي من كل من السياســـة المناهضـــة للإرهاب التـــي اتبعها الانتداب البريطاني في الفترة الســـابقة على الحرب، والسياسة الانتقامية التي مارســـتها الهاغاناه. فبمعاقبة الإرهابيين العرب والعناصر غير النظاميـــة خلال تمرد 1936-1939، وخلال عملية العد التنازلي حتى 30 نوفمبر 1948، دمر كل من البريطانيين والهاغاناه منازل في المدن والقرى. كان ينظر إلى تدمير منـــزل عنصر منخـــرط في حرب عصابات أو إرهابي أو شركائـــه على أنه عقاب عادل ورادع. وقد مارس البريطانيون[1] هذا النوع من العقاب بأســـلوب علني ومنظم، في حـــين لجأت الهاغاناه عادة إلى الغارات السرية خـــلال أوقات الليل. ففي العشرين مـــن مايو 1947 على ســـبيل المثـــال أقدمت وحدة تابعة للبالمـــاخ بتدمير مقهى في فجّة عقب مقتل يهوديين في بتاح تكفا؛ وخلال شـــهر أغسطس دمرت وحدة تابعة للهاغاناه منزلا مشتبها في أنه مقر إرهابي في بيارة أبو لبن خارج تل أبيب[2].

أثناء عملية العد التنازلي لحرب العام 1948 أُضفيت الصبغة الرسمية على تدمير المنـــازل العربية باعتباره إجـــراء انتقاميا مشروعا في خطط متتالية وضعتها رئاســـة أركان الهاغانـــاه تضمنت مبادئ عامة للعمليات التي تُنفَّذ إذا ما تعرض اليشـــوف لهجمات من قبل الفلسطينيين. ويلاحظ أن خطة الهاغاناه المعروفة بـ «الخطة ب» التي انتهى إعدادها في ســـبتمبر 1945، أشارت بشـــكل غامض إلى «تخريب وتدمير الإنشـــاءات العربية» في الهجمات الانتقاميـــة. (ولقد افترضت الخطة أنه كما كانت الحال خلال الثورة، سيساعد الجيش البريطاني في الدفاع عن اليشوف)[3]. أما «الخطة ج» التـــي تلتها في مايو العـــام 1946 (والتي انطلقت من فرضية الحياد البريطاني في العمليات القتالية اليهودية - العربية الوشـــيكة) فقد تضمنت بشكل مفصل النص على توجيه ضربات انتقامية توجه إلى الأهداف الاقتصادية والبنية التحتية («المياه، مطاحن الحبوب... الخ»)، وبشكل عام تم النص على القيام بأعمال

> *ضد القرى، الأحياء [المدنية]، والمزارع التي تُســـتخدم كقواعد للقوات المســـلحة العربية ... بتدمير أهداف تتصل بالبنية التحتية*

ســواء التســوية بالأرض أو التدمير، إذا ما كان الهدف هو العقاب العــام؛ إشــعال النــيران في كل شيء يمكــن حرقه، وتدمــير المنازل (باستخدام المتفجرات) الخاصة بالمحرضين وشركائهم.

كما سمحت الخطة «في بعض الحالات» بـ «تدمير النوادي، والمقاهي، والصالات العامــة... بعد إخــراج الأفراد منها». وتلقــت الهاغاناه تعليــمات للقيام بعمليات تخريــب «ممتلكات» القادة الفلســطينيين السياســيين والعســكريين... فضلا عن «المحرضين» والنشطاء[4].

مع بداية العمليات العسكرية أضحى تدمير المنازل وأجزاء من القرى باستخدام الديناميــت أحد المكونات الرئيســية لضربــات الهاغاناه الانتقاميــة. وقد تضمنت الأوامر التنفيذية لتلك الضربات بشكل ثابت أمرا بتدمير منزل أو عدة منازل (فضلا عــن قتل الذكــور البالغين أو العناصر غير النظامية المســلحة). فعلى ســبيل المثال أقدمت وحدات لواء غيفعاتي في التاســع من شــهر ديسمبر 1947 على تدمير منزل في قريــة كرتيا (كانت الأوامر تقــضي «بتدمير منزلين»). وبعد مرور ليلتين على ذلك دمرت وحدات الهاغاناه منزلا في وادي رشميا المجاور لحيفا[5]. ولقد تضمنت أوامر البالماخ في الغارة على الخصاص - في المنطقة الداخلية بالجليل - في الثامن عشر من شهر ديسمبر 1947 تدمير منزلين على وجه التحديد، وهو ما نُفذ بالفعل[6]. دمرت وحدات الهاغاناه في التاســع عشر من ديسمبر - وكرد انتقامي على اغتيال يهودي - بشكل جزئي منزل عبد الله أبو صباح، مختار قرية قزازة[7]. وفي السادس والعشرين من ديســمبر عمد شــلواء إتزيوني إلى تدمير العديد من المنازل في قرية ســلوان في ضواحــي القدس الشرقيــة، وأضاف إليها ثلاثة منازل أخــرى في اليوم التالي في قرية يالو[8]، كما فجر اللواء في الرابع من شــهر يناير فندق ســميراميس في حي قطمون بالقدس[9]. وضعت رئاســة أركان الهاغاناه الأســاس النظري لعملية تدمير مساكن الأفراد خلال العمليات الانتقامية في أمر صادر في 18 يناير 1948. استهدفت بغرض التدمير «المنازل التي تســتخدم كمراكز تجمع، مخازن، ومواقع للتدريب» للعناصر غير النظامية، فضلا عن المنازل، الأهداف الاقتصادية، والمباني العامة[10].

مــع تصاعد حــدة القتال تزايدت القــدرة التدميرية لغــارات الهاغاناه، فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1948 أقدم المُغيرون على تدمير منازل وأجزاء من قرى

كانت تؤوي، أو تحوم حولها شبهات إيواء، مسلحين معادين أو عناصر غير نظامية. وفي إحدى العمليات الانتقامية الاستثنائية - ضد عرب صقرير (انظر ما سبق) - قضت الأوامر بتدمير القرية بأكملها، وهو ما تم بالفعل[11]. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من الغارات كان تحذيريا وعقابيا، فإنها عادة ما أدت - بشكل لا يمكن تجنبه - إلى إجلاء العائلات. كان تدمير المنازل عاملا رئيسيا في إضعاف المعنويات في كل قرية جرت مهاجمتها (وفي بعض الأحيان امتد أثره إلى القرى المجاورة)، وفي يناير وفبراير دمر المغيرون من البالماخ منازل في يازور وسلمة شرقي يافا. وقد حددت الأوامر التنفيذية للإغارة على سلمة:

> *القرويون لا يبدون معارضة لأعمال العصابات المسلحة، كما أن أعدادا كبيرة من الشباب تبدى تعاونا نشطا مع العناصر غير النظامية... يتمثل الهدف في... مهاجمة الجزء الشمالي من القرية... وإيقاع قتلى وتدمير منازل وحرق كل ما يمكن حرقه...*

ومع ذلك أُضيفت تحديد ينص على ضرورة «بذل الجهود لتجنب إيذاء النساء والأطفال»[12].

أغارت البالماخ في منتصف شهر يناير على قرية منصورة الخيط، شمال بحيرة طبريا، وأحرقت «منازل وأكواخا»[13]. لم تكن الهاغاناه هي الوحيدة التي تتبع هذا التكتيك، ففي ليلة الرابع عشر من يناير دمرت عناصر الهستدروت ثلاثة منازل في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية[14]. وفي شهر مارس أغارت الفرقة الثالثة التابعة للبالماخ على قرية الحسينية – بالقرب من بحيرة الحولة في الجليل الشمالي - ونسفت خمسة منازل وقتلت العشرات من القرويين، «وأُجلي سكان القرية بأكملهم»[15]. وفي وقت لاحق من هذا الشهر دمرت وحدات البالماخ وأحرقت «عددا من المنازل» في قرية صندلة شمالي جنين[16]، و15 منزلا في قرية قاعون[17].

شكل هدم المنازل مكونا رئيسيا للإستراتيجية الانتقامية التي اتبعتها الهاغاناه إلى الحد الذي دفع الضابط المسؤول عن التعليم والدعاية في المنظمة – في منتصف شهر فبراير- إلى اقتراح إصدار كشف لتوزيعه على جميع أعضاء الهاغاناه يُظهر منجزات المنظمة في الشهور الثلاثة الأولى من القتال، واقترح أن يشمل ذلك «ملخصا

للخسائر التي أوقعت بالعدو من أعداد القتلى والجرحى»؛ و«أعداد المنازل (التي استخدمها القتلة كقواعد لهم) والجسور التي جرى تفجيرها وتدميرها»[18]. وعلى الرغم من رصد العرب لسياسة الهاغاناه الخاصة بتدمير المنازل، فإن رجال المفتي - طبقا لعزرا دانين- لم يعيروها كثيرا من الاهتمام مكتفين بالقول إن «اليهود لا يعرفون كيف يحاربون، ومن ثم فإنهم بدلا من ذلك يدمرون المنازل»[19].

إن إستراتيجية الدفاع الهجومي التي تبنتها الهاغاناه، المتضمنة بشكل أساسي مواجهة المهاجمين في محيط المستوطنات مع توجيه ضربات انتقامية من وقت إلى آخر، استُبدلت بها خلال شهر أبريل أخرى هجومية بما يتماشى مع الخطة دالت الخاصة بغزو واحتلال مواقع عربية بشكل دائم. ففي مقدمتها، في قسمها المعنون «تقوية نظم الدفاع والمعوقات»، نصت الخطة على «تدمير القرى (الحرق، التفجير، وزرع الألغام بعد مرحلة الأنقاض) التي لم تكن الهاغاناه قادرة على السيطرة عليها بشكل دائم، ويمكن استخدامها كقواعد للقوات العربية»[20].

على غرار التعليمات الصادرة من رئاسة أركان الهاغاناه في الثامن عشر من يناير، والتي وفرت الأساس النظري لتدمير المنازل الخاصة خلال الغارات الانتقامية، قدمت الخطة دالت الأساس النظري لعملية تسوية القرى وسلاسل القرى بالأرض في الفترة التالية لشهر مارس. وقد تزامن الانتقال من تعليمات شهر يناير إلى خطة شهر مارس مع تصاعد مستوى الحرب وارتفاع مستوى العنف. فعلى حين سعت تعليمات يناير إلى الإصابة الدقيقة للأهداف الفردية «المذنبة» (من قبل منازل الإرهابيين)؛ اتجهت الخطة دالت إلى التدمير الجماعي لكل القرية - أو القرى - المعادية. ومع ذلك فإن تنفيذ ما نصت عليه الخطة في هذا الخصوص اعتمد - خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو 1948- على طبيعة الموقف العسكري المحلي في القطاعات الميدانية المختلفة (درجة مقاومة العرب، الطبيعة الطبوغرافية للموقع)، فضلا عن عقلية القادة الإسرائيليين الميدانيين، ودرجة توافر وحدات الهاغاناه المتخصصة في المتفجرات، والمعدات (الجرافات)، والأيدي العاملة.

أثناء الهجمات التي شنتها الهاغاناه في شهري أبريل ومايو دُمرت منظومات من القرى العربية سواء بشكل جزئي أو كامل في ممر القدس، وفي المناطق المجاورة لمشمار هعيمك، وفي كل من الجليل الشرقي والغربي. وحكمت تدمير معظم المواقع

اعتباراتٌ عسكرية مقنعة تمثلت في أنه إذا ما تُركت - هذه المواقع - سليمة فإن العناصر غير النظامية أو القوات العربية النظامية - في إطار الغزو المتوقع - يمكنها معاودة احتلالها واستخدامها كقواعد لهجوم مستقبلي. وكان ما حدث في القسطل في مطلع شهر أبريل مثلا يتردد على الدوام (انظر الفصل الرابع)، يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه كانت تفتقر إلى العناصر البشرية الكافية لترك حاميات عسكرية في كل قرية هجرها سكانها لمتابعة ومراقبة أنشطة المجتمعات التي تبقت على امتداد وخلف خطوط القتال.

خلال معارك شهري أبريل ومايو في ممر القدس (عمليات: نحشون، حاريل، يفوسي، مكابي)، عمدت وحدات البالماخ بشكل مُمنهج إلى تسوية قرى القسطل وقالونيا وخلدة بالأرض ودمرت بشكل كبير أو جزئي كل من بيت سوريك، بدّو، شعفاط، بيت إكسا، بيت محسير، وحي الشيخ جراح في القدس[21]. وقد عكس تدمير تلك المواقع الموقف العسكري المتغير وما تبعه من تغير في المزاج، والإدراك، والسياسة بين قادة اليشوف. فخلال أشهر القتال الأولى حددت الهاغاناه - خلال قتالها مع العناصر غير النظامية للسيطرة على الطرق الرئيسية - إستراتيجيتها، وعملياتها، وإلى حد كبير تكتيكاتها، بما يتماشى مع الإطار السياسي ومقتضيات قرار التقسيم - والذي نص على قيام دولة يهودية، تضم أقلية عربية كبيرة في إطار الحدود التي تم توضيحها. غير أن عدم تحقق تسوية سريعة ومواتية للمعركة من أجل الطرق خلال الفترة من فبراير إلى مارس 1948، وتزايد الاقتناع بقرب قيام جيوش الدول العربية بالغزو كان من شأنهما تغيير الموقف العسكري بشكل جذري؛ فالقواعد (المقصود القرى) المملوءة بالعناصر غير النظامية أو التي آوت تلك العناصر أو من الممكن أن تقوم بذلك في المستقبل المنظور لا يمكن السماح بوجودها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية (من قبيل ممر القدس، الذي يمر خلاله طريق من تل أبيب يعد حيويا لليهود المحاصرين).

لم يتضمن الأمر التنفيذي الأولي لعملية نحشون، الصادر في 4 أو 5 أبريل، تعليمات بتدمير قرى في ممر القدس[22]. غير أنه في وقت ما في النصف الثاني من الشهر (وكمكون من القرار الذي تم اتخاذه من حيث المبدأ بطرد السكان المعادين من المناطق الحيوية) وافق كل من بن غوريون ورئاسة أركان الهاغاناه - مدفوعين

في ذلك بمعركة مشمار هعيمك - على إصدار أوامر بتدمير القرى التي يتم الاستيلاء عليها لضمان أنها لن تشكل مجددا تهديدا لليشوف. وجاءت المرحلة الثانية في شكل أمـــر تكميلي صادر عن مركز قيادة عملية نحشـــون بتاريخ 10 أبريل متضمنا النص على احتلال وتدمير أو «تصفية» قرى محددة (مع استمرار الامتناع عن إعطاء أمر مطلق بتدمير كل القرى التي يتم الاســـتيلاء عليها)[23]. ومع ذلك أصدر مركز قيادة عملية نحشون في الرابع عشر من أبريل مجموعة من التعليمات العامة لوحداته:

> *الاســـتمرار في عمليـــات المضايقـــة والتنظيف كمرحلـــة أولية [تمهيدية] لتدمير والاســـتيلاء على قوات العـــدو وقواعده... [يجب علينا أن] نوجه ضربات قوية للعدو وندمر قواعده الرئيسية* [24].

بطبيعـــة الحال فـــإن «القواعد» المشـــار إليها كانت تعني القـــرى. وقد أتبعت القيادة العامة لعملية نحشـــون ذلك بأمر عام بتدمير القرى[25]. كما تلا تلك الأوامر تعليمات خاصة للوحدات المختلفة لمهاجمة – وتدمير - قرى محددة (القباب، بيت جيز، بيت ســـوريك، ســـجد، قزازة)[26]. وصدرت أوامر للوحـــدات في أعقاب عملية نحشـــون ذهبت في نفس الاتجاه المتصل بتدمير القرى كجزء من الأسلوب التنفيذي للغارات التي يشـــنونها. وعلى سبيل المثال أغارت وحدات البالماخ في 23 أبريل على شـــعفاط وبيت إكســـا بهدف «تدميرهما». ففي شـــعفاط فُجِّـــرت ثمانية مبانٍ قبل انسحاب القوات المغيرة، وفي بيت إكسا فُجر أو حرق الكثير من مباني القرية[27].

في الوقـــت ذاته، وعـــلى إثر الهجوم الفاشـــل الذي قام به القاوقجي على مشـــمار هعيمك جنوب شرق حيفا، شـــنت الهاغاناه هجوما مضادا قامت خلاله - بمساعدة من المســـتوطنين المحليين - بالتدمير المُنهج للقرى المجاورة. وفي التاســـع من شـــهر أبريل أخـــبرت وحدات غولاني مركزي قيادة لواءي غولاني وكارميـــلي بما يلي: «تقاتل قواتنا في المنسي... والغبية الفوقا وخربة بيت راس... ونســـتعد لتدمـــير القرى بعد إخلائها»[28]. وبالفعـــل قامت وحدات البالمـــاخ بتدمير الغبية الفوقـــا[29]. وفي ليلة 11 أبريل دخلت الفرقة الأولى التابعة للبالماخ إلى الكفرين ودمرت 30 منزلا بها، فضلا عن عدة منازل في أبو شوشة المجاورة[30]. وفي 15 أبريل دُمِّر ما تبقى من منازل أبو زريق[31]، كما سويت كل من خربة بيت راس، المنسي، النغنغية الواقعة إلى الجنوب الشرقي بالأرض[32]، وإلي

الجنـوب، دُمِّرت قرية اللَّجون في ليلة 16/15 أبريل[33]. وأيضا دُمرت قرية خالية كجزء مـن عملية تدريب لقوات الهاغاناه. ففي التاسـع عشر من أبريـل أخطر مركز قيادة البالمـاخ رئاسـة أركان الهاغاناه بما يـلي: «أمس أجري تدريب عـلى القتال في المناطق المكتظة بالمباني جنوب وجنوب شرق مشـمار هعيمك، وفي نهاية التدريب فُجرت قرية الكفرين بشـكل كامل»[34]. وهكذا فإن عمليات تدمير القرى الواقعة في محيط مشمار هعيمك وممر القدس كانت بمنزلة العمليات الأولى خلال الحرب، واستندت إلى خليط من الضرورات العسكرية المحلية و الإجراءات الانتقامية.

مثلت سياسة تدمير القرى جزءا لا يتجزأ من العمليات التي قامت بها الهاغاناه خلال شـهري أبريل ومايـو في مناطق أخـرى، وتضمنت أغلب الأوامـر التنفيذية تعليمات بتدمير كلي أو جزئي للقرى المستهدفة. وعلى سبيل المثال، أمر مركز قيادة البالماخ في التاسع عشر من أبريل قائد الفرقة الأولى، دان لانر، بـ «تدمير قواعد العدو في المـزار، نورس، زرعين (الواقعة في مرج ابن عامر)، وقد نص الأمر على: للسـيطرة على زرعين، يجب تدمير أغلب المنازل مع الإبقاء على البعض سـليما لاستخدامه في الاسـتراحة وعمليات الدفاع»[35]. وفي شمال النقب أفاد حاييم باراليف، قائد سرية، في الرابع من شـهر أبريل، قائد لواء النقب ناحوم سـاريغ عن هجوم عربي بالقنابل على دورية يهودية والهجوم الانتقامي الذي تم شنه عقب ذلك على منطقة شعث؛ حيث انتقلت وحدة تابعة للبالماخ على متني سـيارتين مدرعتين ودمرت تسع خيام تابعة للبدو وكوخا من الطين (دُمر الأخير بضربة من سيارة مدرعة سارت إلى الوراء، وأشـار باراليف إلى أنه من الجدير بالذكر أن ذلك العمل كان شـديد الفعالية حيث كانت ضربة واحدة كافية لتحطيم الكوخ).

اتبعت عملية يفتاح بدورها (نهاية أبريل- مايو) سياسـة مماثلة لتدمير القرى التـي يتم الاسـتيلاء عليها في الجليـل الشرقي. وتضمنت سـجلات يفتاح بتاريخ 4 مايو ما يلي: «تسـير العملية وفقا للخطة الموضوعة، ففي السـاعة التاسعة صباحا وصلـت الوحدات إلى أهدافهـا، وفي طريقها فجرت كل المنـازل وحرقت كل خيام البدو»[36]. وبعد مرور أسـبوعين على ذلك أوردت السرية «د» التابعة للفرقة (11). في تقريرها: أنه تماشـيا مع الأوامر الصادرة بـ «تدمير» قرية الزاوية، أقدم أفرادها على تفجير منزلين باستخدام المتفجرات، في حين استخدمت قنابل المولوتوف لحرق

بقيـــة المنـــازل، قبل أن يبدأ جـــرار في إنهاء عملية التدمـــير... وأُنجزت عملية تدمير القرية[37]. كذلك أورد مركز قيادة عملية يفتاح في الرابع والعشرين من الشهر ذاته ما يلي: «لقد بدأنا في الحرق المنظم لقرى منطقة بحيرة الحولة»[38].

اتســـم الاســـتيلاء على قرى الجليل الغربي- عملية بن عامي في منتصف ونهاية شهر مايو- أيضا بالطبيعة التدميرية نفسها، ففي مستهل العملية أورد مراقب تابع لرئاسة أركان الهاغاناه رافق القوات في تقريره ما يلي:

تهاجم سريتـــان قرية البصة بهدف تدميرها.. وسريتان أخريان تهاجمان قرية الزيب للهدف نفســـه... وســـوف تقوم سرية أخرى بمهاجمة السميرية بهدف تدمير القرية[39].

وفي اليوم التـــالي أخبر مركز قيادة لواء كارميلي عمليات رئاســـة أركان الهاغاناه أنه «دُمرت كل من البصة والسميرية بشكل تام»[40]. أما فيما يخص الأمر التنفيذي للمرحلـــة الثانيـــة من العمليـــة فقد أوضح: «يتمثـــل الهـــدف في... الهجوم بغرض الاحتـــلال، وقتل الذكور البالغين، وتدمير وحـــرق قرى الكابري، أم الفرج، النهر»[41]، وقد نفذت هذه التعليمات في الأيام التالية.

مســـت عملية تدمير القرى لب المعضلة السياســـية التي واجهها اليساريون في اليشـــوف، والذيـــن كانوا يؤمنـــون - أو على الأقل يأملون - بإمكان تعايش ســـلمي يهـــودي – عـــربي. وفي هذا الخصوص تســـاءلوا: هـــل كانت عمليـــات التدمير تلبي مقتضيات الضرورة العســـكرية، أم أنها كانت، عـــلى الأقل في جزء منها، نتاج دوافع سياســـية بكل ما يعنيه ذلك من تبعات؟ وفي بداية شـــهر مايو كتب أهارون كوهين (رئيـــس الدائرة العربية في حـــزب مابام) أنه يجري بالفعل تنفيذ «سياســـة طرد»، وأن اليشـــوف لم تتوافـــر لديه قوات كافية لحراســـة كل قرية يُســـتولَى عليها، ومن ثم جرى تبني سياســـة «تدمير القرى حتى لا يتمكـــن العرب من العودة إليها»[42]. وفي العاشر من الشـــهر أتم كوهين كتابة مذكرة من ســـت صفحـــات تحت عنوان: «سياســـتنا العربية في غمار الحرب»، تداولها أعضاء اللجنة السياســـية لحزب مابام قبيل مناقشـــات اللجان لسياسة الحزب العربية، وقد هاجم من خلال هذه المذكرة ما اعتبره سياسة تحت الإنشاء للترانسفير، مضيفا:

> *إن التدمير الكامل للقرى التي تم الاستيلاء عليها لم ينفَّذ دائما فقط بسبب «الافتقار إلى القوات اللازمة لترك حامية بها»، أو فقط «لمنع العصابات [العناصر غير النظامية] من العودة إليها» مادامت الحرب مستمرة*[43].

ومع ذلك، فإن تقييم أعضاء مابام الماركسيين، الذي ذهب إلى أن تدمير القرى مثل مكونا رئيسيا لسياسة ترانسفير ذات دوافع سياسية ينفذها من قبل قادة حزب ماباي/الهاغاناه، كان على الأرجح سابقا لأوانه بعدة أسابيع، فحتى شهر يونيو كان تدمير الهاغاناه للقرى يستند إلى ضرورات إستراتيجية - عسكرية محتملة، وبما كانت هناك بعض الحالات المحلية المعزولة للتدمير- في وادي بيسان على مداخل النقب الشمالي - دفعت إليها أسباب أخرى من قبيل الرغبة في تسجيل النقاط مع جيران عدائيين، أو في الاستحواذ على أراض، أو رغبة سياسية في رؤية أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية الوليدة. وبالتأكيد فإن مثل تلك الاعتبارات كانت وراء الأنشطة التي قامت بها مجموعة يوسف ويتز خلال الفترة من مارس إلى مايو 1948[44]. بيد أنه بصفة مبدئية كانت عمليات التدمير التي شنتها الهاغاناه حتى مطلع شهر يونيو تستند إلى دوافع عسكرية واضحة - حرمان العناصر غير النظامية والمسلحين من القواعد والملاذ، منع عودة العناصر غير النظامية إلى مواقع إستراتيجية، وتجنب ظهور طابور خامس في المناطق التي سبق تطهيرها من العرب.

سيطر موضوع النزوح الجماعي العربي خلال شهر أبريل وبداية شهر مايو على عقول اليهود بشكل مدهش. فخلال شهر مايو بدأت تتبلور في أذهان المسؤولين الرسميين في اليشوف أفكار حول كيفية تثبيت وإضفاء الاستمرارية على النزوح الفلسطيني. وبشكل فوري نُظر إلى تدمير القرى باعتباره وسيلة أولية لتحقيق هذا الهدف، ومن ثم أضحى تدمير القرى مشروعا سياسيا رئيسيا. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من استمرار العسكريين على المستوى المحلي في تدمير القرى لدواع عسكرية، فكرت شخصيات رئيسية في اليشوف في تلك العملية من منظور يتضمن هدفا سياسيا أكثر منه عسكريا.

على حين كان الدافع وراء هذا المشروع هو منع العودة، فإن خطوطه الرئيسية نضجت خلال مناقشات لجنة الترانسفير في اجتماعها نهاية شهر مايو وبداية شهر يونيو 1948. وتم إيضاحها في خطاب وجهه دانين إلى ويتز في الثامن عشر من

مايـو[45]. وفي الرابع من يونيو قام الأعضاء الثلاثة في لجنة الترانسـفير «التي عينت نفسـها» - ويتز، دانين، ساسون - بمناقشـة «معجزة» النزوح الجماعي العربي. كان السؤال الرئيسي المطروح يدور حول كيفية «تحويله إلى ظاهرة دائمة». ووفقا للجنة تمثلـت الإجابة في منع العودة من خلال تدمير قـرى وتجديد أخرى لتوطين اليهود فيها. ولتحقيق هذا وافق ويتز على تخصيص مبلغ 5 آلاف ليرة إسرائيلية من صندوق التمويل اليهودي «للبدء في أنشـطة التدمير والتجديد في وادي بيسان، بالقرب من عين هشوفيت [في منطقة رموت منشيه] وفي شارون [في السهل الساحلي]»[46].

في اليـوم التـالي، 5 يونيو، توجـه ويتز - حاملا معـه مقترح اللجنـة المُعنون: «الترانسـفير الارتجاعي: مخطط لحل المسـألة العربية داخل دولة إسرائيل» - للقاء بن غوريون، وقد كانت إحدى توصيات المقترح تتمثل في تدمير القرى المهجورة[47]. ووفقا لرواية ويتز، وافق بن غوريون على السياسة المقترحة، بما في ذلك تدمير القرى، توطين اليهـود في المواقع المهجورة، ومنع العرب من زراعة الحقول، على الرغم من تحفظاته حول لجنة ويتز المؤقتة، وقد سجل الأخير في مذكراته قيامه بإخطار رئيس الـوزراء بأنه: قـد أعطى بالفعل «أوامره للبدء هنا وهنـاك في تدمير القرى - الأمر الذي أقره بن غوريون. وقد تركت الأمر عند هذه النقطة»[48].

وافى ويتز في اليوم التالي – 6 يونيو – بن غوريون بقائمة بالقرى المهجورة مشفوعة بخطاب تقديم يشـير إلى أنه خـلال لقائهما وافق بن غوريون عـلى البدء في عمليات التدمير، «وتماشـيا مع هذا، أعطيت أمرا بالبـدء في تلك العمليات بمناطق مختلفة من الجليل، وفي وادي بيسان، وتلال إفرايم، وفي السامرة [المقصود وادي حيفر]»[49].

وعـلى الرغـم من أنه لم يصدر عن بن غوريـون أي رد فإن عدم وجود تفويض رسـمي لم يردع ويتز عن الاستمرار- في هذه المرحلة- في مشروعه. ففي السابع من يونيو ناقش مع دانين الاستعدادات اللازمة وسجل في مذكراته ما يلي:

> *إن الاسـتعدادات جارية للبدء في العمل بالقرى، ولقد اسـتعنا بزوكرمان الذي سيتولى العمل في منطقته [المناطق المحيطة بغيديرا – جنـوب شرق تل أبيب]. وهناك العديد من الأسـئلة المطروحة: هل ننحي مدينة بيسـان جانبا بشـكل تام؟... ماذا عن عكا ويافا؟ ماذا عن قرية قاقون؟*[50].

واجه ويتز مشكلة في تنظيم مشروعه الضخم للهدم حيث كان أغلب الرجال الأقوياء مُجندين؛ كما أن أغلب المعدات اللازمة - من قبيل الجرارات - مخصصة لاستخدام الجيش أو في الزراعة؛ فضلا عن النقص في إمدادات الديناميت. وعلى الرغم من ذلك فقد كان في متناول يديه أجهزته «الخاصة» التابعة لصندوق التمويل اليهودي، وشبكة المكاتب الإقليمية والعمالة التابعة لها، فضلا عن شبكة من وكلاء الشراء والاستخبارات، بالإضافة إلى صلات المستوطنين في كل أرجاء البلاد.

في العاشر من شهر يونيو أرسل ويتز كلا من آشر بوبريتزكي وموشي بيرغر في جولة بمنطقة السهل الساحلي لتحديد القرى الخالية التي يلزم تدميرها، وتلك التي يمكن تجديدها وتوطين اليهود فيها. وقد حظيت أنشطة بيرغر بالتأييد والتنسيق من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. وأخبر زوكرمان في اليوم ذاته ويتز أنه أجرى ترتيبات لتدمير قرية المغار وهو ما سوف ينفّذ في اليوم التالي[51].

سافر ويتز، في الثالث عشر من يونيو، إلى كل من مرج ابن عامر ووادي بيسان، حيث التقى القادة المحليين وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية، وسجل في مذكراته أن برنامجه «للتدمير، والتجديد، والتوطين» حظي بموافقتهم. ويمكن افتراض أنه «نصح» أو «أمر» أولئك الذين تحدث معهم بالسير قدما في التنفيذ[52]. وفي اليوم التالي أخبره دانين بالتقدم الذي أُحرز في عملية تدمير قرية فجة، كما قدم زوكرمان تقريرا عن تطور عملية تدمير المغار[53]. وحينئذ سجل ويتز الانطباعات التالية في مذكراته:

> *هناك ثلاثة جرارات تكمل عملها. لقد أصابتني الدهشة من أنه لم تتحرك أي مشاعر بداخلي عندما شاهدت هذا العمل... لا ندم ولا كراهية، كأن هذا هو طريق العالم... فمن أقاموا تلك المنازل الطينية لم يريدوا لنا الوجود هنا* [54].

استند الملخص الجزئي الذي قدمه بن غوريون، في السادس عشر من يونيو، عن تدمير القرى حتى ذلك التاريخ، بالتأكيد وبشكل رئيسي إلى التقرير المقدم من ويتز، فلقد ذكر بن غوريون:

> *دُمرت كل من المغار، وفجة، وبيار عدس، و[جاري تدمير] مسكة، بيت دجن، (شرق تل أبيب)، وفي وادي الحولة، وفي*

الحواسة (بالقرب من حيفا)، والسميرية بالقرب من عكا، وفي جعتون [المقصود ربما خربة جعتون بالقرب من نهاريا]، والمنشية بالقرب من عكا. وقد دُمرت دالية الروحاء، كما أن العمل على وشك البدء في البطيمات وصابرين[55].

خلال شهر يونيو، ضغط ويتز على القيادة الوطنية كي تتبنى رسميا مقترحاته وتقنن وضع لجنة الترانسفير. غير أن بن غوريون راوغ في ذلك. فعلى الرغم من سعادته بأن المشروع يتقدم لم يكن في إمكانه – لمجموعة من الأسباب - أن يساند علنا سياسة وأنشطة ويتز، وقد أدى ذلك إلى إصابة الأخير بالإحباط والقلق. وبنهاية شهر يونيو تحولت الرياح عن مساندة لجنته «المعينة ذاتيا». «لم تكن هناك أدوات ولا مواد» تمكنه من استمرار العمل في الهدم، وفقا لما سجله في مذكراته[56].

غير أن المشكلة كانت أعمق من ذلك، حيث اتصل الأمر بكيفية تحمله هو ولجنته مسؤولية تلك الأعمال الضخمة من دون تصديق صريح من القيادة السياسية. لم يكن لدى ويتز أي مستند كتابي، مما أدى إلى تراجعه. وفي ظل حالة الغضب والإحباط التي ألمت به أصدر أوامره بالتوقف عن العمل[57].

تسربت معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها لجنة ويتز من دون علمه، مما ولد موجة غضب في الأوساط اليسارية. وفي الوقت ذاته رُصدت أنشطة الجيش – التي وإن كانت مستقلة فإنها تكاملت مع أنشطته - في مجال هدم القرى، وسرعان ما تبلورت معارضة قوية داخل كل من حزب مابام والحكومة؛ حيث ظهر بند تحت مسمى «تدمير القرى العربية» على جدول أعمال المجلس في 16، 20، 23، 27، و 30 يونيو[58].

تحدث وزير الزراعة سيزلينغ بطريقة مطولة حول هذا الموضوع في اجتماع يوم 16 يونيو، مفرقا بين «التدمير خلال المعركة» - من قبيل نموذج القسطل – و«التدمير بعد ذلك» – في إشارة إلى تدمير بيسان - ووفقا له:

التدمير خلال المعركة هو شيء، ولكن إذا ما دُمر موقع بعد ذلك بشهر عن عمد ومن دون حسابات سياسية... فإن ذلك أمر آخر تماما... إن هذا المسار [المتصل بتدمير القرى] لن يقلل من عدد العرب الذين سيعودون إلي أرض إسرائيل، ولكنه فقط سيزيد من عدد أعدائنا.

واتهم سيزلينغ بن غوريون بـ«المسؤولية» عن ذلك[59].

بعد مرور أربعة أيام جاء دور شتريت في إثارة قضية «تدمير القبيبة وزرنوقة». وقد وعد بن غوريون بتقصي الأمر[60]. تمثل الدافع وراء هذه القضية في خطاب أرسله غويرتز، مدير إدارة ممتلكات العرب (أو الغائبين)، قبل ذلك بشهر إلى لواء غيفعاتي مشتكيا من تدمير قريتين، وذكر فيه أن الدافع وراء ذلك هو «التخريب المتعمد».

> *فالآلات دُمرت، وحيوانات المزارع قُتلت، والمساكن ومخازن الحبوب حُرقت، في حين أنها كان يمكن أن تكون ذات نفع للجيش ذاته ولخزانة الدولة... يجب التنبيه على الجنود أنهم حينما يدمرون ممتلكات العرب من دون حاجة إلى ذلك فإنهم يضرون بملكية الدولة وليس العرب...*[61].

في الثالث والعشرين من يونيو طلب بن غوريون من الجيش تقصي هذا الموضوع[62]، وقد أنكر الأخير أن تكون القريتان قد «سُوِّيتا بالأرض»، وإن أقر بأن بعض أعمال التدمير وقعت خلال عملية الاستيلاء عليهما[63].

أيا كان الأمر، فإن تدمير القرى واجه بشكل متزايد معارضة «اقتصادية» تزعمها غويرتز الذي رأى أن ذلك لا معنى له في ضوء مشاكل الدولة الاقتصادية واحتياجاتها. وكان غويرتز قد كتب في السادس والعشرين من مايو إلى رئاسة أركان الهاغاناه ما يلي: «تعمد مجموعات من المتخصصين في المفرقعات إلى تفجير منازل العرب، أحيانا خلال عملية الاستيلاء، وأحيانا أخرى لمجرد التدريب. وربما تمثل الضرورة العسكرية مبررا في بعض الحالات»، بيد أنهم في الكثير من الحالات دمروا المنازل بلا تمييز، انطلاقا من مشاعر الانتقام، مما يحرمنا فائدةَ استخدام تلك المباني التي نحتاج إليها وسوف نحتاج إليها». وقد اقترح غويرتز أن يصدر الجيش أمرا يمنع تدمير المباني «في الحالات التي لا تتطلبها الضرورة العسكرية»، وأن يتشاور مع إدارته حول عمليات التدمير خلال التدريبات. وفي كل الأحوال فإنه يلزم نقل الأشياء ذات القيمة، مثل الآلات، من المباني المقرر تدميرها [64].

جاء رد فعل رئاسة أركان الهاغاناه في شكل إصدار تعليمات لكل اللواءات تضمنت ما يلي:

1 - إذا مـا كان تفجـير منازل العرب أمرا عاجلا وضروريا لأسـباب تتصل بالعمليـات، فإنه يلزم أن يُنفذ بشـكل فوري من دون التفكـير في أي اعتبـارات أخـرى... 2 - إذا لم يكن التدمير أمرا عاجلا فـإن على القوات محاولة نقل المعدات (إذا ما وجدت) أو أي شيء آخـر... يمكن أن يكـون مفيدا لنا من المنازل المقرر تدميرها. 3 - يُمنع تفجير منازل العرب لمجرد الرغبة في الانتقام؛ حيـث إن ذلـك يضر بنا من جهـات مختلفة ويؤدي بشـكل أساسي إلى إهدار المتفجرات وتدمير الممتلكات من دون حاجة.

وأمرت رئاسـة الأركان القوات بالتشـاور مع إدارة غويرتز - عندما يكون ذلك ممكنا - فيما يتصل بتدمير المباني خلال التدريبات[65]. بعد مرور أسـبوعين أصدرت رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية – التي حلت محل الهاغاناه - أمرا إضافيا يتصل بتقليـص «التوجه نحو تدمـير الممتلكات العربية، خصوصا الآلات والسـيارات...»، ومن المثير للانتباه أن الأمر لم يمنع بشكل صريح تدمير المنازل[66].

على الرغم من ذلك، اسـتمر التخريب المتعمد للممتلكات وتدمير القرى. وفي الرابع من شهر يوليو اشتكى سيزلنغ قائلا: «لقد تلقى الجيش أوامر بتدمير مساكن في القـرى العربيـة في منطقتي (المقصود مرج ابن عامر)»، مشـيرا إلى أنه لا يعلم الجهـة التي أصدرت الأوامر ومطالبا بألا تدُمر القرى مسـتقبلا من دون الحصول على أوامر صريحة من بن غوريون ذاته[67]. وفي غضون ذلك أصاب غويرتز الهدف مجددا عندما تسـاءل: «لماذا يتم اللجوء إلى التدمير المسـتهتر؟ أنا على اسـتعداد لقبـول مقولة إننا لا نريد عودة العرب إلى هــذه القرى، ولكن لماذا لا نحصل أولا على فائدة قبل ذلك (إزالة الأبواب، والأطر الخشبية، وأغطية الأرضيات...إلخ)»[68]؟ ويذكر أن غويرتز كان له حليف متمثل في رئيس صندوق التمويل الوطني اليهودي (غرانوفسـكي أو غرانـوت) الذي وبّخ مرؤوسـه ويتز على «ظاهـرة تدمير القرى السلبية والخطيرة»[69].

أسـفر الضغط المتزايد ضد تدمير القرى وما رأى فيه البعض سياسـة للطرد عن قيـام رئاسـة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي - بناء عـلى تعليمات من بن غوريون - بإصدار أمر شامل في السادس من يوليو تضمن ما يلي:

باستثناء أوقات المعارك الفعلية، يُمنع تدمير أو حرق أو هدم المدن والقرى العربية وطرد السكان العرب... من دون تفويض خاص أو أمر صريح صادر عن وزير الدفاع في كل حالة[70].

في ذلك الوقت كان ويتز قد علّق عمليات التدمير، بعد أن تسبب هو ورفاقه بشكل مباشر في تدمير حفنة من القرى، وربما، عبر «النصيحة» أو «الأوامر» فيما يتجاوز الاثنتي عشرة قرية، بيد أن محاولاته المستمرة للتأثير، والحجج التي لم يتوقف عن تقديمها، فضلا عن أعماله، مثلت جميعا عاملا رئيسيا في تبلور سياسة مناهضة للعودة بين قادة اليشوف، مع تركيز على ضرورة التدمير الفوري للقرى المهجورة (أو ملئها بالمستوطنين اليهود). وفي حقيقة الأمر فإن حجج ويتز الواضحة وأعماله السريعة وما أبداه من تصميم كانت كلها عوامل في تمهيد الطريق.

من المفارقات أن تلك الأنشطة ساهمت كذلك في وضع صعوبات أمام بن غوريون لتنفيذ برنامج لجنة الترانسفير. فتدمير القرى خلال وبعد الاستيلاء عليها من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية كان يمكن دائما تفسيره على أسس تتصل بالضرورات العسكرية، وكان من الصعب على الدوائر المدنية، أيا كانت مواقعها المهمة، مهاجمة دوافع الجيش وأعماله، فمن يكون سيزلينغ ليقول ما إذا كان قرار قائد عسكري محلي بتدمير قرية لم تكن له فائدة عسكرية؟ وفي المقابل فإن أنشطة متزامنة ومشابهة من قبل جماعة مدنية مُبهمة - تبدو وكأنها ليس لديها تفويض - مدفوعة باعتبارات سياسية، كان من شأنها أن تضع علامة استفهام حول دوافع المؤسسة العسكرية عندما تقوم بفعل نفس الشيء.

مع ذلك، أدت الضغوط السياسية والاقتصادية - التي مارسها وزراء مابام والتي كان يثيرها من وقت إلى آخر شتريت وآخرون، وغويرتز، والتي لاقت مساندة من وزير المالية كابلان - والأمر العسكري الصادر في السادس من شهر يوليو، أدى كل ذلك من دون شك إلى التقليص إلى درجة ما من عمليات الهدم. كما أن الأوامر التنفيذية الصادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية من شهر يوليو فصاعدا، والخاصة بالاستيلاء على مدن وقرى، تضمنت فقط من وقت إلى آخر أوامر بتدمير مواقع (بشكل يختلف تماما عن الأوامر التنفيذية السابقة والتي نصت على «التدمير» بشكل روتيني في الفترة من منتصف أبريل حتى منتصف يونيو). وفي كثير من

الأحيـان لم تتناول الأوامر العامة ببسـاطة هذا الموضوع كما هي الحال في عمليات ديـكل وداني (في يوليو) ويوآف وحيرام (في أكتوبر)[71]، وتُرك الأمر لتقدير القادة في الميدان للقيام بما يحلو لهم؛ حيث التزم البعض بالأمر الصادر في السادس من يوليو في حـين لم يمتثل البعض الآخر له وقاموا بالتدمير وطرد السـكان من دون الحصول عـلى موافقة بن غوريون المسـبقة (على الرغم من ذلك يلـزم التأكيد سريعا أنه لم يعُاقب على الإطلاق أي ضابط إسرائيلي بتهمة عدم التزامه بالأمور التي منعها الأمر الصادر في السادس من يوليو).

اسـتمرت وحـدات قوات الدفـاع الإسرائيليـة في محو القـرى بموافقة بن غوريون الضمنية، ومن جانبهم أطلق قادة مابام - الذين كانوا أنفسـهم تحت ضغط من مؤيدي التيار اليسـاري - وابلا مسـتمرا من الانتقادات والأسئلة[72]، التـي تملص منها بن غوريون عادة بادعائه عـدم المعرفة بالموضوع، أو بمطالبة المنتقديـن بتقديم مزيد من «الحقائـق»، أو مطالبتهم بإعطائه الوقت لتحري الموضـوع. وخلال اجتـماع وزاري عقد في الرابع عشر من يوليو كان سـيزلينغ شـديد القسوة في نقده لطرد قوات الدفاع الإسرائيلية سكان اللد والرملة (انظر مـا يلي)، وقد رد سـيزلنغ بغضب على غير المعتاد قائـلا: «أنا لن أقبل أجابتكم بأنكـم [المقصود بن غوريون] لا تعلمون من دمّر بعض القرى»، وهو ما أجاب عنه بن غوريون بقوله: «لا يمكنكم أن تتوقعوا مني أن أرسل رجالا للتحقق من القرى المُدمرة»[73].

خلال اجتماع مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من يوليو أسـفر الضغط المسـتمر من قبل الوزراء المعارضين عـن نتيجة مفادها إقرار المجلس لأن تكون الرقابة القانونية على القرى المهجورة، منذ ذلك التاريخ فصاعدا، بين أيدي اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة، التي أُسست في وقت مبكر من الشهر نفسه، ومع ذلـك أثبتت تلك الآليـة – على الأقل في البداية - أنها جوفـاء. وكما ذكر كابلان لرفاقه في اللجنة: «من الناحية العملية ليس لوزارة المالية وهيئة الحراسـة على الممتلكات المهجورة أي سـلطة أو سـيطرة على الموقف؛ حيث يفعل الجيش ما يراه مناسـبا»، مشـيرا إلى أنه إذا كان ممثله «لا يُسمح له من قبل قوات الدفاع الإسرائيليـة بالدخول إلى الأراضي المحتلة، فكيف يمكن اعتباره مسـؤولا عن تلك

الممتلكات...؟»[74] وفي واقع الأمر أمر بن غوريون بنفسه، في ذلك الصيف، رئاسة الأركان «بإعداد قائمة من 109 قرى وصّي بتدميرها»، وفي نهاية المطاف أقر تدمير 76 من تلك المواقع[75].

استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية بعد بدء الهدنة الثانية، في 19 يوليو، في تدمير قرى في مناطق مختلفة من البلاد، ومع ذلك أصبح الأمر أكثر صعوبة بشكل متزايد؛ حيث كانت هناك لجنة وزارية مسـؤولة، على الأقل رسـميا، عن القرى. وفضلا عن ذلك فإنه مع توقف إطلاق النار - كما كانت عليه الحال حتى منتصف شهر أكتوبر - أضحت حجة الضرورات العسكرية جوفاء إلى حد كبير، وأخيرا كان من شأن تصاعد تدفق المهاجرين اليهود على البلاد أن ركز الانتباه على قضية إسـكانهم والإمكانات المتاحـة لذلك. وسرعان ما برز على السـطح التناقض بْين تدمـير القرى من جانب، والحفاظ على الممتلكات للاسـتخدام اليهودي من جانب آخر، وهو ما أدركته حتى الوحدات العسـكرية. فعلى سـبيل المثال أصدر لواء غـولاني تعليمات، في منتصف شـهر أغسـطس، إلى الوحدات الفرعيـة تضمنت «وقف حرق مخـازن العلف في القرى العربية المهجورة نظرا إلى حاجة المسـتوطنات اليهودية إليها»[76]. كما قامت مجموعات المصالح، مـن قبيل علماء الآثار، بالشـكوى والمطالبة بتقليص عمليات التدمـير التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية[77]. ولذلك ففي السـابع من شـهر أكتوبر أمرت رئاسـة منطقة حيفا الفرقة 123 بإيقاف عمليات الهدم في: «قيسارية، وعتليت، وكفر لام، وطبريا»، والتي حوت جميعها آثارا رومانية أو صليبية[78].

شعرت قوات الدفاع الإسرائيلية آنذاك بأنها مضطرة، بين الفينة والأخرى، للالتزام بالحصول على ترخيص اللجنة لتدمير القرى. في الثالث عشر من شهر سبتمبر طلب بـن غوريون ترخيص اللجنة بتدمير سلسـلة من القرى في المنطقة الوسـطى (على الرغم من ادعائه بأنه يقوم بذلك نيابة عن الجنرال أيالون، قائد الجبهة الوسـطى) وقال إن أيالون كتب له موضحا:

> *نتيجـة للافتقـار إلى القـوة البشريـة لاحتـلال المنطقة [في العمـق]... كانت هنـاك حاجة إلى التدمير الجـزئي للقرى التالية: السـافرية، الحديثة، عنابـه، دانيال، جمزو، كفـر عانة، اليهودية، برفيليـة، البريـة، القباب، بيـت نبالا، دير شريـف [المقصود دير طريف]، الطيرة، وقولة.*

في ضوء خشيته معارضة هذا الطلب، خاطب بن غوريون، بدلا من تقديمه الطلب إلى اللجنة بكاملها في أثناء انعقادها، كلا من أعضائها بشــكل منفرد طالبا منهم جميعا الرد كتابة: «سأنتظر ردكم خلال ثلاثة أيام... وسيعتبر عدم وصول الرد موافقة». ونظرا إلى اعتيــاده على التكتيكات التي يلجأ إليها رئيس الوزراء، رد ســيزلينغ مصرا على عقد اجتــماع للجنــة بكامل أعضائها[79]. وترتــب على ذلك تراجع بــن غوريون عن مطلبه وتعليــق عملية التدمير. ومن جانبهــا قررت اللجنة زيارة المواقع المشــار إليها واتخاذ القرار بالنسبة إلى كل قرية على حدة، على الرغم من إعطائها تصريحا بالبدء في الأعمال بالنســبة إلى كل مــن: دير طريف، القباب، قولة، بيت نبــالا، إذا ما رأى أيالون في ذلك «أمرا ضروريا وعاجلا»[80].

خلال العام 1948 حرص بن غوريون بشــكل مســتمر عن تجنب أي موقف علني لــه فيــما يتصل بتدمير القرى، وبصفة عامة فيما يتعلق بــأي صلة له بطرد العرب. كان مدفوعــا في ذلك باهتمامه بصورته أمام التاريخ وصورة الدولة الوليدة أكثر من مخاوفه على تحالف الوحدة الوطنية. وفي واقع الأمر بدا وكأن بن غوريون حاول بشــكل متعمد تضليل المؤرخين في المستقبل عن تعقب آثاره وسياساته. ففي السابع والعشرين من شهر أكتوبر - وهو اليوم الذي كان حافلا باللقاءات والاجتماعات - وجد الوقت لكتابة ما يلي في مذكراته اليومية: «هذا المساء دخل جيشنا بيت جبرين (غرب الخليل) وطلب إيغال آلــون (قائد الجبهة الجنوبية) [الإذن] لتفجير بعض المنازل، الأمر الذي رفضته»[81]. لكن عادة ما كان يفضل بن غوريون طريقة التجاهل. فعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من طول ما كتبه في مذكراته بتاريخ الثامن عشر من أغســطس عن الاجتماع الذي دار ذلك اليوم حول مســألة عودة اللاجئين، حيث أســهب العديد من المشاركين حول الحاجة إلى تدمير القرى، فقد تجاهل ببساطة أي إشارة إلى هذا الموضوع[82].

بيد أن قادة مابام لم يُخدعوا. حيث تضمن منشور صادر عن «حركة الكيبوتس» (كيبوتــس أرتزي) التابعة لحزب مابام، وموجه إلى أعضائه العاملين في قوات الدفاع الإسرائيلية النص على ما يلي:

> *إن أســلوب التدمير الذي يُنتهج إزاء القــرى العربية المهجورة مازال مستمرا... ومن الصعب* عدم تصور وجود يد تدير *ذلك الأمر، يد لا تمثل بالنســبة إليها مشــكلة ألا يكون للعــرب* مكان *أو* شيء يعودون *من أجله...*[83].

وأشار أهارون كوهين إلى أن بن غوريون يأمر بتدمير

> ***القرى من دون حاجة إستراتيجية لذلك، موضحا أنه في الدوائر العليا لحزب ماباي كان هناك ميل لمحو أكثر من مائة قرية عربية... وهو ما أثار التساؤل: هل ستُبنى دولتنا على أساس تدمير التجمعات السكانية العربية؟***

ومن جانبه طالب زفي لوري بإصدار تشريع يمنع هدم المنازل، مشيرا إلى أن هناك «مجموعة من الناس داخل وزارة الدفاع منشغلين بتوسيع النطاق الأرضي للدولة»[84].

خلال النصف الثاني من العام 1948 استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية - تحت قيادة بن غوريون - في هدم القرى العربية، وعادة ما كان يتم ذلك خلال أو بعد المعارك، وأحيانا بعد انقضاء أسابيع أو شهور على ذلك. كما أنه عادة لم يكن يجري الاتصال باللجنة الوزارية للحصول على تراخيص[85]. نبعت أعمال التدمير من الاحتياجات العسكرية المباشرة، كما كانت عليه الحال في عملية داني، أو من اعتبارات سياسية بعيدة المدى. وعلى سبيل المثال، أمرت عمليات المركز الرئيسي لعملية داني لواء يفتاح واللواء الثامن بتفجير معظم مساكن قريتي «عنابة والطيرة، شمال دير طريف»، مع ترك بعض المنازل سليمة حتى تقيم فيها حامية عسكرية صغيرة[86]. وأرسلت المراكز الرئيسية 50 من المتخصصين في المفرقعات «لتدمير القرى»[87]. وبعد مرور ساعات قليلة ورد تقرير من لواء يفتاح يفيد بأن وحداته «استولت على قرية خروبة وخربة الكميسة (على الأرجح المقصود هو الكُنيسة)». «بعد تدمير المنازل وتطهير القرية ، استولت قواتنا على مناطق حصينة تطل على القرية»[88]. ومن جانبه أمر مركز قيادة داني لواء يفتاح في اليوم التالي بـ «حفر الخنادق في كل مكان تم الاستيلاء عليه وتدمير جميع المنازل باستثناء تلك التي تُخصص لقوات الدفاع الإسرائيلية»[89].

استمر الجيش في أثناء الهدنة الثانية - من 19 يوليو حتى 15 أكتوبر - في تدمير القرى المهجورة بأسلوب تدريجي، الأمر الذي كان يجري لدواع وُصفت عادة بأنها عسكرية. وعلى سبيل المثال فُجّر أغلب المساكن والأديرة في دير رافات في منتصف البلاد خلال شهر سبتمبر. كذلك فإنه في النقب ومداخل النقب الشمالية -

حيث كانت قوات الدفاع الإسرائيلية والجيش المصري متشابكة في إطار هدنة غير مستقرة مع وجود حفنة من المستوطنات اليهودية محاصرة خلف الخطوط المصرية - استمرت الهجمات اليهودية على القرى التي طُرد سكانها ودُمرت كما حدث في قرية المحرقة في السادس عشر من أغسطس[90]، كذلك في القرى والمخيمات البدوية الصغيرة - شرقي طريق العمارة – تسئليم - أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر[91].

صادف تدمير القرى أحيانا مقاومة محلية عادة من قبل كيبوتسات هاشومير هاتزاير(*). فعلى سبيل المثال قام كل من شعار هماكيم، وهو كيبوتسات آرون كوهين، بحملة ضد نية لواء غولاني تدمير قرية عرب الزبيدات المجاورة والصديقة[92]. وقد أثار وزير العمل بنتوف القضية في مجلس الوزراء. من جانبه، أنكر بن غوريون كل ما يتصل بذلك قائلا: «لم يصدر عني أي تصريح لأي قائد عسكري لتدمير منازل»، ووعد بتقصي الأمر[93]. وعلى الرغم من نجاح الصخب الذي أثاره كل من هاشومير هاتزاير ومابام في تأجيل حركة الجرافات لأشهر عديدة، فإنه لم يكن كافيا لإقناع السلطات بالسماح بعودة القرويين، الأمر الذي ترك القرية في حالة خراب فعلي[94].

ساندت العديد من الكيبوتسات في الجنوب موقف سكان قرية هوج الصديقة؛ حيث اعترضوا على عملية سرقة الممتلكات من منازلها[95]. واحتج إسحاق أفيرا، الضابط القديم بجهاز استخبارات الهاغاناه ومن قاطني كيبوتس اشدوت ياكوف في وادي الأردن، أواخر شهر يوليو، على تدمير القرى والسياسة المتبعة تجاه العرب بشكل عام. وفي هذا الصدد كتب إلى عيزرا دانين ما يلي:

> في الآونة الأخيرة بدأت تسود بيننا وجهة نظر مفادها أن العرب لا شيء. «كل عربي قاتل»، «يجب ذبحهم جميعا»، و«كل القرى التي تم الاستيلاء عليها يجب حرقها»... إنني أرى خطرا في تفشي السلوك الذي يقضي بأن كل ما يتعلق بهم يلزم قتله، أو حرقه أو جعله يتلاشى ويزول.

تضمن رد دانين ما يلي:

> إن الحرب أمر معقد يفتقر إلى المشاعر الحساسة. وإذا ما

(*) حركة الشباب الاشتراكية الصهيونية.

اعتقد القادة العسكريون أنهم سيصلون إلى أهدافهم بشكل أسرع *عن طريق التدمير أو القتل أو المعاناة البشرية، فإنني لن أقوم بإعاقتهم. كما أننا إن لم نسرع ولم نمارس أشياء معينة، فإن أعداءنا سيمارسونها ضدنا* [96].

سعى بعض أعضاء مابام الذين كانوا يعملون في الحكومة إلى وقف المد الذي شهدته عمليات التدمير؛ حيث حاول موشيه إيرم (عضو في اللجنة السياسية للحزب وعمل موظفا كبيرا في وزارة شؤون الأقليات) إيقاف عملية تدمير بعض القرى - عنابة، البرية، برفيلية - التي شملتها القائمة والتي أعدها الجنرال أيالون في شهر سبتمبر. وعلى حين تفهم إيرم رغبة الجيش في محو المواقع من أجل «منع عمليات التسلل»، فإنه رأى أنه من قبيل «التبسيط» افتراض أن «القرى المدمرة لن تجذب اللاجئين ومن ثم ستخفض تدفق اللاجئين العرب... فالأرض وليست المباني هي التي تجذبهم»[97].

ومع ذلك فإن الكيبوتسات المنشقة والبيروقراطيين لم يكونوا إلا استثناء؛ حيث أيدت الأغلبية العظمى من المستوطنات والمسؤولين الحكوميين عمليات التدمير. وقد قدم بني مارشيك (من كيبوتس غيفات هاشلوشا، وعمل ضابط تعليم في البالماخ) مثلا رائدا في هذا الخصوص؛ حيث تحدث بشكل متكرر بلهجة مؤيدة لتدمير سلاسل القرى المهجورة (عكست روحا عدائية) بما في ذلك تلك الواقعة في ممر القدس[98]. ومن جانبها، طالبت كيبوتسات أخرى - وفي بعض الأحيان نفذت بنفسها - بتدمير القرى العربية المجاورة لأسباب محلية (أنانية). ففي السابع والعشرين من يوليو اشتكى الكسندر براغ من كيبوتس بيت زيرا تدمير لجنة تكتل المستوطنات المحلية قرى والاستيلاء على أراض في وادي الأردن جنوبي بحيرة طبريا تحت قيادة إسرائيل بن صهيون[99]. وقد وصلت تلك الشكوى إلى آذان ياكوف بيترزيل (أحد ناشطي حزب مابام) الذي كتب إلى كل من سيزلينغ، بينتوف، وإيرم: «مجددا قدم الدليل على أنه تجرى أعمال من وراء ظهر الحكومة، تهدف إلى تدمير قرى العرب والاستحواذ على أراضيهم»[100].

خلال شهر سبتمبر في وادي بيسان تعاظمت الضغوط في الكيبوتسات من أجل محو سلسلة من القرى. وفي خطاب وجه على الأرجح إلى آهارون كوهين (القائد

المحلي القديم) ناشـد ناحوم هورويتز (من كفَر غلعادي) السـماح بتدمير كل من: الحميديـة، كوكب الهوى، جبول، والبيرة الواقعة في الأراضي المرتفعة شـمال الوادي (يلاحظ أنه انتقد في الوقت ذاته التدمير المسـتمر لسلسـلة أخرى من القرى تضم: الناعورة، الطيبة، دنّه، المرصص، يبلى، وكفرة التي كانت، من وجهة نظره، مسـتعدة للتعاون مع اليشوف وأن «تخصص جزءا من أراضيها لأغراض مستوطناتنا»)[101].

كان ويتز ولجنته الخاصة بالترانسـفير وراء عمليات هدم في المناطق الشمالية، وقد دلل على ذلك شكوى وصلت إلى قادة مابام تضمنت:

> ***استـمر تدمير القرى العربية لعدة أشـهر. نحـن على الحدود السـورية وهنـاك خطـر من أن يسـتخدم العرب تلـك القرى في العمليـات العسـكرية إذا ما سـنحت لهم الفرصـة للقيام بذلك. غـير أننـي تحدثت إلى عـدد من أعضـاء كيبوتس معيـان باروخ والكيبوتسات المجاورة وتولد لدي الانطباع بأن هناك رغبة في تدمير القرى والمنـازل [العربية] حتى يصبح من المسـتحيل على العرب العودة إليها. ومنذ أسـبوع زار ممثل من صندوق التمويل الوطني اليهودي (ربما يكون يوسـف نحـماني) المنطقة ووجد أنه مازال في قرية السنبرية منازل قائمة في أماكنها وإن كانت بلا أسقف، فطلب إلى سـكرتارية الكيبوتس تدميرها على الفور، قائلا صراحة إن ذلك سـيمكننا من أخذ أراضي القرية لأن العرب لن يكون في مقدورهم العودة إلى هناك. وحقيقة أنا أشـعر بالأسـف من القول إن أعضاء الكيبوتس وافقوا على الفور من دون أن يفكروا فيما يفعلون[102].***

وعلى الرغم من ذلك تابع ويتز وشركاؤه، خلال صيف وخريف 1948، أنشطتهم غير عابئين بهذا النوع من النصح، وشـاركوا بشـكل غير مباشر في تنفيذ المهمة التي كانوا قد تخلوا عنها نهاية شهر يونيو.

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر حدث تحول تدريجي، وإن كان مهما، في رؤى الجهات التنفيذية التي كانت بين يديها مسـؤولية تحديد مستقبل القرى. حيث بدأ التفكير أكثر في تجديد القرى وتوطين اليهود بدلا من التدمير. وقد تضافر عاملان رئيسـيان لإحداث

مثل هذا التطور، تمثل أولهما في الوعي المتزايد بأن خطر عودة اللاجئين قد تضاءل. خلال الهدنتين الأولى والثانية كانت قوات الدفاع الإسرائيلية مسيطرة بحزم على خطوط القتال وفي معظم المناطق، مما مكنها من منع أي تسـلل ذي مغزى من قبل الفلسـطينيين في حين تحرر اليشـوف مؤقتا من الناحية السياسية من الضغوط الدولية للسماح بالعودة. أمـا العامل الثاني فتمثل في تجدد الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بعد رفع الحصار البحري البريطاني في مايو، لتأخذ أبعادا ضخمة. وبحلول خريف 1948 كان من الواضح أن البلاد تواجه مشكلة سكن رئيسية مما جعل من الضروري إنقاذ المنازل بدلا من تدميرها.

بدأت الشكاوى تصل إلى الوكالات الاقتصادية وتلك الخاصة بالمستوطنات بشأن عدم الحاجة إلى تدمير المسـاكن، وبصفة خاصة من صغار الموظفين المسـؤولين عن الممتلكات المهجورة. فقد اشتكى روفين غوردون مفتش الممتلكات المهجورة المسؤول عن أشدود في الرابع عشر من شهر ديسمبر على النحو التالي:

> *منذ أسـبوع بدأ جنود من الجيش في تدمير المباني... وبطبيعة الحال فإن الجيش عليه تنفيذ الأوامر، لكنني أتسـاءل عما إذا كان يمكنهم تبني حل آخر... حيث إن تلك القرى بالقرب من روحوفوت يمكن استخدامها لإيواء المهاجرين الجدد*[103].

بدءا من شهري أكتوبر ونوفمبر شرع مسؤولون على مستوى عال – بمن في ذلك بعض مؤيدي الترانسـفير - في المقاومة العلنية للمزيد من أعمال التدمير. وفي نهاية شهر نوفمبر سجل ويتز شكوى اثنين من موظفيه، أحدهما هو نحماني، من «استمرار الجيـش في تدمير قـرى في الجليل، على الرغم من أنها كانـت مهمة للتوطين»[104]. حتى ويتز ذاته عبر خلال زيارة أجراها الشـهر التالي إلى منطقة الجليل الغربي عن أسـفه لبعض أعمال التدمير قائلا: «لقد سويت قرية الزيب تماما بالأرض، وأتساءل الآن عـما إذا كان ذلـك جيدا أم أنه كان من الممكن أن نحصل على «ثأر» أفضل أن نكون قد وطنا اليهود في منازل القرية»، وقد اعتبر ويتز أن منازل القرية:

> *كانـت جيدة لتوطين أشـقائنا مـن اليهود الذين ظلـوا عبر أجيال لاجئين...غارقـين في المعانـاة والأسى؛ حيث إنهم يكونـون قد وجدوا في النهاية سقفا فوق رؤوسهم... ولقد كان هذا هو السبب وراء الحرب*[105].

في مطلع شـهر نوفمبر أعلن وزير المالية كابلان تذمره إزاء ما أُشيع حول تدمير

قرى غداة استيلاء قوات الدفاع الإسرائيلية على الجليل الأعلى والأوسط في إطار عملية حيرام. وصرح في هذا الخصوص: «يجب استثمار كل إمكانية لتوطين المهاجرين، كما أنـه يلزم إصدار أمـر عام للجيش بعدم تدمير منازل من دون داع»، مشـيرا إلى أن هناك 20 ألف مهاجر في حاجة إلى سكن ويقطنون خياما في معسكرات[106].

خـلال النصف الثاني من الحرب والشـهور التي تلت، دمرت السـلطات أجزاء مـن ثلاثة مواقع حضرية تمثلت في: المدينـة القديمة في طبريا، وبدرجة أقل في مركز مدينتي يافا وحيفا.

اشـتكى شـتريت في يناير 1950 من أن «طبريا القديمة دمرت من دون موافقة من المجلس»[107]. وكان يشـير بذلـك إلى تدمير المدينة القديمة (التـي كان ينتمي إليها) - التـي كان يسـكنها قبل الحرب. 25 ألف عـربي وألف يهودي - الذي بـدأ بعد بداية الهدنـة الأولى بقليـل وانتهـى في 1949. وفي مطلع أبريل كان أغلـب اليهود قد تركوا المدينـة، وبعد سـقوط طبريـا في أيدي الهاغانـاه في 18 أبريل، غادرهـا - بما في ذلك المدينة القديمة - كل سـكانها العرب. منعت الهاغاناه آنذاك سكان المدينة القديمة من العودة إليها بحجة أنها لم تعد صالحة للسـكن. وبشـكل واضح نسـق لواء غولاني مع السـلطات البلدية اليهودية في اتخاذ قرار بتدمير المدينة القديمة انطلاقا من الرغبة في تجديد منطقة وسـط المدينة، فضلا عن تسـهيل عملية بناء طريق عسكري على درجة عاليـة مـن الأهمية يخترق المدينـة ليربط بين وادي نهـر الأردن الأدنى ومنطقة إصبع الجليل. شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية، بمساعدة من الإدارة الهندسية في البلدية خلال شـهر يوليو، في التدمير المُمنهج للمدينة القديمة، غير أن احتجاجات اليهود الذين كانوا يقيمـون في المدينة من قبل، الذين لم يحصلوا على أي تعويضات، فضلا عن عدم توافر المواد المفجرة، أديا إلى تعليق أعمال الهدم نهاية شـهر أغسطس[108]. وأخيرا فإنه تحت الضغوط التي مارستها جماعة ضغط علماء الآثار (بما في ذلك إدارة الآثار المشكلة حديثا في الحكومـة الإسرائيلية) قرر يادين في الثامن والعشرين من سـبتمبر إيقاف عمليات الهـدم[109]. بعد بحث قسـم التخطيط بقوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأشـهر التالية الموضوع تقرر الاسـتمرار في تدمير المنازل المهجورة العربيـة واليهودية، التي كانت في حالة سيئة. واستؤنفت عمليات الهدم في يناير 1949. وفي شهر فبراير كتب نحماني الذي أدى دورا قياديا في العملية: «نفذت خطتي على الرغم من تدخلات أهل المدينة... وكان

على أن أصــدر تعليمات للقائمين بعمليات التفجير بأن يتوخــوا الحذر عندما يدمرون المنازل القريبة من الكنيســة...»[110]، وعندما زار بن غوريون المدينة خلال شهر مارس قدر أن عمليات التدمير الجارية كانت مبالغا فيها، حيث دُمِّرت 477 منزلا من إجمالي 696 بالمدينة القديمة.

في يوليو 1949، أثار شــتريت الموضوع في مجلس الوزراء، وقد تمت طمأنته إلى أن اليهــود الذيــن أبعدوا عن المدينة القديمة وحفنة مــن المهاجرين الجدد الذين أقاموا فيها منحوا مســاكن بديلة لتلك التي هجرها العرب في المناطق الأكثر حداثة في المدينة[111].

احتلت الهاغاناه مدينة يافا منتصف مايو 1948. قرر مجلس الوزراء مطلع شهر يونيــو تدمــير أجزاء من أبو كبير[112] ومن جانبها قــررت بلدية تل أبيب بعد مرور عدة أســابيع الاستكمال الفوري لتدمير المنشية، التي كانت قد تعرضت لتدمير كبير خلال هجوم الإرغون أواخر شهر أبريل، ومن ثم محيت المنازل فيها بشكل مُمنهج خلال الفترة من يوليو حتى ســبتمبر 1948[113]. وبعد مــرور عام بدأ تدمير المنازل في المدينة القديمة في يافا منتصف شــهر ســبتمبر 1949، وقد بــدأت البلدية تنفيذ خطــة التدمير نتيجة لأن «المباني نظرا إلى عدم ثباتها تعرض حياة ســاكنيها للخطر، فضــلا عــن تعريض صحتهم للخطر في ضــوء تدهور حالتها»[114]. غــير أن العملية واجهت على الفور معارضة من قبل إدارة حراســة ممتلكات الغائبين والآثار؛ حيث طلب مدير الإدارة (شــموئيل يفين) إيقاف العملية لحين تحديد لجنة مشــكلة من خــبراء، بمن في ذلك علماء الآثار، ما الذي يجب أو يمكن تدميره[115]. وخلال الأعوام التالية ومع اســتمرار عملية التدمير التدريجي، راجعت لجان متتابعة مشــكلة من الإدارات علميات الهدم وحددت مداها بغرض المحافظة على الآثار وتوفير المساكن للمهاجرين الجدد[116].

خلال الشــهور المتبقية من عام 1948 وبداية عام 1949 استمرت عملية تدمير المواقع المهجورة - التي كانت عادة مهدمة جزئيا من قبل - ومنذ ذلك الحين تراجع خطــر العودة وأضحى التدمــير جزءا من عملية لتنظيف المنطــق وتجديد المنازل لإسكان اليهود أكثر منها عملية موجهة ضد من يرغب في العودة من اللاجئين.

يصعب تتبع وتقديم تسلســل زمني وعــددي للأماكن التي دمرت في كل قرية

خلال عام 1948 والأعوام التالية. كذلك فإنه يصعب التمييز بدقة بين أعمال التدمير التي تمت لأسباب عسكرية خالصة، وتلك التي كانت وراءها دوافع سياسية أو اقتصادية، خاصة أن الكثير من تلك العمليات كانت نتاج أكثر من سبب وكانت للأطراف المشتركة فيها دوافع متنوعة[117].

الاستيلاء على الأراضي المهجورة وتوزيعها 1948 - 1949

على الرغم من أن مسألة مستقبل الأراضي المهجورة كانت متصلة بتلك الخاصة بمشكلة تدمير أو تجديد القرى، فإنها كان لها وضع مستقل. أعطى بن غوريون معلومات مبكرة حول منهجه في هذا الخصوص خلال خطابه أمام مجلس ماباي في السابع من فبراير؛ حيث تحدث عن الحاجة إلى وجود يهودي قوي في ممر القدس، ورد أحد المشاركين قائلا: «ليس لدينا أراض مملوكة لليهود هناك»، وكانت إجابة بن غوريون عن ذلك ذات مغزى: «الحرب سوف توفر لنا الأرض، فالمفهومان «لنا» و«ليس لنا» يتصلان بزمن السلم ويفقدان معنيهما خلال الحرب»[118].

وبالمزاج نفسه توجه بن غوريون بالسؤال إلى ويتز عما إذا كان صندوق التمويل الوطني اليهودي يمكنه أن يشتري «منه» أراضي مقابل 25 جنيها إسترلينيا للدونم، فأجاب ويتز بقوله: «إذا كان الأمر يتصل بأرض مملوكة لعرب ستسلم صكوك الملكية والحيازة، فإنه سيشتري حينئذ»، وهو ما رد عليه بن غوريون ضاحكا بالقول: «صكوك ملكية لا، لكن حيازة نعم»، وفي اليوم التالي أطلق كل من ويتز وغرانوفيسكي مع بن غوريون خطة الأخير والمتمثلة في:

> *سيستولي جيشنا على النقب ويضع يده على الأرض، ثم يبيعها لصندوق التمويل الوطني اليهودي مقابل 20 - 25 جنيها إسترلينيا للدونم، وهناك أرصدة مالية بملايين الجنيهات... وقد عقب غرانوفيسكي على ذلك ضاحكا بقوله إننا لا نعيش في العصور الوسطى والجيش لا يمكنه أن يسرق الأرض، فبعد انتهاء الحرب سيعود بدو النقب إلى أماكنهم - إذا كانوا قد رحلوا - ويستعيدون أراضيهم*[119].

بعد مرور أسبوع نصح بن غوريون ويتز بأن يتخلص من «المفاهيم التقليدية» قائلا: «في النقب لن نشتري أرضا، لكننا سنستولي عليها، أنت تنسى أننا في حرب»[120].

بطبيعة الحال كان بن غوريون يتطلع إلى الأمام وليس فقط فيما يتصل بالنقب. فالكتاب الأبيض للعام 1939 قد سد الطريق بشكل تام تقريبا أمام شراء اليهود للأراضي، مما خنق الكيبوتسات وأعاق النمو الإقليمي اليهودي. وفي العام 1947 امتلك اليهود (صندوق التمويل الوطني اليهودي، الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين، والمالكين من الأفراد) ما يقرب من 7 في المائة (1,775 مليون دونم) من إجمالي أراضي فلسطين البالغة 26,4 مليون دونم. أما قرار التقسيم فإنه خصص 55 في المائة من أراضي فلسطين للدولة اليهودية كان أغلبها غير مملوك لليهود. غير أن الحرب هي الحرب، والانتصار، وكما كان بن غوريونْ ينظر إلى الأشياء، كان يعني أنها ستحل المشكلة المتصلة بأرض الدولة.

بدأ الاستيلاء اليهودي على الأراضي العربية مع جني المستوطنين اليهود في ربيع 1948، بشكل تلقائي وغير منظم، المحاصيل من الحقول العربية المهجورة. وقد تم جني محاصيل الصيف أولا في النقب، وهناك كانت بداية عملية حصاد الأراضي العربية. وفي 21 مارس، في أول سابقة توثق، بدأ أفراد من كيبوتس كفَر داروم بالقرب من غزة حصاد القمح من مناطق قريبة من حقولهم. وقد انتقم المسلحون العرب بإطلاق النار على المستوطنة مما دفع بالقوات البريطانية إلى التدخل مصدرة أوامرها للعرب بوقف إطلاق النار ولليهود بـ «بوقف عملية الحصاد»[121].

بوصفه رئيسا للجنة النقب - التي مثلت الإدارة الفعلية للنقب - ربط ويتز بين حصاد اليهود الحقول العربية وشكاوى اليهود من خسائر الحرب. وفي هذا الصدد كتب إلى ناحوم ساريغ (قائد العمليات في لواء النقب والذي كان يتولي حراسة المستوطنات والطرق وأنابيب المياه بينها) ما يلي:

> *إلى أن يُتخذ قرار على [المستوى الوطني] فيما يتصل بمحصول القمح العربي في المنطقة، ترى اللجنة أن مستوطناتنا في النقب، التي دمرت حقولها من قبل جيرانها العرب، ستحصل على تعويض من خلال حصادها حقول المخربين بالقدر نفسه الذي تعرضت له حقولهم من خسائر*[122].

فهم ساريغ الموضوع بشكل مختلف؛ حيث أخطر في الثامن من مايو بإخطار الكيبوتسات الواقعة في دائرة اختصاصه بأن «جميع المحاصيل التي جنتها المستوطنات ستبقى تحت ملكية كمركز قيادة اللواء، وليس للمستوطنات الحق في استخدامها».

مع نضج محاصيل الصيف من جانب، وتزايد النزوح الجماعي من جانب آخر، انتشرت ظاهرة حصاد اليهود محاصيل القرى العربية وأجزاء أخرى من البلاد. فخلال شهر أبريل وبداية مايو، ومع تدفق الطلبات المقدمة من المستوطنات والمجالس الإقليمية لحصاد الحقول العربية المهجورة على لجنة الممتلكات العربية، بدأ غويرتز في تنظيم زراعتها. وبالتنسيق مع لجان كتلة المستوطنات خصص الحقول للمستوطنات. استمرت اللجنة في اعتبار المحاصيل المتروكة ملكا للدولة وباعت حق الحصاد فيها إلى مزارعي المستوطنات. الدولة في طور التكوين وفي حاجة إلى المال وكذلك إلى الحبوب الإضافية، وكان الحصاد «أمرا حيويا للمجهود العسكري» كما كتب غويرتز [123].

وُضعت وضع آليات الحصاد خلال اجتماع دار بين القادة المحليين في إصبع الجليل وماكنس وغويرتز، في الخامس من يونيو. وكان من بين القادة المحليين إيمانويل فريدمان (مانو) من روش بينا، الذي نقل ما يلي:

> *أخذ العرب ممتلكاتهم المنقولة معهم عندما رحلوا... وتم إجلاء جميع القرى من ميتولا حتى بحيرة طبريا. تتمثل المشكلة العاجلة الآن في الحصاد... وقد طلبنا [أي لجنة الممتلكات العربية] من المستوطنات اتباع نظام المساعدة المتبادلة... أما الآن فإنهم قد أنهوا حصاد الحقول اليهودية وخلال أيام قليلة سيتحولون إلى الحقول العربية... وباستثناء منطقة النبي يوشع - المالكية - قادش نفتالي [قَدَس]، يوجد ما يقرب من 12 ألف دونم من القمح و3 آلاف دونم من الشعير. لقد اتفق على أن من سيشتري الحبوب سيكون منظمة الشراء لمستوطنات الجليل الأعلى. وقد ثار السؤال فيما يتصل بالمستوطنات التي لحقت بها خسائر في الحرب وتطالب بتعويضها في الحقول العربية، وفي هذا الخصوص أخطروا بأن يطلبوا تعويضات من وزير المالية* [124].

لم تكن الأمور منظمة بشكل جيد في جميع المناطق، فقد بادرت العديد من المستوطنات، من دون الحصول على تفويض أو إذن مؤسسي، بحصد الحقول المهجورة متجنبة السداد للحكومة. في يونيو ويوليو أرسل غويرتز الكثير من المذكرات شديدة اللهجة إلى المستوطنات طالبا من إياها التوصل إلى اتفاق مع إدارته، وذكر في تلك الموجهة إلى كيبوتس معيان تسفي: «لقد علمت بذهول وحزن أن أعضاء من الكيبوتس يسرقون الخضراوات في الحقول الشرقية في الطنطورة، وأتساءل ألا توجد لدى أعضائكم وسيلة أكثر احتراما لقضاء أوقاتهم...؟»[125]. وقد اعتبر غويريتز الحصاد غير المرخص به جزءا من أعمال السلب الواسعة الانتشار للممتلكات العربية. وبشكل كان من المتعذر اجتنابه، وقعت منازعات بين المستوطنات حول الحق في زراعة حقول مهجورة بعينها [126].

مع بداية شهر يوليو كان حصاد محاصيل الصيف في الحقول المهجورة يشارف على الانتهاء، وطبقا لغوريتز كانت قد تحققت عدة أهداف: أ) لقد أضفنا من ستة إلى سبعة آلاف طن من الحبوب إلى اقتصاد اليشوف؛ ب) حرمنا من يريدون أن يحاربونا من تلك الحبوب؛ ج) كسبنا إضافة أكثر من 100 ألف جنيه إسترليني إلى خزانتنا [127].

خلال شهر مايو تداخلت أعمال الحصاد المنظمة للحقول المهجورة مع إستراتيجية الهاغاناه التي بدأت في التبلور، والقاضية بمنع العرب من الحصاد فضلا عن تدمير الحقول التي لا يمكن أن يقوم المزارعون اليهود بحصادها لأسباب عسكرية أو لوجستية. وعلى الرغم من أن حرق المحاصيل العربية، قبيل شهر مايو، كان بالأساس وسيلة من الوسائل الانتقامية للهاغاناه من المهاجمين العرب، فإن المفهوم وراء تدمير الحقول العربية خلال شهري مايو ويونيو تطور ليصبح سياسة قائمة تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للقرويين، وضربهم اقتصاديا، وربما الإسراع من نزوحهم الجماعي. وبالتأكيد فإنها كانت مفيدة في فصل الفلاح – نفسيا وجسديا - عن أرضه. كما نظر قادة اليشوف إلى منع الحصاد، خاصة بالقرب من خطوط الحرب الأمامية، على أنه عنصر في المعركة ضد عودة اللاجئين. فقد وردت تقارير عن إصدار رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية الأوامر للواءاتها بمنع العرب من القيام بالحصاد مستخدمين في ذلك الأسلحة النارية الخفيفة. وقد استمرت عمليات حرق الحقول العربية التي لا يمكن للمزارعين اليهود الزراعة بها ومنع العرب من الحصاد في كل أرجاء البلاد خلال عام 1948[128].

في تلــك الأثناء، أدت زراعة المســتوطنات للأراضي العربيــة المهجورة، إلى بروز مطالــب بالملكية. فعلى مدار عقود منع كل من الوطنيين العرب وحكومة الانتداب امتلاك اليهود للأراضي العربية، وشعرت المستوطنات بأنها مقيدة فيما يتصل بالأرض؛ غير أن التزوح الجماعي المفاجئ بدا كأنه قد حمل معه الحل لهذه المشكلة؛ حيث طالبت المســتوطنات بالســماح لها بزراعة الأراضي العربية المهجورة بشكل مؤقت، وذلــك كخطوة مبدئية في ســبيل الحصول على الملكية الدائمــة لاحقا. وقد بدأ هذا التفكير في البروز على السطح نهاية شهر أبريل.

قــدم مفهوم «التعويض» عن خســائر الحرب مدخلا مقبــولا معنويا للحصول على الأراضي المهجورة. وقد كتب كيبوتس مشــمار هاشــارون (في السهل الساحلي) مرتــين للجنة الممتلكات العربية مُقدما قوائم بخســائر الحــرب التي تكبدها على أيدي العرب (3400 دونم من القمح والشعير أُحرقت) ومُطالبا بالتعويض. وفي هذا الخصوص أشار الكيبوتس بشكل محدد إلى 400 دونم من الأراضي العربية تقع بين كفَر يونا وغويلم، إضافة إلى 80 دونمًا بالقرب من شويكة، وقد عكس ذلك رغبة في الحصول على أكثر من الحيازة المؤقتة [129].

خلال شــهر مايو تم بشــكل غــير ملموس تجــاوز الخط الفاصــل بين طلب الزراعة المؤقتة من جانب، و الاســتحواذ الدائم لقطعة من الأرض من جانب آخر، فمجرد تقدم مســتوطنة بطلب في هذا الخصوص أطلق سلســلة من الطلبات من المســتوطنات المجــاورة، والتي ربما كانــت مدفوعة بغريزة طبيعيــة للمحاكاة أو بالخوف من أن تتجاوزها المؤسســات المســؤولة عن توزيــع الأراضي، وهكذا فإنه على سبيل المثال اعترض كيبوتس سديه نحميا (هليوت) بوادي الحولة، على مقترح بتخصيص أراض اطلع ســكانه عليه، وكتبوا إلى هارتســفيلد طالبين بوقاحة 1700 دونم من أراضي العابسية [130].

على حين دفعت بعض المســتوطنات في ربيع العام 1948 ببطء في اتجاه فكرة الحيازة الدائمة للأرض، فإن الجانب الأكبر من المطالب الفردية والأنشــطة المؤسسية خلال شــهري أبريل ومايو كان يتم على أســاس تحقيق غرض محدد تمثل في حصاد محاصيــل الصيــف الضخمة والمهجورة للاســتفادة منها بدلا من أن تفســد. وبعد إنهاء هذه المهمة بدأت كل من المســتوطنات والمؤسســات الزراعية في التطلع نحو

المستقبل. وكان السؤال المتصل بمصير الأراضي المهجورة مرتبطا بشكل لا ينفصم بالمسألة السياسية الأكثر شمولا والخاصة بعودة اللاجئين؛ حيث إن قرارا يعارض العودة كان من شأنه أن يسهل الملكية الدائمة للأرض.

أدت زراعة قطع من الأرض خلال الصيف إلى تعزيز وتقوية المقاومة لعودة اللاجئين؛ حيث تعلق المزارعون بـ «أرضهم» الجديدة، وكانت المستوطنات سعيدة بالتوسعات التي تم كسبها لأغراض اقتصادية، كما أن سكانها استمتعوا بالإحساس بالأمن الذي تولد عن الرحيل الدائم لجيرانهم الذين كانوا غالبا عدائيين، ومن ثم برز المستوطنون كجماعة ضغط قوية في الكفاح ضد العودة.

شرعت بعض المستوطنات في شهر يونيو في مناشدة مؤسسات الدولة لمنحها حق إيجار رسمي لحقول مهجورة[131]، وبنهاية شهر يوليو تحول الأمر إلى مطالبة رسمية بالملكية الدائمة. كتبت لجنة كتلة مستوطنات تل موند إلى المركز الزراعي موضحة اهتمامها بأن تتسلم «إلى الأبد» قطعتين من الأراضي العربية (بالقرب من طولكرم والطيبة)، ومن جانبه طالب كيبوتس نيف يام على ساحل البحر المتوسط بأراضي صرفند المجاورة، مشيرا إلى أن «رحيل العرب فتح أمامنا إمكان حل جذري يوفر لنا إلى الأبد ما يكفي من أراض لتطوير مستوطنتنا». أما مستوطنة مشمرت، في السهل الساحلي، فقد طالبت بحصولها على الملكية الدائمة لأراض كانت تتبع الطيرة. وطالب كيبوتس عين حرود بأراضي قومية المجاورة. وتقدم كيبوتس شيلر بطلب للحصول على أراضي زرنوقة والمغار، جنوب شرق رحوفوت، وقد نص الطلب على أن «يتم ضمها [الأراضي المشار إليها] إلى أراضينا بشكل أبدي كإضافة للأراضي المخصصة لنا». وطالب كيبوتس غينوسار، على شواطئ بحيرة طبريا، بـ «إضافة» إلى أراضيه تشمل حقولا مجاورة كتعويضات عن الحرب، وقد أوضحت الكيبوتسات التابعة لحزب مابام أن الأراضي التي تطالب بها لم تكن مملوكة «للفلاحين» ولكن «للأفندية». وأخيرا طالب موشاف نحلال العتيق، في مرج ابن عامر الشرقي، بـ 700 دونم من الأراضي التي تخص قرية عيلوط (والتي كانت لاتزال مأهولة). وتضمن خطاب نحلال في هذا الخصوص الإشارة إلى خطر أن تقوم قرية جديدة في وقت ما على هذه الأرض، و«يبدو لنا أن الوقت موات لنقل هذه الأرض إلى الملكية اليهودية الدائمة» [132].

علـى الرغم من كل ذلك، فإنه كما أوضح غويرتز لم يكن هناك - بعد - أسـاس قانوني لمثل هذه العمليات [133]. وبتاريخ 30 يونيو أصدرت الحكومة المؤقتة ترتيبات الطوارئ (زراعة الأراضي المهجورة) خولت بها نفسها سلطة إعلان أي منطقة عربية تم الاستيلاء عليها وخالية من السكان «منطقةً مهجورة»، مما يمكن الحكومة حينئذ من فرض «أي قانون قائم» عليها أو أن «تضع ما تراه مناسبا من القواعد بما في ذلك مصادرة الملكية» [134]. بيد أن القرار - وفقا للخبراء القانونيين - على الرغم من شموله «المصادرة» للملكية، فإنه لم يتطرق إلى مسألة الإيجار. وخلال الأشهر التالية عكفت كل مـن اللجنة الوزارية المختصة بالممتلكات المهجورة ووزارتي العدل والزراعة على صياغـة الإجراء القانوني المناسـب، ومالت في نهاية المطاف إلى اتباع أسـلوب الأمر الإداري بدلا من التشريع. قامت الحكومة في الثاني عشر من ديسمبر بنشر «ترتيبات الطوارئ المتصلة بممتلكات الأشـخاص الغائبين»، معطيـة وزارة الزراعة التحكم أو الحيازة عـلى الأرض [135]. وقد جلب النقص في الترتيبات وما يعنيه ذلك من إمكان وصف عدد من العمليات التي تم القيام بها بعدم المشروعية انتقاداتٍ قوية بلغت ذروتهـا في التحليل المفصل الذي قدمه زلمان ليفشـيتز (المستشـار القانوني لرئيس الوزراء) في الثامن عشر من مارس 1949 [136]، وقد امتدت المداولات القانونية حول تلك المسائل إلى أن تم إقرار قانون ممتلكات الغائبين العام 1950.

خلال صيف العام 1948 تطـور خلاف رئيسي حول مصير الأراضي المهجورة بين كل من الحكومة والصندوق القومي اليهودي، والذي كان منذ ذلك الوقت فصاعدا المشـتري والمالك والموزع الرسـمي لكل الأراضي في اليشـوف. فقـد كان الصندوق هو الطرف الذي أجّر الأراضي الزراعية للمسـتوطنات؛ حيث إن «الضم» الوشـيك لمسـاحات شاسعة من الأرض العربية وتوزيعها من قبل الحكومة على المستوطنات حمل في طياته تغيرا جذريا، إن لم يكن ثوريا، هدد سبب وجود الصندوق ذاته.

عـلى الرغم من أن ويتز كان موقنا، في منتصف شـهر مايـو، بأن اللاجئين «لن يعـودوا»، وأن ذلك سـيقود إلى «ثورة كاملة فيما يتصل بـالأرض، حيث كان مقدرا أن تنزع الدولة ملكية أراضيهم» [137]، غير أنه شـعر بالتهديد على جبهتين: فداخل الصنـدوق القومي اليهودي كانـت هناك معارضة قوية من حيـث المبدأ لمصادرة الأراضي العربية. وإن مثل هذا الإجراء كان من شأنه أن يؤدي إلى إهمال الصندوق،

بل وويتز نفسه. وبناء على ذلك سعى الأخير إلى تعبئة الجهود لإقناع الحكومة بنقل الوصاية في هذا الصدد إلى الصندوق، أو إلى أن تبيعه ما يزيد على 300 ألف دونم من الأراضي العربية والتي طالما سعى إلى شرائها. وبعد شهور من المفاوضات وافقت الحكومة على أن يشرف الصندوق على هذه الأراضي، ومنحته الحق في تأجيرها إلى المستوطنات، أو على الأقل الإشراف على الاتفاقات التي تعقدها وزارة الزراعة في هذا الخصوص[138].

في تلك الأثناء، وعلى خلفية زيادة حدة إصرار الحكومة على عدم السماح بعودة اللاجئين نهائيا، شكلت وزارة الزراعة في مطلع شهر أغسطس 1948 لجنة تضم عدة إدارات تحت مسمى «اللجنة المختصة بزراعة الأراضي المهجورة» للإشراف على وتنسيق عملية استئجارها. وعلى حين كانت اللجنة الوزارية المشرفة على الممتلكات المهجورة قد قررت تحديد عملية زراعة الأراضي على أساس رسمي ومنظم وطويل الأمد نسبيا، اعتادت اللجنة الجديدة المختصة بزراعة تلك الأراضي على التعامل مع المجالس الإقليمية ولجان كتل المستوطنات، ونادرا ما تعاملت مع مستوطنات بشكل فردي[139].

مع بداية شهر أغسطس بدأت كل من وزارة الزراعة والصندوق القومي اليهودي بتأجير الحقول المهجورة للمستوطنات لمدد تراوحت بين ستة أشهر وعام. وعادة ما كانت المبادرة في هذا الشأن تأتي من قبل السلطات، أو بشكل أكبر من المستوطنات نفسها، فمجرد السماع عن تأسيس لجنة للزراعة ولّد في حد ذاته العديد من طلبات الاستئجار، كما أن بعض المستوطنات كانت في حاجة، وطلبت، تمويلا من الحكومة لشراء البذور التي سيتم بذرها في موسم الشتاء.

وضعت اللجان الإقليمية لكتل المستوطنات مقترحات حول كيفية توزيع الحقول بين مستوطناتها، وكان من المحتم أن ترى بعض المستوطنات أن تلك المقترحات غير عادلة أو غير منطقية. فعلى سبيل المثال اعترض كيبوتس مشمار هعيمك على مقترح لجنة كتلة مستوطنات وادي يزراعيل (مرج ابن عامر)، طالبا «عدة مئات من الدونمات الإضافية للذرة البيضاء» بحجة خسائر الحرب[140]. غير أنه وبصفة عامة، على النحو الذي سبق أن رأيناه، رفض مسؤولو الحكومة خلال صيف العام 1948 حجة التعويض كأساس يرتكن إليه للمطالبة بالأرض العربية[141].

تدفقت طلبات الاستئجار بغزارة على السلطات خلال شهري أغسطس وسبتمبر، وفي ضـوء حداثة المشروع والآلة البيروقراطية للدولة الوليدة لم تكن المســتوطنات عادة على دراية بالجهاز الذي تلزم مخاطبته والتوجه إليه: وقد انطبقت الحال على المؤسسات المعنية ذاتها في بعض الحالات[142].

أدت عمليات الحصــاد المؤقتة، وغالبا التلقائيــة، للمحاصيل المهجورة في ربيع وبداية العام 1948 خلال أســابيع إلى توليد شــعور بالكسب على المستويين المحلي والقومــي. فالأرض التي طالما اشــتهى الجميع الحصول عليهــا قبل الحرب أضحى مــن الممكن زراعتها بشــكل مؤقت. وقــد أدت الزراعة المؤقتــة بدورها إلى تبلور الرغبة في الحيازة الدائمة. ساعدت الدورة الزراعية ذاتها على تعزيز التغيير السياسي والديموغرافي، فحصــاد المحاصيل الصيفية ترك الحقول جاهزة لبذر بذور المحاصيل الشــتوية، بيد أن ذلك كان يعني اســتثمارا كبيرا للأرصدة ولأيام العمل، وهو الأمر الذي كان له مغزى فقط إذا ما كان جني المحاصيل الشتوية أمرا مؤكدا. ومثل هذا التأكيــد - بالدرجة التــي كان يمكن معها وجود تأكيــدات في وقت الحرب - يمكن منحه فقط من خلال الاســتئجار مدى طويلا. (يلاحظ أن أغلب الأراضي الزراعية في الفترة الســابقة على العام 1948 كانــت مؤجرة من قبل الصندوق القومي اليهودي الوطني للمســتوطنات لفــترة 49 أو 99 عاما). في هذا الســياق مثلت عقود إيجار الأرض لمدة عام، والتي تم اتباعها في خريف العام 1949، خطوة على طريق الوصول إلى الإيجــار الطويل الأجل و«معادلة» حالــة الأراضي المهجورة مع أراضي الصندوق اليهودي الوطني للتمويل قبل العام 1948.

منحــت الســلطات عقــودا لإيجــار آلاف الدونومــات مــن الأراضي المهجورة للمســتوطنات والمزارعين خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وتم تنسيق ترتيبات التعاقد مع مكتب الإشراف على الأملاك المهجورة [الغائبين]، ولم تتجاوز التعاقدات أكثر من عام بسبب ميوعة الموقف السياسي، فضلا عن رغبة السلطات في الاحتفاظ بالقدرة على إجــراء توزيع نهائي للأراضي لاحقا في حالة بقائها بــين أيدي اليهود. يضاف إلى ذلــك أنه كان على الحكومة وصندوق التمويل اليهودي البحث في توزيع عادل بين المســتوطنات القائمة من جانب، والحاجة إلى تخصيص مســاحات من الأراضي لبناء مستوطنات جديدة من جانب آخر.

بحلول العاشر من شهر أكتوبر كانت وزارة الزراعة قد أجرت بطريقة رسمية، أو أقرت التعاقدات الخاصــة بالزراعة لـ 320 ألف دونم من الأراضي المهجورة، وتوقع ســكرتير الــوزارة أفراهام هانوشي أن يتم إقرار عقود زراعــة 80 ألف دونم إضافية لليهــود قريبــا. ومع ذلك، فإنه أخطر ســيزلينغ بأنه لن تُــزرع كل الأراضي المؤجرة لافتقار المســتوطنات إلى الأيدي العاملة والمعدات (وكان كلاهما لايزال معبأ لخدمة قوات الدفاع الإسرائيلية)[143].

على الرغم من التزاحم، تم استكمال عملية الإيجار للأراضي المهجورة - بالنسبة إلى الجانب الأعظم منها - بسلاســة، وبدأت الزراعة - ويُقصد بذلك عادة بذر بذور المحصول الشــتوي - بشــكل فوري. غير أنه في مناطق متعددة كانت هناك حالات من عدم المســاواة، فضلا عن شــكاوى نتجت عن مجموعة من الأســباب من قبيل التوزيــع المتسرع والذي صاحبتــه ازدواجية المهام من قبل أجهــزة الإيجار الثلاثة (وزارة الزراعة، الهيئة المشرفة على الممتلكات المهجورة، الصندوق القومي اليهودي) وممثليهــا المحليــين، فضلا عن عدد ضخم من مؤسســات الضغــط والتي حظيت بوضعية شــبه رســمية (من قبيل المركز الزراعي، لجان كتل المستوطنات، اتحادات الفلاحين، وغيرها).

مثل التمييز لمصلحة الكيبوتسات والمستوطنات الجماعية أهم الشكاوى التي تقدم بها الفلاحون، ســواء كانوا مســتقلين أو في جمعيات. وعلى سبيل المثال اشتكى مناحيم بيرغــر، المزارع في بارديس حنا، من أنــه وقع عقد إيجار مع المفتش المحلي للممتلكات المهجــورة (والملحق بمكتب الإشراف) لـ 250 دونمًا مــن الأراضي المهجورة التابعة لباقة الغربيــة وقال: «بعد أن علمت الكيبوتســات في المنطقة بذلك، عملت على تفعيل كل الأجهــزة المعنية لطردي...»، وتحت ضغــط المركز الزراعي، قررت وزارة الزراعة حرمان بيرغر من 125 دونمًا مُنحت لكيبوتســات عين شيمر، غان هشومرون، ومعانيت. ووفقا لما جاء بالشــكوى لم يبق لبيرغر ســوى قطعة أرض «في ركن بعيــد»[144]. من جانبهم، اشــتكى فلاحو موشــاف مغدال، إلى جوار بحــيرة طبريا، على النحو التــالي: «لقد عانينا بســبب نقص حاد في الأرض أعواما... نحن نعلم أن الكيبوتســات المجاورة (غينوســار، حوكوك، عين غيف) قد حصلت على مساحات كبيرة من الأراضي المهجورة المجاورة، أما نحن فقد مورس التمييز ضدنا ولم نحصل على أي قدم إضافية من الأرض»، وبعد قيامها

بتقصي الأمر وافقت وزارة الزراعة على أن تُؤجر للمســتوطنة قطعة أرض (غير محددة المســاحة). وفي الدورة الثانية للإيجارات تقاســمت مغدال مع غينوسار الجزء الرئيسي من أراضي غوير أبو شوشة[145].

برزت مشــكلة مشابهة على بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب الغربي بين موشاف إيلانيا (شــجرة) وموشاف شــارونا. فقد حُوصرت إيلانيا وخُربت في الشهور الأولى من الحرب، ومع طلبها تعويضا خُصص لها 350 دونمًا من أرض كفر سبت («الذين دمرونا»). بيد أن مزارعي موشــاف شــارونا بادروا من تلقاء أنفسهم بحرث الأرض وبذر البذور... مُبدين شــهوة مثيرة للحزن... واســتولوا على الأرض بالقوة. وإزاء ذلك طالب موشــاف إيلانيا بتدخل الوزارة؛ وأمرت السلطات مزارعي شارونا بالخروج من الأرض[146].

كان كيبوتس تل إســحاق، في الســهل الســاحلي، أفضل حالا مــن كل من مغدال وشــجرة، حيث حظي بمساندة وزير الداخلية إسحاق غروينبوم (قائد الحزب الصهيوني العام). وقد أُسِّس تل إسحاق على أيدي منظمة العمال التابعة للحزب. خصصت لجنة كتلة مستوطنات تل موند أراضي «الوقف» القريبة لعدد من الموشافات المجاورة، وهو ما دفع كيبوتس تل إسحاق إلى مناشدة وزير الداخلية التدخل. وبالفعل بادر الأخير في 9 نوفمبر بتحذير وزارة الزراعة بأن هناك «نزاعا على الأرض» وشيك الحدوث يمكن أن يؤثر في «الأمن العام»، وهو ما يقع في نطاق اختصاصه بصفته وزيرا للداخلية. وكان من جراء هذا التدخل أن خُصص جزء مناسب من أراضي «بركة رمضان»[147].

على الرغم من وقوع منازعات بين كيبوتســات في هذا الخصوص، فإنها تمكنت عادة من تســويتها فيما بينهــا من دون اللجوء إلى الســلطات. وبصفة عامة يمكن القول إن الكيبوتسات تصرفت بشكل جيد. وعلى سبيل المثال، تلقى كيبوتس وادي حيفر (في منطقة حديرا) ما يقرب من 15 ألف دونم من إجمال 21 ألف دونم من الأراضي المهجورة في المنطقة (على الرغم من أن المســتوطنة مثلت فقط ربع الـ 22 مستوطنة التي وُزعت بينها تلك الأراضي)[148].

انتهت المرحلة الأولى من تأجير الأراضي مع بداية العام 1949. وفي منتصف شهر مارس كان قد تم تأجير 680 ألف دونم للمســتوطنات والفلاحين في الجليل، ومرج ابن عامر، السامرة، يهودا، ومداخل النقب الشمالية، وبُذر فيها ما يقارب 280 ألف دونم من المحاصيل الشتوية[149].

ومـع ذلك، اتسـمت آلية التأجير بالبـطء، فضلا عن كونها مثـيرة للجدل من الناحيتين القانونية والسياسية؛ فمصادرة وتخصيص الأراضي المملوكة للعرب - والتي وقـع جانب منهـا في الجزء المخصص من قبل الأمم المتحدة ليكون تحت السـيادة العربية - لم يتماشـيا بشـكل واضح مع القانون الدولي. أدت التعليمات التي جرى تبنيها في ديسمبر 1948 فيما يخص ممتلكات الغائبين إلى إزالة العقبات للتوصل إلى ترتيب أكثر فاعلية، وهو ما كان موجودا في ذهن بن غوريون منذ شهر فبراير. فلماذا لا تبيـع الدولة الأرض للصندوق القومي اليهودي، ليؤجرها بدوره للمسـتوطنات؟ سـتجني الدولة بذلك مبالغ كثيرة وتتحرر من عمليـة إدارة الأراضي المهجورة، تلك العملية المعقدة التي تتضمن مخاطر سياسية.

في هذا الخصوص من الجائز أن بن غوريون كان متأثرا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (149) الذي تبنى حق اللاجئين في «العودة» إذا ما رغبوا في ذلك، والذي أنشـأ في الوقـت ذاته لجنة الأمم المتحدة للتوفيق (PCC)، المخولة للوسـاطة والسـعي إلى إحلال السـلام بين إسرائيل والدول العربية، من خلال تسـوية يمكـن أن تتضمن عودة اللاجئـين. وقد حمل القرار في طياتـه، على الأقل نظريا، تهديدا بفـرض عودة اللاجئين أو أشـار إلى ذلك، مما يكون قد دفع بن غوريون إلى التسريع من تسـوية ملف القرى والأراضي العربية المهجورة[150]. في الثامن عشر من شهر ديسمبر أخطر بن غوريون ويتز بأن الحكومة قررت أن تبيع للصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأرض بأسـعار رخيصة، وسـتقوم بتوظيف حصيلة البيع لتشييد مسـتوطنات جديدة[151]. وبعد مرور ثلاثة أيام صاغ الفكرة بصفة أكثر رسمية خلال غداء جمعه مع كل من ويتز، غرانوفسكي، كابلان وأشـكول: يشتري الصندوق القومي اليهودي مليون دونم من الأراضي من الدولة بسـعر عشرة جنيهات إسـترلينية للدونم الواحد كدفعة تحت الحساب، وفي حالة دفع إسرائيـل تعويضات أكثر من ذلك المبلغ، يسـدد الصندوق مبلـغ 20 جنيها إضافيا عن الدونم. وقد سـأل ممثلو الصندوق عن قانونية هذه الصفقة وجاء رد بن غوريون بأن عليهم أن يكفوا عن التفكير بعقلية «ما قبل الدولة»، وقد انتهى المشاركون إلى الموافقة مـن حيـث المبـدأ[152]، ولخص كل من بن غوريون وكابلان في السـابع والعشرين من يناير 1949 شروط الصفقة[153]، وفي اليوم التالي أرسلا خطابا إلى ويتز يُخطره بتنفيذها. وبدأ الصندوق القومي اليهودي في إيجار الأراضي، غالبا إلى المستوطنات الجديدة[154].

بحلـول ربيع ومطلع صيف العام 1949 كانت أغلب عقود الإيجار التي وُقعت في الأعوام الســابقة قد انتهت، وبدأت حملة أخرى للإيجارات شملت مليون دونم جديدة للزراعة اليهودية. وقد حثت الوزارة المســتوطنات على زراعة المزيد والمزيد من الأراضي. كان هذا التوســع ممكنــا نتيجة لتسريح القــوات وتدفق المهاجرين، وتوقعت الوزارة تأجير مليون دونم أخرى خلال النصف الثاني من العام 1949 [155].

وصف ويتز توجه اليشــوف بأنه ثورة زراعية تغير البلاد قائلا إنه خلال سنوات الانتداب اشترى الصندوق القومي اليهودي الأرض بـ «القطع الصغيرة».

> *أمــا الآن فقد حدث تغــير كبير أمام أعيننا. فقــد اخترقت الروح الإسرائيلية العقبات، بثقة عالية، واستحوذت على مفاتيح الأرض، كما تم تحرير طريق النجاح من العقبات التي وضعها حراسه من الأعداء. الآن - وفقط الآن - حان وقت وضع خطط [إقليمية] مدروســة... لن تعود الأراضي المهجورة على الإطلاق إلى أصحابها الغائبين*[156].

كانــت عقود الإيجار التــي وُقعت في صيف العام 1949 عادة لمدة عام. لم يكن الوضع الســياسي - الجغرافي قد ترســخ بعد. أرادت الســلطات الاحتفاظ بالسيطرة الكاملــة عــلى الأراضي حتى يتــم الاتفاق عــلى ملكيتها، وإلى أن تصبح - سياســيا وقانونيا - مؤهلة لتوقيع عقود إيجار لمدة 49 أو 99 عاما. كما أن التخطيط الإقليمي والحاجة إلى تخصيص مســاحات كبيرة من الأراضي للمســتوطنات الجديدة مثلت اعتبــارات مهمة يلزم التفكير فيها. عكســت المخاطبــات المتصلة بالإيجار المخاوف التي سادت بين المسؤولين من أن تتعلق المستوطنات العتيقة بشكل واضح بالأراضي التي منحت لها مؤقتا لزراعتها [157].

إقامة مستوطنات جديدة

1949 - 1948

في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947، كانت هناك 279 مستوطنة في فلسطين، وخلال شهري ديســمبر ويناير 1948 التقى خبراء الاستيطان في حزب ماباي - لجنة شــؤون الاســتيطان والري - لصياغة خطة للاســتيطان الزراعــي والتنمية في الدولة

اليهودية الناشئة. وفي السابع عشر من شهر فبراير قدمت اللجنة إلى اجتماع اللجنة المركزيــة للحزب خطة للفــترة 1949 - 1951 تســتند إلى شراء 320 ألف دونم من الأراضي العربيــة لإقامة 162 مســتوطنة جديــدة بهدف تأمين الحدود الشــمالية للدولة، فضلا عن تنمية الجنوب القاحل. وقد افترضت الخطة أن العرب ســيبيعون أراضيهم للصندوق القومي اليهودي وأن تحديث الزراعة بين عرب إسرائيل سيمكن العرب من البقاء على أراضٍ أقل مساحة، مما يعود بالنفع على الجميع [158].

على النحو الذي آلت إليه الأشــياء، دخلت البلاد في حرب، واســتولى اليشــوف على كثير من الأراضي العربية، وسرعان ما صار قيدَ البحث مشروع اســتيطاني ضخم - ســبق أن أجلت بدايته بسبب الحرب - يختلف بشكل كبير عن ذلك الذي وضعه مؤيــدو الحزب في البدايــة. أقيمت ما يقرب من 135 مســتوطنة جديدة في الفترة ما بين بداية القتال في نوفمبر 1947 ونهاية شــهر أغســطس 1949، من بينها 112 في يونيو - 51 في الشــمال (بــين إجزم والحدود اللبنانيــة)، 27 في الجنوب، و34 في السهل الســاحلي وممر القدس [159]. أقيمت أغلب المستوطنات على أراض مملوكة للعرب، كما أن العشرات منها كانت في الأراضي المخصصة وفقا لقرار التقسيم للدولة الفلسطينية العربية.

تحتل إقامة مســتوطنات جديدة، زراعية بشــكل رئيــسي، موقعا مهما في قلب الأيديولوجية الصهيونية والمشروع الصهيوني: فلقد جســدت المســتوطنات الاندفاع لتحرير اليهودي الجديد من متاهات السياســات التجارية ووجود الطبقة المتوسطة الدنيا من خلال العودة مجددا إلى الربط بين اليهودي والأرض على النحو الذي كان عليــه منذ 2000 عام. فالعمل في الأرض مثل الرمز والتجســيد للطموحات الوطنية اليهودية. ومع ذلك فإن الاســتيطان الزراعي لم يكن فقط أمرا يتصل بالأيديولوجية، فالمســتوطنات، التى كان أغلبها كيبوتسات، قد عمقت من السيطرة اليهودية على أجزاء من فلسطين، وتدريجيا جعلت من أجزاء أكثر من البلاد يهودية، أو على الأقل ليســت «مطهرة من اليهــود» (Judenrien). وفي خطط التقســيم المتعاقبة، حدد وجود سلاسل من المستوطنات ما ستكون عليه مناطق الدولة اليهودية المستقبلية. ففي نهاية المطاف المســتوطنات كانت تعني الســيادة. فكل مستوطنة جديدة أو سلســلة من المستوطنات كانت بمنزلة أساس لمطالبة بمنطقة جديدة، ويرتبط بذلك

القيمة العسكرية - الإستراتيجية للمستوطنات وقدرتها الاحتمالية، فعبر العقود صدت العناصر غير النظامية وتلك الساعية للسلب والنهب.

لم يكن هناك شيء يمكن أن يُظهر الأهمية السياسية والمغزى العسكري للمستوطنات أكثر من قرار التقسيم وأشهر القتال التي تلته. تماشت خطة التقسيم بشكل كبير مع نموذج توزيع الاستيطان/ السكان في فلسطين، فالمناطق التي لم توجد بها، أو عمليا لم تكن بها، مستوطنات يهودية (باستثناء النقب) يتم تخصيصها بشكل تلقائي للسيادة العربية. وخلال الأشهر الأولى للحرب تداخلت مناطق القوة اليهودية مع مناطق تركز المستوطنات.

ترك قرار التقسيم الذي قبله اليشوف على الفور - على مضض وإن كان بحماس - خارج الدولة اليهودية عدة سلاسل من المستوطنات - كتلة عتصيون جنوبي الضفة الغربية، مستوطنات الجليل الغربي، وعدة مستوطنات شمالي وشرقي القدس - ومنع، على الأقل خلال فترة انتقالية، الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المخصصة للدولة العربية.

لكن مع تحول القتال إلى حرب واسعة النطاق حدث تغير في المواقف داخل اليشوف تجاه قرار التقسيم. فخطة التقسيم كانت حلا طُرح في وقت السلام للمشكلة الفلسطينية، وكان من شأن الحرب أن تقوض «قدسيته». وكما سبق أن رأينا تحدث بن غوريون مطلع شهر فبراير عن الحاجة إلى إقامة مستوطنات في ممر القدس (منطقة يملكها ويقطنها العرب خُصصت لتكون تحت السيادة العربية) [160]. ومن جانبه دعا شكولينك (أشكول) إلى إقامة مستوطنات، خاصة في النقب، كرد على العنف العربي وكوسيلة لتقوية المطالب اليهودية في الأرض[161]. ولقد وضع بن غوريون إستراتيجيته الخاصة بالعوامل الديموغرافية/ المستوطنات في خطوط عامة مستمدة من السياسة الواقعية:

> *اعتبارات الأمن تتطلب توزيعا [ديموغرافيا] آخر لليشوف... سننقل عشرات الآلاف من الناس باتجاه الشمال والجنوب... ونوطنهم... لابد من تقوية النقب بالسكان والأسلحة والمواقع الحصينة*[162].

وقد أوضح بن غوريون أن المستوطنات كانت وسيلة في الصراع المسلح، وأنه يجب إقامة صف من النقاط [المستوطنات] في النقب، ووادي بيسان، والجليل. غير

أنه اعترف بوجود مشــكلتين: افتقار اليشــوف إلى التمويل والأيدي العاملة؛ كما أنه لم يتفهم الجميع أهمية إقامة المســتوطنات في غــمار الحرب[163]. لكنه تفهم ذلك. وعلى هامش هجمات الهاغاناه في شــهر أبريل 1948، ومن أجل تقوية الانتصارات المتوقعة، قال بن غوريون:

> *ســوف ندخل إلى القرى الخالية ونستقر فيها. ستجلب الحرب معها كذلك تغيرات داخلية مواتية داخل تكوين اليشوف؛ فسيتحرك مئات الآلاف إلى المراكز الأقل سكانا [الأحياء] - إلى النقب والجليل ومنطقة القدس. وسنشفي الجسد اليهودي. أمر لم يكن في مقدورنا القيام به وقت السلام.*

حدد بن غوريون خاصيتين لديناميكية الاستيطان خلال الأشهر التالية: الاستيطان في القــرى المهجورة؛ والاســتيطان في المناطق قليلة الســكان اليهود (الجليل الغربي، الجليــل الأعــلى، وممر القدس)[164]. وقــد ذهب بن غوريــون إلى القول إن النصر الحقيقي يتوقف على ديناميكية الاستيطان:

> *لن يكون في مقدورنا أن نكسب الحرب إن لم نتمكن خلالها من تسكين الجليل الأعلى، والأدنى، والشرقي، والغربي، والنقب، ومنطقة القدس، حتى وإن كان ذلك بطريقة مصطنعة، بطريقة عسكرية.*

وقــد تضمن ذلك، بالطبع، على الأقل اتخاذ إجراء يتصل بنقل الســكان العرب من تلك المناطق[165].

دارت المناقشات المبدئية المتصلة بتنظيم تلك المشروعات الاستيطانية الجديدة أواخر شــهر مــارس[166]. شــكلت الهاغاناه «لجنــة للمســتوطنات الجديدة». وفي الســابع من شــهر أبريل أخطر يادين جاليلي بأن اللجنــة وافقت على خطة لإقامة 34 مســتوطنة في مواقع أوصى بها ويتز، 27 من بينها على أراض للصندوق القومي اليهــودي واثنتان عــلى أرض مملوكة للعرب[167]. بيد أن موارد اليشــوف المحدودة والمعارك المستمرة (عملية نحشون والصراع حول مشمار هعيمك) وربما الاعتبارات السياســية قادت إلى تقليص الخطة، ونقل غاليلي في 12 أبريل أن اللجنة تقترح الآن 8 مســتوطنات: «في بيت محسير، السريس، خربة الدوير، كفر مصر، خربة المنشية،

الطنطورة، برير، ميس [في إصبع الجليل]» [168]. ولم يكن أي من تلك المواقع بعد في أيدي اليشوف، بل كان بعضها مملوكا يسكنه العرب. غير أنه في اليوم التالي استهل غاليلي الأمر بأن طلب إلى ويتز النظر في إقامة تلك المستوطنات «بأسرع وقت ممكن» [169].

من جانبها، كانت قيادة الهاغاناه واقعة تحت ضغط القادة الميدانيين. وفور علمه بقرار لجنة المستوطنات أرسل آلون ببرقية إلى رئاسة أركان الهاغاناه مطالبا بـ «الإسراع في إقامة» مركز متقدم في برير من شأنه «أن يساعدنا في تأمين عملية النقل إلى النقب» [170]. وقد طمأن غاليلي آلون مشيرا إلى أن ويتز «سبق أن تحدث مع سيرغي (ناخوم سريغ) في هذا الموضوع»، وأنه أُخطر بالفعل المسؤولون المعنيون عن الإمدادات والتموين بهذا الشأن [171]. وفي ليلة 19/18 أبريل كان الموقع المتقدم - الذي سمي فيما بعد كيبوتس برور حايل - قد أُنشئ بالقرب من قرية برير (التي ضايقت العمال اليهود بقذائف من الأسلحة الخفيفة [172]. وقامت قوات الهاغاناه بمهاجمة القرية والاستيلاء عليها بعد مرور شهر على ذلك (انظر عاليه). يذكر أنه قبل ذلك بعدة ساعات، يوم 17 أبريل، احتلت الهاغاناه مستوطنات جمعية المعبد الألمانية في فالدهايم وبيت لحم (بيت لحم الجليل)، وفي اليوم التالي دخل المستوطنون هذا الموقع ليجعلوا منه أول مستوطنة تقام أثناء الحرب [173]. (استمر ضغط القادة العسكريين المحليين لإقامة المستوطنات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم طوال فترة الحرب. وعلى سبيل المثال، ضغطوا على يهوشوا إيشيل، خليفة مايكل شاهام ضابط المستوطنات التابع لقوات الدفاع الإسرائيلية، من أجل المساعدة في إقامة مستوطنة في ملتقى نهر الأردن و الطرف الشمالي من بحيرة طبريا بالقرب من الطابغة [174]. كما سعى القادة إلى تغيير المواقع المحددة للمستوطنات الجديدة) [175].

في الثاني والعشرين من أبريل، وافقت قيادة الهاغاناه على توفير الأيدي العاملة والمعدات اللازمة لبناء خمس مستوطنات جديدة، كلها على أراض مملوكة لليهود (أو أرض غير مملوكة للعرب) في: خربة الدوير، كفر مصر، معلول، أشرفية، ودالية الروحاء) [176].

كانت دالية الروحاء الواقعة جنوب شرقي حيفا يقطنها المزارعون المستأجرون. وقد ضغط ويتز على الهاغاناه والمستوطنين المحليين، في شهر مارس، لإزاحة هؤلاء

المزارعين عن المنطقة وإقامة مستوطنات جديدة بها. وبالتوازي مع ذلك طلب قادة الكيبوتسات في وادي بيسان إقامة مستوطنة في منطقتهم «كوسيلة لتحرير أرضنا [من العرب] ومنع عودة البدو الذين فروا إلى شرق الأردن» [177].

عينت رئاسة أركان الهاغاناه اللواء ميشائيل شيختر (شاهام أو أزاريا) للإشراف على مشروعات الاستيطان الجديدة [178]. كان عليه أن يعمل بالتنسيق مع إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية، والمركز الزراعي، والصندوق القومي اليهودي. وبمجرد توصل تلك الأطراف إلى اتفاق لإقامة مستوطنة جديدة يتم الاتصال بحركات الكيبوتسات والموشاف لتوفير الأيدي العاملة. وقد بدأت تلك الحركات في التنافس فيما بينها على اختيار أفضل المواقع، مما أثار مخاوف الكيبوتسات القائمة بأن تخصص الأراضي الجيدة للمستوطنات الجديدة [179]. وظهرت من جراء ذلك مجموعة من التوترات والصراعات الخفية.

في المقابل، كان لدى ويتز وهارتسفيلد مخاوف أخرى، فقد كانا يشعران باليأس إزاء تأخر عملية الاستيطان. مر شهر أبريل وجاء مايو، هجرت العشرات من القرى العربية ولم يحدث الكثير فيما يتصل بالمستوطنات الجديدة. شعر ويتز بأن اللاعبين الرئيسيين - من قبيل كابلان - كانوا يتجنبون اتخاذ القرارات ويفوتون فرصة كبيرة لإعادة تشكيل البلاد، وفي الوقت ذاته كان ويتز يتعرض لضغوط قوية من قبل الجماعات المحلية، من قبيل مندوبي وادي الأردن، اللذين أخبراه في الثالث من مايو أنه فُرغت منطقتهم من العرب - سمخ، العبيدية، والسمرة [على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبريا]، وحان الوقت للعمل في بناء المستوطنات، واللذين طلبا إقامتها في خربة الدوير والسمرة [180].

بمجرد انتصار الهاغاناه في عملياتها العسكرية الرئيسية خلال شهر أبريل 1948 ضد العناصر غير النظامية وجيش الإنقاذ، لقي مشروع الاستيطان زخما كبيرا. التقى كل من ويتز وهارتسفيلد بن غوريون وشكولنيك في السابع من مايو، ومجددا في التاسع من الشهر نفسه، وكان يادين حاضرا في الاجتماع الثاني. كان التركيز لا يزال على إقامة المستوطنات في الأراضي المملوكة لليهود وتلك الواقعة داخل حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، وصاغ ويتز خطة جديدة لإنشاء 42 مستوطنة، وقدمها هارتسفيلد إلى اللجنة المركزية لحزب ماباي: «يوجد الآن 24

موقعا [كلها داخل حدود التقسيم]... يمكننا إقامة المستوطنات بها غدا... وفضلا عن عائد الاستيطان [الذي ستحققه تلك المستوطنات الجديدة] فهناك أيضا اعتبارات الأمن التي تحركنا وتعطينا الدافع». أما الثمانية عشر موقعا الباقية فقد طرحت لإقامة مستوطنات لأسباب أمنية، كما قال هارتسفيلد، ثمانية من بينها (في الممر، والجليل الغربي في أراض مملوكة للعرب) تقع خارج حدود التقسيم [181].

في الوقت ذاته، عكف شاهام على صياغة خطة أكثر طموحا تشمل 82 موقعاً بهدف «تقوية حدودنا». استندت خطته إلى «خطة التقسيم مع إدخال تعديلات ملائمة لرسم حدود أكثر مواتاة للدفاع عن الدولة اليهودية، فضلا عن التغيرات التي وقعت نتيجة لنشاطنا العسكري وفرار السكان العرب...». وبالنسبة إليه «كانت هناك ضرورة وفرصة لا تتكرر في المستقبل القريب لفرض حقائق على الأرض لا يمكن لأي تسوية سياسية في المستقبل أن تتجاهلها. ففرض ذلك الأمر الواقع سيكون له أكبر الأثر في تيسير عملياتنا العسكرية وتدعيم انتصاراتنا». وقد ذهب شاهام إلى التأكيد على أن الحرب قد طرحت مقتربا جديدا للحصول على الأرض، ليس من خلال الشراء كما كانت عليه الحال سابقا، لكن «عن طريق السيطرة العسكرية». وكتب شاهام أن «هدف مشروع الاستيطان هو «رسم الحدود» وفقا لقرار التقسيم وأيضا «لتصحيحها بما يتماشى مع الاحتياجات الإستراتيجية» و «إدراج كتل استيطانية تركت خارج حدود الدولة اليهودية»، فضلا عن «فتح طرق دائمة وآمنة... تمر إلى القدس». وكانت معظم المستوطنات المقترح إقامتها على أراض مملوكة لليهود، غير أن الاقتراح تضمن أيضا بناء مستوطنات على أراض مملوكة للألمان، للدولة، وللعرب [182].

خلال إعدادهم تلك المشروعات الاستيطانية كان المسؤولون يفكرون من منطلق تدفق المهاجرين اليهود. وقد أوضح حاييم غفاتي، المسؤول بالمركز الزراعي، ذلك على النحو التالي:

> *إن إقامة الدولة وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الهجرة الوافدة الضخمة في المستقبل غير البعيد تفرض علينا التخطيط لمستوطنات زراعية بزخم ونطاق لم يسبق لنا توقعه حتى الآن* [183].

بيـد أن اليشـوف افتقـر إلى الأدوات اللازمـة والطاقة للانخـراط في مثل تلك المشروعـات الضخمة للاسـتيطان في وقت لاح في الأفق كل من الاسـتقلال والغزو العسـكري العربي [184]. فضلا عن ذلك، فإنه كما كان عليه الوضع بالنسبة إلى الطرد وتدمير القرى طفت على السـطح سريعا الانتقادات لمشروعات الاستيطان المقترحة؛ حيـث حذر ياكوف هازان (عضو مابام) من إقامة مسـتوطنات على أراض مملوكة للفلاحـين (رغم موافقته على إقامتهـا على تلك المملوكة للأفنديـة). وذهب قادة آخرون في مابام بعيدا في النقد فتساءل ياكوف أميت: «هل يجب علينا أن نستفيد مـن تلك الفرصة المتمثلة في رحيـل العرب لخلق حقائق جديـدة تتمثل في إقامة مستوطنات؟» [185].

شـحذت حلول الهدنة الأولى، منتصف شـهر يونيو، همم جماعات الضغط في المسـتوطنات والقائمين على عمليات التنفيذ: فأخـيرا كان من الممكن تحويل بعض موارد اليشـوف عن مسـتلزمات الحرب. يضاف إلى ذلك أن وقف إطلاق النار زاد من احتمالية تسـلل العرب للعودة إلى القرى، وكان من شـأن إقامة المسـتوطنات المسـاعدة في تحييد ذلك الخطر. (كما سـبقت الإشارة إليه في الفصل الخامس، كان ذلك هو الخط الذي اتبعه ويتز في حديثه مع بن غوريون، كما كان أيضا الخط الذي تبناه القادة المحليون للجماعة اليهودية في صفد، إفرايم فيجنسـكي وغيره، للحديث مع أي شـخص يرغب في الاسـتماع إليهم). على الرغم من أن بن غوريون كان يؤيد هذا الخط، فإنه أكد أن مشروع الاستيطان هذا - الذي يلزم تنفيذه بسرعة وبشكل ضخـم - يلـزم ألا تصاحبه دعاية كما كانت عليه الحـال في الماضي: «فالمخاطر التي يمكن أن تُحدثها الدعاية تفوق في وزنها المكاسـب الممكنة... يجب علينا هذه المرة أن نلزم الصمت» [186].

في الحادي والعشرين من يونيو اجتمع كل من: ويتز، هارتسفيلد، يهودا هورين (مدير إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية)، ورعنان ويتز (نجل يوسف ويتز وسكرتير الإدارة) لوضـع خطـة بديلة مؤقتة تضمنت إقامة 19 مسـتوطنة، اثنتان فقط من بينها تقعان خارج حدود الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم، ومعظمها على أراض مملوكة لليهود [187].

في تلـك الأثنـاء، بدأت أعداد المسـتوطنات في التزايـد وإن كان ذلك ربما ليس بالسرعة وفي الأماكن التي رغب فيها كل من ويتز وهارتسـفيلد، إلا أن الأمور بدأت في التحرك. فخلال شهر مايو شيدت حفنة ضئيلة من المستوطنات، عددها أقل من عدد أصابع اليد الواحدة في فالدهايم وشـومرات (في الشـمال) وبرير (برور حايل في الجنوب). وزاد العدد على الضعف في شـهر يونيو - هاحوتريم (في نيوهيردورف 7 يونيو)، رشافيم وشـلوحوت (10 يونيو)، نحشوليم (في الطنطورة 14 يونيو)، عين دور (على أراضي كفر مصر في الجليل 14 يونيو)، نيتسر سـيريني (في بير سليم شرق الرملة 20 يونيو)، تيموريم (على أراضي معلول في الجليل 21 يونيو)، وفي كفر يافيتز (موشـاف يقع على السهل الساحلي الذي هُجر في بداية الحرب وأعيد التوطين فيه في 29 يونيو) [188]. وعلى الرغم من أنه أقيمت أغلب تلك المسـتوطنات على أراض مملوكة لليهـود، فإنها تضمنت منذ البداية أراضي مهجـورة من قبل العرب. ثلاث مـن بين المسـتوطنات الجديدة بنيت على أرض مملوكة للألمـان (في بيت لحم، بير سـليم، وفالدهايم)، وخمس من بين مستوطنات شهر يونيو - فضلا عن واحدة من تلك التي أقيمت في شهر مايو استوطنتها مجموعات من مابام. وخوفا من أصابتهم بالأمراض، جرى تحذير المستوطنين الجدد – وكان أغلبهم من الجنود - من الدخول إلى المنازل الموجودة بالموقع، وعدم استخدام دورات المياه المتاحة، وأن عليهم «حفر أخرى بديلة»، وأن عليهم تعقيم مياه الآبار قبل اسـتخدامها، فضلا عن ضرورة قتل الـكلاب الضالة [189]. وقد حُدد موقع المسـتوطنات الجديدة عـلى وجه الدقة بعد التشاور بين الجيش والوكالات المدنية المتولية التنفيذ (وبشكل أساسي يوسف ويتز) فضلا عن القادة المحليين المدنيين [190].

خلال شـهر يوليو ظهرت خمس مسـتوطنات جديدة كلهـا على أراض مملوكة لليهـود وتقـع داخل حدود قرار التقسـيم [191]. غير أن الضغـط كان يتصاعد لبناء المستوطنات على الأراضي المملوكة للعرب فيما وراء خطوط التقسيم. فقد أسهمت انتصارات قوات الدفاع الإسرائيلية في منتصف شـهر يوليو في إضافة أراض تمتد وراء خطوط التقسيم، وساد الشـعور بأنه حتى يمكن الإبقاء عليها كان يلزم توطينها في أسرع وقت ممكن [192]. وفي التاسـع عشر من الشـهر كتب بن غوريون في مذكراته أنه يلزم تدمير القرى الخالية، وأن المواقع الخالية يلزم توطين اليهود بها [193]. وعقب

ذلك بيومين طالب شـكولنيك بأن تؤسس - خلال يوم أو يومين - أربع مستوطنات في ممـر القدس (قبل وصول مفتشي الهدنة التابعين للأمم المتحدة الذين ربما يرون في إقامة مسـتوطنات جديـدة خرقا للهدنة)، الأمر الذي وافـق عليه كل من ويتز وهارتسـفيلد، في وقت شـكك فيه رئيس الوكالة اليهودية، غرانوفسكي، في «قانونية الاسـتيطان عـلى الأراضي العربية». كما توقع ويتز أيضـا معارضة من قبل كل من سيزلينغ وبنتوف[194].

خـلال لقائه مع بن غوريون بعد مرور يومين، طلب ويتز اتخاذ قرارات مبدئية عما إذا كان اليشـوف سيقيم مستوطنات فيما وراء حدود التقسيم، وإذا كان الأمر كذلـك فهل يلزم التفرقة بين الأنواع المختلفة للأراضي المملوكة للعرب (أراض يملكها الأجانب، أو الأفندية أو الفلاحون). وفي حين تجنب بن غوريون تقديم إجابة مباشرة عن ذلك، فإنه دافع عن أهمية إقامة 10 - 12 مسـتوطنة جديدة بشـكل فوري في الممر ومنطقة اللد - الرملة (وكلها تقع خارج حدود التقسـيم). ووفقا له فإنه يلزم «ترجمة الانتصارات العسكرية إلى إنجاز سياسي»[195].

في الثامن والعشرين من شـهر يوليو قدم كل من ويتز، هارتسفيلد، وهورن إلى بـن غوريون خطة معدلـة (حيث إن الفتوحات الجديـدة فرضت تحديث الخطط القديمة) تدعو إلى إقامة 21 مستوطنة أغلبها على أراض مملوكة للعرب في الممر، ومنطقة اللد - الرملة، والجليل الغربي[196]. كما شرح ويتز في السـادس عشر من شـهر أغسـطس الخطة لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي. وفي تغير مفاجئ في موقفه، أبرز غرانوفسكي الأهمية الإستراتيجية والسياسية للخطة، مركزا على أن اليشـوف سـينتزع الملكية لبعض الأراضي العربيـة، والذي أطلق عليه «الفائض». أما باقي الأراضي «بمنازلها وأشـجارها» فلن تُمَس وستترك جانبا للفلاحين والمزارعين المسـتأجرين «لحين عودتهم». وحينئذ سيدفع اليشوف ثمن الأراضي التي صودرت إلى العائدين، كما أنه سيساعد العرب على تحديث وسائل الزراعـة والتحول من الزراعة «الممتدة» إلى تلك «المكثفة»، مما يجعل أرضا أقل مساحة تنتج محاصيل أكثر[197].

تبنى قادة مابام، في شهر يوليو، صيغة «الأراضي الفائضة» - التي كان ويتز أول من طرحها واسـتخدمها في يناير[198] - في منتصف يوليو تحدث سيزلنغ عن الحاجة

إلى مخططات «تنمية» من شأنها أن تُمكن العرب من العودة. وبعد مرور أسبوعين أوضـح حاييم كفري (من شـخصيات مابام المحليـة في وادي حيفر) أنه من خلال «إصلاح زراعي» و«تكثيف» الزراعة، يمكن في آن واحد تنحية مساحات من الأراضي المهجورة جانبا للعرب لاسـتخدامها لدى عودتهم، وتنفيذ مشروع استيطاني يهودي «عملاق»[199].

أدت خطـة «إقامـة 21 مسـتوطنة» إلى أن أصبح مابام مضطـرا إلى مواجهة المعضلـة الأيديولوجيـة المتمثلة في الاسـتيطان على أراض مملوكـة للعرب وأراض مخصصة لأن تكون تحت السـيادة العربية. وفي هذا الخصوص أيد الحزب استمرار التعايش السـلمي العربي - اليهـودي وعودة اللاجئين. غير أن كيبوتسـات كل من أجنحة حزبي مابام هاشـومير هاتزائير وأحدوت هعفودا، فضلت إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع تلك القائمة بالفعل، وأيضا التوسع في الزراعة اليهودية. نُظِر إلى بناء مستوطنات جديدة – سواء على المستويين المحلي أو القومي - داخل أو خارج حدود التقسيم، على أنه يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية. وقد أوضحت صيغة «الأرض الفائضـة» الطريـق للحصول عـلى كل شيء: فيمكن حماية المصالح الإسـتراتيجية والزراعية المتصلة بـالأرض، وفي الوقت ذاته يمكن تنحية أراض جانبا لعودة ممكنة للاجئـين. وفي جميع الأحوال فإنه سـيتم تعويض العرب عـن الأراضي التي تصادر، ومن ثم فإن الأمر يتصل، وفقا لوصف هازان، بـ«التنمية لمصلحة الشعبين»، أو كما صرح يعاري، قائد حزب مابام: «يجب علينا أن نحارب من أجل التنمية، وأن نكون في الوقـت ذاتـه ضد الطرد (للعرب)». وهكذا بدا أن مابـام قد وجد صيغة يمكنها أن تزاوج بين النفعية الإسـتراتيجية والاقتصادية من جانب، والتمسـك بالمبادئ من جانب آخر[200].

خلال الأسـابيع الأولى من شـهر أغسـطس، أدخل كل من إيشيل وبن غوريون تغييرا جوهريا على خطة «إقامة 21 مسـتوطنة»، مركزين على الحاجة إلى كتلة من المستوطنات الجديدة في الجنوب[201]. وفي العشرين من الشهر ذاته قدمت الجهات المنفذة للمسـتوطنات خطة معدلة تضمنت بناء 32 مستوطنة على أراض مملوكة للصنـدوق القومي اليهودي، والدولة، والعرب، وأكدت أن الاسـتيطان على الأراضي العربية سـيكون فقط في المواقع التي تتوافر فيها أراض كافية لكل من المسـتوطنة

الجديدة وحياة السكان الأصليين في حالة عودتهم. وكانت المستوطنات الجديدة بالخطة هي: خلدة (العربية، التي ستصبح لاحقا مشمار ديفيد)، خربة بيت فار (تل شحار)، بيت جيز (كيبوتس حاريل)، بيت سُوسين (تعوز)، صرعة (كيبوتس تسورعة)، بيت محسير (بيت مائير)، ساريس (شورش)، كسلا (كسالون)، خربة دير عمرو (غفعات يعاريم/ إيتانيم)، - وفي ممر القدس: فيلهلما (بني أتاروت، محاني يسرائيل، بئيروت إسحق)، الحديثة (بيت نحميا)، خربة زكريا/ جمزو (غمزو)، خربة الكنسية/القباب (ميشمار آيلون، كفَر بن نون) - وفي منطقة اللد - الرملة: قزازة/ عمورية (تيروش)، الخيمة (كيبوتس ريفاديم)، بوقوسيا - صميل (سيغولا، نحالا)، زيتا (كيبوتس غالون)، حتا (رفاحا)، كرتيا (أوتزرم أو كوميميوت)، الجلدية (زرحيا/ شافير)، بشيت (ميشار/ أسوريت/ زخر دوف/ شديما/ كفَر موردخاي) - وفي مداخل شمالي النقب: البروة (أهيهود/ كيبوتس يسعور)، عمقا (عمقا)، خربة شيفيا (عين ياكوف/ كيبوتس جعاتون)، خربة جليل (غورين)، إيريبين، البصة (شلومي)، السميرية (كيبوتس لوحامي هاغيتاوت - ريغبا - وفي الجليل الغربي، وفي نمرين (شمال غرب كيبوتس لافي) وعيلبون – في الجليل الشرقي.

لم تكن بعض المواقع المقترحة - مثل عيلبون - بعد بين أيدي إسرائيل، كما أن أغلبيتها وُصفت بذكاء بأنها «مواقع إستراتيجية» حيث إنها كانت تقع على امتداد خطوط الجبهة التي تكونت في نهاية صيف 1948 في مواجهة الجيوش الأردنية، اللبنانية، والمصرية. كما أن جميعها – باستثناء خمسة - تقع خارج حدود التقسيم. كانت ستبنى على 120 ألف دونم من الأرض، منها 23 ألفا مملوكة لليهود، في حين أن أغلبها كان على أراض مملوكة لعرب (58 ألف دونم) أو تابعة للأوقاف. وفقا لكابلان فإن تلك المستوطنات صُممت بشكل رئيسي لتأمين طريق القدس ولتقوية قبضة إسرائيل على الجليل الغربي. ومن جانبه ذهب شتريت إلى أن الخطة لا تنطوي على «إثم» حيث إن مالكي الأرض الأصليين سيُعوضون. كما أيد سيزلينغ الخطة لأسباب أمنية مؤكدا صيغة «الأراضي الفائضة»[202].

إن التحول السياسي من مشروعات الاستيطان الجديدة التي طُرحت خلال شهري يونيو ويوليو إلى تلك التي خُطط لها في شهر أغسطس كان واضحا: فالمستوطنات التي أُقرت في منتصف الصيف أقيمت بشكل رئيسي على أراض مملوكة لليهود

وداخل الحدود التي تضمنتها خطة التقسـيم، أما تلك التي أُقيمت خلال أغسطس - كيبوتس سـاعر إلى الشمال من نهاريا (6 أغسطس)؛ بئيروت إسحق؛ بني أتاروت؛ محـاني يسرائيل عـلى أراضي فيلهلما (7 - 9 أغسـطس)، كيبوتس يفتاح على أراضي البليدة في إصبع الجليل (18 أغسـطس)، نورديا في خربة بيت ليد بالسهل الساحلي (1 أغسطس)، كيبوتس يسرائيل بالقرب من زرعين في مرج ابن عامر (20 أغسطس)، أوديم في وادي فالق جنوب نتانيا (29 أغسـطس)[203] - كانت في أغلبها على أراض غير مملوكة لليهود ولكنها داخل حدود الدولة وفقا للتقسيم؛ أما المستوطنات التي خُطط لها في شـهر أغسطس للأسابيع والأشـهر التالية فقد كانت كلها تقريبا خارج حدود التقسـيم واسـتندت بشـكل كامل تقريبا إلى مصادرة أراض مملوكة للألمان والعـرب[204]. كـما أن أغلب المسـتوطنات الـ 32 كان من شـأنهما تحصين الحدود الجديدة لإسرائيل والتأسيس لمطالبات تتصل بالمناطق التي تم الاستيلاء عليها حديثا في الجليل الغربي، ممر القدس، ومنطقة اللد - الرملة.

بيد أن المسـتوطنات المخطط لها لم تحل مشـكلة «الفراغ» في المناطق الخلفية الناجم عن النزوح الجماعي، وهو ما أدى إلى نضوج التفكير حول «سلسـلة ثانية». ففي الحادي عشر من الشهر قدم ويتز إلى بن غوريون مقترحا للتوطين في 50 قرية شـاغرة بعد مصادرة الحكومة أراضيها وبيعها إلى الصندوق القومي اليهودي. وعلى الرغـم من رفض بن غوريون لفكرة المصادرة الرسـمية لـلأراضي وبيعها للصندوق باعتبارهـا مثـيرة للجـدل قانونا، فإنه لم يرفـض مضمون المقـترح المتعلق بتوطين القرى[205]. من جانبه، بدأ إيشـيل في النظر في مـلء الفراغات وراء خطوط القتال «من أجل تقوية نقاط الوصول إلى خطوط المواجهة»، وأعلن في مطلع شـهر أكتوبر عن قائمة «تم إعدادها للاستيطان» الشهر السابق[206]. ومع ذلك فإن اليشوف عانى في خريـف 1948 من نقص في المـوارد اللازمة للتنفيذ الفوري حتـى لخطة الـ 32 مستوطنة بكاملها، وقد أوضح إيشيل ذلك كما يلي:

> *إن حلقـة الضعـف في عمليـة إقامة مسـتوطنات على نطاق واسـع تظل كامنة في مسـألة الأيدي العاملـة... ويضاف إلى ذلك أن الصعوبات في بناء التحصينات للمسـتوطنات الجديدة ليسـت بالضئيلة، بخاصة نتيجة الافتقار إلى المعدات الثقيلة*[207].

زادت حـدة المواقـف المناهضة للعودة خلال الأشـهر التالية، كـما أن مفهوم «الأراضي الفائضـة» وفر سـتارا من الدخـان لأولئك الذين يعارضـون العودة (بن غوريون، شـاريت، ويتز، وكثير في مابام) مكنهم - من دون إخلال بالتوافق الوطني - من تنفيذ سياسـة اسـتيطانية كانت نتيجتها - وجزئيا من بين أهدافها - منع أي إمكانية للعودة. وكان ذلك أمرا مفهوما في دوائر مابام؛ حيث أقر يعاري بأن عملية التنفيـذ كانت بين أيـدي الأغلبية المعارضة للعودة، ومن ثـم فإن صيغة «الأراضي الفائضـة» كانت مجـرد كلام زائف، وبالنسـبة إليه فإنهم «يريـدون إخفاء قضية العودة... من خلال اعتناق نظريات التخطيط والتنمية»[208]. ظل موقف أو مواقف مابام واضحة: من الناحية النظرية كان الحزب مضطربا ومنقسـما، أما من الناحية العملية فكان مستعدا - كالآخرين - للمشاركة في زخمْ الاستيطان، وقد أوضح ذلك شـلومو روزين – عضو كيبوتس أرتزي - «ليس أمامنا خيار؛ فعلينا الإسهام بنصيبنا في الاسـتيطان الدفاعي على طول الحدود، على الرغم من شكوكنا حول نوايا أولئك الذين يديرون دفة الأمور...»[209].

مثلت سياسـة الاسـتيطان مقياسـا للمواقف تجاه العودة، ففي منتصف شهر نوفمـبر رصد كابـلان أن معظم المسـتوطنات الجديدة كانت سـتقام على «أراض مملوكـة للعـرب»، وبعضها عـلى مواقع في القـرى العربية. كما لاحظ سـيزلنغ – بأسـلوب نقدي شابته مسحة من الرضوخ - أن المسـتوطنات قُرر إنشاؤها بالقرب من – وليس على أراضي - القرى، نظرا «إلى إمكانية عودة العرب واسـتقرارهم مرة أخرى هناك... أما الآن فإن هناك مشكلة [ترسيم] الحدود ومن ثم فإننا نتحدث عن التوطين في القرية العربية»[210].

مما لا شـك فيه أن الخط الأيديولوجي لحزب مابام – الذي قدم كل من كابلان وشـتريت دعما له من وقت لآخر - أثر في سياسـة الاسـتيطان وقيد بشكل مؤقت الاسـتيطان في مواقع القرى، مؤمنا بشـكل نظري الحفاظ عليهـا للعودة والتوطين الممكـن (عـلى الرغم مـن أنه كان مـن المؤكد أن الحد من الاسـتيطان في أشـهر اشـتعال الحرب كان يرجع إلى النقص في الموارد). غير أن اختيار مكان وزمان إقامة المستوطنات كان متأثرا كذلك باعتبارات سياسية بشكل آخر، تتصل بتحديد الحدود النهائيـة للدولة. فالحديث الدولي عن قيام إسرائيل بالتخلي عن النقب – اسـتنادا

إلى توصيـات برنادوت - كان من شـأنه أن جدد الاهتـمام بتوطين المنطقة. فخلال شـهر أكتوبـر حث ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة - أبـا إيبان - من نيويورك على القيام بـ «عمل [اسـتيطاني] جاد» - على الرغم من أن آلون، الذي كان آنذاك قائد العمليات في الجبهة الجنوبية، رأى وفقا لبن غوريون أن الموقف العسكري «صعب» بما لا يسمح بالتفكير في مثل تلك الأعمال في المستقبل القريب[211]. غير أن فتوحات قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر من خلال عملية «حيرام» في الجليل وتوابع عملية يؤاف في الجنوب دفعت إلى التفكير في تلك الأمور، مما تطلب عمـلا فوريا لتدعيم قبضـة إسرائيل على الأراضي التي جـرى الحصول عليها حديثا ووضع اللمسـات النهائية عـلى الحدود. وقد ذكر كابلان أنـه يلزم على الجيش أن يخصص جنودا لبناء المواقع على طول - وأسفل - الحدود اللبنانية (من قبيل تربيخا، سروح)، وعـلى طول خطـوط القتال الجديدة في الجنوب (مـن قبيل بيت جبرين، هربيـا)[212]. وقد عكس ذلك القوة الدافعة للمذكرة التي أعدها إيشـيل في مطلع نوفمبر والتي رسمت اتجاهات الاستيطان في الأشهر التالية. كتب إيشيل عن الحاجة إلى سلسـلة من «10 إلى 12» مستوطنة على طول الحدود اللبنانية، ومن «5 إلى 6» أخـرى في الجنوب الغربي (منطقة مجدل - هربيا)، فضلا عن مسـتوطنات بالقرب مـن التقاطعات الحيوية على طريق النقـب، وفي ممر القدس[213]. وعلى الرغم من أن غـمار الحرب كان بالـكاد قد هدأ؛ فإن القيادة الإسرائيلية كانت عازمة على ضم الأراضي التي اسـتولت عليها أخيرا (بعضها خارج حدود خطة التقسـيم) و«تهويد منطقة الحدود الشـمالية»[214]. وبهذا المفهوم لم يكن الاستيطان سوى الوجه الآخر لعمليـات تطهير الحدود (انظر ما يلي) التي فرغت المناطق الحدودية من سـكانها العرب الأصليين.

لم تكن مذكرة إيشـيل سـوى مجرد «فاتح للشـهية»، أما الوجبة الرئيسية فقد تمثلت في خطة استيطان عملاقة تشمل كلا من الحدود الجديدة والمناطق الداخلية. فخلال شـهر أكتوبر وبدايـة نوفمبر طاف كل من رعنان، يوسـف ويتز، إيشـيل، وغيفعـاتي البـلاد، وقدموا في 17 نوفمبر خطة لإقامة 96 مسـتوطنة (40 في الجليل الأعلى، 8 في «ممر القدس»، 40 في النقب ومداخله، 8 على ساحل البحر المتوسط)، وكتب كل من رعنان وويتز: «أيا كانت الظروف التي تجعل من ذلك الأمر ضروريا،

فإن المستوطنة الجديدة يلزم أن تقام على مواقع القرى القائمة بالفعل» - وهو السلوك الذي جرى تجنبه بشكل شبه كامل في السلسلة الأولى من المستوطنات. ولم يرد أي ذكر لفكرة «الأراضي الفائضة»[215].

بيد أن المعارضات السياسية والقيود المالية وتلك المتصلة بالأيدي العاملة، فضلا عن بعض التحفظات المحددة - على النحو الذي أورده يادين فيما يتصل بسبعة مواقع في الطرف الغربي من ممر القدس[216] - أضعفت الخطة الطموحة. فبداية، انتقد سيزلينغ تجاهل وزارة الزراعة في عملية صياغة الخطة[217]. ثم عارض كابلان، وكذلك سيزلينغ، خلال اجتماع لجنة رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الوطنية في 3 - 10 ديسمبر النص على إقامة مستوطنات في مواقع القرى العربية (التي كان بعضها لا يزال مأهولا). وأعاد كابلان التأكيد على ضرورة أن يُخصص «احتياطي أرضي» للعرب العائدين، الأمر الذي علق عليه ويتز بضيق قائلا: «كان عديد من الوزراء قلقين على إعادة توطين العرب أكثر منهم على توطين اليهود». وقد خشي ويتز من أنه في حالة تأخر التنفيذ «سيتمكن عديد من العرب من التسلل عائدين إلى قراهم». ومع ذلك خُفضت الخطة بمقدار النصف، وفي السابع من ديسمبر أقر مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي إقامة 41 مستوطنة - مع النص على أن تُخصص أراض للعائدين. وأعقب ذلك اعتماد لجنة رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الوطنية للخطة بتعديلاتها[218]، كما اعتمدتها اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة في 17 ديسمبر وأقرت بضرورة ترك أراض للعرب العائدين وتجنب الاستيطان على مواقع القرى ذاتها، إلا إذا ما كان ذلك ضروريا لاعتبارات عسكرية تفرض العكس. وفضلا عن ذلك يلزم استثناء قطاع بعمق 8 - 10 كيلومترات على جميع الحدود من تلك الشروط[219].

كان ما حدث في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر انعكاسا لعلاقة تفاعل ديالكيتكية بين مطالب المستوطنات القائمة بالفعل للحصول على مزيد من الأراضي، وحاجة الدولة إلى إقامة مستوطنات جديدة على طول الحدود فضلا عن ملء المناطق الشاغرة بالداخل لأسباب تتعلق باستيعاب الهجرة والأمن وترسيم الحدود; بالإضافة إلى المصادر المتاحة للمجتمع خلال الحرب؛ تقدم وتراجع الاعتبارات السياسية للحزب؛ الانتقادات القائمة والمحتملة للسياسات الإسرائيلية من قبل العالم الخارجي؛

ومجموعة من الضرورات الأيديولوجية المتضاربة. ومع ذلك، فإن خلاصة الأمر برزت بشـــكل صارخ خلال حديث دار بين يوســـف ويتز وبن غوريون - مصدري السلطة والسياســـة - في 18 ديســـمبر؛ حيث ســـأل ويتز عما إذا كان من اللازم خلال عملية التخطيـــط للمســـتوطنات تنحية «أراض فائضـــة» للعودة، وهو مـــا أجاب عنه بن غوريـــون بقولـــه: «ليس على امتداد الحدود، كما أننا ســـنأخذ كل شيء في كل قرية وفقا لاحتياجات مســـتوطناتنا. لن نســـمح للعرب بالعودة»[220]. وفي نهاية المطاف، فإن شـــهورا من السعي إلى إضفاء الصفة الأخلاقية على الاستيطان من خلال صيغة «الأرض الفائضة» انتهت إلى لا شيء.

كان تدفق المهاجرين الجدد عاملا رئيســـيا في الحث على المشروع الاستيطاني في نهاية 1948 وبداية 1949. فبمجرد أن اســـتُنفد المتاح من أماكن الإقامة المناسبة في المدن (انظر ما يلي)، بدأ قادة البلاد ينظرون إلى المناطق الداخلية الريفية باعتبارها مركز استيعاب ضخما. وكما ذكر بن غوريون في منتصف ديسمبر 1948:

> *أضحت مشـــكلة الســـكن أكثر صعوبة. وأعتقد أنه سيكون علينـــا إيواء المهاجرين في قرى الجليل، فهذا أمر ضروري في ضوء نقص الشـــقق [في الحضر]... ومســـتوطنات الجليـــل يمكنها أن تســـتقبل عددا كبيرا من المهاجرين... وهذا الأمر مهم ليس فقط لحل مشـــكلة الســـكن، ولكنه مهم في حد ذاتـــه. فهناك ظاهرة تســـلل على نطاق واســـع من قبل الجنود العرب، كما ان هناك مخاوف من أن تندلع حرب جديدة... ومن ثم فإن هناك حاجة إلى توطـــين الكثير من اليهود هنـــاك وزراعة الأرض، حيث توجد مياه وفيرة في الجليل، والبـــلاد تحتاج إلى زيادة مصادرها [إنتاج الغـــذاء]. ومن الممكن توطين مئات الآلاف مـــن اليهود في قرى الجليـــل... وهو ما من شـــأنه أن يغير الموقف بشـــكل كبير، من وجهة النظر الأمنية*[221].

بنـــاء على ما تقدم، أســـهم توطـــين المهاجرين في قرى الجليـــل الخالية في توفير المســـكن لمن لا مســـكن لهم، وزيادة إنتاج الغذاء، ومنع التســـلل، ووضع مزيد من العقبات أمام هجوم عربي مستقبلي.

خــلال الفترة من ســبتمبر إلى ديســمبر 1948 ويناير 1949، تــم تنفيذ الجانب الأعظم من الـ 32 مستوطنة التي جرت الموافقة عليها في شهر أغسطس (على الرغم من أن العمليات القتالية في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر قد أحدثت بعض التأخير). ففي شــهر ســبتمبر 1948 أنشــئت خمس مســتوطنات جديدة : كيبوتس غازيت (كيبوتس آرتزى، 10 سبتمبر) في الطيرة بشرق الجليل؛ بريا بت (هابوعيل هامزراحي، 21 ســبتمبر في البرية جنوب شرق الرملة)؛ كيبوتس هاغوشريم (26 سبتمبر في الجزء الداخــلي مــن الجليل إلى جوار قريــة الخصاص المهجورة)؛ بيت مائير (27 ســبتمبر في بيت محســير في الممر)؛ عميليم (30 ســبتمبر في أبو شوشة جنوب شرق الرملة). وأنشئ خمس مستوطنات أخرى في شهر أكتوبر - كيبوتس جعتون (كيبوتس آرتزي 8 أكتوبر، في خربة ســيفيا في الجليل الغربي)؛ كسالون (حيروت 11 أكتوبر) في كسلا، كيبوتس تسوفا (كيبوتس ميؤهاد 19 أكتوبر على أرض صوبا)؛ كيبوتس أرض إسرائيل (27 أكتوبر في بيت سُوســين)؛ تل بوكر (سُــمي بعد ذلك تل شــاهار) (تابع لحركة الموشاف، 27 أكتوبر) في خربة بيت فار، وجميعها في ممر القدس.

خلال شهر نوفمبر أضيفت مستوطنة جديدة واحدة هي كيبوتس رافاديم (كيبوتس آرتزي، 20 نوفمبر) في الخيمة في الطرف الغربي من الممر. وفي شــهر ديسمبر أسس ثلاث مستوطنات جديدة - بستان هغليل (1 ديسمبر) على أراضي السميرية في الجليل الغربي؛ كيبوتس مســغاف - ديفيد (تغير اســمه لاحقا إلى مشــمار ديفيد، 7 ديسمبر) في خلدة بالطرف الغربي من الممر؛ وكيبوتس تسورعة (7 ديسمبر في صرعة في ممر القدس).

شــهد شــهر يناير 1949 تأســيس 11 مســتوطنة جديدة بعضها من قائمة الـ 32 والبعــض الآخــر من خطة جديدة تضمنت 41 مســتوطنة جديــدة - هبونيم (أعيد تســميتها لاحقــا لتصبح بيت هعيمــك في كيبوتــس ميؤهاد، 4 يناير) وأسســت في كويكات في الجليل الغربي؛ ناتيفا (بوعالي أغودات يسرائيل، 4 يناير) في المخيزن جنوب رحوفوت؛ كيبوتس يســعور (في كيبوتس آرتزي، 6 يناير) وقد أُســس في بروة شــمال شرق حيفا؛ كفَر روش هانيكرا[*] (هيفر هاكفتزوت، 6 يناير) - بالقرب من البصة في الجليل الغربي؛ هاشاهار (سُميت لاحقا سيفسوفا، هابوعيل هامزراحي، 11 يناير) في صفصاف شــمال غرب صفد؛ مفكعيم (هاؤفاد هاتزيــوني، 12 يناير) في بربرة جنوب

(*) رأس الناقورة.

المجدل (عسقلان) شمال قطاع غزة؛ كيبوتس ساسا (كيبوتس آرتزي، 13 يناير) في سعسع في الجليل الأعلى؛ كيبوتس كابري، هيفر هاكفتزوت، 18 يناير) في الكابري في الجليل الغربي؛ كيبوتس لوحامي هاغبتاؤوت (كيبوتس ميؤهاد 27 يناير في أراضي السميرية في الجليل الغربي؛ بيت هعرافا (سُميت فيما بعد غيشر هزيف - 27 يناير) في الزيب بالجليل الغربي؛ يوسف كابلان (سُميت فيما بعد كيبوتس مجيدو، كيبوتس آرتزي 27 يناير)، في اللجون في الحافة الغربية مرج ابن عامر.

كان الجانب الأعظم من المستوطنات الجديدة من الكيبوتسات، التي أنشئ أغلبها من قبل الإسرائيليين المخضرمين، عادة من الكيبوتسات القائمة بالفعل أو البالماخ. غير أنه وبشكل متزايد كانت هناك مستوطنات أُسست من قبل مهاجرين جدد في ترشيحا؛ البصة؛ صفصاف في الشمال؛ وعاقر، يافنى (يبنى) والمجدل (عسقلان) في الجنوب[222]. وقد أُطلق على تلك المستوطنات الجديدة «مستوطنات استيعاب» كما اعتبرها إيشيل، بالنظر إلى حجمها، «العامل الرئيسي في تهويد جميع المناطق»[223]. وكان بعضها مستوطنات تعاونية (موشاف) وجرى تدعيمها من قبل حركة الموشاف التابعة لماباي. وقد اعتبرت تلك الحركة نفسها تقليديا موضع التمييز بين مؤسسات الاستيطان وحركات الكيبوتسات التي كانت بشكل كبير تنتسب إلى مابام. فقد انتقدت حركة الكيبوتسات سعي مؤسسات الاستيطان إلى توطين المهاجرين الجدد - الذين لم تكن لديهم أي خبرة زراعية أو معرفة عسكرية - في مستوطنات على طول الحدود أو ليست بعيدة عنها[224]. غير أن ويتز وأشكول ظلا غير عابئين بذلك. في بداية شهر يناير 1949 وضعت وكالات الاستيطان خطة لإقامة 69 مستوطنة بحلول شهر يونيو. تقام 51 من بينها بواسطة الجنود الذين يسرحون ومجموعات المستوطنات القديمة، و18 بواسطة المهاجرين الجدد. وبالفعل فإنه بحلول ذلك الشهر أُقيمت 54 مستوطنة (24 بواسطة مجموعات المستوطنين القدامى، 9 بواسطة الجنود الذين سُرحوا، 24 بواسطة المهاجرين الجدد). وفي ضوء الحقائق الديموغرافية المتغيرة مثل المهاجرون نسبة أكبر من المستوطنين الجدد بشكل فاق ما كان متوقعا في البداية. وجرى تشييد معظم المستوطنات - بشكل كامل أو جزئي - على أراض مملوكة للعرب. وقد ساعد في تسهيل هذه العملية الانتخابات العامة في شهر يناير، فقد خرج مابام من الحكومة في الائتلاف الذي

شُـكل في أعقابها وفقد سيطرته على وزارة الزراعة[225]. عادت الوزارة إلى سيطرة ماباي تحت رئاسة دوف يوسف. وفي منتصف يونيو 1949 كتب إيشيل مشيرا إلى تهويد الحدود الشمالية بالكامل من خلال «مستوطنات الاستيعاب» - الموشاف ومدن التنمية - من قبيل: ترشيحا؛ سحماتا؛ دير القاسي؛ تربيخا؛ ميرون؛ السموعي؛ الصفصاف؛ الرأس الأحمر[226].

بدأت إدارة المستوطنات في الوكالة اليهودية خلال شهر أبريل 1949 في التخطيط لسلسلة جديدة من المستوطنات اعتمدت فقط على «العوليم»[*] (المهاجرين)، حيث اختير 200 ألف للقطاع الزراعي، وجرى توطينهم غالبا في الموشاف المقامة بشكل كبير على الأراضي العربية المهجورة. وقد نُشرت الخطة في 14 يونيو تحت مُسمى: «مقترح لإقامة مستوطنات جديدة ولاستيعاب «العليا» في المستوطنات الزراعية - السلسلة «ب»». وعلى الرغم من أن المقترح تضمن التخطيط لبناء 83 مستوطنة، فإنه فقط بناء نصف هذا العدد، 42 مستوطنة، بحلول التاريخ المحدد نهاية شهر سبتمبر. وكانت المستوطنات التي أقيمت في الأشهر التالية – حتى مارس - بشكل كبير مستوطنات أسسها المهاجرون أو الجنود الذين سُرحوا بالتعاون مع عائلات المهاجرين[227]. ومع تنحية الجدل الأيديولوجي جانبا، فقد أقيم القليل من تلك المستوطنات على مواقع قرى عربية; واتضح خلال ذلك أن البنية التحتية الأصلية - المنازل - الطرق - مرافق المياه - غير مناسبة. واتضح أنه من الأسهل محو القرى أولا وبناء مستوطنات جديدة تماما مكانها أو بالقرب منها. وبحلول شهر سبتمبر 1949، انتقل المستوطنون إلى المباني العربية الأصلية فقط في 27 من 131 مستوطنة أقيمت[228].

استيعاب وتوطين المهاجرين الجدد

1948 - بداية 1949

أُسست أغلب المستوطنات خلال العام 1948 على أيدي جماعات الشباب الرائدة المنبثقة عن حركات الشباب الاشتراكي في فلسطين أو المنتسبين إليها في الشتات؛ وشغل العديد منها، مثل المستوطنات الجديدة في ممر القدس وكيبوتس

(*) عوليم، أو عليا، أي الصعود بالعبرية. وهو مصطلح يشير إلى هجرة يهود الشتات إلى أرض إسرائيل ويعد من أهم مبادئ الفكر الصهيوني. ويقابله مصطلح «يريدا»، أي النزول، ويقصد به هجرة اليهود من إسرائيل إلى خارجها [المحررة].

يفتـاح في الجليـل، مجموعات من الجنود - غالبا من لـواءات البالماخ - كجزء من/ أو في نهاية خدمتهم العسـكرية. كما أُقيم معظمها على نسـق الكيبوتسات وظلت كذلـك، وكانت تقع عادة خارج نطـاق القرى المهجورة (وإن كانت غالبا على أراض مملوكة للعرب).

وقـد اختلف الوضع تماما فيما يتصل بالمسـتوطنات المُقامـة في العام 1949. وبالتأكيد أُسس عشرات من الكيبوتسات، غير أن الموارد البشرية القديمة لليشوف كانت قد اسـتنزفت في المشروع الاسـتيطاني عام 1948، فضلا عن خسائر الحرب والحاجة إلى شغل الوظائف البيروقراطية في الدولة من قبل أشخاص على مستوى عال. وكما سـبق أن رأينا فإن السـواد الأعظم من المستوطنين عام 1949 كان من «العوليم» الذين تدفقوا على البلاد بغزارة منذ شهر مايو 1948. (خلال الفترة من 14 مايـو 1948 وحتى 9 فبراير 1949 وصل 143 ألـف مهاجر[229]، كما بلغ عدد الذين وصلوا في الفترة من مايو 1948 حتى ديسمبر 1951 ما يقرب من 700 ألف مهاجر). وكان هناك نوع من التبادلية في العملية؛ كانت الدولة في حاجة إلى ملء القرى الشـاغرة، في الوقت الذي احتاج فيه المهاجرون إلى سقف فوق رؤوسهم - واشـتغالهم بالزراعة، الذين لم يكونوا جميعا مؤهلين للعمل بها، تطلب تخصيص أقل قدر من الاسـتثمارات وفرصـا عاجلة للعودة. كذلك كان بـن غوريون، على النحـو الذي سـبق أن رأيناه، حريصا على نشر وتوزيع السـكان اليهود؛ حيث إن خبرتـه في لندن أثناء الغارات الألمانية علمته قابلية تعرض التجمعات الكثيفة من السكان للخطر. وفضلا عن ذلك فقد لزم التوسع في الزراعة لإطعام السكان المتزايد عددهم بسرعة. كما كانت عليه الحال بالنسـبة إلى الأغلبية الساحقة من المواقع التي جرى توطينها في عام 1949، فإن الجانب الأعظم من المواقع التي نفذت فيها خطة الـ 41 مسـتوطنة مملوء بالمهاجرين الجدد الآتـين من أوروبا والناجين من معسـكرات الموت التي أقامها هتلر، فضلا عن أولئك القادمين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بدا من الطبيعي والملائم توطين المهاجرين الجدد – الذين كانوا يتسمون بالفقر وغالبـا لا يتحدثون العبرية وليس لديهم مهـارات - في القرى المهجورة والضواحي الحضرية سـواء مباشرة أو بعد فترة إقامة مؤقتة في مخيمات العبور (معبروت). لم

يتناسب أسلوب الحياة الجماعي والقاسي في الكيبوتسات ذات الخلفية الأيديولوجية إلا مع فئة قليلة من «العوليم»، ومن ثم جرى توطين أغلبهم في قرى زراعية شبه خاصة (موشافات) أو في المدن.

في فبراير 1948، توقعت السلطات المختصة باستيعاب الهجرة أن الموجة الأولى من المهاجرين - المنتهية في سبتمبر/أكتوبر 1949 - ستضم ما يقرب من 150 ألف فرد. ورأت أن ذلك سيتطلب «بناء ما يزيد على 60 ألف حجرة»; وقد ذهب التفكير آنذاك إلى البناء أكثر منه إلى الاستيلاء ومصادرة مساكن العرب[230]. غير أن التقديرات جاءت دون الواقع، فبحلول خريف 1949 كان أكثر من 200 ألف مهاجر قد وصلوا إلى البلاد. وفضلا عن ذلك فإن قيام اليشوف بتعبئة الموارد والطاقات للمجهود الحربي خلق مشكلة داخلية للمهاجرين (اليهود) أثناء القتال، وتدمير المستوطنات والمنازل خلال الحرب قد قلل من قدرة السلطات على إيواء هذا السيل من المهاجرين. وكان من بين نتائج ذلك إقامة مخيمات عبور مؤقتة ضمت (عادة في أوضاع سيئة) عشرات الآلاف من المهاجرين، أغلبهم من اليهود القادمين من البلاد الإسلامية ودول شرق أوروبا. (ظلت تلك المخيمات قائمة حتى بدايات الستينيات، على الرغم من أن معظمها كان قد جرى تفكيكه في منتصف الخمسينيات). تمثلت النتيجة الأخرى في التوطين المفاجئ للمهاجرين في القرى والمدن المهجورة.

في العام 1948 بدأت عملية إيواء المهاجرين في المساكن المهجورة في المدن أكثر منه في الريف. قد حدث ذلك غالبا فور هروب العائلات العربية من الأحياء العربية والمختلطة في المدن التي ضمت عربا ويهودا. ربما يمكن العثور على أول أثر لتلك السياسة في التعليمات التي أصدرها بن غوريون لديفيد شلتيال (قائد الهاغاناه المعين حديثا في القدس في نهاية يناير 1948). فنظرا إلى أن بعض أحياء غرب القدس كانت قد هُجرت بالفعل، تضمنت أوامر بن غوريون أن يقدم شلتيال على «توطين اليهود في كل منزل هُجر في الأحياء نصف العربية، مثل روميما[231]».

كانت لجنة الترانسفير الأولى التي أسسها ويتز هي أول من اقترح تبني الحكومة - كجزء من برنامج متعدد الجوانب لإعاقة عودة اللاجئين - تبني توطين المهاجرين في المنازل العربية المهجورة. في خطاب وجهه إلى ويتز، أوصي دانين بـ «توطين اليهود في جميع المناطق المهجورة»[232]. تضمنت مقترحات اللجنة في مطلع شهر يونيو

«توطين اليهود في عدد من القرى والمدن لتجنب وجود فراغ»، وهو المقترح الذي وافق عليه بن غوريون وفقا لما أورده ويتز[233]. وخلال ذلك الشهر بادر الأخير أثناء جولاته عبر البلاد إلى أمر أو نصح القادة المحليين بتوطين المهاجرين في القرى الشاغرة، كما أنه ألح على الحكومة لتبني هذا التوجه[234].

تمت أولى عمليات التوطين الضخمة للمهاجرين في المساكن العربية في وسط البلاد، في يافا وحيفا، حيث وجدت أكبر تجمعات المساكن المهجورة - وأكثرها عصرية. وكان لقرب الخدمات المحلية والبنية الأساسية من الأحياء المهجورة أثر كبير في تسهيل عملية التوطين. بدأت تلك العملية في أواخر شهر مايو؛ حيث أصدر شيرتوك (شاريت) وزير الخارجية أوامره إلى غيورا يوسفتال، رئيس قسم الاستيعاب بالوكالة اليهودية، بتجهيز المساكن في يافا (وفي قرية سلمة المجاورة المهجورة) للمهاجرين اليهود[235].

كان من شأن الإجراء الأولي المتصل بإيواء اليهود من خطوط التماس في الأحياء والتجمعات الريفية المعرضة للخطر، والذين تركوا منازلهم نتيجة للحرب، أن يُعبِّد الطريق أمام توطين المهاجرين في المنازل المهجورة. وفي منطقة تل أبيب شكل منزل هجره سكانه العرب في «صميل» أول منزل يصادر، في 11 ديسمبر 1947، من قبل بلدية تل أبيب لاستخدامه كمدرسة ومأوى لأطفال يهود اضطروا إلى ترك منازلهم من جراء الحرب وسُكنوا في مخيم بالقرب من القرية[236]. وفي نهاية شهر يناير نقلت عائلات يهودية من المشردين أو اللاجئين بأعداد كبيرة إلى الجماسين وصميل فور هجر سكان هاتين القريتين لهما بشكل كامل. وقد بدأ هذا التحرك قائد محلي للهاغاناه لم تكن لديه قوات كافية لترك حامية في هذين الموقعين ورأى أن إدخال اليهود إليهما يمكن أن «يسد الفجوة» في دفاعات تل أبيب، وبنهاية شهر فبراير كان في جماسين 170 - 180 عائلة يهودية[237]. وفي منتصف شهر أبريل نقلت 200 عائلة إلى داخل قرية شيخ مونّس المجاورة والتي فر سكانها قبل ذلك بأسبوعين[238]. وبنهاية شهر مايو وُطنت 135 عائلة في سلمة[239]، التي استولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية في نهاية شهر أبريل. عندما تم دمج الجماسين في منطقة بلدية القدس - فبراير 1949 - كان يسكنها أكثر من ألف ساكن يهودي. كذلك أقدمت عائلات يهودية في الشهر ذاته - من دون تفويض من الوكالة اليهودية وإن كان بدعم من إدارة أملاك الغائبين - على الدخول إلى

الخيرية[240]، الواقعة إلى الشرق من تل أبيب. وبدأ المهاجرون في الاستقرار في يازرو في نوفمبر 1948 ليصل عددهم إلى 1700 فرد في نهاية شهر أبريل 1949[241]. كذلك شهد شهر أبريل بدء دخول المستوطنين إلى ساقية (أو يهودا)، وفي يونيو حدث الشيء نفسه في كفر عانة المجاورة[242]. كما أنه خلال سبتمبر - أكتوبر 1948 استقر ما يقرب من 4 آلاف مهاجر في اليهودية (يهود)[243].

كان بعض اليهود الأوائل الذين تحركوا إلى المنازل المهجورة في يافا أنفسهم من الذين شردوا من منازلهم في المدينة في بدايات القتال[244].

بحلول بداية شهر مايو كان هناك 18 ألف يهودي «لاجئ» يعيشون في تل أبيب[245]. وفي بداية الأمر وافق بن غوريون على توطين اليهود فقط في جزء من يافا، حيث بقي ما يقرب من 4 آلاف عربي (أغلبهم في حي العجمي). في التاسع عشر من مايو، وبعد مرور ستة أيام فقط على احتلال الهاغاناه للمدينة، أصدر بن غوريون أوامره للعسكريين بترك المستعمرة الألمانية، إلى الجنوب من المنشية، لليهود المشردين. وقد أخبر مجلس الوزراء في 16 يونيو أن يافا ستصبح «مدينة يهودية»، ويلزم منع العرب من العودة إليها[246]. وفي بداية شهر يوليو كان قد وُطّن ما يقرب من 150 عائلة مهاجرة ومشردة بالقرب، من المستعمرة الألمانية أو فيها. كما بدأت عائلات الجنود مناشدة السلطات الحصول على مأوى. وفي بداية ذلك الشهر طلب وزير الهجرة موشيه شابيرا من بن غوريون إتاحة مناطق أكثر في يافا - جباليا والمنازل شرق شارع الملك جورج - لتوطين اليهود؛ حيث إنه كان يتوقع أن يسفر إطلاق البريطانيين سراح اليهود المحتجزين في المعسكرات بقبرص عن موجة من المهاجرين الجدد. وتحدث الوزير عن تجهيز «ألفي شقة»، وهو ما وافق عليه بن غوريون[247]. من جانبه، تحدث وزير المالية كابلان بشكل عام عن «استثمار فرص الإسكان التي أصبحت متاحة نتيجةً لتطورات الحرب» قائلا: «نريد الآن إدخال ألفي عائلة أخرى إلى حيفا وألف عائلة إلى يافا»[248]. وعلى الرغم من وجود مشكلة في توصيل المياه في بعض المناطق، وفر الحاكم العسكري لمدينة يافا، إسحق شيزيك، الألفي وحدة السكنية المطلوبة على الفور[249]. وعندئذ أضاف سكرتير مجلس الوزراء، شاريف، «600 حجرة [إضافية]» لإقامة موظفي الحكومة، وخُصص حي النزهة لهذا الغرض. استمر الجنود وموظفو الشؤون الاجتماعية في وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المختلفة - خصوصا لواء كرياتي- في الضغط للحصول على مساكن[250]. وبنهاية شهر

سبتمبر كانت قد وطنت 2400 عائلة يهودية في يافا[251]. وفي تلك الأثناء كانت قوات الدفاع الإسرائيلية وبلدية تل أبيب قد أنهتا خلال الفترة يوليو- سبتمبر تدمير المنشية، التي لحق الدمار بمنازلها وبنيتها الأساسية خلال فترة القتال في شهر أبريل وبعده[252].

في الخامس والعشرين من شهر يوليو استقال شيزيك. وقد كان على خلاف منذ شهر مايو مع وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية والوكالات المدنية، والقائمين بأعمال السلب والنهب لحماية الممتلكات المهجورة في يافا. وربما لم يكن سعيدا بتوطين اليهود في المنازل المهجورة[253]، والذي سد بالفعل الطريق أمام عودة اللاجئين. وقد عيّن بن غوريون مائير لانيادو خلفا له[254]، وأصدر إليه أوامر بـ «طرد العرب [المتبقين] من الأماكن التي سيُوَطّن اليهود بها»[255].

طلب لانيادو من اللجنة العربية للطوارئ في يافا إخطار السكان بخطط التسوية، وأوضح أن هناك «العديد من الشقق الشاغرة في يافا... ونحن نحتاج إلى توطين عائلات بها... ومن المنظور الإنساني لا يمكننا أن نترك الناس [اليهود] من دون مأوى في وقت توجد فيه شقق شاغرة لا حصر لها [في يافا]». واختتم لانيادو قوله بمناشدة أعيان المدينة التعاون معه. ومن جانبهم سأل الأخيرون عما إذا كان مشروع التوطين سيترتب عليه «نقل العائلات [العربية] من مكان إلى آخر»، وهو ما رد عليه لانيادو بما يلي:

> *من المؤكد أنه ستكون مناطق خاصة باليهود وأخرى خاصة بالعرب، مما يعني أنه ستكون هناك عمليات نقل، غير أننا سنحرص على أن تتم تلك العمليات بالتفاهم مع الأشخاص آخذين في الحسبان عدد الأشخاص، ونوع العائلة... إلخ*[356].

في اليوم التالي عاد الأعيان، «وعبروا بقوة عن معارضتهم لأي نوع من التوطين [اليهودي] في يافا»، وهو ما رد عليه لانيادو بقوله إن الأوامر نهائية في هذا الصدد، ولكنه طمأنهم بأن العرب الذين سينقلون سيحصلون على إقامة تعادل، على الأقل ما يخسرونه، وفي كل الأحوال فإنه نتيجة لهذا النقل سينتهي بهم المطاف إلى العيش مع أهليهم[257].

عكف المسؤولون الإسرائيليون خلال الأسبوعين التاليين على التخطيط لتجميع العرب الباقين في جزء من حي العجمي، وتوطين المهاجرين في باقي المدينة، وقد جرى التنفيذ في الأسبوعين الثاني والثالث من شهر أغسطس[258].

أثارت العملية انتقادات، فقد اشتكى إيرم، مدير إدارة تدعيم وتنظيم العلاقات بين اليهود والأقليات، في وزارة شـؤون الأقليات، إلى شتريت من أنه يجري وضع حاجز من الأسلاك الشائكة بين المنطقة العربية والأخرى المحيطة، والمقرر أن تكون قريبا يهودية، الأمر الذي سيترتب عليه خلق «غيتو، بما يثيره من تداعيات سيئة»؛ كما أن المنفذ من المنطقة العربية إلى البحر سـيكون مغلقا «لأسباب أمنية». وذهب إيرم إلى القول بأن إسرائيل «تزرع بذورا مسمومة غير ضرورية، من دون سبب أو غاية»[259].

توجه شـتريت إلى يافا لمناقشة شـؤون المدينة مع لانيادو والأعيان العرب، وقد اشتكى الأخيرون بمرارة من خطط تجميع العرب والنقل من الديار، وهو ما رد عليه الوزير بأنه كان لدواع أمنية وأن الأشـخاص الذين سـيجري نقلهم سيحصلون على سـكن لائق. وقد أخطر شـتريت بن غوريون: «لقد نجحت في إقناعهم»، مضيفا أن «بعض المنازل يلزم الاحتفاظ بها كمخزون يمكن اسـتخدامه لسـد حاجات اللاجئين الذين قد يُسـمح لهم بالعودة، كما أن عددا قليلا من كبار السـن، الأعيان، وذوي الحظوة» سيُسـمح لهـم بالبقاء في منازل خارج منطقة التجمع. وقد كرر شـتريت موقف الأعيان الذين قالوا إنهم يفضلون الموت على أن يُنقلوا للعيش

> *في صحبـة من لا يرغبـون فيهـم، وإن كانوا عربـا؛ حيث إن الأغلبية العظمى من الذين بقوا في يافا كانوا من بين الفقراء، ومن بينهم مصريون اتسمت عاداتهم الصحية بالسوء..*[260].

بحلول 12 أغسطس كان قد نُقل 50 عائلة عربية إلى منطقة التجميع أو حُركوا داخلها، في الوقت نفسه وُطن ما يقرب من 800 يهودي – معظمهم مهاجرون - في المدينة، أغلبهم في المنشية والمستعمرة الألمانية[261]. وخلال الأيام التالية حُركت 150 عائلة عربية إضافية إلى منطقة التجميع. وفي هذا الخصوص كتب لانيادو أن العديد من الأسر كانت سعيدة بالنقل، حيث انتهى بهم المطاف في منازل أفضل[262].

وفي المقابـل فإن 11 عائلة ظلت خـارج منطقة التجمع، وداخل المناطق التي سـتصبح قريبا يهودية، مما شـكل مشـكلة. ففي الوقت الذي طالبت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب بنقلهم، قاوم شتريت ذلك – بنجاح - قائلا إنه أعطى هؤلاء وعدا [263].

تأخـرت عملية التوطين اليهـودي الضخمة نتيجة لـضرورة تجميع العرب من جانـب، وضعـف البنية التحتية من جانـب آخر، حيث كانـت العديد من المنازل تتطلـب التجديـد. وفضلا عن ذلك سـاد صراع عـلى ثلاثة مسـتويات فيما يتصل بتوزيع المنازل، بين وزارة الهجرة التي مثلت احتياجات المهاجرين الجدد؛ والمؤسسة العسكرية التي سعت إلى الحصول على سكن لعائلات الجنود والوحدات العسكرية، والوكالات الحكومية الأخرى؛ والأشـخاص، وبعضهم جنـود أو أقارب جنود، الذين سعوا إلى الحصول على شقق ومنازل للاستخدام الخاص أو لتحقيق المكاسب. وهذا الصراع الذي انتقل إلى القدس وحيفا أدى إلى سيادة حالة كبيرة من الارتباك في يافا دامت أشهرا، حيث أضحى الوضع على أعتاب الفوضى.

في الوقـت الـذي كانت فيـه احتياجـات المهاجرين ملحة، ذهـب الجيش إلى أن احتياجاته لها الأولوية وتلزم تلبيتها أولا[264]. ومن ثم حجز 400 وحدة سكنية، ثم 900 وحدة إضافية للجنود وعائلاتهم، وكذلك لاسـتخدام الوحدات العسـكرية[265]، غير أنه خلال الأسـبوع الأول من أغسـطس بدأ المهاجرون الذين نفد صبرهم، وكانوا يقطنون المـدارس وغيرها من المباني العامة، بـ «غزو» والاسـتيلاء على الشـقق في يافا، مما أثار مخـاوف الجنود الذين تلقوا وعودا بالحصول على مسـكن، وإن كان دوف شـافرير، المسـؤول عن ممتلكات الغائبين، أصر على أن ينتظروا حتى تُخصَّص الشـقق بطريقة منظمة بعد عملية التجديد، وعلى النقيض من ذلك شجعت وزارة الاستيعاب المهاجرين الجـدد (العوليم) على الاسـتيلاء على الشـقق، بمـا في ذلك داخـل المناطق المخصصة لعائلات الجنود. وفي 1 سبتمبر نظم المسؤولون في الوزارة «غزوا» حقيقيا من قبل المئات مـن المهاجرين الجدد للمنازل المخصصة للقـوات وعائلاتهم[266]. وقد حصلت عائلات المهاجرين على تراخيص من وزارة الهجرة بالاستيلاء على شقق معينة. لدى رؤيته أناسا ينقلون أشـياء من مكان لآخر[267]، بادر عكيفا بيرسـتز، موظف وزارة الدفاع المسؤول عـن مصادرة الممتلـكات العربية، بتنظيم «هجوم مضاد» مـن قبل عائلات الجنود في حـي جباليا. في الفترة من 8 إلى 10 أغسـطس دخلت وحدات من البحرية والفرقة 34 منطقة غيتو العجمي واسـتولت على شـقق؛ حيث إن الهدنـة الثانية (19 يوليو - 15 أكتوبر) قد حررت العديد من الجنود من أعباء الخدمة على الخطوط الأمامية للقتال، وقد أثار ذلك مخاوف الضباط من أن يسفر الأمر عن صدامات بين الوحدات العسكرية

المختلفة[268]. ومن جانبه أرسل اللواء الثامن قواته «بكامل عتادها ومصحوبةً بسيارات مصفحة ومعدات إشارة كما هو معتاد خلال قيامه بعمليات عسكرية» لحراسة المنازل في مواجهة «غزو» المهاجرين، ولتأمين مساكن لعائلات جنوده. وقد تدخل أحد الضباط ونجح في إقناع القوات بنزع خوذاتهم والاستغناء عن السيارات المدرعة.

أطلقت القوات النيران بشكل متقطع في الهواء وفي اتجاه المقابر المجاورة، لنشر الخوف في صفوف المهاجرين الغزاة وأيضا الوحدات المنافسة، وقد ألحق ذلك الضرر «بالصلبان وشواهد القبور»[269]. في تلك الأثناء بدأت عائلات المهاجرين الذين سبق أن تلقوا وعودا بالسكن بالدخول إلى المنازل، ومنهم من لم يكن لديه ترخيص بذلك، واندلعت المناوشات بين تلك العائلات والجنود المكلفين بتأمين المباني ضد «الغزاة»، أيـا كان نوعهـم. بيـد أن أي ضابط كان يحاول تسـوية الأمـور كان يُعتدى عليه بالضرب من قبل ضابط آخر دخلت عائلته إحدى الشـقق[270]. وقد طلب شـافرير من يوسـفتال أن يأمر المهاجرين بمغادرة المسـاكن[271]، واشتكى لمجلس الوزراء من أن وزارة الهجرة قد أطلقت حملة توطين «من دون علمنا ومن وراء ظهورنا»[272].

نتيجـةً لما تقدم أمـر دوري، رئيس أركان قوات الدفـاع الإسرائيلية، بإجراء تحقيق داخلي حول المسـؤولية العسـكرية في المسـألة، في الوقت الذي سـعت فيه الحكومة ومسؤولو الوكالة اليهودية إلى صياغة تقسيم عادل للعقارات. قدم هوتر إيشاي، النائب العسـكري العـام. نتائج تحقيقاته في 15 و 17 سـبتمبر في تقريريـن[273]، غير أنه حتى قبل صدور التقريرين أدان بن غوريون «السـلوك المتهور وإسـاءة استخدام السلاح من قبل القـوات»، وطالب بتوقيع «عقوبة صارمة قصوى (المقصـود بذلك تخفيض الرتب والسـجن)» على المتهمين[274]. في غضون ذلك توصل المسؤولون في 12 سبتمبر إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في ترتيبات التقاسـم التي سـادت قبيـل «الغزو»[275]. صدرت التعليمات إلى الجيش للقيام بتطهير يافا، الحي تلو الآخر، من كل «الغزاة» و«المناهضون لهم»، ثم عقب ذلك إعادة توزيع المسـاكن وتوطين الجنود والمهاجرين والمسـؤولين بما يتماشى مع الحصص المتفق عليها[276]. ومن جانبه أمر دوري بمحاكمة ومعاقبة عدد من الضباط، بمن في ذلك نائب قائد العمليات في الكتيبة 89 باللواء الثامن[277].

على الرغم من أنه اسـتُعيدت درجة من درجات النظام، استمرت عمليات «الغزو» من قبل القوات، عائلات الجنود، والمهاجرين أشهرا؛ ولم يكن من شأن غضب بن غوريون

أو التحقيقات، أو الاتفاقيات بين الإدارات المساعَدة على وقف ذلك. على سبيل المثال، استولت قوات الفرقة 89 على منزل في جباليا وطردت بالقوة مجموعة من النساء المنتسبات إلى حزب مزراحي. وفي الوقت ذاته عمدت مجموعة من جنود القوات الجوية إلى طرد قوات الكتيبة 41 من منزل آخر[278]. بعد مرور أسبوع التقى بن غوريون مجددا المسؤولين لمناقشة سبل كبح جماح «الغزوات»[279]. ومع ذلك استمرت الأمور على حالها. وقد كشف تحقيق لقوات الدفاع الإسرائيلية الشهر التالي عن أن مئات الشقق المخصصة للجنود مازال يحتلها المهاجرون، وأن الشقق المخصصة للموظفين مازال يحتلها الجيش. وقد أمرت رئاسة أركان الجيش بتصحيح الوضع[280]، ونجح عسائيل بن ديفيد، رئيس الشؤون الاجتماعية والثقافية بقوات الدفاع الإسرائيلية، في إخلاء العشرات من الشقق للموظفين، ولكنه اكتشف في الوقت ذاته أن المزيد من الشقق تم الاستيلاء عليها من قبل عائلات الجنود والمهاجرين. في 19 أكتوبر نظم بن ديفيد عملية مشتركة من الشرطة والجيش لطرد الأشخاص المسيطرين على شقق في بعض المباني في حي النزهة. وإزاء المقاومة التي أبداها المسيطرون على الشقق كان على الوحدة اللجوء إلى القوة و«التحلي بالصبر». أُخليت ثلاثة من أربعة مبان مستهدفة في العملية، ولكن بن ديفيد اكتشف أن الحاكم العسكري للمدينة نجح – بمساعدة الشرطة - في طرد عائلات الجنود من منازل أخرى قام بن ديفيد أخيرا بتخصيصها لهم. وعلى الرغم من إقدام الجيش على إزالة حواجز الطرق على مداخل يافا، والتي وُضعت في شهر سبتمبر، فإن ذلك لم يؤد إلى نتيجة. وقاد كل ذلك بن ديفيد إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن «تعدد السلطات يجعل من الصعب، بل ومن المستحيل، تنفيذ المهمة»[281]. وقد كان ذلك أيضا هو نفسه رأي شاريف الذي كتب إلى كل من مجلس الوزراء ورئاسة أركان الجيش:

> *لقد حان الوقت لأطلعكم على فشلنا التام في حل مشكلة السكن لموظفي الحكومة ومكاتبها في يافا، وأعتقد أنه لم تعد ممكنة تسوية الأمور، ومن واجبي أن أخبر موظفي الحكومة (ما يقرب من 400 عائلة) أنه ليست هناك آفاق لحصولهم على شقق...*

وذكر أن أيا من وكالات استيعاب الهجرة أو الجيش لم ينفذ وعوده، قائلا: «ليس لدي أي مقترحات أخرى؛ سبق أن تقدمت بكل ما يمكنني طرحه من مقترحات

بغير جدوى»[282]. وفي الثامن من شـهر ديسـمبر أصدر بن غوريون أوامره مجددا إلى قـوات الدفـاع الإسرائيلية بوقف «غزو» الجنود للشـقق والمنـازل في المناطق المهجـورة[283]. غير أنه بعد مرور يومين على ذلـك قامت مجموعة من الجنود من الكتيبة 92، «مُسـلحة بالمدافع، والمسدسات والرشاشات» وحاصلة على تصريح من بن ديفيد، بالاسـتيلاء على منزل، «من أجل إيواء عائلاتهم» داخل مجموعة سكنية تحت سـيطرة الكتيبة 141[284]. وقد ترتب على الضغط المستمر من أجل الحصول عـلى المنازل والحجرات وإخلائها للاسـتخدامات والأجهزة المختلفة عمليات طرد - وإن كانت مؤقتة - للمزيد من السكان العرب المقيمين خارج «الغيتو»[285].

في مارس 1949 لخص شـافرير، باشـمنزاز، الوضع في المدينـة بقوله: هكذا تم توطين يافا بشكل فوضوي عبر «غارات وغارات مضادة» من قبل المهاجرين والجنود وغيرهم. ومن وقت إلى آخر أقدم «الغزاة» على طرد العرب بقسوة، وذهبت بعض المنازل - على الأقل- إلى المسـتوطنين القدامى عـن طريق علاقاتهم[286]. وفي الفترة من أبريل حتى أغسطس 1950 لم تعد يافا بلدية مستقلة، وحولت تل أبيب رسميا اسمها إلى تل أبيب - يافا[287].

كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى يافا سهّل تركز العرب المتبقين في حيفا، والذين بلغ عددهم 4 آلاف شـخص، في وادي النسـناس وشـارع عباس، توطين المهاجرين اليهود (العوليم) في بداية شهر يوليو في الأحياء الشاغرة بالمدينة[288]. وفي الفترة من 1 يناير وحتى 1 أغسـطس دخل البلاد 51 ألف مهاجر يهودي، ووفقا لوزير المالية كابلان فإن الأعمال القتالية «سـهلت بشـكل كبير» عملية استيعابهم، لأنه «بسبب الحرب، وقعـت بين أيدينا آلاف الشـقق. وتحـرك 12 ألفا، أو 13 ألفا وفقا للبعض، من المهاجرين الجدد إلى حيفا منذ تحريرها... وتطالب سـلطات المدينة بإرسال 20 ألفا آخرين...»[289]. كان اسـتيعاب المهاجريـن في حيفا أكثر تنظيما مما كانت عليه الحـال في يافا، على الرغم من أنه كانـت هناك - أيضا - «غزوات» دورية من قبل الجنود - على النحو الذي حدث في 7 أبريل 1949، عندما أقدم جنود من اللواءين 7 و9 على الاستيلاء على عشرات الشقق الشاغرة في سوق شارع عباس الراقي بهدف إيواء الجنود السـابقين المعاقين من الألوية السابع والتاسع والحادي عشر. وقد كان ديفيـد أدلر، رئيس لجنة منطقة حيفا للمعوقين، هو مـن أخذ بزمام تلك المبادرة؛

حيث اتصـل بالألوية المعنية طالبا مسـاعدتها في الحصول على مسـاكن لما يقرب من 150 شـخصا من قدامى المقاتلين المعاقين الذين يقطنون فنادق لا يستطيعون سـداد نفقات الإقامة بها. وعلى الرغم من تدخل الشرطة العسكرية بشكل سريع وإصدارهـا الأوامر للجنود بالمغادرة، فإن الكثير مـن المعاقين رفضوا الرحيل وبقوا في المكان[290].

سـارت عملية التوطين، في المدن وأيضا في الريف، بشـكل جاد نسبيا على خطى الفتوحات التي حققتها قوات الدفاع الإسرائيلية. فبعد مرور أقل من ستة أسابيع على الاستيلاء على الرملة سأل اللواء أفنر، رئيس عمليات الحكومة العسكرية، بن غوريون عـن توطين المهاجريـن الجدد في المدينة، مشـتكيا من أن كلا من شـيرتوك وكابلان يعارض ذلك لأسـباب سياسية[291]. استمرت معارضة الوزراء فترة من الوقت، ودعمها بشكل واضح عزوفُ قوات الدفاع الإسرائيلية عن توطين المهاجرين الجدد بالقرب من الجبهـة، غير أن احتياجات الدولة الوليدة كانت ملحة. وتوقع يوسـفتال وقوع أزمة سـكن، طالبا أن يقوم الجيش بـ «إخلاء» المسـاكن، ومقدرا أن ما سيكون متاحا منها يسـمح بإيواء ألفي عائلة في الرملة واللد[292]. في الخامس من شـهر نوفمبر ناقشـت اللجنة الوزارية المعنية بالممتلكات المهجورة الوضع في الرملة؛ حيث ذكر كابلان:

> *إن البلاد في وضع سـيئ فيما يتصل باسـتمرار تدفق مهاجرين* جدد. *يلزم استثمار كل السـبل المتاحة لإيوائهم، كما يجب إصدار تعليمات عامة للجيش بعدم تدمير منازل من دون سـبب... حيث إن هناك 20 ألف شخص في مخيمات العبور*[293].

وفي 14 نوفمبر نُقل 300 من المهاجرين الجدد إلى المنازل الشاغرة في الرملة[294]، وبحلول شـهر مارس 1950 وصل عدد اليهود فيها إلى 8600 فرد[295]. وخلال شـهر ديسـمبر 1948 رفـع بن غوريـون الحظر على التوطـين في اللد، وبـدأ المهاجرون الجدد الانتقال إليها في نهاية الشـهر ذاته[296]. وبحلول شـهر مارس 1950 بلغ عدد المستوطنين اليهود فيها 8400 مستوطن[297].

جرت عملية التوطين في عكا، التي بقي بها 5 آلاف عربي، بشـكل أكثر سرعة. ففي بدايـة الأمـر قام القائد العسـكري المحلي - الـذي كان قلقا على مسـتقبل العلاقات

اليهودية - العربية - بالتصدي لذلك، وشــتريت – الذي كان يخشى أن يتكرر في عكا ما حــدث في يافا - نصح بالحكمة في هذا الخصوص[298]. وبالفعل أوصى الجيش في لحظة مــا من شــهر يوليو بنقل العرب المتبقين في المدينة إلى يافــا، غير أن الوزراء رفضوا تلك الفكرة[299]. لكن بعد صدور قانون لتســوية المشــاكل المتصلــة بالنظام والعلاقات بين العرقيات المختلفة أعطى الوزراء (شــتريت، أفنر، شافرير، وبن غوريون) في 18 سبتمبر إشــارة البــدء في التوطين[300]. ووصلــت أول مجموعة من المهاجريــن إلى المدينة في 6 أكتوبر 1948[301]. وخلال الشــهر ذاته بلغ عدد العائلات التي وُطنت في المدينة «أكثر مــن 100» عائلة مهاجرة. وقد أكد الحاكم العســكري للمدينــة، الرائد ريخفآم عامير، عــلى ضرورة عدم إرســال المزيد من العائلات مــا لم يتم الانتهاء مــن توفير الخدمات اللازمة وإنشاء جهاز شرطة مناسب. وقد كتب في هذا الخصوص: «إن التأخير في افتتاح المستشــفى، وفي أعمال موظفي الــصرف الصحي في الطرق، وافتتاح المدرســة ورياض الأطفــال... كلها أمور مثيرة للقلق»[302]. ومع ذلك فإنــه في 22 نوفمبر كان في عكا ألفا يهــودي[303]. بيد أن الأمور لم تكن على ما يرام. اقتحم المســتوطنون، وبشــكل متكرر، المنــازل ومكاتب قوات الفرقة 71 في المدينة لسرقــة الأثاث والملابس. وكما كانت عليه الحال في يافا، أقدم المهاجرون على «غزو» المنازل بالقوة، مما حدا عمليات الفرقة على التهديد «باتخاذ إجراءات مستقلة» إن لم يتم التعامل مع المشكلة[304]. وفي نهاية شهر أبريل 1950 بلغ عدد اليهود في عكا 4200 مستوطن[305].

كان للالتماسات التي تقدم بها قادة الجماعة اليهودية في صفد، خلال شهري يونيو ويوليو 1948، الذين كانوا يخشــون عودة العــرب، أثر كبير في الإسراع في عملية توطين المهاجريــن هناك[306]. غــير أن المدينة كانت تفتقر إلى البنية التحتية المناســبة وفرص العمــل، مــما أدى إلى تأجيل عملية التوطين. ومع ذلك فقد أفــادت تقارير عن انتقال ألف مهاجر إليها مع بداية شــهر نوفمبر، وبحلول شــهر مارس 1950 وصل العدد إلى ثلاثة آلاف[307].

في الخامــس من ديســمبر 1948 أقرت اللجنــة الوزارية المختصــة بالممتلكات المهجورة التوطين في بئر السبع التي تم الاستيلاء عليها في 21 أكتوبر، بيد أن الجيش رفــض تنفيذ القرار[308]، مما اضطر بن غوريــون إلى التدخل مصدرا أوامره للقيادة العامــة للجبهــة الجنوبية بإخلاء «نصف المدينة». ومع ذلك فإن المشــاكل المتصلة

بالبنية الأساسية أجلت التنفيذ، ووصلت أول دفعة مكونة من 17 عائلة مهاجرة إلى المدينة في 23 فبراير 1949، في حين تضمنت الخطط أن يصل عدد المستوطنين إلى ثلاثة آلاف بنهاية العام[309].

في 31 ديسمبر 1948اتخذت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة قرارا بتوطين المهاجرين الجدد في مدينة مجدل (عسقلان)، التي تم الاستيلاء عليها في مطلع شهر نوفمبر وكان العرب لايزالون يقطنونها. أوضح أفنر أنه يلزم أولا تكوين قوات الشرطة، فضلا عن قيام الوكالة اليهودية بتوفير الخدمات البلدية والاجتماعية، وعندئذ يكون في مقدور الحاكم العسكري المحلي أن يضبط إيقاع التوطين[310]. وصلت أول دفعة من المهاجرين الذكور إلى المدينة خلال النصف الأول من شهر مارس، وبعد ذلك بأسبوعين تحركت عائلات بكاملها إليها[311]. وفي نهاية شهر أبريل بلغ عدد اليهود بالمدينة 300 مستوطن (إلى جانب العرب الذين بقوا فيها وبلغ عددهم 2500 فرد)[312]. بدأت السلطات خلال شهر يوليو في توطين الجنود المسرحين من الخدمة وعائلاتهم في المدينة، وشهد شهر ديسمبر إقامة منطقة «غيتو» عربية بهدف إخلاء المزيد من المساكن لعائلات الجنود. وفي شهر يناير 1950 بلغ عدد السكان اليهود في المدينة 3 آلاف فرد من بينهم ألفان من المهاجرين الجدد[313]. وكان من شأن عملية نقل العرب الباقين في المدينة إلى قطاع غزة (والقليل منهم إلى الرملة واللد) خلال عام 1950 توفير المزيد من المساكن لإيواء وتوطين اليهود (انظر ما يلي).

بدأت عملية توطين المهاجرين الجدد في بيسان لأول مرة في نهاية شهر أبريل 1949، وبحلول أبريل من العام التالي ضمت المدينة (التي سُميت بيت شيان) ألفي مستوطن يهودي[314].

في القدس بدأت عملية نقل العائلات اليهودية المشردة من منازلها من جراء القتال إلى المنازل العربية المهجورة منذ يناير 1948. وقد قدم أحد تقارير جهاز استخبارات الهاغاناه واقعة «دخول عديد من اليهود إلى منزل محمود» على أنها «بداية النشاط الاستيطاني اليهودي في حي روميما»[315]. والأمر الذي يثير الدهشة أن لجنة الحي اليهودي المحلية توصلت في البداية إلى اتفاق مع أصحاب المنازل الذين رحلوا على أن تستأجر منازلهم، وبالفعل نقلت اللجنة العائلات اليهودية التي كانت قد هربت من حي نهالات إسحاق إلى هناك[316]. غير أن

اليهود المشردين لم يكونوا دائما سعداء بنقلهم إلى منازل العرب، والتي كانت في بعض الأحيان دون المستوى أو قريبة للغاية من الخطوط الأمامية للقتال. وعلى سبيل المثال فإنه بحلول نهاية شهر يناير 1948اضطرت السلطات إلى نقل 35 عائلة من المشردين اليهود من نهالات إسحاق وبيت يسرائيل إلى المنازل العربية التي هجرت من فورها في الشيخ بدر[317]. كما أنه خلال شهري فبراير ومارس أعيد توطين اللاجئين اليهود من يمين موشيه - الواقعة على الجبهة- في منازل خالية في لفتا.

في بداية شهر يناير كان ما يقرب من 5 آلاف يهودي قد غادروا القدس في حين بلغ عدد الأشخاص المشردين 3400؛ وقد وُطِّن بعض هؤلاء - على الأقل بشكل مؤقت - في منازل عربية شاغرة، في حين انتقل البعض للعيش في تلك المنازل من دون ترخيص من السلطات، حاصلين في بعض الأحيان على تراخيص بأثر رجعي[318]. وخلال شهري مايو ويونيو وُطِّن 1400 يهودي - سبق طردهم من الحي اليهودي في القدس على أيدي الجيش العربي بعد وقوعه تحت سيطرة الأردنيين في 28 مايو- في حي قطمون فور استيلاء الهاغاناه عليه. كما جرى كذلك توطين النساء والأطفال الذين تم إجلاؤهم (بشكل مؤقت) من الكيبوتسات في ممر القدس في الأحياء المجاورة؛ كذلك وُطِّن «اللاجئون» اليهود من مستوطنة عطروت - التي وقعت أيضا في أيدي الأردنيين- في لفتا[319]. وقد اتسمت الشهور التالية - خصوصا خلال صيف وخريف 1948- بعمليات «غزو» للمنازل العربية الخالية من قبل يهود القدس المشردين منذ وقت طويل وعائلات الجنود، بصفة خاصة في قطمون، وقد كان من الواضح عجز السلطات عن إيقاف هذه الأعمال مما اضطرها عادة إلى منح تراخيص في هذا الشأن بأثر رجعي. وكما كان الوضع في يافا، حظيت عمليات «الغزو» بتأييد - إن لم يكن بدفع - من قبل ضباط الشؤون الاجتماعية في قوات الدفاع الإسرائيلية الذين سعوا إلى حل مشاكل السكن لعائلات الجنود الذين لا مأوى لهم[320].

بدأت عملية التوطين الضخمة للمهاجرين اليهود (العوليم) في الأحياء العربية من القدس بعد ما يقرب من شهرين إلى ثلاثة أشهر من بدء التوطين في يافا وحيفا، وقد عاد ذلك على الأرجح إلى خليط من الاعتبارات السياسية، والأمنية، والاقتصادية. كانت المدينة مقسمة إلى نصفين، حيث سيطرت قوات

الدفاع الإسرائيلية على الجانب الغربي والقوات الأردنية على الشطر الشرقي (مع وجود كتيبة مصرية صغيرة في الطرف الجنوبي منها). ووفقا لخطة التقسيم، كان مـــن المفترض أن تكون المدينة منطقة دولية، ولأســـباب مختلفة - بعضها ديني- ساد نوع من الحساسية الشديدة بين القوى الغربية وداخل العالم الإسلامي تجاه مـــا حدث في المدينة، والتي ظلت منطقة حرب يتبادل فيها الطرفان المســـيطران على أجزائهـــا إطلاق القذائف والطلقات النارية مـــن وقت إلى آخر حتى حلول شـــهر نوفمبر. وقد أدت العمليـــات القتالية إلى إضافة مزيـــد من الضعف على اقتصـــاد المدينة، ما جعل من غـــير الممكن أن تتحمل توافـــد المهاجرين الجدد. ومـــن ناحية أخرى كان لـــدى الحكومة الإسرائيلية مصلحـــة في توطين أكبر عدد ممكن من اليهود في أحياء المدينة الشاغرة من السكان بهدف «تهويدها» وتأمين حصول إسرائيل عليها في إطار أي تسوية. كان من شأن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن في 30 نوفمبر 1948 أن يغير من الأمور إلى حد ما؛ حيث جعل من الممكن توطين اليهود بأعداد كبيرة في المنازل المهجورة في مناطق كانت غير آمنة لقربها من جبهة القتال[321].

خلال شـــهر ســـبتمبر، بدأت الســـلطات في عملية توطين المهاجرين الجدد في المنازل المهجورة بالمناطق العربية - خصوصا في المســـتعمرة الألمانية[322]. وبحلول شـــهر ديسمبر 1948 كان قـــد وطِّنت 150 عائلة في قرية عين كارم العربية، الواقعة غرب المدينة والتي ضُمت لاحقا إلى نطاق البلدية[323]. وبنهاية شهر مارس 1949 كان قد تم توطين 4200 من المهاجرين الجدد في المدينة، وبشكل رئيسي في المستعمرة الألمانية؛ بقعة؛ وعين كارم[324].

أدّت الاعتبارات المتصلة بترســـيم الحدود دورا في عملية صنع القرار الإسرائيلية المتعلقـــة بالتوطين في أحيـــاء القدس. ففـــي منتصف مـــارس 1949 طالب الحاكم العســـكري للقدس اليهودية، العقيد موشيه ديان، بأن يُوطَّن «المدنيون» على الفور في الأحيـــاء الجنوبية: تلبيوت ورمات راخيـــل (وهو كيبوتس أصابه الدمار من جراء الحرب ويقع في الطرف الجنوبي من المدينة) وأبو طور، وقد تمثل الســـبب وراء هذا الطلب - وفقا لديان- في أنه إذا ما زار الفريق المشـــترك للجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنـــة تلـــك الأحياء ووجدها خالية مـــن المدنيين، فإن المنظمة ســـتُمارس الضغط [علينا] من أجل إخلاء المنطقة[325].

بحلول نهاية شهر مايو كانت جميع الأحياء العربية في القدس الغربية قد جرى توطينها - على الأقل بشكل جزئي - بيهود أغلبهم من المهاجرين الجدد (العوليم). وقد نقل مسؤول رسمي بوزارة الداخلية أن حي مصرارة (والذي سُمي فيما بعد موراشا) قد جرى توطينه بمهاجرين يهود قادمين من دول إسلامية، مضيفا أنه يلزم كذلك توطين حي أبو طور إذا ما أرادت إسرائيل أن تحتفظ به[326].

خلال صيف العام 1949 جرى توطين آلاف عدة من المهاجرين الوافدين من شرق أوروبا في دير ياسين، على الرغم من احتجاجات عدد من المثقفين المرموقين إلى بن غوريون - بما في ذلك مارتن بوبر وعكيفا إرنست سيمون. وقد كتبوا أنهم على الرغم من إدراكهم لمعاناة المهاجرين وحاجتهم إلى مأوى، فإنهم لا يعتقدون أن دير ياسين

> *هي المكان المناسب ... حيث إن دير ياسين تمثل نقطة سوداء في شرف الشعب اليهودي... ومن الأفضل ترك أرضها غير مزروعة وديارها غير مسكونة في الوقت الحالي، بدلا من القيام بعمل قد يتجاوز وزنه المعنوي الفائدة الفعلية له. حيث إنه إذا ما وُطّنت دير ياسين بعد مرور عام على الجريمة، وفي سياق عملية الاستيطان، فإن ذلك سيشكل نوعا من الإقرار بالمذبحة.*

وقد طالب المثقفون بأن تترك القرية خالية ومهجورة «كرمز مأساوي ... وكتحذير لشعبنا بأنه لا توجد ضرورات عسكرية أو عملية تبرر على الإطلاق مثل ذلك القتل الرهيب الذي لا تستفيد منه الأمة». وعلى الرغم من التذكير المستمر، لم يرد بن غوريون على هذا الخطاب، وأقيمت مستوطنة غيفعات شاؤول على الموقع نفسه وشملت مقرات لعدد من الوزراء واثنين من كبار الرهبان، كما حضر عمدة القدس عملية تدشين البناء[327].

بدأت عملية توطين العوليم في القرى المهجورة في الأشهر الأخيرة من العام 1948 في وقت بدأ فيه زخم الاستيطان من قبل المهاجرين الأوائل في التناقص وبعد استنزاف جميع إمكانيات المدن في مجال الإسكان. وقد قُدمت توصية أولية إلى لجنة الحكومة العسكرية في 23 سبتمبر 1948 تقضي بتوطين المهاجرين الجدد في

القرى (في المساكن العربية الموجودة بالفعل). وحدد اللواء أفنر مجموعة من القرى رأى أنها مناسبة لذلك: عاقر؛ صرفند الخراب؛ بيت دجن؛ يهودية؛ زرنوقة؛ كفر عانة؛ أبو كشك (وتقع جميعا في مثلث تل أبيب/رحوفوت/الرملة)[328].

بالقـدر الذي كانت هنـاك حاجة ملحة إلى إيواء المهاجريـن الجدد، كانت هناك أيضا الحاجة الملحة للدولة إلى ملء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، خشية أن يكون عدم وجود سكان مدنيين سببا في تقويض المطالب الإسرائيلية للاحتفاظ بالأرض في أي مفاوضات مستقبلية. وفي هذا السياق اقترح ويتز التوطين الفوري لـ 36 موقعا مهجورا في الجليل: «إن هذا الفراغ، فضلا عن أنه يترك مسـحة من الأسى [الذي يمكن نسبه إلى الجيش الإسرائيلي]، يعتبر نقطة ضعف تسمح بعودة اللاجئين العرب ... من خلال التسـلل». وطبقا له فـإن العوامل الطبيعية كانت تسـهم في تدمير تلك القرى بشـكل سريع - في وقت تواجه فيه إسرائيل مشكلة إيـواء مئات الآلاف مـن العوليم[329]. وتبـع هذا المقترح إصـدار بن غوريون تعليماته في 23 ديسمبر إلى يوسفتال بإرسال «عشرة آلاف من المهاجرين الجدد» إلى قرى الجليل[330].

صادف هذا التوجه معارضة سياسية من قبل مابام، عبر عنها بوضوح بنحاس غـير (عضو كيبوتس معانيت) قائلا: «نحـن كصهيونيين لم نفكر على الإطلاق في أن نؤوي مهاجرا يهوديا في منزل عربي طُرد صاحبه. للعرب الذين طُردوا أو فروا الحـق في العودة إلى أرض إسرائيل. كما أن مشـكلة «العودة اليهودية» لا يمكن حلها على حساب المساكن العربية»[331]. وعندما اقترح أفنر أن يُوطّن المهاجرون الجـدد في قرى الحدود الشـمالية: البصـة؛ دير القاسي؛ ترشـيحا (كان هناك ما يقرب من 700 عربي لايزالون يعيشـون في الموقع الأخير)، طلب سـيزلنغ تأجيل اتخاذ القرار. حيث إن توطين الرواد الأوائل المدربين عسـكريا هو شيء، وتوطين مهاجريـن غـير مدربين هـو شيء آخر[332]. اشـتكى اللواء أفـنر إلى بن غوريون من موقف سـيزلينغ وتكتيكاته، ما دفع برئيس الـوزراء إلى طرح الموضوع على المجلـس في 9 يناير 1949، وأوضح آنذاك أن الوضع فيما يتصل بإيواء المهاجرين «كارثي»، وقـد أيدت الأغلبية هذا الموقـف وصوتت لمصلحة إيواء المهاجرين في القرى المهجورة في الجليل[333].

ربمـا لم تكن معارضة سـيزلينغ لتوطين المهاجرين الجـدد في قرى الجليل فقط بسبب اعتبارات سياسية. فقد تكوّن تعبير عن العداء المتزايد كجمعيتي الكيبوتسات المنتسـبتين إلى مابـام فيما يتصل بتوطين المهاجرين الجـدد في الريف. فواقع الأمر أن الكيبوتسـات لم تكـن لديها أي مشـكلة في توطينهم في المدن أو في اسـتيعاب نسـبة صغيرة منهم داخل الكيبوتسات ذاتها، وفي المقابل فإن التوطين الكثيف لهم في الموشـافات مثّل تهديدا لهيمنة حركات الكيبوتسـات على الزراعة وعلى الوضع الجماعي في اليشـوف. فنمو الموشـاف سـيكون من نتائجه التقليل النسبي لنفوذ الكيبوتسـات السـياسي والوطني، وربما - إذا مـا حالف الموشـاف النجاح- يهدد الكيبوتسـات من الناحيـة الأيديولوجية كذلك. وفضلا عن ذلـك فإن الأراضي التي ستُخصص تخصيصها للموشاف، ستكون على حسابْ الكيبوتس.

أبـدى ويتز - الـذي برز بوصفه مؤيدا قويا للاسـتيطان الزراعـي للمهاجرين الجدد - دهشته إزاء عدم قدرة أعضاء الكيبوتسات على إدراك أن إرسال المهاجرين الجدد إلى القرى المهجورة يمثل «الطريقة الرئيسية لتحويلهم إلى مزارعين». وفي هذا الخصوص شـعر ويتز بأن قاطني الكيبوتسـات يخشون أن يتبنى المهاجرون الجدد نموذج الموشاف للاستيطان (ما يبعدهم عن الزراعة) متسائلا: «أليس الكيبوتس هو وسـيلة وأداة دولة إسرائيل؟» وأوضح أن الكيبوتسـات كانت تعارض المستوطنات الجديدة للمهاجرين خوفا من أن يضطروا أنفسهم إلى مغادرة الكيبوتسات وينتقلوا إلى الموشـاف. اختتم ويتز تحليله بالتعبير عـن اقتناعه بأنه في جميع الأحوال ليس هناك بديل عن شغل القرى المهجورة[334].

إن العداء الخفي بين الكيبوتسات ومستوطنات المهاجرين الجدد (العوليم) كان يطفو على السـطح من وقت إلى آخر في شـكل عنيف وواضح فيما يتصل بالأرض. وعلى سـبيل المثال، اشـتكى كيبوتس عميليم غيزر، في الطرف الغربي من القدس، في شـهر يوليو 1949 من أن المسـتوطنين في القباب يمنعون أعضاءه من حرث الأراضي الذين حصلوا عليها من وزارة الزراعة[335].

برزت مشـكلة إضافيـة من جراء افتقار بعـض المهاجرين الجـدد إلى الدافع. فنتيجـة لعدم خبرتهم في المجـال الزراعي وتفضيلهم العيش في رفاهية المدن، هجر بعـض المهاجرين المواقع التي جرى توطينهم بهـا، كما كانت عليه الحال في البرية،

التـي جرى توطينها في سـبتمبر 1948 بالقرب من الرملة[336]. بيد أنه بشـكل عام بدأت مسـتوطنات المهاجرين الجدد في التماسك نظرا إلى أن البديل الوحيد لأغلب قاطنيها تمثل في البقاء في مخيمات العبور.

تضمن تقرير أعده يوسـفتال في أبريل 1949 الإشـارة إلى أنـه من بين الـ 190 ألفـا من المهاجريـن الجدد الذين وصلوا منـذ قيام الدولة، تـم توطين 110 آلاف منهـم في المنـازل التي هجرها العـرب. أغلبهم في الأحياء العربية السـابقة في يافا والمـدن المختلطة؛ في حين وُطِّن 16 ألفا في المـدن (الرملة، اللد، وعكا)؛ و18,800 في القرى المهجورة[337]. بحلول شـهر مايو ارتفع عـدد أولئك الذين جرى توطينهم في القـرى المهجـورة إلى 25 ألفا[338]. وفي 27 مايو جرى توطـين مهاجرين جدد في 21 قرية هجرها العرب - بما في ذلك المسـمية الكبيرة، عاقـر، زرنوقة، يبنى، قطرة (في الجنوب)؛ إجزم، عين حوض (في السـهل الساحلي)؛ ترشـيحا، صفصاف، تربيخا (في الجليـل)، دير طريف، بالقرب من اللد. كما جرت الترتيبات للتوطين في سـت قرى أخرى، بما في ذلك دير ياسين، في الأيام التالية[339].

دخلت أول دفعة من المهاجرين الجدد إلى عاقر في بداية شـهر ديسمبر 1948؛ وبحلول شـهر أبريل 1949 بلغ عددهم ألـف فرد[340]. وفيما يتصل بيبنى المجاورة (يافني) فقد وصلها المهاجرون في نهاية ديسـمبر 1948؛ وبحلول شـهر يناير 1950 بلغ عدد سـكانها 1500 نسـمة[341]. كما بـدأ وصول أوائل المهاجريـن إلى الطيرة، جنـوب حيفا، في فبراير 1949 وبحلـول أبريل من العام نفسـه بلغ عددهم ألفي مسـتوطن[342]. اسـتقرت مجموعة صغيرة مـن المهاجرين (الآتين مـن اليمن) في الخالصة خلال أغسـطس 1949. وعلى الرغم من سـابق تخطيط إدارة الاسـتيطان في الوكالـة اليهوديـة لها بـأن تكون مسـتوطنة زراعية، فإنها أضحـت مع الوقت مدينة نامية تحت اسـم كريات شمونا[343]. وخلال الأشهر التالية، ومع تشبع المدن بالسـكان، أُعيد ملء عشرات القرى المهجورة بمهاجريـن جدد، حيث كانت الدولة الجديدة تبذل كل الجهود لإيواء المهاجرين المتدفقين إليها.

7

الموجة الثالثة
الأيام العشرة (9 - 18 يوليو)
والهدنة الثانية (18 يوليو - 15 أكتوبر)

انتهت الهدنة الأولى في الثامن من شهر يوليو مع بدء الجيش المصري القتال على الجبهة الجنوبية، وفي اليوم التالي انتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى وضعية الهجوم على كل من الجبهتين الشمالية والوسطى. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي فشل خلال هجومه المضاد في الجنوب - تحت الاسم الرمزي عملية آن - فار (عملية مناهضة فاروق) - في إقامة ممر أرضي يصل بين السهل الساحلي الواقع تحت السيطرة اليهودية والمستوطنات المحاصرة في النقب، فقد تمكن بالتعاون مع لواء النقب من مد سيطرته إلى مداخل النقب الشمالية والاستيلاء على سلاسل من القرى، بما في ذلك المسمية الكبيرة، التينة، قزازة، تل الصافي، قسطينة، الجلادية، جسير، حتا، الأمر الذي أضعف خط تحصينات

«سار عدد ضخم من السكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثقلات بالصرر والحقائب فوق رؤوسهن، والأمهات يجررن أطفالهن وراءهن.. ومن وقت إلى آخر سمع صفير طلقات الرصاص التحذيرية.. وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، وكأنه يقول: «نحن لم نستسلم بعد، وسنعود لمحاربتكم»

شماريا غوتمان
ضابط مخابرات
في جيش الدفاع الإسرائيلي

الجيش المصري بدءا من مجدل (أشكول) حتى تلال الخليل (مرورا بالفلوجة وبيت جبرين). أما في الشمال، حيث كان تدور عملية ديكل (شجرة النخيل)، فقد استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على أجزاء من الجليل بما في ذلك مدينتا شفا عمرو والناصرة.

بيد أن النشاط الرئيسي لقوات الدفاع الإسرائيلية كان في الوسط، حيث صُممت عملية داني من أجل فتح وتأمين طريق تل أبيب/القدس بشكل كامل، ودفع الجيش العربي إلى التراجع من المناطق الواقعة إلى جوار تل أبيب عن طريق الاستيلاء على اللد والرملة، وبعدهما اللطرون ورام الله. غير أن العملية تمكنت من تحقيق أهدافها الأولى فقط بالاستيلاء على سهل اللد/ الرملة بما في ذلك مطار اللد (اليوم مطار بن غوريون الدولي).

العمليات العسكرية للقوات الإسرائيلية في الفترة من 9 إلى 18 يوليو والتي أثارتها عدم رغبة العرب في تجديد الهدنة التي دامت لفترة ثلاثين يوما، وذلك من خلال الهجوم الوقائي الذي شنه المصريون في الجنوب، أسفرت عن موجة جديدة كبيرة من اللاجئين الذين فروا بشكل رئيسي إلى شرق فلسطين الواقع تحت السيطرة الأردنية، والجليل الأعلى، ولبنان، وقطاع غزة الخاضع للسيطرة المصرية.

قبيل بدء هذه الجولة من القتال، التي اصطلح المؤرخون الإسرائيليون على تسميتها «الأيام العشر»، أصدر بن غوريون تعليماته إلى قوات الدفاع الإسرائيلية لتعميم أمر على كل الوحدات فيما يتصل بالسلوك تجاه التجمعات العربية، وقد تضمن الأمر، الذي وقعه اللواء أيالون «باسم رئيس الأركان»، ما يلي:

> *يُحظر في خارج أوقات القتال الفعلي تدمير، أو حرق، أو هدم المدن والقرى العربية، أو طرد السكان العرب من القرى أو أحياء المدن واقتلاع السكان من أماكنهم من دون ترخيص خاص أو أمر صريح من وزير الدفاع في كل حالة على حدة. وسيحاكم كل من يخالف هذا الأمر*[1].

كان الأمر المشار إليه بمنزلة استجابة للضغوط السياسية التي مارسها الجناح اليساري، كما أنه فُهم، على الأقل في الرتب العليا بقوات الدفاع الإسرائيلية، على هذا النحو أكثر منه انعكاسا لتوجه حقيقي لدى بن غوريون أو رئاسة الأركان. ومع

ذلـك فإنه وصل إلى كل التشـكيلات ومراكز القيادة، ومثـل، على الأقل من الناحية الرسمية، عقبة أمام العمليات التي تهدف إلى الإسراع في الهروب الجماعي والتدمير غير المرخص به للقرى[2].

خلال فترة «الأيام العشرة» تمتع كل من بن غوريون وقوات الدفاع بدرجة كبيرة من الحرية في وضع وتنفيذ السياسـة تجاه التجمعات التي يسـيطر عليها من دون تدخـل أو تعليمات من قبل مجلس الوزراء. تلك السياسـة، كما سـنرى فيما بعد، اتسـمت بالتضارب والتلقائية والتأثر بالملابسـات. وتأثرت النتيجة - نتائج مختلفة باختـلاف الأماكن - بمجموعة من العوامل جاء في مقدمتها الهوية الدينية والعرقية للمناطق التي جرى الاسـتيلاء عليها، الاعتبارات الإسـتراتيجية والظروف التكتيكية الخاصـة بكل منطقة، آراء بن غوريون في الحـالات التي عرضت عليه أو تلك التي كان مهتـما بها، وحجم ونوعية المقاومة في كل منطقة، وطبيعة ونزعات بعض قادة قوات الدفاع الإسرائيلية. وبناء على ما سبق كانت المحصلة إفراغ الرملة، واللد، وتل الصافي تماما من سـكانها العرب، في حين بقي السواد الأعظم من المسيحيين والدروز في الجليل الغربي والأدنى وسُمح لهم بالاستمرار في العيش هناك.

الشمال

نصت الأوامـر التنفيذية لعمليـة ديكيل على «مهاجمة قـوات القاوقجي» – وحدات جيش الإنقـاذ - في الجليل الغربي وداخل وفي محيط الناصرة – و«تدميرها بالكامل». ولم يكن هناك نص صريح حول كيفية معاملة المدنيين في تلك الأماكن[3].

بيـد أن المدنين كانوا بالفعل تحت ضغط من قبل القاوقجي، فقبيل بدء العملية في 9 يوليو، للقيام على الأقل بعملية إخلاء جزئية لمنازلهم. ففي 24 يونيو أمر جنود حامية معلول والمُجيدل القرويين بـ «إجلاء نسـائهم وأطفالهم مع كل ممتلكاتهم». كما صدرت أوامر مشـابهة للقبائـل البدوية عرب المزاريب وعرب الجاموس. (أيضا بأن يرسـلوا شـبابهم إلى معلول للانضمام إلى قوات القاوقجي، الأمر الذي «رفضوه خوفـا من جيرانهم اليهود»). وبالفعل غادرت قبيلة المزاريب وقبيلة أخرى المنطقة تلـك الليلة[4]. توقع القاوقجي نهاية الهدنة واسـتئناف عمليـات القتال وبدا على اقتناع بأن إجلاء الأشـخاص المُعالين من القرى سيساعد على تحقيق أهدافه. وقبيل

استئناف القتال بيوم أو يومين أصدر مركز قيادة القاوقجي تعليمات لكل سكان القرى المحيطة بالناصرة بقضاء الليل خارج القرى بدءا من ليلة 8 يوليو. ووردت تقارير عن أن سكان قرية عيلوط، غرب المدينة، بدأوا في الرحيل في السابع من الشهر، بمن في ذلك المختار والعديد من الأعيان[5]. كذلك فإنه في ذلك اليوم جرى ترحيل «كل نساء وأطفال» المجدل ومعلول إلى الناصرة، وحدث الشيء نفسه «في باقي قرى المنطقة»[6]. ولم ينفرد جيش الإنقاذ في تلك الفترة بإصدار تعليمات للسكان بإخلاء القرى في الجليل الأدنى والتي كان من المحتمل أن تكون مسرحا للقتال: فخلال الأسبوع الأول من شهر يوليو حث أقارب سكان قريتي نين وطمرة الذين كانوا قد انتقلوا بالفعل إلى الناصرة أقاربهم على أن «ينهوا الحصاد على الفور... ويرحلوا إلى الناصرة...»[7].

شهدت المرحلة الأولى من عملية ديكيل (8 - 14 يوليو) تقدم قوات اللواء السابع والفرقة 21 التابعة للواء كارميلي باتجاه الشرق انطلاقا من منطقة عكا - نهاريا إلى مرتفعات الجليل الغربية، واستيلاءها على قرى: عمقا (مسلمة)؛ كويكات (مسلمة)، كفر ياسيف (مسلمة ومسيحية)، أبو سنان (درزية ومسيحية)، جولس (درزية)، والمكر (مسيحية ومسلمة)، وتوغلت القوات أكثر إلى الجنوب فاستولت على إعبلين (مسيحية ومسلمة) وشفا عمرو (مسلمة، مسيحية، درزية).

قبيل ذلك كان الدروز قد قرروا بشكل جماعي أن ينأوا بأنفسهم عن المسلمين والمسيحيين. ففي 23 يونيو قرر أعيان الدروز في أبو سنان، جولس، ويركا البقاء بعيدا عن القتال[8]. وتماشيا مع موقف الأعيان في القرى الدرزية الأخرى، كانوا مصممين على البقاء في أماكنهم (وهو ما كانت عليه الحال كذلك بالنسبة إلى العديد من المسيحيين، وإن بدرجة أقل من التنظيم والتماسك). في المقابل كان القرويون المسلمون مصممين بشكل عام على المقاومة وإخلاء المنطقة في حال وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد كان من الواضح أن ذلك ما أراده قادة قوات الدفاع الإسرائيلية المشاركون في العملية. فعلى سبيل المثال ذكر دوف يرميا، قائد كتيبة في الفرقة 21، عن الهجوم على كويكات: «لا أعلم ما إذا كانت قذائف المدفعية على القرية قد أوقعت خسائر لكنها أحدثت أثرا نفسيا وهرب سكان القرية غير المقاتلين قبل أن نبدأ الهجوم». يُذكر أن عددا قليلا من سكان القرية كان قد شارك في معركة قافلة يحيام وما تمخضت عنها من مذبحة وقعت

في 28 مـارس، وربما كانت تلك الواقعـة المعروفة لدى القـادة الإسرائيليين عاملا وراء إطلاق العنان للقصف الشديد نسبيا على كويكات. وبالتأكيد فإن الأهالي كانوا يخشون العقاب، الأمر الذي أسـهم في فرارهم المذعور. وكان بعضهم قد غادر بالفعل في يونيو في أعقاب هجوم ضعيف سـابق لقوات الدفاع الإسرائيلية. من الواضح أن ضباط جيش الإنقـاذ قد أخبروا القرويين خلال الهدنة الأولى بضرورة الاسـتعداد للدفاع عن القرية، وألا يرحلوا النسـاء والأطفال وكبار السـن؛ حيث ساد على الأرجح الشعور بأن بقاءهم في القرية سيشـجع رجال المليشيات على البقاء والدفاع عنها بقوة. في التاسع من شهر يوليـو طالبت قوات الدفاع الإسرائيلية القرية بالاستسـلام، الأمر الـذي رفضه المختار خوفا من اتهامه بالخيانة من قبل جيش الإنقاذ على الأرجح، وفي تلك الليلة أطلق لواء كارميلي العنان لمدفعيته، ووفقا لما ذكره أحد سكان القرية:

> *اسـتيقظنا على صوت ضجيج عال لم يسـبق أن سـمعناه من قبل وانفجار قنابل... كانت القرية بأكملها في حالة ذعر... فالنسـاء تولـول، والأطفال يصرخون... وبدأ أغلب القرويين في الفرار بملابس النوم. أما زوجة قاسـم أحمد سعيد فمن فرط ذعرها فرت حاملة بين ذراعيها وسادة بدلا من طفلها.*

وسرعان ما فر الرجال المسلحون بدورهم، وتوجه بعضهم إلى عمقا - التي سبق أن فر سكانها في أعقاب قذف مدفعي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على قريتهم. أما القلة الباقية من سكان كويكات بعد سقوطها – ومعظمهم من كبار السن - فقد طردوا إلى قرية أبو سـنان المجاورة. وقد رفض دروز أبو سـنان منح أغلبيتهم مأوى مما دفعهم إلى الانتقال إلى الجليل الأعلى ولبنان[9].

امتنعت قـوات الدفـاع الإسرائيلية عن اسـتخدام المدفعيـة في أماكن أخرى، كما بقي السـكان المسـيحيون والدروز في أماكنهم في حين هرب المسلمون. وطبقا لكارمل، قائد العمليات في الجبهة الشـمالية، سـاعد الدروز الإسرائيليين على الدوام من خلال تزويدهم بمعلومات اسـتخباراتية، كما اسـتقبلوا الجنود المحتلين بالأغاني والرقص والأضاحي[10]. أما المسلمون فقد فر أغلبهم بشكل رئيس خوفا من الأعمال الانتقامية الإسرائيلية بسبب تأييدهم أو مساعدتهم لقوات القاوقجي.

في شـــفا عمرو بلغ التعـــاون الدرزي - الإسرائيلي ذروتـــه في اللقاءات الدورية التي عقدت بين عناصر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية ومبعوثين من الشيعة خلال الأيام التي سبقت الهجوم الإسرائيلي، وترتيب الطرفين لمقاومة زائفة من قبل الدروز للهجوم ثم الاستسلام. وفي 14 أبريل، وبعد قصف كثيف من قبل المدفعية على الحي المسلم والمواقع العســـكرية، وجدت قوات اللواء السابع لدى دخولهم المدينة أنها خالية بشـــكل شبه كامل من المســـلمين الذين فر أغلبهم إلى صفورية الواقعة إلى الشرق[11].

كان لوصول آلاف اللاجئين الوافدين من شـــفا عمرو إلى صفورية في 14 - 15 يوليـــو أثر كبـــير في إضعاف الروح المعنوية في كل أرجـــاء القرية المُضيفة. قصف سلاح الجو لقوات الدفاع الإسرائيلية صفورية ليلة 15 يوليو مما أسفر عن مقتل عدد قليل من الأشخاص وأحدث حالة من الذعر نظرا إلى عدم استعداد السكان للضربـــات الجوية. وفضلا عـــن ذلك، قصفت القرية بالمدفعيـــة. وأدى كل ذلك إلى بدء عملية إجلاء ضخمة، حيث انتقل الســـكان أولا إلى البســـاتين والأخاديد المجاورة. لم تصل المســـاعدات التي طلبوها من جيش الإنقاذ مما أصاب مقاتلي صفورية باليأس فهربوا بصحبة عائلاتهم باتجاه الشمال، وبشكل رئيس إلى لبنان. لم يبق إلا عدد ضئيل[12] - ما يقرب من 100 شـــخص، أغلبهم من كبار الســـن. وخـــلال الأيام التالية فجر خبراء المفرقعات بجيش الدفاع الإسرائيلي 30 منزلا[13]. في وقـــت لاحق انضم عدد من العائدين إلى مـــن تبقوا في القرية ليصل عددهم - وفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية - في شـــهر ديســـمبر إلى450 فردا في القرية[14]، وليقفز إلى 550 في بداية شـــهر يناير 1949. وقد طردتهم قوات الجبهة الشمالية في وقت لاحق من ذلك الشهر إلى عيلوط[15].

طُرد الســـكان المتبقون في المجيدل باتجاه النـــاصرة[16]. ومن بين القرى التي تم الاســـتيلاء عليها في المرحلة الثانيـــة من عملية ديكيل جرى فقـــط تفريغ المجيدل، معلـــول، الرويـــس، والدامون تماما من الســـكان، وفي مرحلة لاحقة ســـويت القرى بالأرض، مع إضافة صفورية إلى القائمة. وتجدر الإشـــارة إلى أن أربعا من تلك القرى كانت مســـلمة تماما أو شكل المســـلمون الأغلبية الساحقة من سكانها؛ كما أنه على الأقل قدمت كل من صفورية والمجيدل مساندة قوية للقاوقجي وكان لها تاريخ من

السلوك المعادي لليشوف (بشكل واضح خلال 1936 - 1939). كما أن بعض تلك القرى، خاصة صفورية، أبدت مقاومة شرسة لصد تقدم قوات الدفاع الإسرائيلية. أما في كل القرى الأخرى التي تم الاستيلاء عليها في المرحلة الثانية من عملية ديكيل والتي لم تواجه فيها القوات الإسرائيلية أي مقاومة - أو أي مقاومة جادة، فقد بقي على الأقل جانب كبير من السكان (حيث فضلت بعض العشائر البقاء في حين رحل البعض الآخر) ومازالت تلك القرى موجودة حتى اليوم.

ذهب أغلب المراقبين في ذلك الوقت إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية قامت ميزت عملية ديكيل بين المسلمين من جانب والدروز والمسيحيين من جانب آخر. وكتب إسحاق أفيرا (الذي كان أحد مصادر جهاز استخبارات الهاغاناه لفترة طويلة، ويُنظر إليه على أنه مُستعرب) إلى دانين، منتقدا «تطهير مناطق المسلمين، والأسلوب الأخف الذي اتُبع إزاء المسيحيين... والدروز». وذكر أفيرا أنه كان في زيارة إلى شفا عمرو ولاحظ أن المسيحيين والدروز «المرغوب فيهم لم يتجولوا بحرية فقط، بل بدت على وجوههم مظاهر السعادة من مصير المسلمين الذين طردوا». وقد حذر أفيرا من «خطر» افتراض أن المسيحيين والدروز «شرعيون» Kosher[*] والمسلمين «غير شرعيين» Non - Kosher. وعلى حين أقر بأن «المسلمين هم أكثر أعدائنا خطرا، خصوصا أولئك المؤيدين للحسيني»، فإنه أضاف أن «بعض الدروز والمسيحيين أيضا خطرون ولا يمكن الثقة بهم»[17].

حظيت الناصرة ذات الأغلبية المسيحية الساحقة منذ البداية بمعاملة خاصة أخذا في الاعتبار بأهميتها للعالم المسيحي. وفي عشية الهجوم ساد الخوف والذعر المدينة. وعلى الرغم من أن الغارة الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية على المدينة لم تسفر عن أي خسائر، فإنها سببت صدمة شديدة للروح المعنوية، مما أدى إلى هروب أولئك الذين «لديهم المقدرة على ذلك»[18]. وقد أفادت التقارير بأن السكان قضوا ليلتهم نائمين «خارج منازلهم». ووفقا لمصادر استخبارات الجيش[19] فإنه في الوقت الذي لم يكن فيه السكان راغبين في أن تتحول مدينتهم إلى ساحة قتال، كان جيش الإنقاذ يحاول منعهم من الهرب. ومع ذلك تمكن الكثيرون منهم من الرحيل[20].

(*) كوشر أو كشروت هو الطعام الموافق لأحكام الديانة اليهودية، مثله مثل «الحلال» عند المسلمين [المحررة].

لم يتضمن الأمر الاستيلاء على الناصرة (والعديد من القرى المجاورة) - والذي حمل الاســم الرمزي «عملية يعار» (عملية الغابة) - أي إشــارة حول كيفية معاملة ســكان المدينة[21]. بيد أنه في الخامس عشر من يوليو، أي اليوم الذي ســبق ســقوط الناصرة، أمر بن غوريون الجيش بتجهيز فريق عمل إداري خاص لإدارة المدينة بشــكل ســلس ولإصــدار تحذيرات ضد تدنيــس «الأديرة والكنائس» (لم تُذكر المســاجد) وكذلك ضد عمليــات النهب. كما أمر «بإطلاق النــيران على الجنود الذين يضبطون في أثناء قيامهم بأعــمال نهب، من دون رحمــة»[22]. وبالفعل جرى تعميم الأمــر والالتزام به. بين كل الرتب. حيث أمر كارمل كلا من لواء كارميلي، وغولاني، واللواء الســابع، بعدم ممارســة عمليــات نهب، وعــدم إحداث خســائر في الكنائس في «مهد المســيحية المقدس لدى الملايين»[23]. ومن جانبه قدم قائد عمليات لواء غولاني، ناخوم غولاني (ســبيغل) تفسيرا لذلك على النحو التالي: «بســبب أهميتها للعالم المســيحي، فإن ســلوك قوات الاحتلال في المدينة يمكن أن يكون عاملا في تحديد هيبة ومكانة الدولة الشــابة في الخارج»[24]. وحتــى ممتلكات أولئك الذين هربوا مــن المدينة جرى التعامل معها بتحفظ أكبر مما كان عليه في الأماكن الأخرى[25].

في الســادس عشر مــن يوليو احتلت وحــدات من لواء غولاني واللواء الســابع المدينة، وتمثلت خسائرها في جندي واحد جريح (في حين تكبد العرب 16 قتيلا)[26]. ومع تقدم الجنود فرت وحدات جيش الإنقاذ – «وظهرت على الفور الأعلام البيضاء على أغلب مباني الناصرة... وسادت المدينة حالة حقيقية من السعادة اختلطت بها مشــاعر الرهبة مما يمكن أن يحدث». وطبقا لاستخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان السكان سعداء لرحيل «الطغيان والإهانة... والضرب والسب والتعذيب وإطلاق النــار والاعتقال». وكلها أمور عانوها على أيدي العناصر الفلســطينية غير النظامية والتي ترأســها توفيق إبراهيم (المعروف بأبو إبراهيم)، وفيما بعد (وإن كان بدرجة أقــل) على أيدي الجنود العراقيــين من جيش الإنقاذ. وفي المقابل ملأهم الرعب من أن يتأكــد «ما تضمنته التقارير التي وصلت إليهم عن الســلوك اليهودي في مناطق محتلة أخرى، خصوصا فيما يتصل بــ... الاغتصاب... في كل من عكا والرملة». بيد أنه سرعان ما دخلت الطمأنينة قلوبهم من جراء السلوك الطيب من قبل الجنود. سلم المحليون أســلحتهم، وســاد «مناخ من التعاون بين كل الطبقات». ولم تؤثر حالات

السرقة الضئيلة في سير العملية. وبحلول اليوم الثاني «فتحت الأسواق والمحال أبوابها وامتلأت الشـــوارع بالمارة. وكان من الواضح أن الســـكان، الذين عانوا نقصا حادا في الغذاء، يأملون أن نكون منقذيهم في هذا الخصوص»[27].

في مســـاء الســـادس عشر من شـــهر يوليو وقّع من تبقى من الأعيان مع حاييم لاسكوف، قائد عملية ديكيل، وثيقة استسلام يستسلم المقاتلون بمقتضاها ويسلمون الأســـلحة. وقـــد جرى الإبقاء على عمـــدة المدينة في منصبه، كـــما «اعترفت حكومة إسرائيل... بالمســـاواة في الحقوق المدنية بين جميع سكان الناصرة ومواطني إسرائيل من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة»[28].

وعلى الرغم من ذلك، أصدر الجيش في اليوم التالي، 17 يوليو، أمرا بالطرد. ووفقا لبن غوريون فإن كارميل (قائد الجبهة) هو الذي أصدر الأمر «باقتلاع كل ســـكان الناصرة من جذورهم»[29]، غير أنه طبقا للعقيد بن دنكيلمان، القائد الكندي للواء السابع، فإن الأمر صدر عن لاسكوف، رئيسه المباشر[30]. وقبيل ذلك بساعات عيّن لاسكوف دنكيلمان حاكما عســـكريا للناصرة. بيد أن الأخير «أصابتـــه الصدمة والفزع» ورفض تنفيذ الأمر[31]، مُجبرا لاسكوف على الحصول على موافقة على ذلك من سلطة أعلى. ومن ثم طلب لاسكوف من رئاسة الأركان قرارا في هذا الشأن: «أرجو إفادتي بشكل فوري وعاجل، هل يُطرد السكان مـــن مدينة الناصرة؟ من وجهة نظـــري يلزم طردهم جميعا باســـتثناء رجال الدين»[32]. وبعـــد إحالة المســـألة إلى بن غوريون عارض الأخير القرار، وأُخطر لواء غولاني في المســـاء بأنـــه: «طبقا للأمر الصادر من وزير الدفاع، فإنه يلزم عدم طرد ســـكان الناصرة»[33]. وفي تلك الأثناء كان لاسكوف قد عين ضابطا آخر حاكما عسكريا للمدينة بدلا من دنكيلمان.

لم يكن ســـكان المدينة على دراية بتلك التطورات وأجروا بشـــكل سريع تسوية لأمورهـــم المعيشـــية في ظل الاحتلال. كانـــت الأمور بالمدينة جيـــدة إلى الحد الذي دفـــع القرويين مـــن المنطقة المحيطة إلى التدفق عليها[34]. حث شـــيموني من وزارة الخارجية الحاكم العســـكري للمدينة على أن «يطلب من قادة الكنيسة والمسلمين» إرسال برقية إلى البابا و«غيره من المواقع المعنية» تؤكد على «السلوك الجيد لليهود تجاه الأماكن المقدسة»[35]. ولمنع عمليات السلب للممتلكات العربية أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية في 22 يوليو المدينة محظورة على «جميع الجنود» باستثناء أولئك الذين يحملون تصريحات خاصة[36].

في الأيــام التاليــة للغــزو كان في الناصرة 15 ألف ســاكن و20 ألف لاجئ. وقد نقل مرشــد عربي أنهــم ذكروا جميعا أن ما يقرب من 30 ألفــا قد فروا من المدينة والقــرى المجاورة متوجهين في غالبيتهم إلى لبنان. وقد ترددت دعابة في بنت جبيل، جنــوبي لبنان، مفادهــا أن المواطنين هناك يؤجرون للاجئــين الأماكن الظليلة تحت الأشجار مقابل 25 جنيها إسترلينيا. وكان وضع اللاجئين من حيث توافر الغذاء «سيئا للغاية». وحاولت الســلطات اللبنانية منــع دخول اللاجئين إلا إذا كان في حوزة كل منهم على الأقل 100 جنيه إســترليني. ومن ثم فإن الأســابيع التالية شــهدت تسلل اللاجئين بأعداد كبيرة عــبر خطوط قوات الدفاع الإسرائيلية عائدين إلى الناصرة[37]، في الوقت الذي سُــمح فيه للقرويين الذين هربوا في البداية إلى الناصرة - من شــفا عمرو، كفر كنا، دبورية، وغيرها - بالعودة إلى قراهم.

عقــب قيامــه بزيارة للمدينة، قدم شــتريت شرحا - بشــكل غير مقصــود جزئيا - للأســباب التي أدت إلى بقاء ســكان الناصرة في أماكنهم على الرغم من أن المعركة كانت تدور حولهم. فلا شك في أن منع القاوقجي للفرار من المدينة قبيل 15 يوليو أدى دورا في ذلك. ومما لا شك فيه كذلك أن سوء معاملة جيش الإنقاذ للسكان كان من بين العوامل التي أسهمت في ذلك. وأيضا حقيقة أن عمدة المدينة، يوسف بيك الفاهوم، ومستشارين للبلديــة، فضلا عن الكثير من موظفي الجهاز الإداري للبلدية و170 من عناصر الشرطة قــد بقــوا في أماكنهم، مما قلل من المخــاوف المتوقعة من الفظائــع اليهودية. تصرفت القوات المحتلة عموما بأســلوب جيد. بشــكل سريع، عُين مســؤول من وزارة شــؤون الأقليات، إليشــا ســولز، كحاكم عســكري للمدينة بدلا من تعيين رجل عسكري (في 18 يوليو)، وتولى شيزيك، الحاكم العسكري السابق في يافا، توجيهه حول طريقة التصرف.

خلال زيارته للمدينة أصدر شــتريت تعليماته إلى ســولز فيما يتصل بأســلوب التعامل مع الســكان: الانتهاء من البحث عن الأســلحة بشــكل سريع، فتح المحال واســتعادة الحياة الطبيعيــة بأسرع وقت ممكن. كذلك طلــب الوزير تعيين قاض للمدينــة وتفعيل البلدية ومكتب البريد واتخاذ الإجراءات لمواجهة انتشــار الأوبئة والعدوى. وأخطر شــتريت مجلس الوزراء أنه يلزم «إصدار تعليمات صارمة للجيش بضرورة الاستمرار في التعامل بشكل جيد وعادل مع سكان المدينة نظرا إلى أهميتها السياسية الكبرى في أعين العالم».

وفقا لشتريت، فر الآلاف من المدينة - على الرغم من ذلك - فور احتلالها نتيجة لاعتقادهم في «الدعاية العربية الكاذبة والزائفة... حول الفظائع التي يرتكبها اليهود، الذين يقطعون الأيدي بالفؤوس، ويكسرون الأرجل ويغتصبون النساء... إلخ». كما فر 200 شخص من عشيرة الفاهوم إلى لبنان، بسبب «الخوف من اغتصاب النساء». ومن جانبه نقل سولز لاحقا أن معظم أولئك الذين فروا كانوا من المتعاونين مع القاوقجي[38]. غير أنه خلال الأسابيع التالية، ووفقا لمصادر استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، فإنه في الوقت الذي نجح فيه بعض اللاجئين في الهروب من حواجز الطرق التي أقامها العرب واليهود متجهين إلى الناصرة، استمر المسلمون في مغادرة المدينة بمعدل 10 عائلات يوميا على الأقل[39].

خلال المرحلة الثانية لعملية ديكيل (15 - 19 يوليو) احتلت وحدات من اللواء السابع القرى التالية: الرويس (مسلمة)، الدامون (أغلبية سكانها من المسلمين)، كابول (مسلمة)، شعب (مسلمة)، طمرة (مسلمة)، ميعار (مسلمة)، كوكب (مسلمة)، وكفر مندا (مسلمة)، في حين استولت وحدات أخرى على قرى محيطة بالناصرة بما في ذلك: معلول (مسيحية ومسلمة)، يافة الناصرة (مسلمة ومسيحية)، عيلوط (مسلمة)، رينة (مسلمة ومسيحية)، كفر كنا (مسلمة ومسيحية)، رمانة (مسلمة)، عزير (مسلمة)، طرعان (مسلمة ومسيحية) والبعينة (مسلمة)، بالإضافة إلى المجيدل وصفورية وكلتاهما مسلمة.

اتبعت الأحداث، في تلك الحالات، نموذجا مشابها لما كانت عليه الحال في المرحلة الأولى من العملية. فإما مع اقتراب تشكيلات قوات الدفاع الإسرائيلية وإما بعد عمليات القذف المدفعي الأولية وإما خلال الاحتكاكات على الأطراف، هرب أغلب القرويين المسلمين باتجاه الشرق أو الشمال. خسارة العرب في وقت سابق لعكا والقرى الواقعة حولها، فضلا عن الناصرة، المجيدل، وصفورية في وقت لاحق، أضعف الروح المعنوية لدى المسلمين بشكل كبير. أما في الأماكن التي وُجدت بها تجمعات مسيحية رئيسية، فقد توقعت قوات الدفاع الإسرائيلية – أو واجهت بالفعل - مقاومة أقل، ومن ثم استخدمت نيران مدفعية أقل، وبقي السكان بشكل عام في أماكنهم. كذلك فإن سكان العديد من القرى ذات الأغلبية المسلمة – مثل دبورية وإكسال - الذين لم يقاوموا وبقوا في أماكنهم لم يتعرضوا للمضايقة على أيدي القوات الإسرائيلية عند دخولها تلك القرى.

أثار احتلال مدن وقرى داخل وخارج حدود خطة التقسيم مشكلة عامة تتصل بالحكم: كيف ستتعامل إسرائيل مع المواطنين العرب؟ كيف ستتحقق الاستجابة لحاجاتهم ومتابعتهم وحكمهم؟ وفي هذا الخصوص اتبعت الحكومة حتى حلول شهر يوليو أسلوبا مؤقتا تمثل في تعيين حكام عسكريين لكل مدينة يتم احتلالها، وهؤلاء فرضوا سلطاتهم خلال تعاملهم مع المشاكل اليومية التي ظهرت في التعامل مع السكان وأجهزة الدولة الأخرى (خاصة قوات الدفاع الإسرائيلية؛ ووزارة شؤون الأقليات). بيد أن الاستيلاء على ثلاثة مدن خارج حدود التقسيم (الناصرة، وقبلها بأيام قليلة اللد والرملة) أدى إلى إبراز الأسئلة الرئيسية التي كان بن غوريون قد صاغها قبل شهرين من ذلك:

> *هناك حاجة إلى وضع قواعد فيما يتصل بالمدن المحتلة... من الذي ستؤول إليه مسؤولية الحكم: القائد [العسكري] أم الحاكم الذي يجري تعيينه؟... ماذا ستكون سلطاته تجاه السكان وممتلكاتهم؟... هل يجب طرد العرب؟... ما القاعدة الواجب اتباعها فيما يتصل بالعرب الذين يبقون في تلك المناطق؟... من الذي سيكون مسؤولا عن تقديم الرعاية لأولئك الأشخاص؟*[40]

بناء على ما تقدم كان من الضروري صياغة سياسة - موحدة - فيما يتصل بمعاملة المجتمعات العربية في المناطق التي أُدخلت في الدولة، كما كان لزاما توفير سلطة مركزية تتولى مهام الإشراف على ذلك. وفي هذا الخصوص قررت اللجنة الوزارية للممتلكات المهجورة إنشاء «إدارة الحكم العسكري» داخل وزارة الدفاع، كما قرر بن غوريون تعيين إليميلخ أفنر (زيليكوفتش)، الضابط المخضرم في الهاغاناه، مديرا لها برتبة لواء. وقد قضى أفنر الأسابيع التالية في دراسة الموضوع وزيارة المدن التي تم الاستيلاء عليها حيث التقى الحكام العسكريين والمسؤولين بها. وفي منتصف شهر أغسطس قبل الاضطلاع بالمهمة. في بداية الأمر كانت هناك أربع مناطق واقعة تحت الحكم العسكري خضعت لسلطاته: الجليل الغربي (عكا)، وضمت كذلك حيفا، الجليل (الناصرة)، يافا، واللد/الرملة. وخلال شهري أكتوبر ونوفمبر أضيفت إليه مناطق أخرى دخلت تحت السيطرة الإسرائيلية في السهل الساحلي الجنوبي

وشــمال النقب ومن بينها: المجدل والنقب (بئر الســبع). وفي كل تلك المناطق أقدم الحكام العســكريون – بمســاعدة وحدات قوات الدفاع المخصصة لهم – على إدارة التجمعات العربية، وفرض حظر التجوال، وإصدار تصاريح الإقامة والتنقل، وتنظيم الخدمــات البلدية، وتقديم الطعام والخدمات الصحية للمحتاجين، وإقامة المدارس ورياض الأطفال، وتنظيم عمليات البحث عن اللاجئين الذين تسللوا إلى تلك المناطق وطردهــم. وباعتبارها جــزءا من وزارة الدفاع، خضعت «إدارة الحكم العســكري» بشــكل مباشر لوزير الدفاع في المسائل المتصلة بالسياسات، أما فيما يتصل بالأعمال اليوميــة – الموارد البشرية، التجهيزات، العمليات - فإنها عملت كوحدة عســكرية تابعة لإشراف رئاســة الأركان. ونتيجة لهذا الوضع وبشــكل جزئي، ولطبيعة مهامها البيروقراطيــة، اتســمت معاملاتها مع العــرب بالافتقار إلى الوضوح طوال الأشــهر التالية، مع دخولها في صدامات على الســلطة ومناطق الاختصاص مع كل من قوات الدفاع الإسرائيلية، الحكومة العسكرية، ووزارة شؤون الأقليات[41].

وجه ســقوط النــاصرة والقرى التابعة لهــا ضربة قوية لمعنويات بقية ســكان الريف في الجليل الأدنى؛ وترتب على ذلك ســقوط معظــم القرى المحيطة في أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية من دون قتال، حيث تُرك الســكان في أماكنهم. ومن جانب آخر لم تتضمن الأوامر التنفيذية لعملية ديكيل تعليمات تتصل بالطرد. في السادس عشر من شهر يوليو كانت عيلوط (الواقعة غرب الناصرة) أولى القرى التي سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية. ولا تعطي المستندات المتاحة صورة واضحة عما حدث هنــاك. فربما يكون القرويون قد قاومــوا (أو لم يقاوموا) القوات الغازية من الفرقة 13 بلــواء غــولاني. بيد أنــه وفقا لتقرير من اللــواء قُتل في ذلك اليــوم 15 من بين الســكان ثم فر الباقون. وبعد مــرور يومين ورحيل القوة عن القرية بدأ الســكان مجددا في العودة، فأمرتهم إحدى الدوريات بالمغادرة. وبنهاية شــهر يوليو أحاطت القوات بالقرية، وخلال عمليــة البحث وتحقيق الهويات أُطلقت النار وقتل عشرة من الســكان الذين حاولوا الهروب وفقا لما أورده تقرير للواء غولاني[42]. وقد كتب هذا التقرير ردا على شــكوى أُرســلت إلى بن غوريون حول «سلوك الجنود». حيث كتب المشــتكي المجهول (وبشكل مشــوش) أن «46 من صغار شباب القرية اعتُقلوا واقتيدوا إلى جهة غير معلومة. وعُثر على جثث بعضهم يوم 3 أغسطس في التلال من

قبل رعاة عرب. في ذلك اليوم قُتل 14 من المحتجزين في بســتان زيتون بالقرب من عيلوط علي مرأى من نســائهم وأطفالهم»[43]. غير أن القرويين لم يُطردوا (ومازالت عيلوط قائمة حتى اليوم ويقطنها 5800 مسلم).

شــهدت قرية كفر مندا الواقعــة في أطراف المنطقة، والتــي تم احتلالها خلال عمليــة ديكيل أيضا وقوع أحد الأعمال المروعة، وقــد تعاقبت على القرية القوات الإسرائيلية خلال فترة وجيزة، ففي بداية الأمر كان سلوك القوات المحتلة «جيدا» في نزعها للسلاح. وبعد ذلك قامت دوريات من قوات الدفاع الإسرائيلية بزيارة القرية من وقت إلى آخر. وفي شــهر أغســطس دخلت قوات جيش الإنقاذ القرية وأساءت معاملة ســكانها مجبِرة إياهــم على بناء تحصينات وإمداد الجنــود بالماء والطعام. وكان جيش الإنقاذ حانقا على ســكان القرية لاستسلامهم لقوات الدفاع الإسرائيلية. وذات يــوم هاجمت قوة تابعة للجيــش الإسرائيلي القرية، الأمر الذي أدى إلى فرار عناصر جيش الإنقاذ، في حين لجأ الســكان إلى الاحتماء بالمســجد. ثم «دخل ضابط يهودي، يُدعى شــلومو، إلى المســجد وأخرج ما يقرب من عشرين شــابا واقتادهم إلى ينبوع المياه، حيــث أوقفهم في صف وأخرج منه اثنين فأعدمهما». وكان الدافع الظاهر هو غضب الإسرائيليين من المساعدة التي قدمها القرويون لجيش الإنقاذ، ثم غادرت القوة المكان، الأمر الذي أعقبته عودة جيش الإنقاذ إلى القرية إلى أن وقعت مجددا في أيدي الإسرائيليين في أكتوبر[44].

كانــت كل من عيلوط وكفر مندا اســتثناء، أما أغلب القرى فقد ســقطت من دون وقوع فظائع أو طرد. ففي 17 يوليو استسلمت دبورية وإكسال وكذلك قبيلة عرب الصبيح (عرب الشبلي)، جميعهم أسفل جبل طابور (الطور) من دون مقاومة وسلموا أسلحتهم[45]، وقد اعتُقل العديد من شباب دبورية كأسرى حرب، كما فُجرت ثلاثــة منازل كعمل انتقامي لمقتل شــابتين يهوديتين في الفترة الأولى من الحرب[46]. وفي اليوم ذاته أبدى القرويون في كل من طمرة، الرويس، الدامون، ميعار، شــعب، ومجــد الكروم رغبتهم في الاستســلام لقوات الدفاع الإسرائيليــة[47]. وفي حين احتل اللواء السابع الدامون والرويس في 18 يوليو، احتل لواء غولاني قرى طرعان، حطين، مشهد، كفر كنا ونمرين. تم احتلال طمرة وشعب من دون قتال في اليوم التالي، كما تم احتلال ميعار بعد معركة. وتم احتلال قرية عين ماهل؛ حيث وقّع أعيان القرية

وثيقة استسلام وافقوا فيها على أن أولئك الذين فروا من القرية لا تحق لهم العودة إليها، وإلا تعرضوا للإعدام، فضلا عن مصادرة أملاكهم[48].

استسلمت قرية سخنين في 20 يوليو، وطلب أعيانها من قوات الدفاع الإسرائيلية احتلال القرية. كما سلم 15 مسدسا إلى دورية جابت القرية وغادرت بعد ذلك. ولكن قبل أن تُوضع حامية دائمة هناك، طوقت قوات القاوقجي القرية وتبادلت إطلاق النار مع السكان مما أسفر عن مقتل الكثيرين منهم واستيلائهم على سخنين[49]. وفيما يتصل بقريتي دير حنا وعرابة المجاورتين، اللتين سعتا أيضا إلى الاستسلام، فإنه لم يتم احتلالهما وبقيتا تحت سيطرة عربية حتى الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في عملية حيرام في نهاية شهر أكتوبر[50].

الوسط

بالنسبة إلى قوات الدفاع الإسرائيلية كانت عملية داني هي المحرك الرئيس لـ «الأيام العشرة»، وقد تمثل هدفها في تخفيف الضغط عن القدس «شبه المحاصرة»، وتأمين طريق تل أبيب - القدس بكامله، فضلا عن تحييد التهديد المحتمل لتل أبيب من قبل الجيش العربي والذي كانت طليعة قواته على مسافة اقل من عشرين كيلومترا منها.

منذ بداية الحرب هاجم رجال المليشيات في الرملة واللد وسائل النقل اليهودية على الطرق المجاورة لهما. وقد استتبع ذلك ضربات يهودية انتقامية، ومن ذلك الضربة التي قامت بها الهاغاناه في 10 ديسمبر 1947، وأسفرت عن تدمير 15 سيارة خالية من الركاب، بما في ذلك حافلتان، في موقف للسيارات بالرملة فضلا عن مقتل حارسين[51]، والهجوم بالقنابل الذي نفذته الإرغون في 18 فبراير 1948 في سوق الرملة والذي أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ما يزيد على العشرين شخصا[52]، وأدى كل ذلك إلى تآكل الروح المعنوية لدى العرب. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى المذبحة التي نفذها على الأرجح الإرغون في نهاية شهر فبراير 1948 في بساتين بالقرب من عرب السطرية (عرب الفضل) بالقرب من الرملة، وأودت بحياة عشرة عمال عرب (من بينهم امرأة)[53]. وفي أعقاب الجولات الأولى من العنف سعى الأعيان في كل من اللد والرملة بشكل عام للحفاظ على السلام والسيطرة على

المقاتلين المحليين، غير أن مساعيهم نجحت فقط بصورة متقطعة وغير مستمرة[54]. وفي مطلع شهر مايو كان هناك هروب جماعي من الرملة التي عانت بسبب انقطاع الميـاه والتيار الكهربائي مـن وقت إلى آخر، فضلا عن نقص في البنزين[55]. وتردد أن رجال المليشـيات في أطراف المدينة يمنعون الشـباب صغار السن من مغادرتها، مع السماح للنساء والأطفال وكبار السن بالرحيل[56]. قصفت القوات الجوية الإسرائيلية - التـي كانت آنذاك في طـور التكوين - الرملة واللد فترة قصيرة، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشـخاص وإصابة 11 شـخصا على الأقل بجروح[57]. الأمر الذي أضعف الروح المعنوية بدرجة كبيرة.

حتـى قبيل الهدنة الأولى بـدأ كل من بن غوريون ورئاسـة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية في تكوين نظرة عدائية لكلتا المدينتين. فقد نقل لواء كيرياتي – المسـؤول عـن تل أبيب - في أواخر شـهر مايو أن في حوزة العرب «قوة رئيسـية - بما في ذلك المدرعات والمدفعية - متمركزة في الجبهة الممتدة من الرملة واللد إلى مطار بيت نبالا - ويلهلـما»، وأنه يلزم الأخذ في الاعتبار احتمال «اندفاعها باتجاه تل أبيب»[58]. وقد أخبر بن غوريون جنرالاته، في 30 مايو، أن المدينتين «يمكن استخدامهما كقواعد لشن هجوم على تل أبيب» وغيرها من المسـتوطنات. وأن الاستيلاء عليهما من قبل قوات الدفاع سـيضيف أراضي جديدة للدولة، ويحرر قوات يجري تكريسها للدفاع عن تل أبيب والطريق الرئيسي المؤدي إلى القدس، كما أن من شـأنه الإضرار بخطوط النقل العربية. وعلى حين كانت لدى الجيش العربي كتيبة واحدة بتشكيلات دفاعية (120 - 150 جنديا) في اللد والرملة معا، وكتيبة أخرى – كخط قتال ثان - في بيت نبالا إلى الشـمال، اعتقد كل من جهاز استخبارات الجيش ورئيس عمليات عملية داني، إيغال آلون، أنهم سـيواجهون مع بداية الهجوم قوة من الجيش العربي أكبر بكثير من ذلك تنتشر بطريقة هجومية على الأرجح وتمثل تهديدا لـ تل أبيب ذاتها.[59]

عُين آلون رئيسـا لعملية داني في السـابع من يوليو، أي قبل 48 سـاعة من بدء المعـارك، ولم تهتم أوامر العمليات الصادرة عنـه – أو تلك الخاصة بعمليتي لودار وLRLR، وهي الخطط السـابقة التي اسـتندت إليها عمليـة داني، بالمصير المنتظر لسـكان المدينتين والقرى المحيطة بهما[60]. بيد أنه خلال شهري مايو ويونيو كانت المدينتان تسـتحوذان على تفكير بن غوريون، من جانب بسـبب موقعهما المهيمن

عـلى طريق تل أبيب – القدس، مما يهـدد في نهاية المطاف القدس اليهودية، ومن جانـب آخر نظـرا إلى قربهما وتهديدهما لتل أبيب. وقد كتب في مذكراته بشـكل متكرر أنه يجب «تدمير» اللد والرملة [61]، كما تحدث في اجتماع لمجلس الوزراء في منتصف يونيو عن الحاجة إلى «إزالة هاتين الشوكتين» في جانب اليشوف[62].

في يوليو 1948 بلغ عدد سـكان المدينتين معا ما بين 50 و70 ألف نسـمة، من بينهم ما يقرب من 20 ألف لاجئ من يافا والمناطق المحيطة بها، وكان لدى السكان سـبب منطقي للشـعور بالاطمئنان، فالمدينتان كانتا خارج الدولـة اليهودية وفقا لخطة التقسيم؛ فضلا عن أن وجود قوات الجيش العربي عكس التزاما من الملك عبد الله بالدفاع عنهما. (وبشـكل عكسي، كان لانسحاب تلك القوات في 11 - 13 يوليو أثر مدمر في معنويات السـكان). وعلى العكس من حيفا ويافا (حيث سـاد شعور قوي بالعزلـة والحصار) فإن المدينتـين كانتا مجاورتـين لأراض داخلية ذات كثافة سكانية كبيرة في الضفة الغربية، كما كان هناك شهر من الهدوء أثناء الهدنة الأولى. وقد اختتم ضابط باسـتخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية تقريرا له بتاريخ 28 يونيو بقوله: «لم يغادر المدنيون المدينتين، كما أنهم لا يعتقدون أننا سـننجح في الاستيلاء عليهما لأنهما محصنتان بشكل جيد» [63].

في المقابـل، كانت هنـاك عوامل جادة لتحطيم الـروح المعنوية؛ حيث وقعت هجمتـان للقوات البرية (وإن كانتا غير ناجحتـين) في الرملة في ليلة 21 - 22 مايو، وليلة 24 - 25 مايو، كما قام سلاح الجو التابع للهاغاناه بقصف المدينتين بعد مرور أيـام قليلة على ذلك. وكانت محصلة تلـك الهجمات بمنزلة إنذار للمدينتين. وفضلا عن ذلك فإن وجود آلاف اللاجئين من مناطق سـبق الاستيلاء عليها من قبل اليهود كان له بالتأكيد أثر في زعزعة الاسـتقرار. عانى اللاجئون من الجوع وقلة المال، وقد عرضوا أنفسـهم لاحتمال قيام قـوات الدفاع اليهودية بإطلاق النـيران عليهم أثناء إغارتهـم على الحقول في المناطق العازلة «لجمع الحطب والخضراوات». يضاف إلى ذلك أن المدينتين عانتا من بطالة شـديدة منذ بدء القتال (العديد كانوا يعملون في المسـتوطنات اليهوديـة) ومن نقص في الغذاء من وقت لآخـر، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسـعار. كانـت بعض العائلات الثرية قد هربـت إلى منطقة المثلث أو إلى الأردن الشهور السابقة[64]. وكان من شأن عملية داني، التي شارك فيها أربعة لواءات

إسرائيلية، في ليلة 9 يوليو إكمال عملية تدمير الروح المعنوية في المدن، وخلال يومين تمثلت النتيجة في النزوح شبه الكامل لسكانها باتجاه الشرق.

منذ البداية كانت العمليات ضد اللد والرملة مخططة لإدخال الرعب في النفوس مما يؤدي إلى الفرار - كوسيلة للإسراع في الانهيار العسكري، وأيضا يمكن اعتبار ذلك هدفـا في حد ذاته. في أعقاب الضربات الجوية على المـدن أخطرت القيادة العامة للعملية في السـاعة 11,30 يوم 10 يوليو رئاسة الأركان لقوات الدفاع الإسرائيلية بما يـلي: «يجري هروب عام وجدي للمدنيين من الرملة. ومن المفيد للغاية الاسـتمرار في القصـف الجوي»[65]. خلال فترة ما بعد الظهيرة طلـب مركز قيادة العملية من رئاسـة الأركان تجديد القصف الجوي وأصدرت تعليمات إلى أحد الألوية المشـاركة نصت على أنه: «يجب تسـهيل عملية هروب النساء والأطفال والشيوخ من الرملة، وفي المقابل يتم اعتقال الذكور [في سن القتال]»[66].

كان القصـف الجـوي والمدفعي يوم 10 يوليو ناجحـا. وفي اليوم التالي نقل ضابط استخبارات لواء يفتاح ما يلي: «إن القصف بالقنابل من الجو وبالمدفعية عـلى اللد والرملة أسـفر عن الهـروب وأحدث حالـة من الذعر بـين المدنيين واسـتعدادا للاستسلام». وفي ذلك اليوم أعاد مركز قيادة العملية طلبه المزيد من القصف الجوى «بما في ذلك القنابل الحارقة»[67]. تدهورت الروح المعنوية بشكل كبـير لدى المدنيين (وإرادة المقاومة لدى العسـكريين) جراء غارة ما بعد ظهيرة يوم 11 يوليو التي شـنتها الفرقـة 89 (بقيادة العقيد موشـيه ديان) على اللد، وعـلى طول طريق اللد - الرملة. وقد دخلت كتيبتان من الفرقة محمولتان على سـيارات مدرعة وجيب وعربات نصف نقل اللد من الجهتين الشرقية والغربية مطلقـة نيران الأسـلحة الآلية عـلى كل شيء يتحرك، واتجهت بعـد ذلك جنوبا مطلقة النيران على مواقع المليشـيات على طول طريق اللد - الرملة ووصلت إلى محطة قطارات في الطرف الشمالي الشرقي بمدينة الرملة ثم عادت بعد ذلك إلى النقطة التي انطلقت منها في بن شـيمن. وقد تمثلت خسـائر الفرقة في 6 قتلى و21 جريحا - بينما قتلت وجرحت العشرات من العرب (ربما قد يصل العدد إلى 200)[68]. وقـد وصف غديون (أحد أفراد قوات ديان) بعد مرور عدة أشـهر ما رآه وشعر به ذلك اليوم على النحو التالي:

استدارت سـيارة الجيب التي تقلني، وفي... مدخل المنزل المقابل كانت تقف طفلـة عربية تصرخ وعيناها ممتلئتان بالخوف والرعب. كانـت ثيابها ممزقـة وتقطر دمـا، بالتأكيد كانت جريحـة. وحولها انتشرت على الأرض أجسـاد عائلتها، وهي مـا زالت ترتعش حيث لم يكن الموت قد خلصهم بعد من الآلام. إلى جانبها كانت هناك امرأة في ملابس بالية؛ أمها ممدودة الأيدي تحاول أن تجذبها إلى داخل المنزل. أما الطفلة فلا تفهم شيئا... هل أطلقت النار عليها؟... ولكن لماذا مثل هذه الأفكار، ألسـنا في خضم المعركة، في خضم الاستيلاء على المدينة، العدو في كل ركن. كل شـخص هو عدو. اقتل! دمر! وإلا فإنك ستُقتل ولن تسـتولي على المدينة. ما هذا الشـعور الذي تثـيره تلك الطفلة داخلك؟ اسـتمر في إطـلاق النار! تحرك إلى الأمـام! من أين تأتي تلك الرغبـة في القتل؟ هل تفقد إنسـانيتك لأن صديقك قد قتل أو جرح فتقتل وتدمر؟ نعم!... أنا أقتل كل شخص ينتمي إلى معسكر الأعداء: الرجل والمرأة والشيخ والطفل، وليس هناك ما يردعني[69].

اسـتنادا إلى هذا الوصف، اندفعت كتيبة نشر الموت مخترقة اللد وتحمل معها مكونات معركة ومذبحة. وبعد مرور عدة أشهر قام أكثر شعراء إسرائيل شهرة: ناتان ألترمان في شهر نوفمبر بتصوير العملية في قصيدة أخلاقية تدينها [70]. وأيا كان الأمر فإن الحملة التي قامت بها الفرقة على مدار ساعة هزت بالتأكيد المعنويات في اللد (وربما كذلك في الرملة).

ليس من الواضح عدد المدنيين الذين فروا من اللد والرملة يومي 10 - 11 يوليو وقبيـل احتـلال المدينتين. فقد تحدث مركز قيادة عمليـة داني صباح 10 يوليو عن «هروب عام جدي»[71]. وقد اكتسـب الهروب زخـما أثناء ليلة 11 - 12 يوليو بعد انسـحاب كتيبة جيش الإنقاذ التي كانت موجودة في الرملة. وكان مركز قيادة لواء يفتـاح قد بدأ في إجـراء اتصالات في 10 يوليو مع أعيان الرملـة للتوصل إلى وثيقة استسـلام[72]. وفي اليوم التالي ألقـت طائرة تابعة لقوات جيش الدفاع منشـورات على المدينتين تدعو إلى الاستسـلام: «الذين سيقاومون سيموتون... والذين يختارون الحياة يستسـلمون». تلقى أعيان الرملة تعليمات بأن يتوجهوا سيرا على الأقدام إلى

قريــة البرية رافعين عاليــا العلم الأبيض، في حين كانت التعليــمات الصادرة لأعيان اللــد الذهاب إلى جمزو[73]. وصل وفد من أعيــان الرملة ليلة 11 - 12 يوليو (ضم: إســماعيل نحاس؛ حارث حجي؛ حسام الخيري؛ عماد خوري - إلى البرية حيث نقلوا إلى مركــز قيادة لواء يفتــاح في كيبوتس نعان، ليوقعوا صباح اليوم التالي على وثيقة استسلام رســمية[74]. نصت الوثيقة على أن يتم تســليم «كل الأسلحة وكل الغرباء في المدينة» إلى الجيش، وأنه ســيتم السماح «لجميع سكان المدينة دون سن القتال بالرحيل إذا ما رغبوا في ذلك»، فضلا عن أنه «ستضمن حياة وسلامة السكان إذا ما تعاون ممثلهم مع الجيش»[75]. وفي الصباح نفســه دخلت قوات الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي مدينة الرملة وفرضت حظر التجوال.

اتخذت الأحداث منحى أكثر عنفا في اللد، حيث لم تُوقع وثيقة استسلام رسمية. شــقت الفرقة الثالثــة من لواء يفتــاح طريقها إلى المدينة في مســاء 11 يوليو على أثــر غارة الفرقــة 89. مدعومة بكتيبة مــن الفرقة الأولى في اللــواء، أقامت الفرقة الثالثة مواقع لها وسط المدينة. في حين استمرت مجموعة صغيرة من الجيش العربي والعنــاصر غــير النظامية في التحصن في مركــز الشرطة بالطرف الجنــوبي للمدينة، وفي تلك الأثناء «تدفقت مجموعات من النســاء والأطفال على الشــوارع في مشهد خضوع حاملين الأعلام البيضاء، ودخلت بإرادتها إلى ثكنات الاعتقال التي أعدت في المســجد والكنيسة، بعد فصل المسلمين والمسيحيين عن بعضهم بعضا». وسرعان ما عجز المكان عن اســتيعاب الكم الهائل من البشر و«كان من الضروري ترك النســاء والأطفال يغــادرون، والاحتفاظ فقط بالذكور البالغــين»، وفرض حظر التجوال مع الإبقاء على عدة آلاف من الذكور البالغين رهن الاعتقال[76].

تعكــر صفو الهدوء في اللد في الســاعة 11.30 من صبــاح 12 يوليو إثر دخول مدرعتــين أو ثلاث المدينة بقيادة الملازم حمد الله آل عبدالله (ربما تكون قد ضلت الطريق، أو في مهمة اســتطلاع، أو في عملية بحث عن ضابط مفقود)، مما أدى إلى انــدلاع معركة تم خلالها تبادل النيران وانتهت بانســحاب العربات المدرعة[77]. بيد أن الضوضاء التي أحدثها تبادل إطلاق النار دفعت بعض رجال المدينة المسلحين إلى محاولــة قنص القوات المحتلة، وقد اعتقد بعضهم أن الجيش العربي يشــن هجوما مضادا الأمر الذي دفعهم إلى محاولة المساعدة[78].

شـــعر أفراد القــوات الإسرائيليـــة، الذين تــراوح عددهم بــين 300 و400 فرد وانتشروا في جيوب شــبه معزولة وســط الآلاف من الســكان المعادين (بعضهم لا يزال مســلحا)، بالتهديد والغضب. فقد اعتقدوا أن المدينة استســلمت. أصدر قائد الفرقــة الثالثة، موشــيه كيلمان، أوامره للجنود بقمع عمليــة القنص - التي يصفها المؤرخون الإسرائيليون والعرب لأســباب مختلفة - بـ «الانتفاضة» - بأقصى درجات الصرامة، رُخص للجنود بإطلاق النار على «أي هدف واضح» أو «أي شخص يرونه في الشــوارع»[79]. وفي الساعة الواحدة والربع ظهرا قام مركز قيادة لواء يفتاح بإخطار قيــادة عملية داني بما يلي: «اندلعت معارك في اللد، وأصبنا ســيارة مدرعة بقذيفة من مدفع وقُتل الكثــير من العرب. لايزال هناك تبادل لإطلاق النار في المدينة، وقد اعتقلنا العديد من المصابين»[80].

أصيب بعض ســكان المدينة القابعون في منازلهم، بسبب حظر التجوال، بالهلع لســماع صوت إطلاق النار في الخارج، وربما اعتقدوا أن مذبحة ما تجري في الخارج، فاندفعوا إلى الشــوارع وتعرضوا للنيران الإسرائيليـــة. كذلك أقدم بعض الجنود على إلقاء قنابل يدوية على المنازل المشــكوك في اســتخدامها من قبل القناصة. وفي هذا المناخ من الارتباك، أطلق الرصاص وقتل العشرات من العناصر غير المسلحة المحتجزة في مســجد دهمش وســط المدينة. ومن الواضح أن بعضهم حاول الهرب ربما خوفا من تعرضهم لمذبحة. وقد قام جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بإلقاء القنابل اليدوية وإطلاق صواريخ البازوكا على المسجد [81].

بحلول الساعة الواحدة والنصف ظهرا كان الأمر قد انتهى. تمثلت خسائر قوات الدفــاع الإسرائيلية في ثلاثــة أو أربعة قتلى وما يزيد على عشرة جرحى، وقد وصف يروهام كوهين الذي عمل ضابط استخبارات في عملية داني المشهد على النحو التالي:

> *أصاب ســكان المدينة الذعر. حيث خشــوا من أن تقوم قوات الدفاع الإسرائيلية بالانتقام منهم. وكان المشهد مروعا. فالنساء كن يندبن بأعلى أصواتهن، والشــيوخ يتلون الشــهادة كما لو كانوا قد رأوا موتهم أمام أعينهم*[82].

أوقعــت نيران لواء يفتاح ما يقرب من «250 قتيلا... والعديد من الجرحى»[83]. ولم تكن النسبة بين الخسائر العربية والإسرائيلية متناسقة مع توصيف ما حدث على

أنـــه «انتفاضة» أو معركة. وعلى جميع الأحوال فإن الضباط الإسرائيليين المســؤولين قــد نظروا فيما بعد إلى قمع «الانتفاضة» (وما تبعه من طرد لســكان المدينة) على أنه حلقة كئيبة في تاريخ «يفتاح». وفي هذا الصدد كتب مولا كوهين، قائد العمليات في لواء يفتاح: «مما لا شك فيه أن قضية اللد والرملة، وهروب السكان، والانتفاضة والطــرد الــذي أعقبها تركت أثرا عميقا في كل من شــارك في تلك التجربة»[84]. وقد صاحبت كل هذه الأحداث وتبعتها عمليات سلب على نطاق واسع.

انســحبت الفرقة الثالثة من اللد ليلة 13 - 14 يوليــو، وقضت اليوم التالي، إلى جانب فرق أخرى من اللواء، في غابة بن شــيمن في اجتماع «لتقييم الذات»، حيث وبخهم كوهين وأجبرهم على تســليم ما نهبوه، أحرق ودُمر كل شيء[85]. ومع ذلك اســتمرت عمليات ســلب المنازل الخاليــة في الرملة واللد من قبــل مجموعات من الجنود لشهور بعد ذلك[86].

عــلى الرغم من أن بعض ضباط قــوات الدفاع الإسرائيلية كانــوا قد بدأوا منذ صباح 12 يوليو في نصح ســكان اللد بالرحيل[87]، قبل بدء إطلاق النار، فإن النزوح الجماعــي من المدينتين، الذي بدأ بعد مرور بضع ســاعات، يجــب النظر إليه على خلفية المذبحة. وفضلا عن ذلك فإن إطلاق النار وســط المدينة في اللد كان حاســما في تقرير مصير سكان الرملة كذلك. وكما أن بدء عملية القنص أخاف الفرقة الثالثة، فإنــه هز كذلك عمليــات مركز قيادة عملية داني، حيث ســاد الاعتقــاد قبل ذلك بســاعات بأن المدينتين كانتا تحــت قبضة قوات الدفاع الإسرائيلية بشــكل مُؤمّن. كان من شــأن اندلاع القتال بشكل غير متوقع تركيز الضوء على خطر وقوع هجوم أردني مضــاد تصاحبه انتفاضة ضخمة من قبل وجود عربي ضخم فيما وراء خطوط القتال اليهودية، في وقت استمرت فيه لواءات آلون في التقدم باتجاه الشرق لتحقيق أهــداف المرحلة الثانية من العملية: اللطرون ورام الله. اســتحوذت عملية إطلاق النار المشــار إليها على تفكير قيادة عملية داني في يازور؛ حيث كانت تسود بالفعل رغبة قوية لتفريغ المدينتين من سكانهما، وبدا كأن إطلاق النار قد وفر مبررا وفرصة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الضربات الجوية والقذف المدفعي.

تواجــد بــن غوريون في يازور بعد ظهــيرة ذلك اليوم. وطبقــا لأفضل المصادر عن الاجتماع الذي عقد آنذاك، وضم كلا من يادين؛ آيالون، آلون، إسرائيل غاليلي، والعقيد

إسحاق رابين رئيس عمليات عملية داني (وكذلك البالماخ) ، فإنه بعد سماعه أخبار القتال في اللد، اقترح أحد المشاركين، وربما يكون آلون، طرد سكان المدينتين، وهو ما لم يعقب عليه بن غوريون، ولم يتَخذ قرار في هذا الشأن. وفي أعقاب ذلك انتحى كل من بن غوريون، آلون، رابين جانبا للتدخين، ونُقل أن آلون سأل حينئذ: «ماذا سنفعل مع العرب؟»، وهو ما رد عليه بن غوريون ملوحا بقوة بيده قائلا: «اطردوهم»[88].

خلال دقائق، في تمام الساعة 13:30، وفي وقت كان فيه إطلاق النار يتلاشى، أصدرت عمليات مركز قيادة عملية داني الأمر التالي إلى مركز قيادة لواء يفتاح:

1 - يجب طرد سكان اللد بسرعة من دون النظر إلى معيار السن. ويلزم دفعهم في اتجاه بيت نبالا. كما أنه تقع على مزكز قيادة لواء يفتاح مسؤولية تحديد أسلوب التنفيذ، وأن بقوم بإخطار مركز عملية داني ومركز قيادة اللواء الثامن.

2 - التنفيذ فوري.

وقد حمل الأمر توقيع إسحاق رابين[89]. ويبدو أن أمرا مشابها بخصوص الرملة قد أرسل إلى مركز قيادة لواء كيرياتي في الوقت ذاته ويمكن العثور على صدى لذلك الأمر في برقية أرسلت اليوم التالي من مركز قيادة لواء كيرياتي إلى زفي أورباخ، ضابطه المسؤول في الرملة:

1 - في ضوء انتشار الفرقة 42 خارج الرملة - يجب عليكم تولي [مسؤولية] الدفاع عن المدينة، ونقل السجناء [إلى معسكرات أسرى الحرب] وإفراغ المدينة من سكانها.

2 - يجب عليكم الاستمرار في فرز السكان، وإرسال الذكور في سن القتال إلى معسكر أسرى حرب. أما فيما يتصل بكبار السن والنساء والأطفال فإنهم ينقلون بسيارات إلى القباب ليعبروا خطوط القتال، ليكملوا طريقهم بعد ذلك سيرا على الأقدام...»[90].

أثناء فترة ما بعد ظهيرة يوم 12 يوليو كان ضباط لواء كيرياتي قد رتبوا وسائل لنقل سكان الرملة إلى خطوط قتال الجيش العربي. وقد اتضح أن وسائل النقل العربية التي صودرت فضلا عن تلك الخاصة باللواء لم تكن كافية، وخلال ليلة 12 - 13 يوليو أرسل

بـــن غال، قائـــد العمليات، رســـالة بالراديو إلى عمليات رئاســـة الأركان طالبـــا المزيد من السيارات[91]. وفي تلك الأثناء، في فترة ما بعد ظهيرة يوم 12 يوليو - دفع بالآلاف من سكان الرملة خارج المدينة ســـيرا على الأقدام أو في حافلات وشاحنات. وفي اللد، حيث استفاقت القـــوات من عملية إطـــلاق النار في فترة ما بعد الظهيرة ودفنت الجثث، قبع الســـكان في ديارهم تحت وقع حظر التجوال، ولم ينفذ قرار الطرد بشكل فوري. وخلال ليلة 12 - 13 يوليو وصلت كتيبتان من الفرقة 42 التابعة للواء كيرياتي المدينة لتدعيم الفرقة الثالثة.

انضم لاعب آخر في ظهيرة يوم 12 يوليو، متمثلا في شتريت، وزير شؤون الأقليات؛ حيـــث وصل إلى الرملة، ونجـــح تقريبا في إيقاف الهجرة الجماعية من المدينتين قبل أن تتخذ أبعادا ضخمة.

يُذكـــر أنه لم يُخطر مجلس الوزراء بأي شيء عن أوامر الطرد الســـالفة الإشـــارة إليهـــا. وكعادته، وصل شـــتريت إلى الرملة ليتفقد «دائـــرة اختصاصه» الجديدة، ألم يكن مسؤولا عن الأقلية العربية؟ وقد أصيب الوزير بالصدمة لما سمعه ورآه: كانت قوات لواء كيرياتي في خضم الترتيبات لطرد الســـكان. ووفقا لما أورده شـــتريت فقد أفاده بن غال بأنه «تماشـــيا مع أمر صـــادر عن بايكوفتش [آلون] فإن قوات الدفاع الإسرائيليـــة كانت بصدد اعتقال كل الذكور في ســـن القتال، أمـــا فيما يتعلق بباقي السكان، الرجال، والنساء، والأطفال – فإنهم سيصبحون فيما وراء الحدود وسيتركون إلى مصيرهم»، وأن الجيش «ينوي التصرف بالطريقة ذاتها» مع سكان اللد[92]. وقد غادر شـــتريت إلى تل أبيب وهو مصاب بالامتعاض والغضب وتوجه للقاء شـــيرتوك ناقلا إليه ما ســـمع. وســـارع الأخـــير بلقاء بن غوريون، حيث قـــام الرجلان بصياغة خطوط عامة لسياســـة تحكم ســـلوك قوات الدفاع تجاه سكان اللد والرملة. ويبدو أن بن غوريون لم يقم بإخطار شـــيرتوك (أو شـــتريت) بأنـــه كان وراء قرارات الطرد الأصلية، وربما أنكر صدورها على الإطلاق.

كتب شـــيرتوك إلى شـــتريت شـــارحا ما اتفق عليه. وطبقا للخطاب الذي أرسله شـــيرتوك إلى شتريت في 13 يوليو، تمثلت الخطوط العامة التي تم التوصل إليها بينه وبين بن غوريون فيما يلي:

1 - يجـــب الإعلان على الملأ في المدينتين أن من يريد الرحيل سيســـمح له بذلك.

2 - يصدر تحذير بأن أي شـخص يبقى فإن ذلك سـيكون على مسؤوليته الشخصية، وأن السلطات الإسرائيلية ليست مضطرة لتزويده بالطعام.

3 - لا يجوز بأي حال إجبار النساء والأطفال وكبار السن والمرضى على الرحيل.

4 – يجب عدم إلحاق الضرر بالأديرة والكنائس.

اعتقد شيرتوك أنه تجنب الطرد - لكنه لم يكن متأكدا من ذلك. حيث اختتم خطابه بتوضيح دفعا لسـوء التفاهم: «نعلم جميعـا إلى أي مدى يصعب التغلب على الغرائز خلال الاحتلال، إلا أنني آمل في أن يتم تنفيذ السياسة المشار إليها عاليه» [93].

التزاما بكلمته، أرسـل بن غوريون (صيغا مختلفة من) تلك الخطوط العامة إلى عمليات رئاسـة الأركان، التي أرسلتها بدورها إلى مركز قيادة عملية داني في الساعة 23,30 مساء 12 يوليو بشكل مختصر إلى حد ما:

1 - للجميع حرية الرحيل، باستثناء أولئك الذين يلزم اعتقالهم.

2 - التنبيه إلى أننا لسنا مسؤولين عن الطعام بالنسبة إلى أولئك الذين يبقون.

3 - لا يتم إجبار النسـاء، المرضى، الأطفال والكبار على الذهاب/ المشي [وهو غموض يمكن أن يكون متعمدا].

4 - عدم المساس بالأديرة والكنائس.

5 - تتم عمليات البحث من دون تخريب.

6 - عدم السلب والنهب[94].

من الواضح أن بن غوريون كان يقول أشـياء مختلفة باختلاف الأشـخاص فيما بين 12 و13 يوليو. فعلى سبيل المثال ذكر كابلان، وزير المالية، أن بن غوريون أخبره - إما في وقت متأخر يوم 12 أو في وقت مبكر يوم 13 - أن الأوامر تمثلت فيما يلي: «يُقبَض على الشـباب الذكور [من الرملة واللد]، أما بقية السـكان فيُشجَّعون على مغادرة المكان، على أن تتحمل إسرائيل مسؤولية رعاية من يبقى منهم»[95].

اعتقد شـتريت بعد لقائه مع شيرتوك وقراءته للخطاب الأخير في 13 يوليو أنه نجـح في تجنب عملية طرد جماعية. غير أنه كان مخطئا. ففي 13 و14 يوليو تلقى سـكان كل من اللد والرملة أوامر و«تشجيعا» على الرحيل. في الوقت نفسه لم تكن هنـاك حاجـة - خاصة في اللد - إلى كثير من «التشـجيع». فقـد عانوا الكثير خلال

فترة 72 ساعة: صدمة المعركة والغزو غير المتوقع من قبل اليهود؛ تخلي الجيش العربي عنهم؛ مذبحة؛ حظر التجوال مصحوبا بعمليات تفتيش من دار إلى دار؛ القبض الجماعي على الشباب الأقوياء جسديا؛ والفصل بين العائلات؛ ونقص الغذاء والرعاية الصحية؛ وهروب الأقارب؛ والعزلة المستمرة داخل المنازل؛ والشعور العام بالخوف من المستقبل. كذلك فإنه على الأرجح أن أخبار ما حدث في اللد وصلت إلى الرملة، التي تبعد ثلاثة كيلومترات، بشكل شبه فوري، مما أحدث حالة من الذعر. وهكذا فإنه في أثناء ليلة 12 - 13 يوليو قرر العديد من السكان المتبقين في المدينتين أنه قد يكون من الأفضل عدم البقاء تحت الحكم اليهودي. وربما كان سقوط حصن الشرطة في صباح 13 يوليو هو ما حسم القضية بالنسبة إلى البعض.

وهكذا، تقاطعت وتشابكت مصالح ورغبات اليهود والعرب عند هذه النقطة - فقوات الدفاع الإسرائيلية كانت راغبة في وتعد العدة لطرد السكان، والسكان مستعدون، وربما حتى تواقون، للانتقال إلى إقليم تحت سلطة عربية. وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك مشكلة عالقة تمثلت في كره العائلات في كل من اللد والرملة أن تترك وراءها شبابهم رهن الاحتجاز. ومن ثم كان المسرح مهيأ لـ «الصفقة» التي تم التوصل إليها في صباح 13 يوليو والإجلاء الجماعي الذي تلاها.

تم التوصل إلى «الصفقة» عبر «مفاوضات» بين شماريا غوتمان، ضابط استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، وغيره من ضباط البالماخ من جانب، وبعض أعيان اللد من جانب آخر. وخلال تلك المفاوضات ذكر ممثلو قوات الدفاع أنهم يريدون أن يرحل الجميع. وهو ما رد عليه الأعيان بأنه لا يمكن أن يحدث مادام آلاف من السكان (الكثير منهم كبار عائلات) استمروا في مراكز الاحتجاز، وعند هذه النقطة وافق الضباط على إطلاق سراح كل المحتجزين في حالة رحيل جميع السكان. الأمر الذي وافق عليه الأعيان. وفي أعقاب ذلك توجه غوتمان إلى المسجد معلنا أن المحتجزين يمكنهم الرحيل، وهو ما قوبل بالتهليل والفرح. وطاف الحشد الفرح بصحبة الجنود المدينة لإخطار السكان بأنهم جميعا على وشك المغادرة؛ محددين أماكن التجمع للرحيل[96].

حدث الجانب الأكبر من النزوح الجماعي من اللد والرملة يوم 13 يوليو. وقام لواء كيرياتي بنقل العديد من سكان الرملة بالحافلات وعربات النقل إلى القباب،

ومنها استكملوا طريقهم سيرا على الأقدام حتى اللطرون وسلبيت اللتين سيطر عليهما الجيش العربي. في حين سار آخرون على الأقدام طوال الطريق. وقد وصف ضابط استخبارات الفرقة 43 المشهد على النحو التالي:

> *بدأت عملية نقل اللاجئين في الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر. تحرك أغلبهم على طول الشارع الرئيسي بطريق القدس... ومن هناك تم نقلهم في سيارات إلى نقطة تبعد 700 متر عن القباب، وتُركوا ليسيروا على الأقدام إلى بيت تينة [التينة] وسلبيت* [97].

من جانبهم سار كل سكان اللد على الأقدام في طريقهم إلى بيت نبالا وبرفيلية.

استنادا إلى اتصالات قوات الدفاع الإسرائيلية في 13 يوليو، يتضح أن القادة العسكريين المشاركين في العملية قد فهموا ما يحدث على أنه طرد أكثر منه نزوحا جماعيا تلقائيا. فقد أفاد المركز الرئيسي لقيادة عملية داني الساعة 11:35 عمليات رئاسة الأركان بما يلي: «تم الاستيلاء على مركز شرطة اللد، والقوات منشغلة في طرد السكان». وفي الوقت ذاته أخطر المركز كلا من لواء يفتاح؛ كيرياتي؛ واللواء الثامن أن «مقاومة العدو في كل من الرملة واللد قد انتهت. بدأ طرد السكان... »[98]. ومن الواضح أن المركز الرئيسي لقيادة عملية داني يتوقع أن تنتهي عملية إبعاد السكان بحلول المساء، في الساعة السادسة والربع مساء توجه بالسؤال إلى لواء يفتاح: «هل انتهت عملية إبعاد السكان من اللد؟»[99].

ظل بعض جنود كل من لواء يفتاح و كيرياتي خلال الفترة من 12 - 14 يوليو على غير معرفة بأوامر الطرد، وربما اعتقدوا أن ما يشاهدونه على الواقع هو نزوح جماعي تلقائي أو شبة تلقائي. وكان من شأن الحماسة التي أظهرها السكان للرحيل أن تدعم هذا الاعتقاد لديهم. وفضلا عن ذلك فإن بيانات وإعلانات قوات الدفاع للسكان كانت بلهجة إخبارية أكثر منها جبرية: «ستتجمعون في هذه النقطة أو تلك»، «ستسيرون باتجاه بيت نبالا»... إلخ. وفي واقع الأمر لم تكن هناك حاجة لأغلب الجنود المشاركين لأن يقولوا أي شيء؛ فالسكان كانوا قد وعوا المتوقع منهم القيام به. ومع ذلك «خرج» الجنود الذين تنقلوا من منزل إلى آخر في اللد بأمر بعض السكان.

أجمع كل الإسرائيليين الذين شاهدوا تلك الأحداث على أن النزوح الجماعي تحت حرارة شهر يوليو مثّل مرحلة معاناة طويلة وإضافية خاصة للاجئي اللد.

وقد جرد الجنود البعض من مقتنياتهم الثمينة عند مغادرتهم المدينة أو في نقاط التفتيـــش على طول الطريق[100]. وقد وصف غوتمان لاحقا تلك الرحلة الشـــاقة كما يلي:

> *ســـار عدد ضخم من الســـكان الواحد تلو الآخر. كانت النساء مثقـــلات بالـــصرر والحقائـــب فوق رؤوســـهن، والأمهـــات يجررن أطفالهن وراءهن... ومن وقت إلى آخر سُمِع صفير طلقات الرصاص التحذيرية [من قبل قوات الدفـــاع الإسرائيلية]... وأحيانا برزت في أعين أحد الصغار نظرة حادة، كأنه يقول: «نحن لم نستســـلم بعد، وسنعود لمحاربتكم».*

بالنسبة إلى غوتمان، كمتخصص في الآثار، كان المشهد يستحضر في الذهن «ذكرى نفـــي الإسرائيليين [على أيدي الرومان قبل ذلك بألفـــي عام]، والمدينة بدت كما لو كانت «بعد وقوع مذبحة فيها»[101].

بعد مرور أسابيع قليلة على الأحداث، سجل أحد الجنود الإسرائيليين (على الأرجح مـــن الفرقة الثالثـــة) من كيبوتس عين حـــرود انطباعاته الحية بشـــأن عطش اللاجئين وجوعهم، وكيف كانوا «يفقدون أطفالهم»، وكيف وقع طفل في بئر وغرق وتم تجاهله، بينما كان الآخرون يتشاجرون بعضهم مع بعض للحصول على الماء[102]. ووصف جندي آخر الآثار التي خلفتها الطوابير التي تجر أقدامها ببطء، «في البداية ترى أدوات المطبخ والأثاث، وفي النهاية تكون هناك جثث رجال ونساء وأطفال مبعثرة على طول الطريق». وقد مات عدد من اللاجئين في طريقهم نحو الشرق - من الإرهاق ونقص المياه والمرض - قبل وصولهم إلى مكان للراحة بالقرب من رام الله أو داخلها. واســـتنادا إلى شـــائعات تم ترديدها ذكر محمد نمر الخطيب أنه خلال الرحلة الشاقة في اتجاه الشرق قضى 335 شـــخصا، في حين أن جون غلوب، قائد عمليات الجيـــش العربي، كان أكثر حرصا في هذا الصدد عندما كتب أن «أحدا لن يعلم كم عدد الأطفال الذين قضوا»[103].

ربمـــا كانـــت طوابير اللاجئـــين، التي مـــلأت الطرق المتجهـــة نحو الـــشرق بالزحام والضوضـــاء، أحد دوافـــع قرار الطرد. وفي هذا الصدد كان التفكير العســـكري بســـيطا ومُقنعـــا: فقد نفدت قوة الدفع لدى قوات الدفـــاع الإسرائيلية بعدما حققت أهدافها

الأساسية. كذلك كان من المتوقع أن يبدأ الجيش العربي هجوما مضادا (عبر: بدرُس؛ جمزو؛ نعلين؛ اللطرون). وكان من شأن خلق حالة من التكدس على المحاور الرئيسية في عمق الأراضي العربية من خلال تدفق بشري أن يعيق الجيش العربي، كما أنه كان من المحتم أن تستنزف الموجة الجديدة الضخمة من اللاجئين الموارد الأردنية في لحظة حرجة. وفي هذا الصدد ذكر في أحد سجلات قوات الدفاع الإسرائيلية يوم 15 يوليو:

> *خلق اللاجئون من اللد والرملة مشاكل كبيرة للجيش العربي. فهناك مشاكل حادة في الإسكان والتموين... وفي هذه الحالة كان الجيش العربي حريصا على تقديم كل مساعدة ممكنة للاجئين؛ حيث إن الرأي العام العربي يشتكي من أن الجيش لم يكن مستعدا لتقديم المساعدة لكل من اللد والرملة*[104].

نص تقرير للبالماخ، كتبه على الأرجح آلون عقب ذلك مباشرة، على أنه فضلا عن أن النزوح الجماعي قد أراح تل أبيب من تهديد على المدى البعيد، فإنه «سد الطرق أمام تقدم الجيش»، وألقى على عاتق الأردنيين مشكلة مساعدة 45 ألف شخص إضافي... والأكثر من ذلك أن ظاهرة هروب عشرات الآلاف سيكون لها تأثير معنوي سلبي في كل منطقة عربية يصلها اللاجئون... كما أن هذا النصر ستكون له أيضا آثار كبيرة في قطاعات أخرى»[105]. ومن جانبه أشار بن غوريون، بأسلوبه الملتوي المعتاد، إلى المزايا الاستراتيجية الناتجة عن ذلك: «الجيش العربي يشير إلى أنه يوجد على الطرق من اللد والرملة ما يقرب من 30 ألف لاجئ غاضبين من الجيش، ويطلبون الخبز، ويجب نقلهم إلى شرق الأردن؛ حيث توجد مظاهرات مناهضة للحكومة»[106].

خلال مناقشة السياسات من قبل حزب مابام في الأسابيع التالية انتُقد استخدام آلون لطوابير اللاجئين لتحقيق أهداف استراتيجية. وفي هذا الصدد ذكر مائير يعاري، الزعيم المشارك للحزب:

> *كثير منا يفقدون صورتهم البشرية... للنظر كيف يتحدثون ببساطة حول أنه من الممكن والمسموح به أخذ النساء والأطفال والشيوخ ليملأوا بهم الطرق؛ لأن ذلك ضرورة استراتيجية. وهذا ما*

نقوله نحن أعضاء هاشومير هاتزائير، الذين يتذكرون من استخدم مثل هذه الوسائل ضد شعبنا خلال الحرب العالمية الثانية... أنا أشعر بالرعب[107].

في الرابع عشر من يوليو أخطرت قوات الدفاع الإسرائيلية بن غوريون أنه «لم يعد هناك ساكن عربي واحد في الرملة واللد»، أو أن هذا ما قاله لزملائه في مجلس الوزراء في اليوم نفسه[108]. غير أنه في الحقيقة بقي عدة مئات من السكان، معظمهم من المرضى، فضلا عن حفنة من المسيحيين بما في ذلك رجال الكنيسة، وقد كان الوضع في اللد - حيث بقي «ما يقرب من مائة شخص» - أسوأ بكثير مما كان عليه في الرملة؛ حيث «لم تكن هناك مياه تُزوَد المدينة بها، والقاذورات والأوساخ تهدد صحة كل من عناصر الجيش والسكان»، وقد أوصى مسؤول بوزارة شؤون الأقليات بتحريك السكان إلى يافا أو «تمكينهم من ممارسة حياة طبيعية»[109]. خلال الأشهر التالية تسلل المئات عائدين إلى المدينتين، ليرتفع عدد سكانهما إلى ألفي نسمة بحلول منتصف أكتوبر[110]. وفي الوقت ذاته كانت كل من المدينتين قد وُطنتا بمهاجرين جدد، وأصبحتا ذات أغلبية يهودية ساحقة.

تحملت الوحدات العسكرية في الخط الثاني، والتي حلت محل الفرقتين الثالثة والثانية والأربعين في الأيام التي أعقبت الاحتلال، عبء تزويد العرب الباقين بالخدمات الأساسية، فضلا عن عملية دفن مئات الجثث المتناثرة في شوارع اللد والمنازل والطريق بين اللد والرملة خلال الفترة من 12 - 15 يوليو. قد مثل ملف الجثث، في البداية على الأقل، مشكلة سياسية وفقا لما أورده الحاكم العسكري (كرياتي) في الرملة حيث أوضح أن «الزيارة المقررة غدا لوفد الصليب الأحمر تأتي مبكرة للغاية ويلزم تأجيلها»[111]. وعندما حُدِّد موعد جديد للزيارة، يوم 14 يوليو الساعة الثالثة بعد الظهر، تلقى كرياتي أمرا من مركز قيادة عملية داني بأن يجري بحلول هذا التاريخ «إجلاء كل السكان والتخلص من الجثث... »[112]. ومع ذلك فإن المشكلة كانت مازالت قائمة في 15 يوليو؛ حيث اشتكى الطبيب كلوس درير (ياكوف درور) العضو في الجهاز الطبي لقوات وزارة الدفاع إلى عمليات رئاسة الأركان من أنه لاتزال هناك جثث لم تُدفَن في اللد و«الحقول المجاورة» وأن ذلك

يمثل مصدر خطر صحي ومشـكلة «معنوية وجمالية». لم يكن لدى الجهاز الطبي الإمكانيات المالية للتعامل مع الوضع، ومن ثم طلب من عمليات رئاسة الأركان أن توفر الشـاحنات والأفراد، بما في ذلك «عدة عشرات من المدنيين العرب من المدن نفسها»، لحل المشكلة[113]. ومن المفترض أنه كان قد جرى دفن الجثث حينئذ.

اهتز الأردن لسـقوط اللد والرملـة والنزوح الجماعي لسـكانهما. اندلعت مظاهـرات في عمان والمدن الأخرى على جانبي النهر، وتم اتهام الجيش - خاصة قادته البريطانيين - من قبل الفلسطينيين والقادة العرب في الخارج بأنهم «تخلوا» عن المدينتين، إن لم يكونوا قد تواطأوا مع اليهود لنقل السلطة فيهما إليهم[114]. حتى بين صفوف رجال المليشيات والذكور في سن القتال المحتجزين في المدينتين - الذين بلغ عددهم ما يقرب من 2400 شخص - ساد شعور بـ «المرارة الكبيرة» تجاه «الجيش» والملـك عبدالله الذي «يتلقى أموالا من البريطانيين»[115]. وعلى صعيـد آخر كان من شـأن وصول 70 ألف لاجئ إلى رام اللـه (التي يقطنها 10 آلاف نسـمة) أن يحطم الروح المعنوية لدى المدنيين. وقد ناشـد القائم بأعمال العمـدة، حنا خلـف، الملك عبداللـه إصدار أوامـره لهم بترك المدينـة: «إنهم متناثرون في شـوارع المدينة، أغلبهم من الفقراء، ويعانون حاجة شديدة للسلع الرئيسية والمياه، كما أنهم يمثلون تهديدا جادا على الصحة العامة». غير أن الملك نصحه بـ «الصبر»[116]. ومن جانبه نقل القنصل العام البريطاني في القدس صورة مشـابهة لذلك الوضع في كل من نابلس وبيت لحم[117]. وقد لاحق سقوط اللد، والرملة وطرد سـكانهما الملك عبدالله (وأيضا غلوب باشا) لأشهر طويلة. وعندما اسـتؤنفت المفاوضات الإسرائيلية - الأردنيـة في نهاية 1948 ومطلع 1949 تمثل أحد المطالب الأردنية الرئيسـية في إعادة المدينتين إلى السـيادة الأردنية، أو على الأقل أن يُسمح لسكانهما بالعودة إلى ديارهم.

خلال الفترة من 9 - 13 يوليو اجتاحت القوات المشـاركة في عملية داني كذلك القـرى المحيطة بكل مـن اللد والرملـة. وكانت النية معقودة منـذ البداية على إفراغها من سـكانها. ففـي 10 يوليو أخطر مركز قيادة لـواء يفتاح قيادة عملية داني بمـا يلي: «تطهر قواتنا منطقة عنابة - جمزو - دانيال، وتحرق كل شيء يمكن حرقه». وبعد مرور عدة ساعات، أضافت قيادة اللواء: «جرى الاستيلاء على خروبة

وخربة الكوميسة(*). بعد تفجير المنازل وتطهير القرى، احتل رجالنا مواقع عالية تطل على القرى»[118]. وقبل ذلك بعدة ساعات أخطر ضابط بجهاز المهندسين في مركز قيادة عملية داني لواء يفتاح بأنه «يرسل 50 متخصصا في المفرقعات لتدمير قرية عنابة». وأضاف ليفشتز أنه «يلزم تدمير أغلب مباني عنابة. والإبقاء على أقل قدر ممكن على أن يُحصَّن لكتيبتين من جيش الدفاع»[119]. في اليوم التالي أخطر لواء يفتاح مركز قيادة عملية داني أن قواته استولت على جمزو ودانيال، وأنها منشغلة «بتطهير القرى وتدمير المنازل»[120]. في ذلك اليوم أصدر ليفشتز أمرا عاما للواء يفتاح: «في جميع المناطق التي استوليتم عليها يجب... تدمير كل منزل لا تنوون التحصن به» [121]. وبالتأكيد فإن التدمير كان يعني التفريغ من السكان.

في تلك الأثناء إلى الشرق، وكجزء من عملية داني، شن كل من لواء حاريل (من البالماخ) وعناصر من لواء إيتزيوني (المتمركز في القدس) عددا من الهجمات المحلية بهدف توسيع الممر إلى القدس، والذي كان تحت سيطرة إسرائيلية، فضلا عن تخفيف الضغط على ضواحي المدينة الغربية والجنوبية. ففي 15 يوليو استولى لواء إيتزيوني على جزء من قرية بيت صفافا، التي هُجرت (بشكل مؤقت) من قبل سكانها. وإلى الشرق، استولت وحدات من الإرغون والهستدروت في 15 – 16و يوليو على قرية المالحة، التي كانت شبه مهجورة وتسيطر عليها العناصر غير النظامية [122]. أما فيما يتصل بقرية عين كارم الكبيرة، التي أُجلي سكانها بشكل جزئي في شهر أبريل، في أعقاب الهجوم على دير ياسين الواقعة على بعد كيلومترين شمالا، فقد هجرها السكان المدنيون في 10 و11 يوليو، كما تركها رجال المليشيات في الفترة من 14 - 16 من الشهر نفسه، في أعقاب استيلاء القوات اليهودية على تلين يهيمنان عليها (خربة بيت مزميل، خربة الحمامة)، وبدأت في القصف المدفعي للقرية، التي عانت في الأيام الأخيرة نقصا حادا في الطعام[123].

على بعد عدة كيلومترات باتجاه الغرب وسعت وحدت من لواء حاريل ممر القدس باتجاه الجنوب، ففي 13 و14 يوليو استولت على عدد من القرى الصغيرة: صوبا؛ صطاف؛ خربة اللوز؛ دير عمرو؛ عقور وصرعة (التي كانت واقعة تحت سيطرة المصريين)، وكذلك استولت في 17 و18 من الشهر نفسه على كسلا؛ إشوع؛

(*) وردت في الأصل الإنجليزي Khirbet al Kumeisa، وقد يكون المقصود هو قرية الكنيسة الواقعة جنوبي خروبة. [المحررة].

عسلين؛ دير رفات وعرتوف. وكان معظم سكان تلك القرى، التي كانت على خط النار منذ شهر أبريل، قد سبق أن غادروا المنطقة. والكثير ممن بقوا هربوا مع اقتراب وحدات لواء حاريل والبدء في إطلاق قذائف الهاون. أما الحفنة من الأشخاص الذين بقوا في كل موقع فقد طُرِدوا [124].

في نهاية عملية داني في التاسع عشر من شهر يوليو أصدر مركز قيادة العملية تعليماته إلى كل من لواء حاريل؛ يفتاح؛ اللواء الثامن ولواء كيرياتي بـ «منع عودة السكان العرب إلى مدنهم وقراهم المحتلة، بما في ذلك عن طريق استخدام الذخيرة الحية»[125].

الجنوب

استثمرت قوات الدفاع الإسرائيلية طاقاتها الرئيسية خلال «الأيام العشرة» في شمال البلاد ووسطها. أما في الجنوب، فقد حاول كل من لواء النقب ولواء غيفعاتي أن يؤمن ممرا بين مستوطنات النقب والمنطقة الخاضعة للسيطرة اليهودية في السهل الساحلي ولكن من دون جدوى. ومع ذلك نجح لواء غيفعاتي في توسيع المنطقة التي يسيطر عليها بشكل كبير باتجاه الجنوب والشرق، مستوليا على مناطق في مداخل النقب الشمالي وفي حي الخليل الغربي.

تعمد شمعون أفيدان، قائد عمليات لواء غيفعاتي، بشكل واضح أن يسرع من عملية فرار السكان من المنطقة التي تحدها من الشرق قزازة؛ جليا؛ إدنبّة؛ مُغلس، ومن الغرب المسمية الكبيرة وقسطينة، ومن الجنوب: حتا وبيت عفا. وقد صدر أمر الاستعداد للاستيلاء على المسمية الكبيرة؛ المسمية الصغيرة؛ التينا؛ قسطينة؛ وتل الترمس من قبل الكتيبة 51 في 29 يونيو، أي خلال الهدنة الأولى. وتحدث الأمر عن «تصفية» قريتي المسمية والاستيلاء على بقية القرى و«تطهيرها» [126].
في الخامس من شهر يوليو ناقش اللواء وحدد خططه في «الأيام العشرة»، وبعد مرور يومين أصدر أفيدان التعليمات التنفيذية. وقد تضمن الأمر الصادر التعجيل من «تصفية القرى العربية الواقعة داخل هذه المنطقة»، كذلك تلقت الفرقة 51 الأمر بالاستيلاء على قرية تل الصافي الكبيرة و«تدمير القوة القتالية للعدو... وتدمير وقتل وطرد اللاجئين المقيمين في خيام في المنطقة من أجل منع تسلل العدو من

الــشرق إلى تلك المواقع المهمــة». ومن المرجح أن طبيعة الأمــر- وما صاحبه من شرح شــفهي- لم تترك في ذهن قادة الفرقة أي شــك في أن أفيدان كان يريد تفريغ المنطقة من السكان[127].

شُــنت عمليــة آن - فار (عمليــة مناهضة فاروق) ليلــة 8 - 9 يوليو بعد مرور ســاعات على قيام المصريين بخــرق الهدنة الأولى. وخلال الفترة مــن 8 - 11 يوليو اكتُســحت المنطقة التي شــملها أمر أفيدان، وفر أغلب سكانها قبل أن تصل طوابير قوات الدفاع الإسرائيلية إلى القرى. تم الاســتيلاء على تل الصافي في الســاعات الأولى من صباح 9 يوليو. فبعد إطلاقها ســتارا من قذائف الهاون والمدافع، اقتربت الفرقة 51 من القرية من ناحيتي الشمال والغرب. وبعد استيلائها على التل نفسها، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على المنازل أسفل التل مما «زاد من الهروب الجماعي، وســط الصراخ ومظاهر الخوف...». ووفقا لمؤرخ رسمي لقوات الدفاع، فإن سقوط تلك القرية المحورية «أسفر عن هروب أكثر من 10 آلاف عربي من المنطقة، والذين وجدوا أنفســهم معزولين...» عن القوات المصرية والعناصر العربية غير النظامية في الشرق والجنوب[128]. ســقطت كل من بيت عفا؛ عبــدس؛ تل الترمس وقرية عراق ســويدان في 8-9 يوليو، وقد هــرب القرويون بمجرد اقتراب القــوات الإسرائيلية أو شروعهــا في الهجــوم؛ حيث ترددت شــائعة مفادها أنها تعاملت مع ســكان بيت عفا «كما فعلت في دير ياســين»[129]. تعرضت قريــة كرتيا لقصف عنيف من نيران المدفعيــة مما أدى إلى هجر ســكانها لها[130]. أغارت وحــدات لواء كيرياتي في الفترة من 12-15 يوليو وضايقت بشــكل مستمر عددا من القرى، بما في ذلك: عجور؛ دير الدبان؛ صميل، كما اســتولت على بلعين وبرقوسية ووجدتهما خاليتين من السكان. وجــرى إحراقهما «بقــدر ما كان ذلك ممكنا»[131]. وقد تضمنــت التقارير المتعلقة بتلك العمليات والتي قام بتحريرها الشاعر ذو الرغبة الانتقامية، أبا كوفنر (مناهض سابق للنازية ومن أعضاء هاشومير هتزائير «شباب الحركة الصهيونية») ما يلي:

> *فجأة، أضحت الأرض ناعمة [تحت عجلات سيارة الجيب التي تقل وحدة مغاوير غيفعاتي «ثعالب شمشون»] - أجسادا! عشرات الأجســاد تحت عجلات الجيب. وشــعر الســائق بالنفور: أجساد بشرية تجثو تحت عجلات سيارته! ولكنه قال لنفسه انتظر لحظة؛*

حيث تذكر [كيبوتس] نغبا وبيت دراس، [وفي كليهما قتلت القوات العربية يهودا] - فقام بدهســهم! لا تخشوا يا أبنائي: كلاب قاتلة - إن عقابهم هو الدم! وكلما قمتم بدهس الكلاب الوحشية، أحببتم الجمال، والخير والحرية[132].

في السادس عشر من يوليو أخطر مركز قيادة لواء غيفعاتي عمليات رئاسة الأركان بمــا يلي: «لقد دخلت قواتنا إلى قرى: قــزازة؛ الخيمة؛ جليا؛ إدنبة؛ ومُغلس وطردت سكانها ودمرت وحرقت عددا من المنازل. والمنطقة حاليا خالية من العرب»[133].

سرّعت عمليات لواء غيفعاتي خلال «الأيام العشرة» من عمليات الإجلاء النهائي لقرى المسمية الكبيرة، المسمية الصغيرة، التينة، الخيمة، إندبة، مُغلس، جليا، قزازة، ســجد، تل الترمس، الجلادية، صميل، زيتة، بلعين، برقوســية وتل الصافي وعدد من القرى الصغيرة ومخيمات البدو. وقد هرب أغلب القرويين إلى تلال الخليل، في حين عبرت أقلية، من منطقة المســمية، عبر الأراضي الواقعة تحت الســيطرة الإسرائيلية إلى قطاع غزة.

العمليات العسكرية خلال الهدنة الثانية

يوليو - أكتوبر 1948

خلال الأشــهر الثلاثة التي فصلت بين بداية الهدنــة الثانية في 19 يوليو وتجدد القتــال في 15 أكتوبــر، نفذت قوات الدفــاع الإسرائيلية عددا مــن العمليات التي صممت بهدف تنظيف مناطق خطوطها الخلفية والأمامية من التجمعات السكانية العربية النشطة أو تلك التي قد تكون معادية لإسرائيل.

تمثل أحد تلك التجمعات في سلسلة تقارب ست قرى على طول القطاع الشمالي لطريــق تل أبيب - حيفــا. وفي مطلع فــترة «الأيام العشرة» قررت قــوات الدفاع الإسرائيلية الاســتيلاء على قرية الطيرة الكبيرة والتي تعيق حركة السير على الطريق في المنطقة الواقعة جنوب حيفا؛ وعلى الرغم من فشل محاولة سابقة لتحقيق ذلك في نهاية شهر أبريل، فإنها أدت إلى الإسراع في عملية إجلاء نساء وأطفال القرية[134]، في حين نجح الجيش العربي في إقناع الرجال بالبقاء وحماية قريتهم[135]. وعلى الرغم مــن أن أمر العمليات الصادر في يوليو تحدث عن مليشــيات محلية «يزيد عددها

على 800 شـخص»، فإنه لم يذكر شـيئا عن مصير السـكان المدنيين[136]. هُوجمت الطـيرة مجددا وسـقطت في 16 يوليو، وفر بعض السـكان إلى المنطقة العربية إلى الجنوب، والمسماة المثلث الصغير، وتضم قرى الجبعة، إجزم، وعين غزال[137].

خلال الفترة 17-19 يوليو هاجمت القوات الإسرائيلية واحتلت القرى شـبه المهجـورة جنوب الطيرة: كفـر لام، صرفند، عين حوض والمزار (والتي سـبق أن احتلها الجيش في نهاية مايو ثم بعد مغادرته اسـتولت عليها المليشيات العربية والمدنيـون)[138]. وكان المثلث الصغير (الواقع على بعد 20 كيلومترا جنوب يافا) هدفا لعملية «تنظيف المنطقة الخلفية» خلال الهدنة الثانية. فعلى مدار أشـهر كان القرويون يتصيدون السـيارات اليهودية على الطريق السـاحلي الحيوي (في حين أرسـلوا من وقت إلى آخر من يسـتطلع آراء الطرف الآخر في السلام). ومع سقوط سلسلة القرى في الشمال، ظل المثلث الصغير العقبة الوحيدة التي تعيق المواصلات الإسرائيلية.

في بداية شهر مايو، كان سكان المثلث الصغير وقرية الطيرة قد قرروا أنهم «لن يتخلوا عـن قراهم، وأنهم سـيحاربون إلى آخر رجل لديهـم...»[139]. وعلى خلفية موسـم الحصـاد الصيفي أجرت بيت غـزال اتصالات مع زخـرون ياكوف المجاورة للتوصـل إلى هدنة محليـة[140]. وفي واقـع الأمر فإنه بحلول منتصف شـهر يونيو كانـت هناك فصائل مهمـة في القرى الثلاث راغبة في السـلام[141]؛ وتبلور نوع من أنواع التعايش السلمي الفعلي. ففي خلال الصيف بيعت المحاصيل الزراعية للقرى عـبر القرى الدرزيـة في الكرمل في حيفا اليهودية (عسـفيا وداليـة الكرميل)[142]. وفي الوقـت ذاته كان هناك ضغط من المسـتوطنات القريبة مـن أجل اقتلاع تلك القرى من جذورها[143]. وفقا للتقارير التي تواترت في مطلع شـهر يوليو فإن سكان المثلث الصغير كانوا «يشـعرون بالثقـة في أنه يمكنهم الصمود إلى أن يتحقق النصر العربي»[144]. واسـتمر رجال المليشيات التابعة لهم في قنص وسائل النقل اليهودية. وقـد نفذت وحدات من كل من لواء كارميلي وإسـكندروني عملية انتقامية ناجحة بشكل جزئي ضد مواقع المليشـيات التي تطل على الطريق[145]. وقد ناقش مجلس الوزراء بشـكل مقتضب المشـكلة خلال اجتماعه يوم 14 يوليو؛ حيث ضغط وزير المالية لإيجاد حل لها (لأسـباب تتصل بالاقتصاد والبنية الأساسية). أما بن غوريون،

الذي كانت تشغله قضايا أكثر أهمية (عمليات داني؛ ديكيل؛ آن فار) فلم يكن قلقا. فبالنسبة إليه لم تكن هناك حاجة إلى التعجل:

> *إن هذه القرى في متناول أيدينا [كما قال]. نستطيع أن نتحرك ضدها حتى بعد عودة الهدنة. حيث إن الأمر سيكون عملا شرطيا... نظـرا إلى أنه لا ينظر إليهم على أنهم قوات معادية لأنهم يوجدون في مناطقنا [في إسرائيل] وهم سكان في الدولة... كما أن هذه القرى لا تمثل خطرا عسكريا*[146].

وعـلى الرغم من ذلك، فإنه مع قـرب انتهاء فترة «الأيام العـشرة» وُجِّه إنذار للقرويين - إما الاستسـلام وإما الإجلاء. وفي اليوم التالي وكرد فعل فوري على اعتداء على سـائقين إسرائيليين في الطريق السـاحلي (عُثر على جثـمان أحدهما بعد مرور أسبوعين، في حين لم يُستعد جثمان الآخر على الإطلاق)[147] هاجمت قوات إسرائيلية تفتقـر إلى التنظيـم مواقع المليشـيات في المثلث الصغير في الوقـت الذي قُصفت فيـه القرى بقذائف 65 ملم المدفعيـة والهاون. ومع ذلك مُنيـت القوة المهاجمة بالهزيمـة[148]. وخـلال الأيام التاليـة تعرضت القرى لقصف متقطـع من المدفعية والطيران[149]. فر عديد من السكان، وأفادت التقارير عن «انخفاض» الروح المعنوية في صفوف الباقين[150].

في الرابع والعشرين من شهر يوليو شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية Mivtza Shoter (عمليـة رجل الشرطة) بهدف احتـلال المثلث الصغير، أو كما ورد في الأمر التنفيذي «اسـتعادة السـيطرة» على الطريق السـاحلي بين زخرون ياكوف وحيفا، و«القضاء على جميع الأعداء في المنطقة». ولم يرد أي نص صريح حول مصير السكان بها[151]. وقد انتهى الهجوم في صباح يوم 26 من الشـهر نفسـه. استخدمت قوات الدفـاع خلاله قاذفات القنابل وأربع كتائب مشـاة ترافقها ثماني سـيارات مصفحة وأربع بطاريات من المدفعية الخفيفة والهاون (كذب وزير الخارجية شـيرتوك على القائـم بأعمال وسـيط الأمم المتحدة حينـما كتب، في 28 سـبتمبر 1948، أنه «لم نُسـتخدم طائرات»[152]. وعلى ما يبدو قتلت قذائف الطائرة 37 - وفي رواية أخرى «ما يقرب من 100» - من السكان[153]. وفي حين دارت في الجبعة وعين غزال معارك

في الشـــوارع يوم 25 يوليو، فإنهما كانتا خاليتين بعد إخضاعهما في صباح 26 يوليو، وفي إجزم وخربة قمبازة المجاورتين وجدت قوات الدفاع المئات من النساء والأطفال وكبار الســـن، واحتجز 100 من رجال المليشيات في حين «قُتل أكثر من 100 عربي». وقد كانت القوات الإسرائيلية مندهشـــة من «شراسة مقاومة المدافعين»[154]. ووقع محمود المهدي، مختار إجزم، وثيقة استســـلام في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم 26 يوليو[155]. ونجح أغلب أفراد المليشيات في القرى الثلاث في الهروب إلى عرعرة - إلى الشرق- بعد التغلب على سلســـلة من الأكمنة التي أقامتها قوات الدفاع الإسرائيلية والتي خسرت من جرائها 60 قتيلا [156].

تمكـــن أغلب القرويين من الوصول إلى الأراضي الواقعة تحت ســـيطرة العراقيين في وادي عارة وإلى شمال الضفة الغربية. غير أن العديد أيضا بقوا في القرى الدرزية المجاورة أو في المواقع المهجورة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. وخلال الأيام والأســـابيع التالية بـــادرت إسرائيل إلى تجميعهم وطردهـــم. في صباح يوم 28 يوليو نقلت القوات الإسرائيلية «1400 عربي من النســـاء والأطفال وكبار السن» من إجزم إلى قرية اللجون وتركتهم هناك ليكملوا طريقهم سيرا على الأقدام باتجاه جنين[157]. كما نُقل 24 شـــخصا آخرون إلى الضفة الغربية في اليوم التالي[158]، بالإضافة إلى 480 شخصا آخرين- كانوا قد أقاموا في خيام في دالية الكرمل- نُقلوا في 31 من يوليو[159]. كما نُقل 90 شخصا، أغلبهم من إجزم - 7 من الشيوخ، 44 من السيدات المتقدمات في العمر، 39 طفلا - يوم 23 أغسطس من عسفيا إلى الضفة الغربية[160].

خـــلال الأيام التي أعقبت عمليـــة «رجل الشرطة» دمرت قوات الدفاع الكثير في عين غزالة والجبعة. واشتكى المتحدثون باسم العرب من العنف والفظائع الإسرائيلية. وقد أرســـل توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، برقية إلى الأمم المتحدة متحدثا عن أن القرويين «يتعرضون إلى أكثر أنواع المعاملة الهمجية التي عرفتها الإنسانية... وجرى إجبار تجمعات ضخمة منهم على إجلاء منازلهم...»[161]. وتحدث مُشتك آخر عن وجود 4 آلاف شخص قتيل أو مفقود في إجزم. وفي صباح يوم 29 يوليو زار وفد من مراقبي الأمم المتحدة - بناء على تعليمات من برنادوت - القرية، غير أنه لم يجد «جثـــة واحدة»[162]، بيد أنهم لم يبحثوا بجديـــة. حيث كانت هناك جثث في القرى تقبع تحت الحجارة في المواقع الأمامية النائية للمليشيات وفي التلال المجاورة لأولئك

الذين قضوا نحبهم من جراء القصف بواسطة المدفعية والطيران الإسرائيلي، أو قتلوا في أكمنة. وطبقا لأحد تقارير قوات الدفاع الإسرائيلية، عُثر على «ما يقرب من 200 جثة» في منطقة المثلث الصغير[163]. ودفنتها الفرق التابعة لها[164].

مثلـت الرواية المتصلـة بدفن قوات الدفاع الإسرائيليـة 28 عربيا أحياء القصة الرئيسـية عن الفظائع التي ارتُكبت، والتي طفت بقوة على السـطح[165]. وأنكرت إسرائيل بشده هذا الادعاء. وقد تجد تلك القصة أصولها في حرق القوات الإسرائيلية 25-30 جثة عُثر عليها «في حالة تحلل متقدمة» بالقرب من عين غزال. وطبقا للشرح الذي قدمـه والتر إيتان، فإنه نتيجة للنقص في الحطـب، كان الحرق جزئيا، وجرى تكليف القرويين الذين قُبض عليهم بدفن البقايا[166]. ذهب عزام باشا إلى أن أغلب الـ «28» جثـة كانت للاجئين مـن الطيرة هربوا إلى المثلث الصغـير. وفي 28 يوليو زار مراقب للأمم المتحـدة المنطقة، ووفقا لبرنادوت، «لم يجد دليلا يؤيد الادعاءات الخاصة بوقوع مذبحة»[167].

عـلى الرغم من ذلك، أسـفر الضغط العربي عن إجراء الأمـم المتحدة تحقيقا شاملا في عملية «رجل الشرطة». حيث جرى إجمالا نشر خمسة فرق عمل اعتمدت بشـكل رئيسي على شهادات لاجئي القرى الثلاث المقيمين في معسكرات في منطقة جنين لإيضاح ما حدث ووضع قوائم بأسـماء المفقودين أو القتلى. ووفقا لما أورده برنـادوت، كان الهجوم الإسرائيلي على القرى «غـير مبرر ... خاصة في ضوء العرض الـذي قدمته القرى العربية للتفاوض، والفشـل الإسرائيلي الواضح في استكشـاف هذا العرض». دان برنادوت عمليـات «التدمير الممنهجة» التي قامت بها إسرائيل بعد ذلك في عـين غزال والجبعة، وطالب، «في ضوء ما توصلت إليه فرق البحث»، بالسـماح لسـكان القرى الثلاث بالعودة، مع إعادة إسرائيل تأهيل ما دُمر وهُدم من منـازل. واختتم برنادوت تقريـره بالقول بأنه إجمالا فإن «عـدد الذين قتلوا [في القرى الثلاث] لا يمكن أن يتجاوز 130 شـخصا» وأنه «لم يُعتقل عدد كبير من السكان» (في إجابة عن الادعاءات بأن 4 آلاف عربي كانوا ضحية «المذابح» أو جرى «اعتقالهم»)[168]. وقد توصلت «اللجنة المركزية للإشراف على الهدنة»، التي ترأسها دبليو. إي. رايلي (عميد من مشـاة البحريـة الأمريكية، أصبح فيما بعد أول رئيس للجنـة الأمم المتحدة لـلإشراف على الهدنة في الشرق الأوسـط) إلى أنه «مع إتمام

الهجوم ... جرى إجبار كل السكان على الإجلاء». كما أن مفتشي اللجنة لم يجدوا دليلا على خرق القرويين للهدنة (التي بدأت في 8 يوليو) قبل الهجوم الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي المقابل، مثل الهجوم انتهاكا لها[169].

لم يكن الإسرائيليون راضين عن تحقيقات وتوصيات الأمم المتحدة؛ حيث أصروا على أن القرويين هاجموا بشكل متكرر وسائل النقل اليهودية خلال الهدنة الأولى و«الأيام العشرة»، كما أنهم أعاقوا السير خلال الهدنة الثانية عن طريق وضع أحجار على الطريق وتفجير جسرين[170]. كما أنكر شيرتوك أن يكون قد طُرد القرويون، قائلا إنه «عندما بدأت العملية في 24 يوليو لم يكن هناك سوى القليل من السكان العاديين في القرى». وأصر على أن تدمير المنازل في عين غزال والجبعة كان مقصورا على «المباني التي تهيمن على الطريق السريع، والتي أطلقت منها النيران على وسائل النقل». ومن ثم فإن ذلك تم «لمنع تكرار مثل هذه الهجمات...». كذلك رفض طلب بانش، القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة، السماح للقرويين بالعودة إلى القرى[171]. وقد رد الأخير، الذي كان قد خلف برنادوت، بأن الأهالي «أجبروا على الإجلاء» وأن اثنتين من القرى جرى «تدميرهما بشكل مُمنهج»[172]. في أوائل شهر أغسطس جاء المستوطنون من المناطق المجاورة على عربات تجرها أحصنة وبدأوا في عمليات نهب القرى[173]. وبعد مرور بضعة أسابيع سمحت السلطات للعديد من العائلات العربية بقيادة محمود المهدي - والذي يُقدم في الوثائق الإسرائيلية على أنه «صديق لليشوف» والذي أقام بشكل مؤقت في مخيم في دالية الكرمل - بالعودة والإقامة في إجزم. ومع ذلك فإنه في نهاية شهر ديسمبر 1948 وبداية العام 1949 طُردوا مجددا من قبل القوات الإسرائيلية[174]، وخلال الأشهر التالية جرى توطين مهاجرين يهود جدد في القرى الثلاث.

فاقمت فترة «الأيام العشرة» بشكل كبير من مشكلة اللاجئين في الضفة الغربية؛ حيث انضم العديد من الآلاف من اللاجئين الجدد إلى أولئك الذين أفرزتهم الجولات السابقة من القتال، خاصة في المنطقة جنوبي خط نابلس - طولكرم، وقد قدم شيمشون ماشبيتز، مستشار الشؤون العربية للواء إسكندروني، وصفا للموقف قائلا: إن اللاجئين كانوا في البداية مصدرا للدخل لطولكرم، حيث أنفقوا أموالهم على شراء المؤن.

بيد أنه بعد ذلك، نفدت أموالهم أو تزايد تدفق اللاجئين المعدومين، وكان ذلك سببا في الضغط على السلطات العامة واللجنة الوطنية. فضلا عن قيام اللاجئين بسرقة أو حصد الحقول التابعة للمدينة والقرى المجاورة... وبالنظر إلى الموقف، كانت سلطات طولكرم مضطرة إلى إيواء اللاجئين في المدارس التي جرى إغلاقها قبل ذلك بشهرين، وإطعامهم من خلال توزيع حصص من الوجبات، تضمنت الحصة اليومية للفرد 400 غرام من الخبز؛ وقطعة من الجبن تزن ما بين 30 و40 غراما أو ما حصة مماثلة في الوزن من المربى أو البطاطس غير المطبوخة، وهي حصة لا تكفي في الظروف العادية كحد أدنى للمحافظة على الحياة... ومع الزيادة في عدد اللاجئين وتناقص فرص العمل- خاصة مع نهاية موسم الحصاد - انتشرت بدرجة كبيرة ظاهرة التسول من قبل النساء والأطفال، وهو أمر محبط للمعنويات، خاصة في مجتمع عربي. كما بدأت الظاهرة تمس الرجال الذين لا يمكنهم العثور على فرصة عمل أو غير المتزوجين أو الذين لا يريدون لزوجاتهم القيام بذلك. ومما زاد الوضع الاقتصادي سوءا فرار الأثرياء من المنطقة إما إلى مراكز عربية بعيدة داخل البلاد وإما خارجها. وفي ظل الظروف الطبيعية كان من المفترض أن تكون تلك فترة حرث الأراضي الزراعية والتي توفر العمل لمن يحتاج إليه. ولكن لم يكن الأمر كذلك ذلك الموسم، في ذلك العام. فقد كانت مساحات كبيرة من الأراضي العربية بمحاصيل الشتاء [مثل القمح] توجد عبر خطوطنا [المقصود في الجانب الإسرائيلي من خط المواجهة] ونقوم نحن بحصادها. أما تلك الأراضي الواقعة في مواجهة خطوطنا [في الجانب العربي] على مسافة تبعد 500-600 متر، فإننا لا نسمح لهم بالاقتراب منها... وانطبق الشيء نفسه على المحاصيل الصيفية [الذرة، البطيخ]. لم تكن العلاقة بين السكان المحليين واللاجئين جيدة نتيجة لعادات اللاجئين من البدو في الإغارة على حقول القرويين وحصد المحاصيل

لسد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشية مع اليهود... والسكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية [175].

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم على طول تلك الخطوط وورائها. وفي مواجهة ذلك تلقت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسس- حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية[176]. وقد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشكل دوري[177]. كذلك تضمنت الأوامر تأمين القرى الخالية من السكان آنذاك من محاولات التسلل، وأن تقتل أو تطرد المتسللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضررا، مثل السهل الساحلي والتي خشيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المستوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديدا أمنيا[178]. وأيضا الشرطة. ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقيل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيلي تحت جنح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعا قُتل في الأسبوع الماضي، ومما لا شك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شتريت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

> *يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي... هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال جولاتي في البلاد واجهت شخصيا هذه الظاهرة بشكل أساسي في الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.*

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة[179].

على العكس مما تضمنه خطاب شتريت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع هذه المشكلة – من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلا جيدا على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقا للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُرِدوا من قراهم، ولكن أفرادا يتسللون بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم معلومات للعدو»[180]. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه العودة قد يرافقها أيضا تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛ الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازة؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص «تدمير أي قوة مسلحة» يُعثَر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»[181]. وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19 يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازة؛ مُغلس؛ وإدنبة للتأكد من أنها خالية من السكان. وقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب، وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حُذِّروا أن أي شخص يدخل مناطق

لسـد حاجاتهم الخاصة... والأكثر من ذلك فإنه منذ بداية الحرب انتهت تجارة الماشـية مع اليهود... والسـكان الذين كانوا يعيشون على ذلك فقدوا مصدر رزقهم ولم يكن بوسعهم العثور على مصدر آخر للدخل. أما فيما يتصل بالوقود فإن الموقف سيئ للغاية [175].

ترتب على التوصل إلى الهدنة الثانية، وحالة الهدوء النسبي التي خيمت على خطوط المواجهـة إغراء اللاجئين بمحاولة العودة إلى ديارهـم أو، على الأقل، حصاد محاصيلهم عـلى طول تلك الخطـوط وورائها. وفي مواجهة ذلك تلقـت كل وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية على كل الجبهات، فور بدء الهدنة، تعليمات بسد الطريق أمام العرب الذين يسعون إلى العبور إلى داخل الأراضي الإسرائيلية - سواء كان ذلك للاستقرار أو السرقة أو التهريب أو الحصاد أو التخريب أو التجسـس- حتى إن تطلب الأمر استخدام الذخيرة الحية[176]. وقـد أعيد التأكيد على هذه التعليمات بشـكل دوري[177]. كذلك تضمنت الأوامـر تأمـين القرى الخالية من السـكان آنذاك من محاولات التسـلل، وأن تقتل أو تطرد المتسـللين، والخروج في دوريات على القرى التي مازال السكان يقطنونها للتعرف على المقيمين غير الشرعيين واعتقالهم، ثم طردهم. وقد طبقت الوحدات المختلفة تلك الأوامر بدرجات متباينة من الكفاءة والشدة والتماسك.

تعرضت القيادة على المستوى الوطني لضغوط حتى تتعامل بحزم ضد تسلل العرب من جهات متعددة: المستوطنات، خاصة في المناطق الأكثر تضررا، مثل السهل الساحلي والتي خشـيت من أعمال الإرهاب والسرقة؛ وكبار المسؤولين، الذين كانوا يخشون على مستقبل المسـتوطنات الجديدة؛ ووحدات قوات الدفاع الإسرائيلية المنتشرة على طول خطوط المواجهة، والتي نظرت إلى المتسللين باعتبارهم تهديدا أمنيا[178]. وأيضا الشرطة، ففي 29 أغسطس كتب مفتش الشرطة، يحزقيل سهر، لوزير الداخلية، شتريت:

توجد مجموعات عربية منظمة تتسـلل بين مواقع قوات الدفاع الإسرائيـلي تحت جنح الليل عبر خطوط الهدنة وتسرق الأبقار. بل إن مزارعا قُتل في الأسـبوع الماضي، ومما لا شـك فيه أن نجاحهم في هذا المجال ربما يفتح الباب أمام القادة العسكريين العرب لمحاولة استثمار الوضع لأغراض تكتيكية... ومن جانبنا فإننا نرى أن الوضع خطير...

حوّل شتريت الخطاب إلى بن غوريون مضيفا مخاوفه الخاصة:

> *يمكنكم أن تدركوا عبر قراءة كلمات سهر أن التسلل العربي... هو ظاهرة مقلقة للغاية تعرض الأمن في البلاد للخطر... وخلال جولاتي في البلاد واجهت شخصيا هذه الظاهرة بشكل أساسي في الجليل الأعلى وبيسان؛ حيث تسلل العرب ليلا بأعداد كبيرة وسرقوا ونهبوا وغير ذلك من دون عقاب.*

وقد أقر الوزير بأن الشرطة ليست لديها القوات أو الميزانية الكافية، كما أن تسليحها غير كاف، والجيش فقط هو من يمكنه أن يتعامل مع هذه المشكلة[179].

على العكس مما تضمنه خطاب شتريت، كان الجيش بالفعل يتعامل مع هذه المشكلة – من دون أن يتمكن من تحقيق نصر حاسم - منذ نهاية «الأيام العشرة». وقد قدم لواء غيفعاتي - الذي تولى خط المواجهة إلى الغرب من بيت لحم - الخليل بمجرد بدء الهدنة - مثلا جيدا على ذلك، فقد أمرت قيادة اللواء فرقها «بتشكيل شبكة إشراف تقوم على أساس دوريات ومراكز مراقبة». ووفقا للقيادة، فإن أغلبية العرب المحليين «قد طُرِدوا من قراهم، ولكن أفرادا يتسللون بالتسلل ويصلون إلى قراهم بهدف استعادة ممتلكات أو جمع الطعام وتقديم معلومات للعدو»[180]. وقد ترجمت هذه الخطوط العامة عبر سلسلة القيادة إلى تعليمات محددة. فقد حذرت الكتيبة 51، على سبيل المثال، مرافقيها: «مع بداية الهدنة توجد خشية من عودة القرويين إلى القرى المحتلة. ومثل هذه العودة قد يرافقها أيضا تسلل من قوات العدو بشكل متخف». ومن ثم تلقت الكتائب أوامر بمنع التسلل إلى صميل؛ برقوسية؛ بلعين؛ المسمية الصغيرة؛ التينة؛ الخيمة؛ إدنبّة؛ جليا؛ قزازة؛ ومُغلس. وقد تضمنت الأوامر على وجه الخصوص «تدمير أي قوة مسلحة» يُعثَر عليها؛ و«طرد... القرويين غير المسلحين»[181]. وحتى قبل صدور هذا الأمر مرت سيارة جيب لقوات تابعة للفرقة 51 في 19 يوليو على الخيمة؛ جليا؛ قزازة؛ مُغلس؛ وإدنبة للتأكد من أنها خالية من السكان. وقد صادفت بالقرب من الخمية مجموعة من العرب في بستان لأشجار الخروب، وكانوا لاجئين من قرى المسمية وعجّور. «وقد حذّروا أن أي شخص يدخل مناطق

تحت سيطرتنا يمكن أن يُقتل. وقد وعدوا بالطاعة وأُطلق سراحهم». وأيضا صدر تحذير مماثل إلى مجموعة أخرى عُثِر عليها بالقرب من جليا. وقد وجهت دورية أخرى كانت قد تصادمت في اليوم ذاته مع متسللين مسلحين في صميل (قتلت أحدهم وجرحت آخر) التحذير نفسه لمجموعة من اللاجئين الذين صادفتهم(182). خلال الأيام التالية طردت دوريات لاجئين بالقرب من تل الصافي؛ التينة؛ ومُغلس، وقتلت ثلاثة من أولئك الذين سبق احتجازهم(183). في تل الصافي خلفت كتيبة الاحتلال السابقة لتلك التي حلت محلها (الفرقة 53) عناصر «غير مرحب بها»: «أربعة عشر من الذكور العرب فوق السادسة عشرة، أربعة منهم معاقون، وستة من النساء كبيرات السن، غير مبصرات، وثمانية أطفال صغار». وقد اشتكى ضابط استخبارات الكتيبة 53 من أنه كان من الضروري ألا يترك مثل هذا «الميراث»، واقترح استخدام «سيارة» لحل «المشكلة» (يفترض أن ذلك بغرض الطرد)(184).

بعد مرور عدة أيام نقل ضابط استخبارات الفرقة 53 معلومات عن عودة عرب إلى برقوسية وبلعين «لزراعة الذرة والعودة إلى الاستقرار هناك»، وطلب من الفرقة 54 المجاورة حرق تلك القرى. كذلك طلب من مركز قيادة اللواء السماح بحرق التينة والخيمة(185). في 6 أغسطس هُوجمت الخيمة (والمُخيزن المجاورة)، وبعد مرور أسبوع عاودت دورية تابعة للواء غيفعاتي المرور على إدنبة؛ مُغلس؛ جليا؛ قزازة وسجد، وقتلت حفنة من العرب في عدة مصادمات(186).

ربما كانت عملية «التطهير» الأكثر اتساعا للمنطقة الخلفية خلال الهدنة الثانية هي تلك التي نفذها لواء غيفعاتي حول يبنى- عرب صقرير - النبي روبين، وهي منطقة من التلال الرملية تقع إلى الشمال من تلك الواقعة تحت سيطرة الجيش المصري. يُذكر أنه كانت هناك عمليتان سابقتان خُطِّط لهما - في نهاية يوليو وبداية أغسطس- للغرض نفسه، إما لم تُجسِّدا على أرض الواقع وإما أنهما فشلتا في القيام بالمطلوب(187). في 24 أغسطس أصدر مركز قيادة لواء غيفعاتي الأمر التنفيذي لعملية «التنظيف» Mivtza Nikayon الهادفة إلى «تنظيف المنطقة بين وادي صقرير ووادي روبين وساحل البحر المتوسط وممر السكك الحديد بين أشدود ويبنى. كما يلزم «تدمير القوات العسكرية في المنطقة وطرد المدنيين»(188). تمت العملية يوم 28

أغسطس وجرى التعامل مع جزء واحد فقط من المنطقة المحددة لها نتيجة للنقص في القــوة البشريــة المتاحة. وقد شــاركت فيها، الكتيبة 55، وحــدة الخيالة باللواء، وحدة «ثعالب شمشــون»، الفرقة الأولى الأرضية، ودمرت «أغلب المنازل الحجرية، كما حُرِقت الأكواخ [الخشبية]، وقتل 10 من العرب وجرح 3 واحتُجز 3». كما قتلت القوات ما يقرب من 20 جملا وبقرة وبغلا. ولم تعان قوات الدفاع من أي خســائر. وصف أحد الجنود العملية بكثير من التفصيل، فكتب أنهم بدأوا العملية بشــعور من «المــرح»، ولاحقا قبضوا على العديد من العــرب «المذعورين الخائفين» الذين كان «مظهرهم البائس يثير خليطا من مشاعر الازدراء والشفقة». وقد جلس الجنود حولهم يناقشون هل يقتلونهم أم لا؟ وفي النهاية وبعدما قرروا – بشبه سخرية - أنه لا يلزم قتلهم وإنما استخدامهم «لسحب المياه وقطع الأخشاب» - كما فعل غوشوا (يوشــع) قبــل ذلك بثلاثة آلاف عام مع ســجنائه من جبعــون - وأطعمهم الجنود خبــزا وجبنا وقدموا لهم المياه. وقد كشــفت تحقيقات قوات الدفاع الإسرائيلية أن المقبوض عليهم كانوا من يبنى؛ زرنوقة؛ والقبيبة وكانوا يعيشــون في خيام بالمنطقة المحيطــة بمجدل ويحاولون زراعة حقولهم. وقد ذهب التقرير الكامل عن العملية إلى القول بأن: «الجوع الذي ساد بين اللاجئين اضطرهم إلى تعريض أنفسهم للخطر واختراق مناطقنا»[189].

حدثت عمليات مشابهة في أماكن أخرى لتنظيف المناطق الواقعة وراء خطوط القتال. ففي الشــمال نفذت الجبهة الشــمالية عملية «المكنسة» Mivtza Matate التي رمت إلى احتجاز الشــباب في ســن القتال والمحتمل إثارتهم المشــاكل، وجمع الســلاح من عكا والقرى التي احتُلت أخيرا في الجليل الغربي والأوســط[190]. وبدت عمليــات الاحتجاز قصيرة هدفت بشــكل خــاص إلى إجبار القرويين على تســليم الأسلحة المخبأة[191].

في مكان في الشمال، أمنت كتيبة من لواء غولاني في 8 أغسطس قرية أم الزينات والــوادي إلى شرقهــا، في تلال مينــاش، «لتعقب العدو وتدمــيره». واعتقدت قوات الدفــاع الإسرائيلية أن اللاجئين من المثلث الصغير أقاموا خيامهم هناك[192]. وخارج القريــة، صادفــت الكتيبة حفنة من العــرب يهربون على طــول الطريق إلى دالية الروحــاء، فتعقبتهــم وأطلقت النيران مما أدى إلى قتل عــربي وجرح آخر. وانتقلت

الكتيبـة بعد ذلك إلى تفتيـش الوادي، حيث وجدت مجموعـة أخرى من العرب. وقُبِض على رجل وجرى اسـتجوابه بسرعة و«أُطلقـت النار عليه» (لم يذكر التقرير لمـاذا). تحركت الكتيبـة إلى أم الدرج؛ حيث قابلت مجموعة أخرى من بينها امرأة. وذكـروا أنهم من الدروز «و[لذلك] لم نفعل شـيئا معهم»[193]. أقامت كتيبة أخرى تابعة للواء غولاني كمينا لمجموعة من العرب دخلت قرية حطين الخالية «لاستعادة ممتلكاتهم» وطردتهم، خلال العملية قُتل بعض الرجال وبعض الدواب[194].

في 10 سـبتمبر أمنت وحـدات من الفرقة 103 لمنطقة الجليـل قرية القديرية الصغيرة (الشيخ الرومي) جنوب صفد؛ حيث أعاد العرب احتلال العديد من المنازل وأقاموا معسـكر مخيمات. تسـلل الجنود داخل الخيام مطلقـين النار، مما أحدث حالة من الذعر وعددا من الخسـائر. غير أن العرب بادلوهم إطلاق النيران طاردين الجنـود من المنطقة، وأصيب ثلاثة منهم بإصابات خفيفة. ونقلت الفرقة 103 قتل «32» فردا [195]. وبعد ذلك بثلاث ليال أرسـلت الجبهة الشمالية قوة ثانية استولت على القرية ودمرتها [196].

أمن لواء يفتاح بشـكل دوري القرى والمخيمات في منطقة شمال النقب. وفي 20 سـبتمبر صدرت الأوامر للفرقة الثالثة بإنهاء عملية التسلل إلى كل من قرية المحرّقة وكوفخـة من خـلال وضع كمائن وقتل أولئـك الذين يحاولون الدخـول إليها [197]. وبعد مرور يومين فتشـت الفرقـة القـرى واحتجـزت أربعة أشـخـاص وفجرت منـازل. في حين سُـمح لعـدد مـن «المقيمين كبار السن» - نُظـر إليهـم على أنهم غير ضارين - بالبقاء[198].

في أثناء الهدنة الثانية ضايقت المواقع المتقدمة لقوات الدفاع الإسرائيلية ودورياتها دوريـة للمزارعين في المناطق الواقعة على خطـوط الجبهة، وراء الخطوط وفي المناطق العازلة بعمق 500 -600 متر، على الرغم من أن الظاهرة لم تكن واسـعة الانتشـار كما كانت عليه الحال في الهدنة الأولى، عندما كان الحصاد في ذروته[199]. وغالبا ما شـملت السياسة المتبعة تدمير المواقع التي يستخدمها المزارعون للتخزين أو النوم.

في بداية شـهر أغسـطس أوصى أحد ضباط المخابرات في الشـمال بوضع ألغام في طريـق بالقرب من كفر مصر و«تدمير» المواقع منحدرة الأسـطح التابعة لقبيلة السبارجة، والتي يستخدمها المتسللون الساعون «لجمع القليل من الذرة أو القمح»

من حقول كفر مصر (وموليديت اليهودية)[200]. وبعد ذلك بأيام قليلة أفادت فرقة يزراعيل (من لواء غولاني) بأن إحدى دورياتها صادفت مجموعة من النساء العرب تعمل في حقول بالقرب من قرية المُجيدل المهجورة: «لقد أمرت [المقصود ليبمان، قائد عمليات الدورية] المدفعية بإطلاق ثلاث قذائف من فوق رؤوسهن لطردهن، وبالفعل هربن باتجاه بستان الزيتون... ». غير أنه بعد مغادرة الدورية رجع العرب من جديد، ومع عودة الدورية قابلت «مجموعة من النساء والرجال العرب... فتحت النار عليهم وكانت النتيجة قتل رجل وجرح رجل وسيدة. وفي المرتين أطلقت 31 طلقة». وفي اليوم التالي، 6 أغسطس، قابلت الدورية نفسها جنازتين عربيتين. وقد افترض قائدها أن «أحد جرحى أمس قد مات». وعقب ذلك بيوم أو يومين عثرت الدورية على مجموعة كبيرة من النساء في حقول المُجيدل. وعندما اقتربنا منهن لطردهن، عثرنا على رجل عربي مختبئا بالقرب منهن فقتلناه. كما حذرنا النساء من مغبة العودة إلى المجيدل. وقد تضمن تعليق قائد الدورية والمرفق بالتقرير: «حاولت النسوة العرب بشكل متكرر العودة إلى المُجيدل»، وكنّ عادة بصحبة رجال، وأعطيت أمرا قاطعا بإحباط أي محاولة للعودة إلى منطقة القرية والتعامل معها بحسم»[201]. وفي يوم 2 أغسطس قابل كمين أقامته الكتيبة «سي» التابعة للفرقة 13، بالقرب من صفورية مجموعة من العرب- ربما كانوا ينوون الزراعة- وفتح النار عليهم، مما أسفر عن قتل «أربع نساء وثلاثة رجال»[202].

تضمنت التقارير الإشارة إلى عملية إعدام أخرى بعد مرور أسبوعين نفذتها دورية في النقب. فقد زرعت قوة، تابعة على الأرجح للواء النقب، ألغاما على الطريق شرقي وجنوبي جسر ركيك، بالقرب من كيبوتس مشمار هنيغيف، ثم ظهرت قافلة عربية بجمال على الساحة. «فتحنا النيران على الطرف القريب منا، مما أسفر عن قتل عدد من الجمال، في حين هرب العرب مستترين بالظلام». كما أوقعت الدورية لاحقا قافلتين في كمين، وتم قُتل مزيد من الجمال - إجمالا 20 جملا وكانت كل القوافل تحمل قمحا وشعيرا. واحتجزت الدورية «عربيا مشتبها فيه». لم يتمكن من شرح ماذا كان يفعل في المنطقة، مدعيا أنه جاء من نابلس. وأُعدم لعدم وجود إمكان لنقله إلى القاعدة[203]. وعلى بعد عدة أميال إلى الشمال نقلت الفرقة 52 من لواء غيفعاتي أنها أرسلت دورية إلى الحقول في القرى المهجورة (السوافير؛

الجلاديـة؛ بيت عفا) حيث «شـوهد عـدد كبير من العرب يزرعـون... أغلبهم من النسـاء والشيوخ». قتلت الدورية ثمانية من العرب واحتجزت ثلاثة – رجلين وطفلا - «لاستجوابهم»[204].

أجـرت قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة مـن 18 يوليو إلى 15 أكتوبر عمليات «تطهـير» متفرقة لطـرد تجمعات من اللاجئين خيمت بشـكل مؤقت بالقرب من خطوط الجبهة. وعلى سـبيل المثال، فإنه فور الانتهاء من عملية داني، في 21 يوليو، طرد جنود لواء كيرياتي في الموقع المتقدم رقم 219، على الطرف الشرقي من المنطقة المحتلة، «جماعات من اللاجئين»[205].

في تلك الأثناء اسـتمر لواء النقب، داخل جيوب مسـتوطنات التجمع اليهودي وعلى أطرافها، في مضايقة السكان العرب والقبائل البدوية. ففي 16 أغسطس أجرى اللواء عملية «تنظيف» واسـعة النطاق في منطقـة كوفخة – المحرقة. حيث «فُرِّق سكان القرى وتجمعات البدو بها وطُرِدوا. كما فُجرت عدة منازل. زُرعت الألغام في المحرقة ومنازل الشيخ العقبي»[206]. وفي غير ذلك من مناطق النقب تلقت الفرقتان 51 و53 أوامـر من لـواء يفتاح «بتنظيف المناطق [بين موشـاف تكوما والعمارة - تسـئليم، وكذلك بين علوميم وبئر السـبع، وأيضا بين هاتساريم ومشمار هنيغيف] من العـدو [المقصود بذلك القبائـل البدوية غير الصديقة] وتدمـير ممتلكاته من خلال الحـرق والتخريب وتجميع أنصاره في العمارة، وكذلك تدمير آباره في المنطقة شـمالي هاتساريم». ولقد جرى التخطيط للعملية بسـبب إغارة عرب على وتدمير أنبـوب مياه وزرع ألغام في الطـرق[207]. وبعد مرور أيام قليلة أفادت الفرقة الأولى عـلى نحو واف بأن «جميع العرب]في تلك المناطق[طُرِدوا، باسـتثناء قبيلة واحدة صديقة»[208]. كما صُودرت مواشيهم ودواجنهم.

على غير المعتاد، تعرضت عمليات «التطهير» تلك لانتقادات من كل من وزير الخارجية وبعض قادة المسـتوطنات المحليين. وقد وصف شميوني تلك العمليات بأنها «تخالف تعليمات وزير الخارجية»، الذي، لأسـباب سياسية، كان يحث على اسـتثمار إسرائيل لبدو النقب. يُذكر أنه قبل ذلك ببضعة أسـابيع تقدم عمد كل من كيبوتس دوروت؛ نير عام؛ وروحاما بالشـكوى إلى بن غوريون من أن الجيش «دمر منازل، وسرق أغناما وماشية وأحصنة، وحرق حقولا». تعود إلى بدو محليين

«التزموا طوال الوقت بالحياد وساعدونا بجدية في الحرب من خلال تزويدهم لنا بالمعلومات»[209]. كذلك كانت هناك تحركات سياسية (غير مجدية). حيث توجه شتريت بالسؤال التالي إلى بن غوريون في اجتماع لمجلس الوزراء: «هل صحيح أننا نطرد البدو إلى خارج حدودنا في النقب؟». وقد أجاب الأخير متهربا: «يلزم عليك أن تطرح هذا السؤال خلال وقت الأسئلة، ولكن بما أنك قد أثرت الموضوع، يجب علي القول إنه على العكس من ذلك هناك خطط لتجنيد البدو في قوات الدفاع الإسرائيلية»[210].

اشتكى الحاج أمين الحسيني، بشكل يتماشى مع ولعه بالمبالغة والكذب، في 4 أغسطس، بعد مرور أكثر من أسبوعين على الهدنة قائلا: «استمر اليهود لمدة أسبوعين حتى الآن في هجماتهم على القرى العربية والمواقع المتقدمة في كل المناطق، ومازالت تدور معارك ضارية في: صطاف؛ دير أبان؛ بيت جمال؛ راس أبو عمرو؛ عقور وعرتوف... »[211]. ومع ذلك كان هناك جانب من الحقيقة في الاتهام، فبشكل دوري أغارت قوات الدفاع الإسرائيلية - خلال الهدنة الثانية - على القرى العربية عبر خطوط القتال في الأراضي التي يسيطر عليها العرب، وكانت القوات تدخل إلى تلك المناطق وتقتل رجال المليشيات المحلية المسلحة والمدنيين، وتفجر المنازل ثم تنسحب بعد ذلك، وهو الأمر الذي شرحه إيغال يادين على النحو التالي: «إن عدم قيامنا بعمليات خلال الهدنة شجع العناصر العربية غير النظامية على القيام بأعمال سرقة وتسلل وغيرها، وبالتالي فإنه يلزم وضع كمائن والتخطيط لغارات خفيفة ضد القرى الحدودية»[212]. وكما هو معتاد كان الهدف هو الانتقام والردع.

وقعت تلك الغارات بشكل رئيسي في منطقة الجبهات الشمالية والجنوبية. وفي الجنوب، على سبيل المثال، أغير على قرية زكرين، في 6 أغسطس، حيث قذفت سريتان من الفرقة 53 قنابل يدوية وحرقت ثلاثة أو أربعة منازل. وقتل خلال الغارة قرابة عشرة من الرجال وطفلان وامرأة (كان قتل الطفلين والمرأة غير مقصود)؛ وفي المقابل أصيب جندي إسرائيلي بجروح خفيفة[213]. وإلى الجنوب من ذلك سبق أن أغار لواء النقب في 22 يوليو على قرية شعث التي كان يقطنها آنذاك فقط قوة صغيرة من رجال المليشيات، وكانت الغارة بهدف تدمير المنازل وقتل السكان كعمل انتقامي لقتل ستة إسرائيليين على أيدي القرويين في ديسمبر 1947[214]. بعد مرور

شـــهرين، أغار لواء يفتاح عـــلى القرية ذاتها، حيث قتل «عدد مـــن العرب» وفجّر «ما يقرب من 30 منزلا»[215]. من جانبها أغارت قوات لواء كارميلي في الشـــمال، في مطلع ســـبتمبر، على قرية هونين شـــبه المهجورة - وهي أكبر القرى الشيعية السبع في الجليـــل- ونُقـــل أنه قتل ما يقرب من 20 شـــخصا وفجّر ما يصـــل إلى 20 مبنى، بما في ذلك المســـجد[216]. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها - في الشـــهر الذي ســـبق ذلـــك - الأعيان المحليون مـــن أنهم راغبون في العيش في ســـلام كأقلية تحت حكـــم يهودي[217]. وطرد الســـكان الباقين في القرية (400 شـــخص) إلى لبنان خلال النصف الثاني من أغســـطس، وبشكل نهائي خلال الغارة التي وقعت في مطلع شهر ســـبتمبر[218]. اســـتولت قوات الجبهة الشـــمالية في ليلة 17-18 ســـبتمبر على قرية ماروس، شـــمال صفد، حيث قُتل وجرح العديد من العرب، ودُمرت القرية بشـــكل كامل، في الوقت الذي تكبدت فيه قوات الدفاع قتيلا واحدا وجريحا[219].

وفي حين ســـاد هذا النمـــط، الخاص بـ«تطهير» المناطـــق الخلفية على طول الطرق الاستراتيجية أو القريبة من خطوط القتال، هو السائد خلال الهدنة الثانية، كانت هناك اســـتثناءات لحفنة من التجمعات والتي تركت لتعيش في أماكنها مثل: أبو غوش، غرب القدس، الفُريديس وعرب الغوارنة (جسر الزرقاء في السهل الساحلي)[220]. وفي الشمال، وعـــلى الرغم من نقل بعـــض البدو (مثل عـــرب الهيب) إلى الداخل، فـإن التجمعات العربية القريبة من خطوط الجبهة لم تُنقل أو تُطرد بشكل عام خلال الهدنة الثانية.

إجـــمالا، ترتب عـــلى الهجـــمات الإسرائيلية خـــلال «الأيام العـــشرة» وعمليات «التطهـــير» التي أعقبتها إرســـال ما يقرب من 100 ألف عربي إلى المنفى، ســـواء في الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أو قطاع غزة، أو لبنان والجيب المتبقي تحت سيطرة جيش الإنقاذ التابع للقاوقجي في الجليل الأعلى.

8

الموجة الرابعة
المعارك والنزوح الجماعي
(أكتوبر - نوفمبر 1948)

«تظل التفاصيل عن الفظائع التي ارتكبت هزيلة؛ حيث إن أغلب الوثائق المتصلة بذلك، سواء لدى قوات الدفاع الإسرائيلية أو وزارة العدل، بما في ذلك تقارير لجان التقصي المختلفة، لاتزال سرية»

المؤلف

دفع تقرير برنادوت في السادس عشر من شهر سبتمبر، المتضمن اقتراحا بمنح النقب إلى العرب في مقابل السيادة اليهودية على الجليل الغربي، إلى تركيز اهتمام القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية على الجنوب، حيث توجد منطقة يهودية تحصل على إمدادات محدودة، محاطة بالعرب وتضم أقل من 24 مستوطنة تقطعها عن قلب اليشوف القوات المصرية التي تسيطر على محور: مجدل - الفالوجة - بيت جبرين - الخليل. وعلى خلاف ما تضمنته شروط الهدنة، رفض المصريون السماح بالإمدادات الإسرائيلية لتلك المنطقة عبر الطرق الأرضية. إن خطر منح النقب للعرب، والوضع الجيو - عسكري الذي لا يمكن احتماله، فضلا

على محنة المستوطنات المحاصرة، كلها عوامل جعلت من انهيار الهدنة - في ظل غياب تسوية سياسية - أمرا محتوما. في مطلع شهر أكتوبر وافق مجلس الوزراء على قيام إسرائيل بهجوم يهدف إلى الربط مع المنطقة المحاصرة، فضلا عن إلحاق الهزيمة النكراء بالجيش المصري. ونشرت قوات الدفاع الإسرائيلية عناصر من أربعة ألوية (ما يقارب من 12 - 14 فرقة)، وفي 15 أكتوبر أُرسلت قافلة إمدادات. وكما كان متوقعا، فتحت القوات المصرية النيران مما قدم مبررا للحرب. شنت القوات الإسرائيلية على الفور عملية يوآف Yoav، وكان اسمها الأصلي «الطواعين العشرة»، التي استمرت – بتوابعها - حتى 9 نوفمبر. وخلال ثلاثة أسابيع من القتال استولت قوات الدفاع الإسرائيلية على مناطق كثيرة من القطاع الساحلي، بما في ذلك مدن صغيرة: أسدود؛ حمامة؛ مجدل؛ بئر السبع (عاصمة النقب)؛ بيت جبرين (على سفح تلال الخليل)؛ عجور (في تلال يهودا أو تلال الخليل)؛ وعدة عشرات من القرى الصغيرة، بما في ذلك: بيت طيما؛ كوكبا؛ بربرة؛ هربيا؛ القبيبة؛ الدوايمة، الواقعة بين البحر المتوسط ومدينة الخليل. وقد فر السكان أو طُرِدوا بشكل رئيسي إلى قطاع غزة، وكذلك باتجاه الشرق داخل تلال الخليل. بشكل متزامن، وفي سلسلة من الهجمات المتكاملة، استولى كل من لواء حاريل ولواء إيتزيوني (خلال عمليتي يكيف وهاهار، 19 – 22 أكتوبر) على سلسلة من قرى تلال يهودا التي كان يسيطر عليها المصريون جنوبي طريق تل أبيب – القدس – بيت نتيف؛ زكريا؛ دير آبان؛ بيت جمال وغيرها - مما وسع الممر إلى المدينة المقدسة والذي سيطر عليه اليهود. وقد فر آلاف السكان إلى تلال الخليل.

بشكل مماثل كان من شأن جيش الإنقاذ برئاسة القاوقجي في الشمال أن يُثير الغزو الإسرائيلي لما تبقى من الجليل عندما هاجمت قواته، في 22 أكتوبر، موقع الشيخ عباد، الواقع على قمة التلال والمهيمن على كيبوتس منارة - وفتحت النار على وسائل النقل الإسرائيلية. دفع ذلك بعناصر من أربعة ألوية ووحدات مساندة، بإجمالي 11 - 12 فرقة، إلى الرد في 28 أكتوبر، وخلال 60 ساعة، في إطار عملية حيرام، استولت على الجيب الواقع في الجليل الأعلى والمحاط بقرى: يانوح ومجد الكروم، في الغرب، عيلبون؛ ودير حنا وسخنين في الجنوب، وفراضية وقديتا وعلما والمالكية في الشرق، والحدود اللبنانية في الشمال. وقد كان يقطن الجيب، وفقا

للتقديرات الإسرائيلية، ما بين 50 ألفا و60 ألف عربي، بمن في ذلك السكان المحليون واللاجئون من مناطق أخرى[1]. هرب منهم عشرات الآلاف، أغلبهم إلى لبنان، خلال الهجوم وما أعقبه.

بعيد بدء القتال في الجنوب، وقبل شن الهجوم في الجليل، وجه ريفتن – أحد أعضاء السكرتارية السياسية لحزب مابام - سؤالا إلى بن غوريون عن المصير الذي ينتظر العرب إذا ما سيطرت القوات الإسرائيلية على مناطق إضافية آهلة بالسكان. قال ريفتن: «لقد أُخبرت بأن أوامر صارمة صدرت بعدم التسبب في أي «خروقات غير سارة» وأن هناك ترتيبات لإقامة إدارة [إدارات] محلية»[2]. غير أن رد بن غوريون كان غامضا ومضللا؛ حيث أخبر مجلس الوزراء، في 26 سبتمبر، أنه إذا ما تجدد القتال في الشمال، سيصبح الجليل «نظيفا وخاليا من العرب»، ملمحا إلى أنه تلقى تأكيدات في هذا الصدد من الجنرالات. وكان رئيس الوزراء يرد على كلمة/ سؤال وجهها شاريت في أثناء تناوله لمقترح برنادوت المتضمن تخصيص الجليل لإسرائيل، مشيرا إلى أنه قد يكون من الأفضل لإسرائيل عدم الاستيلاء على جيب الجليل؛ حيث إنه «مملوء بالعرب» - «من المؤكد أننا لن نحصل على الجليل خاليا من السكان، بل إننا سنأخذه مملوءا بهم» - بمن في ذلك لاجئون من الجليل الشرقي والغربي يرغبون في العودة إلى قراهم[3]. في 21 أكتوبر عندما وضع عيزرا دانين على الطاولة - في لقاء منفرد مع بن غوريون - المشروع المفضل للمستعربين في وزارة الخارجية والخاص بإقامة «دولة فلسطينية كدُمية» في الضفة الغربية، أوضح رئيس الوزراء متبرما أنه ليس مهتما بـ «مغامرات» جديدة، وأن «هناك خيارا واحدا فقط متبقيا أمام عرب أرض إسرائيل [فلسطين] - هو أن يفروا بعيدا»[4]. بعد مرور عشرة أيام ونهاية عملية حيرام زار بن غوريون الجليل وتحدث مع قائد عمليات الجبهة الشمالية، اللواء موشيه كارميل. وفي مذكراته وصف بن غوريون النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيرا في جيب الخليل، وكتب: «... والكثير سيفرون». ومن غير الواضح ما إذا كان بن غوريون ينقل عن كارميل أم أنه هو الذي تنبأ بذلك - ولكن، من دون شك، كلا الرجلين كان يحدوهما الأمل نفسه[5]. بل كان ذلك توجها يتقاسمه العديد من الشخصيات الرئيسية في البيروقراطية العسكرية والمدنية الإسرائيلية. على سبيل المثال، أخبر شيموني، من وزارة الخارجية، شركة سياحة في تل

أبيب ذلك الشـهر بما يلي: «نحن ننظر إيجابيا لهجرة العـرب خارج البلاد، ويمكننا أن نوصي بمسـاعدتهم بقدر الإمكان لتسهيل الأمر عليهم». ومن جانبه، كتب ويتز في 29 أكتوبر، بمجرد سـماعه من موشـيه بيرغر ببدء عملية حيرام إلى يادين يحث الجيش على طرد «اللاجئين» من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها أخيرا [6].

بيد أن هذا المسـلك لم يُترجَم أو يُضمَّن في سياسـة رسمية من قبل الحكومة أو حتى رئاسـة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية. فلم يتخذ مجلس الوزراء - أو أي من لجانـه - سـواء قبل أو في أثنـاء أو حتى فور عمليتي يوآف وحـيرام قرارا أو يصدر تعليمات بطرد السـكان العرب من المناطق التي كانت إسرائيل على وشك احتلالها، أو التي احتلتها فيما بعد. وينطبق الشيء نفسـه على قادة المؤسسة العسكرية، بن غوريـون، دوري رئيـس الأركان، أو يادين. حيث لم يصدر أحدهـم أي أوامر عامة للألوية التي تطرد أو تضر بالسكان المدنيين.

في المقابـل كان من الواضـح أن الأمل كان يحدو قـادة العمليات في الجبهتين الشمالية والجنوبية، موشـيه كارميل وإيغال آلون، على التوالي، وعملا على تنظيف مناطقهـم من العرب. ففي الشـمال، ومـع قرب بدء وقف إطـلاق النار المقرر في السـاعة الحادية عشرة، أصدر كارميل في السـابعة والنصف يوم 31 أكتوبر أوامره لقادة عمليات لوائه «بالاسـتمرار في عمليات التطهير من السكان في المناطق داخل الجليـل»[7]. وبعد مرور بضع سـاعات، عـزز كارميل في السـاعة العاشرة من أمره على النحو التالي: «ابذلوا كل ما هو في وسـعكم للتطهير السريع والفوري للمناطق المسـتولى عليها من كل العناصر المعادية، بما يتماشى مع الأوامر التي صدرت... كما يلزم مساعدة سكان تلك المناطق على الرحيل»[8]. ويبدو أن الأمر قد صدر في وقت كان كارميل يجتمع فيه مع بن غوريون في الناصرة، أو بعد دقائق من انتهاء اللقاء؛ وقد يذهب المرء إلى الاعتقاد أن الأمر كان بتصديق من رئيس الوزراء إن لم يكن قد صدر عنه شخصيا [9]. وبعد مرور عشرة أيام كرر كارميل هذا الأمر، وإن كان بشكل مخفف نوعا ما: «يجب علينا مواصلة مسـاعدة السـكان الذين يرغبون في مغادرة المناطق التي استولينا عليها. هذا أمر عاجل ويلزم تنفيذه بسرعة»[10].

أما في الجنوب فلم يصدر آلون، سـواء خلال عملية يوآف أو بعدها، مثل هذه الأوامـر العامة كتابـة (وفي كل الأحوال لم يظهر أي منها في الأرشـيف). ولكن من

المؤكد أنه أعطى إرشادات تتعلق بالطرد شفاهة - وفي واقع الأمر لم يبق أي من العرب في المدن والقرى التي احتُلت خلال تلك العملية. وعلى حين تصرف آلون بتصميم وبشكل متناسق وبنجاح تام إلى حد كبير، فإن كارميل – الذي أعاقته ربما اعتبارات أخلاقية وسياسية، فضلا عن وجود مرؤوسين صعبي المراس معه - أظهر ترددا وتلكؤا، كما أن كثيرا من التجمعات العربية التي جرت السيطرة عليها في عملية حيرام بقيت في أماكنها.

على كلتا الجبهتين كان من المؤكد أن معظم جنود وضباط قوات الدفاع الإسرائيلية في تلك المرحلة كانوا سعداء - لأسباب عسكرية وسياسية - برؤية العرب يفرون مع تقدمهم. وكان العديد منهم أيضا مستعدا لطرد التجمعات السكانية وبعضهم - كما سنرى فيما بعد - كان مستعدا لارتكاب أعمال وحشية، ربما للحث على الهرب. وقد فهم الجميع أن النزوح الجماعي يُسهل الأشياء بشكل كبير. غير أن الوحدات المختلفة تصرفت بطرق متنوعة – كما سنرى فيما بعد - وقد حكم هذا التباين في السلوك النظرة السياسية وشخصية قياداتهم، فضلا عن نظرتهم الجماعية، والظروف الطبوغرافية للمعركة، والدين، والانتماءات السياسية أو العسكرية للتجمعات التي جرى التعامل معها.

الجنوب

في كل حملاته السابقة لم يترك آلون وراءه أي مجتمعات عربية في أماكنها: وهو الأمر الذي قام به في عملية يفتاح في الجليل الشرقي في الربيع، وكذلك في عملية داني في شهر يوليو. ولم يرد بأمر العمليات لعملية يوآف شيء عن المصير المحتمل للتجمعات التي جرت السيطرة عليها [11] - لكنه مما لا شك فيه أن آلون قد جعل ضباطه يعلمون ما يريد، كما أن هؤلاء على أكثر ترجيح قد علموا (واتفقوا معه في الرأي) من دون تعليمات صريحة.

قبيل بدء المعركة كان سكان المناطق التي خضعت في حالة من التوتر وانخفاض كبير في الروح المعنوية. وكانوا من المسلمين من دون استثناء. كما أن المدن الصغيرة (أو القرى كبيرة الحجم) مثل إسدود؛ مجدل وحمامة كنت تضم عددا كبيرا من اللاجئين الذين فروا من مناطق في الشمال خلال فصلي الربيع والصيف، وكانوا

يعيشـــون منذ شهر مايو تحت حكم عســكري مصري عنيف غير متعاطف. لم يكن المصريــون فعالين، وافتقروا غالبا إلى البراعة، كما كان يُنظر إليهم من قبل الســكان المحليــين كمحتلــين أجانب؛ وقــد كانوا يعانون بشــكل دائم نقصــا في الإمدادات، ويفتقــرون إلى الكرم مع المحليــين، الذين دُمرت حقولهــم أو أضحى من الصعب الوصول إليها نتيجة للقتال. وفضلا عن ذلك شعر المحليون بأن مأزقهم سيزداد سوءا في أثناء الهدنة الثانية الطويلة، حيث ســيصبحون في خط النار، وأن الجيش المصري ضعيف. ومن ثم خشــوا تبعات الحرب واحتلال اليهود وحكمهم، خاصة أنهم كانوا قد سمعوا كذلك عن دير ياسين.

كانت قوات الدفاع الإسرائيلية خلال شــهري أكتوبر ونوفمبر مختلفة تماما عما كان عليــه الجيش الإسرائيلي قبل ثلاثة أشــهر من ذلك. حيث توافــر لديها عدد صغير من قاذفات القنابــل والمقاتلات – وقامت بنشرها بكفاءة مشــهودة - وبطاريات مدفعية ميدانية، ومدافع هاون، ودبابات (وإن كانت محدودة العدد). وقد بدأت عملية يوآف في 15 و16 أكتوبر بقذف بالقنابل وهجوم عنيف على بئر السبع؛ غزة؛ مجدل؛ حمامة؛ بربرة؛ إســدود؛ بيت حانون؛ دمرة؛ هربيا؛ الجورة؛ دير ســنيد؛ الفالوجة وبيت جبرين. وفي حين أن تلك الهجمات لم تكن قوية بمعايير الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، فإن معظم التجمعات التي أُصيبت لم تكن لديها خبرة في مجال الهجوم الجوي ولم تُعدّ لهذا ســواء من الناحية النفســية أو فيما يتصل بالمخابئ والدفاع الأرضي. كذلك استُخدمت المدفعية بشكل أكثر كثافة من أي عملية سابقة للقوات الإسرائيلية، على الرغم من أنها كانت موجهة بشكل عام باتجاه المواقع المصرية وأماكن تحصن المليشيات.

ترتــب على القصف الجــوي والمدفعي والهجمات الأرضيــة في الفترة من 15 - 19 أكتوبــر في المنطقة الوســطى، التي تمكن خلالها الجيــش الإسرائيلي من اختراق خطوط الدفاع المصرية الحصينة والوصول إلى منطقة المستوطنات المحاصرة، ترتب حدوث (على الأقل بشكل مؤقت، ووفقا لاستخبارات اللواء الخامس) هروب ضخم للمدنيين من الفالوجة وعراق المنشية [12]. كما حدثت كذلك عمليات فرار من بيت طيما؛ حليقات وكوكبا (التي كانت خالية من السكان بشكل كبير من قبل). وبصفة عامــة لم تكن هناك حاجة إلى الطرد؛ فقد فر المحليون ببســاطة مع اقتراب طوابير القوات الإسرائيلية.

في موجة الزحف الثانية، خلال الفترة من 19 - 24 أكتوبر، استولى لواء حاريل – في إطار عملية هاهار - على: دير آبان؛ بيت عطاب؛ سفلى؛ بيت جمال؛ بيت نتيف؛ زكريا والبريج[13]. وقد فر أغلب السكان ناحية الجنوب باتجاه بيت لحم والخليل. وفيما يتصل بقرية بيت نتيف – «القرية التي كان منها قتلة الـ 35 [عضوا في طابور النجدة التابع للبالماخ الذي كان قد أُرسل إلى كتلة عتصيون في يناير 1948]، ومهاجمو كتلة عتصيون، ومدمرو مستوطنة هار - توف اليهودية - ووفقا لتقرير صادر عن البالماخ فإن السكان «هربوا بحياتهم»، وفُجرت القرية وأيضا قرية دير الهوا إلى الشمال منها [14].

وتُظهر الرواية التي قدمتها أفيفا رابينوتز – وهي جندية في البالماخ من كيبوتس كابري، وكانت في دورية في مرتفعات الخليل بالقرب من الجبعة في أعقاب عملية حاريل - المصير الفوري والظروف التي عاش اللاجئون من تلك القرى في شمال التل:

> *كان هناك العشرات من اللاجئين المبعثرين في الأخدود، الجالسين في الحفر والكهوف... وقد فوجئوا بوجودنا. وانتشرت صرخة خوف في الفضاء... وبعدئذ بدأوا في الإطراء علينا وعلى الجيش اليهودي ودولة إسرائيل. ما هذا الخنوع؟! الشيوخ ينحنون، يحنون الركبة احتراما ويقبلون أقدامنا متوسلين الرحمة; والشباب يقفون وقد أحنوا رؤوسهم يائسين... حاولنا إقناعهم بالهرب باتجاه الخليل. وأطلقنا عدة طلقات في الهواء - غير أنهم لم يبالوا: «من الأفضل أن نموت هنا عن العودة [إلى الأراضي التي يسيطر عليها المصريون] لنموت هناك على أيدي المصريين»، وأطلقنا النار مجددا. ولم يتحرك أحد. إن الإرهاق والتعب قد سلبهم أي رغبة في الحياة وأي كرامة إنسانية. هؤلاء هم العرب من جبال الخليل، ومن الممكن أن يكون هذا الشاب أو ذلك الرجل هو من سفك دماء الـ 35 أو نهب عتصيون [بعد سقوطها في مايو] - لكن هل يمكن للمرء أن يأخذ بالثأر هنا؟ قد يُمكنك أن تحارب أناسا لهم قيمتك نفسها، ولكن هل يمكن ذلك ضد هذا «التراب البشري»؟ غادرنا المكان ورجعنا [إلى قاعدتنا]... هذا المساء، وللمرة الأولى طوال الحرب كلها، شعرت بأنني متعبة وأن روحي قد سئمت الحرب [15].*

في تلك الأثناء، واصل لواء غيفعاتي تقدمه نحو الشمال مستوليا على قرى كدنة؛ ذكرين؛ رعنة؛ دير الدبان؛ عجور على سـفوح تلال الخليل ويهودا. وهنا أيضا هرب معظم السـكان قبل وصول القوات؛ وأولئك الذين بقوا طُرِدوا باتجاه الشرق. وساد الأردن الخـوف من أن تتقدم القـوات الإسرائيلية أكثر باتجاه الشرق، في المرتفعات، مـما يُعجل ببروز «كتلة أخرى من اللاجئين، لا تقدر البلاد على إيوائها أو إطعامها... وكان الناس في غاية الرعب» [16].

في الحادي والعشرين من شـهر أكتوبر اسـتولت الفرقـة 89 من اللواء الثامن والفرقتـان 7 و9 من لواء النقب على مدينة بئر السـبع. وقد تضمن أمر العمليات النص على «الاسـتيلاء على بئر السـبع، واحتـلال المواقع المتقدمـة حولها، وتدمير معظـم المدينـة» - غير أنه لم ينـص صراحة على كيفية التصرف مع السـكان [17]. وكان الهـروب الجماعـي من المدينة قـد بدأ بالفعل في 19 أكتوبر، إما سـيرا على الأقدام وإما بالحافلات، أساسا باتجاه الخليل، وذلك في أعقاب عمليات قصف جوي متكررة ليلتي 18 و19 أكتوبر[18]. وعاد القصف في الليلة التالية[19]، مما عجل بمزيد من الهروب[20].

كان العديد من السكان الأكثر ثراء قد غادروا المدينة قبل ذلك بأسابيع أو شهور بدءا من أبريل - مايو[21]. واسـتمر النزوح خلال عملية الاسـتيلاء على المدينة وفور ذلـك، وقد هرب البعض باتجاه غزة. كما صاحبـت العملية إعدام حفنة من أسرى الحرب المصريين[22]، وسـادت حالة من النهب على نطاق واسـع من قبل الأشخاص والوحدات العسكرية[23].

في بئر السـبع ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبـض على 120 جنديا مصريا. جرى إيواء السـكان المتبقين بالمدينة (200 رجل، 150 سيدة وطفلا) بشكل مؤقت في مركـز شرطـة المدينة. وبعد أيام قليلة، في 25 أكتوبر على ما يبدو، نقل النسـاء والأطفال «مع العشرات من الشيوخ والمعاقين» بحافلات إلى الحدود مع غزة ودُفِع بهم إليها [24]. أما فيما يتصل بسـجناء الحرب المصريين، فقد نُقلوا إلى المعسـكرات المخصصة لذلك في الشمال، في حين جرى تشغيل الرجال الأقوياء الباقين، وعددهم 120، في أعـمال التنظيف وغيرها من الأعمال الوضيعة، وعُوملوا مثل أسرى الحرب وجرى إيواؤهم في المسـجد[25]. إلى حين وصلت شـكاوى إلى رئاسـة أركان الجيش

تفيد بأنهم يزودون الجيش المصري بمعلومات استخباراتية، فأمر يادين بإبعادهم عن بئر السبع [26]. وقد نُقل بعضهم إلى معسكرات سجناء الحرب، والبعض الآخر إلى المناطق الخاضعة للسيطرة المصرية في مجدل أو غزة. على صعيد آخر كان كل من بن غوريون وشافرير (المشرف على ممتلكات الغائبين) قلقين بسبب أعمال النهب [27]. في 30 أكتوبر زار بن غوريون المدينة، ووفقا لما أورده غاليلي، سأل آلون رئيس الوزراء (أو ربما غاد ماكنس (المدير العام لوزارة شؤون الأقليات الذي رافق بن غوريون) «لماذا أتيتم؟» – مضيفا: «لم تعد هناك أقليات [عرب] في بئر السبع»، وهو ما رد عليه ماكنس – وفقا لغاليلي - «لقد جئنا لنطرد العرب يا إيغال، اعتمد عليَّ»، وهو ما علق عليه آلون بالإشارة إلى «أن العربِ قد رحلوا من قبل»[28].

رحل العديد من اللاجئين إلى غزة، وقد قدم مراقب أمريكي بعد مرور شهرين على ذلك وصفا لأوضاعهم هناك على النحو التالي:

> *غزة هي مدينة صغيرة غير جذابة يقدر عدد سكانها الأصليين بـ 25 ألفا. وتضم الآن، بالإضافة إلى ذلك 60 ألف لاجئ، يقيمون على أرصفة الشوارع، والأراضي الفضاء، والأسواق العامة، ويحتلون ساحات المخازن، وبشكل عام يبدو أنهم يشغلون أي مكان فارغ في المدينة، فيعيشون في الكنائس، والمساجد، والمدارس، والمباني العامة... وهؤلاء الأشخاص لا يتلقون أي مساعدة غذائية... [حيث إنهم] وصلوا أخيرا...*

وعلى بعد عدة كيلومترات زار المراقب الأمريكي البريج وكتب ما يلي:

> *معسكر سابق للجيش البريطاني يقطنه الآن 13,500 لاجئ... جميعهم... تؤويهم إما خيام الأمم المتحدة أو أكواخ للجيش جرى ترميمها على عجل. ولقد دخلنا أحد مباني الجيش... عرضه 50 قدما وطوله 120 قدما، وكان هناك حتما 500 شخص داخله. وقد أعدوا مكانا للنوم لأنفسهم من الصفيح المسطح والأقمشة البالية... الجميع قذر ويشعر بالبرد. وفي أحد تلك الأماكن المخصصة للنوم كانت هناك مجموعة من عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين سن*

الطفولة والسبعين من العمر، ينظرون إلى امرأة مُسجاة على الأرض ماتــت لفورها... ويتلقــى كل فرد في البريــج الآن كيلوين ونصف الكيلو من الدقيق كل عشرة أيام [29].

في الثالــث والعشرين من أكتوبر ســكتت المدافع في الجنــوب مع دخول فترة وقف إطــلاق النار التي فرضتها الأمــم المتحدة حيز التنفيذ. غير أنه خــلال أيام أثارت خروق الهدنة سلســلة من «القضمات» الإسرائيلية الصغــيرة في الأراضي تحت الاحتلال المصري، لتحتــل قوات الدفــاع قرى جديدة، بما في ذلك: بين جبرين، القبيبة والدوايمة، في ســفوح تلال الخليل، وإســدود وحمامة على الساحل. وقد حدد يادين أهداف تلك العمليات في «إضعاف القوات المعادية المحيطة»، و«تحقيق مزايا تكتيكية». كما أمر بشــن «عمليات حرب نفســية»، وأمــر القوات بـ «التعامل مع الســكان المدنيــين»[30]. ولم يطرح يادين مزيــدا من التفاصيــل، لكنه يفترض أن النية كانت ترويع التجمعــات المدنية بما يدفعها إلى الفــرار. ومع ذلك فإنه مع بداية تلك العمليات «التكتيكية» أصدر آلون تعليمات إلى ألويته وضباط قطاعاته حول الســلوك الذي يجب إتباعه في المناطق التي جرى احتلالها أخيرا: «لا تؤذوا الســكان في المدن والقرى العربية التي جرى الاستيلاء عليها... لا تشاركوا في عمليــات النهب... يجب عدم إلحاق الضرر بالأماكن المقدســة (دور العبادة، الأديرة، المقابر، وغيرها)»[31].

في الشرق، كانت عملية الفرار المذعور قد بدأت بالفعل في 19 أكتوبر في بيت جبرين وبيــت نتيف في أعقاب القصف الجوي من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية[32]، واســتمرت تلــك العملية في أعقــاب الغارة على مركز الشرطة المجاور في ليلــة 24 - 25 أكتوبر. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه استولت قوات الدفاع على بيت جبرين ومركز الشرطة بهــا. وفي الوقــت ذاته وعلى بعد عدة كيلومترات إلى الشــمال طلــب القرويون في قرية عجور، التي سبق الاستيلاء عليها في 24 أكتوبر، السماح لهم بالعودة، تمشيا مع المنشورات التي ســبق إلقاؤها جوا بواســطة الطيران الإسرائيلي على المنطقــة والمتضمنة وعدا بأن «العرب المحبين للســلام سيُسمح لهم بالبقاء، كما هي الحال بالنسبة إلى العرب في حيفا والنــاصرة». وقد أُخــبروا من قبل الفرقة 54 من لواء غيفعاتي أنه سيُســمح لهم بالعودة إذا ما ســلموا «40» مسدسا و«200» بندقية، ومُنحوا مهلة حتى الثلاثين من الشهر للرد على العرض[33]. ومع فشل القرويين في تقديم الأسلحة المطلوبة لم يُسمح لهم بالعودة.

كان هناك كذلك فرار من قرية ترقوميا - التي كان من المتوقع أن تهاجمها قوات الدفاع - باتجاه الخليل. وفي الخليل ذاتها شاعت حالة من الذعر، وقد أصدر الملك «عبدالله» تأكيدات بأنه على عكس ما كانت عليه الحال في الرملة واللد فإنه سيدافع عن المدينة. وقد نقل كيركبرايد، الوزير البريطاني في الأردن، أن الخوف «الرئيسي» تمثل في أن تغرق موجة جديدة من اللاجئين الوافدين من الخليل وبيت لحم والقرى المجاورة (شرق) الأردن. ومن ثم أرسل عبدالله وحدات من الجيش العربي إلى كل من بيت لحم والخليل، حيث كانت الوحدات المصرية المعزولة نتيجة فقدان بئر السبع وقطع طريق المجدل - بيت جبرين على وشك الانهيار، وإذا لم يكن قد فعل ذلك - وفقا لما أورده، كيركبرايد - «فأغلبية السكان المحليين... كانوا سيتركون ديارهم». وقد سبق أن علق الوزير البريطاني قائلا: «إن عدد اللاجئين... الذين يعتمدون على شرق الأردن كان كارثيا بقدر هزيمة عسكرية»[34]. ووفقا لمصادر استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية، كان أثرياء الخليل يفرون نتيجة عدم ثقتهم بقدرة الجيش على الدفاع عن المدينة[35]، وبالفعل وردت معلومات في 30 أكتوبر أن الجيش قد أغلق مدخل الخليل أمام اللاجئين الفارين من منطقة بيت جبرين - ترقوميا[36]، وبعد أيام قليلة نُقل أن اللجنة الوطنية في الخليل بدأت في اتخاذ إجراءات لردع الهروب من المدينة [37].

كان المئات من اللاجئين الذين ارتقوا التلال باتجاه الخليل من الدوايمة، قرية كبيرة شكلت هديب عشيرتها الرئيسة، والتي ترجع أصولها إلى الغزو الإسلامي لفلسطين في القرن السابع الميلادي. وقبل العام 1948 كانت العشيرة متحالفة مع «المعارضة»; واعتبر جهاز استخبارات الهاغاناه آنذاك القرية أنها «صديقة جدا»[38].

كانت وحدات من الفرقة 89 (اللواء الثامن) قد استولت على الدوايمة في 29 أكتوبر بعد «مقاومة خفيفة»[39]. وفي البداية قصفت القوات، التي كانت على متن سيارات نصف نقل، المدينة بالمدفعية والهاون واقتحمتها بعد ذلك مطلقة النار من المدافع الرشاشة[40]. أُطلقت النيران على القرويين داخل منازلهم، وفي الأزقة والمنحدرات المحيطة في أثناء فرارهم:

عندما اعتلينا الأسطح شاهدنا عربا يجرون في الأزقة [أسفلنا].

فتحنا النيران عليهم... ومن موقعنا المرتفع شاهدنا سهلا واسعا يمتد

باتجــاه الشرق... وكان يغص بالآلاف من العــرب الفارين... بدأت المدافع في القصف، وتحولت عملية الفرار إلى فوضى[41].

كذلك كتب أحد مخضرمي الفرقة 89:

كانــت المســاكن في الدوايمــة ممتلئــة بما نهب مــن «غوش عتصيون»... كما أن المحاربين اليهود الذين هاجموها كانوا يدركون أن دم أولئــك الذين ذبحوا ينادي بالانتقام؛ وأن الرجال في الدوايمة هم من بين أولئك الذين شاركوا في تلك المذبحة... في عتصيون[42].

وفقــا للمعلومات الاســتخباراتية للواء يفتاح، أخبر اللاجئــون الذين وصلوا إلى الخليــل مراقبي الأمم المتحدة أن «اليهود كرروا ما فعلوا في دير ياســين بالدوايمة»، ومــن جانبهم طالب المســؤولون العرب بإجراء تحقيق في هــذا الخصوص[43]. كما أبرقــت الحامية المصرية في بيت لحم إلى مصر بأن «اليهود ذبحوا 500 رجل وامرأة وطفــل»[44]. ونقل القنصل العام الأمريكي في القدس أن هناك تقارير تشــير إلى أن «500 - 1000 شــخص وضعوا في صفوف وقتلوا بنيران المدافع بعد الاســتيلاء على القرية»[45]. وصلت أخبار المذبحة بسرعة إلى مسمع السلطات الإسرائيلية. أشار بن غوريون باختصار، مقتبســا من الجنرال أفنر في مذكراته، إلى «شــائعات بأن الجيش ذبــح (؟) ما بين 70 و80 شــخصا،[46] وقد قدم جنــدي إسرائيلي رواية لما حدث إلى عضــو بحزب مابام الذي نقلها بدوره إلى إليعازر بيري، رئيس تحرير جريدة الحزب Al Hamishmar والعضــو في لجنته السياســية، وقد قدم عضو الحزب «ش» (ربما يكون المقصود شــبتاي) كابلان الشــاهد على أنه «أحد رجالنا، مثقف، وموثوق به مائة بالمائة». وكتب كابلان أن القرية التي كانت تســيطر عليها عناصر عربية «غير نظامية» جرى الاســتيلاء عليها من قبل الفرقة 89 مــن دون قتال. «وقتلت الموجة الأولى مــن المهاجمين ما بين 80 و100 رجل وامــرأة وطفل عربي. وقد قُتل الأطفال عــن طريق كسر رؤوســهم بالعصي. ولم يكن هناك منزل واحــد من دون أن يكون فيه قتيل». وقد أوضح الشــاهد، الذي وصل بعد ذلك مباشرة مع الموجة الثانية، أن الرجال والنساء المتبقين حبسوا في منازلهم «من دون طعام أو ماء».. في وقت وصل فيه المتخصصون في المفرقعات لتفجير المنازل.

أمر أحد القادة العسكريين المتخصص في المفرقعات بوضع امرأتين عجوزين في بيت محدد... ثم تفجيره... وقد رفض المتخصص... وعندئذ أمر القائد رجاله بالقيام بذلك، وأُنجز العمل الشرير. كما تباهى أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ثم أطلق النار عليها. وكلفت امرأة تحمل رضيعا بين ذراعيها بتنظيف الفناء حيث يأكل الجنود. وعملت هناك يوما أو اثنين، وفي النهاية أطلقوا النار عليها وعلى رضيعها.

ووفقا لكابلان أضاف الجندي:

تحول الضباط المثقفون إلى قتلة ولم يكن هذا في قلب المعركة... لكن نتيجة لنظام من الطرد والتدمير. فكلما بقي عدد أقل من العرب، كان ذلك أفضل. وقد مثل هذا المبدأ المحرك السياسي لعمليات الطرد والفظائع.

أدرك كابلان أن حزب مابام في مأزق. فالأمر لا يمكن نشره على الملأ؛ حيث إنه يمكن أن يضر بالدولة، الأمر الذي سيُلام الحزب عليه. ولكنه طلب أن «يُطلق الحزب صرخة» في إطار النقاش الداخلي، وأن يُشرع في التحقيق ووضع آلية تأديبية في الجيش[47].

كان كابلان يجهل أن عددا من التحقيقات المتوازية كانت تجري آنذاك، أحدها أمر آلون نفسه بإجرائه. ففي 3 نوفمبر أبرق آلون إلى قائد عمليات اللواء الثامن، الجنرال إسحاق ساديه - مُعلمه ومؤسس وأول قائد للبالماخ - طالبا التحقق من صحة «الشائعات» بأن الفرقة 89 «قتلت العشرات من السجناء يوم الاستيلاء على الدوايمة، والإبراق بالرد»[48]. (بعد مرور يومين، وربما نتيجة لقلقه من تحقيق تجريه الأمم المتحدة، أمر آلون الجنرال ساديه بإصدار تعليماته للوحدة «المتهمة بقتل المدنيين العرب في الدوايمة بالتوجه إلى القرية وأن يدفن أفرادها بأيديهم جثث أولئك الذين قُتلوا»)[49]. في 4 نوفمبر أُخطر دوري من قبل يادين بأنه أخيرا هناك «عدد من الأحداث تماثل ما وقع بدير ياسين» - ومن الواضح أنه ذكر بالاسم الدوايمة - موصيا بإجراء تحقيق في هذا الخصوص[50]. وفي اليوم التالي عين دوري

إيسار بئيري، قائد جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية - وهو الجهاز الذي حل محل اســتخبارات الهاغاناه - للتحقيق، والذي قدم تقريريه، المرحلي في 13 نوفمبر والنهائي في 18 نوفمبر، وتوصل إلى أن 80 شخصا عربيا قد قتلوا خلال عملية استيلاء الفرقة 89 على الموقع، و22 آخرين أُلقي القبض عليهم بعد ذلك وقتلوا. وقد أوصى الجنرال بــأن يُحاكم قائد الفصيلة التي نفذت المذبحــة (واعترف بذلك)[51]. (يُذكر أن التقارير العربية قد اتجهت إلى التقليل من مستوى المذبحة: فعلى سبيل المثال، أُخطر الحاج أمين الحســيني، في الســابع من شهر نوفمبر، من قبل كل من مسؤولي اللجنة العربية العليا في الضفة الغربية، رفيق التميمي، ومنير أبو فضل، بأن التقارير الأولية كان «مبالغا فيها»؛ فقد تحدث أحد التقارير عن أنه قُتل 27 قرويا فقط من عشيرة واحدة في الدوايمة) [52].

في الســابع من شــهر نوفمبر زار فريق من مراقبي الأمم المتحدة الموقع. وجد الفريق العديد مــن المباني المدمرة وجثة واحدة، لكنه لم يعثر على دليل على وقوع مذبحة. ومع ذلك فقد افترض أعضاؤه - غالبا على أســاس الشــهادات التي ســبق سماعها من العرب الناجين - أن مذبحة قد وقعت [53]. ومع كل ذلك يبدو أن أحدا لم يُحاكم أو يُعاقب على الرغم من توصيات بئيري[54]. ومما لا شــك فيه أن وصول الأخبــار عن المذبحة إلى المجتمعات والقرى في الخليل الغربية وســفوح تلال يهودا قد أدى إلى المزيد من الهروب.

في الغرب، على ســاحل البحر المتوسط، هرب الجانب الأعظم من سكان إسدود (أشــدود) مع القوات المصرية المتقهقــرة قبل الاجتياح الإسرائيــلي للمدينة في 28 أكتوبر. ويبدو أن المصريين قد أمروا أو نصحوا الســكان بقوة بالرحيل، غير أن عدة مئات مــن بينهم فضلوا البقاء. واســتقبل هؤلاء القوات الغازيــة بالأعلام البيضاء. ومــن جانبهــا قامت قوات الدفــاع الإسرائيلية على الفور بتعيين ساســون غوتليب حاكما عســكريا. وقد «طلب السكان من القوات الإسرائيلية الإذن لهم بالبقاء»[55]. ومُنحــوا الإذن، بيد أنــه سرعان ما تغير القرار من قبل مركز قيادة الجبهة الجنوبية، وطُرد الســكان باتجاه الجنوب[56]. وفي اليوم ذاتــه دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية قريــة حمامة الكبيرة، والتي أفــادت التقارير بأنها كانــت «ممتلئة باللاجئين» من أسدود وغيرها[57]. وعلى الأرجح طُرد السكان واللاجئون باتجاه الجنوب. وقد نقلت

دورية استطلاع تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي مشاهدتها «سيلا ضخما من اللاجئين يصطحبون الأبقار والأغنام والبغال والعربات ويتحركون على طول الطريق الساحلي بين أسدود وغزة»[58].

لخص ضابط استخبارات لواء يفتاح الأحداث في القرى والمدن على امتداد الساحل في الثاني من نوفمبر موضحا أن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية بثت «اليأس بين السكان المحليين»، الذين كانوا متأكدين من أن الغلبة ستكون لليهود. «لقد أحدثت قوتنا الجوية تأثيرا هائلا. فقد كان مفاجئا لهم أن يروا أسرابا من الطائرات اليهودية تجوب السماء». وأوضح الضابط أنه مبدئيا، بعد الغارات الجوية، كان السكان في غزة يهربون إلى التلال والشواطئ ليعودوا مجددا بعد بضعة أيام[59]. وقد تزايد الهروب من المدن الساحلية في أعقاب القصف البحري لغزة (17 أكتوبر) ومجدل (21 أكتوبر)، حيث أفادت التقارير بأن المئات قد أصيبوا في غزة بالقرب من محطة القطارات. أما مجدل فقد قُصفت مرتين ليلة 19 - 20 أكتوبر[60]. وحقيقة الأمر أن الهجمات على «مجدل» قد أشعلت المظاهرات الشعبية ضد الجيش المصري.

في العشرين من أكتوبر، أصدر مصطفى الصواف، مسؤول مصري كبير عن الإدارة المدنية في المناطق تحت السيطرة المصرية، نشرة شجب خلالها ميل الفلسطينيين إلى الهرب:

> *لماذا أجد الناس مشوشين في أفكارهم، يجمعون حاجاتهم ليرحلوا، يهيمون مسافات طويلة للوصول إلى بلاد ليست بلادهم، يتركون مدنهم على عجل... يندفعون للهرب، تاركين وراءهم أرضهم ومدنهم وديارهم وأقاربهم متجهين إلى الجنوب حيث لا يوجد ملاذ أو جنة... أليس في مقدوركم، أيها العرب الشهام، أن تنهوا هذا التشرد؟ تذكروا المصير المر في الشتاء، عندما يحل البرد وتهطل الأمطار.*

وأوضح الصواف، الذي وجه النشرة إلى سكان غزة، أن الجيش المصري سيحميهم[61]. وبشكل واضح أصدر عمدة غزة بيانا مشابها، دعا فيه السكان إلى البقاء في أماكنهم حتى لو احتل جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة[62]. غير أنه لم تُحتل غزة.

غير أنه أُحتلت مجدل الواقعة على بعد أميال قليلة إلى الشــمال. حيث قام أغلب الســكان بالجلاء بعد بداية عملية يــو - آف نتيجة التأثير القوي للقصف الجــوي والبحري[63]. كما أن مركــز قيادة اللواء المصري كان قد انتقل إلى غزة في 19 أكتوبر، وغادر جزء من حامية المدينة في 30 من الشــهر ذاته. ومما لا شــك فيه أن تلك الانسحابات قد ساعدت على إضعاف الروح المعنوية للمدنيين. ففي 31 أكتوبر، على سبيل المثال، نقل ضابط استخبارات الفرقة 55 أن «293» حافلة - منها «62» «ممتلئة عن آخرها بالمدنيين» - وســبع ســيارات أجرة، و21 سيارة جيب، و9 دراجات بخارية رحلت في ذلك اليوم باتجاه الجنوب[64]. وغادرت آخر القــوات المصرية المتبقية بعد ظهر يوم 4 نوفمبر. وبعد مرور ســاعات قليلة، في تمام الساعة السابعة والنصف مساء، دخلت وحدة استطلاع تابعة للواء غيفعاتي إلى مجــدل[65]. نصت الأوامر التنفيذية للواء غيفعــاتي على الاحتلال والتفتيش، مــن دون أن تتضمن أي شيء عن مصير الســكان المدنيــين[66]. وقد قام 12 من كبار رجال القرية باســتقبال القوات وتحيتهم عارضين استســلام المدينة; وجرى اصطحاب خمســة منهــم إلى المركز الرئيسي للقيادة حيث خضعوا للاســتجواب ثــم أُعيــدوا إلى منازلهــم[67]. وكان هناك مــا يقرب من 200 شــخص - أغلبهم مــن النســاء والأطفال – قد بقــوا في الوقت الذي انتظر ألــف آخرون في التلال الرملية المحيطة، آملين أن يُســمح لهم بالعــودة إلى ديارهم[68]. دخلت القوات الرئيســية التابعة للواء غيفعاتي إلى المدينة صباح اليوم التالي، 5 نوفمبر، وقامت «بالتصرف بشكل طيب»، وفقا لما أورده ضابط استخبارات كان بصحبتها: لم تكن هناك عمليات ســلب أو اعتداءات على الســكان. كما وضعت لافتات كبيرة على الجدران «باللغتين العبرية واليديشــية» محذرة من أي سلوك غير لائق. أما فيما يخص الســكان، فقد نقل ضابط اســتخبارات أنه «وكما هي الحال في مثل تلك الظروف اتســم سلوك السكان بالتملق والتذلل». وأرســلت القوات مُنادين إلى التلال الرملية لحث السكان المختبئين هناك على العودة إلى ديارهم[69]. وشهدت الأيــام التالية تدفق المئــات العائدين إلى المدينة. وفي 28 يناير أمر يادين الجبهة الجنوبية بتنظيم إحصاء رسمي للسكان لتحديد من له الحق القانوني في الإقامة، و«إخلاء المكان [المقصود طرد] من أي شــخص لم يكن هناك يوم الاســتيلاء على

المدينــة»[70]. وقد نفذت الجبهة الجنوبية الأمر في 1 ديســمبر من خلال تحديد وطرد «ما يقرب من 500 لاجئ» من مجدل إلى قطاع غزة[71].

تمثلت النتيجة الرئيسية لمعارك شهري أكتوبر ونوفمبر في الجنوب، في أن عدد اللاجئين بقطاع غزة قفز من أقل من مائة ألف إلى مائتين وثلاثين ألفا، وفقا لأف جي بيرد، المســؤول في برنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين. وقد أورد أف .جي. بــيرد أنه «يصعب وصف الظروف التي عاش فيها أولئك اللاجئون... تقريبا كلهم كانــوا يعيشــون في العراء... ولا يتلقون أي حصص من الغــذاء... كما أنه لم يكن هناك صرف صحي... وسادت حالة من القذارة المروعة». وأضاف بيرد أن الجيش المــصري والمجلس العربي الأعلى للاجئين «كانوا مهملين بشــكل كبير في تعاملهم مع الموقف»[72].

في الشمال

عجلت حملة الســتين ساعة لقوات الدفاع الإسرائيلية – عملية حيرام - بحدوث الهــروب الضخم للمدنيين من جيب الجليل الأعلى الذي كان تحت ســيطرة قوات القاوقجــي. فقــد فر العديد قبل بــدء المعركة؛ والبعض الآخر طــرد؛ في حين فضل آخــرون الابتعاد عن أذى القتال فغــادروا قراهم إلى الأودية والبســاتين والكهوف المجاورة. وفي حالات كثيرة منعت القوات الإسرائيلية عودتهم وشجعت الكثير منهم على الانتقال إلى لبنان. كذلك ربما قرر البعض عدم العودة إلى العيش تحت الحكم الإسرائيلي. وفي تلك المنطقة التي كان يقدر عدد ســكانها (محليين ولاجئين) قبل 28 أكتوبــر 1948، ما بــين 50 و60 ألفا، أكثر من نصف هذا العدد انتهى به المطاف في لبنان. وفي 31 أكتوبر ســجل بن غوريون أن ما يقرب من نصف سكان ذلك الجيب قد هربوا، وبعد مرور عدة أيام قدر الجيش أن عدد الســكان الذين بقوا يتراوح ما بين 12 و15 ألف شــخص[73]، مضفيا مصداقية على التقارير الأخيرة التي أشارت إلى أن 50 ألف لاجئ جديد وصلوا إلى لبنان جراء عملية حيرام[74].

انطلقــت العملية في ليلة 29/28 أكتوبر؛ حيث أرســلت الجبهة الشــمالية إلى الميــدان عناصر من لواء كارميلي (اللواء الثاني) غولاني (اللواء الأول) اللواء الســابع، ولواء «عوديد» (اللواء التاسع) للتعامل مع الجيب الواقع تحت سيطرة جيش الإنقاذ

وسط وشـمال الجليل، الذي انضمت إليه فرقة من الجيش السوري (شملت كتيبة من متطوعي الجيش المغربي). وقـد تضمن الأمر التنفيذي هدف «تدمير العدو في الجيب الواقع وسط الجليل»، «احتلال الجليل بأكمله ووضع خط دفاع على الحدود الشـمالية للبلاد». ولم يـرد نص عن المصير المحتمل للسـكان واللاجئين المقيمين في مخيمات تلك المناطق كما أنه لم تكن هناك تعليمات بطرد أي شخص[75].

سـبق الهجوم قصف جوي متقطـع بدءا من 22 أكتوبر، مـع هجمات مكثفة قامت بها بي - 17، وسي - 47 على القرى الرئيسية: ترشيحا، الجش، وسعسع. وكانت أكـثر جولات القصف كثافة في ليلة 29 - 30 أكتوبر، التي شـملت 13 مهمة باتجاه سبع قرى، قصف خلالها 21 طنا من القنابل[76]. وقد أسفر القصف على ترشيحا تلك الليلة عن مقتل 24 شـخصا، كما دُفن 60 شـخصا تحت الأنقاض، مما أطلق العنان لهروب جماعي[77].

قـام اللواء السـابع بعملية التقدم الرئيسـية الأولى منطلقا مـن صفد باتجاه الشـمال، في وقت مبكر يوم 29 أكتوبر، مسـتوليا على قديتـا؛ ميرون ثم صفصاف والجش[78]. وانطلاقا من الجش تقدمت الفرقتان 72 و79 نحو الغرب مستولية على سعسع، ثم بعد ذلك نحو الشمال لتستولي على كفر برعم وصلحة، وبعد ظهيرة يوم 30 أكتوبـر على المالكية، أما الفرقـة الثالثة – رقم 71 - فقد تقدمت باتجاه الغرب واسـتولت على الرأس الأحمر؛ الريحانية؛ وعلـما لتنتهي بعد ظهيرة يوم 30 أكتوبر بالسيطرة على ديشوم[79]. وقد وصف تقرير الفرقة 79 المعارك في صفصاف والجش بأنها كانت «صعبة» و«قاسية»[80]. وأورد غيرشون غلعاد، ضابط استخبارات الجبهة الشـمالية، أن «150 - 200 عـربي بمـن في ذلك عدد من المدنيـين» قضوا في معركة الجش[81]. وفي الوقت ذاته تقدمت وحدات لواء غولاني باتجاه الشـمال انطلاقا من لوبيا، في وقت مبكر من يوم 30 أكتوبر، مسـتولية على عيلبون وألمغار ثم تحولت جهة الغرب لتسـتولي على الرامة؛ بيت جن وسحماتا، حيث تلاقت مع الفرقة 123 (منطقـة حيفا) القادمة من الغـرب في مجد الكروم[82]. إلى الشـمال. تمكن اللواء التاسـع (الفرقـة 11، 91، 92) في صباح 30 أكتوبر من الاسـتيلاء على ترشـيحا[83]، حرفيش؛ فسـوطة [84]؛ منصورة؛ تربيخا وإقرت، ليلتقي مع قوات اللواء السـابع في سعسـع[85]. عبر لواء كارميلي، الذي أُحتفظ بـه كاحتياطي في إصبع الجليل، في 30

- 31 أكتوبر الحدود الدولية الواقعة إلى الغرب واستولى على سلسلة من 15 قرية جنوب شرقي لبنان، بدءا من بليدة إلى كفر كيلا والقنطرة.

أصدرت قيادة الجبهة الشمالية خلال المعركة وبشكل متكرر تعليمات صارمة تمنع السلب والنهب[86]. ومع ذلك فإنه لم تصدر تعليمات مماثلة فيما يتصل بالطرد (أو قتل المدنيين أو سجناء الحرب)[87]. فيما يتصل بموضوع الطرد كان الوضع على العكس، على النحو الذي رأيناه: في 31 أكتوبر أصدرت قيادة الجبهة الشمالية تعليمات إلى كل الوحدات «لمساعدة» السكان على «الرحيل». غير أن ذلك الأمر كان متأخرا حيث وصل إلى معظم الوحدات بعد أن كانت قد أتمت عملياتها (كذلك فإن أمر المتابعة الذي صدر في 10 نوفمبر جاء أكثر تأخرا. كان يلزم التمييز بين أمرين، الأول هو أن تصدر أوامر للوحدات قبل أن تشرع في العمل، قبل أن تغزو القرى وتطرد السكان وسط المعركة والغزو، أما الأمر الثاني فهو إصدار التعليمات لها - بعد أن توقف إطلاق الرصاص - بالعودة وطرد التجمعات التي سبق أن قاموا بغزوها وتركوها في أماكنها. وفضلا عن ذلك، صيغ الأمر الصادر في 31 أكتوبر بمصطلحات مرنة وليست آمرة، تجنبت الفعل «يطرد»، وقد ترك هذا القادة بقدر كبير من حرية التصرف. وكما أنه لم يُقبض على أحد بعد ذلك لمحاسبته على طرد أحد، فإنه لم يُحاكم كذلك أو يُوبخ أحد لم ينجح في القيام بالطرد (وذلك بالقدر الذي تظهره السجلات المتاحة)[88].

اتبعت النتيجة الديموغرافية للعملية بشكل واضح نموذجا دينيا - إثنيا، وإن لم يكن منهجيا: هرب أغلب المسلمين في الجيب إلى لبنان، في حين أن أغلب السكان المسيحيين بقوا في أماكنهم[89]. كذلك فإن أغلبية الدروز والشركس استمروا في البقاء. ومن ثم فإنه على الرغم من حقيقة أنه لم تُصدر خطوط عامة واضحة لقادة الطوابير العسكرية المتقدمة حول كيفية التعامل مع كل ديانة أو مجموعة إثنية، فإن ما برز تماشى تقريبا مع نموذج كما لو كانت مثل تلك الخطوط العامة «الغريزية» قد اُتبعت من قبل كل من قوات الدفاع الإسرائيلية والمجتمعات المختلفة التي جرى الاستيلاء عليها.

في الوقت ذاته، تماشت النتيجة الديموغرافية أيضا مع الظروف التي أحاطت بالعملية العسكرية. فتقريبا يمكن القول إن القرى التي أبدت مقاومة عنيفة لقوات

الدفاع الإسرائيلية أُفرغت من السكان: فنتيجة لخوفهم من العقاب، أو لرفضهم العيش تحت الحكم اليهودي قرروا الهروب أو، في بعض الحالات، طُردوا. أما سكان القرى الذين استسلموا بهدوء فإنهم بصفة عامة بقوا في أماكنهم وعادة لم ينالهم أذى أو يطردوا من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم يخشوا (أو خشوا قليلا) من العقاب. وقد كان هذا بشكل ظاهر السبب وراء قرار السكان من قرية فسوطة (الذين كانوا مناصفة مسلمين ومسيحيين) البقاء: «فلقد ذهبت الأغلبية إلى أنه ليس لدى اليهود سبب ليصبوا جام غضبهم على فسوطة»، التي لم تحارب ضد الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية. ومن ثم فر القليل فقط من سكان القرية إلى لبنان[90]. وفضلا عن ذلك فإن الحقائق المتصلة بالمقاومة أو الاستسلام السلمي تماشت مع التقسيم الديني - الإثني. فبشكل عام، كل أو أغلب القرى المسلمة مالت إلى القتال أو ساندت وحدات جيش القاوقجي التي دخلت الحرب. ومع ذلك كانت هناك أيضا قرى مسلمة استسلمت من دون قتال. وفيما يتصل بالقرى المسيحية فإنها مالت إلى الاستسلام من دون قتال أو لم تساند قوات القاوقجي. أما في القرى المختلطة التي واجهت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية مقاومة، كما كانت الحال في ترشيحا والجش، فإنه بشكل عام بقي المسيحيون في أماكنهم في حين فر المسلمون أو أُجبروا على الرحيل. وأخيرا فإن القرويين من الدروز والشركس لم يقاوموا في أي مكان تقدمت فيه قوات الدفاع الإسرائيلية (باستثناء قرية يانوح الدرزية).

تبرز قائمة صريحة أعدتها وزارة شؤون الأقليات في ذلك الوقت عن «القرى التي استسلمت وتلك التي غزوناها [بعد مقاومة] خارج دولة إسرائيل [المقصود خارج حدود التقسيم]»، تلك الصلة بين المقاومة والتفريغ من السكان خلال عملية حيرام. فالقرى التي أُدرجت تحت توصيف «الاستسلام» هي: البعنة (مسلمة)؛ كوكب (مسلمة)؛ كفر مندا (مسلمة)؛ سخنين (مسلمة)؛ عرابة (مسلمة)؛ دير حنا (مسلمة)؛ المغار (درزية)؛ الجش (مسلمة - مسيحية)؛ الريحانية (شركسية - مسلمة) وعلما (مسلمة). ومن بين تلك القرى فقط علما التي اقتُلع سكانها من جذورهم وطردوا. في حين أن الكثير من سكان باقي القرى (أكثرهم مسلمون) فروا باتجاه الشمال، أما من تبقي منهم في كل قرية فقد تُركوا في الموقع ولم يُطردوا، وتلك القرى – باستثناء علما - توجد حتى اليوم. أما فيما يتعلق بالقرى التي قاومت فقد تضمنت القائمة عيلبون (غالبيتها مسيحيون)؛ فراضية

(مسلمة)؛ ميرون (مسلمة)؛ السموعي (مسلمة)؛ صفصاف (مسلمة)؛ والمالكية (مسلمة). وقد فُرغت جميعا من سكانها - سواء من خلال الهروب أو الهروب الجزئي بالإضافة إلى الطرد. وأيا منها – باستثناء عيلبون التي سُمح لسكانها بالعودة - لا يوجد اليوم[91].

بعيدا عن هذه الأنماط العامة، اتسمت الحملة العسكرية بالتقلب في الوقت والمكان. اعتمد الكثير على الظروف التي أحاطت بالاستيلاء على قرية معنية وعلى شخصية قادة قوات الدفاع الإسرائيلية في الدرجات المتوسطة. كذلك فإن تاريخ كل قرية، سواء كانت في الماضي ذات توجهات «صديقة» أو معادية إزاء اليشوف، أثر في سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية (وكذلك سلوك القرويين ذاتهم) كما كانت الحال كذلك بالنسبة إلى سلوك القرية عقب الاستيلاء عليها: ففي كل القرى، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع القرويين، وفرزت المحليين عن غيرهم، والشباب عن الشيوخ، والنساء والأطفال، وأرسلت عادة الذكور المحليين وغير المحليين في سن القتال إلى أماكن الاستجواب أو معسكرات سجناء الحرب. كما جمعت الوحدات الأسلحة من القرى، وكانت بعض القرى أكثر تعاونا من غيرها في تلك العمليات المتصلة بالاحتجاز وجمع السلاح.

بعد مرور أيام قليلة قدم شيموني توصيفا لما حدث في الجليل على النحو التالي:

> *كان السلوك الذي جرى تبنيه تجاه السكان العرب في الجليل واللاجئين [هناك] غير مقصود/كيفما اتفق ومختلفا من مكان إلى آخر بما يتماشى مع مبادرة القائد الميداني هذا أو ذاك، أو المسؤول هذا أو ذاك... فهنا طُرد السكان، وهناك تركوا في أماكنهم؛ هنا قُبل استسلام القرية، وهناك رفضت قوات الدفاع الإسرائيلية قبول الاستسلام؛ هنا قامت القوات بتمييز المسيحيين، وهناك تصرفت بالطريقة نفسها مع المسلمين والمسيحيين؛ هنا سُمح للاجئين الذين فروا في اللحظة الأولى تحت تأثير صدمة الغزو بالعودة إلى أماكنهم، وهناك لم يُسمح لهم بذلك.*

لم يكن شيموني على ما يبدو على علم بأمر الطرد الصادر عن كارمل 31 أكتوبر، كما أن الوصف الذي قدمه لم يعط وزنا كافيا للتمييز العام لمصلحة القرى المسيحية والدرزية، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات.

قبيل عملية حيرام، نصحت إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية قوات الدفاع الإسرائيلية بأن:

تسعى خلال الغزو إلى [التأكد] من أنه لن يبقى سكان عرب في الجليل وينصرف ذلك بالتأكيد على اللاجئين هناك. ولقول الحق، فإنه فيما يتصل بالسلوك تجاه المسيحيين [العرب] والمشكلة المتصلة بما إذا كان هناك تمييز لمصلحتهم وتركهم للعيش في قراهم، لم تُعط تعليمات واضحة [من قبل قائد القوات؟] ولم نعبر عن رأي.

اشتكى شيموني من أن إدارة الشرق الأوسط ببساطة لم تُخبر بأن العملية على وشك البدء، وأنها لم يكن لديها وقت لإعداد «خطة دقيقة»[92].

وبعد مرور أيام قليلة كتب شيموني في تقرير، تشوبه نبرة الحزن، أُعد بعد زيارة إلى الجليل والحديث مع قادة عملية حيرام - ووجه إلى إيتان، سكرتير عام وزارة الخارجية:

لقد سمعنا من كل القادة الذين تحدثنا معهم أنه خلال العمليات... لم تكن لديهم تعليمات واضحة، أو خط واضح فيما يتصل بالتعامل مع العرب في المناطق التي يتم الاستيلاء عليها - طرد السكان أم تركهم في مكانهم؛ معاملة قاسية أم «لطيفة»؛ تمييز للمسيحيين أم لا؛ سلوك خاص تجاه الأقليات؛ سلوك خاص تجاه المتاولة [الشيعة].

أضاف شيموني أنه ليس لديه شك في أن بعض الفظائع التي ارتكبت لم تكن لتحدث «إذا ما كان لدى الجيش الغازي خط سلوكي واضح وإيجابي». وبشكل عام اشتكى شيموني من أن رأي الوزارة لم يُظهَر غالبا من قبل قوات الدفاع، وفي بعض الحالات فشلت في الوصول إلى القائد المعني، وغالبا لم يكن يؤخذ بذلك الرأي في أثناء العمليات[93].

بعد انتهاء عملية حيرام ظلت درجة كبيرة من العشوائية تشوب سلوك قوات الدفاع الإسرائيلية في الجليل. على سبيل المثال، فإن الرامة، قرية مسيحية في أغلبها، بها أقلية درزية ذات ثقل وبعض المسلمين، تم اجتياحها من دون مقاومة من قبل

لواء غولاني في 30 أكتوبر. وفي اليوم التالي دخلت وحدة أخرى - على الأرجح الفرقة 91- القرية وطردت أغلبية سكانها (1000 من المسيحيين والمسلمين) تحت التهديد بالقتل، في حين سُمح للدروز بالبقاء[94]. وبقيت الوحدة في القرية حتى 5 نوفمبر. وفي اليوم التالي لرحيلها عاد المسيحيون، الذين كانوا قد أقاموا في الكهوف والأودية المجاورة للقرية، إلى ديارهم. ومن دون شك فإن بن دنكيلمان (بنيامين بن ديفيد)، قائد اللواء السابع، قد لعب دورا في تسهيل تلك العودة؛ حيث كان قد أبرق إلى كارميل صباح يوم 2 نوفمبر قائلا:

> *أحتج على طرد المسيحيين من قرية الرامة والمناطق المجاورة لها. لقد رأينا مسيحيين في [المقصود من] الرامة في الحقول عطشى ويعانون من السرقة. لقد قامت ألوية أخرى بطرد مسيحيين من قراهم التي لم تقاوم، بل استسلمت لقواتنا. أقترح أن تصدر أمرا بعودة المسيحيين إلى تلك القرى*[95].

في هذه الحالة فإن أمر الطرد كان قد صدر على الأرجح نظرا لقيام أحد القادة المسيحيين في القرية، الأب يعقوب الحنا، بالجهر بمساندته للقاوقجي. كذلك ربما كان هناك ضغط محلي مارسه الدروز على قوات الدفاع الإسرائيلية لطرد المسيحيين.

في العديد من القرى، فصلت قوات الدفاع الإسرائيلية اللاجئين المقيمين عن القرويين وطردتهم. وكان ذلك أيضا هو مصير مجموعة منهم من غوير أبو شوشة، الذين فروا إلى الرامة في نهاية شهر أبريل[96]. وبعد مرور عقود روى أحد أبناء غوير، الذين كانوا يقيمون في الرامة في نهاية شهر أكتوبر، واصفا ما حدث على النحو التالي:

> *تلقى السكان في الرامة أمرا بالتجمع في وسط القرية. وقف جندي على قمة مكان مرتفع ليتحدث إلينا. أمر الدروز الحاضرين بالعودة إلى ديارهم... ثم أمر الباقين منا بالرحيل إلى لبنان... وعلى الرغم من أنني كنت قد حصلت على ترخيص بالبقاء من صديقي، أبو موسى [ضابط يهودي]، فإنه لم يكن بإمكاني البقاء من دون باقي أفراد قبيلتي الذين كانوا مكرهين على الفرار.*

على خلاف مسـيحيي الرامة فـإن أولئك غير المقيمين لم يبقـوا في المنطقة، بل توجهوا إلى لبنان[97].

وقعت أحداث مشـابهة في البعنـة المجاورة لقرية مجد الكـروم. حيث تخلى جيش الإنقاذ عن كل من البعنة (التي مثل المسـلمون ثلثي سـكانها، والمسيحيون الثلث الآخر)، وقرية دير الأسـد المجاورة (مسـلمة) في 29 أكتوبر. وفي اليوم التالي استسـلم وفد من نبلاء كلتا القريتين بشـكل رسـمي إلى قوات الدفاع الإسرائيلية. احتلـت قوات لواء غـولاني القريتين في صباح 31 أكتوبر. جرى تجميع السـكان في ميدان البعنة وسـلموا مائة قطعة سـلاح. وأعقب ذلك اختيار أربعة من الشـباب بطريقة عشـوائية، اثنان من البعنة والآخران من دير الأسـد. جـرى اقتيادهم إلى بسـتان زيتون مجاور حيث أُعدموا. وفي حين أرسـل 270 من الرجال إلى معسـكر أسرى الحرب، طُرد باقي السـكان بشـكل مؤقت، باتجاه الرامة، وشهدت القريتان عمليات نهب على مسـتوى واسع. بعد مرور عدة أيام سُمح للقرويين بالعودة. غير أنـه في الخامس من نوفمبر وصلت وحدة من قـوات الدفاع فجرت ثلاثة منازل في دير الأسد وحرقت منزلا في البعنة[98].

بيـد أنه قبيل إبعـاد القرويين مؤقتا، جرى تحديد اللاجئـين وعزلهم وطردهم بشكل نهائي، ووفقا للرواية التي قدمها لاحقا أحد اللاجئين من شعب:

> *جمعنـا اليهود مع قرويين آخرين [من البعنة]، وفصلونا [نحن فقط] عن نسائنا. بقينا طوال اليوم في ساحة المدينة ... وكنا نتضور جوعـا وعطشـا... وعندما حل المسـاء... طلب مختـار البعنة من اليهود السماح لنا بقضاء الليل في القرية ... بدلا من الرحيل [باتجاه الشمال] في أثناء الليل مع شـيوخنا ونسائنا وأطفالنا. رفض اليهود طلب المختار، ومنحونا [المقصود اللاجئين] نصف ساعة للرحيل ... وبعد مرور نصف سـاعة... بدأ اليهود في إطـلاق النار في الهواء... وجرحـوا ابني البالغ من العمر تسـعة أعـوام في ركبته. سرنا بضع ساعات حتى وصلنا إلى سجور ... كان الرعب يملؤنا، والطريق يعج بالناس الذين يتحركـون في كل الاتجاهات ... كان الجميع متعجلا للوصول إلى لبنان.*

وبعد بضعة أيام، وإقامة مؤقتة في قرية بيت جن الدرزية، وصلوا إلى لبنان[99].

يُلاحظ أن بعض القرى المسلمة ذات التاريخ المناهض لليشوف، مثل مجد الكروم، لم تُقتلع من جذورها. فقد تم الاستيلاء على مجد الكروم في 30 أكتوبر، وكان ما يقرب من ثلث سكانها قد رحل خلال الليلة التي سبقت وصول الفرقة 123 من قوات الدفاع الإسرائيلية، مع بدء انسحاب الحامية التابعة لجيش الإنقاذ. وعلى ما يبدو، نصح قائد جيش الإنقاذ شباب القرية، رجالا ونساء، بالرحيل معه. ووفقا لرواية أحد السكان فإن 100-120 عائلة رحلت تلك الليلة: «لم نكن نرغب في أي مخاطرة، وقررنا الرحيل إلى لبنان». أما أولئك الذين بقوا، ووفقا لما أورده نزال[*]، فقد فعلوا ذلك «لأنهم كانوا متقدمين في السن، ويخشون الموت في أرض غريبة... أو لأنهم خشوا الموت جوعا... أو كان ذلك بدافع من التسليم بالقدر»[100]. فُرض حظر التجوال، وسلم السكان، على مضض، ما يزيد على 20 بندقية، وبعد «ممارسة الجنود مزيدا من الضغط والتهديد» سلموا 15 أخرى. وقد نقلت وحدة الاحتلال أن الحاج عبد، مختار القرية، «أبدى الكثير من الوقاحة خلال عملية تسليم السلاح... وكان هناك الكثير من العرقلة المتعمدة ...»، وكان بعض الشباب قد فر إلى التلال. وفي اليوم التالي استُبدلت الفرقة 123 بالفرقة 122[101]. كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تشك في أن القرويين يخبئون أسلحة. وفي الخامس من شهر نوفمبر أمرت المختار بتسليم باقي السلاح، وهو ما أجاب عنه بأنه ليس هناك سلاح آخر، وأنه في كل الأحوال فإن المهلة التي حُددت له (25-35 دقيقة) كانت غير كافية. أعقب ذلك اختيار الجنود خمسة من الرجال، ووفقا لما جاء في تقرير الأمم المتحدة، «وضعوا في صف أمام الحائط المجاور لمضخة المياه وأُعدموا». وتبع ذلك قيام الجنود بتفتيش المنازل، وهي العملية التي قُتل خلالها أربعة آخرون من السكان، بمن في ذلك سيدتان. كما صادروا 275 رأس غنم وماعز وفجروا دار المختار قبل أن يغادروا القرية[102]. ومع ذلك فإن القرويين لم يرحلوا كما أنهم لم يُطردوا.

تبرز العشوائية بشكل واضح فيما حدث في حالة قرية معليا، وهي قرية مسيحية حاربت مليشياتها جنبا إلى جنب مع جيش الإنقاذ في مواجهة لواء عوديد.

(*) المؤرخ الفلسطيني نافذ نزال، الذي قدم كتابا مهما ومرجعيا حول هجرة العرب من الجليل في 1948. [انظر المراجع].

فخلال الأشـــهر الســـابقة كان القرويون قد قرروا عدم السماح لأي منهم بالفرار إلى لبنـــان. وعندما خـــسروا المعركة، في 31 أكتوبر، غادر معظم الســـكان، وعبر بعضهم الحـــدود إلى لبنان. غير أنه خلال الأيام التالية ســـمح القادة المحليون لجيش الدفاع الإسرائيـــلي بعودة أولئك الذين فـــروا، وهي حالة من الحالات القليلة المماثلة خلال حرب 1948[103].

كان ســـكان ترشيحا يخشـــون لفترة طويلة العقاب الإسرائيلي، نظرا إلى دورهم في تدمير قافلة يحيام في 28 مارس، والتي قُتل فيها 47 من رجال الهاغاناه. ســـبقت الهجـــوم الأرضي على القرية، والذي جرى في التاســـع والعشرين من أكتوبر، عملية قصـــف جوي قصيرة، فضلا عـــن القصف المدفعي، وفي ذلك الصبـــاح، وقبل وصول قـــوات لواء عوديد، هرب أغلب المســـلمين بصحبة الحاميـــة التابعة لجيش الإنقاذ. وإجـــمالا فإن ســـكان القرية من المســـيحيين لم يُطردوا[104]. ومع ذلـــك فإن ما أثار اســـتياء الجيش أكثر هو أنه بعد مرور بضعة أســـابيع كان السكان يتسللون عائدين إلى القريـــة، مما دفع الرائد عامير، الحاكم العســـكري للجليـــل الغربي، إلى أن يحذر من ذلـــك الموقف قائلا: «ترشـــيحا تضيع من بين أيدينا كمســـتوطنة خالية جاهزة لاستيعاب [المستوطنين] اليهود»[105].

بصفة عامة، تُركت القرى المســـيحية، ســـواء المعروفة تقليديا بأنها صديقة لليشوف أو تلك التي لم تكن كذلك. غير أن عيلبون، القرية التي شكل المارونيون ســـكانها الرئيسيين، مثلت استثناء لهذه القاعدة. فقد سقطت عيلبون في أيدي الفرقـــة 12 من لواء غولاني في الثلاثين من أكتوبـــر بعد معركة في ضواحيها مع جيش الإنقاذ أصيب خلالها 6 جنود إسرائيليين ودمرت أربع سيارات مدرعة[106]. رفعت القرية الأعلام البيضاء، كما رحب أربعة قساوسة بالإسرائيليين. واحتشد الســـكان داخل الكنائس في وقت كان فيه القساوســـة يعلنون استسلام القرية. بيد أن القوات كانت غاضبة من تأثير المعركة والتقارير عن موكب نُظم بالقرية قبل ذلك بشـــهر شـــارك فيه عدد كبير من الســـكان، وجاب خلاله المشـــاركون الشـــوارع حاملين رؤوس جنديين إسرائيليين فُقدا خلال هجوم يوم 12 ســـبتمبر في قمة تل مجاور «موقع 213»[107]، فضلا عن العثور على أحد هذين الرأسين في أحد المنازل.

تضمن خطاب من شيوخ القرية موجه إلى شتريت وصفا لما حدث بعد ذلك: تلقى القرويون أمرا بالتجمع في الميدان، وفي أثناء قيامهم بذلك قُتل أحدهم وجُرح آخر بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية.

> *بعد ذلك انتقى القائد اثني عشر شابا[108] وأرسلهم إلى مكان آخر، ثم أمر باقتياد السكان المتجمعين إلى المغار [القرية المجاورة]، رافضا طلب القس ترك النساء والرضع واصطحاب الرجال فقط. واقتيد السكان - ما يقرب من 800 شخص- إلى المغار في موكب سبقته سيارات عسكرية.. وقد بقي القائد مع جنديين حتى قاما بقتل الاثني عشر شابا في شوارع القرية، ثم لحقوا بالقوات المتجهة إلى المغار... وقادهم إلى فراضية. وعندما وصلوا إلى كفر عنان لحقت بهم سيارة مدرعة فتحت النيران عليهم ... وقُتل أحد الشيوخ، سمعان الشوفاني، البالغ من العمر 60 عاما، وجُرحت ثلاث نساء ... وفي فراضية سرق الجنود من السكان 500 جنيه إسترليني كما أخذوا حُلي النساء، واقتيد 42 من الشباب إلى معسكر اعتقال، أما الباقون فقد اصطحبوا اليوم التالي إلى ميرون ومنها إلى الحدود اللبنانية. وطوال هذا الوقت جرى إعطاؤهم الطعام مرة واحدة فقط. ويمكن للمرء أن يتخيل كيف كان بكاء الرضع وصرخات النساء الحوامل والمُرضعات.*

وتلا ذلك قيام الجنود بنهب عيلبون[109].

لم يُقتَدْ كل القرويين في رحلة الهجرة إلى لبنان. حيث سُمح للقساوسة الأربعة بالبقاء. في حين هرب المئات إلى الأخاديد والكهوف والقرى المجاورة، وخلال الأيام والأسابيع التالية تسللوا عائدين إلى القرية. وقد أزعجت تلك القضية البيروقراطية الإسرائيلية بأنواعها المختلفة لأشهر، جزئيا بسبب دفاع الإسرائيليين ورجال الدين المسيحيين اللبنانيين المستمر عن حالة عيلبون. وقد طلب القرويون السماح لهم بالعودة والحصول على الجنسية الإسرائيلية، منكرين أي مسؤولية لهم في موضوع رؤوس الجنود، ومتهمين جنديا من جيش القاوقجي، يدعى فوزي المنصور، بالمسؤولية عن ذلك[110].

أثــارت القضية نوعا من تأنيب الضمير والتعاطف داخل المؤسســة الإسرائيلية. ورأى شــتريت ضرورة الســماح للســكان الســابقين الذين لازالوا يعيشــون داخل أراض تحت الســيطرة الإسرائيلية بالعودة إلى ديارهم، غير أن الرائد ســولز، الحاكم العسكري في الناصرة، أفاده بأن الجيش لن يسمح لهم بذلك، مؤكدا، بشكل غامض، أن «عيلبون جرى إجلاؤها إما بشكل طوعي أو بإجراء قسري». وبعد مرور أسبوعين ذكر كذباً «أن القرية جرى الاســتيلاء عليها بعد قتال ضار، وأن ســكانها قد هربوا». ومــن جانبــه رأى وزير الخارجية أنه حتى إن كان قــد ارتُكب «ظلم»، فإن «مظالم الحرب لا يمكن تصحيحها خلال الحرب ذاتها»[111].

بيــد أن شــتريت، مدعوما من قــادة مابــام ومدفوعا من قبل أعيــان القرية وقساوســتها، أصر عــلى موقفه. وفي هــذا الصدد اقترح ســيزلنغ أن تُناقش القضية في اجتــماع مجلــس الوزراء. وتمثل موقف شــتريت في أن يُمنــح القرويون المواطنة الإسرائيليــة (مما يريحهم من مخاوف الطرد باعتبارهم متســللين غير شرعيين) وأن يُفرج عن المعتقلين من عيلبون، فضلا عن تزويد القرية بالمؤن[112]. وخلال أســابيع حصل شتريت على مساندة اللواء كارميل، الذي كتب: «في ضوء الحجج المقدمة [عن المعاملة السيئة التي يتعرضون لها]، وحقيقة أن المنطقة لم تكن مخصصة للاستيطان اليهودي، فإنه يلزم ترك السكان في أماكنهم، والقبول بهم كمواطنين»[113]. وبالفعل، بعد مضي عدة أسابيع حصل السكان على المواطنة والمؤن، كما أُطلق سراح المعتقلين منهم. وفي الوقت نفســه تمكن شــتريت، كوزير لشــئون الأقليات، من إقناع يادين بالشروع في إجراء تحقيق عن «المذبحة»[114]. خلال صيف 1949 سُمح للمنفيين من قرية عيلبون في لبنان والراغبين في العودة بالقيام بذلك، وذلك كجزء من اتفاق جرى التوصل إليه بين بالمون، رئيس القســم العربي بالإدارة السياســية بوزارة الخارجية، ورئيس الأســاقفة حكيم، حول عودة عدة مئات من مسيحيي الجليل، في مقابل ود الأساقفة في المستقبل تجاه الدولة اليهودية. ومن ثم عاد المئات إلى عيلبون[115].

بشــكل مثير للغرابة، أطلق الهجوم الفاشــل على «الموقــع 213» شرارة فظاعة أخرى بعد مرور أربعة أيام فقط على المذبحة الأولى، ففي 2 نوفمبر أرسلت سريتان من الفرقة 103 في مهمة تفتيش بخربة الوعرة الســوداء، وهي قرية يســكنها بدو عــرب المواسي تقع على بعــد ثلاثة كيلومترات شرق الموقــع 213. وفي الوقت الذي

تولت فيه سرية مهمة مراقبة السـكان، قامت الأخرى، بقيادة المقدم حاييم حايون الـذي كان من بين المشـاركين في هجوم سـبتمبر، بالتسـلق إلى الموقع، حيث وجد «عظـام الجنود الذين فقدوا خلال العملية السـابقة». وكانـت الجثث «مقطوعة الـرؤوس». وقـام الجنود بعد ذلك بحـرق القرية (ويفترض أنهم طردوا سـكانها)، واصطحبوا معهم إلى مركز قيادتهم في المغار 19 شابا. حيث جرى فرزهم وصُنف 14 من بينهم على أنهم «يشـاركون في أنشطة العدو ضد جيشنا. واقتيدوا إلى مكان ناء وجرت تصفيتهم». أما الخمسة الباقون فقد نقلوا إلى معسكر لسجناء الحرب[116].

مثلـت وقائع كل من عيلبون وعرب المواسي اثنتين فقط من الفظائع التي ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية في حرب 1948. وبعض تلك الفظائع ساعد في التعجيل وزيادة عمليـة الهروب، والبعض الآخر، مثل عيلبون، كان جـزءا لا يتجزأ من عملية طرد؛ غير أنه في أماكن أخرى، بقي السكان في الموقع، ولم يستتبع ارتكاب الفظائع عملية طرد.

تظـل التفاصيل عـن الفظائع التي ارتكبـت هزيلة؛ حيـث إن أغلب الوثائق المتصلة بذلك، سـواء لدى قـوات الدفاع الإسرائيليـة أو وزارة العدل - بما في ذلك تقاريـر لجان التقـصي المختلفة - لا يزال سريـا، بيد أن بعضها متـاح، مثل توثيق المدنيين - والقليل من الوثائق العسكرية التي نجت من مصفاة الرقابة. وتظهر تلك الوثائـق أن الفظائع الرئيسـية ارتكبت في صلحة؛ صفصـاف؛ الجش، وقرية الحولة (لبنـان)، في الفترة ما بـين 30 أكتوبر و2 نوفمبر[117]. في حالـة القرى الثلاث الأولى كانت قوات اللواء السابع هي المسؤولة.

فيـما يتعلق بصلحـة، يبدو أن القـوات فجرت منزلا، يمكن أن يكون مسـجد القرية، مما أسـفر عن مقتل 60-94 شخصا كانوا بداخله[118]. أما في صفصاف، فقد أطلقت القوات الرصاص على 50-70 قرويا وأسـير حرب، ثم ألقت بهم في بئر[119]. وقتلـت القوات في الجش، على ما يبدو، 10 من أسرى الحرب المغاربة (الذين كانوا يخدمون مع الجيش السوري) وعددا من المدنيين، بمن في ذلك، على الأرجح، أربعة من المسيحيين المارونيين وامرأة ورضيعها[120]. وفي الحولة، غربي إصبع الجليل، أطلق قائـد كتيبة ورقيب مـن الفرقة 22 من لواء كارميلي النار عـلى ما يزيد على ثلاثين مـن الجنود اللبنانيين والفلاحـين الذين أُسروا ثم دمرا منزلا على رؤوسـهم فقتلوا جميعا[121]. ويبدو كذلك أنه جرى قتل مدنيين أيضا في سعسع[122].

بشكل واضح، أحرجت تلك الفظائع قوات الدفاع الإسرائيلية والمسؤولين المدنيين الذين كانوا مضطرين للرد على اتهامات العرب والأمم المتحدة في محافل مختلفة. وقد تمثل الرد الرئيسي في الرفض التام أو المُبرر بان تكون مثل تلك الفظائع قد وقعت[123]. غير أن ذلك لم يكن دائما كافيا. وكما ذكر العقيد باروخ كوماروف، مسؤول الاتصال لقوات الدفاع الإسرائيلية مع هيئة مراقبي الأمم المتحدة:

> *لم تتم التغطية على الفظائع التي ارتكبت في الجليل، وما زالت مرئية في أعين الزائرين. ففي عدد من المواقع لم تدفن الجثث[124]. ويترك هذا انطباعا سيئا لدى مراقبي الأمم المتحدة، والذين سيشوهون بالتأكيد صورتنا في مجلس الأمن. ويبدو أنه كان هناك إهمال في هذا الصدد من قبل الجبهة الشمالية ... ففي [بعض] القرى تجرأ السكان على اتهامنا [في حضور مراقبي الأمم المتحدة] بالقتل والسرقة [125].*

وعلى الأرجح فإن باروخ كان يفكر في حالة مجد الكروم؛ حيث اتهم السكان، خلال زيارة مراقبي الأمم المتحدة في 11 نوفمبر، قوات الدفاع الإسرائيلية بارتكاب فظائع [تتضمن] السرقة والقتل[126].

مما لا شك فيه أن تلك الفظائع، التي كانت تُرتكب في أغلبها ضد المسلمين، قد سرعت من هروب التجمعات السكانية التي كانت على طريق قوات الدفاع الإسرائيلية خلال تقدمها. تجمعات كانت في حالة عصبية إزاء إمكانية الهجوم عليها والاجتياح المحتمل، مما خلق حالة من الذعر، خاصة مع المبالغات فيما يتصل بالفظائع التي ارتكبت في قرى مجاورة. فمما لا شك فيه أن ما حدث في صفصاف و الجش قد بلغ القرويين في الرأس الأحمر، وعلما، وديشوم والمالكية قبل وصول طوابير اللواء السابع بساعات. وقد بدت تلك القرى، باستثناء علما، خالية تماما أو بشكل كبير لدى وصول قوات الدفاع الإسرائيلية. وإذا ما صدقنا ما تذكره أحد السكان السابقين في سعسع، فإن الفظائع التي ارتكبت في صفصاف كانت وراء الإسراع في عملية النزوح الجماعي من القرية أكثر من المعركة التي دارت عند الاستيلاء عليها[127].

بيد أن الفظائع كانت محدودة من حيث الحجم والمدى والزمان، ومع تقييد حركة السكان بين القرى بعد انتهاء عملية حيرام فإن الأخبار عن المذابح انتقلت ببطء، يضاف إلى ذلك أنه لم ترتكب فظائع في العديد، وربما أغلب، القرى التي جرى الاستيلاء عليها، ففي أغلب الأحيان كانت الأسباب الرئيسية في فرار القرويين هي نفسها تلك التي أحدثت الموجات السابقة للفرار: الخوف من التواجد في قلب المعركة، الخوف من المحتل وانتقامه لأعمال سيئة ارتكبت في الماضي أو في ضوء الانتماءات السابقة للسكان، خوف عام من المستقبل والعيش تحت الحكم اليهودي؛ الارتباك والصدمة.

وبعد مرور عام على عملية حيرام، وصف موشيه كارميل الفرار المذعور لبعض القرويين على النحو التالي:

> *إنهم يهجرون قرى أجدادهم التي ولدوا بها ويذهبون إلى المنفى... النساء، الأطفال، الرضع، الحمير كل شيء يتحرك، في صمت وحزن، باتجاه الشمال، من دون أن ينظروا يمينا أو يسارا. الزوجة لا تجد زوجها، الطفل لا يجد والده... لا أحد يعلم هدف رحلته. والعديد من الممتلكات الشخصية مبعثرة على الطرق؛ فكلما سار اللاجئون لمسافة أطول، زاد التعب - فيقومون بالتخلص مما حاولوا إنقاذه وهم يأخذون طريق المنفى. وفجأة، بدا كل شيء لا قيمة له، وغير ضروري، وغير مهم بالمقارنة بالخوف وضرورة إنقاذ الحياة والجسد.*
>
> *لقد رأيت ولدا يبلغ الثامنة من العمر يمشي باتجاه الشمال يدفع أمامه حمارين طوال الطريق. لقد قُتل كل من والده وأخيه خلال المعركة، وفقد أمه. كما رأيت سيدة تحمل رضيعا يبلغ من العمر أسبوعين في ذراعها الأيمن، وآخر في الثانية من عمره في ذراعها الأيسر، في حين تتبعها طفلة في الرابعة تتشبث بثوبها.*
>
> *وفجأة [بالقرب من سعسع] شاهدت على جانب الطريق رجلا طويل القامة منحنيا يحفر بأظافر أصابعه في الأرض الصلبة. فتوقفت ورأيت حفرة صغيرة في الأرض، تحت شجرة زيتون، تم شقها بالأيدي، بأظافر اليد. وضع فيها الرجل جسد رضيع مات بين*

> *ذراعي أمــه، وغطاها بالأرض والحجارة الصغيرة. [وقد رأى كارميل بالقرب من ترشيحا شابا يبلغ من العمر ستة عشر عاما] جالسا على جانب الطريق عاريا تماما، وابتسم عند مرور سيارتنا.*

وقــد وصف كارميل كيف كان بعــض الجنود الإسرائيليين ينظــرون إلى طوابير اللاجئين بدهشــة وصدمة وأيضا «بحزن شــديد»، وأنهم نزلوا إلى الوادي لإعطائهم الخبز والشاي. «لقد علمت أن وحدة لم يأكل فيها أحد الجنود أي شيء ذلك اليوم؛ حيث أرسل مطعم الكتيبة كل الطعام إلى الوادي للاجئين»[128].

ولكن، على ما يبدو، كان ســلوك قوات الدفاع الإسرائيلية عادة فيما بعد عملية حيرام أقل إنســانية. وبشكل عام، كانت الوحدات على طول الحدود اللبنانية تتأكد مــن أن طوابير اللاجئين تواصل طريقها إلى لبنــان، وغالبا ما كانت تمنع محاولاتهم للعودة إلى أراضيهم من خلال اســتخدام الذخيرة الحيــة. كذلك فإن القوات داخل الجليل حرصت على التأكد من أن القرى التي فُرغت من الســكان ســتبقى خالية، وعلى ســبيل المثــال في 3 نوفمبر نقلت الفرقــة 11 إن سربا من ســياراتها المدرعة قابل «طوابير من اللاجئين العائدين [إلى إسرائيل] من لبنان» على طريق سعســع - المالكية. «أُطلق عدد من القذائف عليهم فاختفوا عقب ذلك»[129]. وفي اليوم التالي وصفت الفرقة 14 من لواء غولاني دورية شــكلت أســطولا من سيارات الجيب على طريق عيلبون - المغار، وقد وجدت الدورية معسكرا من 15 خيمة للبدو:

> *عندما اقتربنا من الخيام، شــاهدنا العديــد من العرب يفرون إلى الأودية المجاورة. ولم نعثر إلا على نساء وشيوخ... وقد بدا الأمر كــما لو كانت المجموعة قد وصلــت إلى ذلك المكان في اليوم ذاته. وتماشــيا مع الأمر القاضي بعدم السماح للسكان المسلمين بالعودة، أخبرناهم أن عليهم الرحيل. ولم نستخدم القوة.*

واتجهــت الدوريــة بعد ذلــك إلى فراضية إلى الشــمال من المغار، فاكتشــفت مجموعات من «النساء والشيوخ» يحملون مقتنياتهم على حمير ويغادرون القرية. «وقالــوا إنهم متجهون إلى لبنان»، غــير أنه من الممكن أنهم كانوا في طريقهم للقاء ذويهــم من الرجــال في التلال. وفي داخل فراضية ذاتهــا صادفت الدورية ثلاثة من

الجنود الدروز «يجمعون غنائم». وأعتقد أنهم كانوا السبب وراء الرحيل المفاجئ [للمسلمين] من القرية...»[130]. ومن جانبها، التقت دورية تابعة للفرقة 91 يوم 10 نوفمبر بمجموعة من اللاجئين تسير باتجاه لبنان في المنطقة بين دير القاسي ومنصورة. وقد رفض أحد أفرادها الإفصاح عن موطنه الأصلي - وجرى «إطلاق النار عليه وهو يحاول الهرب فقُتل»[131]. وقد وجدت الدورية التابعة للفرقة 11 أيضا في اليوم ذاته في الرأس الأحمر «عددا من النساء والأطفال». وجرى توجيههم إلى الطريق إلى لبنان «وتحذيرهم من العودة»[132]. وفي اليوم التالي قابلت دورية أخرى تابعة للفرقة 11 مجموعة تضم «30» لاجئا في طريق العودة إلى صلحة وجرى «طردهم باتجاه الشمال»[133]. وعندما تولت الفرقة 103 مسؤولية منطقة المغار-عيلبون، قرابة 12 نوفمبر، كانت لديها تعليمات تقضي بـ «القيام بعمليات مضايقة» - وهو ما يعني بشكل واضح تجاه التجمعات السكانية العربية[134]. وقد كانت السياسة الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر متضمنة في مذكرة غير موقعة مرفقة بتقرير للفرقة 11 تنص على: «يجب عليكم طرد وإيذاء اللاجئين العائدين»[135].

بيد أن السلوك إزاء القرى المأهولة كان مختلفا. ففي هذا الخصوص قامت وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية بتجميع واحتجاز الذكور في سن القتال، وجمع السلاح؛ وعلى غير المعتاد لم تكن هناك عمليات طرد. على سبيل المثال، في 9 نوفمبر أحاطت فصيلة مكونة من 40 رجلا من الفرقة 123، ثم دخلت قرية كفر مندا بحثا عن السلاح وأفراد «العصابات». وألقت القبض على خمسة من الشباب:

> *في بداية الأمر أبدى المحتجزون وقاحة وأنكروا [أنهم أفراد «عصابات» أو أنهم يخبئون أسلحة]. لكن تحت الضغط والتهديد تحدث المختار إليهم [المحتجزون] ومن ثم أظهر القليل منهم استعدادا لإرشاد قيادتنا إلى المكان الذي يخبئون فيه السلاح. وأُرسل العديد منهم تحت حراسة، وبحلول الساعة الثامنة مساء عادوا ومعهم ست بنادق وذخيرة... وقد قُتل أحد العرب... عندما حاول الهرب.*

ومن الجدير بالذكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تطرد، أو على ما يبدو، لم تعاقب القرويين الذين قاموا بإيواء العناصر غير النظامية وأسلحتهم[136].

وبحلول منتصف شــهر نوفمبر وهدوء غمار المعركة كانت الحكومة العسكرية في الأراضي المحتلة تطالب الجبهة الشــمالية بتســليمها السيطرة على المناطق الداخلية في الجليل. وقد كتب اللواء أفنر أنه ســبق أن أكــد اللواء يادين له في 11 نوفمبر أن «تلك المناطق ستُسلم خلال الأيام المقبلة». وكان من شأن الأحداث التي شهدتها مجد الكروم أن أكدت الحاجة إلى نقل الســلطة من الجيش النظامي إلى الحكومة العسكرية. وكما كتب كوماروف: «الوضع في الجليل الأوســط مروع، ويُسبب لنا أذى كبيرا]ديبلوماسيا وسياسيا[. ولايزال مراقبو الأمم المتحدة هناك يتصيدون لنا. يرجى الإسراع بنقل الحكم». وقد أشر يادين على ذلك: «يُكتب إلى الحكومة العســكرية أنه يمكنها أن تتســلم فورا السلطة على مناطق الجليل بالتنسيق مع قائد المنطقة الشمالية»[137].

غــير أن ذلك الموقف المشــوش على وجــه التحديــد - ارتكاب قــوات الدفاع الإسرائيلية للفظائع؛ خروج الســكان من البلاد والتسلل مجددا إلى إسرائيل؛ عناصر غير نظامية فارة ومختبئة في القرى؛ مخابئ ســلاح لم تكتشــف بعد في العديد من الأماكن - هو الذي منع كارميل من تسليم المنطقة، كما أوضح لاحقا في ذلك الشهر. وقد أوضح كارميل أنه ســيكون ســعيدا بتسليم الســيطرة على المنطقة «في الوقت الذي يكون فيه ذلك ممكنا، في ضوء الاعتبارات الأمنية»[138].

وقــد كان كارميل يرد على احتجاج شــديد من قبل أفنر في أعقــاب توزيع الجبهة الشمالية خطابا على الحكام العسكريين والوحدات يوضح السلوك المطلوب اتباعه تجاه الســكان المســيحيين والدروز. وقد نص الخطاب على أنه اتخذ القرار بالسماح للدروز بالاحتفاظ بأســلحتهم وإن كان يلزم تســجيلها. كذلك أوضح الخطــاب أنه يلزم إبلاغ المسيحيين والدروز الذين نُقلوا من قراهم إلى الداخل بأن ذلك «إجراء مؤقت لاعتبارات أمنية» وعندما «تتحســن الأمور سيُنظر في عودتهم إلى قراهم». وأخيرا أوضح الخطاب أن الســكان الذين غادروا البلاد ســيُمنعون من العودة. وعلى وجه الخصوص أوضحت الجبهة الشــمالية أن الحكام العسكريين مســؤولون عن تنفيذ هذا الأمر[139]. وقد كان أفنر حانقا على وجه الخصوص من إصدار كارميل تعليمات للحكام العسكريين- الذين كانوا تحت سلطته (المقصود أفنر)[140].

مما لا شك فيه أنه في خلفية ذلك الموقف كان غضب أفنر من تأجيل نقل السلطة في الجليل الأوسط إلى يديه، وأيضا غضبه من المذكرة المُعنونة «تنظيم الإدارة في المناطق

المستولى عليها: خطوط عامة»، والصادرة في 16 نوفمبر عن اللواء التاسع - من دون شك بموافقة صريحة من كارميل - التي تضمنت تعليمات للحكام العسكريين حول السلوك المطلوب في الأراضي المحتلة. يُذكر أنه كان قد جرى تكليف اللواء التاسع - وتعاونه الفرقتان 122 و123 - منذ بداية نوفمبر بتسلم المناطق في الجليل الأوسط التي كان كل من اللواءين السابع والأول على وشك الخروج منها. كذلك تضمنت المذكرة النص على موضوعات من قبيل إجراء تعداد؛ وضع قواعد تتصل بتحركات السكان؛ وتنظيم حمل السلاح؛ وعمليات البحث والاعتقال، وفرض حظر التجوال؛ وإقامة الحواجز على الطرق. أيضا تلقى الحكام العسكريون والوحدات تعليمات مفادها «التقييد إلى أقصى حد» من تحركات السكان من مكان إلى آخر؛ و«إطلاق النار على كل مواطن» يخرق حظر التجوال؛ ومنع حمل السلاح[141].

في نهاية المطاف سُلمت إدارة الجليل الأوسط إلى الحكومة العسكرية في النصف الأول من شهر ديسمبر. وقبل قبوله المنصب المعروض عليه حاكما عسكريا للمنطقة، أجرى العقيد إيمانويل ماركوفسكي (مور) جولة في المنطقة التقى خلالها الحكام العسكريين الإقليميين وقادة وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية. ونقل ما وجده هنا (على ما يبدو إلى دوري) على النحو التالي:

> *لقد تزايد عدد السكان بشكل كبير في العديد من الأماكن منذ نهاية القتال [نتيجة لعمليات التسلل والعودة]... لم تُتبع أي وسائل فعالة... لمنع التسلل وزيادة عدد السكان... في المناطق الريفية، لا يشعر السكان بوجود حكومة منظمة يمكنها أن تمنعهم من التصرف كما يشاءون.*

اختتم مور قائلا إن الحكام العسكريين يسيطرون فقط على مدينتي عكا والناصرة، أما فيما يتعلق بـ «كل الجليل فهو من الناحية العملية لا يخضع لحكومة فعالة». ومن وجهة نظره، تمثلت مهمته الرئيسية في «منع زيادة حجم السكان من خلال منع إمكانية التسلل والرقابة الفعالة [المقصود منع] لإعادة التوطين في القرى المهجورة أو شبه المهجورة»[142].

كانت آراء بن غوريون كذلك واضحة بكل ما في الكلمة من معنى. ففور انتهاء عملية حيرام، سافر إلى طبريا لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. وقد كتب في مذكراته:

«... الأمـــر لا يمكـــن تصديقـــه: في الطريق من تـــل أبيب إلى طبريـــا تقريبا لا يوجد عرب»[143]. وقد رددت تلك الفقرة، تقريبا كلمة كلمة، أصداء أفكاره في شهر فبراير (انظر ما ســبق)، حينما ســافر من تل أبيب عبر القدس الغربيـــة إلى مبنى الوكالة اليهودية، ولم يقابل في طريقه عربا. وإذا كانت ملاحظته آنذاك قد عكســت خليطا من الدهشة والرضا؛ فإنها في هذه المرة كانت تعبيرا عن رضا تام.

ومثــل حرائق الأحراش، أطلقت الفظائع التي ارتكبــت خلال عملية حيرام العنان للشــائعات والأخبار، سواء كانت دقيقة أو غير دقيقة، لتنتشر بسرعة في كل مستويات سلسلة القيادة بقوات الدفاع الإسرائيلية، وأيضا في اتجاهات جانبية، مرورا بالعرب الذين نجوا منها أو الجنود الذين تأثرت ضمائرهم، وانتهاء بالمسؤولين المدنيين والسياسيين في الأحزاب. وكان للإذاعات المسموعة العربية دور رئيسي في نشر تلك الشائعات والأخبار، فضلا عن مصادر المعلومات القديمة لجهاز اســتخبارات الهاغاناه، وعمد الكيبوتســات في الجليل من قبيل: إيمانويل فريدمان (كيبوتس روش بينا)، وبنيامين ســابيرا (كيبوتس عمــير)[144]. وبحلول 4 نوفمبر كان يادين قد ســمع عن الفظائــع التي ارتكبتها الفرقة 89 في الدوايمة، واللواء الســابع في الجليل، وطلب إجراء تحقيق داخلي[145]. وأُســندت المهمــة إلى حفنة من مفتشي الجيش، وسرعان ما تبع ذلك تعيين ما اعتبر لجنة تحقيق خارجية رئيســية من قبل النائب العام، ياكوف شمشون شابيرا. حتى ذلك التاريخ كان بــن غوريون يحمي ويدافع بشــكل مســتمر عن رجال الجيــش وأعمالهم في مواجهة أي انتقــادات أو تحقيقات خارجية (باســتثناء ما اتصل بالســلب والنهب)، وعادة ما كانت الأمور المتعلقة بالمعاملة الســيئة للمدنيين وأسرى الحرب تمر من دون تحقيق أو مســاءلة: فقد تعلق الأمر بحرب من أجل البقاء، وكان من الضروري السماح للهاغاناه وقــوات الدفاع الإسرائيلية بالتقدم في عملها. كذلك فــإن الجميع كان يعلم أن العرب، الذين كان يُنظر إليهم على أنهم همجيون وكثيرو الكذب، قاموا بالآتي: 1) شن الحرب؛ 2) ارتكبوا أنفسهم فظائع لا تحصى قبل 1948وعددا من الفظائع الكبرى خلال الحرب (ولا حاجــة للتذكــير بأنهم لم يعتذروا عنها، أو يحققوا فيهــا، أو يكفروا عنها من خلال معاقبة المذنب). لذلك فإنهم هم الذين يجب أن تقع عليهم اللائمة فيما حدث.

بيد أنه بعملية حيرام لم يعد الأمر يتعلق بشكل ملموس بحرب من أجل البقاء من المنظور الإسرائيلي؛ فالخطر على وجود الدولة - على الأقل في المدى القصير - كان

قد انتهى. كما أن فظائع أكتوبر ونوفمبر كانت بكل بساطة مركزة من حيث الفترة الزمنية وواسعة الانتشار وعنيفة بما لا يمكن تجاهله. حتى بن غوريون لم يكن في استطاعته أن يغض الطرف عنها. في 12 نوفمبر عُين الرائد إيمانويل يالان (فيلنيسكي) من قبل بئيري (بناء على أمر من دوري) للتحقيق فيما حدث في صفصاف؛ الجش؛ سعسع؛ وعيلبون (فضلا عن كفر برعم الذي كان سكانه على وشك أن يطردوا). وقبل ذلك بأسبوع كان حاييم لاسكوف، مدير التدريب الجديد بقوات الدفاع الإسرائيلية، قد بدأ تحقيقا حول ما حدث في صلحة؛ وقد شرع منذ 7 و8 نوفمبر في استجواب ضباط الفرقة 79 [146]. وفي الوقت ذاته تقريبا حققت وحدة من استخبارات الجيش متخصصة في الأمن الميداني في الفظائع، وقدمت تقريرا عن ذلك. في 16 نوفمبر قدم لاسكوف إلى رئيس الأركان دوري «ملفا» - يتضمن على ما يبدو شهادات، وربما كان يتضمن أيضا تقريرا وتوصيات - يتصل بما حدث في صلحة، وحولته رئاسة الأركان إلى وزير الدفاع[147]. وفي تلك الأثناء كان يالان يستجوب كبار ضباط الفرقة 79[148]، وقدم في 18 من الشهر تقريرا مشوشا وغير نهائي، حيث توصل إلى أن هناك فظائع اُرتكبت بشكل متعمد ومُدبر بشكل رئيسي لتشجيع الهروب، وثانويا تعبيرا عن الانتقام. وربما كان عدم كفاية تقرير يالان سببا وراء تعيين كارميل فريق تحقيق آخر، في 20 نوفمبر، للنظر في فظائع الجبهة الشمالية. وقد ضم الفريق: الكابتن ناخوم سيغال؛ الكابتن موشيه تفلس؛ والملازم أول إيسار برلمان. وتلقى الفريق التعليمات ببدء مهمته في 22 نوفمبر، وتقديم نتائجه - حول مدى دقة الشائعات المتصلة بالفظائع التي اُرتكبت في أثناء عملية حيرام، كما ذكر التقرير - بحلول الخامس والعشرين من الشهر[149]. استجوب الفريق في 24 نوفمبر ضباط الفرقة 79 حول الفظائع التي اُرتكبت في الجش وصلحة[150]. وبنهاية شهر نوفمبر قدم تقريرا مرحليا حدد، طبقا لكارميل، أن هناك «أساسا لاتهام جنود وضباط بارتكاب أعمال قتل غير مبررة خارج إطار الضرورة العسكرية في صفصاف؛ الجش وصلحة». وتبع ذلك إصدار كارميل أوامره إلى مساعد قائد الجبهة الشمالية بتحويل الأشخاص المعنيين بشكل فوري إلى المحاكمة - كما أخطر رئاسة الأركان بأن أحد الضباط، قد يكون الكابتن شموئيل لاهيس، وهو قائد كتيبة سيُحاكم في 2 ديسمبر عن مذبحة الحولة. وفي تلك الأثناء استمر فريق التحقيق في عمله[151].

بشكل لا يمكن تجنبه، ترتب على الفظائع التي أُرتكبت، سواء بسبب عددها أم طبيعتها الفتاكة، انعكاسات سياسية، من دون أن تُنشر كلمة عنها في الإعلام، ربما بسبب تضافر الرقابة الداخلية والخارجية[152]. وقد اقتصرت تلك الانعكاسات على الاجتماعات المغلقة للهيئات السياسية العليا من قبيل مجلس الوزراء واللجنة السياسية لحزب مابام. كان جانب كبير من اجتماعات مجلس الوزراء خلال شهري نوفمبر وديسمبر مخصصا لمناقشة تلك الفظائع وتبعاتها[153]. وخلال اجتماع المجلس يوم 7 نوفمبر استهل وزير الهجرة والصحة شابيرا النقد، وتبعه كل من وزير الداخلية غروينبوم، ووزير العدل روزنبلوت. كما تحدث كذلك وزير العمل والبناء بنتوف. ومن جانبهم التزم وزراء مابام الهدوء، غير أن بن غوريون تراجع تكتيكيا عن مواقفه، وعين المجلس لجنة وزارية ثلاثية (بنتوف؛ روزنبلوت؛ شابيرا) للتحقيق في «أعمال الجيش في الأراضي المستولى عليها». وقد أوضح بنتوف لاحقا أن «بن غوريون» وشاريت هما فقط من بدوا غير «مصدومين» بما حدث[154].

ناقشت الأجهزة التنفيذية بحزب مابام في 11 نوفمبر ملف الفظائع والتحقيق الوزاري. وقد واجه الحزب مشكلته المعتادة: من الناحية الأيديولوجية كان لدى الحزب الدافع لقيادة حالة التذمر؛ غير أنه من الناحية العملية كان يلزم التزام الحذر، حيث إن جنرالي الحزب، ساديه وكارميل، كانا متورطين في الأمر. وقد طالب أهارون كوهين بأن يُشكل الحزب لجنته الداخلية للتحقيق. كما دعا بيني مارشك إلى أن يمتنع أعضاء الحزب في السلطة التنفيذية - في إشارة إلى سيزلينغ - عن استخدام عبارة «أعمال نازية»، قائلا إن البالماخ سبق أن حاكمت عددا من الجنود لقتلهم عربا في غير أوقات المعركة. ومن جانبه أكد ريفتن أنه «لم تكن هناك أي صلة» بين الفظائع وطرد العرب (وهو ما يعني من الناحية الفعلية تبرير الطرد وإدانة الفظائع). وطالب بتطبيق عقوبة الإعدام على أولئك الذين يثبت أنهم مذنبون في تلك الفظائع. أما غاليلي فقد حذر من «التسرع في تحميل رفاقنا الضباط المسؤولية» قبل الانتهاء من التحقيق، بيد أن بنتوف كان يخشى من أن يرفض الجنود الشهادة أمام اللجنة الوزارية، وأن يفتقر الوزراء إلى جهاز فعال للتحقيق. وعلى هذه الخلفية قررت اللجنة السياسية للحزب أن تعقد جلسات رسمية مع ضباط الحزب المتورطين، «للتوضيح» وحث أعضائه على الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة الوزارية[155].

شغلت أعمال «اللجنة الثلاثية» الوزارية - أو بشكل أدق عدم قيامها بأعمال - مجلس الوزراء وبعض الأحزاب السياسية لأسابيع. وفي 12 نوفمبر حث كابلان الوزراء الثلاثة - في ضوء التفاصيل التي سمعها عما حدث في الجليل - على الإسراع في عملهم[156]. بيد أن اللجنة واجهت مراوغة وتأخيرا وصمتا من قوات الدفاع الإسرائيلية؛ حيث رفض الضباط التعاون معها والشهادة أمامها. وقد اشتكى كل من روزنبلوت وشابيرا إلى بن غوريون وطالبا بسلطات أوسع، غير أن الأخير رفض[157]. وعندئذ أثارت اللجنة الموضوع أمام مجلس الوزراء في 14 نوفمبر؛ حيث طلب روزنبلوت تخويل اللجنة سلطات أكثر، وأن تُضمَّن في لوائح طوارئ جديدة؛ ومن جانبه اقترح غروينبوم أن يُضاف ضابط رفيع المستوى إلى عضوية اللجنة، وأن يُصدر وزير الدفاع أمرا يُجبر جميع الضباط المطلوبين على المثول أمام اللجنة «والإجابة عن كل أسئلتها». وقد تفادى بن غوريون الموضوع ببراعة موبخا اللجنة لعدم قيامها بفعل شيء وإضاعتها أسبوعا مضيفا أنه «بعد مرور أسبوع أصبح التحقيق أصعب عما إذا كان قد أُجري بشكل فوري عقب الحدث». كما رفض الاقتراح المقدم من روزنبلوت بأن تخول اللجنة سلطات قضائية، وفضلا عن ذلك فإنه تجنب الاقتراح المتعلق بإصداره أمرا يُجبر الضباط على التعاون. وقد أدى تبادل الآراء إلى فقدان أسبوع آخر[158]. بعد مرور ثلاثة أيام، وخلال اجتماع المجلس في 17 نوفمبر، أوضح سيزلينغ أنه خلال نصف عام تجنب بن غوريون مشكلة السلوك اليهودي ضد العرب، مدعيا عدم علمه بالانتهاكات، وعمل على الدوام على إبعاد النقد عن الجيش. وأشار سيزلينغ إلى خطاب تلقاه حول الفظائع - قد يكون من شبتاي كابلان عن الدوايمة - مُعلنا: «لم أتمكن من النوم طوال الليل... هذا أمر يُحدد طبيعة الأمة... اليهود أيضا ارتكبوا أعمالا نازية». وعلى الرغم من أن سيزلينغ أقر بأن إسرائيل يجب ألا تقر بشيء أمام الآخرين، للمحافظة على اسمها وصورتها الجيدة، غير أنه أصر على ضرورة التحقيق في الأمر بشكل شامل. كذلك ذكر سيزلينغ أن دوري قد أجل بشكل متكرر الحضور أمام اللجنة الثلاثية بحجة أنه لم يتلق بعد المعلومات المطلوبة، في حين أن أحد الضباط التابعين له أجل لقاءه مع اللجنة على أساس أنها يجب أن تلتقي أولا رئيس الأركان[159].

إزاء إلحاح بن غوريون، رفض المجلس زيادة سلطات اللجنة، الأمر الذي دفع شابيرا إلى الاستقالة منها. وعندئذ اقترح بن غوريون أن يحل محل اللجنة تحقيق

يجريـه شـخص واحـد، وفي الوقت ذاته ألقى خطبـة هدد فيها على مـا يبدو، أو تضمنت ما يوحي بالتهديد، باسـتقالته من وزارة الدفاع إذا ما لم يُقرّ ذلك. وانتهى الوزراء بالتسـليم وصوتوا لمصلحة أن «يحقق رئيس الـوزراء في الاتهامات المتصلة بسـلوك الجيش...»[160]. تبع ذلك تعيين بن غوريون ياكوف شمشون شابيرا (النائب العـام) محققا وحيدا، مقترحا أن يعاونه ثلاثـة من ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد تضمن خطاب التكليف الصادر من بن غوريون إلى شابيرا التعليمات التالية:

بموجب هذا الخطاب يجري تكليفكم... بالتحقيق فيما إذا كانت هناك عمليات سـلب ونهب... نفذها الجيش ضد السـكان العرب في الجليـل والجنوب، لا تتماشى مع قواعد الحـرب المتعارف عليها... ما الهجـمات التي وقعت خلالها مثل تلـك الأعمال؟... إلى أي مدى تقع على قيادة الجيش - أيا كان مستواها صغيرا أو عاليا - المسؤولية عنها؟ وإلى أي درجـة يمكن نسـبة تلك الأعمال إلى النظـام المطبق حاليا في الجيش؟ وما الذي يجب عمله لتصحيح هذه الأمور ومعاقبة المذنب؟

أضاف بن غوريون أنه ستُصدر تعليمات للقوات بتقديم جميع الأدلة والمساعدة اللازمة للتحقيق[161]. وتماشيا مع ذلك أصدر كارميل أمرا صارما إلى قواته يحذر من أي فظائـع أخرى، كما أمر «قائد كل فرقة» بالمسـاعدة في «الكشـف عن الفظائع وتقديـم المتهمـين إلى المحاكمة»، قائلا إن قادة الفرق «مسـؤولون شـخصيا» عن تقديم المتهمين إلى العدالة[162].

في تحرك سـياسي بارع انتقل بن غوريون حينئذ من الأسـلوب الدفاعي القائم على المراوغة والسـعي للتأجيل إلى الأسـلوب الهجومي متفاديا حزب مابام. ففي 21 نوفمبر كتب ممتدحا شاعر الأمة الكبير، ناتان ألترمان، ممتدحا قصيدته «Al Zot» (حول هذا)، وهـي القصيدة المنتقدة للفظائع والتي نشرتها الصحيفة اليومية للهسـتدروت Davar قبـل يومين، طالبا إذن الشـاعر في أن تُعيد وزارة الدفاع طبـع القصيدة وتوزيعها على عموم قـوات الدفاع الإسرائيلية. وبالفعل طُبعت القصيدة التي كانت تتحدث بشـكل واضح عن غارة الفرقة 89 خلال شـهر يوليو عـلى اللد، ووُزعت برفقة خطاب التكليف الموجـه مـن بن غوريـون إلى ألترمان، كما قـرأ في وقت لاحق القصيـدة خلال اجتماع

للمجلس المؤقت للدولة. تصف القصيدة جنديا شابا على متن سيارة جيب يختبر مدفعه على عجوز عربي في شارع داخل مدينة تم الاستيلاء عليها. وبشكل عام فإن القصيدة - التي مثل نشرها في الجريدة «حدثا» كبيرا[163] - تنتقد بقسوة الافتقار إلى الحساسية لدى الرأي العام الإسرائيلي إزاء الفظائع.

في الخامس من ديسمبر قدم بن غوريون تقرير النائب العام (تقرير رقيق ولا يلقي الكثير من الضوء) إلى مجلس الوزراء، واعدا في الوقت ذاته بأن تستمر قوات الدفاع الإسرائيلية في تحقيقاتها. وقد شكل المجلس لجنة دائمة من خمسة وزراء للتحقيق في الأعمال السيئة السابقة لقوات الدفاع، والنظر فيما قد يستجد منها إذا ما حدث ذلك. وأيضا شُكلت لجنة أخرى تتولى صياغة سياسات تهدف إلى تجنب وقوع مثل تلك الفظائع[164].

تمثلت النتيجة الرئيسية للتحقيقات المتزامنة التي أجراها كل من مابام، قوات الدفاع الإسرائيلية، وشابيرا في نشر قواعد صارمة لقوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتصل بالتعامل مع المدنيين[165]. وقد أصدر بن غوريون في 23 ديسمبر تعليماته إلى اللواء أفنر باتخاذ إجراءات صارمة لحماية المدنيين في قطاع غزة - الذي اعتقد رئيس الوزراء آنذاك أنه كان على وشك الوقوع في أيدي إسرائيل - وأن يتجنب الطرد («تتمثل السياسة الواجب اتباعها في ترك السكان في أماكنهم، ومنع أي محاولة للسرقة»)[166]. قبل ذلك ببضعة أيام، في 17 ديسمبر، أصدر آلون، قبل أن تبدأ عملية حوريف التي تولى قيادتها، واستولى خلالها على أبوعجيلة ووصل إلى ضواحي العريش، ملحقا مفصلا للأوامر التنفيذية للعملية يضم أسسا لمعاملة الجنود الأسرى والمدنيين الذين يقعون في المناطق التي تجري السيطرة عليها. وقد أشارت مقدمة الملحق إلى «الأحداث الشائنة» التي وقعت في الماضي. كما نص الملحق على أنه يجب على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تلقي القبض على أسرى كلما كان ذلك ممكنا (بدلا من قتلهم)؛ وأن «القتل غير المبرر للمدنيين سيُنظر إليه على أنه جريمة قتل... وأن تعذيب المدنيين المسالمين سيجري التعامل معه بحسم؛ يجب عدم طرد السكان العرب إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من قيادة جبهة القتال». وقد أمر الملحق قادة الألوية والمناطق بإصدار «أوامر خاصة» لكل الوحدات في هذا الخصوص. كذلك صدرت الأوامر لكل قادة الفرق بالتوقيع على استمارة خاصة يعلنون من خلالها أنهم «تسلموا هذه الأوامر وسيلتزمون

بهـا». كما تلقى قادة الألوية والمناطق تعليمات بالتعامل بشـكل علني وبقسـوة مع أي خرق للتعليمات. وبحلول الشـتاء كانت تعليمات مشـابهة قـد وصلت إلى جميع التشكيلات الكبيرة بقوات الدفاع الإسرائيلية(167).

خاتمة

تمثلت الأهداف الرئيسـية لعمليتي يوآف وحيرام في تدمير تشـكيلات العدو - الجيـش المصري (في الجنوب) وجيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي في الجليل الأوسـط - والاسـتيلاء على مزيد من الأراضي مما يوفر للدولة اليهودية عمقا إستراتيجيا أكبر. وكما كانت عليه الحال تقريبا في كل هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية، لم تشر الأوامر التنفيذية للعمليتين إلى السـكان العرب. وقد افترض الجنرالات والقادة العسكريون على الجبهتين أنه سـيكون هناك مجددا موجات تلقائية من الفرار الجماعي. ولكن بحلول أكتوبر ونوفمبر، سـاد بين قادة الألوية والفرق والكتائب بشـكل عام اقتناع بأنه من الأفضل أن تضم الدولة أقل عدد ممكن من العرب، كما كان كل من قائدي الجبهتـين يميل إلى دفـع العرب إلى خارج المنطقة الذي يسـيطر عليها. وفي الوقت ذاته كان العرب في كلتا المنطقتين يعيشـون منذ أشهر حالة من الخوف من الهجوم الإسرائيلي الوشـيك وما قد ينتظرهم من معاملة على أيدي الإسرائيليين. وربما توقع العديد منهم أن يُبعد عن المنطقة، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك.

ومن ثم فإنه عندما بدأت الهجمات الإسرائيلية، كان هناك تطابق بين التوقعات اليهودية والعربية، الأمر الذي أدى - خاصة في الجنوب - إلى هروب تلقائي من قبل أغلب السـكان العرب. كما أنه في كلتا الجبهتين «دفعت» القوات الإسرائيلية العرب إلى الفرار أو طردت التجمعات السكانية.

وعـلى الرغم من ذلك كانـت هناك اختلافات جوهرية بـين الجبهتين. في الجنوب، عُـرف عن قائـد الجبهة آلون، رغبتـه في خلق «مناطق نظيفة مـن العرب» على طول خطوط تقدمه؛ وهي السياسـة التي سـبق أن تبناها في الجليل الشرقي خلال شـهري إبريل - مايو، وأيضا في اللد والرملة في شـهر يوليو. وكان مرؤوسوه يتصرفون عادة وفقا لهذا التوجه. وفضلا عن ذلك فإن طبيعة المعركة في الجنوب، التي شـارك فيها جيشـان كبيران، واسـتخدمت خلالها قوة نارية كبيرة نسـبيا، أثرت في الروح المعنوية للمدنيين.

كان السكان، في أغلبهم من المسلمين، قد عانوا على مدى شهور متاعب مادية حادة، وقضوا أوقاتا عصيبة تحت سيطرة المصريين. كما أن الصدمة التي ولدها الانهيار المفاجئ للجيش المصري وانسحابه كانت أكبر بكثير من تلك التي صاحبت اندحار جيش الإنقاذ في الجليل (الذي لم يمثل في نظر أحد – يهود أو عرب - قوة حقيقية). وفي بعض المناطق حثت الوحدات المصرية المنسحبة التجمعات السكانية على الرحيل معها. وبناء على تلك العوامل كان النزوح إلى قطاع غزة، وإلى حد أقل إلى تلال الخليل، خلال عملية يوآف تقريبا كاملا (اقتصر بقاء المدنيين العرب على مجدل؛ الفالوجة؛ وعراق المنشية).

كانت الصورة في الجليل أكثر تفصيلا وتعقيدا. لم تكن هناك سياسة واضحة لقوات الدفاع الإسرائيلية، في وقت أظهر فيه كارميل ترددا وغموضا. وهو ما شعر به ضباطه. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كارميل كان قد ترك من قبل – في حيفا وعكا خلال شهري أبريل ومايو؛ وفي الناصرة في شهر يوليو - الآلاف من العرب في أماكنهم. يضاف إلى ذلك أن الجليل ضم خليطا من المجتمعات، بما في ذلك العديد من الدروز والمسيحيين، الأمر الذي جعله مختلفا عن الجنوب. فخلال شهر أكتوبر تصرفت تجمعات سكانية مختلفة، وأيضا قيادات مختلفة داخل قوات الدفاع الإسرائيلية، بطرق متباينة. فبشكل عام، لم تُبد القرى الدرزية والمسيحية مقاومة، أو أظهرت مقاومة ضئيلة، كما أنه لم يكن لها تاريخ نشط في معاداة اليهود، أو القليل منه إذا ما وجد، وبالتالي توقعت، وحصلت بالفعل، على معاملة «أفضل». وفي المقابل فقد انطلقت القرى المسلمة من خلفية تاريخية في مساندة الحسيني، ومن ثم فإنها توقعت في العام 1948، وحصلت على، معاملة «أسوأ». وفيما يتصل بالقرى ذات التركيبة السكانية المختلطة، مثل ترشيحا؛ الجش، بقي السكان المسيحيون بها في حين فر المسلمون. وعادة ما بقي سكان القرى المسلمة التي لم تُبد مقاومة في أماكنهم وتُركوا يعيشون في سلام (كما كانت عليه الحال في عربا ودير حنا). أما الأماكن التي وقعت فيها عمليات طرد، فإن ذلك كان عادة بناء على مبادرة من القادة المحليين، وكان مرتبطا بالمقاومة التي أبدتها القرى خلال عملية حيرام. وعلى الرغم من أن كارميل أصدر في النهاية أمرا بالطرد عبر كلمات مخففة: «مساعدة السكان على الرحيل»، فإن ذلك قد جاء متأخرا، مما أفقده القدرة على التأثير فيما لمس من نتائج منهجية.

يضاف إلى ما تقدم «عامل الفظائع»، والذي أدى دورا رئيسيا في تسريع هروب السكان من عدة سلاسل من القرى في الجليل ومن الدوايمة في الجنوب. وقد بدت

الفظائــع في الشــمال مُتعمدة أكثر منهــا نتاجا تلقائيا لرغبــة في الانتقام من قبل قوات خارجة عن النظام؛ حيث أعطى قادة الكتائب، وربما قادة الفرق، أوامر في هذا الشــأن. وبدت القوات كما لو أنها قد شعرت بأنها تنفذ بذلك رغبات قيادة الجبهة الشمالية. كما أن تلك الفظائع كانت مقصورة إلى حد كبير على المسلمين.ومع ذلك فإنه ما بين 30 و50 في المائة من سكان الجيوب في الجليل بقوا في أماكنهم خلال عملية حيرام وفور انتهائها.

عــلى الجانــب العربي توافرت عدة عوامل ســاعدت على توليد «قــوة دافعة على البقــاء» في الجليــل أكــبر منها في الجنــوب. أولا: عدم وجود عــداوة تقليدية من قبل المسيحيين والدروز تجاه اليشوف مما أدى إلى شيوع درجة أقل من الخوف من الغزو. ثانيا: لم تكن الحرب قد أثرت بشكل حاد على حياة السكان في الفترة التي سبقت شهر أكتوبــر 1948. حيث كان هناك قدر محدود من المضايقــات من قبل الهاغاناه/قوات الدفاع الإسرائيلية، كما أنه في أغلب الأماكن لم يكن هناك نقص حاد في الطعام. كما أن وجود قوات القاوقجي في الجليل ربما كان أقل إزعاجا (باســتثناء القرى المسيحية) مما كانت عليه الحال بالنســبة إلى وجود المصريين في الجنوب. ومن المرجح كذلك أن غزو الجيوب الســكانية في الجليل كان متوقعا مــن قبل الأهالي، مما قلل من تأثير الصدمة، عــلى خلاف الأثر الكبير على الســكان من جراء الهزيمة النكــراء للجيش المصري وغزو النقب الشــمالي والجزء الجنوبي من السهل الساحلي في إطار عملية يوآف. ويضاف إلى ذلك أن عملية حيرام كانت سريعة للغاية، امتدت إلى ما هو أقل من ستين ساعة، الأمر الذي يعني أن الكثيرين من الســكان قد وجدوا أنفســهم تحت ســيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية قبل أن يكونوا قد حســموا أمرهم فيما يتصل بالفرار من عدمه. كذلك فإن الفرار من قرى الجليل إلى لبنان كان يشــير عادة إلى رحلة طويلة غير ســارة عبر أراض وعرة - جبال، صخور وغيرها - بعكس ما كانت عليه الحال في الجنوب من أرض سهلية مسطحة[168]. وأخيرا، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية استخدمت في الجليل قوة نارية أقل مما كانت عليه الحال في الجنوب.

وإجمالا، فإن عمليتي حيرام ويوآف وتوابعهما قد أسفرت معا عن هروب ما يقرب من 200 ألف إلى 230 ألف عربي.

9

تنظيف الحدود: طرد السكان ونقلهم (نوفمبر 1948-1950)

> «باستثناء بدو النقب، يمكن القول بأن عدد العرب الذين طردوا أو أقنعوا بمغادرة البلاد، في أثناء عمليات تطهير الحدود والحملات الموجهة ضد التسلل خلال الفترة من 1948 حتى 1950 بلغ نحو 20 ألف شخص. وإذا ما أضفنا إلى ذلك بدو شمال النقب الذين طُردوا فإن الإجمالي ربما يصل إلى ما بين 30 ألف شخص و40 ألفا»
>
> المؤلف

خلال الأسابيع والشهور التي أعقبت انتهاء القتال، تبنت السلطات الإسرائيلية سياسة تنظيف الحدود الجديدة من التجمعات السكانية العربية. وعلى حين نُقل بعضها إلى الداخل في القرى الإسرائيلية العربية؛ فإن البعض الآخر طُرد عبر الحدود. وكانت الاعتبارات العسكرية بالأساس هي الدافع إلى نضج تلك السياسة، التي بدأت بشكل مؤقت وعشوائي: كانت الحدود طويلة وقابلة للاختراق. وعلى امتداد حدود الأراضي المحتلة حديثا، لم يكن هناك سوى عدد محدود، إن وجد، من المستوطنات اليهودية. كما أمكن استخدام القرى العربية الحدودية كمحطات وسيطة وقواعد للعناصر غير النظامية المعادية، والجواسيس، فضلا عن

العائدين غير الشرعيين. كما أنهـا مثلت نقاطا رخوة لدخول القوات الغازية في حالة تجدد القتال.

في الوقـت ذاته، كررت قوات الدفاع الإسرائيليـة، والشرطة، والوحدات التابعة لرئاسـة الأركان المرور على القرى المأهولة أو شـبه المأهولـة أو الخالية في الداخل بغية اسـتئصال المتسللين غير الشرعيين والعائدين. حيث إن بعض تلك القرى، مثل فراضية، التي تطل تقريبا على كل الطرق الرئيسية؛ بالنظر إلى حجم الدولة وشكلها، كانت كلهـا تقريبا قريبة من الحدود. وفي حالة أو حالتين - انظر: الفالوجة وعراق المنشـية في الجنوب - طردت السلطات قرى كاملة في مواقع بالداخل. وبشكل عام، فإنـه طوال تلـك الفترة تناغمت الرغبة السياسـية في وجود أقـل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية، والحاجة إلى إفراغ القرى من سـكانها لتوطين المهاجرين الجدد، مع الرغبة الاسـتراتيجية للوصول إلى وضعيـة «الحدود الخالية من العرب» وتأمين خطوط الاتصالات الداخلية. وكانت قوات الدفاع الإسرائيلية هي التي نفذت تلك السياسـة، بالتعاون مع السلطات المدنية والسياسية التي أقرتها حتى وإن كان ذلك بعد التنفيذ.

الشمال

بعد مرور أسـبوع عـلى عملية حيرام قرر كارميل، بموافقة من رئاسـة الأركان، تطهـير القرى الواقعة على الجانب الإسرائيلي على الحدود مع لبنان. وفي 10 نوفمبر أصدر تعليمات إلى اللواءين التاسع والثاني تضمنت «يلزم إخلاء قطاع بعمق خمسة كيلومترات خلف الحدود مع لبنان من السكان [العرب]... »[1].

كانـت عمليـة تطهير الحدود قد بـدأت بالفعل قبل ذلك بعـدة أيام. ففي 7 نوفمبر أمر اللواء التاسـع «جميع السكان في... إقرت...»، الواقعة على ما يقرب من ثلاثـة كيلومترات جنوب الحدود، «باسـتثناء القس»، بحلول يوم 8 نوفمبر بالتحرك إلى الرامـة، وذلك «لأسـباب تتصل بالأمن العام»[2]. كما أُخطر السـكان بأن نقلهم سـيدوم لمدة خمسـة عشر يوما[3]. وبالتزامن مع ذلك صدرت أوامر إلى السـكان الباقـين في قرية طربيخا (الشـيعية) المجاورة وقريتين صغيرتـين تابعتين لها، سروح (سُـنية)، والنبي روبين (سُـنية) بالرحيل إلى لبنان، وفعل أغلبهم ذلك. بدأ سـكان

إقرت، البالغ عددهم 600 شـخص[4]، بالتحرك في اتجاه الرامة، الواقعة على بعد 20 كيلومترا باتجاه الجنوب الشرقي داخل إسرائيل، بعد بضعة أيام بمساعدة من قوات الدفاع الإسرائيلية. وكان يسكن القرية فقط مسيحيون أرثوذوكس استسلموا لقوات لواء عوديد من دون قتال، بل ورحبت بهم بالخبز والملح، باعتبارهم «مُحررين»[5]. في الثلاثين من أكتوبر[6].

في العاشر من نوفمبر أرسـلت الجبهة الشـمالية الأمر الشـامل لتطهير الحدود اللبنانية، وخلال الأشهر التالية جرى تطبيق تلك السياسة في نمط متعاقب على طول الحـدود الأخـرى. ومن غير الواضح ما إذا كان كارميل قد حصل على تأييد مسـبق من بن غوريون لتلك السياسة، أم أنه بنى على التصريح الشامل الذي تلقاه على ما يبدو من رئيس الوزراء خلال لقائهما يوم 31 أكتوبر. وقد أقر مجلس الوزراء في 24 نوفمبر، بأثر رجعي، عملية تطهير الحدود اللبنانية[7].

على خلاف عمليات النقل السابقة، جرت عمليات الطرد تلك بطريقة رقيقة: أُمهل السـكان أياما للتحرك، وسُـمح لهم عادة بأخـذ ممتلكاتهم معهم، وجرى ذلك بطريقة منظمة. وفي بعض الحالات، كما كان بالنسـبة إلى مسيحيي إقرت، نُقِلـوا إلى الأراضي الداخلية بدلا من طردهم عـبر الحدود (وبطبيعة الحال فإن ملء مسـاكن المسـلمين الخالية في الرامة خدم هدفا إضافيـا تعلق بمنع عودة المسلمين إلى القرية).

ولكنه كان نقلا على أي حال. وبحلول يوم 12 نوفمبر كانت عمليات التطهير على طول الخط الممتد من رأس الناقورة إلى المالكية في تقدم. وفي هذا الخصوص أوردت اسـتخبارات الجبهة الشمالية ما يلي: «جار اسـتكمال عملية إجلاء القرى في الجليل عـلى امتداد خط مواز للحـدود»[8]. وفي اليوم التالي، 13 نوفمبر، تلقى سـكان كفر برعـم (مارونيون) والمنصورة (مارونيون)، شرقي إقـرت، أوامر بالرحيل إلى لبنان[9]، ومُنِحوا مهلة يومين. كما أُخطر اللواء التاسـع بأن يتوقع «موجة كبيرة» من اللاجئين في الخامس عشر من الشهر، وصدرت التعليمات للفرق بـ «التأكد من أن تلك الموجة ستتحرك فقط باتجاه الشمال [المقصود لبنان]، لا إلى داخل الدولة»[10]. وتلقى كذلك مـن تبقى من سـكان الجش (مارونيين) أوامر بالرحيل، غـير أنهم تمكنوا، من خلال تدخل شتريت وإسحاق بن زفي، عضو بارز في حزب ماباي، من إلغاء الأمر[11].

أُخطر سكان برعم أنه سينتقلون إلى خارج قريتهم بشكل مؤقت، وسيُسمح لهم على الأرجح بالعودة. وربما تعلق الأمر بحيلة لتسهيل إتمام عملية رحيل سريعة من دون مقاومة[12]. (على الرغم من أن صغار الضباط الذين تعاملوا مع الأهالي ربما لم يكونوا على علم بذلك)؛ كما أن الأمر الشامل الصادر عن كارميل كان مفتوحا في مداه الزمني. وقد تضمنت التعليمات الصادرة للسكان بأن يأخذوا معهم بعض الممتلكات وإمدادات الطعام، وأن يتركوا الباقي مكانه. كما سُمح في البداية لحفنة من الشباب بالبقاء بالقرية لحماية الممتلكات. في حين عبر ما يقرب من 300 قروي إلى رميش في لبنان، بقي 700 آخرون في مخيمات في الكهوف والأودية المجاورة على الجانب الإسرائيلي. وفي الأيام التالية قُتل ثلاثة من القرويين كانوا يعبرون إلى لبنان على الأرجح بواسطة رجال تابعين لجيش الإنقاذ، كما قضى سبعة أطفال متأثرين بالظروف الجوية[13].

بدأت عملية الإجلاء من برعم في 13 نوفمبر. وكان هناك بشكل واضح بعض مظاهر الارتباك؛ فالعديد «لم يدروا أين يذهبون» وطلبوا مساعدة دورية مارة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية[14]. وحتى يوم 23 نوفمبر كان هناك في برعم سكان ينتظرون النقل[15]. وكما كانت الحال في أغلب القرى خلال العام 1948، بقي في إقرت؛ سروح؛ تربيخا؛ والنبي روبين بعض السكان - «نساء ورجال كبار في السن وأطفال» غير قادرين على المشي - وفي 22 ديسمبر قررت قوات الدفاع الإسرائيلية «تطهير» تلك القرى بشكل نهائي. فانتقلت وحدات من الفرقة 92. اللواء التاسع، من منزل إلى آخر وتجميع ونقل القرويين الباقين في شاحنات، بما في ذلك «نساء زادت أعمارهن على مائة عام»[16].

في 20 نوفمبر زار وزير شؤون الأقليات، شتريت، المنطقة، حيث ناشده لاجئون من برعم السماح لهم بالعودة إلى ديارهم: وقد أمر بالسماح لأولئك المقيمين في الأودية المحيطة بالقرية بالانتقال مؤقتا إلى الجش ليقيموا في منازل المسلمين الذين رحلوا. وبعد مرور أيام قليلة سمحت قوات الدفاع للاجئي برعم في لبنان بالعودة إلى الجش[17]، وقد نظم مانو فريدمان «عودتهم» إلى الجش. غير أنه نتيجة لعدم توافر وسائل النقل والإقامة فقد ترك بعضهم وراءه، على الأقل مؤقتا، في رميش[18].

وبشـــكل فجائي، توقفـــت عمليات الطـــرد في 15 و16 نوفمـــبر- حتى قبل أن يُنتهـــى من تفريغ كل القرى المُحـــددة[19]. ففي 15 نوفمبر أمر مركز قيادة منطقة الجليـــل فرقه بـ «الوقف الفوري لطرد الســـكان من القرى المحتلة وتجميد الوضع القائـــم»[20]. التقى كل من بن غوريون ودوري وكارميـــل في اليوم التالي، وطبقا لما ورد في مذكـــرات بـــن غوريون، شرح كارميل أنه كان عليه أن «يطرد ســـكان القرى الحدودية باتجاه الجنوب لأسباب أمنية... غير أنه الآن مستعد لتجميد الوضع - ألا يُطرد أي شـــخص آخر، وألا يُســـمَح [لأولئك الذين طُرِدوا] بالعودة... ». ووافق بن غوريـــون، مُضيفا: «فيما يتصل بالمســـيحيين في «كفر برعـــم» والقرى الأخرى، يلزم [على كارميل] أن يُعلن أننا ســـنكون على اســـتعداد لمناقشة عودتهم، عندما تُؤمَّن الحدود»[21]. أما فيما يتصل بمعرفة الســـبب وراء إيقاف بن غوريون العملية التي كانت تقوم بها الجبهة الشـــمالية لتأمين الحدود، ولماذا تم ذلك على وجه التحديد في 15 و16 نوفمـــبر، فـــإن الأمر ليس واضحـــا، وبطبيعة الحال، فإنـــه بحلول ذلك التاريخ كان قد نُفِّذ أغلب ما خُطِّط له تقريبا، ولم يتبق سوى فسّوطة (المسيحية)؛ الجش (المارونية)؛ الريحانية (الشركســـية)؛ معليا (المســـيحية)؛ الجردية (المسلمة) في القطـــاع الممتد بعمـــق 5-7 كيلومترات مـــن الحدود لم تُقتَلع، وقد عاد ســـبب الإبقاء على القرية الأخيرة (الجردية) إلى أن ســـكانها البدو من عرب العرامشة كان ينظر إليهم على أنهم «ودودون». ربما أدى الجدل المســـتمر حول «فظائع» شهري أكتوبـــر ونوفمـــبر، التي كانت مرتبطة - بطرق مختلفـــة - بعمليات الطرد، إلى غل يـــد بن غوريون؛ فقد كان يواجه مـــا يكفي من النقد في مجلس الوزراء. وكان قلقا بوجه خاص من ضغوط حزب مابام الذي كانت تســـوده حالة من الهياج الشـــديد فيما حول «الفظائع»، فضلا عن قلقه من وزير الهجرة شـــابيرا [22]. يضاف إلى ذلك مجموعات الضغط المؤيدة للمســـيحيين، شتريت، وبن زفي، والضغوط التي مارسها رجـــال الدين في لبنـــان، وكل تلك القوى وقفت ضد الطـــرد (بعد مرور بضعة أيام اشـــتكى شـــتريت من أن الجنرال أفنر لم يفعل شـــيئا لمنع ارتـــكاب الفظائع – وربما عمليات الطرد)[23].

خـــلال تنفيذها لعمليـــة تنظيف الحدود لم تفرق قوات الدفـــاع الإسرائيلية، في بداية الأمر، بين المســـيحيين والمســـلمين[24]؛ فالجميع (باســـتثناء الدروز والشركس)

تلقوا أوامر بالرحيل. وقد استفسرت قوات الدفاع عن رأي وزارة الخارجية في هذا الصدد- غير أنه قبل تلقي الرد على هذا الطلب كان الجيش قد سار في طريقه وطرد مسيحيين ومسلمين من دون تمييز (ذهب شيموني إلى أنه إذا ما كان من الضروري ترحيل المجتمعات المارونية، فإنه يلزم نقلهم إلى أماكن أخرى في الداخل وليس إلى لبنان)[25]. مع تكشف العملية للعيان، وإبداء ضباط - من قبيل دنكيلمان - تعليقات عليها، وتوسط رجال الدين المسيحي، اتجهت إدارة الجبهة الشمالية تدريجيا إلى اتباع أسلوب أكثر تمييزا لمصلحة المسيحيين. ومن ثم أوقفت عملية الطرد من الجش، وسُمح للمنفيين من برعم (وعيلبون) في لبنان بالعودة مجددا؛ وصدرت تعليمات من الجبهة الشمالية في 18 نوفمبر متضمنة أسس السلوك تجاه سكان الجليل. وهي التعليمات التي تركت الباب مفتوحا أمام إمكان عودة القرويين المسيحيين (والدروز) الذين نُقلوا إلى مناطق داخل البلاد إلى ديارهم؛ في حين لم تتضمن أي نص عن المسلمين[26].

خلال الأشهر الأخيرة من العام 1948 وبداية 1949 كانت هناك عمليات تسلل مستمرة من قبل اللاجئين في لبنان باتجاه قراهم. وكما كانت الحال في مواقع أخرى، خشيت السلطات من أن يؤدي ذلك في برعم إلى امتلاء القرية من جراء ذلك، مما يعني أنها لن تصبح «مهجورة»[27]. وفي شهر يونيو أزالت السلطات العرب المتبقين في برعم – الأشخاص العشرة الذين تركتهم في بداية الأمر للقيام بأعمال الحراسة، وحفنة الأفراد الذين لحقوا بهم- ونقلتهم إلى الجش[28]. في الوقت ذاته نُقلت مجموعة من اليهود الذين أقاموا في منازل برعم (في شهر أغسطس 1950، انتقلوا إلى موقع دائم أُطلق عليه كيبوتس برعم ويقع على أرض القرية)، مما حدا بالقرويين الأصلين على الشكوى لاحقا: «أعضاء هذا الكيبوتس يتصرفون بممتلكاتنا وأراضينا كما لو كانوا الملاك الحقيقيين لها»[29].

في السابع والعشرين من شهر أبريل 1949 أصدرت الحكومة تعليمات – استنادا إلى تعليمات الطوارئ - تخول وزير الدفاع بإعلان منطقة حدودية «منطقة أمنية»، مما يمكنه من منع أي شخص من الدخول إليها. وبالفعل أُعلنت الحدود اللبنانية في شهر سبتمبر «منطقة أمنية»[30]. الأمر الذي أضفى الصفة القانونية على العمليات التي تمت خلال الشهر الذي سبق ذلك.

على مدار عقود واصل لاجئو برعم (ســواء في الجش أو في لبنان)، ولاجئو إقرت (في الرامة) وأولئك من المنصورة (في لبنان) مناشدة إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأيدهم في ذلك شــتريت وبن زفي، رئيس إسرائيل في الفترة من 1952 حتى 1963. كــما لجأوا إلى المحكمة العليــا، التي قضت في 31 يوليو 1951 بعودة لاجئي إقــرت إلى قريتهم. غير أن قوات الدفاع اســتمرت في منع تلك العودة. وفيما يتصل ببرعم، كان قــرار المحكمة العليا الصادر في 25 فبراير 1952 لمصلحة الدولة، بالرغم من أنها أقرت بأن الطرد في البداية لم يكن قانونيا تماما. وهنا كذلك استمرت قوات الدفاع الإسرائيلية في اتباع سياســية منع العودة وأُنشــئت مستوطنات جديدة على أراضي القريتين. وانضمت تلك المســتوطنات إلى الجيش ورئاســة الأركان في الضغط باتجاه عدم الســماح بالعودة. وقد دفعت المؤسســة العســكرية بأن السماح بتلك العودة ســيضر بأمن الحدود، ويُمهد الطريق للمتسللين، كما أنه سيشكل سابقة؛ أما المســتوطنات فقد ذهبت إلى أن العودة أو قبول ادعاء اللاجئين بأحقيتهم في الأرض سيقوض وجودهم. خلال الفترة 1949-1953، ونتيجة لتأثير عوامل التآكل الطبيعية ودور المســتوطنين وقــوات الدفاع الإسرائيلية، تمت تســوية تلك القــرى تدريجيا بالأرض. ففي الرابع والعشرين من ديســمبر 1951- عشــية احتفــالات عيد الميلاد المســيحي- محت قــوات الدفاع الإسرائيلية ما تبقى من إقرت مســتخدمة في ذلك المتفجرات، كما استخدمت في 16 و17 سبتمبر 1953 الطائرات الحربية والمتفجرات لمحو برعم. وعلى حين أُبقي فقط على الكنيسة في إقرت، وبقي فقط المعبد اليهودي القديم في برعم قائما. ومنذ ذلك الحين لم يعد أحد إلى الموقعين.

جسدت حالات إقرت؛ برعم؛ والمنصورة مدى عمق تصميم قوات الدفاع الإسرائيلية، منــذ نوفمبر 1948 فصاعدا، على إقامة «حزام أمنــي» والحفاظ عليه خاليا من العرب على الجبهة الشــمالية. وسرعان ما امتد هذا التصميم إلى المؤسسات المدنية في الدولة، خاصــة تلك المعنية باســتيعاب المهاجرين وتوطينهم. ففور انتهــاء عملية حيرام شرع ويتــز وغيره من القائمين على العمليات التنفيذية في التخطيط لمســتوطنات في القطاع الحــدودي وأعفوها من شرط «الأراضي الفائضة»، بل أنهــم اتجهوا في مخططاتهم إلى «توســيع» القطاع الحدودي ليكــون بعمق 10-15 كيلومترا. وعــلى الرغم من قبولهم للدوافــع المقدمة مــن قوات الدفاع الإسرائيلية، شــدد كل من كابلان وســيزلينغ على

ضرورة توطين المطرودين بشكل مناسب ومريح. واقتصرت المعارضة لمبدأ إقامة حدود خالية من العرب على ماكنس المدير العام لوزارة شؤون الأقليات[31].

أسـفرت عمليات الطرد والنقل خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عن تطهير القطـاع جزئيـا فقط. غير أن قوات الدفاع كانت ترغـب في أن تكتمل العملية وأن يصبـح القطاع مأهولا باليهود فقط، وفي 15 يناير 1949 أخطرت الجبهة الشـمالية رئاسـة الأركان أن فسوطة، والجش، وبرعم - حيث بقي «20 فردا»- مازالت قائمة، قائلة: «نحن ننظر اليوم في إمكان نقلهم إلى الجليل الأوسـط، ونطلب الموافقة على هـذه العملية»[32]. وهو الطلب الذي رُفض. وأوضحت الحكومة العسـكرية أنه في 21 نوفمـبر 1948 عيَّن مجلس الوزراء لجنـة مكلفة باتخاذ القرار المتصل «بتحريك العـرب من مـكان إلى آخر»؛ ومـن ثم فإن اتخاذ مثـل هذا القـرار لم يعد - منذ ذلك الحين- مـن اختصاص قوات الدفاع الإسرائيلية[33]. وقد واجه الطلب «العاجل للغايـة» المقدم من الحاكم العسـكري في الجليل الغربي، في أكتوبر 1949، والمتصل بطرد سـكان الجردية، على اعتبار أن «أغلبهم موافق على التحرك إلى لبنان»، واجه الطلب المصير نفسه[34].

على مدار أشـهر تركز اهتمام قوات الدفاع ورئاسـة الأركان على ترشيحا، القرية الأكبر حجما في المنطقة (على الرغم من أنها كانت خارج المشهد لوجودها على مسافة 9-10 كيلومترات جنوب الحدود). وقد فر أغلب سـكانها الأصليين (4 آلاف -5 آلاف شخص مثَّل المسلمون 80 في المائة منهم) في أثناء عملية حيرام. وبحلول شهر ديسمبر 1948 كان يقطنها 700 شـخص، سـتمائة منهم مسـيحيون، من بينهم أقلية متسللة (سـكان هربـوا من البلاد ثم تسـللوا عائدين بعد ذلك). كانت السـلطات المختصة بالتوطـين ترغب في الحصول عـلى المنازل المهجورة لتوطـين المهاجرين الجدد؛ ومن جانبها نظرت المؤسسـة العسكرية إلى ذلك التوطين في القرية على أنه «مهم للغاية»، حيث مثَّل اليهود آنذاك فقط 12في المائة من سـكان الجليل[35]. وقد تمثلت مخاوفها الرئيسـة في أنـه مع ترك القرية خالية جزئيا، فسـوف تملأ بالعائديـن. أما القرويون أنفسـهم فقد عاشوا في حالة خوف مسـتمرة من الطرد، وأرسلوا بشكل دوري وفودا للدفاع عن قضيتهم أمام المسـؤولين الإسرائيليين. وتدخل شـتريت بشكل متكرر لدى بن غوريون لـ«إنقاذهم»[36].

قام الجيش بغارات متكررة على القرى المهجورة أو نصف الشـاغرة بهدف طرد العائدين بطريقة غير شرعية، مطلقا عليهم صفة «المتسـللين». لم تعترف السلطات بشرعية إقامة أي شـخص غير مسجل في تعداد السـكان في أكتوبر - نوفمبر 1948 وليس بحوزته تحقيق شـخصية أو تصريح مرور عسكري. وكان يُنظر إلى أي شخص غادر البلاد قبل التعداد، ولم يكن مسـجلا فيه، ويحمل بطاقة أو تصريحا، على أنه «غائـب». ومن ثم إذا ما تسـلل إلى داخـل البلاد (بما في ذلـك إلى قريته الأصلية) فإنـه كان يُعتـبر «غير شرعي» ويمكن طـرده على الفور. وخلال عـام 1949 كانت قوات الدفاع تغير بشكل متكرر على القرى وتفرز المقيمين الشرعيين عن أولئك غير الشرعيين، وعادة ما كانت تطرد العائدين.

كانت الغارة على ترشيحا بتاريخ 16 يناير تتماشى مع هذا المنطق:

> *فـرض الجيـش نطاقـا أمنيـا حـول القرية، كما فـرض حظر التجـوال. ثم جرى تجميع كل الذكور ما فوق السادسـة عشرة في ميدان القرية. واسـتجوبوا هناك من قبل لجنة مشـكلة من ثمانية إسرائيليين... وإجمالا، قُبض على 33 من رؤساء العائلات، و101 من أفرادها وجرى ترحيلهم.*

وعلى ما يبدو، أخطر الضباط بشكل غير رسمي المقيمين الشرعيين بأنه قد يكون مـن مصلحتهم المغادرة أيضا. وقد ذهب ممثلو منظمة الكويكرز في إسرائيل، دون بيريز وراي هارتسـو، الذين زاروا ترشيحا بعد ذلك بقليل، إلى أن الحملة الإسرائيلية «المتفق عليها» ضد المتسـللين وأولئك الذين يقومـون بإيوائهم بدت كأنها موجهة إلى تحقيق هدف «تهيئة مكان للمهاجرين اليهود الجدد، وأنهم يعتقدون أن خطة اليهود هدفت إلى أن تجعل من ترشـيحا مدينة يهوديـة خالصة». فقد انتقل نحو 300 مهاجر يهودي ليقطنوا المنازل المهجورة في القرية خلال شـهري فبراير ومارس، في وقت جرى فيه تجميع العائلات العربية المتبقية في منطقة واحدة[37].

في أعقـاب عملية 16 يناير «توصلت السـلطات إلى أنـه يلزم نقل جزء من السكان [في ترشيحا] إلى قرى معليا المجاورة، وأغلبيتهم إلى مجد الكروم، و[تمنّوا] تفريـغ المـكان بالكامل». بيد أن توسـط كل من الأمم المتحـدة ورجال الدين

المسـيحي حال دون إتمام عملية الطرد[38]. وقد أشـار أحد ضباط اسـتخبارات قوات الدفاع إلى ظاهرة مقلقـة: سـلم المحليـون (الذين أظهروا الخضوع حتى ذلـك الوقت) السـلطات التماسـات «صيغـت... من قبل عناصر شـيوعية...» هددوا فيها بتنظيم «مقاومة سلبية في حالة نقلهم. وكانت تلك هي المرة الأولى - حتـى الآن - التـي يجري فيها الإعـلان عن مقاومة منظمة من قبل السـكان العرب في منطقتنا»[39].

في الحادي والعشرين من يناير، اقترح الجنرال أفنر أن يُنقل سـكان ترشـيحا إلى معليا، بيد أنه نتيجة للمعارضة السياسـية لم يصدر قرار نهائي في هذا الشـأن. أدى ذلك إلى تأخير الأمور، وخلال شـهر مارس عبر ويتز عن حزنه إزاء هذا الموقف: «لو كان فقـط ممكنا» إخلاء القرية حتى يمكـن إدخال «ألف عائلة يهودية» إليها. غير أن ذلك لم يكن في الإمكان: ولقد أوضح زلمان ليفشـتز، أحد مسـاعدي بن غوريون، أن «رئيس الوزراء يعارض في الوقت الحالي التعامل مع ملف النقل، لاعتبارات دولية [سياسـية]»، مقترحا «محاولة إقناع [السكان] بالرحيل»[40]. وفضلا عن ذلك، كانت هناك معارضة داخلية. فقد أوضح أحد المسـؤولين، في خطاب شـخصي بعث به إلى ريحافام عمير: ليسـت لدينا أي سـلطة لنأمر قاطني المكان بالرحيل (إلا إذا وافقوا على ذلك بمحـض إرادتهم، وهذا غير وارد). إنهم «مواطنون» ومن ثم «على الدولة أن تحمـي حقوقهم». فضلا عن أنـه لا توجد حجج «أمنية» أو «أخلاقية» يمكن أن تـبرر مثل هذا النقل. وأضاف «أنه يعتقـد أن كل أو أغلب زملائه من أعضاء لجنة نقل العرب من مكان إلى آخر يشاطرونه ذلك الرأي»[41].

بيـد أن المؤسسـة العسـكرية أرادت تطهـير ترشـيحا. وفي ضـوء الاعتراضات السياسية، لجأت إلى اتباع الإقناع بدلا من الإجبار. تزايد الضغط على السكان العرب مـع وصول أولى العائلات اليهودية للقرية. وفي 5 يونيو التقى مسـؤولون يهود مع قـادة عـرب محليين، وأخبروهم، وفقا لمـا أورده ممثلو الكويكـرز، أن على العرب الرحيل. «رفض العرب ذلك». ورد المسـؤولون اليهود بالقول إنه «سـيُطرد السكان غـير الشرعيين في القرية والبالغ عددهم «115» من البلاد، إلا إذا وافق المتسـللون والمقيمـون الشرعيون في القرية على الانتقال إلى قرى أخـرى بالقرب من عكا [42].

ومع ذلك أصر السكان على البقاء.

على مدار شهور، استمرت المؤسسة العسكرية في سعيها إلى ترجمة فكرة إنشاء قطاع على الحدود الشمالية خال تماما من العرب. وقرب نهاية عام 1949 طفت خطة جديدة على السطح تهدف إلى طرد سكان: «فسوطة، ترشيحا، معليا، الجش، حرفيش والريحانية» (وكذلك زكريا ومجدل في الجنوب). بيد أن معارضة وزارة الخارجية (وربما آخرين) حالت دون إقرار الخطة وتنفيذها [43].

في المقابل لم تحظ سلسلة أخرى من القرى الحدودية الشمالية باهتمام وحماية المتطفلين الأجانب، مما ترتب عليه نقل سكانها باتجاه الجنوب إلى داخل الجليل. وقد أثار هذا النقل الذي تم منتصف عام 1949 مراسلات بين الإدارات المعنية، وكذلك – وللمرة الأولى - انتقادا علنيا (لفترة قصيرة) ونقاشا. ففي منتصف ليلة 6/5 يونيو 1949 طوقت القوات الإسرائيلية قرى الخصاص، وقيطية في الطرف الشمالي لإصبع الجليل، والجاعونة، بالقرب من روش بينا، وإجبار المتبقين من سكانها على الصعود إلى حافلات، مستخدمة «العنف، والركل والسب والمعاملة السيئة» (وفقا لكلمات عضو بالكنيست عن مابام وما أورده إليعازر بيري (محرر صحيفة هاميشمار)، ثم ألقي بهم في سفح تل تغمره الشمس الحارقة بالقرب من عكبرة، جنوبي صفد. وقد اشتكى الـ 55 قرويا من الخصاص من أنهم «أُجبروا على هدم منازلهم بأيديهم» وأنهم عُوملوا كـ «الدواب» في الوقت الذي كان فيه نساؤهم وأطفالهم «يهيمون في البرية [بالقرب من عكبرة] يتضورون جوعا وعطشا» [44].

كان الضغط لطرد العرب المتبقين في الخصاص يتزايد خلال الشهور. وذلك على الرغم من أن عشيرة عطية الجويد قدمت، على مدار سنوات، خدمات لجهاز استخبارات الهاغاناه والصندوق القومي اليهودي، كما أن العرب من قيطية المجاورة كانوا بشكل واضح في خدمة الصندوق. بدأ المستوطنون وضباط قوات الدفاع بمنطقة الجليل (الفرقة 102) خلال شهري فبراير ومارس 1949 في الدفع باتجاه الطرد، متعللين بأسباب تتصل بالأمن العام في المنطقة وتسرب معلومات استخباراتية إلى الطرف السوري. وفي هذا الصدد كتب أفراهام فينغراد، سكرتير كيبوتس معيان باروخ المجاور، للجيش ما يلي:

> *إن وجود تلك القرية إلى جوار الحدود مع سورية ووجود العرب هناك يُهدد بشكل جدي أمن مستوطنتنا. كما أنهم يمثلون*

تهديـدا دائما لحركة النقل... بناء على ذلك، فإننا نطالبكم ببذل كل ما في وسعكم لطردهم من هذه القرية[45].

وعلى الرغـم من تعاطف الفرقـة 102، فإنها أخلت مسـؤوليتها عن ذلك: «آمـل أنه من خلال تدخلكم يمكننا أن نقلـل من تحركات العرب في منطقتكم، وأن نسـاعد السلطات على التعامل مع هذه المشـكلة بشكل مناسب»[46]. وفي أبريل تدخلت اسـتخبارات اللواء التاسـع في القضية: «... إن القرويين يرون كل حركة من تحركات جيشنا [في المنطقة]... ولا أرى أي سبب جيد لعدم نقلهم إلى منطقة بالداخل، فليس هناك من شك في أن هذه القرية تشكل مصدر معلومات لعدونا»[47].

تحركـت قوات الدفـاع الإسرائيليـة في 5 يونيو[48]. وأثـارت عمليات الطرد الناجمة عن ذلك غضبا في العديد من الأوساط، وكتب يوسف نحماني في مذكراته اليومية: «هذا الأمر مشـين ومخز... إنها الوحشـية.. ويـل لدولة تتبع مثل هذا الطريق الفاسد[49]» يُذكر أن نحماني، وهو صديق لبن غوريون منذ عقود، كانت له صلات طيبة مع عرب الخصاص الذين سـاعدوه على شراء أراض[50]. انتقدت العمليـة كذلك من قبل قادة المابام، وتمثل رد بـن غوريون على ذلك بقوله إنه وجد الأسـباب التي ساقها العسـكريون للطرد «كافية». من جانبه انتقد رئيس الكنيسـت يوسف شبرينتساك (من حزب ماباي) سـاخرا من العملية وتبريراتها اللاحقة[51]. أما صحيفة هاآرتس، الصحيفة المستقلة اليومية الرائدة، فقد انتقدت بدورهـا التبريرات التي قدمها بن غوريون ورأتها «غير مقنعة تماما». وعلى حين اتفقـت الصحيفة مع حق الجيش في نقل العـرب إلى خارج «مناطق الحدود»، فإنها أوضحت أن هؤلاء المطرودين يلزم توطينهم بشكل مناسب ومنحهم الأرض والمنـازل والطعام. كما دفعت افتتاحية الصحيفة إلى أن ذلك هو مجرد انعكاس لحسن الفطرة والإنسانية، حيث إن إيجاد طبقة من العرب المحرومين والمجردين مـن ممتلكاتهم هو تصرف من شـأنه أن يعود بالفائدة عـلى المخربين الراغبين في تدمـير الدولة»[52]. دفعت عمليات الطرد خلال شـهر يونيـو القائم بأعمال السـفير الأمريكي بالإنابة في تل أبيب، ريتشـارد فورد، إلى النظر بشكل متشائم إلى مصير الأقلية العربية في إسرائيل: «يظهر المشـهد التعيس نفسه في آلاف من

الأشــخاص الهائمين يمشون في حقول شــائكة» ليقرروا إما أن ينفضوا تراب أرض أجــداد إسرائيل من أقدامهــم (الرحيل) أو أن ينتهي بهم المطاف ببســاطة إلى الموت»[53]. وسوف تظل الظروف في عكبرة، نقطة تفريغ «المتبقين» من مختلف قرى الجليل الشرقي، سيئة لأعوام[54].

بقيت مشــكلة أخيرة تتصل بالحدود في الشــمال: مجموعة من القرويين في شرق الجليل بالمنطقة التي أضحت منزوعة السلاح على طول الحدود الإسرائيلية - الســورية، الذيــن كان وجودهــم وممتلكاتهم يحظيان بحماية رســمية وفقا لشروط اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلية - الســورية (المادة الخامسة) بتاريخ 20 يوليــو 1949[55]. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لمجموعة من الأســباب العســكرية والاقتصاديــة والزراعيــة كانــت إسرائيل تريــد أن يرحل أو ينتقل إلى ســورية ســكان كل من: كراد البقارة؛ كــراد الغنامة؛ النقيب؛ الســمرة؛ الحمراء والبالغ عددهم الإجمالي 2200 شــخص. حيث اشــتبه العســكريون في قيامهم بتقديم معلومات للاســتخبارات السورية. وقد ظل ســكان تلك المنطقة منزوعة السلاح وموالين لســورية، كما رفضوا - تحت الضغط السوري - الاعتراف بشرعية الحكم الإسرائيــلي. في حال تجدد القتال، كان يمكنهم أن يمثلوا فائدة إســتراتيجية كبيرة للســوريين. كما اشتبه المســتوطنون والشرطة اليهودية في سرقة أولئك القرويين الماشــية وممارسة التهريب وغيرها من الســلوكيات المزعجة[56]. وبالطبع، طمع المستوطنون ووكالات الاستيطان في أراضي تلك المنطقة.

كانت غالبية القرويين، بما في ذلك في السمرة[57] والنقيب[58]، قد فروا أو طُردوا إلى سورية خلال شهر أبريل ومطلع مايو 1948. بيد أن بعضهم عاد في أعقاب الغزو الســوري في 16 مايو. كما عاد الكثيرون بعد توقيع اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وســورية. وخلال الأشــهر التاليــة تمكنت إسرائيــل تدريجيا، مُتبعة سياســة العصا والجزرة، عبر ممارســة ضغوط اقتصادية وبوليســية وعمليــات «اضطهاد مزرية» ومحفزات اقتصادية، من طرد الســكان في الســمرة وخربة الدويــر. أما القليل من البــدو الذين بقوا في مخيماتهم، مثل تلك التي وُجدت في خربة المُنطار شرقي روش بينــا، فقد توالى مرور دوريات قوات الدفــاع الإسرائيلية عليهم وانتهى بهم المطاف إلى الطــرد[59]. وعلى الرغم من تعرض كل مــن كراد البقارة وكراد الغنامة للمعاملة

نفسـها، فإنهما حظيتا بحماية الأمم المتحدة ولم ينقل سكانهما إلى سورية إلا خلال حـرب العـام 1956، وإن كان بعضهم قـد جرى ترحيله وتوطينه بشـكل دائم في شعب، بالقرب من عكا[60].

بالتوازي مع عمليات تطهير الحدود، وضعت السـلطات الإسرائيلية فور انتهاء عمليـة حيرام نصب أعينها مشـكلة القـرى العربية المأهولة؛ أو شـبه المأهولة؛ أو الشـاغرة داخـل الجليل، التـي كان يعود إليها اللاجئون. سـادت الخشـية من أن الأوضاع الجوية المتردية في فصل الشـتاء[61]، واستمرار حالة الفقر بين اللاجئين، قد يدفعان إلى تزايد تدفقهم على القرى الشـاغرة وشبه المأهولة بالسكان مجددا، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة نسـبة الأقلية العربية في الدولة وما يتبع ذلك من مشاكل أمنية. وفي هذا السياق سمح بن غوريون شخصيا، خلال اجتماع جمعه مع أفنر مطلع العام 1949، بطرد العائدين المتسللين[62]. وقد ذكر بن غوريون لاحقا أنه نظر إلى مشكلة التسلل «عبر ماسورة السلاح»[63].

بدءا من منتصف شـهر ديسمبر فصاعدا نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري هجـمات ضخمـة على قـرى الجليل لطـرد العائدين. وربمـا كانت «عَملية المغرفـة» Mivtza Magrefa أولى تلك الهجمات، وقد خُطط لها خلال اجتماع ضم ضباط من اللواء التاسـع (مركز قيادة منطقة حيفا)؛ والحكومة العسـكرية للجليل الغربي، والإدارة الثالثة بجهاز الاسـتخبارات. طالـب الأمر التنفيذي للعملية، في 21 ديسـمبر بتأمين 25 قرية «مهجـورة»، بعضها على طول الحـدود اللبنانية (إقرت؛ تربيخا؛ سروح؛ النبي روبين؛ فسوطة)، والبعض الآخر داخل الجليل الغربي (الغابسية، كويـكات، عمقا، البروه، شـعب، ميعـار) بهدف «التأكد من أن العرب لم يتسـللوا عائديـن إليها. وفي نهاية العملية يلزم أن تظل تلك القرى مهجورة تماما»[64]. نظف اللواء التاسع خلال الأيام التالية 17 من تلك القرى؛ وكانت إحداها (شعب) يقطنها سـكان «طُردوا سـيرا على الأقدام، على الرغم من أنه يمكن افتراض أنهم سيعودون مجددا»، أما باقي القرى فقد كانت شاغرة، باستثناء الحرس الذين يحملون تراخيص وسبق تركهم لحماية الممتلكات[65].

تلقى اللواء التاسع في الوقت ذاته تعليمات للقيام بعملية مماثلة في شفا عمرو، وتضمنـت الأوامر محاصرة القرية وفرض حظر التجوال وتجميع السـكان وتحديد

المتسللين والقبض عليهم ثم طردهم، مع «إحداث الحد الأدنى من الإزعاج للسكان [الدائمين]. أيضا تلقت الوحدة القائمة على تنفيذ العملية (الفرقة 92) أوامر بالعثور على مخابئ السلاح و«طرد [العديد من] السكان المحليين عبر الحدود على النحو الذي وجهت به إدارة جهاز الاستخبارات رقم 3»[66]. وقد نفذت الفرقة، بمساندة من ضباط من الحكومة العسكرية وجهاز الاستخبارات، العملية في 27 ديسمبر. وجرى التعرف على 42 متسللا وطردوا إلى الضفة الغربية، فضلا عن 5 «مشتبه بهم» نُقلوا إلى معسكر أسرى الحرب للمزيد من الاستجواب[67]. وفي إطار عمليات مماثلة خلال شهر يناير 1949 طردت قوات الدفاع الإسرائيلية ما يقرب من ألف عربي ونقلت 128 آخرين إلى قرى أخرى داخل البلاد[68].

سبق لقرية أم الفرج في الجليل الغربي، التي كانت من بين القرى المراد تطهيرها في إطار عملية «المغرفة»، أن اجتاحتها قوات الهاغاناه في مايو 1948 وأخرجت سكانها منها. وعلى ما يبدو فإن اللواء التاسع لم يدخلها خلال عملية شهر ديسمبر، وبحلول فبراير 1949 كانت القرية ممتلئة بالعائدين[69]. أقلق ذلك السلطات المدنية، خاصة أن الموقع كان قد خُصص للاستيطان الفوري، ومن ثم طلبت من الجيش «اتخاذ الخطوات اللازمة لتطهير القرية»[70]. جرت العملية في نهاية شهر مارس حيث قامت وحدة الدروز، الفرقة 300، بتجميع وطرد 62 شخصا إلى الضفة الغربية، في حين نُقل 10 من الذكور البالغين وبصحبتهم عدد غير معلوم من المُعالين إلى المزرعة، وهي القرية الواقعة إلى الجنوب من نهاريا التي أصبحت نقطة تجميع «المتبقين» من قرى الجليل الغربي المفرغة من السكان. في حين تُركت عائلة واحدة (عائلة أصلان) للعناية بالقرية [71]. ومع ذلك، استمر المتسللون في العودة. وخلال عملية متابعة بتاريخ 28 يوليو، أغارت الفرقة 300 على القرية وطردت 60 شخصا إلى الضفة الغربية. ومجددا، سُمِح لعائلة أصلان، وربما لآخرين لديهم تراخيص، بالبقاء [72]، بيد أنه أُزيل الجميع بعد مرور بضعة أشهر.

برزت مشكلة مماثلة بالقرب من الزيب الواقعة شمالي نهاريا. كانت هناك أيضا عائلة - مكونة من 13 شخصا - تُركت لحراسة الممتلكات. غير أنه، وكما أوضح مسؤول إسرائيلي، كان يلزم «نقلها في أقرب فرصة إلى منطقة تجمع عربية، وإلا فإنها ستمثل نواة... لمجموعات من المتسللين الذين قد يتوافدون نتيجة لتحسن الظروف

الجويـة»[73]. وقـد انضمت جماعة ضغط تمثل مسـتوطني كيبوتس غيشر هزيف الجديد (الذي أُقيم على أراضي الزيب) إلى هذا المطلب:

> *بالنسـبة إلينـا فإن الوقت قـد حان لإنهاء مسـألة [المقصود مشـكلة] العرب في منطقتنا. حتى قبـل أن نصل إلى هنا، أوضحنا للحاكم العسـكري في عكا الخطر الناجم عن بقاء العرب في قرية الزيب، والواقعة على مسـافة قصيرة مـن الحدود [اللبنانية] - ما يقرب من ستة كيلومترات - وعلى الرغم من الوعود المتكررة التي قطعها مكتب الحاكم العسـكري، فإنه لم ينفذ أي شيء حتى الآن لإخراج العرب من المنطقة*[74].

في نهاية المطاف، نُقل السكان ومُحيت القرية.

تلت عملية «المغرفة» هجمات متقطعة اسـتهدفت القرى بشـكل فردي. ففي 6 ينايـر هاجمت القوات دير الأسـد وبعنة وطردت منهما على التوالي 62 شـخص وأربعـة متسـللين؛ وفي 15 يناير طرد 28 شـخصا من معليـا، وفي 20 فبراير 32 من الطمـرة، وفي 1 مارس 250 من كفر ياسـيف، وفي 8 مارس 79 من شـعب، وفي 10 مـارس 62 من نحـف، وفي 25 مارس طُرد 27 من الذكـور البالغين وعدد من أفراد العائلات من الرامة، وفي 29 مارس طرد 250 من أبو سـنان، وفي 31 مارس طُرد 43 من الذكور البالغين وعدد من المُعالين من كابول[75]. وقد نُقل المطرودون بشاحنات إلى الضفة الغربية.

ولكن، سرعان ما برزت مشـكلة لاحظها ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية بسرعة: تسلل العديد من المطرودين بعد تركهم في الضفة الغربية مجددا. وفي هذا الخصوص ذكر ضابط عمليات اللواء التاسع:

> *... إن النظـام المُتبـع حاليا لطرد المتسـللين إلى منطقة المثلث ليس فعالا... فالوحدة التي تنقل المطرودين تنزلهم من السـيارات وترسـلهم باتجاه الحدود، تاركـة إياهم في مكانهم، ولا يتبقى أحد للتأكـد من عدم عودتهم. وفي أغلب الأحوال يسـير اللاجئون عدة كيلومترات عبر الحدود وينتظرون غروب الشمس ليتسللوا عائدين في أثناء الليل*[76].

من جانبه، اقترح ضابط آخر حلا لهذه المشكلة، فبعدما أشار إلى أن «أغلب أولئك الذين طُردوا - كلهم من الذكور البالغين - من قرية واحدة، إعبلين، قد عادوا إلى ديارهم، فإننا: «لم نسمع بعد عن أي حالة عادت فيها عائلة كاملة من المطرودين. ومن ثم فإنه من الواضح أن طرد العائلات الكاملة يشكل ضمانة أفضل لعدم عودتهم مجددا»[77].

شكلت حالة الغابسية أكثر الحالات التي دام فيها هذا النوع من المشاكل فترة طويلة في منطقة الجليل الغربي، وقد سبق احتلالها في مايو 1948 خلال عملية بن عامي. وعلى حين فر بعض السكان، طُرد البعض الآخر[78]. وخلال أشهر الحرب الأولى ساعد القرويون الهاغاناه بالسلاح والذخائر والمعلومات، على الرغم من أن السلطات كانت قد توصلت إلى أن بعض القرويين شاركوا في الهجوم على قافلة يحيام في أواخر شهر مارس 1948[79]. وجرى توطين السكان بشكل مؤقت في القرى المجاورة: أبو سنان، يركا، وكفر ياسيف؛ حيث سُجلوا في تعداد أكتوبر - نوفمبر. وناشدوا بعد ذلك السلطات السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وعلى حين حصل بعضهم على تراخيص، تسلل البعض الآخر عائدا بشكل غير شرعي. وفي 24 يناير 1950 أمرت الحكومة العسكرية القرويين بالرحيل خلال ثمان وأربعين ساعة، وهو ما أذعنوا له. لم تكن السلطات قد وفرت لهم أماكن إقامة بديلة، فانتقلوا بشكل مؤقت إلى منازل مهجورة في قرية الشيخ داوود المجاورة. وفي نهاية المطاف وُطِّن العديد منهم في المزرعة.

أثارت عملية الطرد احتجاجات صاخبة من حزب مابام أدانت كلا من بن غوريون والجيش[80]. بيد أن لجنة كتلة المستوطنات اليهودية الإقليمية، التي كان يهيمن عليها مجموعة كيبوتسات مابام، وافقت علنيا على الطرد: «إن ما قامت به الحكومة العسكرية كان عملا روتينيا ومفهوما للغاية، وليس هناك ما يبرر ما تضمنته التقارير الصحافية من إشارات إلى «تعاسة المستوطنات» إزاء ذلك الموضوع». كما سارع الكابتن كرانسناسكي إلى الإشارة إلى أن أحد أعضاء كيبوتس إيفرون - التابع لمابام - كان يزرع 1500 دونم من أراضي الغابسية. وقد انتهت اللجنة إلى اتخاذ قرار يقضي بأنه «يجب عدم السماح لعرب الغابسية بالعودة إلى قريتهم بأي حال من الأحوال». ومع ذلك فإنها انتقدت بيانها الصحافي، وإن كان ذلك بلطف «توقيت

العملية... نظرا إلى الأحوال الجوية السـيئة في فصل الشـتاء...»[81]. وقد أربك نشر آراء اللجنة قادة مابام وكذلك محررو الصحيفة اليومية للحزب، هاميشـمار، الذين انتقدوا عملية الطرد، مما أدى إلى مشاحنة قصيرة مع صحيفة حزب ماباي اليومية، دافـار، التـي ذهبت إلى أن حزب مابـام يتصرف بطريقة هسـتيرية[82]. بعد مرور أشهر قليلة عاد بعض لاجئي الغابسية إلى الإقامة بالقرية، وقُبض عليهم وقُدِّموا إلى محاكمة عسكرية أصدرت أحكاما بالحبس لعدة أشهر وبغرامات مالية[83].

إلى الشرق، تعاظمت الضغوط خلال ديسـمبر 1948 ويناير 1949 لطرد السكان المتبقـين في صفورية، بالقرب من الناصرة، وفراضية، وكفر عنان، جنوب غرب صفد. وفي هـذا الصدد ذكر شـاريت أن التسـلل عـودة إلى القرى قد تزايـد، وأنه إذا لم تتوقف تلك الظاهرة فإنه سـيكون عـلى إسرائيل «احتلال الجليل من جديد». وقد اقترح الرائد سـولز، الحاكم العسكري للإقليم، نقل العائدين إلى فراضية وكفر عنان إلى طرعـان، في حين يُنقل أولئـك في صفورية إلى الرينة المجاورة، وهو المقترح الذي وافقـت عليه، في 15 ديسـمبر، لجنة نقل العرب من مـكان إلى آخر، غير أن عملية التنفيذ واجهت بطئا بيروقراطيا[84].

تـم تفريـع قرية صفورية، وهي قرية مسـلمة كبيرة ذات تاريخ من النشـاط المعادي لليشوف، من سكانها بشكل شبه تام في يوليو 1948؛ وربما تُرك بها فقط ما يقرب من 80 شـخصا من كبار السن[85]. وفي حين طُرد بعض من أولئك الذين بقوا خلال شهر سـبتمبر، فإن الشهور التالية شـهدت عودة مئات المتسللين إلى القرية، مما أثار مخاوف السـلطات اليهودية من أن بقاء أولئك بالقرية من دون المسـاس بهم سـيؤدي إلى اسـتعادة القرية سريعا لتعدادها قبل الحـرب والذي بلغ 4000 نسـمة. يضـاف إلى ذلك أن المسـتوطنات المجاورة كانت تطمـع في أراضي القرية. وقد أوضح مسـؤول رفيع المستوى الأمر بشكل صريح خلال شهر نوفمبر قائلا: «إلى جوار الناصرة توجد قرية نحتاج إلى أراضيها الواسـعة لمسـتوطناتنا، ربما يمكن منح سكانها أماكن أخرى». وفي مطلع يناير 1949 كان هناك ما يقرب من 550 عربيا في القرية أمرت الجبهة الشـمالية بطردهم[86]، وبالفعل، في السابع من الشهر تم طرد 14 عـبر الحدود، أما الباقون فقد تلقوا أمـرا بالرحيل إلى عيلوط[87]. وعلى ما يبدو فـإن الكثيرين انتقلـوا إلى الناصرة وعيلوط، في حين توجـه الباقون إلى الرينة وكفر

كنّا. وبحلول شــهر فبراير كانت أراضي القرية قد وزعت بين المســتوطنات المجاورة: كيبوتس ســديه ناحوم (1500 دونم)؛ كيبوتس هفتزي باه (1000 دونم)؛ كيبوتس هاسوليليم (3,795 دونما)[88].

شــهدت كل من فراضية وكفر عنــان مواقف مماثلة، فعــلى غرار صفورية كانتا قد وُصِّفتا «قرى مهجورة» غير أنه جرى ملؤهما تدريجيا. وفي يناير طردت قــوات الدفاع الإسرائيليــة 54، ونقلت 128 آخرين من الســكان إلى قرى أخرى داخــل إسرائيل[89]. وعلى الرغم من ذلك امتــلأت القريتان مجددا. وفي 4 فبراير أحاطت وحدات من الفرقة 79 بالقريتين وطردت 45 متسللا إلى الضفة الغربية، ونقلــت ما يقــرب من 200 شــخص - بحوزتهم تراخيص إقامــة «وأغلبهم من الشــيوخ والنســاء والأطفال» - إلى مجد الكروم[90]. بيد أن البعض عاد مجددا. ووفقــا لقوات الدفاع الإسرائيلية، فإنه بحلول منتصف فبراير كان هناك ما يقرب من 100 شــخص عائد، مما اســتدعى تطهير القريتين مرة أخرى وتفريغهما من السكان؛ حيث ذهب البعض إلى قرى أخرى داخل إسرائيل في حين توجه الباقون إلى الضفــة الغربية[91]. وقد أوضحــت الحكومة العســكرية أن عمليات الطرد كانت ضرورية لضمان «الأمن، والقانون، والنظام»[92].

اســتمرت عمليــات التفتيش والطرد مــن الجليل خــلال الشــهور التالية[93]. وضغطت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل متزايد على السكان المقيمين بصفة دائمة، خاصة المخاتير، للكشــف عن المتســللين والمســاعدة في التعرف عليهم، الأمر الذي أذعن له المخاتير بشكل روتيني[94].

الجنوب

غداة عملية يوآف جمعت عمليات الجيش في الجنوب بين هدفي تطهير الحدود والتطهــير الداخلي. ولم يكن ذلك واضحا في أي مــكان أكثر من المنطقة الواقعة بين مجدل والطرف الشمالي لقطاع غزة. وكما سبق أن رأينا، فإن نهاية عام 1948 شهدت طــرد ما يقرب من 500 لاجئ من مجدل ذاتها إلى قطــاع غزة[95]. وفي الوقت ذاته قامت قوات قطاع الســهل الســاحلي بمداهمات للقــرى المحيطة وإلى الجنوب من مجدل. وتضمنت الأوامر الصادرة للفرق والأطقم الهندسية طرد «العرب اللاجئين»

من «حمامة، الجورة، خربة الخصاص [التي كُتب اسمها بشكل خاطئ خربة خزاز]؛ نعليـا؛ الجية؛ بربرة؛ بيت جرجة؛ هربيا؛ دير سـنيد» إلى غزة، فضلا عن «الحيلولة دون عودتهم من خلال تدمير القرى». على أن يتم تدمير الطرق المؤدية للقرى. كما طُلـب من القوات تنفيذ العملية «بعزم ودقة وقوة» مع تجنب «أي انحرافات غير مرغوب فيها» عن القواعد المتعارف عليها[96].

تـم تنفيذ العملية في الثلاثين من شـهر نوفمبر. ولم تجد القوات «أي شـخص» في أسـدود، حمامة، الجورة، بيت جرجة وهربيا ووجدت «نحو150 شخصا في نعليا وخربة الخصاص المجاورة، «ونحو 40 شخصا في بربرة والجية من «الشيوخ والنساء والأطفـال» الذيـن لم يبدوا أي مقاومة. تم طردهم إلى بيـت حانون الواقعة تحت السـيطرة المصرية شـمالي قطاع غزة، على الرغم من السـماح «لعدة عشرات من الشـيوخ، والنساء الكفيفات، وأطفالهم» بالبقاء (وإن كان من غير المعلوم أين على وجه التحديد). كذلك عثرت القوات على ثمانية من الشباب أُرسِلوا إلى معسكر أسرى الحرب. غير أنه لم يستكمل تدمير القرى، بسبب رطوبة المنازل الطينية وعدم توافر المتفجرات بشـكل كاف. وقد وعد مركز قيادة المنطقة السـاحلية الجبهة الجنوبية باستكمال العملية وتفتيش دير سنيد في وقت لاحق[97].

شـهدت المنطقة الشرقية عملية مماثلة نفذتها القوات التابعة لمنطقة السـهل السـاحلي في نطاق اختصاصها. وتضمن الأمر التنفيذي المطالبة بـ «تنظيف المنطقة الواقعـة غرب طريق بيت جبرين - هار توف... من السـكان العرب». على أن يتم «تفريق» العرب الموجودين أو أسرهم[98].

عـلى بعد عدة كيلومترات شـمالا، أغارت الفرقة الرابعـة التابعة للبالماخ (لواء حاريـل) على المنطقة الواقعـة جوار بيت نتيف. حيث قابلـت سرية تابعة لها في خربة أم لوز عشرات من اللاجئين يصطحبون قطعانا من الحيوانات باتجاه الشـمال إلى داخل إسرائيل. وقد «أمرتهم السرية بـ «الخروج من المنطقة»، وصادرت قطيعا من 65 معزاة وجملا وحمارا. وفي اليوم التالي عثرت سرية أُرسـلت «لطرد اللاجئين» على ما يقرب من 150 شـخصا في خربة أم برج. حيث طردت ما يقارب المائة منهم وأصابت بعضهم بجروح. وقد تضمن تقرير الفرقة الرابعة أن اللاجئين لم يسـتجيبوا للتهديدات ورفضوا التوجه نحو الشرق. بل ذهب بعضهم إلى المطالبة بالبقاء «تحت

حكم شـيرتوك». بيد أن الغارات التي تم تنفيذها أثبتت قدرتها على إقناع اللاجئين بالرحيل في النهاية. أسفرت غارة على الجبعة في ليلة 5 - 6 نوفمبر (تم خلالها تدمير 15 منزلا) عن الإجلاء المؤقت للقرية. وعلى بعد بضعة كيلومترات إلى الجنوب، أغار اللـواء الخامس على ثلاث قرى حدودية في الضفة الغربيـة - إذنا؛ خربة بيت عوّا؛ خربة السـكة - بهدف دفع سـكانها نحو الشرق. في إذنا، فجر الغازون بيتنا واحدا، وفي خربة السكة، فجروا 20 منزلا بعد أن طردوا السكان. وفي خربة بيت عوا أُخرج المغيرون من القرية، ولكنهم فجروا بعض المباني في خربة بيت الميس المجاورة[99].

نجحت الجبهة الجنوبية خلال الأشـهر التالية في منـع اللاجئين من العودة إلى القرى. فعلى العكس مما كانت عليه الحال في الجبهة الشـمالية، تمكن إيغال آلون، قائـد الجبهة الجنوبيـة، تماما من طرد السـكان المحليين خلال عمليـة يوآف، ولم يترك وراء خطوط القتال قرى ممتلئة أو شـبه ممتلئة بالسـكان (باسـتثناء مجدل، والفالوجة الواقعة تحت السـيطرة المصرية، وعراق المنشية في جيب الفالوجة). ولم يكن هناك تكرار لعمليات القط والفار على نطاق واسـع كما كانت عليه الحال في الجبهة الشـمالية. ومن ثم فإنه في الوقت الذي استمر فيه التسلل على نطاق واسع - بهدف استعادة الممتلكات، أو التهريب، أو السرقة أو ما شابه ذلك - فإن المتسللين وجـدوا أنه من المسـتحيل العودة للإقامة الدائمة في القـرى والحصول على موطئ قدم فيها؛ حيث لم يكن هناك سـكان محليون يمكن أن يمدوا لهم يد المسـاعدة أو يكون من السهل الاختفاء بينهم. وعندما نفذت قوات المنطقة الساحلية، بعد مرور خمسـة أشـهر وخلال شـهر أبريل 1949، مداهمات لما يزيد على عشرة قرى فإنها وجدتها خالية تماما، أما في بقية القرى فإنها صادفت فقط حفنة من المتسـللين من الذكور البالغين ولم تجد عائلات كاملة. وبالتالي لم تكن هناك حاجة للقيام بعمليات معقدة تتضمن عددا كبيرا من القوات وعمليات طويلة للتحقق من الهويات، فكل من صُودف كان من المفترض أنه متسـلل. ففي دير الدبان قتلت القوات ثلاثة من العـرب «أثناء محاولتهم الهـروب»، في حين اعتقلت اثنين. كـما قتلت أيضا بعض الجـمال والحمير. وعلى الرغم من ذلك، نجح عربيان في الهرب إلى ذكرين، كما قُتل عربي آخر بنيران القوات في سـجد. وكانت هذه كل الحالات التي وقعت. وبشـكل رئيسي، كانت القرى شاغرة من دون أن تثير مشاكل[100].

بيــد أن هــذه لم تكن الحال بالنســبة إلى المنطقة الرمادية عــلى طول الحدود الجنوبيــة للضفة الغربية؛ حيــث كانت الحدود الإسرائيليــة والأردنية غير محددة بشــكل واضح، ونــاورت الدولتان للحصول على مزايا خــلال الاندفاع لتوقيع اتفاق الهدنة العامة وتقســيم الحدود المستقبلي. ففي تلك المنطقة كانت توجد تجمعات من اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في خيام والذين سبق طردهم من القرى الواقعة في الغرب، فضلا عن تلك التي أرادات إسرائيل اقتلاعها من جذورها. وقد وصف أحد تقارير مخابرات قوات الدفاع الإسرائيلية الوضع كما يلي:

> *وفــرت الخرب الكثيرة في المناطق المتنــازع عليها شرقي طريق بيــت جبرين - عجّــور أماكن للاختباء للاجئين والمتســللين. كما أن مرشدي العدو استخدموها كنقاط للمراقبة ومخابئ...*[101].

اســتولت قوات اللواء الثالث في ليلة 8/7 مارس 1949 على سلســلة من المواقع على قمم التلال شــمال شرق، وجنوب غرب بيــت جبرين بما في ذلك خربة أم برج؛ وقمم تطل على خربة الســكة وخربة بيت مرســم[102]. ووفقا لتقارير اســتخبارات قــوات الدفاع الإسرائيلية، «فر العديــد من القرويين من المنطقــة لينجوا بحياتهم [باتجاه الخليل ودورا]»[103]. وبطريقة أكثر طموحا، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية في 11 مارس سلســلة من عمليات التقدم باتجاه الشرق «لخلق وقائع على الأرض» قبيل العملية الاستكشــافية التي كان من المقرر أن ينفذها فريق الأمم المتحدة في وقت لاحق من اليوم ذاتــه للمواقع الأردنية والإسرائيلية[104]. وقد تمثلت الأهداف الإسرائيلية في الحصول على مزيد من المزايا التكتيكية على الأرض والدفع بالتجمعات الســكانية العربية باتجــاه الشرق. ومع ذلــك حرص ضباط الاتصــال الإسرائيليون عــلى إقناع مراقبي الأمم المتحدة بأن الاحتكاكات العســكرية كانت نتاجا للغارات والهجمات العربية:

> *يتوجــه المدنيون العرب بقطعانهم إلى الوادي حيث العشــب الجيد... على مســافة خمسة كيلومترات غرب صوريف. وقد دخل بعضهــم إلى المواقــع الإسرائيلية بقطعانهم. وبشــكل طبيعي، أمر القائد العسكري المحلي بإطلاق نار محدود في الهواء فوق رؤوسهم*

> *لتخويفهم ودفعهم إلى الرحيل. ومع بقائهم على مقربة من المواقع الإسرائيلية أرسل القائد المحلي دوريات للقبض على الرجال في سن القتال... ولهذا السبب جرى احتجاز تسعة مدنيين عرب في معسكر السجناء في 11 مارس... وقد أفاد القائد المحلي بأنه في الحادي عشر من شهر مارس تسللت عناصر غير نظامية عربية... إلى خربة النقار جبيل، وصوبوا أسلحتهم النارية باتجاه موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية كما أطلقت دفعتين من قذائف الهاون باتجاه الموقع الإسرائيلي من قبل خربة علين، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه تقدمت مجموعة من العناصر غير النظامية من [خربة] غرابة باتجاه موقع إسرائيلي في خربة الحمام*[105].

أما من الناحية الفعلية، فكانت القوات الإسرائيلية قد تلقت أوامر في إطار عملية متناسقة وعلى مستوى عال من التنظيم للاستيلاء على القبو، خربة سناسين (جنوب غرب وادي فوكين)، الجبعة، وخربة الحمام، حتى إن تطلب الأمر الدخول في قتال مع الأردنيين[106]. وقد استولت قوات اللواء الرابع على العديد من تلك المواقع على قمم التلال (بالإضافة إلى واحد أو اثنين إضافيين، بما في ذلك خربة النقار جبيل، والشيخ مذكور)[107] وتابعت تقدمها في اليوم التالي لتستولي على سلسلة من المواقع على قمم التلال شمال شرق وجنوب شرق الدوايمة (بما في ذلك منطار اليوزا[*])، وإلى الشرق من دير نخاس احتلت خربة السكة في 16 مارس، وخربة بيت عوا في 20/19 مارس. وقد استخدمت القوة، التي تضمنت شاحنات نصف نقل، المدفعية والهاون وقتلت «ما يقرب من 10 عرب وخمسة جمال»، كما طردت مجموعات من العرب وصادرت قطعانا من الماشية[108]. كانت التعليمات الصادرة للقوات تنص على «استهداف أي عربي [ذكر بالغ] يكتشف بالمنطقة، من دون إيذاء النساء والأطفال»[109]. تضمن تقرير صادر عن الأمم المتحدة، استنادا إلى شهادات المطرودين، وصفا لما حدث في خربة بيت عوا على النحو التالي:

> *في 19 مارس سمعوا أصوات مدافع من كل الاتجاهات... وبدأ النساء والأطفال في الصراخ... وأمسك رقيب [بقوات الدفاع*

(*) وردت في الأصل Muntar al Joza.

> *الإسرائيلية] وبصحبته 25 جنديا بثلاثة من الأعيان... وأخبرهم بأنه سيجري الترخيص [السماح] لسكان [خربة] بيت عوا بالبقاء في أماكنهم وزراعة جزء من حقولهم إذا ما قدموا أبقارا وأغناما للقوات اليهودية، وهو ما وافق عليه الأعيان الثلاثة... غير أنه [في اليوم التالي] وصل الرقيب اليهودي ذاته وبصحبته 50 جنديا وأمر السكان بالرحيل خلال ساعتين... غادر 1800 من المدنيين العرب، بما في ذلك الشيوخ والنساء، القرية حاملين فقط جزءا من مقتنياتهم... وفي الوقت الحالي يقطن جزء منهم الكهوف بين بيت عوا ودورا، والبعض الآخر فر إلى الخليل.*

وإجمالا، فقد اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية، وفقا للأمم المتحدة، 35 أو 36 خربة ومخيما للبدو في أنحاء المنطقة المتنازع عليها طاردة السكان باتجاه الشرق. ويقدر أحد تقارير المنظمة الدولية عدد المطرودين باتجاه دورا خلال شهر مارس بـ «7 آلاف» شخص[110]. غير أنه خلال أيام نجح تدخل الأمم المتحدة في إقناع إسرائيل بالانسحاب من بعض الخرب، بما في ذلك خربة السكة وخربة عوا، وبدأ السكان العودة شيئا فشيئا.

في أعقاب التوقيع على اتفاقية الهدنة في 3 أبريل برز سؤال حول عدد من القرى على الطرف الجنوبي لممر القدس؛ حيث عاد اللاجئون تدريجيا إلى كل من الولجة والقبو الواقعتين في أراضي إسرائيل، ورغبت قوات الدفاع في إخلائهما. وقد أغارت بالفعل عليهما في 1 مايو، مما دفع سكانهما إلى الفرار في حين دمرت القوات بتدمير منازلهم[111]. وبعد مرور أسابيع قليلة أغارت القوات الإسرائيلية على قرية وادي فوكين، على الجانب الأردني من الحدود وطردت سكانها. وقد سبق أن هجرها سكانها جزئيا خلال الحرب وكانت على مدار شهور أرضا متنازعا عليها، وادعى كل من الطرفين أن قوات الطرف الآخر أقدمت على احتلالها أو تنظيم دوريات عسكرية بها خلال شهري مارس وأبريل 1949[112]. ووفقا لأحد مراقبي الأمم المتحدة، أضحت القرية مسكونة جزئيا خلال أشهر الشتاء، و«بشكل كامل» في الربيع، بيد أن أغلب منازلها قد دمّر[113]. وقرابة الرابع عشر من شهر أبريل، وتماشيا مع نصوص اتفاقية الهدنة، انسحب الأردنيون من وادي فوكين مع بقاء السكان في أماكنهم[114]. وبادرت

القوات الإسرائيلية بطرد السـكان خلال شهر يوليو بدعوى أنهم متسللون[115]. وفي 31 أغسـطس قررت لجنة مراقبة الهدنة أن على إسرائيل السماح للسكان بالعودة، وانتقد رئيس اللجنة الأصوات التي عارضت ذلك[116]. وبالفعل عاد السـكان ونُقلت القرية في نهاية المطاف إلى السيادة الأردنية.

مثلـت منطقة زكريـا، جنوبي ممر القدس، أكثر مناطـق التجمعات العربية التي ظلت قائمة فترة طويلة. وقد كانت الفرقة 54 التابعة للواء الأول قد احتلت القريـة في 23 أكتوبر 1948؛ وكانت آنذاك «خالية بشـكل شـبه كامل»، حيث فر أغلب السـكان بشـكل مؤقت إلى التلال المجاورة[117]. وأعـدم الجنود اثنين من السـكان[118]. وفي ديسمبر اكتسحت قوات الدفاع الإسرائيلية مجددا القرية، وطردت ما يقرب من 40 شـخصا «من الرجال والنساء» الذين وجدوا في الموقع إلى الضفة الغربية[119]. غير أن السـكان سرعان ما عادوا لملء القرية مرة أخرى. وخلال شـهر مارس 1949، ضغط مسؤول في وزارة الداخلية عن منطقة القدس لطرد السـكان هنـاك والبالغ عددهم ما يقرب من 145، مشـيرا إلى أنه «يوجد في القريـة العديد من المنازل الجيدة يمكن إيـواء العديد من المهاجرين الجدد فيهـا»[120]. في شـهر يناير 1950. وخلال إجـازة كان يقضيها في طبريا، التقى بن غوريون كلا من شاريت، ويتز، وغيرهما من المسؤولين، وقرر طرد السكان العرب من زكريا (فضلا عن أولئك المقيمين في العديد من المواقع الأخرى) و[لكن] «من دون إكراه». حيث يُشتَرى ما يخص ملاك الأراضي الذين يرغبون في الرحيل بشكل كامل[121]. وقد جاء ذلك القرار في وقت كانت فيه الأحوال الصحية والغذائية في القرية سيئة للغاية[122]. وفي هذا الصدد تضمن تقرير استخباراتي النص على أنه: «من بين سكان القرية حاليا، والبالغ عددهم 160 شخصا، فقط ما يقرب من 20 قادريـن على العمل، أما الباقون فإنهـم مرضى أو مصابون بالعمى أو موبوءون؛ حيـث تنتشر القاذورات في القرية ويصعب وصف الوضع الصحي فيها». وأوصى الضابط الذي أعد التقرير بنقل السـكان المسـجلين إلى موقع آخر داخل البلاد، أمـا فيما يتصل بالمتسـللين ومن يُعتقد أنهم مثيرو القلاقـل فيُنقلون إلى الضفة الغربية[123]. أقرت عمليات رئاسـة الأركان في التاسع عشر من شهر مارس «نقل عرب قرية زكريا إلى مدينتي اللد والرملة»[124]. وبحلول 9 يونيو كان ذلك قد تم

بالفعل، وقد فضل البعض الإقامة في الرملة واللد في حين توجه البعض الآخر، ربما الأغلبية، إلى الضفة الغربية، حيث انتهى بهم المطاف في مخيم الدهيشة للاجئين الواقع بالقرب من بيت لحم[125].

باتجاه الجنوب، بقيت ثلاث مشاكل رئيسية قائمة، تمثلت إحداها في جيب الفالوجة (المعروف اليوم بمدينة كريات غات الإسرائيلية)؛ حيث كان ما يقرب من 4000 فرد من القوات المصرية محاصرين من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية في الفترة من أواخر أكتوبر 1948 وحتى أواخر فبراير 1949. وداخل هذا الجيب كانت هناك قريتان كبيرتان يسكنهما مدنيون، الفالوجة وعراق المنشية، وبلغ إجمالي عددهم 3100 نسمة: أكثر من 2000 منهم من السكان المحليين، والبقية، لاجئون من مناطق أخرى في فلسطين. بعد مرور يومين من توقيع كل من مصر وإسرائيل على اتفاقية الهدنة في 24 فبراير، رحلت القوات المصرية المحاصرة (التي كان من بين صفوفها الرئيس المصري المقبل جمال عبد الناصر)، بالإضافة إلى بعض اللاجئين المتجهين إلى مصر. غير أن أغلب المدنيين بقُوا ووُضعوا تحت سلطة الحكومة العسكرية، بما تضمنه ذلك من فرض حظر التجوال ليلا وقيود قاسية على التحرك. وقد أصر المصريون على أن تضمن اتفاقية الهدنة بشكل صريح أمن هؤلاء السكان[126]. ففي الخطابات المتبادلة الملحقة بالاتفاقية وافقت إسرائيل على أن:

> *يُسمح للسكان المدنيين الذين يرغبون في البقاء في الفالوجة وعراق المنشية بذلك... وكل هؤلاء المدنيين سوف تؤمَّن أرواحهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الشخصية*[127].

بيد أن إسرائيل تراجعت بعد أيام عن تعهداتها، حيث نظمت الجبهة الجنوبية حملة قوية وقصيرة ومتناسقة تتضمن مستوى منخفضا من العنف والكثير من الحرب النفسية من أجل تخويف السكان ودفعهم إلى الفرار. ووفقا لشهادة أحد القرويين: «خلق اليهود حالة من الرعب، واقتحموا المنازل ليعتدوا على السكان بأعقاب البنادق»[128]. دعمت وثائق كل من الأمم المتحدة والكويكرز في تلك الفترة هذا الوصف. فقد اشتكى رالف بانش، وسيط الأمم المتحدة، استنادا إلى ما أورده مراقبو الأمم المتحدة في الموقع، من أن «المدنيين العرب في الفالوجة تعرضوا للضرب

والسرقـة من قبل الجنـود الإسرائيليين... كما أنه كانت هنـاك العديد من الحالات لمحـاولات الاغتصـاب»[129]. فيما يتصل بفريـق الكويكرز (راي هارسـو وديلبرت ريبلوغـل) الـذي كان في الفالوجة خـلال الفترة من 26 فبرايـر إلى 6 مارس لتقييم احتياجات المدنيين الغذائية والطبية، فقد سـجل يوميات. وقد نص ما تم تسـجيله بها يوم 3 مارس على ما يلي: «أن ما يقرب من نصف سكان الفالوجة ينوي البقاء». أما في عراق المنشـية، فقد قال القائم بأعمال المختار إن المدنيين تعرضوا للكثير من المضايقـات والإزعاج من جـراء إطلاق النار المتكرر، وإخبارهم بأنهم سـيتعرضون للقتل إن لم يرحلوا إلى الخليل. فضلا عن اقتحام اليهود منازلهم وسرقة ممتلكاتهم». وفي السـاعة الثانية والنصف فجرا يوم 4 مارس سـجل الفريـق في المذكرات: «لقد سـمعنا أسـوأ أصوات إطلاق النار خلال أسبوع - ما يقرب من 300 قذيفة مدفعية من مسـافة مائة ياردة من المكان الذي ننام فيه...»، وتضمنت السـطور المدونة في السـاعة السادسـة والنصف: «أحضر الطفل الذي يقيم في إحدى غرف بنايتنا رجلا إلى داخل الغرفة التي أنام فيها، كانت عينه تنزف دما، بالإضافة إلى جروح أخرى في وجهه وأذنه... لقد أصيب بمدفع الجاهودي». وقد اشتكى كل من الكويكر ومراقبي الأمم المتحـدة لضابط اتصال يهـودي، فأجاب: «هناك بعـض المجندين الجدد في المنطقة... وهذه حال المجندين الجدد في كل مكان في العالم، فعندما يكون السـلاح بين أيديهم يرغبون في إطلاق النار مرارا وتكرارا». في الساعة التاسعة من اليوم نفسه تضمنت اليوميات العبارات التالية:

> *قامت جين سـميث [مـن جماعة الكويكـرز] بتضميد جروح سـتة رجال. وكانت أسـوأ الحـالات لرجل بعينـين داميتين وأذن ممزقـة ووجه أزرق من كثرة الضربات... وقد ذكر لي شـاب عربي: «لم نتمكن من النوم الليلة الماضية بسـبب إطـلاق النار الكثيف، وبسبب دخول الجنود الإسرائيليين إلى المنازل ومحاولة «اغتصاب» النسـاء. وسـألته: «هل نجحوا في ذلك؟»، فأجاب: «لا، لأن النساء كان يمكن سـماعهن وهن يصرخن، فيسـارع الرجال لطرد الجنود الإسرائيليين... لقد سـألوا: متى سـتذهب الحافلات إلى الخليل لأن الكل في الفالوجة يريدون الذهاب إلى الخليل»*[130].

وذهـب فريق الكويكرز إلى القول بأن العـرب أرادوا الرحيل، ولكن التأكيدات المخلصة من قبل المسؤولين الإسرائيليين كان بإمكانها أن تقنعهم بالبقاء. بيد أن مثل تلـك التعهدات لم تقدَّم[131]. وقد تولى رابين، الذي كان رئيس العمليات تحت إمرة آلون، تنسـيق عملية الترويع والتخويف[132]. ومن جانبه رفض يادين شكاوى الأمم المتحدة حول عمليات الترويع الإسرائيلية واصفا إياها بأنها «مبالغ فيها»[133]. ولكن شـاريت، الذي كان قلقا من التبعات الدولية، خاصة التأثير المحتمل على العلاقات الإسرائيلية - المصرية، وغاضبـا من الأعمال التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية من وراء ظهره، ومن دون تفويض من مجلس الوزراء، ولم يكن من السهل تهدئته في هذا الخصوص. وقد هاجم رئيس أركان قوات الدفاع، دوري، بلغة عنيفة غير عادية في رسالة وجهها له، كتب فيها:

> *لقـد ترتـب على الأعـمال التي قامـت بها قـوات الدفاع أن جعلـت مصداقيتنا كطـرف في اتفاقية دولية محل تسـاؤل... وفي هذا الخصوص يمكن تصور أن مصر سـتظهر حساسية خاصة؛ حول هذا الموضوع؛ حيث ترى قواتها نفسـها مسؤولة عن مصير أولئك السـكان المدنيين. وفضلا عن ذلك فـإن هناك ما يدعو إلى الخوف مـن أن قيامنا بأي هجوم على سـكان هاتين القريتين ربما ينعكس على سلوك حكومة القاهرة إزاء اليهود في مصر.*

وأشـار وزير الخارجية إلى أن إسرائيل تواجه صعوبات في الأمم المتحدة؛ حيث كانت تسعى إلى الحصول على العضوية،

> *نتيجة للمسألة المتصلة بمسؤوليتنا عن مشكلة اللاجئين العرب، نحـن ندفع بعدم مسـؤوليتنا عن ذلك... ومن هـذه الزاوية، فإن مصداقية الآراء التي نجاهر بها هي موضع اختبار من خلال سلوكنا تجـاه هاتين القريتـين... إن كل ضغط مقصود يهـدف إلى اقتلاع هؤلاء [العرب] منهما هو بمنزلة عملية طرد مخطط لها من جانبنا.*

أضاف شـاريت أنه فضلا عن العنـف الصريح الذي أظهره الجنود، انشـغلت قوات الدفاع الإسرائيلية خفية

بشـن حملة دعاية واسـعة النطاق بين العرب، مهددة إياهم بهجـمات وأعـمال انتقامية من قبل الجيش سـتعجز السـلطات المدنيـة عن منعها. إن حملة الإشـاعات هـذه لم تنطلق من تلقاء نفسها. فمما لا شك فيه أن هناك عملا محسوبا ومخططا له يهدف إلى زيادة عدد أولئك الذين يتوجهون إلى تلال الخليل كأن ذلك كان بإرادتهم المستقلة، وإلى إجلاء كل السكان المدنيين من ذلك الجيب إذا كان ذلك ممكنا.

ووصف شـاريت أعـمال الجيش بأنها «مبادرة غير مرخـص بها من قبل القائد المحـلي، متصلة بموضوع يخص سياسـة الحكومة الإسرائيليـة»[134]. من جانبه، أقر آلـون ليادين فقط بأن قواته «تعدت بالضرب على ثلاثة من العرب... وأنه لا صحة لإعلان المراقبين عن سوء المعاملة/العنف...»، وأضاف: «تحريت الأمر بنفسي»[135].

إن القـرار المتعلق بترويع المدنيين في القريتين، مما يدفعهم إلى الفرار، قد اتُخذ على الأرجح من قبل آلون بعد لقائه مع ويتز في الثامن والعشرين من شـهر فبراير (ومن المرجح كذلك أن يكون عقب الحصول على موافقة من بن غوريون)[136]. قبل ذلـك بعدة أشـهر كان كل من بن غوريون وويتز قد اتفقـا على الحاجة إلى إخراج التجمعـات العربية على طول محور الفالوجة - مجدل عـن طريق التخويف[137]. وربمـا كان بن غوريـون قد أقر كذلك تلك الأعمال نظرا إلى أن الفالوجة قد أضحت رمـزا لصلابة وشـجاعة الجيـش المصري؛ فطردُ السـكان الذين تـولى ذلك الجيش حمايتهم سيؤثر سلبا في سمعته[138]. في الثامن والعشرين من شهر فبراير طلب آلون من رئاسة الأركان الترخيص له بطرد السكان، موضحا أن القريتين تقعان على مقربة من حدود الضفة الغربية ويمكن اسـتخدامهما كمحطات للمتسللين، والجواسيس، والعصابـات، كما أنهـما تقعان على تقاطعات الطرق الإسـتراتيجية. «أنا متأكد من أنه من خلال اسـتخدام الحجج الصحيحة، وتقديم المسـاعدة الحقيقية من جانبنا في نقـل ممتلكاتهـم عبر الحدود، يمكننا أن نقنعهم بإجلاء القريتين بشـكل طوعي (بشـكل نسبي بطبيعة الحال)»، وأوضح أنه «إذا ما تقرر، لأسباب دولية - سياسية، أن «لا نشـجعهم» على الرحيل من أراضي إسرائيـل، فإنني أوصي بنقلهم إلى داخل أراضينـا...»، وأضاف آلون أن الموضوع «عاجل»[139]. في اليوم ذاته، أصدر آلون أمرا

معلنا القريتين منطقة مغلقة أمام الأشخاص غير المرخص لهم بالوجود، الأمر الذي عزل المنطقة بشكل حقيقي عن الفضوليين[140]. ومن الواضح أن رئاسة الأركان قد وافقت على طلب آلون، وأضافت على الأرجح تحفظا يتعلق بضرورة وضوح الوسائل المتبعة لتحقيق ذلك[141].

كان الرعب الذي لحق بالسكان المدنيين في الجيب خلال الأيام الأولى من شهر مارس كافيا لاقتناع أغلبهم بترجيح «الحل الأردني». حيث غادروا إلى الخليل في سلسلة من القوافل نظمها الصليب الأحمر. ويبدو أن كل سكان الفالوجة رحلوا في النصف الأول من شهر مارس، أما أولئك في عراق المنشية فقد رحلوا في الأسابيع التالية. وكان هناك العديد من الحوادث التي حفزتهم على اتخاذ هذا القرار. ففي الثامن عشر من مارس اعترضت دورية من قوات الدفاع مجموعة من العرب الذين تسللوا إلى الفالوجة لجمع حبوب تركوها وراءهم، وقتلت اثنين من أفرادها. وفي الليلة التالية قابلت القوات مجموعة أخرى من العرب وأطلقت النار عليهم، «وأصابت عددا من بينهم على الأرجح». كما شهد يوم 19 مارس إطلاق الحرس التابعين للجيش النار على عربيين خارج عراق المنشية، مما أسفر عن مقتلهما[142]. وفي 27 مارس سرق جنديان عجلا من امرأة عربية، واشتكت الأخيرة إلى مراقبي الأمم المتحدة قائلة إن أم العجل ستموت ما لم تتم إعادته. وتلا ذلك إجراء ضابط في قوات الدفاع الإسرائيلية تحقيقا في هذا الاتهام، وانتهى إلى أنه صحيح، الأمر الذي دفعه إلى التوصية بمعاقبة الجنديين «بقسوة»[143]. رحل آخر السكان المتبقين في عراق المنشية - البالغ عددهم 1160 نسمة، وبصحبتهم 86 حمارا و 22 بقرة وحصانان - في ست قوافل في الفترة 21-22 أبريل[144]. وبعد مرور خمسة أيام أمر رابين بتدمير الفالوجة وعراق المنشية فضلا عن سلسلة من القرى الأخرى[145].

وخلال الفترة التي تلت ذلك لم يكن المسؤولون الإسرائيليون واضحين تماما في تناولهم لما حدث، وأبدوا في بعض الحالات غضبا مُتصنعا. وعلى سبيل المثال أفاد المدير العام لوزارة الخارجية إيتان السفير الأمريكي ماكدونالد بأن إسرائيل أذاعت «بشكل متكرر نشرات مطمئنة» تطلب من العرب في الفالوجة وعراق المنشية البقاء. ومع ذلك فإن السكان المحليين تصرفوا «كأنما راودهم الشك»، وهجروا ديارهم، وفي هذا الخصوص وصف إيتان العرب بأنهم «بدائيون وتسيطر

عليهم الإشـاعات»؛ وعندما كان المسـؤولون يقرون بوقـوع عمليات التخويف فإنهم كانوا يلقون بالمسـؤولية على المبـادرات المحلية والقادة المحليين الذين لم يلتزموا بالقواعد[146].

مـن المنظور الإسرائيلي مثلت القبائل البدوية المتركزة شـمالي النقب مشـكلة رئيسية ثانية. وقد انقسمت القيادة الإسرائيلية حول هذا الموضوع. حيث كان هناك مقتربان رئيسـيان للتعامل معه. استند مقترب الجيش، على الأقل في البداية، إلى أن البدو بطبيعتهـم الفطرية لا يمكن الاعتماد عليهم، كما أنهم غير منضبطين، ووقفوا مع العرب خلال الحرب، وفي حال مُنحوا الفرصة، فقد يقومون بذلك مجددا، كذلك نظر الجيش إليهم على أنهم مهربون وسـارقون، ومن ثم فإن من الأفضل أن يتركوا المنطقة أو يتم إخراجهم منها؛ وفي المقابل قدم المستعربون مقتربا أكثر تمييزا، يفرق بين البدوي «الجيد» و«السـيئ»، حيث يلزم طرد «السيئين»، أما البدو «الجيدون» فيمكن تسـخيرهم لخدمة الدولة، وبصفة خاصة في شكل حرس حدود في موضعهم الأصلي (أشـار أنصار هذا المقترب إلى أن البـدو بطبيعتهم يميلون إلى قبول وإظهار الولاء تجاه أولئك الموجودين في السلطة)[147].

أثنـاء عملية يوآف انتقل الكثـيرون، البعض إلى داخل سـيناء، حتى يكونوا في منأى عن الأذى. وبعد ذلك، ولمدة تزيد على شـهر، علقت السـلطات المشكلة من دون اتخـاذ قـرار. وبحلول نهايـة أكتوبر، في أعقاب النصر الواضـح لقوات الدفاع الإسرائيلية، طلب عدد من شـيوخ القبائل - بقيادة الشـيخ سلمان الهزيل - مقابلة الحاكم العسكري للنقب المُعين حديثا مايكل هنغبي[148]؛ لمعرفة «ماذا ينتظرهم في المستقبل»[149]. أبلغ بن غوريون زملاءه الوزراء أنه كان يفضل «اتفاق سلام مع كل القبائل»، بما يعنيه ذلك ضمنيا من السماح لهم بالبقاء، غير أنه أضاف أن «المحليين» - غالبا كان يتحدث عن المسـتوطنين ووحدات قوات الدفاع في المنطقة - يعارضون ذلك. ولذلك فإنه في الوقت الحاضر لن يُسـَمح للبـدو «بالعودة إلى أماكنهم»[150]. في الثالث من شـهر نوفمبر أصدرت الجبهـة الجنوبية أوامر بطرد البدو الموجودين في نطاق عشرة كيلومترات حول بئر السـبع؛ حيث كانت قوات الدفاع قلقة بشـأن التسـلل إلى داخل المدينة، وكذلك من المعلومات الاستخباراتية التي ربما يزود البدو المصريـين بها؛ فضلا على أعمال القنص ضد المواصلات اليهودية على الطريق المؤدي

إلى الجنوب في المنطقة الواقعة بين بئر السبع وبير عسلوج[151]. وقد نفذت الفرقة التاسعة في اليوم التالي عملية «تنظيف»، قتلت خلالها عددا من «العرب المشتبه فيهم»، وطردت قبيلة[152]. غير أنه فيما وراء حد العشرة كيلومترات، وربما حتى داخل هذا المدى، تزايد عدد البدو بشكل مستمر نتيجة لعودة العديد منهم وفقا لما أورده هنغبي[153].

في الثاني من نوفمبر التقى هنغبي وعدد من الضباط بالهزيل وعدد من شيوخ القبائل الصديقة. كان من الواضح أن الجيش يرغب في أن «يدفع البدو إلى الوراء قدر الإمكان بعيدا عن منطقة بئر السبع باتجاه الصحراء». وقد اقترح بعض الضباط أن تنتقل القبائل طواعية إلى «شرق الأردن» [154]. أما وزارة الخارجية، التي اتخذت في السابق موقفا توفيقيا، فقد أضحت تميل إلى موقف المؤسسة العسكرية، ومع ذلك اقترحت أن تعرض إسرائيل تعويضات للراحلين[155]. في المقابل، ذهب ممثل وزارة شؤون الأقليات في المنطقة، ياكوف برديشفسكي، إلى أنه قد يكون من المفيد تحويل تلك القبائل إلى حرس للحدود[156].

مع مماطلة البيروقراطية الإسرائيلية تدهور الوضع الاقتصادي للقبائل. حيث لم يكن بمقدورهم الوصول إلى مخازنهم للحبوب والتي كانت على مقربة من بئر السبع. وكانت هناك حالة من «الجوع» الحقيقي أدت إلى التسلل إلى بئر السبع لـ «سرقة الطعام». وفي حين طلبت بعض القبائل أن «تعترف إسرائيل بهم كمواطنين داخل الدولة»، قام هنغبي وضباطه «بصرفهم من خلال تقديم الوعود [الجوفاء]». ومع ذلك اتفق هنغبي مع حقيقة أن أغلب البدو كانوا محايدين خلال الحرب ورفضوا الضغوط المصرية لمساعدتهم؛ كما أن بعضهم قد ساعد اليهود بنشاط. ومن ثم بدأ هنغبي في تشكيل قوة للضغط على إسرائيل من أجل وضع البدو تحت رعايتها. وقد دفع بأنه كان هناك فقط من 8 إلى 10 آلاف [157] من «الأصدقاء» مبعثرون في منطقة واسعة، و«لا يمثلون أي خطر على خططنا سواء من حيث الأمن أو التنمية». كذلك فإن قبولهم كمواطنين سيكون له مردود طيب بالنسبة إلى العالم الخارجي. من جانبها غيرت وزارة الخارجية من موقفها وبدأت في الانحياز إلى تفكير هنغبي: فقد شرعت في تصور حفل يُغَطى إعلاميا بشكل جيد يُعلن خلاله شيوخ البدو ولاءهم للدولة اليهودية، الأمر الذي سيقدم دعما قويا لجهود إسرائيل

لتجنب المطالب الدولية بالتخلي عن مطالبها في النقب (الذي كان أغلبه لايزال في قبضة العرب) [158]. كذلك بدأ قائد لواء النقب أيضا في تغيير وجهة نظره. ففي 25 نوفمبر أخبر قائد العمليات، ناخوم سريغ، الفرقة السابعة أن «رغبة شيوخ القبائل في القبول بالحماية الإسرائيلية... أمر مهم من الناحية السياسية» وطلب من الفرقة عدم إيذاء أفراد القبائل أو ممتلكاتهم[159].

في الثامن عشر من نوفمبر نُظم لقاء تعهد فيه 16 شيخ قبيلة بالخضوع للحكم اليهودي، وطلبوا رسميا السماح لهم بالبقاء في أماكنهم. ولم يرد المسؤولون على ذلك واكتفوا بالمطالبة بتقديم هذا الطلب كتابة [160]. ومن جانبه كان ويتز يخشى التضحية بمصالح استيطانية وزراعية مهمة مقابل الحصول على مكسب سياسي على المدى القصير. وفي هذا الصدد كتب إلى بن غوريون موضحا أنه من الأفضل ألا يتم الإبقاء على البدو في المنطقة. أما «إذا ما اضطرتنا الاعتبارات السياسية إلى الإبقاء عليهم في إسرائيل، فيلزم حينئذ تجميعهم في منطقة محددة ومعروفة»[161].

في نهاية المطاف كان الخط الذي اقترحه ويتز هو ما جرى تبنيه. ففي 25 نوفمبر التقى بن غوريون مع كبار مستشاريه للشؤون العربية والعسكرية، بمن في ذلك يادين وأفنر. وعلى حين فضل آلون وهنغبي السماح للبدو الموالين بالبقاء - مع تجميعهم في منطقة شرق بئر السبع، بعيدا عن الحدود - تساءل شيموني قائلا: «إذا ما افترضنا أن تقليل عدد العرب [داخل إسرائيل] جيد بالنسبة إلينا، فلماذا نستثني البدو؟». من جانبه، ذكر ويتز أن ترك البدو في مكانهم سيؤدي إلى عدد ضخم من المشاكل («سيكون علينا الاعتناء بمأكلهم وجمالهم وأرزهم. وسيكون علينا تدبر أمر حمايتهم... وإذا أعددنا خطة لتنمية النقب، فإنهم سيمثلون عائقا أمامنا»). في نهاية المطاف قرر بن غوريون أن الاعتبارات العسكرية - وليست السياسية أو الزراعية- هي التي يجب أن تحدد السياسة التي يلزم اتباعها. ومن ثم تُرك التعامل مع هذا الموضوع بين أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية [162].

بعد مرور خمسة أيام، في الثلاثين من نوفمبر، أصبح مقترب آلون/ ويتز هو السياسة الرسمية. قررت رئاسة الأركان - بالتنسيق مع ويتز وآلون - ترك «البدو الأصدقاء» في ثلاثة تجمعات قبلية، يقع اثنان منها بين بئر السبع والدوايمة، والثالث شمال نيفاتيم - الكرنب. ويُلحَق شباب البدو بقوات الدفاع الإسرائيلية [163].

قبل أن ينقل «البدو الأصدقاء» إلى مناطق التجمعات الجديدة (التي عُرفت باسم المناطق المحدودة المحاطة بسياج eizor hasayig) شنت إسرائيل عملية حوريف. ففي الفترة من 22 ديسمبر إلى 7 يناير، تمكنت قوات الدفاع الإسرائيلية من طرد الجيش المصري من النقب الغربية وأطبقت على معظمه في قطاع غزة. وقد حال دون تدميره في أيام، تدخل ديبلوماسي بريطاني - أمريكي قوي، أدى إلى وقف إطلاق النار والموافقة المصرية على الدخول في محادثات حول اتفاقية هدنة مع إسرائيل والتي كانت أمرا محرما أو محظورا قبل ذلك.

أسفرت الانتصارات الجديدة عن ضم آلاف من البدو الإضافيين وتجديد تحرك البدو من سيناء إلى داخل النقب. وقامت قبائل إضافية، بما في ذلك قبيلة العزازمة، ساند أغلبها المصريين خلال الحرب، بطلب الحماية الإسرائيلية متعهدة بالولاء [164]. وبعد ذلك بعدة أشهر، في أثناء تنفيذ عملية عوفدا أوائل شهر مارس 1949 - تقدم طابوران من قوات الدفاع الإسرائيلية باتجاه الجنوب انطلاقا من بئر السبع، واحتل وسط وجنوب النقب حتى خليج العقبة (خليج إيلات)، وتلقت القوات أمرا «بطرد البدو الذين لم يقبلوا بحماية القوات الإسرائيلية» [165]. ومن غير المعلوم ما إذا كان قد طرد أي منهم، وإن كان من المؤكد أن المزيد من البدو قد أصبح تحت السيطرة الإسرائيلية.

خلال العام 1949 نقل آلاف البدو المقيمين جنوب وغرب بئر السبع إلى مناطق تجمعات شرق وشمال شرق المدينة[166]. بيد أنه في المناطق الأخرى من النقب كان من شأن قلة قوات الأمن المتوافرة؛ والاتساع النسبي للمنطقة؛ فضلا عن عادات التنقل المستمر للبدو، أن تخلق مشكلة رئيسية ومستمرة لإسرائيل. وفي شهر يناير أفاد رئيس الحكومة العسكرية بحدوث «تدفق ضخم» من البدو باتجاه الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، قائلا: «لقد شعر البدو بأنه لا توجد حكومة أو مراقبة» [167]. وقد مارس البعض عمليات التهريب والسرقة[168]، كما حدثت هجمات متبادلة بين القبائل وعمليات تخريب من وقت إلى آخر [169]. وقد أعقب مثل تلك الأحداث قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل دوري باكتساح أجزاء من شمال النقب وتدمير المنازل والخيام [170]، وطرد قبائل وعشائر[171]. وقعت عملية طرد كبيرة إلى الضفة الغربية مطلع شهر نوفمبر شملت ما بين 1500 و2500 بدوي دُفع بهم عبر الحدود جنوبي الخليل. وقد كانت الشرارة التي أطلقت هذه العملية

مقتل خمسة من أعضاء كيبوتس مشمار هنيغيف قبل ذلك بعدة أيام. وقد قامت القوات أولا بفصل الرجال عن النساء، والتفتيش عن الأسلحة، ثم أخبرت القبيلة أن إسرائيـــل ترفض منحهم الحماية، ومن ثم عليهم مغادرة البلاد خلال أربع وعشرين ســـاعة [172]. وقد وقعت عملية طرد مماثلة في 2 ســـبتمبر، عندما دفع ما يقرب من 4000 بـــدوي إلى ســـيناء المصرية، وفقا للأمم المتحدة، أمـــا إسرائيل فقد ذكرت أن الرقم الحقيقي هو «مئات» من «المتسللين»[173].

خـــلال العام 1949 ظل وضع البدو الذين منحوا الحماية- وكان عددهم في البداية 10آلاف شـــخص- غير مســـتقر. فالعديد مُنحوا المواطنة الإسرائيليـــة وبطاقات الهوية، وآخرون لم يحصلوا على شيء. واستمر عددهـم في التزايد. فوفقا لقوات الدفاع الإسرائيلية، كان هنـــاك في منتصـــف العام 1950 نحو 35 ألف بـــدوي في النقب منهم 20 ألفا ظلوا تحت الحماية الإسرائيلية [174]. وقد كان مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، جشوا بالمـــون، يرغب في تقييد عدد الذين مُنحـــوا المواطنة، وكتب في هذا الخصوص ما يلي: «في رأيي يجب التقليل قدر الإمكان عدد الأشـــخاص الذين يحملون هويات دائمة، وأن يُمنح أغلبية أولئك الذين سجلوا أخيرا فقط تصاريح إقامة مؤقتة»[175]. بيد أن العسكريين في النقب، تحت تأثير من هنغبي، من دون شـــك، سعوا إلى توضيح الموقف ووضع حد للمشـــكلة. وفي هذا الصـــدد، كتب مركز قيادة منطقة النقـــب: كل البدو الذين منحوا الحماية يجب معاملتهم كـ «مواطنين إسرائيليين»[176]. وهو ما تم بالفعل لأغلبهم.

شكل التجمع العربي في المجدل (عسقلان) المشكلة الرئيسية الأخيرة في الجنوب، وقد بلغ عدد ســـكانها قبل الحرب نحو 10 آلاف نســـمة، هرب أغلبهم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1948. غير أنه في أوائل العام 1949، وبســـبب العائدين المتســـللين واللاجئـــين من المنطقة، كانت المدينة تضم 2000 نســـمة، وهـــو العدد الذي ارتفع نهاية العام إلى 2600 نســـمة[177]. وضع الســـكان العرب تحت الحكم العسكري في منطقة تجمع صغيرة تحيطها الأسلاك الشائكة وحراس من قوات الدفاع الإسرائيلية عرفت باسم «الغيتو»[178]. وعلى حين أقرت السلطات في شهر ديسمبر توطين 3000 يهـــودي في المدينة، وانتقلت بالفعل مئات العائلات للعيش فيها خلال العام 1949، استبعدت فكرة الطرد الصريح للعرب لأسباب سياسية، وفي المقابل كان المستوطنون في حاجة إلى مساحة أكبر والمزيد من المنازل[179].

منذ شـهر يناير حث آلون رئاسة الأركان على الموافقة على نقل السكان العرب المسجلين في المدينة إلى أسدود أو يبنا، والباقي إلى قطاع غزة. كانت المدينة «قريبة للغاية من خطوط المواجهة [مع المصريين]... وكان يجري استخدامها كقاعدة لتسلل العـدو ولأعمال معادية محدودة...» [180]. وهو الطلب الذي رفضه بن غوريون «في الوقـت الحالي»[181]. مع تـولي ديان قيادة الجبهة الجنوبيـة، مطلع نوفمبر 1949، جدد الطلب في هذا الخصوص. ففي 14 نوفمبر قدم مقترحا مفصلا لنقل العرب إلى مواقع داخل إسرائيل، مكررا الحجج التي سـبق أن سـاقها آلون، ومضيفا أن مدينة ساحلية للنقب ستبنى في مجدل[182]. وقد وافقت رئاسة الأركان على الطلب مضيفة أن المدينة أضحت محطة انتقال للعرب المتسللين إلى يافا والرملة، كما أن «السكان العـرب في مجدل يتطلعـون إلى عودة الحكم العربي للمدينـة»[183]. حظي الطلب بموافقة بن غوريون في شـهر ديسـمبر [184]. وفي 14 يناير 1950 حسم الموضوع مع النص على أن «ينفذ النقل من دون إكراه» [185].

لم يعـرض الموضوع عـلى مجلس الوزراء، وليـس من الواضح متـى وكيف غيرت قيـادة الجبهة الجنوبية الجهة التي ينقل اللاجئـون إليها من مواقع داخل إسرائيل إلى قطاع غزة الواقع تحت الإدارة المصرية. لكن الأمر الواضح هو أنه خلال الأشهر التالية اسـتخدمت السلطات الإسرائيلية - وعلى رأسـها الرائد جشوا فربن، الحاكم العسكري في مجدل - أسـلوب العصا والجزرة، ولجأت إلى ممارسـة ضغوط مهذبة وغير مهذبة، كما عرضت محفزات لتحقيق إجلاء السـكان. وقد حـاول كل من اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهسـتدروت) والحزب الشيوعي - من دون أن يحالفهما النجاح - الحد من، أو إيقـاف، عملية النقل. فالكثير، وربمـا أغلب، عرب مجدل الذين تُركوا معزولين كانوا يرغبون في اللحاق بعائلاتهم التي سـبق أن فرت خلال العام 1948 إلى قطاع غزة. وقد شـجع الإسرائيليون على ذلك من خلال فرض قيود صارمة على حركة السـكان، وإبداء استعدادهم لتحويل النقود الإسرائيلية إلى الجنيهات الفلسطينية (المستخدمة في قطاع غزة) بأسـعار تفضيلية. على الرغم من أنه نقل خلال شـهري فبراير ومارس 1950 أكثر من مائة عربي من مجدل إلى القطاع، فإن النقل بدأ بشـكل رسمي في 14 يونيو، عندما قامت حافـلات تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بنقل 38 من السـكان إلى حدود غزة. وخـلال الأشـهر التالية نُقل عرب مجدل تدريجيا إلى القطـاع؛ وفي الوقت ذاته نقل م

يقــرب من 400 لاجئ ينتمون أصلا إلى قطرة داخل الأراضي الإسرائيلية، في الرملة. وقد غـــادرت آخر رحــلات النقل إلى غزة واللد في 12 و13 أكتوبــر. وفي نهاية المطاف تمكن كل من ديان وفربن من إخلاء مجدل من العرب (أو عســقلان كما سُــميت فيما بعد). وتكونت آخر مجموعة نقلت من عائلات كانت تســعى إلى البقاء في إسرائيل، وهو ما تطلب اســتخدام بعض وسائل الضغط - الشــبيهة بتلك التي سبق اللجوء إليها في كل من الفالوجة وعراق المنشية - من قبيل إطلاق النار في الليل؛ واعتقالات انتقائية للقادة المحليين، وطــرق الجنود على الأبواب بمؤخرة البنادق صائحــين «اخرجوا... اذهبوا إلى غزة»[186]. وقد مثلت مجدل آخر عملية لإخلاء موقع كبير بعد العام 1948.

الوسط

عندما انتهت الجولات الرئيسية للقتال وسط فلسطين منتصف العام 1948 كان قد تُــرك القليل من القرويين العرب على الجانب الإسرائيلي من خطوط وقف إطلاق النار التي تفصل بين الدولة الجديدة والأراضي التي سيطرت عليها القوات الأردنية والعراقية في منطقة المثلث. وقد دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية أغلب القرى العربية التي كانت هناك قبل العام 1948 وأضحت فارغة من الســكان حتى لا تمثل نقاط جذب للراغبين في العودة. أما على طول خطوط الجبهة فقد استمر الجيش في مضايقة المزارعين بشكل مســتمر، فضلا عن منعه المتسللين؛ فقد رغبت إسرائيل، لأسباب سياسية وعسكرية، في أن يكون العرب داخل البلاد ووراء خطوط القتال أقل ما يمكن، حيث كانت تخشى من المخربين والجواســيس. تمثلت أهداف أغلب المتســللين في الزراعة أو العودة إلى الديار أو السرقــة؛ في حين كان القليل منهم ذوي أهداف إرهابية [187]. ومع ذلك كانت هناك عمليات إرهابية من وقت إلى آخر، فقد كان تسلل مجموعة من الإرهابيين نهاية العام 1948 ســببا في إطلاق أولى الضربات الانتقامية لقــوات الدفاع الإسرائيلية بعد الحرب، في ليلة 2 - 3 يناير 1949، ضد قرية الطيرة، شــمال شرق قلقيلية، الواقعة تحت سيطرة القوات العراقية، والمواقع العسكرية المجاورة لها [188].

نصت اتفاقية الهدنة الإسرائيلية-الأردنية في الثالث من أبريل على تغيرات محدودة على الحدود، مع نقل مناطق صغيرة (في وادي بيسان وجنوب غرب مرتفعات الخليل) من الســيطرة الإسرائيلية إلى الأردنية، بينما ترك قطاعان أكثر اتســاعا على امتداد وادي

عـارة وبين باقة الغربية وكفر قاسـم لإسرائيل. خلال المفاوضـات السرية بين عبد الله ومبعوثيه طلبت إسرائيل أن يتنازل العرب عن الأرض من أجل توسيع منطقة «وسط» السـهل الساحلي الهشة والمهددة صراحة بشن عمليات عسـكرية إذا لم توافق الأردن على ذلك. وقد خشي عبدالله من أن يؤدي تجدد القتال على مستوى شامل إلى خسارته الضفـة الغربيـة كلها. وقد قارن القائـم بالأعمال البريطاني في عمان، كريسـتوفر بيرن غوردن، تنازل عبدالله عن أراض تحت التهديد العسـكري باستسـلام الرئيس التشيكي هاخـا أمام هتلر في مارس 1939 [189]. ولقد خشي كل من عبد الله والبريطانيين من أن هذا التنازل، الذي شمل تسليم 15 - 16 قرية إلى الحكم الإسرائيلي، سيؤدي إلى انطلاق موجة جديدة من اللاجئين يتراوح قوامها بين 12 ألفا و13 ألف شـخص. وتحسبا لذلك نصت المادة الخامسـة/ الفقرة 6 من اتفاقية الهدنة الإسرائيلية - الأردنية صراحة على حماية القرويين ضد الطرد أو مصادرة الممتلكات[190].

على الرغم من ذلك سـاورت كلا من الأمريكيين والبريطانيين والأردنيين شكوك في أن تخطـط إسرائيـل، بعيد انسـحاب العرب مـن المناطق المتنـازل عنها المقرر في مايـو، لرحيـل القرويين (وفقا للنموذج الذي سـبق اتباعـه في الفالوجة وعراق المنشـية). وعلى سبيل المثال، رأى القنصل العام البريطاني في القدس، سير هيو داو، أنه سـيكون من المفيد «أن تسـتعد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين لاسـتقبال 20 ألف لاجئ إضافيـين... حيث إنه من شـبه المؤكد أن يطردوا خارج المنطقة لسـبب أو آخر» [191]. من جانبه أصدر دين أتشيسون، وزير الخارجيـة الأمريكي، تعليماتـه إلى ماكدونالد بأن يقترح عـلى الحكومة الإسرائيلية إصدار تطمينات علنية للقرويين بأنهم سـيعاملون بشـكل جيـد [192]. وفي الوقت ذاته، اتخذت القوات الأردنية المنسـحبة خطـوات لتهدئة مخاوف القرويين. حيث ناشـد أحمد بيك خليل، الحاكم العسـكري الأردني لمنطقة المثلث (ولحيفا سابقا)، ممثلي إسرائيل بأن تذيع تل أبيب تطمينات «من خلال الأجهزة اللاسـلكية تتضمن أن المدنيين لن يصابوا بأذى إذا ما بقوا في إسرائيل... وترجى ألا تقع أي حادثة يكون من شأنها ثني العرب عن البقاء في إسرائيل». وقد نقل عن جهاز استخبارات قوات الدفاع منتصف أبريل أن «العرب يعيشون في خوف كبير من «وحشيتنا» ولن يحتاج الأمر إلى الكثير لإقناعهم بمغادرة الأرض» [193].

طمأنت إسرائيل الولايات المتحدة إلى أن شـيئا لن يحـدث للقرويين. لم ترغب تـل أبيب في أن تعـرض عملية التنازل للخطر أو أن تسيء للعلاقات مع واشـنطن. ومـن ثم أوضح إيتان لماكدونالد أن إسرائيل «تواقة بشـدة» لبقـاء القرويين فيها، وأنهـا لا ترغب في مفاقمة وضع اللاجئين، كما أنـه إذا ما بقي هؤلاء القرويون فإن ذلك سـيقدم «دليلا للعالم على أن النزوح الجماعي من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها سـابقا كان نتيجة لخطأ العرب الذين انتابتهم حالة هستيرية... أكثر منه خطأ القوات المحتلة»، وأضاف إيتان أن القوات التي سـتوكل إليها المنطقة المتنازل عنها قد زودت بالتعليمات حول كيفية التعامل»[194]. بعد مرور أسبوعين على ذلك نقل ماكدونالد إلى شاريت مباشرة مخاوف أتشيسون وترومان في هذا الصدد مطالبا بأن تطمئن إسرائيل الأهالي، ومحذرا من أن إيذاءهم ربما يضر بمفاوضات السلام السرية الجارية بين إسرائيل والأردن. وهو ما رد عليه شاريت بقوله إن الأمور ستكون على ما يرام[195]. بيد أن تفكير شاريت كان يتجه وجهة أخرى تماما:

> *لقد ورثنا عددا من القرى المهمة في شارون وشومرون، وأتصور أن النية سـتتجه إلى التخلص منهم [المقصود السـكان]، حيث إن هذه المواقع على الحدود. المصالـح الأمنية تقضي بالتخلص منهم، [ولكن] المسـألة [في ضوء التحذيـرات الدبلوماسـية الأمريكية] معقدة للغاية*[196].

جرت عملية التنازل بشكل سلس نسبيا. لم تقع عمليات طرد أو نقل أو ضغوط قاسـية تقريبـا. وفي حقيقة الأمر أصدر الجـنرال كارميل قائد الجبهة الشـمالية - المسؤول عن وادي عارة - بإصدار تعليماته للقوات مسبقا، والتي نصت على ما يلي: «أن الرغبة الصريحة لدولة إسرائيل هي ألا يصاب السكان العرب بأذى... الجميع... عليـه أن يلتزم بالحرص وحسـن التصرف... في المناطق التي تنتقل إلى سـيطرتنا... سـوف يعاقب المخالفون بقسوة»[197]. كما صدرت أوامر مماثلة من قائد اللواء 16 الذي استولى على منطقة كفر قاسم[198].

بدأت القوات في دخول المنطقة في السـادس من شهر مايو; واستقبلهم السكان بشـكل عام «بفرح وترحاب»[199]. وفي قلنسـوة «ترددت إشاعات» عن أن الحاكم

العسكري الجديد هدد السكان «بالطرد» في حال رفضهم تسليم عدد معين من البنادق والمدافع. وهو ما دفع القرويين المذعورين إلى التوجه إلى طولكرم لشراء بعض الأسلحة، بيد أن دورية عسكرية تابعة للجيش صادفتهم في طريقهم للعودة، تابعة «للفيلق» وقُتل عدد منهم خلال المناوشات. وقد طردت القوات الإسرائيلية، على ما يبدو، عددا من العائلات من المنازل المنعزلة في الجنوب الشرقي من قلقيلية (باردز هوتزار(*) والنبي يامين) ومن شمال الطيبة (فرديسية)[200].

بيد أن ذلك لم يكن سوى استثناءات، حيث طغت الاعتبارات السياسية - النابعة من التحذيرات الأمريكية المتكررة على خلفية إخفاق مؤتمر لوزان - على رغبة المؤسسة العسكرية في خلق مناطق حدودية خالية من العرب. وبشكل واضح كان هناك شعور بأنه لا توجد طريقة «نظيفة» يمكن من خلالها «إقناع» العرب بالرحيل. فسكان القرى الرئيسية (باقة الغربية، قلنسوة، كفر قاسم، الطيرة، ووادي عارة) لم يتزحزحوا من أماكنهم وسُمح لهم بالبقاء. وكما أوضح شاريت في 28 يوليو:

> *هذه المرة... تعلم العرب الدرس; فهم لا يفرون. وليس من الممكن تنفيذ ما خطط له بعض شبابنا في الفالوجة في كل مكان؛ حيث طردوا العرب بعدما كنا قد وقعنا التزاما دوليا... ففي هذا الخصوص كانت هناك تحذيرات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة... وكان هناك على الأقل 25 - 30 ألفا... لم نستطع اقتلاعهم من جذورهم*[201].

غير أنه كان هناك استثناء بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين داخل القرى وفي المناطق المحيطة بها. فعلى سبيل المثال، في ليلة السابع والعشرين من يونيو دُفع ما بين 1200 و1500 من هؤلاء اللاجئين[202] المقيمين داخل وحول باقة الغربية عبر الحدود إلى داخل منطقة المثلث «بقوة وخشونة» (وفقا لكلمات شاريت)[203].

كانت تلك الواقعة محل تحقيق خلال الأشهر التالية من قبل اللجنة المشتركة للهدنة الإسرائيلية - الأردنية والتي رأستها الأمم المتحدة، وقد تحججت إسرائيل بأن اتفاقية الهدنة تحمي السكان المحليين فقط، وليس اللاجئين المقيمين بشكل مؤقت في الأراضي المتنازل عنها، وأنه في كل الأحوال كان مختار باقة الغربية، وليس الإسرائيليون،

(*) Pardes Ha´otzar.

هــو من أمر بخروجهم. وفي ســبتمبر كان قــرار اللجنة [المقصود رئيســها التابع للأمم المتحدة] لمصلحة التفســير الإسرائيلي (باســتثناء ما تعلق بـ 36 من المطرودين، الذين كانوا من السكان المقيمين بشكل دائم وطُردوا بطريق الخطأ).

ولم يكن غريبا أن يؤكد مختار القرية الحجج الإسرائيلية، آخذا في الاعتبار علاقته بالسلطات الإسرائيلية. وقد تضمنت شهادته ما يلي:

> *قــرر مجلس القرية، لأســباب اقتصاديــة، أن القرية لا يمكنها تحمل إعاشة اللاجئين الكثيرين... ومن ثم طلب منهم الرحيل. ولم يتم تلقي أي أمر في هذا الخصوص من الحاكم العسكري الإسرائيلي أو أي مســؤول إسرائيــلي آخر وفي بعــض الحــالات، عندما رفض اللاجئون الرحيل كان المختار يخبرهم بأن ذلك كان أمرا من الحاكم [الإسرائيلي]... (على الرغم من أن هذا الأمر لم يصدر عنه)*[204].

في وقــت لاحق أوضــح محلل إسرائيــلي أن اللاجئين قد رحلــوا تحت «ضغط من الســكان المحليين»، لأنهم كانوا عبئا عليهم فيــما يتعلق بالإقامة والعمل، «لقد أقدموا على السرقة من السكان المحليين، وكذلك من الجيران اليهود [في المستوطنات المجاورة]، كما كانوا متورطين في أعمال تهريب». ووفقا لأعيان باقة الغربية فإن بقاء اللاجئين أضر بجهود إقامة علاقات جيدة بين قريتهم والسلطات الإسرائيلية[205].

في الوقــت الذي كان قرار اللجنة لايــزال معلقا، أوضحت إسرائيل أنه إذا ما تم إجبارها على استقبال اللاجئين العائدين، فإنهم «سيندمون على ذلك» (وفقا للجملة التي استخدمها ديان): وقد وصف الجنرال رايلي، رئيس مراقبي الأمم المتحدة، ذلك بأنه «نموذج» لاســتخدام إسرائيل التهديدات خلال المفاوضات[206]. وفي الوقت ذاته نفذت الاستخبارات الإسرائيلية سرا حملة لإقناع المطرودين - الموجودين في منطقة المثلث - بعدم الموافقة على العودة. وفي هذا الخصوص كتب ديان لشاريت: «نحن مشغولون بنشر إشاعات بين اللاجئين العرب مضمونها:

> *أن من ســيقدم على العودة لن يحظى بمســاعدة من الصليب الأحمر... وســتكون عودته ضد رغبات الحكومة الإسرائيلية [ومن ثم] لن تكــون هناك فرصة أن يعود يوما مــا إلى أرضه [الأصلية]، وبالتالي نحن نأمل... أن يرفض أغلبهم العودة.*

بعبارة أخرى، نشرت استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية إشاعة مفادها أنه يوما ما ستكون هناك عودة ضخمة للاجئين إلى وطنهم، بيد أن أولئك المطرودين من باقة الذين سيعودون بشكل سابق للأوان، وعلى عكس رغبة إسرائيل، سوف «يعانون من جراء ذلك». وبناء على ذلك أخبر المطرودون بالفعل مندوبي الأمم المتحدة أنهم غير راغبين في العودة. وفي هذا الخصوص لاحظ فريدلندر، نائب ديان في اللجنة المشتركة للهدنة، أن «تلك الإشاعات... قبلها العرب بسهولة...»[207].

كان التصويت لمصلحة إسرائيل في اجتماع اللجنة المشتركة للهدنة في يومي 15 - 16 سبتمبر متأثرا – على الأقل بشكل جزئي - بتهديد إسرائيل بإساءة معاملة اللاجئين إذا ما أعيدوا إلى إسرائيل[208]. غير أن الأمر لم ينته هنا، فقد قامت الحكومة الأردنية التي وقع عليها عبء استضافة اللاجئين، بالدفاع عن قضيتهم. وكُلفت لجنة خاصة إسرائيلية - أردنية بمواصلة النقاش حول هذا الموضوع، وفي نهاية المطاف وافقت إسرائيل على أن تستقبل عدة عشرات من اللاجئين المعنيين. وتذرعت بأن سكان باقة كانوا مستائين من عودتهم مرة أخرى[209].

لم تكن حالة لاجئي باقة فريدة (على الرغم من أنها استفادت من تكريس قدر كبير من الوثائق لها وحدها)، فخلال عملية الاستيلاء على المنطقة الوسطى المتنازل عنها، طردت السلطات إلى الضفة الغربية آلافا من اللاجئين الإضافيين الذين كانوا يعيشون بشكل مؤقت داخل أو على مقربة من القرى الرئيسية. وكما كانت الحالة في باقة، فإن عمليات الطرد تمت من خلال السيطرة من بعد أو عبر وسيط؛ حيث عمدت الحكومة العسكرية:

> *إلى إبلاغ السكان المحليين أن عليهم عدم تشغيل اللاجئين، وأن يضعوا الصعوبات أمامهم فيما يتصل بالسكن، وأن يرفضوا قبول أطفالهم في المدارس... وسوف تقدر الحكومة بشكل إيجابي تمكنهم [المقصود السكان] من إقناعهم بمغادرة المنطقة. وقد تلقى السكان الرسالة وتصرفوا بموجبها، وخلال أسبوعين غادر المنطقة ما يقرب من 8500 لاجئ*[210].

بعد كل ذلك تبقى أمر أخير تعلق بعشرات من المواقع الحدودية الصغيرة المأهولة في وادي عارة والمثلث الصغير (كما سُميت المنطقة المتنازل عنها من باقة

الغربية إلى كفر قاسـم). وقد تراوح عدد السـكان في كل موقـع ما بين 13 و 250 شـخصا. وفي الفترة الممتدة بين شهري مايو ونوفمبر 1949 تمكنت السلطات بشكل تدريجي ومنهجي من نقل أغلب السكان في المواقع في المنطقة الجنوبية (كفر قاسم - باقة الغربية) إلى القـرى الكبرى المجاورة (داخل إسرائيل). ووفقا لما أورده الرائد غويل ليفتزكي، تم تنفيذ العملية بشكل رئيسي «لأسباب أمنية»[211].

أقرت عمليات رئاسة أركان قوات الدفاع عملية إخراج السكان من تلك المواقع الحدودية، ولكنها أمرت «ببذل الجهد لتنفيذ الطرد من دون استخدام القوة». أما إذا كان من الضروري اللجوء إلى القوة فإن الحكومة العسكرية ترخص بذلك[212]. وبحلول شـهر ديسـمبر لم يبق هناك إلا مـا يزيد على عشرين مـن تلك المواقع الحدودية (بإجمالي عدد سـكان يبلغ 1500 نسـمة) - اثنان بالقرب من جلجولية (كفر برا؛ خربة خريش)؛ ثمانية بالقرب من باقة الغربية وقاقون (وتشـمل: خربة الجلمة؛ خربة عشـاير؛ خربة إبثان؛ خربة الشـيخ ميسر؛ خربة بير السـير؛ خربة يمّة)، واثنان بالقرب من عارة، وأحد عشر حول أم الفحم (وتشـمل: خربة سـالم؛ عين إبراهيم؛ عراق الشـباب؛ خربـة البيار؛ قصر شراي). اقـترح ضباط الحكومة العسـكرية الإقليمية أن يُنقل سكان تلك المناطق، بالإضافة إلى نصف سكان قرية برطعة (450 نسـمة) إلى القـرى الكبرى المجاورة (أم الفحـم؛ باقة الغربية) على مرحلتين، تشـمل الأولى المواقع الأقرب إلى الحدود، وتتضمن الثانية تلك الموجودة في الداخل. وقد كان الضباط قلقين بسـبب تسهيل تلك المواقع لعمليات «التسلل والتجسس»[213]. وخلال الأشـهر التالية تم تفريغ معظم تلك المواقع من سكانها. كانت خربة الجلمة واحدا من أكبر تلك المواقع وقد تم تفريغها من سكانها (قرابة 225) في 1 مـارس 1950، غير أنهم لجـأوا إلى المحكمة العليا، التي أصدرت حكما في يونيو 1952 لمصلحتهم بما يسمح لهم بالعودة. ولكن قبل أن يتمكنوا من ذلك بادر أعضـاء كيبوتس ليهافوت هفيفا (مابام) - الذين اسـتوطنوا أراضي الموقع - بتفجير المنازل العربية المتبقية في 11 أغسطس 1953، وذكروا أنهم تلقوا أوامر من الجيـش بتنفيذ تلك التفجيرات، وأن قوات الدفـاع زودتهم بالأموال لهذا الغرض، الأمـر الذي أنكره الجيش. وعلى أي حال فإن عمليـة التدمير حققت الهدف من عدم عودة السكان إلى الموقع إلى الأبد[214].

بـدأت قوات الدفـاع الإسرائيلية في عمليـات تطهير الحدود مـن المجتمعات العربيـة عقـب انتهاء القتال ولكنهـا، كما كانت عليه الحـال في عمليات الطرد في الأشهر السابقة، خضعت لقيود فرضتها القيادة المدنية، ولم تنفَّذ على الإطلاق بشكل متكامل أو شامل.

وحتى عملية تطهير الحدود الأولى والتي نُفذت في الشـمال خلال شهر نوفمبر 1948، وتحدد هدفها بإيجاد قطاع خال من العرب بعمق خمسـة كيلومترات على الأقل، جرى تنفيذها من دون أي تناسق أو منطق سياسي؛ حيث طردت التجمعات المارونية – مثل كفر برعم ومنصورة - في حين سُـمح للمسلمين في ترشيحا وفسوطة بالبقاء. وقد أدى تدخل بعض القادة الإسرائيليين «ذوي القلوب الرحيمة»، من قبيل شتريت وبن زفي، إلى وقف بعض عمليات الطرد، وفضلا عن ذلك فإن اعتبارات تتصل بالعلاقات المسـتقبلية بين اليهود والدروز؛ اليهود والشركس؛ واليهود والمسـيحيين، والخوف على صورة إسرائيل في الخارج، كلها اعتبارات مارست دورا حاسما في تعبئة الأجهزة البيروقراطية المدنية ضد عمليات طرد واسعة النطاق والتي لا تستند إلى أي معيـار للتمييز، وفي بعض الحـالات، أدت تلك الاعتبارات إلى تغيير القرار من الطرد إلى لبنان إلى التوطين داخل إسرائيل.

فيما يتصل باستقلالية الجيش فيما يتصل بطرد التجمعات العربية، مثَّل شهر نوفمبر 1948 حدا فاصلا. فقد نُفذت عملية الحدود اللبنانية بأمر من قيادة المنطقة الشمالية، وعـلى الأرجح بعد الحصول على موافقة من بن غوريـون، ولم تناقَش قبل التنفيذ من أي كيان سـياسي. وبعد ذلك، لم تتصرف قوات الدفاع الإسرائيلية على الإطلاق، في أغلب الأحوال، بمفردها وباستقلالية، فكان عليها أن تسعى إلى الحصول على موافقة وقرارات من السـلطات المدنية العليا، سواء كان ذلك مجلس الوزراء مجتمعا بكامل أعضائه، أو لجنـة أو أكثر من اللجان الوزارية، أو تلك التـي تضم ممثلين للإدارات المختلفة، وعلى الرغـم من أن آراء قوات الدفاع واحتياجاتهـا – والتي ترجمت إلى حد كبير المتطلبات الأمنيـة الإسرائيلية - ظلت ذات ثقل كبـير في مجالس صناعة القرار، فإنها لم تكن دائما حاسمة، كما أن الجيش توقف عن التصرف بشكل منفرد.

لقد أراد الجيش إقامة قطاعات خالية من العرب على طول خطوط الحدود، ولكنه فشـل في تحقيق ذلك على الحدود اللبنانية (حيث بقيـت كل من: الريحانية؛ الجش؛

حرفيش؛ فسوطة؛ ترشيحا؛ معليا)، كما أنه فشل كذلك - بشكل أكثر وضوحا - على طول خط الهدنة مع الأردن غرب المثلث. وفيما يتصل بالقرى التي تنازل الأردن عنها في ربيع وصيف عام 1949، طغت الاعتبارات السياسية الدولية على الحجج الأمنية. فأخذا في الاعتبار حالة العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة، وإسرائيل والولايات المتحدة علي خلفية محادثات لوزان، قدر قادة إسرائيل أنهم لا يمكنهم أن يسمحوا باحتكاكات جديدة يمكن أن تنجم عن موجه إضافية من اللاجئين. فالتحذيرات الأمريكية في هذا الصدد كانت صريحة. وفضلا عن ذلك، فإن حقيقة أن محادثات السلام كانت قائمة بوتيرة متقطعة مع الملك عبد الله، والأمل المستمر لدى إسرائيل في أن تحقق اختراقا مهما، مثلت بلا شك عاملا مؤثرا في صنع القرار.

في هذا الاتجاه، كان مجرد نجاح عملية التخويف في الفالوجة وعراق المنشية في مطلع شهر مارس 1949 - والتي أسفرت عن الإسراع بفرار ما يقرب من 3000 قروي - له تأثير عكسي؛ حيث إنه وضع كلا من العرب والولايات المتحدة والأمم المتحدة في حالة استنفار لمواجهة أداء مماثل على طول الحدود مع المثلث، حيث كان هناك عرب أكثر بكثير.

أما في الحالات التي لم تتدخل فيها السياسة، فكانت رغبة الجيش في إقامة قطاع خال من العرب حاسمة. فالقرى العربية على طول الحدود كانت تعني مشاكل تتصل بالتسلل والتجسس والتخريب. وعندما كانت القرى شبه مهجورة – كما كانت عليه الحال بصفة عامة - فإن ذلك كان يعني عودة مستمرة واستقرارا في المنازل الخالية، مما يؤدي ليس فقط إلى تدعيم الوجود العربي في المنطقة، بل وأيضا زيادة أعدادهم في البلاد. وقد أضيفت إلى ذلك مصالح الهيئات الزراعية والاستيطانية في الحصول على المزيد من الأراضي والمواقع لإقامة المستوطنات، ومصالح الوزارات المتعددة (الصحة، المالية، شؤون الأقليات) من أن تتخلص من عبء قرى مثيرة للمشاكل اقتصاديا وكئيبة وشبه مهجورة. وقد تلاقت كل هذه المصالح بشكل عام.

شهدت الفترة من نوفمبر 1948 حتى مارس 1949 تحولا تدريجيا من التركيز على الطرد خارج البلاد إلى الطرد من موقع إلى آخر داخل إسرائيل. ما كان يمكن عمله من دون عقوبة خلال القتال أضحى من الصعوبة بمكان التخطيط له في أشهر الهدنة التي تلت ذلك. وقد استمرت الرغبة في رؤية العرب يغادرون البلاد، وهو

مــا تحقق من وقت إلى آخر (كــما كانت عليه الحــال في الفالوجة ومجدل)، حتى وإن كان ذلــك من خلال الإقناع أو الترهيب الانتقــائي أو الضغط النفسي أو الإغراء المــالي. اتبع طرد اللاجئين من باقة الغربية نموذجــا تقليديا، من خلال إيصال الأمر عــن طريق مختار القرية. غير أنه بشــكل عام، كانت الاعتبارات السياســية تحول دون عمليات الطرد العنيفة. وفي هذا السياق كان يُنظر إلى طرد أو نقل التجمعات السكانية من موقع إلى آخر داخل إسرائيل على أنه أكثر تقبلا وسهولة في تحقيقه.

جنبــا إلى جنب مع عمليــات تطهير الحدود، نفذت إسرائيل عمليات اكتســاح متكــررة للقــرى في الداخل بهدف اقتــلاع العائدين غير الشرعيــين، وحتى «تغلق أبواب» القرى على عدد محدود من الســكان، (كــما كانت عليه الحال في أم الفرج وبرعم فيما بعد نوفمبر 1948)، وتمثل الهدف في التقليل من السكان العرب والحد مــن مختلف أنــواع الاضطرابات التي ينفذها المتســللون. وبمعنــى دقيق، بدا أن الاعتبارات السياســية والديموغرافية والزراعية والاقتصادية أدت دورا أكثر حســما من الاحتياجات العســكرية. وفي ضــوء الظروف التي ســادت، كان بقاء العرب في قريــة نصفها فارغ يعني أن تلك القرية ســتصبح على الأرجــح ممتلئة بالعائدين، وفي المقابل فإن تفريغ القرية من ســكانها بشــكل كامل وتسويتها بالأرض، أو ملء المنازل بالمستوطنين اليهود كان يعني أن الأماكن المتاحة أمام المتسللين للعودة إليها ســتكون أقل، وبأسلوب مكمل، فإن ملء القرى العربية نصف المأهولة (كما حدث في طرعان؛ المزرعة؛ شــعب) بالســكان المطرودين من قرى أخرى كان يعني أن تلك القرى المضيفة ستصبح «ممتلئة تماما» وغير قادرة على استضافة متسللين كثيرين.

باستثناء بدو النقب، يمكن القول إن عدد العرب الذين طُردوا أو أُقنعوا بمغادرة البلاد خلال عمليات تطهير الحدود والحملات الموجهة ضد التسلل خلال الفترة من 1948 حتى 1950 بلغ نحو 20 ألف شخص. وإذا ما أضفنا إلى ذلك بدو شمال النقب الذين طردوا فإن الإجمالي ربما يصل إلى ما بين 30 ألف شخص و40 ألفا.

10

تسوية مشكلة اللاجئين (ديسمبر 1948 - سبتمبر 1949)

«أدى التدفق الضخم للمهاجرين اليهود على إسرائيل إلى الاستبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمرا ممكنا إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها»

المؤلف

لجنة التوفيق الفلسطينية ومعضلة لوزان (1): طريق مسدود

سارت الجهود الدولية نهاية عام 1948 وخلال النصف الأول من عام 1949 لتسوية مشكلة اللاجئين على مسارين متقاطعين: الأول سلكته وكالات الأمم المتحدة، وبشكل رئيسي لجنة التوفيق الفلسطينية؛ والثاني سارت فيه القوى العظمى وبشكل أساسي الولايات المتحدة الأمريكية. واسترشد كلا المسارين إلى حد كبير بوصية برنادوت - التقرير المرحلي منتصف سبتمبر 1948- ومقولته الرئيسية أن حق اللاجئ في العودة إلى داره وأرضه هو حق مطلق يلزم الاعتراف به من قبل جميع الأطراف. وقد ضُمنت هذه المقولة - بعد شهرين من وفاة الوسيط- في قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948. نص القرار على أنه «يلزم السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم بالقيام بذلك، في أقرب موعد ممكن» (وقد قدم القرار كذلك لأولئك الذين قرروا عدم العودة بديل التعويض). وقد كُلفت لجنة التوفيق الفلسطينية التي أُنشئت بموجب القرار، بتسهيل «إعادة» الراغبين في العودة إلى وطنهم.

ارتبطت الطبيعة المطلقة لنص العودة - بشكل فوري وشبه عالمي- في عقول المراقبين الغربيين، بإدراك لحقيقة أن إسرائيل لن تسمح بعودة ضخمة، وأن الكثير من اللاجئين ربما لا يرغب في العودة إلى العيش تحت حكم يهودي. وكان من المفهوم لدى القوى العظمى، وأيضا من قبل برنادوت نفسه منذ أواخر صيف عام 1948، أن الجانب الأكبر من اللاجئين لن يعود إلى وطنه. ومن ثم تمثل الحل للمشكلة أساسا في «التوطين» المنظم لهم في مناطق وبلاد خارج إسرائيل، وهو الأمر الذي جرى التعرض له بشكل غامض في القرار 194.

زاد القرار، الذي اتخذ من حيث المبدأ في تل أبيب في صيف 1948 بعدم السماح بالعودة، صلابة خلال الأشهر التالية ليصبح تصميما قويا. فإلى جانب دفعها بالضرورة الإستراتيجية وراء مطالبتها (المعقولة إلى حد كبير) بأن عودة اللاجئين ستخلق «طابورا خامسا» داخل البلاد، أشارت إسرائيل من دون خجل إلى تغير الحقائق الملموسة على الأرض. وفي تقديمهما لحل التوطين في الدول العربية، كتب مسؤولان على مستوى عال (مايكل كومي وزلمان ليفشيتز) في شهر مارس 1949: «خلال الحرب والنزوح الجماعي للعرب، انهارت الأسس الاقتصادية لحياتهم؛ حيث اختفت الممتلكات المنقولة، وذُبحت الحيوانات أو بيعت، كما دمرت آلاف الآبار في المدن والقرى سواء خلال المعارك أو من أجل حرمان قوات العدو من إمكانية استخدامها... وأغلب المنازل التي بقيت في حالة قابلة للسكن جرى استخدامها كمنازل مؤقتة للمهاجرين [اليهود]»[1].

بعد ذلك بوقت قصير نحا إيتان، مدير عام الخارجية الإسرائيلية، المنحى نفسه في كتابه الموجه إلى كلود دو بواسنغيه، الرئيس الفرنسي للجنة التوفيق الفلسطينية:

> *كانت الحرب التي دارت في فلسطين مريرة ومدمرة، وسوف يكون من قبيل الإساءة إلى اللاجئين تركهم على اعتقادهم أنهم.*

في حالة عودتهم سـيجدون منازلهم ومتاجرهم وحقولهم سليمة. في بعض الحالات، سـيكون من الصعـب عليهم حتى التعرف على المواقع التي كانت عليها قراهم.

وأضاف إيتان أن كميات ضخمة من المهاجرين تدفقت على البلاد وأن:

عملية اسـتيعابهم ربما كانت مستحيلة تماما إذا لم تكن المنازل التـي هجرهـا العرب قد تركـت فارغة. وفي ضوء مـا كانت عليه الأوضاع، اسـتفادت الحكومة مـن أماكن الإيـواء الخالية هذه... وبشـكل عام يمكن القول إن أي منزل عربي ظل قائما في مكانه بعد الحرب ... يؤوي الآن عائلة يهودية، ولا يمكن أن تكون هناك عودة للوضع القائم فيما قبل الحرب[2].

من جانبها، رفضت الدول العربية اسـتيعاب اللاجئين. وخلال النصف الثاني من العام 1948 أجمع العرب على الدفع بمشـكلة اللاجئين إلى قمة أجنداتهم، مطالبين بإعادتهـم إلى وطنهم ورابطين أي تقدم تجاه تسـوية الصراع بموافقة إسرائيل على العـودة. وكانت نتيجة ذلـك أن تحطمت الجهود المبذولة مـن قبل كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة على صخور الإصرار العربي على عودة اللاجئين، والمقاومة الإسرائيلية لها. استندت السياسة العربية في هذا الخصوص إلى عدم قدرة اقتصادية حقيقية على اسـتيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، فضلا على الخوف من أن يشكل هـؤلاء عامل تخريب محتمل للنظم القائمة. من جانبهـم فإن الحكومات الغربية، انطلاقـا من معلومـات تحذيرية من ديبلوماسـييها العاملين في الخـارج، ونتيجة لمخاوفها من الحرب الباردة الشاملة توافقت على أن الجموع الضخمة من اللاجئين الناقمين يمكن أن توفر أدوات محتملة قد تسـتخدمها الشـيوعية، مما قد يشـكل تهديدا للحكومات الموالية للغرب والمستقبلة للاجئين.

بدت الدول العربية كأنها في وضع لا تخسر فيه شيئا، فالرفض الإسرائيلي للسماح بعـودة اللاجئين وتركهم في وضع تعيس قد يؤلب الرأي العام العالمي، وربما مواقف الحكومات الغربية، ضد الدولة اليهودية انطلاقا من اعتبارات إنسـانية. وفي المقابل فإن موافقة إسرائيل على عودتهم جميعا أو الكثير منهم سيسفر عن حالة اضطراب

سياسية وديموغرافية للدولة اليهودية، بما يتضمنه ذلك من بعد عسكري واضح. ومن ثم أجمع كل القادة الإسرائيليين على أن «اللاجئين قد أصبحوا سلاحا سياسيا ضد اليهود»(3).

غير أنه بشكل عكسي، شكل اللاجئون أيضا بالنسبة إلى تل أبيب أداة سياسية يمكن من خلالها أن تحظى إسرائيل بالسلام وبالاعتراف من العالم العربي الرافض لها والكاره لذلك. فمع مرور الشهور وتزايد غموض احتمالات السلام، لوحت إسرائيل بشكل متردد بملف اللاجئين كـ «جزرة» خلال المفاوضات متعددة الأطراف. (وفي واقع الأمر، لم يكن لدى إسرائيل الكثير لتعرضه في مقابل السلام، باستثناء الأراضي التي جرى الحصول عليها بمشقة). ومن ثم فإن تل أبيب كان من الممكن أن تقبل بعودة عدد قليل من اللاجئين إذا ما وافق العرب على إجراء مفاوضات مباشرة تقود إلى السلام.

على هذه الخلفية من السياسة والحسابات يلزم النظر إلى جهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة في النصف الأول من العام 1949 لحل صراع الشرق الأوسط بشكل عام، ولمشكلة اللاجئين بشكل خاص.

أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 1948 «حق العودة»؛ وسبق أن أصر برنادوت عليه؛ أما العرب فإنهم لن يوافقوا على ما هو دون ذلك، في وقت أيدت فيه القوى الغربية القرار. ولكن، هل يمكن إقناع إسرائيل بالموافقة؟

بالإجمال ذهب الديبلوماسيون الغربيون في المنطقة إلى أن ذلك غير ممكن. فقد رأى ويليام بيرديت، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في القدس، أن إعلان تل أبيب عن قانون ملكية الغائبين في ديسمبر 1948 يمثل فعليا رداً على القرار.

> *وبالإضافة إلى توطين مهاجرين جدد ... فقد اعتبر هذا الأمر الجديد كأنه بمنزلة مؤشر إضافي على أن الحكومة الانتقالية في إسرائيل تنوي عدم السماح بعودة عدد ضخم من اللاجئين العرب.*

وقد حذر بيرديت من أن ذلك سوف يحل مشكلة الأقلية العربية في إسرائيل، إلا أنه سيؤدي كذلك إلى «إدامة مشكلة اللاجئين»(4). من جانبه فإن سير رفائيل سيلنتو، مدير برنامج الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، وهو ما تطور فيما بعد إلى الأونروا،

ذكر للمسـؤولين البريطانيين الشيء نفسـه. لم تكن إسرائيل راغبة في استعادة أغلب أو عدد كبير من اللاجئين، والتوطين في الدول العربية هو الخيار الواقعي الوحيد[5]. وقد اتفق السفير الأمريكي في جدة (المملكة العربية السعودية) مع هذا الرأي، وإن كان قد توصل إلى استنتاجه بطريقة مختلفة:

ليـس هناك مجال لعودة أعداد كبيرة مـن العرب إلى الأراضي الإسرائيليـة. فمـن المحتم أنهم سـيعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ... وبالتأكيد فإن إيجاد أقلية مشاكسة جديدة في دولة شرق أوسطية هو شيء يجب عدم السعي وراءه.

وقد ذهب جي رايفز تشايلدز، وإن كان بشكل مستقل، في الاتجاه نفسه الذي تبنـاه قادة إسرائيـل، والذي يقضي بأن توطين اللاجئين «وبشـكل رئيسي في العراق وربما سورية» سيكون أفضل حل[6].

بيد أن العرب رفضوا استيعاب المطرودين. وقد دفع هذا المأزق الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية باتجاه حل يقوم على موافقة العرب – بمساعدة غربية- على استيعاب أغلب اللاجئين، في حين تقوم إسرائيل باستقبال مئات الآلاف الباقين.

غير أنه منذ البداية رأى كل من السـفير ماكدونالد وبيريت أن احتمال موافقة إسرائيـل على مثل هــذه العودة الضخمـة – وإن كانت جزئيـة- للاجئين أمر غير محتمـل. وفضلا على ذلك، تشـكك بيريـت في إمكانية أن تقـوم إسرائيل، في ضوء مشاكلها الاقتصادية الضخمة، بدفع تعويضات ضخمة للاجئين. وبناء على ذلك، فقد مثـل توطين اللاجئين في البلاد العربية، وبصفة خاصة الأجزاء الفلسـطينية في شرق الأردن، من الناحية السياسية، أفضل الطرق لخدمة الأمن في الإقليم، وفي هذا الشأن كتب ما يلي:

بما أن الولايات المتحدة قد سـاندت قيـام دولة يهودية، فإنها يجـب أن تصر على أن تكون دولة متناسـقة يكـون لديها أفضل الفرص للاستقرار. إن عودة اللاجئين ستؤدي إلى خلق «مشكلة أقلية مسـتمرة»، مما يعني وجود إغراء دائم سواء للقيام بانتفاضات أو تدخل من قبل الدول العربية المجاورة.

والمقترب الذي انتهجته واشــنطن، خاصة فيما يتعلق باتصالاتها مع إسرائيل؛ حيث جرى التخلي مؤقتا عن الخط «الناعم» الذي تبناه السفير ماكدونالد.

بدا الخطاب المشترك الذي أصدره كل من أثريدج وجورج مكغي (المساعد الخاص لأتشيســون) في 29 مارس، حاســما فيما يتصل بموقف كل من ترومان ووزير خارجيته. وقــد عكس هــذا الخطاب، الذي صدر عقــب الاجتماع مع القــادة العرب في بيروت، اليــأس المتزايد بين صفوف صناع القــرار الأمريكيين. فقد اتفق كل من إثريدج ومكغي بقــوة على أنه من دون «الحد الأقصى الممكن مــن عودة اللاجئين» ليس هناك أمل في اســتيعاب العرب لعدد كبير منهــم. فعملية التوطين في البلاد العربية ســتكون طويلة وصعبة، وعلى خلاف ما ترغب فيه الدول المضيفة واللاجئون أنفســهم، ســتبذر بذور صعوبات اقتصادية وسياســية وستترك في نهاية المطاف «آثارا ضخمة ودائمة على فشل الأمــم المتحدة والولايات المتحدة». من جانب آخر فــإن عودة اللاجئين يمكن تنفيذها بسرعة وبتكلفة أقل بكثير. ومع ذلك فإنه، ومع الأخذ في الاعتبار الاعتراضات العسكرية والسياســية والاقتصادية لإسرائيل، اختتم المســؤولان خطابهما بالقول إنه يلزم الضغط عــلى إسرائيل لقبول عودة «250» ألف شــخص على الأقل من المناطق التي اســتولت عليها قوات الدفاع الإسرائيلية خارج حدودها وفقا لقرار التقســيم. أما باقي اللاجئين، فإنه كان من المفهوم ضمنا أن يوطنوا في الدول العربية[12].

اندفعــت الولايات المتحدة في طريق التنفيذ، وحث ماكدونالد إسرائيل بشــكل «غــير رســمي» على الموافقة على عودة الـ 250 ألف لاجــئ من المناطق التي جرى الاستيلاء عليها[13]. وخلال اللقاء الذي جمع كلا من أتشيسون وشاريت في نيويورك في الخامس من أبريل، لجأ الأول لأسلوب خشن غير معهود مستخدما «سلاح» عدم رضــاء الرئيس، حيث ذكر أن ترومان قلق للغاية بشــأن محنة اللاجئين الذين وصل عددهم، كما قال، 800 ألف شخص...

> *في حين أنه يمكن تفهم أن عودة كل هذا العدد من اللاجئين لا تمثــل حلا عمليا، فإننا نتوقــع مع ذلك أن يعاد عدد يُعتد به منهم إذا ما تم التوصل إلى تســوية. إن الرئيس قلق بشكل خاص من أن يصل هذا الأمر إلى طريق مســدود، يرفض فيه طرفُ التفاوضَ على تســوية نهائية حتى يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، ويرفض*

> *طرف آخر اتخاذ خطوات لحل مشكلة اللاجئين إلا بعد التوصل إلى تسوية نهائية.*

أضاف أتشيسون أن الرئيس يشعر بأن الوقت مناسب لتقديم إسرائيل «إيماءة» - تصريحا يتضمن استعدادها للسماح بعودة «دعنا نقل: ربع اللاجئين». إن مثل ذلك التصرف «سيمكن الرئيس من المضي في مساندته القوية والحميمة لإسرائيل والجهود المبذولة من قبل حكومتها لوضع هيكل سياسي واقتصادي جديد على أساس صلب». وقد كان التهديد الذي تضمنته هذه العبارة واضحا.

وجاء رد شاريت على ذلك مشككا بعدد اللاجئين الذي طرحه أتشيسون، ورافضا التمييز بين حدود قرار التقسيم لعام 1947 وتلكِ التي رسمتها قوات الدفاع الإسرائيلية، ورافضا كذلك عودةً ضخمة للاجئين باعتبار أنها تمثل تهديدا لتماسك وتجانس إسرائيل[14].

غير أن الضغط الذي مارسته كل من لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة أسفر تدريجيا عن تليين العناد الإسرائيلي، وبرز مؤشر مبكر على ذلك خلال الاتصالات التي أجراها شيرتوك خلال شهري فبراير ومارس 1949 مع «لجنة النقل» الثانية (التي ضمت كلا من ويتز؛ دانين؛ ليفشيتز)، والتي عينها بن غوريون في نهاية أغسطس 1948 لتتولى مسؤولية التخطيط لعملية التوطين المنظم لليهود في الدول العربية. وفي 11 فبراير 1949. أخطر شيرتوك اللجنة بأنه أبلغ لجنة التوفيق الفلسطينية بأن إسرائيل لن تسمح بعودة اللاجئين، مضيفا أنه يتفق مع الرأي القائل إن على إسرائيل أن تقنع الرأي العام الأمريكي والعربي بأنه لن تكون هناك عودة. غير أنه بعد مرور شهر على ذلك، وفي الوقت الذى طلب فيه من اللجنة تقديم مقترح مفصل حول إمكانات تمويل وتوطين اللاجئين في البلاد العربية، طلب من أعضائها إعداد:

> *خطة سرية للغاية يمكن اللجوء إليها إذا ما شعر مجلس الوزراء بأنه مضطر إلى الموافقة على عودة جزء من اللاجئين إلى إسرائيل، على أن تحدِّد هذه الخطة الحد الأقصى للعدد الذي يمكن السماح بعودته... وأسلوب انتقاء العائدين... فضلا على المناطق التي يمكن توطينهم فيها.*

وعلى ما يبدو فإنه قد أُعدت بالفعل خطةٌ في هذا الشأن[15].

خـلال اجتماعه مع لجنة التوفيق الفلسـطينية في 7 أبريـل بتل أبيب ألمح بن غوريون نفسه إلى المرونة الجديدة؛ حيث ذكر: «... من المرغوب فيه أن يتم توطين اللاجئـين في الدول العربية، غير أنني لا أسـتبعد إمكان أن نسـاهم ربما [في الحل] بتوطـين جزء منهـم في بلدنا». بيد أنه نفى «بشـكل قاطع أن تكـون إسرائيل قد طردتهم من البلاد... إن دولة إسرائيل لم تطرد أحدا، ولن تقوم أبدا بذلك»، كما قال. وبدا أن رئيس لجنة التوفيق الفلسـطينية، بواسنغيه، اتفق معه في الرأي مشيرا إلى أنه «لم يشـتك عربي أمام اللجنة من أنه طُرد من البلاد. بل إن اللاجئين ذكروا أنهم فروا نتيجة الخوف، أو بسـبب الاستعدادات للحرب، كما كانت عليه الحال بالنسبة إلى آلاف من الفرنسيين الذين هربوا من البلاد في عام 1940». وقد شكر بن غوريون رئيس اللجنة على «إقراره» بأن اليشوف لم يطرد العرب أو يضايقهم ليرحلوا، موضحا أن القادة العرب كانوا مسؤولين عن النزوح الجماعي:

> *لقد تعلق الأمر بخطة معدة مسـبقا، جزءٍ من الهجوم العربي، أعدها القادة العرب والعمـلاء البريطانيون وغيرهم... لقد نصحوا العرب بالرحيل لتسـهيل تنفيذ الخطط التـي أعدوها ضدنا: انظر إلى طبريا على سبيل المثال. لقد هوجمنا، وردت الهاغاناه على ذلك، ومـع ذلك طلبت من العـرب الذين كانوا هنـاك البقاء، غير انهم رحلـوا. نحن لم نطلب منهـم الرحيل، ولم نطردهـم، كما أننا غير مسـتعدين لتحمل مسـؤولية رحيلهم، فهذه هي مسؤولية الدول العربية وقادتها*[16].

سـاعدت البيانات الغامضة عن الاستعداد لاستقبال بعض اللاجئين على تحقيق هدف عملي تمثل في صد الضغوط التي مارسـتها كل من لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة. غير أن رغبة اليشوف في استقبال اللاجئين لم تتزايد بأي شكل من الأشكال؛ فإذا كان الأمر يتوقف على تل أبيب فإنه لن يكون هناك عائدون.

في تلك الأثناء سيطرت على لجنة التوفيق الفلسطينية حالة من الكآبة المتزايدة، ففي أواخر مارس وأوائل أبريل توصل كل من دو بواسنغيه وأثريدج وحسين كايت

يالتشن، المندوب التركي في اللجنة، إلى نتيجة مفادها أن الزيارات المكوكية في الشرق الأوسط غير مثمرة، وكان يالتشن ساخطا بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، الأمر الذي أوضحه على النحو التالي:

> *لم يكـن هناك شـخص قوي بدرجـة كافية أو لديـه التصميم الـكافي لـردع اليهود عن القيام بـأي شيء يرغبـون في القيام به... الدبلوماسـيون والمسـؤولون [الأمريكيون] بدوا وكأنهم [ليست] لديهم الشـجاعة على قـول الحقيقة عن اليهـود إلا إذا كانوا على وشك التقاعد.*

وأضاف يالتشن أنه قبل انضمامه إلى اللجنة كان موقفه «متعاطفا تجاه اليهود... كشعب مضطهد في العالم». أما الآن، ووفقا لمسؤول بريطاني تحدث معه، فقد أصبح «معاديا للسامية بشكل مطلق»[17].

أقدمـت اللجنة عـلى اتخاذ خطوتين بغيـة الخروج من المأزق: أنشـأت لجنة فنيـة للاجئين لوضع «إجراءات... لتنفيذ نصوص قرار الأمم المتحدة [الصادر في 11 ديسـمبر 1948]»، وهـو ما يعني معرفة عدد اللاجئين، وكـم من بينهم يرغبون في العـودة، وكم عدد أولئك الذين يفضلـون البقاء حيث هم في البلاد العربية، وكيف يمكـن «إعادة تأهيلهم» اقتصاديا؛ أما الخطوة الثانيـة فتمثلت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في لوزان تحت رئاسـة لجنة التوفيق الفلسطينية يناقش خلاله الأطراف قضايا عدة - اللاجئين، القدس، الحدود، الاعتراف - وصياغة تسوية سلمية شاملة[18]. وبعد مرور أشـهر من العمل غـير المثمر، أدركت اللجنة أنـه ليس هناك ما يمكن خسـارته إذا ما عُقد هذا المؤتمر الذي ربما يدفع العرب واليهود إلى التوصل إلى حل وسـط، فلم يرغب أي من الطرفين في أن يجد نفسـه متهما بإفساد الاجتماع. ومن جانبه طالب أثريدج بممارسة ضغط أمريكي قوي على إسرائيل.

اجتمع صناع السياسة الإسرائيلية لتحديد مواقف بلادهـم في هذا الشأن، وحضر الاجتـماع كل مـن بن غوريون؛ شـاريت؛ يادين؛ إيتان (الـذي كان يرأس الوفد في لوزان)؛ وأعضاء لجنة النقل، فضلا عن كبار المسـؤولين ومن بينهم ساسـون، الذي كان مناوبا في رئاسـة الوفد. حظيت مشكلة اللاجئين باهتمام ضئيل، وتوقع قلة من

المشـــاركين أن تدفع بها الوفود العربية عـــلى الفور إلى قمة جدول الأعمال. وعندما علق شـــلواح، مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية، على المناقشات بقوله: «إننا لم نتعامل حتى الآن مع مســـألة اللاجئين»، لم يلق ذلك التعليق اهتماما، واستمرت المناقشـــات حول المشـــاكل المتعلقة بالحدود. فقط ليو كوهين (المستشار السياسي لشـــاريت)، الذي لم يشـــارك في الاجتماعات، تنبأ بأن العرب سيطالبون بشكل قاطع بـــأن يحظى ملف اللاجئين بالأولويـــة. وقد نصح كوهين بأن يؤكـــد وفد بلاده على التهديد الأمنـــي الذي يمكن أن تمثله العودة الضخمة، واسترشـــد في هذا الخصوص بمشـــكلة «الســـوديت»(*) كمثل واضح ومفيد في المقارنـــة: «الآن وقد وقع النزوح الجماعي للعرب من بلدنا، فالســـؤال الذي يطرح نفســـه هو معرفة الحق الأخلاقي لدى أولئك الذين أيدوا بشـــكل كامل طرد الألمان «السوديت» من تشيكوسلوفاكيا، ليطالبونا بأن نعيد استقبال أولئك العرب؟»[19].

رفـــض يادين، وأيضا بن غوريون بشـــكل ضمني، أي حلول وســـط فيما يتعلق بموضوع العودة. وقد جمع يادين بين «مشكلة اللاجئين والحدود النهائية للدولة»:

> *في رأيي أن علينا أن القول، بكل قســـوة، إن مشكلة اللاجئين لا تخـــص أرض إسرائيـــل... يجـــب أن نقـــول علنـــا: إذا ما كانوا [العرب] يريدون الحرب، فدعوهم يستمروا في الضغط [علينا] حول مشكلة اللاجئين... ويمكن أن نشرح لهم أن وجود اللاجئين في بلادهم سيعود عليهم بالفائدة.*

أمـــا بن غوريـــون فقد كان أكثر التفافـــا حول الموضوع؛ حيـــث أكد أن اهتمام واحتياج إسرائيل الأســـاسي في هذه اللحظة ينصب على اســـتيعاب المهاجرين اليهود الجدد: «إن هذا الاهتمام يجســـد كل الاحتياجـــات التاريخية للدولة». فالمهاجرون واستيعابهم يمثلون المفتاح لأمن إسرائيل. وفي هذا السياق فإن النتيجة هي أن إعادة العرب ستجعل من استيعاب اليهود أمرا مستحيلا.

من جانبه وصف ليفشـــيتز وكومي لقاءهما الأخـــير مع أثريدج. فذكر الأول أن أثريدج عبر عن اعتقاده بأن إسرائيل طردت العرب. كما أخبر المتحدثين الإسرائيليين

(*) الإقليم المتنازع عليه بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية [المحررة].

بأنه صادف طابـورا يضم ما يقرب من 200 لاجئ دفعت بهم إسرائيل عبر الحدود مـع لبنان، مُحذرا من تكرار مثل تلك العمليات. كما ناشـد أثريدج إسرائيل بإعادة 250 ألفا من اللاجئين. فرد كومي بأن إسرائيل لديها ما يكفي من العرب (130 ألفا). وقد توصل أثريدج، بشـكل صحيح، إلى نتيجة مفادها أن «إسرائيل لا تنوى السماح بعودة لاجئ واحد، إلا إذا كانت مكرهة على ذلك».

شـعر أثريدج بالسـخط الشـديد إزاء إنكار بن غوريون وكومي لأي مسؤولية إسرائيلية عن مشـكلة اللاجئين، «على الرغم مما حدث في يافا ودير ياسـين وحيفا ومـا تتضمنه كل التقارير الواردة إلينا من المنظمات المعنية باللاجئين عن اسـتمرار تحويل السـكان إلى لاجئين يوميا من خلال القمـع والإرهاب». وأضاف أن الدعاية العربيـة كانت غير فعالة بالمقارنـة بآلة العلاقات العامـة الإسرائيلية، وأنه كان في مقدور العرب «بقدر ضئيل من العبقرية التأثير في الرأي العام إلى الحد الذي يغرق إسرائيل في موجة من الاستهجان والتنديد».

تمثلت خلاصة الاجتماعات التشاورية في تل أبيب في التأكيد على الخط التقليدي - عدم السـماح بعودة جوهريـة أو مؤثرة للاجئين، عدم تقديـم «إيماءة»، وعدم إصـدار بيانات عن عـدد العائدين الذين قد تكون إسرائيل مسـتعدة لعودتهم في إطار تسوية[20].

وُضّحت حقيقة عدم التغير في موقف إسرائيل إلى أثريدج في لقاء جمعه مع بن غوريون في طبريا (التي سـماها أثريدج في برقيته «سباريا» Siberias) في 18 أبريل. حيث قدم بن غوريون شرحا مطولا للأعمال السيئة التي ارتكبتها بريطانيا في الشرق الأوسـط منذ عام 1917، فضلا عن محاضرة حـول «ضرورة إعلان الولايات المتحدة استقلالها الثاني عن وزارة الخارجية البريطانية». وفيما يتصل باللاجئين لم يتنازل بن غوريون قيد أنملة. ولم يشر إلى إمكان تقديم إسرائيل لـ «إيماءة» في هذا الخصوص. وبالنسبة إليه فإن إعادة التوطين في الدول العربية مثلت «الإجابة الوحيدة المنطقية لهذه المسـألة»؛ حيث إن إسرائيل «لا يمكنها، ولن تقبـل عودة اللاجئين العرب إلى أراضيها» لأسـباب سياسـية واقتصادية، مضيفا أن بلاده ستعوض اللاجئين الفلاحين عن أراضيهم، وسـتقدم النصح حول توطينهم في البلاد العربية، كما أنها ستسـمح بعودة عدد قليل من اللاجئين في إطار عملية لم شمل العائلات.

جاء هذا اللقاء ليتوج أشـهرا من الجـولات المكوكية غير المثمرة للجنة التوفيق الفلسطينية، مما دفع أثريدج إلى المسارعة بإرسال برقية إلى أتشيسون، طالبا إعفاءه من منصبـه. وفي هذا الخصوص كتب أن لجنة التوفيق الفلسـطينية لا يمكنها حل مشـكلة اللاجئين، وأن الضغط الأمريكي فقط هو ما من شـأنه تسهيل التوصل إلى هذا الحل. كما أوضح أنه لا يُعلق على المؤتمر المُزمع عقده في لوزان آمالا كبيرة[21].

أسـفر تهديد أثريدج بالاسـتقالة عن تأكيـد للموقف الأمريـكي المؤيد لعودة جوهريـة كبيرة للاجئـين، كما التمس كل من وزير الخارجيـة والرئيس من أثريدج مواصلـة عمله، على الأقل فـترة أطول. كما كتب أتشيسـون أن «حكومة الولايات المتحدة ليسـت مسـتعدة لأن تغير سياسـتها بسـبب عناد إسرائيل»؛ ومن جانبه كتب ترومان معبرا عن «سـخطه من الطريقة التى يتعامل بها اليهود مع مشـكلة اللاجئـين». وخلال شـهر أبريل عمـد كل من ترومان وأتشيسـون إلى الضغط على المسؤولين الإسرائيليين بشكل شخصي لتخفيف موقفهم[22]. ومن جانبه وافق أثريدج عـلى البقاء في منصبه، آمـلا على الأرجح أن تضغط الولايـات المتحدة خلال مؤتمر لوزان بثقلها كاملا على إسرائيل.

عشية انعقاد المؤتمر أصدر أتشيسون تعليماته للبعثات الدبلوماسية الأمريكية في العالم العربي بممارسة ضغوط للحصول على مزيد من المرونة في المواقف، وطلبت واشـنطن من لندن بذل جهد مماثل لدى الحكومات العربية. وقد أكد أتشيسـون المسـاندة الأمريكية لـ«مبدأ العودة»، بالتوازي مع الحاجة إلى الحصول على موافقة العرب على «توطين أولئك الذين لا يرغبون في العودة»[23].

اجتمعت الوفود في لوزان في نهاية شـهر أبريل، بيـد أن جهود لجنة التوفيق الفلسـطينية لجمع الطرفين في مفاوضات رسمية وجها لوجه باءت بالفشل نتيجة لرفض العرب (على الرغم من أن المسـؤولين العرب واليهود التقوا كثيرا وبشـكل سري لإجراء مناقشات غير رسـمية). وقد مثلت مشكلة اللاجئين العقبة الرئيسية التي لا يمكن تذليلها.

كانـت الوفود العربية منذ وصولها إلى المؤتمر موحـدةً في مطالبتها بأن تُعلن إسرائيـل موافقتهـا، من حيـث المبدأ، على عـودة اللاجئين قبـل موافقتهم على التفـاوض حول السـلام. أما إيتان، فإنـه ردد فقط دعوة زائفـة «للتوطين الدائم

للاجئين وتأهيلهم». وأوضح أن الوفد الإسرائيلي حضر إلى المؤتمر «مستعدا للتعامل بصدق وإخلاص مع مشـكلة اللاجئين، وبـروح واقعية»، وكانت «الواقعية» تعني عدم العودة.

ومـع ذلك فقد اعترف إيتان، على المسـتوى الشـخصي، بـأن مواقف إسرائيل الأولية لم تكن ملائمة. وفي هذا الخصوص كتب إلى شاريت:

> *أعتقـد أن الوقت قد حـان لأن ندرك أن مجـرد الكلمات لن تقربنا كثيرا من السلام... فتصريح من قبيل ما أدليت به [في المؤتمر الصحـافي] بعد ظهر اليوم فسره الجميع على أنه محاولة أخرى من جانبنا للتهرب من القضايا الحقيقية.*

من وجهة نظر أثريدج، اكتسبت إسرائيل «غطرسة متزايدة» بسبب النجاحات العسـكرية والسياسـية، وكانت «غير مسـتعدة للتفاوض [بجدية]». كان أثريدج متشائما، ورأى أن بن غوريون هو من يشكل وحده سياسة إسرائيل، وأن موقف بن غوريون كان «سـلبيا تجاه لجنة التوفيق الفلسـطينية [وتجاه أثريدج ذاته]، وأيضا إزاء المفاوضات والمشاكل المختلفة التي كان يلزم حلها»[24].

عكفت لجنة التوفيق الفلسـطينية والوفود وممثلو القوى الكبرى على العمل؛ حيـث التقت اللجنـة هذا الوفد أو ذاك، ثم التقت بعد ذلـك الطرف الآخر، ناقلةً آراء الوفـد الأول. وفي أعقاب ذلك نُقلت ردود الفريق الثاني إلى الفريق الأول وهلم جرا. أما فيما وراء الستار، فقد كان أعضاء اللجنة وممثلو القوى العظمى يلتقون إما للتملق أو للضغط على أعضاء الوفود. ومن وقت لآخر كان ساسون يلتقي (عادة في باريس) هذا المسؤول العربي أو ذاك. وقد وصف إيتان في وقت سابق الدور المتوقع لساسون، وكان هو وشلواح يعارضان المقترح الأصلي الذي كان يقضي بتعيين ساسون رئيسا للوفد. وفي هذا الصدد كتب إيتان:

> *نحن نرى دوره على أنه ضابط اتصال مثالي بين وفدنا والعرب، حيـث يجري اتصالات ويتحدث بكلمات معسـولة في أذن العرب، ويصوغ المسـائل المعقدة بطريقة ربما قد تجعل من السـهل على العرب ابتلاعها، وهلم جرا...*[25].

خلال الربيع والصيف، أجرت إسرائيل والأردن مفاوضات موازية. التقى شاريت الملك عبد الله في الخامس من مايو 1949، وناقش الطرفان المسائل المتصلة بالحدود، والاعتراف، وملف إيجاد منفذ للأردن على البحر المتوسـط، واللاجئين. ربطت عمّان بـين مسـألتي اللاجئين والأرض، فعلى قـدر ما تكون إسرائيل راغبـة في التنازل عن أراض، سـيكون الأردن قادرا على اسـتيعاب لاجئين وتوطينهم. وقـد كان عبد الله مهتما بشكل مبدئي باللد والرملة، غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في التخلي عن الأرض. بل إنها كانت تفكر في الحصول على مزيد منها (طولكرم وقلقيلية). ومن ثم لم تسفر المحادثات عن شيء، على الرغم من أنه وفقا لوجهة النظر التي سادت تل أبيب كان الأردنيون «متحمسين للغاية» للتوصل إلى السلام[26].

عقـد ساسـون في الوقت ذاتـه محادثات غير رسـمية في لوزان مـع وفد من اللاجئين الفلسـطينيين ترأسه محمد نمر الهواري، المحامي اليافاوي الذي قاد فصائل «النجادة». وقد اقترح الأخير أن توافق إسرائيل على عودة 400 ألف شخص يرغبون في العيش في سلام مع إسرائيل ويشكلون «جسر سلام» بين إسرائيل والدول العربية. ومـن ناحية أخرى دفع بأنه إذا ما اسـتمرت كتل اللاجئين تعيـش من دون دولة، متناثرة على طول الحدود الإسرائيلية، فإنهم سـيمثلون كارثة بالنسـبة إلى إسرائيل. وذهـب الهـواري إلى القول بأن هذا الوضـع - المقصود عدم العـودة - كان على وجـه التحديد مـا يريده المفتي وعبداللـه. فالدول العربية لا تريـد اللاجئين ولن تسـتوعبهم. بيد أن تلك المحادثات لم تسـفر عن شيء، وعاد الهـواري إلى رام الله مصابا بـ «الإحباط واليأس»[27].

لم يُحرز أي تقدم في لوزان خلال شهر مايو، حيث أصبح الطريق أكثر انسدادا. فقد طلـب العرب أن توافق إسرائيل على مبدأ العـودة الكاملة وبداية للعودة الحقيقيـة قبل البـدء في إجراء محادثات سـلام جوهرية. ومـن جانبها أصرت إسرائيل على أن توطين اللاجئين في البلاد العربية هو جزء جوهري من التسـوية، وأنها يمكنها أن تقبل بعدد قليل غير محدد منهم ولكن في إطار تسـوية سـلمية نهائيـة. رفضت إسرائيل تحديد عدد بعينـه. وقد وصف إيتان الموقف في لوزان عـلى أنه «دائرة مفرغـة ضخمة». ولن يتوافر مخرج لذلـك الموقف إلا بإدخال «عنصر جديد تماما»[28].

وسـواء كان الأمر نتاجا لخطة إسرائيلية أو عدم فهم الولايات المتحدة وتفاؤلها، (أو لخليـط مـن كليهما كما هو محتمـل) فإنه في الوقت الذي كانـت فيه الأمور في لـوزان جامدة في مكانها، قام الديبلوماسـيون الإسرائيليـون في الولايات المتحدة بالتلميح بموقف أكثر اعتدالا. ففي الخامس من مايو أخبر أبا إيبان، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، لجنة سياسـية خاصة (في «ليك سكسـيس» Lake Success في نيويورك) أن إسرائيل «لا ترفض» مبدأ عودة اللاجئين[29].

في ضوء تلهفهم على مثل هذه الإشـارة إلى المرونـة فيما يتصل بذلك الموضوع الجوهري، شـعر صناع السياسـة بالولايات المتحدة الأمريكيـة بفرحة غامرة. وقد فسر أتشيسون تصريح إيبان على أن إسرائيل قد قبلت رسميا بمبدأ العودة، وسارع بالإبـراق بذلك إلى الجميع قاطبة ومن دون اسـتثناء[30]. وقد قـدم إلياهو إيلات، السـفير الإسرائيلي في واشـنطن، أسسـا إضافية للتفاؤل من خلا
إن إسرائيل تشـعر بأن «كلا من العودة للوطن، والتسـوية مطلوبة لحل المشكلة». غـير أن الإسرائيليين رفضوا الحديـث عن أرقام. وقد اعتقد اتشيسـون أن إسرائيل سـتكون أكثر تحديدا بعدما تجري طمأنتها بأن العرب سيسـتوعبون الجزء المتبقي من اللاجئين، وأن تخصص مساعدة مالية «خارجية» لعملية إعادة التوطين[31].

بيد أنه بالطبع لم تكن إسرائيل قد قبلت بمبدأ العودة، أيا كانت الإيماءات التي كان يرسلها مبعوثوها، أو كيفما فهمت. ومع ذلك، وعلى مدار أسابيع أعقبت ذلك، أشار صناع السياسة الأمريكيون إلى قبول إسرائيل لمبدأ العودة، وقد وجد المسؤولون الإسرائيليون، مثل إيبان، ذلك مسليا ويصب في صالح إسرائيل[32].

غـير أنه سرعان ما ثبـت أن الأمر مجرد فاصل مؤقت شـبه هزلي. وفي حقيقة الأمر، فهم صناع القرار الأمريكيون، باستثناء اللحظات العابرة من خداع الذات، أن إسرائيل ظلت تعارض عودة اللاجئين إلى وطنهم، وان ذلك يمثل عقبة رئيسـية أمام تحقيق التقدم. ومن ثم تدخل ترومان شخصيا في نهاية شهر مايو مرسلا خطابا قويا تهديديا إلى بن غوريون يعبر عن القلق الأمريكي «البالغ». وذكر ترومان في رسـالته أن واشنطن طالبت إسرائيل بشكل متكرر – ومن دون جدوى - بقبول «مبدأ عودة جوهريـة للاجئين، والبدء الفوري في ذلك على مسـتوى معقول»، وكتب ترومان أن «حكومة الولايات المتحدة لا ترى... أن السـلوك الحالي للحكومة الإسرائيلية يتماشى

مع المبادئ التي اســتند إليها تأييــد الولايات المتحدة لإسرائيل»، إن موقف إسرائيل يعرض للخطر إمكانيات تســوية الصراع: «وســلوكها هذا ســيقود حتما إلى فشــل محادثات لوزان»[33].

قام شاريت بالرد على لسان بن غوريون قائلا إن «واشنطن أساءت فهم موقف إسرائيل»، فقد قبلت إسرائيل بمبدأ السلام الذي يجري التفاوض عليه والذي تضمنه القرار 194، بيد أن العرب رفضوا التفاوض بحسن نية - بل رفضوا مقابلة الإسرائيليين للتفاوض حول الســلام. أما فيما يتصل باللاجئــين فإن اليهود لم تكن لديهم النية في طردهم أبدا:

> *إن الحــرب عــلى إسرائيل هي مــا أدى إلى النــزوح الجماعي للعــرب. فالنزوح الجماعي كان في جزء منــه تلقائيا، وفي جزء آخر نتيجــة أوامر صادرة من القادة العرب وقادتهم العســكريين ... إن اللاجئــين هم أعضــاء في مجموعة عدوانية لحقــت بها الهزيمة في حرب قامت هي بصناعتها. ولم يسجل التاريخ أي حالة لعودة على نطاق واسع بعد خبرة مماثلة.*

إن الظــروف الاقتصاديــة والديموغرافية والاجتماعية في فلســطين تغيرت أثناء ذلــك: ... «لا يمكــن أن تعود عجلة التاريخ إلى الخلف ... إسرائيل لا يمكنها أن تدفع بنفســها إلى الانتحار باسم الإنسانية» على الرغم من أنها كانت مستعدة للإسهام في إعادة توطين اللاجئين في أماكن أخرى، وأن تقدم لهم تعويضات، وأن توحد العائلات التي فرقت الحرب بين أعضائها... ومادام العرب مســتمرين في عدم إبداء أي مؤشر على استعدادهم حتى لمناقشة السلام، فإن أي إجراء ذي مغزى للعودة هو أمر غير قابل للتنفيذ[34].

تزايدت الضغوط الأمريكية وتلك التي مارســتها لجنة التوفيق الفلسطينية مع أفول آفاق التســوية. وقد عكست استقالة أثريدج بدقة حقيقة الموقف، فضلا عن شــعوره الشــخصي بالإحباط. أما من وجهة نظر الإسرائيليين، فقــد رأوا أن أثريدج ولجنتــه ســيطرت عليهم «نقطة واحــدة، ونقطة واحدة فقــط» تمثلت في الرفض الإسرائيــلي للقبول بمبدأ عودة اللاجئين إلى وطنهم. وقــد وصف إيتان أثريدج بأنه

«شــخص مهــذب للغاية، وعادل في تفكــيره، وأفضل نموذج لليــبرالي الجنوبي». غير أن أثريدج شــعر بأنــه كان يُتعامل معه بـ «ازدراء» في تل أبيــب، كما أنه نظر إلى الإسرائيليين على أنهم مخادعون، غير أخلاقيين، متشــددون قانونيا. وقد عاد أثريدح إلى الولايات المتحدة وهو «ناقم بشكل تام»، وقد توقع إيتان أن ينقل هذا الشعور إلى ترومان. كما نظر أثريدج إلى رد إسرائيل المداهن، في 8 يونيو على رسالة ترومان بتاريخ 29 مايــو، باعتباره ردا «وقحا»، وبمنزلة «إعــلان حرب فكرية على الولايات المتحدة». كما لم تعجبه إشارة إسرائيل إلى إمكانية الموافقة على عودة «ذات مغزى» بعد موافقة العرب على السلام. ووفقا لإيتان، ظل أثريدج «غير متحيز بشكل كاف» ليرى أن العرب «كانوا غير واقعيين» فيما يتصل بالعودة. غير أن إيتان رأى أن قناعة أثريدج تمثلت في أن تحقيق الســلام الفوري كان يتطلب موافقة إسرائيل على عودة 200 ألف لاجئ، وأن تعطي العرب «جزءا من النقب الجنوبي»[35].

بنهايــة شــهر يونيو عُلِّقت أعــمال محادثات لوزان لمدة ثلاثة أســابيع، وكانت اللجنة تهدف من وراء ذلك إلى أن تمكن الطرفين من اســتغلال هذا التوقف لبحث المأزق والفشل المحتمل، وأن تعود بتنازلات حول اللاجئين والأرض.

خلال شــهر يونيو ومطلع يوليو شعر صناع السياسة في تل أبيب بالقلق نتيجة لفهمهم أن الاستمرار في المحاولات الصريحة والشاملة لإعاقة أعمال المؤتمر ستؤدي حتما إلى انهياره، مع إمكانية إظهار إسرائيل على أنها المتهم الرئيسي. وفي هذا الصدد كتــب تيدي كولاك، أحد مســاعدي بن غوريون، أن مشــكلة اللاجئين: «أصبحت، وبطرق عديدة، المشــكلة الرئيسية لسياستنا الخارجية». (وقد كان كولاك في لندن، يحاول، من بين أشــياء أخرى، الحصول على موافقة رجــال الأعمال البريطانيين، بما في ذلك الســير ماركوس ســييف، على تمويل مشروعات تنمية في الشرق الأوســط يمكنهــا أن توفــر وظائف للاجئــين). وقد حث كولاك تل أبيب عــلى تنفيذ «عمل إيجــابي» يمكن أن يفسر على أنها ســتوافق على العودة في حــدود ضيقة[36]. ولقد تمثلت المشكلة في تقديم تنازل أو «إيماءة» قد يؤدي تنفيذها إلى إحداث أقل ضرر بإسرائيل، في حين تكفي لرفع أو تقليل الضغط الأمريكي وذلك الذي تمارســه لجنة التوفيق الفلســطينية، ونقل الكرة إلى ملعب العرب. وقد أُقرّ هذا الحل من خلال «عرض الـ 100 ألف».

خطة غزة

قبل أن تقدم إسرائيل «عرض الـ 100 ألف» برز على السطح حل آخر ممكن، وهو الحل الذي استحوذ على الجهد الدبلوماسي، وإن كان بشكل متقطع، على مدار شهور. أخذا في الاعتبار الحقائق في منتصف عام 1949 كانت «خطة غزة» مجرد سراب، غير أنها استحوذت على اهتمام صانعي القرار في واشنطن وإلى حد أقل بكثير في كل من تل أبيب ولندن، وحملت في طياتها وعدا بإمكانية حدوث معجزة الخلاص.

تمثلت الخطة، ببساطة وبشكل مبدئي، في أن يُنقل قطاع غزة - الذي احتله الجيش المصري منذ مايو 1948 - إلى السيادة الإسرائيلية بما يشمله من عدد ضخم نسبيا من سكان محليين ولاجئين. وفي حين تكتسب إسرائيل قطعة إستراتيجية من الأرض، فإنه يمكن اعتبار أنها قد أدت دورها فيما يتصل بإعادة اللاجئين. ووفقا لأغلب القراءات الأمريكية والبريطانية للخطة، فإن اللاجئين في القطاع، بعد أن تُنقل السيادة، سيُسمح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية. كما تضمنت نسخة منقحة للخطة النص على أنه فضلا عن قيام إسرائيل باستيعاب سكان قطاع غزة، فإنه كان متوقعا أن تقدم أراضي في النقب الجنوبي على الأرجح، كتعويض عن القطاع، إما لمصر أو الأردن (أو كليهما). على الرغم من تلاشي كل الآمال في تطبيقها، استمرت المناقشات حول الخطة خلال موسم الصيف، الأمر الذي جعل منها نقطة موازية للجهود التي مارستها لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة لترغيب إسرائيل في الموافقة على عودة جوهرية للاجئين، وترغيب العرب في عملية إعادة توطين منظمة للاجئين في بلادهم.

خلال عملية حوريف (Operation Horev)، فيما بين 22 ديسمبر 1948 و6 يناير 1949، حاولت قوات الدفاع الإسرائيلية تدمير الجيش المصري في القطاع والاستيلاء على المنطقة. وقد شملت العملية الدفع بطوابير من المدرعات الإسرائيلية إلى عمق سيناء، بيد أن العملية قد صادفها نجاح جزئي فقط؛ حيث أدى فرض وقف إطلاق النار دوليا في 7 يناير، إلى وقف عملية الانقضاض، والتي كانت تتقدم بشكل سريع. وقد تمكنت القوات المصرية (بشق الأنفس) من التمسك بأغلب أراضي القطاع. ومع انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من سيناء

إلى الحــدود الدولية، تحت ضغط القوى العظمــى، أعاد المصريون مد خطوطهم للاتصالات والإمداد مع القطاع الذي بقي بين أيديهم.

بيــد أن وضــع الجيش المصري شــبه المحاصر لمدة طويلة ظــل غير مريح خلال الأشــهر التالية. وعلى الرغم من جهود الإغاثة الدولية، ظل لاجئو القطاع (200 ألف إلى 250 ألفــا) الذين لم ترغب مصر في اســتيعابهم، ورفضت إسرائيل عودتهم إليها، عبئا ثقيلا على كاهل السلطات المصرية. هل كان التمسك بالقطاع يستحق كل هذا؟

وفقا للمســؤولين الإسرائيليين فإنه بحلول شــهر مارس كان المصريون يرون أنه لا يســتحق. وقد اعتقد ساسون، الذي كان على اتصال مستمر معهم في باريس، أن مصر أرادت الجلاء عن القطاع. وفي هذا الخصوص كان شــاريت قلقا من أن يحاول المصريون نقل القطاع للأردنيين. ومن جانبه اقترح ديفيد هوكوهين، عضو الكنيست عن حزب ماباي، أن الأمر يســتحق أن تستولي إسرائيل على المنطقة، حتى وإن كان ذلــك يعني زيــادة حجم الأقلية العربيــة في الدولة. ومن جانبــه، وعلى الرغم من إدراكه للثمن، ذهب شاريت إلى أن إسرائيل ستحصل في تلك الحالة على قطعة أرض إســتراتيجية، كما أنه يمكنها «تقديم استيعابها لـ 100 ألف لاجئ على أنه مساهمة جوهرية من جانبها ... لحل مشــكلة اللاجئين بأكملها، وتخلص نفسها بشكل نهائي من جميع ضغوط الأمم المتحدة في هذا الخصوص»[37].

نوقشت الفكرة بشكل رسمي خلال الاجتماعات التشاورية في شهر أبريل، والتي اتصلت بالإعداد لمؤتمر لوزان. وفي 12 أبريل ذهب ساسون إلى أن عدد سكان القطاع يبلغ إجمالا ما يقرب من 140 ألف عربي؛ أما الرقم الشائع الذي يقدر العدد بـ 240 ألفا فإنه مبالغ فيه. ورأى يادين أن الاستيلاء الإسرائيلي على القطاع في ظل الظروف السائدة سيكون بمنزلة «كارثة»، ووفقا له فقد كانت هناك ثلاثة احتمالات: تحويل القطاع إلى شــكل من أشكال الحكم الذاتي تحت حماية مصرية - إسرائيلية، والذي مثــل في رأيه «الحل الأمثل»؛ أو اســتيعاب القطاع داخــل إسرائيل؛ أو أن «يذهب العرب القاطنون في المنطقة إلى مكان آخر وتحصل إسرائيل على الأرض»[38].

لم تســفر المناقشــات عن قرار. وفي تقرير له من القدس بتاريخ 13 أبريل، عبر أثريدج عن اعتقاده بأن إسرائيل لن تستولي على القطاع – الذي يقطنه وفقا له 240 ألف لاجئ و100 ألف محلي- إذا ما كان ذلك يعني أن تســتوعب كل ســكانه. غير

أنه علم بعد أيام قليلة أن بن غوريون أيد فكرة استيعاب إسرائيل للقطاع بسكانه (على الرغم من ذلك). وبدا أنه قد اقترح كذلك السماح للاجئي غزة بالعودة إلى قراهم الأصلية[39].

تناغمت فكرة خطة غزة مع خطة السلام التي كان يجري التفاوض حولها سرا آنذاك مع الملك عبدالله. حيث أكد الأخير على حاجة الأردن إلى منفذ على البحر عبر غزة أو عكا. وفي هذا السياق فإن نقل مصر - التي لم تكن على علاقة صداقة بالأردن- غزة إلى إسرائيل يمكن أن يُسهل من التوصل إلى صفقة يمكن أن تشمل توفير منفذ للأردن على البحر، ومع ذلك فقد كانت هناك مدرسة فكرية في إسرائيل تعارض «التآمر» مع عبدالله ضد مصر[40].

اتضحت الأمور إلى حد ما يوم 22 أبريل خلال الاجتماع التشاوري الأخير قبيل انعقاد مؤتمر لوزان. كان ساسون متحمسا للتوصل إلى صفقة مع عبدالله، وأيد فكرة نقل قطاع غزة إلى الأردن، ومن جانبه دعا بن غوريون لتوخي الحذر من التسرع في اتخاذ قرار، وهو ما عقب عليه شلواح قائلا إن المسألة ستُطرح بالتأكيد خلال المفاوضات الوشيكة. وقد رد بن غوريون على ذلك قائلا بأنه إذا ما نُقل القطاع إلى إسرائيل «فإننا لن نرفض ذلك، وحينئذ سنأخذه بالتأكيد بكل سكانه. ولن نطردهم». لكن شلواح، وعلى خلاف ما ذهب إليه ساسون، كان متخوفا من أن تنقل مصر غزة إلى السيطرة الأردنية من خلال صفقة لن يكون لإسرائيل أي قدرة على منعها. وقد عارض شلواح تلك الصفقة لأنها - إذا ما رُبطت الضفة الغربية بالقطاع عبر ممر أرضي على النحو الذي تطالب به الأردن - سوف «تعزل» النقب عن باقي إسرائيل. ومن جانبه ذهب شاريت إلى أن الحرب جعلت قادة اليشوف يفكرون كثيرا فيما يتصل بالأرض، وقليلا فيما يتعلق بالسكان: «لقد أسكرنا النصر والتوسعات الأرضية». وعارض فكرة الإقدام على «ابتلاع 150 ألف» عربي رافضا لكل من دمج القطاع في إسرائيل أو الهيمنة المشتركة المصرية - الإسرائيلية عليه. فوفقا له فإنه في اللحظة التي ستصبح فيها إسرائيل مسؤولة عن القطاع سيضغط لاجئوه من أجل السماح لهم بالعودة إلى منازلهم الأصلية. كذلك عارض ليفشيتز، عضو لجنة النقل، دمج إسرائيل القطاع، في الوقت الذي كان يضغط فيه من أجل ضم كل من قلقيلية وطولكرم، اللتين

تضـــمان فقط «20 ألف عربي». وأخيرا فإن شـــاريت عـــارض - مثله في ذلك مثل شلواح - فكرة سيطرة الأردن على القطاع[41].

كان أثريدج متحمسا لفكرة غزة وبدأ في وصفها بـ «خطة»؛ حيث رأى فيها بابا خلفيا لتنفيذ درجة ما من العودة للوطن، والإبقاء على محادثات الســـلام في لوزان جارية. وقد أخطر أثريدج إيتان بأنه كان متأكدا

أن المصريين لا يرغبون في الاحتفاظ بها، وأنه شـــخصيا كان من مؤيدي منح غزة لإسرائيل... إذا ما كان ذلك يشـــمل اللاجئين. وأنه يشـــعر بأنه بقبول إسرائيل لهـــؤلاء اللاجئين، المقدر عددهم ما بين 150 ألفـــا و200 ألـــف، فإنها تكون قد قدمت إســـهامها تجاه حل لمشكلة اللاجئين[42].

ولكن هـــل كان من الممكن انقياد المصريين بســـهولة وراء ذلـــك؟ توافر مؤشر مبدئي على الإجابة مطلع شـــهر مايو. ذكر مســـؤول أردني في لـــوزان أن مصر كانت تفضـــل إعطاء القطاع إلى إسرائيل بدلا من الأردن، غير أنه كان من الأرجح أن مصر كانت تفضل البقاء في القطاع «وألا تعطيه لأحد»[43].

كان من شأن البرقية التي أرسلها إيتان إلى تل أبيب في 2 مايو أن تحرك الموضوع. اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر أنه «في حالة اقتراح دمج قطاع غزة بكل سكانه في إسرائيل، فإن ردنا سيكون إيجابيا». وقد كان شاريت معارضا لذلك حيث قال إن إسرائيل «لم تنضج بشـــكل كاف يســـمح لها باســـتيعاب ثلاثمائة ألف عربي، أنا أرى في ذلك كارثة». غير أن بن غوريون اســـتند إلى أســـباب جيوبولتيكية لجمع الأغلبيـــة حـــول القرار، وقد امتنع شـــاريت عن التصويـــت[44]. وفي 20 مايو، عقب إخطار أثريدج بأن إسرائيل «ســـتطالب» بالقطاع ولكنها لن تضغط في هذا الاتجاه في حال «رفضت مصر» - اقترحت إسرائيل رســـميا على لجنة التوفيق الفلســـطينية أن تُمنح القطاع قائلة: «نحن ســـنكون مستعدين لقبول... كل العرب الموجودين في منطقة غزة، سواء كانوا لاجئين أم سكانا محليين، كمواطنين في إسرائيل». وقد ألزمت إسرائيل نفســـها بـ «إعادة توطينهم وتأهيلهم»، وأعـــادت التأكيد على هذا المقترح مجددا في 29 و31 مايو[45].

لقد شعرت إسرائيل بأنها بقبولها بالسكان المحليين واللاجئين في غزة، فضلا على حفنة من اللاجئين تحت مسمى «جمع شمل العائلات»، إلى جانب المواطنين العرب الموجودين بالفعل، سيكون لديها أقلية عربية تقارب إلى حد كبير الأقلية العربية التي كانت ستوجد فيها وفقا لقرار التقسيم في العام 1947، وبذلك ستكون قد «أوفت بالتزاماتها كاملة» إزاء تسوية مشكلة اللاجئين. وفي هذا الصدد كتب إيتان إلى دو بواسنغيه: «يعتبر هذا المقترح علامة على المدى البعيد الذي تعتزم حكومة إسرائيل الذهاب إليه للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين التي تشكل محور كل مناقشاتنا». ولقد ربطت إسرائيل قبولها بغزة ولاجئيها بوجود مساعدة دولية على نطاق واسع لتغطية النفقات الناجمة عن ذلك [46].

بيد أنه من منظور واشنطن، التي أخذت في الاعتبار الحساسيات العربية المتصورة، لم تكن خطة الدمج الإسرائيلي للقطاع بسيطة. فعلى حين نظرت الولايات المتحدة إلى مشكلة اللاجئين وإمكانية حلها باعتباره «العامل المهيمن في تحديد الوضع المحتمل لقطاع غزة»، فإن واشنطن كانت جاهزة لإقرار الدمج فقط إذا ما تحقق برضاء مصري كامل»، كما أنها اشترطت «تقديم تعويضات أرضية لمصر... إذا ما كانت مصر ترغب في مثل هذه التعويضات». وأضافت واشنطن أنه سيكون على إسرائيل أن تقدم تأمينا صارما وضمانات بأن سكان ولاجئي غزة سيحظون بحقوق كاملة في الحماية؛ حيث ساد الخوف من تكرار نموذج الفالوجة. وكان هناك أيضا حذر أمريكي يتصل بتغطية نفقات عملية إعادة توطين لاجئي غزة.

تمثل انطباع السفارة الأمريكية في القاهرة في أن الحكومة المصرية «ربما تكون راغبة في التنازل عن قطاع غزة» إذا ما تحملت إسرائيل «عبء اللاجئين»، وقد ذهب الأمين العام لجامعة الدول العربية في الاتجاه نفسه، ومع ذلك فإنه من وجهة نظر السفارة أن المصريين «سيحتفظون بالأحقية في اتخاذ قرار نهائي» بهذا الصدد حتى تبدأ مفاوضات سلام رسمية، يقومون خلالها باستخدام غزة كنقطة للمساومة [47].

كان أثريدج وحده هو من استطاع فهم الموقف الإسرائيلي بشكل صحيح؛ حيث رأى أن الخطة كانت العرض الوحيد الجاد، وربما الأخير لدى إسرائيل: «إذا لم يكن في إمكانها الحصول على قطاع غزة، فإنها ستأخذ فقط عددا صغيرا من اللاجئين»،

وبالنسبة إلى أثريدج فإن خطة غزة وحدها هي التي تحمل في طياتها وعدا بقبول إسرائيل بعودة ضخمة للاجئين[48].

حرصت الحكومة الإسرائيلية على إعطاء قدر ضئيل من العلنية لقرارها المتصل بدمج القطاع بسكانه. فقد خشي مجلس الوزراء من رد فعل عام معارض للخطة خاصة من أوساط اليمين. أقرت الخطة على مضض، وتحت تأثير اعتقاد خاطئ بأن القطاع يضم بشكل أساسي أقل من 200 ألف إلى 250 ألف لاجئ[49]. وقد أدى عدم وجود رد فعل مصري إيجابي بعد 20 مايو إلى تآكل الحماس الإسرائيلي.

امتد التكتم الرسمي حول قبول إسرائيل بالخطة إلى حد التعتيم على مصدرها، وهو الأمر الذي أضحى بؤرة عراك ديبلوماسي طفيف وغريب. أثير العراك بشكل غير مقصود من قبل ماكدونالد، الذي أبرق في 31 مايو، ناقلا عن مسؤول بوزارة الخارجية الإسرائيلية قوله إن الخطة «اقترحها» في بداية الأمر أثريدج على إيتان. غير أنه بعد عدة أيام صرح إيبان بأن محمد عبدالمنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري في محادثات الهدنة، كان هو «أول من أثار مسألة استيلاء إسرائيل على قطاع غزة» خلال لقاءات رودس في نهاية شهر فبراير؛ بعد ذلك - في 30 أبريل - قدم أثريدج المقترح إلى إيتان في لوزان. وفي الوقت ذاته، وفقا للسفير البريطاني في تل أبيب، نوكس هلم، أنكرت الحكومة الإسرائيلية أن تكون قد أطلقت أي مقترحات رسمية حول غزة، قائلة إن لجنة التوفيق الفلسطينية هي التي قدمت هذا المقترح. من جانبهم، أنكر المصريون أنهم كانوا أول من طرح الفكرة.

لم يكن أثريدج راغبا في أن يتحمل مسؤولية رعاية الفكرة. وفي هذا الخصوص، كتب: «من الواضح من واقع محضر الاجتماع» أن بن غوريون هو أول من وضع نواة خطة غزة في اجتماعهم في طبريا في 18 أبريل (وقد أنكر شاريت لاحقا أن تكون الخطة قد وضعت ملامحها في طبريا). وخلال شهر يونيو، فعل أثريدج كل ما بوسعه لكي ينكر صياغته للخطة. واعتقد أن نشر إيتان المقترح رسميا في 20 مايو قد «نسف» أي إمكانية لتحقيق تقدم في هذا الخصوص[50].

لم يكن الخلاف حول أصل الخطة مدفوعا بالرغبة في التدقيق، بقدر ما كان مدفوعا بالحسابات السياسية. فمصر التي خسرت لفورها حربا مع إسرائيل لم يكن في إمكانها أن تبدو متلهفة على، أو راغبة في، التنازل عن القطعة الوحيدة التي كسبتها إلى اليهود

وأن تساعد إسرائيل على النجاة من الشرك الذي يمثله موضوع اللاجئين. أما إسرائيل فإنها، لأسباب تتصل بالوحدة الداخلية والديبلوماسية، فلم يكن في مقدورها أن تظهر نفسها على أنها مصدر الفكرة أو أنها تواقة بشدة لوضع يديها على القطاع، خشية من أن يؤدي ذلك إلى نفور المصريين. وفضلا عن ذلك فإن طرح إسرائيل للخطة وتحمسها لها كان يتضمن في ثناياه استعدادها وقدرتها على استيعاب ما يقرب من 200 ألف لاجئ إلى 250 ألفا. وإذا ما فشلت الخطة فإنه من المتوقع أن تتجدد الضغوط من قبل الأمريكيين والأمم المتحدة عليها للقيام بـ «إيماءة» أو خطوة في طريق إعادة التوطين، مستندة في ذلك إلى ما أبدته إسرائيل من تحمس وقدرة على إعادة عدد كبير من اللاجئين (الأمر الذي حدث بالفعل). من جانبه، لم يرغب أثريدج بشكل ظاهر في أن يُنظر إليه على أنه مَن أعد خطة وعدت بتوسيع دولة إسرائيل، أو خطة فاشلة. وفي مطلع شهر يونيو، وبالإضافة إلى إنكاره إعداد الخطة، بدأ أثريدج يربط ما بين التنازل المصري عن القطاع والحصول على تعويضات في مجال الأرض من إسرائيل[51]. وقد تزايد نفور أثريدج من لصق الخطة به مع تبلور المعارضة المصرية لها وتضاؤل احتمالات تنفيذها. لا أحد يرغب في الربط بينه وبين شيء لن يبدأ أبدا.

خلال الاتصالات الأولية متعددة الأطراف حول هذا الموضوع لم يكن واضحا الربط الأمريكي بين تنازل مصر عن القطاع وحصولها على تعويضات في أرض النقب (من الممكن أن تكون في الطرف الشمالي من خليج العقبة)، وكان ظهوره في نهاية مايو ومطلع أبريل يعود بشكل كبير إلى عدم الاهتمام المصري الواضح بالمقترح الأصلي. وربما يرجع كذلك إلى المؤشرات الصادرة عن بريطانيا، التي كانت تشجع مبدأ «المعاملة بالمثل»، الأمر الذي نبع من رغبة بريطانيا في الحصول على ممر أرضي بين قناة السويس - تحت الإدارة البريطانية - وكل من الأردن والعراق اللذين وُجدت فيهما قوات بريطانية وارتبطا بمعاهدة دفاع مع لندن[52]. وقد اتفقت واشنطن مع وجهة النظر البريطانية الخاصة بأنه من مصلحة الغرب إيجاد تواصل أرضي بين العالم العربي وإقامة ممر أرضي عبر النقب بين مصر والأردن.

عارضت مصر منذ البداية خطة غزة: ففي الظروف التي سادت آنذاك كان الأمر يتضمن إقامة سلام منفصل مع إسرائيل. وقد أخبر رئيس الوفد المصري في لوزان، عبدالمنعم مصطفى، ساسون في الأول من يونيو أن «مصر لن ترفض التخلي

عــن غزة فقط، بل إنها ســتطلب بحســم الحصول على النقب الجنــوبي»[53]. وقد أخطرت القاهرة بعد أيام قليلة «أن الحكومة المصرية ترى المقترح على أنه مقايضة رخيصة». وقد وصف الســفير المصري في واشــنطن العرض بأنه «تبادل حياة الناس مقابل الأرض»، أو كما أوضح المندوبون العرب للمســؤولين البريطانيين في لوزان من «أنه من الخطأ مقايضة الأرض باللاجئين»، وأنه إذا ما أراد الإسرائيليون القطاع فإن عليهم تعويض العرب بالطريقة نفسها (الأرض)[54].

على الرغم من عدم تحمس مصر للخطة، فإن ذلك لم يعن القضاء عليها، حيث كانت الشيء الوحيد المتاح خلال شهري مايو ويونيو. وانطلاقا من الرد المصري وافق بــن غوريون، في 6 يونيو، على تعويض مصر بقطاع أرضي بالحجم نفســه على طول الحدود في النقب الشمالي. ومع ذلك تشكك بن غوريون في إمكانية «أن يحظى هذا المقترح بموافقة عربية».

أوضــح إيتــان أنه عندما تقــدم بالمقترح إلى عبدالمنعــم مصطفى بعد مرور أيــام قليلة، فإن الأخير «لم يهتم كثيرا للفكــرة». وأضاف إيتان: «أنا كذلك لم أكن أعتقــد أن الحكومة المصرية ســتتوقف كثيرا أمام المقــترح. فما الذي يدعو مصر إلى التنازل عن ســاحل قطاع غزة الخصب في مقابل صحراء تقع في منطقة ما بين رفــح والعوجة؟!» [55]. غير أن الولايات المتحدة اســتمرت في اعتقادها أن الخطة «ربما مثلت المفتاح الذي يمكن من خلاله تسوية المشكلة»، ومن ثم فإنها فكرت في الإعداد لمفاوضات رســمية إسرائيلية - مصرية مباشرة، تطرح خلالها صورة من صور خطة غزة بشكل موسع. وعلى حين وافقت إسرائيل على الفكرة، مقترحة أن تجرى المفاوضــات في نيويورك[56]، اعترضت مصر، مما دفع بالولايات المتحدة إلى طلب مساعدة بريطانيا في إقناع مصر بالتفاوض[57].

عُــيّن إيبــان لقيادة المفاوضات التــي أُعد لها مع المصريين. ووفقــا له فإن النتيجة الإيجابية لتلك المفاوضات ســيكون من شــأنها «توجيه ضربة قاسية لمشكلة اللاجئين» التــي رأى فيها الجميع «لعنة لــوزان»، بيد أنه اعترف بأن مصر ربما تواجه مشــكلات داخليــة وعربية إذا ما وافقت على التنازل عن أرض إلى إسرائيل. وبشــكل ظاهر، فإنه كان يســعى إلى أن تؤدي الولايات المتحدة نوعا من دور الوســاطة، غير أن أتشيســون رفض الفكرة[58].

وقد فسرت واشنطن التأخر المصري في قبول الخطة بقولها إن إسرائيل تعاملت مع الأمر بطريقة خرقاء، «مركزة دائما على الجانب المتصل بالأرض وليس على اللاجئين، وهو ما جعل الأمر أكثر صعوبة من أن يقبله المفاوضون المصريون»، وقد اتفق إيبان مع هذا التفسير[59].

هدف الطرح الأمريكي لفكرة «التعويض» الأرضي من قبل إسرائيل بشكل كبير، إلى موازنة صورة مقايضة «الأرض مقابل اللاجئين» التي تضمنها المقترح الأصلي. ولقد دفع الأمريكيون بفكرة التعويض إلى الحد الذي دفع المصريين إلى الاعتقاد - أو أنهم ادعوا الاعتقاد - أن الولايات المتحدة لن تسمح بانسحاب مصر من القطاع من دون الحصول على تعويض. أما على الجانب الإسرائيلي فقد ذهب الفكر السائد إلى أن الاتفاق على استيعاب مئات الآلاف من العرب مثل تعويضا كافيا مقابل الحصول على القطاع، ومع ذلك فقد أبدت استعدادا لتعويض مصر بشريحة من صحراء النقب القاحلة إذا كان ذلك ثمن السلام وتجاوز مصر لمسألة الكرامة[60].

خلال شهر يوليو، وفي وقت تعرضت فيه أعمال مؤتمر لوزان إلى الركود، وبناء على تعليمات بيفن، أعدت إدارة الشرق بوزارة الخارجية البريطانية خطة معدلة للتوصل إلى تسوية شاملة مثلت «خطة غزة» أحد عناصرها البارزة؛ كما تضمنت فكرة التعويض. فمن وجهة النظر البريطانية، شكل تحقيق اختراق فيما يتصل بغزة أمرا أساسيا لتحقيق النجاح في لوزان. ووفقا للخطة المعدلة فإن إسرائيل يمكن أن تحصل على غزة إذا ما قامت بتعويض «العرب» بالأرض، ووُضعت «ضمانات» تتصل بمعاملة إسرائيل المستقبلية مع لاجئي غزة، بما في ذلك السماح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية.

مزج البريطانيون في خطتهم بين الفكرة الإسرائيلية الرئيسية وأفكار أخرى طُرحت في لوزان للتوصل إلى حل سياسي يتصل بالأرض. وتمثل جوهر الخطة البريطانية في ضمان مصالح الدولة الهاشمية الموالية لها، الأردن، أكثر منه لضمان مصالح مصر. فوفقا للخطة: «إذا ما اتخذ التعويض شكل مكافأة للأردن أو الأردن ومصر بجزء من، أو كل، النقب الجنوبي، مما يوفر جسرا أرضيا بين مصر والأردن»، يلزم أن تحصل إسرائيل على حرية الوصول إلى البحر الأحمر. وبشكل مماثل، يلزم أن يكون للعرب طريق للوصول إلى البحر المتوسط عبر غزة وحيفا. «أما إذا ما

جرى تبنـــي حل آخر فيما يتصل بالنقب الجنوبي، فإنـــه يلزم مع ذلك ضمان حرية الاتصـــال والتواصل بين مصر والأردن». ونادت الخطـــة كذلك بدمج الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش العربي في الأردن، وتقسيم القدس مع وجود إشراف دولي على الأماكن المقدسة، وتقاسم إسرائيل والدول العربية لمياه نهري الأردن واليرموك، وإقامة ميناء حر في حيفا يمكن من خلاله تصدير البترول العراقي[61].

وافق أتشيســـون على الجانب الأكـــبر من المقترح البريطـــاني. أدركت الخارجية الأمريكيـــة أن «الاتصـــال الأرضي» بـــين الأردن ومـــصر كان ذا أهميـــة كبرى للدول العربية، كما وافقت على كل من تقســـيم القدس و«الرغبة في ضم فلسطين العربية [الشرقية] إلى الأردن». (يُذكر أن أثريدج كان قد ركز لفترة طويلة على أنه بالنســـبة إلى العـــرب مثّل النـــص على أن يكون هنـــاك جسر أرضي بين مـــصر والأردن نقطة سياســـية كبرى وليس مجرد إشـــباع «للمفاهيم الإســـتراتيجية». فالعالم العربي يريد اســـتمرارية أرضية؛ وأن «إسفينا» في شكل السيطرة اليهودية الكاملة على النقب قد يتسبب في «احتكاك أبدي» في الإقليم). كذلك فهمت واشنطن أن إنشاء ممر أرضي بين الأردن ومصر شكل مصلحة بريطانية كبرى. واتفقت واشنطن على أن خطة غزة تحمل في طياتها، أكثر من أي شيء آخر، الأمل في تحقيق إنجاز جوهري في لوزان. وفي هذا الخصوص قال مكغي: دمج إسرائيل لقطاع غزة ولاجئيه الـ 230 ألفا هو «أكثر الأشـــياء أهمية التي يمكن الســـعي إلى تحقيقها». فهو أكثر أهمية حتى من طبيعة التسوية المتصلة بالأرض [بين إسرائيل والدول العربية]»، وفي حالة الاتفاق بين مصر وإسرائيل فإنه يمكن «دفع العرب إلى توطين ما تبقى من لاجئين»[62].

كان لدى سير جون تروتبيك، رئيس مركز الاستخبارات البريطاني الإقليمي في القاهرة (المكتـــب البريطاني للشرق الأوســـط)، اعتراض واحد على الموقـــف البريطاني - الأمريكي المشترك، فقد رأى أن التعويضات الأرضية يجب تقديمها لمصر وليس للأردن:

> *يلـــزم علينا الأخـــذ في الاعتبار الحساســـية [المصرية] التي وإن كانـــت طفولية، فإنهـــا حقيقة قائمـــة... فقطاع غزة يمثـــل الرصيد الوحيد الذي حصلوا عليه من الحملة العسكرية... ولن ينظروا إلى ذهاب جنوب النقب إلى الأردن باعتباره تعويضا*[63].

وهكـذا فـإن ما بدأ على أنه مبـادرة إسرائيلية محدودة سرعان ما أضحى مسـارا مشتركا بريطانيا - أمريكيا للتوصل إلى تسوية شاملة. فأقدمت كل من القوتين الغربيتين بشـكل منفصـل، وإن كان متزامنا، على التقرب من الحكومـة المصرية لعرض المقترح، وقد شـعر القائم بالأعمال الأمريكي، جيفرسـون باترسـون، بأنه إذا ما عُرض «تعويض أرضي مناسـب» فإن «المصريين ربمـا يكونون قادرين على التـماشي معه». وأضاف أن القوات المصرية في القطاع كانت «عصبية إلى حد ما» وتشعر بأنها مكشوفة من الناحية الإسـتراتيجية ومعزولة، الأمر الـذي «ربما يجعلهم يميلـون إلى التخلص من القطاع في مقابل تعويضات أرضية». فضلا على أن القاهرة لم تكن ترغب في اللاجئين.

من جانبهم، سـلك المصريون طريق التشـدد. فعلى حين اشـتكى رئيس الوزراء المصري عبء اللاجئين، فإنه رد «بشيء من القسـوة عـلى المقترح الأمريكي بالتنازل عـن قطاع غزة لإسرائيـل»[64]. وقال المصريـون في لوزان إنه «لا يمكنهم مناقشـة مقترح غزة، وأبدوا عدم مبالاة تامة حول مصير اللاجئين الذي هو مسـؤولية دولية ويهودية». وفي القاهرة شجب المصريون الخطة باعتبارها «نذيرا للعدوان الإسرائيلي على غزة، وعبر العرب عن دهشـتهم من أن تتماشى الولايات المتحدة مع مثل هذه المشروعات». وفي حين تساءل المصريون حول الحيادية الأمريكية تولد لدى باترسون الانطباع بأنه إذا اسـتمرت الولايات المتحدة في «التركيز على مزايا خطة غزة، وهي المزايـا التي لا يراها العـرب، فربما تبدأ مصر في النظر إلى الولايات المتحدة على أنها شريك في العدوان الإسرائيلي». رفضت مصر رسـميا في التاسـع والعشرين من شهر يوليـو الخطة. وأوضح وزيـر خارجيتها أنها يمكن أن تخدم فقـط مصالح إسرائيل، والمتمثلة في «استغلال» مسألة اللاجئين لتوسيع حدودها. وتجاهل المصريون عرض التعويض الأرضي وأكدوا على حق اللاجئين في العودة[65].

بحلـول شـهر يوليو كانـت إسرائيل قد أجـرت إعادة نظر عميقـة في الخطة، ليس فقط بسـبب العنصر المتصل بالتعويض. من الناحية الرسـمية ظلت إسرائيل مستعدة للمضي قدما فيها على النحو الذي خُطط له في البداية - الدمج «في مقابل» الموافقة على استيعاب سكان القطاع. غير أنه على مدار الشهور غلب التشكك على الموقـف. فوفقا لشـاريت، وافقت إسرائيل على مقايضة الأراضي - السـكان في ظل فرضيـة أن القطـاع يضم ما بين 150 ألفا و180 ألف عـربي. غير أن «هذه الفرضية

لم تكــن صحيحة». حيــث تعتقد إسرائيــل الآن أن هناك ما يقــرب من 211 ألف لاجــئ بالإضافة إلى 65 ألف ســاكن أصلي في القطاع؛ ولا يمكنها أن تســتوعب مثل هــذا الرقم الإجمالي. وفضلا على ذلك كانت إسرائيــل تخشى من أن ينتقل لاجئون آخرون، موجودون في لبنان وســورية والضفــة الشرقية، إلى القطاع قبل دمجه على أمل اســتخدامه كنقطة انطلاق للعودة إلى ديارهم. وأضاف شــاريت أنه يلزم على إسرائيل أن تحدد العدد الأقصى من العرب الذين يمكنها استقبالهم مع القطاع، وإلا فإنه، من الناحية العملية، سيصبح الالتزام من دون قيد. وحول هذه النقطة اجتمع كل من شــاريت، وبن غوريون، وكابلان، وليفشيتز في مطلع شهر أغسطس ووضعوا الحد الأقصى عند «200 ألف». كما صدرت التعليمات للدبلوماســيين بأن «يذكروا» في لقاءاتهم أن إسرائيل لن تأخذ «عددا غير محدد» من لاجئي غزة(66).

أما فيما يخص التعويض الأرضي، فقد تضمنت تعليمات شــاريت لدبلوماسييه رفض الفكرة «بقوة»، غير أنه أضاف:

> *إذا مــا وصلــت الأمــور إلى مرحلــة التطبيق العمــلي، وبدا من الــضروري التخلي عن الموقــف الرافض تماما، فســيكون من الممكن مناقشــة تعديلات/تغيرات في الحدود في النقب الشــمالي، في كل من الــشرق والغرب، وذلك لمصلحة كل من شرق الأردن ومصر، ولكننا لن نكون مســتعدين لمناقشة أي تنازلات بأي حال من الأحوال في النقب الجنوبي، بما في ذلك إيلات.*

(وقد اعترض إيتان على ذلك، مؤيدا تقديم تنازل في النقب الجنوبي، إذا ما كان ذلك ســيحقق السلام مع مصر، واستخف بالأهمية الإستراتيجية لإيلات). وذهب شاريت إلى أنه يتعين على إسرائيل اتخاذ قرار إما بالموافقة على اســتيعاب كل ســكان غـزة العرب الـ 300 ألف «في مقابل» دمج القطاع، ولكن من دون تقديم أي تنازلات أرضية؛ أو أن تقبل باســتيعاب جزء من سكان القطاع وتقدم تنازلات أرضية. وفي النهاية رأى شاريت أنه ربما يكون من الأفضل ترك الوضع القائم في غزة على ما هو عليه(67).

على مدار شــهر يوليو استمر المســؤولون الأمريكيون والإسرائيليون في مناقشة الخطة. غير أنها من الناحية العملية كانت قد ماتت نتيجة لـ «الفيتو» المصري. وما

تلا ذلك لم يكن سوى نوع من أنواع الملاكمة الوهمية. وخلال الأسابيع التالية ألمح الأمريكيون من وقت إلى آخر إلى الخطة خلال لقاءاتهم مع المسؤولين المصريين، غير أن المعارضة المصرية بقيت على حالها. ومن ثم ماتت خطة غزة[68].

لجنة التوفيق الفلسطينية ولوزان 2:
عرض الـ «100 ألف» وانهيار المحادثات

أثناء لقاء بين أثريدج وإيتان في لوزان نهاية شهر مايو أعاد الأخير تأكيد استعداد إسرائيل لدمج القطاع واستيعاب سكانه، ورد أثريدج على ذلك بقوله إن لجنة التوفيق الفلسطينية لم تتلق إيضاحات حول عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يمكن أن تكون إسرائيل مستعدة لقبول عودتهم «إذا لم تحصل على قطاع غزة»[69].

منذ خريف 1948، أشارت إسرائيل بشكل متقطع، وفي المحادثات الخاصة، إلى أنها ربما توافق على عودة عدد كبير من اللاجئين في إطار تسوية سلام نهائية، وبشرط أن تلزم الدول العربية أنفسها باستيعاب وإعادة توطين الجانب الأعظم من اللاجئين. وكان المطلوب، وفقا للولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، هو إعلان نوايا إسرائيليا واضحا بخصوص العودة، يحدد الأعداد التي يمكن للدولة اليهودية أن تكون على استعداد لعودتهم، يتزامن معه، إذا كان ذلك ممكنا، البدء الفوري في العودة. شعر الأمريكيون ولجنة التوفيق الفلسطينية بأن مثل هذه «الإيماءة» قد يكون من شأنها تليين مواقف العرب، وربما تشجعهم على التزام مماثل باستيعاب الجانب الأعظم من اللاجئين.

خلال شهر مايو مارست الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل لتقديم «الإيماءة» المطلوبة. وقد تحمس مسؤولو وزارة الخارجية، من أمثال مكغي، بما تضمنه التقرير المرحلي من أن قادة إسرائيل يدرسون بجديةٍ إعادة عدد كبير من اللاجئين يقدر بما بين «300 ألف و350 ألفا»، وعبر السفير ماكدونالد عن اعتقاده أن «هناك بحثا مكثفا لهذا الموضوع يجري في تل أبيب حول إعادة عدد كبير من العرب اللاجئين». غير أن بيرديت وأثريدج، اللذين كانا يعتبران ماكدونالد متعاطفا مع الصهيونية، لم يكونا مقتنعين بذلك، بل اعتقدا أن تل أبيب ستقاوم العودة بأقصى ما تستطيع[70].

مع التلاشي السريع لبارقة الأمل التي أشاعتها خطة غزة، دخلت محادثات لوزان في طريق غير مبشر بالنجاح، الأمر الذي دفع بالأمريكيين إلى مضاعفة إلحاحهم على المطالبة بـ «إيماءة»، واستندوا في ذلك إلى استعداد إسرائيل لدمج غزة:

تشعر حكومة الولايات المتحدة بانزعاج كبير من السلوك الإسرائيلي الحالي إزاء مسألة اللاجئين... وهو السلوك الذي يصعب فهمه في مقترح قطاع غزة، والذي يمثل اعترافا واضحا من قبل إسرائيل بقدرتها على تحمل مسؤولية 230 ألف لاجئ، فضلا على 80 ألف مقيم في المنطقة.

وإذا ما كانت إسرائيل مستعدة لاستيعاب 300 ألف عربي في غزة، فكيف يمكنها الدفع بعدم قدرتها أو عدم استعدادها لاستيعاب عدد أقل من اللاجئين بعيدا عن سياق خطة غزة؟[71].

ألقى أثريدج، الذي انسحب من النزاع، باللوم بشكل رئيسي على إسرائيل فيما يتصل بالمأزق الذي وصل إليه مؤتمر لوزان. فقد رفضت إسرائيل «بشكل مستمر» تقديم تنازلات. وتحدث أثريدج من زاوية أخلاقية قائلا:

تم إنشاء إسرائيل على مفهوم أخلاقي، ويتعين عليها البقاء على أساس أخلاقي. إن سلوكها إزاء اللاجئين يعكس مسؤولية أخلاقية وسياسة قصير النظر. حيث إنها لن تنعم بالأمن في حالة عدم إبقائها على علاقات ودية مع جيرانها.

ولقد عبر أثريدج في النهاية عن اعتقاده أنه «لم تكن هناك لحظة طوال فترة عمل لجنة التوفيق الفلسطينية اتبع خلالها اليهود مسلكا سخيا وبعيد النظر، بشكل يسمح بإزالة العقبات أمام السلام»[72].

وفقا لمصادر ديبلوماسية إسرائيلية في الولايات المتحدة، أثر موقف إسرائيل كذلك على الرأي العام الأمريكي الذي كان حتى ذلك الوقت مساندا بقوة لإسرائيل. فقد نقل القنصل العام لإسرائيل في نيوريوك، أرثر لوري، صورة من خطاب وجهه درو بيرسون، الصحافي الأمريكي، وصفه أرثر بأنه «تعبير عن المخاوف التي تنتاب قطاعا عريضا من الرأي العام الأمريكي والذي كنا حتى الآن قادرين على الاعتماد على تأييده». فقد كتب بيرسون أنه «بمنع اللاجئين العرب من العودة إلى أراضيهم الأصلية، يصبح اليهود موضع الانتقادات نفسها التي وجهتها، مع آخرين، إلى المتعصبين من غير اليهود... حيث نحن الآن إزاء موقف سلك خلاله اليهود، بشكل ما، المسلك ذاته الذي سبق أن اتبعه هتلر تجاههم!»[73]. ومن جانبه قدر إيبان في 22 يونيو أن هذا المأزق سيقود إلى شرخ كبير في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية:

> *إننا نواجه أزمة لا يمكن مقارنتها بما حدث سابقا. إن المحاولة الماهرة التـــي تجري لإبعاد الرئيس عنا هـــي أقرب ما تكون إلى النجــاح من أي وقــت مضى، بســبب الجانب الإنســاني لوضع اللاجئــين، فضــلا على اعتقاده القــوي بأن «إيمــاءة» من جانبنا تمثل شرطا ضروريا لاقتناع العــرب بالموافقة على إعادة التوطين ولإقدام الكونغــرس عــلى التصويــت لمصلحـــة التمويـل. وربما كــان علينا أن نواجه الاختيـار بين بعـــض التعديـل لمبـدأ عدم العـودة قبـل الســـلام، وصـدع واســـع النطـاق في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية*[74].

لم يختلف تقييم ســاســون للموقف من لوزان بشكل كبير عن تقييم أثريدج؛ حيث كتب في منتصف شــهر يونيو أنه كان يشــعر بالأســف على قدومه. وعــلى الرغم من جمال المدينــة واعتدال الطقس وفخامة الفندق (البوريفــاج)، فإن الوفد كان قد جاء لصنع الســلام، وبعد مرور شهرين لم يتمكن من التقدم «خطوة واحدة» لتحقيق هذا الهدف. وفضلا على ذلك، كتب ساســون: «لا توجد أي فرصة لتحقيق مثل هذا التقدم في المســتقبل، حتى لو قررنا البقاء في لوزان عدة أشــهر ... فمحادثات لوزان غير مثمرة ومحكوم عليها بالفشل».

وقد شرح ساسون أسباب ذلك - وتجدر ملاحظة ترتيبه للأولويات - على النحو التالي:

> *أولا، يعتقــد اليهــود أنه من الممكن تحقيق الســلام من دون دفع أي ثمن، كبير أو صغير، حيث إنهم يرغبون في تحقيق: أ) تنازل العــرب عن كل المناطــق التي تحتلها إسرائيل اليــوم؛ ب) موافقة العرب على اســتيعاب كل اللاجئــين في الدول العربية المجاورة؛ ج) الموافقة العربية على تعديل الحدود الحالية في الوســط والجنوب ومنطقة القدس لمصلحة إسرائيل فقط... الخ.*

وكتب ساسون أن اللاجئين أصبحوا:

> *كبش فداء. لا يعيرهم أحد اهتماما، ولا يستمع أحد إلي مطالبهم، أو تفســيراتهم أو مقترحاتهــم. ولكن الجميع يســتغلون مشــكلتهم لأهداف لا صلة لها غالبا بمطالب اللاجئين أنفسهم.*

وعلى سبيل المثال، عندما طالبت كل الدول العربية بإعادة اللاجئين، فإنه من حيث الواقع، «وباستثناء لبنان»، لم تكن أي دولة منها ترغب في ذلك. فالأردن وسورية أرادتا التمسك باللاجئين لديهم من أجل الحصول على مساعدات الإغاثة الدولية، والمصريون أرادوا بقاء مشكلة اللاجئين بهدف زعزعة استقرار الأردن وإسرائيل.

كما لم تكن إسرائيل بدورها منشغلة باللاجئين، وفقا لما قاله ساسون، وكانت «مصممة على عدم قبول عودتهم... بأي شكل من الأشكال». وقد اعتقد ساسون نفسه أن هذا السلوك، في جوهره، كان صحيحا، ولكنه رأى أن على إسرائيل أن تبرز مرونة وحكمة في التعامل من خلال النظر بإيجابية إلى مقترح قدمه إليه في لوزان ممثلون عن اللاجئين يدعو إسرائيل إلى ضم قطاع غزة والمنطقة المعروفة تحت مسمى «الضفة الغربية»، وأن تمنح تلك المناطق حكما ذاتيا وتستوعب في إسرائيل ذاتها 100 ألف لاجئ. وذهب ساسون إلى أن مثل هذه الخطة من شأنها أن تحقق لإسرائيل الانسحاب الكامل للجيوش العربية من فلسطين و«التسوية الشاملة للمسألة الفلسطينية»، وربما أيضا تُعجل من التوصل إلى سلام بين إسرائيل والدول العربية[75].

أثمر الضغط المكثف على إسرائيل من قبل الأمريكيين ولجنة التوفيق الفلسطينية خلال فترة الصيف الأولى نتيجةً أخذت شكل «برنامج لم شمل العائلات»، والذي أعلنه شاريت أمام الكنيست في 15 يونيو. تضمن ذلك أن «تنظر إسرائيل بشكل إيجابي» في طلبات المواطنين الإسرائيليين العرب بالسماح بعودة «زوجاتهم وأطفالهم الصغار» - المقصود «الأولاد تحت 15 سنة والبنات غير المتزوجات». واقترحت إسرائيل إقامة مراكز خاصة على الحدود مع كل من مصر، والأردن، ولبنان (في ذلك التاريخ لم تكن هناك اتفاقية هدنة موقعة مع سورية) يتم فيها لم الشمل.

روج المسؤولون الإسرائيليون بشكل واسع لهذا المخطط وقدموه على أنه «إجراء مهم لتخفيف معاناة العائلات العربية المتضررة من الحرب». غير أن المخطط، في الواقع، لم يخفف المعاناة إلا عن حفنة من العائلات. وخلال الشهور التالية، ووفقا لإحصائيات وزارة الخارجية الإسرائيلية، تم التقدم بـ 1329 طلبا بخصوص 3957 لاجئا. وأصدرت تل أبيب 3113 تصريح دخول. وبحلول 20 سبتمبر 1951 استفاد 1956 شخصا من تلك التصاريح وعادوا إلى أراضي إسرائيل[76].

وإذا كان المقصود منه تهدئة ضغوط كل من الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، واستخدامه كوسيلة لتحييد الضغوط الغربية حول مسألة العودة، فإن

برنامج «لم شمل العائلات» لم يحقق نجاحا كبيرا [77]. فلقد أرادت الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية «إيماءة» كبيرة، وليس حفنة من العائدين. وفي هذا الخصوص نقل القائم بأعمال رئيس الوفد الأمريكي في لوزان، ريموند هير، يوم 23 يونيو إلى إيتان تصريحا شفهيا قويا «من الحكومة الأمريكية» يعبر عن خيبة أمل واشنطن من عدم التزام إسرائيل بالنص المتصل باللاجئين في القرار 194. وتشدد الولايات المتحدة على أن «تسوية مشكلة اللاجئين تقع بشكل متساو على إسرائيل والعرب... وأن إسرائيل قد عطلت حل تلك المشكلة» [78]. وأن الولايات المتحدة مازالت تنتظر منها «إيماءة» في هذا الصدد.

كانت بذور تلك «الإيماءة» كامنة في التربة بتل أبيب منذ فترة. ففي أغسطس 1948 كان ساسون قد أوصى بأن تنظر إسرائيل في إمكان السماح بعودة «40-50 ألف» لاجئ، وأن تبدأ في تنفيذ ذلك «على الفور». (وأوضح ساسون أنه يسعى بهذا المقترح إلى تحييد الضغوط المتوقعة على إسرائيل خلال الاجتماع الوشيك للجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس)[79]. ومع المطالبة الأمريكية لإسرائيل بالموافقة على السماح بعودة 250 ألف لاجئ، في منتصف شهر أبريل 1949، ألمح ساسون إلى أنه ربما يمكن لإسرائيل استقبال 150 ألف شخص[80].

لاقت النصائح التي قدمها ساسون في هذا الخصوص، حتى حلول صيف 1949، رفضا مستمرا. غير أنه منذ أواخر يونيو، وفي وقت أضحى فيه الضغط الأمريكي لا يقاوم، أجبر شاريت بن غوريون على الموافقة على التصريح بشكل علني بأن إسرائيل ستقبل «25 ألف» لاجئ من خلال برنامج لم شمل العائلات. وبالإضافة إلى ذلك، أخبر شاريت إيبان في 25 يونيو: «أتساءل عما إذا كان حث الحكومة على الموافقة على إضافة 50 ألفا كمساهمة إضافية من جانبنا في حل المشكلة، من دون الحديث عن غزة، يمكن أن يهدئ الولايات المتحدة، ويحول الموقف إلى مصلحتنا»[81].

في الخامس من شهر يوليو، اقترح شاريت على مجلس الوزراء أن تعلن إسرائيل استعدادها لاستيعاب «100 ألف» لاجئ في مقابل السلام. وقال إن هذا العدد يتضمن «25 ألف» لاجئ عادوا إلى البلاد بطريقة غير شرعية و«10 آلاف» ممن قد يعودون ضمن برنامج لم الشمل. وقد أيد معظم الوزراء المقترح، في حين عارضه بن غوريون معللا ذلك بأن هذا العدد لن يخفف من موقف واشنطن أو يرضي العرب. وفضلا على ذلك أوضح أنه، استنادا إلى الاعتبارات الأمنية، يعارض إعادة استيعاب مثل هذا العدد

الكبير. وكان وزير الزراعة، دوف يوسف، أكثر تشددا في موقفه حيث ذكر: «أنا أعارض العودة حتى للاجئ واحد». وفي هذا السياق اقترح شاريت، الذي لم يكن يرغب في الدفع باتجاه قرار محوري يعارضه رئيس الوزراء ورجال حزب ماباي، صيغة توفيقية تتمثل في أن يفوضه المجلس لجس نبض الأمريكيين حول ما إذا كان إعلان إسرائيل استعدادَها لاستقبال 100 ألف لاجئ يمكن أن يحيِّد أو يخفف من الضغط على تل أبيب. وقد لاقت هذه الصيغة موافقة الوزراء، وتم تخويل شاريت لطرح عرض الـ 100 ألف إذا ما كشفت الاتصالات مع واشنطن عن رد مشجع[82].

توصلت القيادة الإسرائيلية إلى نتيجة مُفادها أنه يلزم «إعطاء» شيء ما لتجنب شد العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية إلى نقطة الانكسار. وقد شرح شاريت لاحقا تصويت المجلس في هذا الخصوص على النحو التالي:

> *إن محاولة إحياء مؤتمر لوزان ضرورية أيضا بسبب الحاجة الملحة إلى تخفيف التوتر الذي نشأ بيننا وبين الولايات المتحدة. وقد برز هذا التوتر على السطح بشكل خاص حول مشكلة اللاجئين، التي شكل عدمُ حلها عقبةً أمام مفاوضات لوزان بأكملها*[83].

على مدار الأيام التالية استُطلعت آراء وزارة الخارجية والبيت الأبيض، بشكل غير مباشر ثم بعد ذلك بطريقة مباشرة، حول الإعلان الإسرائيلي المحتمل عن الاستعداد لاستقبال 100 ألف لاجئ. وقد أُبلغت الولايات المتحدة في البداية في 15 يوليو بقرار إسرائيل، من حيث المبدأ، السماح بعودة عدد محدد. وأوضح السفير ماكدونالد أنه سبق أن سمع أن مجلس الوزراء «يدور حول فكرة عرض يتضمن عودة 100 ألف لاجئ»[84].

في 27 يوليو أخطر شاريت لجنة النقل بقرار المجلس، مطالبا إياها بتقديم خطة لاستيعاب وإعادة توطين اللاجئين في إسرائيل. وقد عارض كل من ويتز ودانين القرار، ووصفاه بـ «الكارثة». في حين ساند ليفشيتز موقف شاريت. وقد أضاف الأخير أنه إذا ما درست اللجنة الموضوع وتوصلت إلى أنه ليس هناك من سبيل يمكن البلاد من استيعاب اللاجئين، حينئذ «سيقبل المجلس آراءها». وفي ضوء ذلك قبل ويتز ودانين وليفشيتز المهمة شريطة موافقة المجلس على ألا يقرر شيئا من دون الاطلاع على آرائهم أولا[85].

التقى الأشخاص المكلفون بجس النبض حول «عرض المائة ألف» جهاتٍ مختلفة في واشـنطن. واسـتنادا إلى محادثاته مع مكغي وهير، ذهب إيبان يوم 8 يوليو إلى أن الإعلان عن «المائة ألف» سـيكون من شـأنه خلق «تأثير مهـم». بيد أن أندرو كورديبه، مسـاعد رفيع المسـتوى في مجال الإغاثة للأمين العام للأمم المتحدة، اعتبر الرقم المطروح «ضئيلاً للغاية»[86]. وفي السادس والعشرين من يوليو أعاد أتشيسون التشـديد على الطلب الأمريكي لإسرائيل باسـتيعاب «250 ألف» لاجئ - مما يرفع عدد السكان العرب في إسرائيل إلى 400 ألف، أو ما يقارب عدد العرب الذين كانوا سيوجدون في الدولة اليهودية وفقا لخطة التقسيم للعام 1947[87].

بيد أن رد فعل الرئيس ترومان كان الأكثر حسما. ففي أعقاب حديثه مع الرئيس في 18 يوليو نقل جون هيلدرينغ، أحد مسـاعدي ترومان، أن الرئيس كان «سـعيدا للغاية... ويرى أن عرض المائة ألف يمكنه أن يحل المعضلة»[88].

في الثامن والعشرين من يوليو جرى إبلاغ الولايات المتحدة رسـميا باستعداد إسرائيل السماح بعودة 100 ألف لاجئ في حالة وجود خطة شاملة لإعادة توطين اللاجئين وبعد وجود «دليل» على «تقدم حقيقي» باتجاه تسـوية سلمية. وذكر إيـلاث في ذلك اليوم أن إسرائيل اتخذت هذا القرار من أجل «إظهار تعاونها مع الولايات المتحدة»، ولتحمل نصيبها في تسـوية مشكلة اللاجئين، «على الرغم من حقيقة أن خبراء الأمن والاقتصـاد الإسرائيليين وصفوا القرار بأنه كارثي». وأضاف إيلاث أن القرار يشـمل «المتسـللين» الموجودين بالفعل داخـل إسرائيل وكذلك العائـدون في إطار برنامج لم شـمل العائلات. ومن جانبه شـدد شـاريت، خلال إبلاغـه ماكدونالد بالقرار، على أن الـ «مائة ألـف» يمثل الحد الأقصى، وأنه يرفع حجم الأقلية العربية إلى مسـتوى «أبعد من هامش السلامة بكل مقاييس الأمن المتعارف عليها»[89].

لم تصـدر وزارة الخارجية الأمريكية رد فعل فوريـا على عرض الـ «مائة ألف». وربما أرد أتشيسـون التعرف على رد فعل العالم العربي أولاً. وكما كان متوقعا، رفض العرب العرض بشـكل فوري وصريح. لكن بعض المسـؤولين العرب ألمحوا بشـكل غير رسـمي، في لوزان، إلى اسـتعداد للموافقة على مستوى أقل من العودة الكاملة، وأوضحوا أنه على إسرائيل أن تعيد «340 ألف» لاجئ نزحوا من الأراضي التي جرى

الاستيلاء عليها (خارج حدود التقسيم)، بالإضافة إلى «100 ألف» إلى المناطق داخل حدود إسرائيل وفقا لخطة التقسـيم، على أن تقوم الدول العربية آنذاك - بمساعدة دولية- باستيعاب الـ 410 آلاف المتبقين[90].

في غضون ذلك تسـبب الإعلان عن عرض الـ «مائة ألف» في انفجار سـياسي في تـل أبيب. كانت هناك معارضة ضخمـة له داخل حزب ماباي. كما عارضته أحزاب هابوعيل هامزراحي، والصهيوني العام، وحيروت بقوة، وفي هذا الصدد نقل شاريت:

> *كان التقدميـون صامتـين، وقد فـسرت الصحافة صمتهم على أنـه احتجـاج صامت... وتلاشى ودُفـن تماما اعـتراف لماباي، بلغة ضعيفة، بعدالة القرار في خضم السخط الذي تعرضت له الحكومة لاستسلامها «للضغوط الإمبريالية».*

من جانبه، شـعر إيبان بأن العرض «يمثل جهدا ضخما للغاية بالنظر إلى الرأي العـام في إسرائيـل». وقد تطابقت وجهة نظر أتشيسـون معه في هذا الخصوص: «لقد سـمحت إسرائيل للرأي العام بالنمـو والتطور ... إلى الحد الذي أضحى فيه تقريبا من المسـتحيل على الحكومـة الإسرائيلية تقديم تنـازلات جوهرية تتصل باللاجئين والأرض»[91].

جرى نقاش رئيسي داخل صفوف ماباي في الثامن والعشرين من شـهر يوليو حول هـذا الموضوع. لخص مائير غرابوفسـكي (أرعـوف)، زعيم كتلة الحزب في الكنيسـت، الموقف المعارض للعرض بشـكل مختصر على النحو التالي: «لم يكن أحد يرغب في... أو يتوقع أن يرحل العرب»، إلا أن الأحداث أدت إلى إنتاج «دولة [يهودية] متجانسـة إلى حـد ما، مضاعفة عـدد العرب الآن، من دون الحصول على أي تعويض مؤكد ... [يجب النظر إليه على أنه] أحد الأخطاء المصيرية التي تدمر أمن الدولة... سوف نواجه طابورا خامسا» كما أن إسرائيل ستكون لديها مشكلة أقلية شبيهة بتلك التي تعرفها «البلقان».

اعتبر شاريت الهجوم الذي شنه غرابوفسكي «غير منطقي». فقد سبق لغرابوفسكي أن سـاند فكرة دمج قطاع غزة بسكانه؛ فكيف يمكنه الآن معارضة استيعاب «65 ألف إلى 70 ألف» لاجئ؟! وفي نقطته الثانية لتفنيد الموقف أوضح شاريت أن عرض الـ «مائة ألـف» لم يكن في حقيقة الأمر على النحو الذي يبدو عليه. إن إسرائيل تنوي أن تقتطع

منه المتسللين «غير الشرعيين» والعائدين «الشرعيين» (لم شمل العائلات، والاتفاقات الخاصة من قبيل تلك التي عُقدت مع القرويين في عيلبون وكفر برعم). كان هناك ما يقرب من 25 ألف متسلل فضلا على آلاف إضافية من العائدين ذوي الحالات الخاصة، ومن ثم فإن العرض وفقا لشاريت اتصل بـ «65 ألفا إلى 70 ألفا».

بيد أن الدفاع الرئيسي الذي قدمه شاريت كان ذا طابع تاريخي. ففي البداية قال مشيرا إلى ربيع عام 1948:

> *ساد بيننا آنذاك افتراض بأن اقتلاع أولئك العرب كان أمراً مؤقتاً ... وكان [مقبولا] أنه من الطبيعي أن يعود العرب إلى قراهم ... وعندما بدأت وزارة الخارجية تتحدث بشكل علني ضد العودة ... كان ذلك يهدف أولا إلى محاولة تقوية الرأي العام [الإسرائيلي] ضد هذه العودة ... ومع مرور الوقت فهم العامة أنه ستكون هناك كارثة إذا ما سُمح بالعودة، مما أدى إلى تبلور السياسة [المعارضة للعودة]، التي أفرزت نتائج حاسمة. وإذا كان الحديث الآن في انجلترا والولايات المتحدة عن إعادة توطين اللاجئين في دول أخرى، فإن ذلك هو بمنزلة نتيجة لهذا التأكيد المطلق من جانبنا.*

ولكن مسيرة لوزان في مأزق الآن، ويُطلب من إسرائيل إخراجها منه: مثل عرض الـ «100 ألف» الثمن لذلك[92].

استمرت المناقشات داخل ماباي حتى 1 أغسطس (قبيل الجلسة العامة للكنيست لمناقشة العرض مباشرة). كانت المعارضة عنيفة. ذكر عضو الكنيست أساف فيلكوميتز (عامي) أنه: «ستكون هناك أقلية عربية كبيرة للغاية». بينما وصف شلومو لافي (ليفكوفيتش) ذلك بأنه «خطأ جسيم». من جانبه ذهب عضو الكنيست إلياهو كارميلي (لولو) إلى أن «إعادة اللاجئين ستؤدي إلى إيجاد طابور أول وليس طابورا خامسا... وأنا لست مستعدا لقبول عودة عربي واحد، ولا حتى شخص واحد غير يهودي. وإنما أريد أن تكون الدولة اليهودية يهودية بالكامل». كذلك أعلن شمويل ديان (والد موشيه ديان وأحد قدامى أعضاء ماباي) معارضته لأي عودة. حتى وإن كان ذلك «في مقابل السلام. فما الذي سيقدمه هذا السلام لنا؟!». وقال

عضو الكنيست زائيف هيرنيغ إن السماح بعودة «100 ألف» سيولد المزيد من الضغط ويسفر عن موجات من العائدين.

تألم شاريت بشكل كبير لعدم وجود مساندة قوية للعرض، وفي هذا الصدد وجه حديثه إلى كارميلي قائلا إنه «يحسده» على استعداده للعيش «في عزلة، ليس فقط عن الشرق [المقصود داخل الشرق الأوسط] لكن أيضا عن العالم بأسره». وأكد شاريت أن مسائل من قبل السلام والرأي العام العالمي والعلاقات مع الدول الأخرى أمور مهمة، وأن عرض الـ «100 ألف» يؤدي دورا مهما في هذا الخصوص. وذكر: «الرفيق كارميلي يعرف شيئا واحدا، ألا وهو أن العرب شعب مزعج ويلزم علينا اقتلاعهم من جذورهم».

أعلن شاريت أنه على الرغم من أنه لن يكون هناك تصويت من قبل الكنيست على العرض، فإن الحكومة «يجب أن تكون مهتمة لكونها تتعرض للهجوم في الكنيست حول هذا الموضوع ... ومن المهم أن يعبر أعضاء ماباي عن عدم ارتياحهم في هذا الصدد». وحقيقة الأمر أن تفكير شاريت كان واضحا: كلما كانت المعارضة الداخلية واسعة النطاق وقوية، كان من الأكثر سهولة لإسرائيل «تسويق» المقترح للولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية باعتباره نهائيا ويمثل «الحد الأقصى لتنازل محتمل». وبالفعل، أصدر شاريت تعليماته لديبلوماسييه بأن يوضحوا الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تسويق «العرض» لشركائها وللرأي العام الإسرائيلي. وأن عرض الـ «100 ألف» يمثل الحد الأقصى[93]. وخلال المناقشات الحامية في الجلسة العامة للكنيست التي أعقبت ذلك طمأن شاريت الأعضاء إلى أن «العرض» لن يكون ملزما لإسرائيل إلا كجزء من تسوية سلام شاملة.

أرسل شاريت برقية إلى روفين شلواح، رئيس الوفد الإسرائيلي الجديد لمؤتمر لوزان، تضمنت النص على ما يلي: «يلزم أن يتم إخبار بول بورتر [الذي خلف إثريدج كممثل للولايات المتحدة في لجنة التوفيق الفلسطينية] أنه لا يمكن توقع شيء أكثر من ذلك... عليك أن تشرح له أن مقترحنا واجه معارضة داخلية قوية، بما في ذلك في صفوف ماباي، وقد نجحنا بالكاد، بعد خمس ساعات من المناقشات، فقط في تهدئة العاصفة ... وأن أي تنازلات إضافية ستدمر موقف الحكومة». وأضاف شاريت أنه إذا فشل العرب في «التعلق» بالعرض الإسرائيلي فورا، فستتزايد الضغوط لسحب

المقترح ولن يكون في مقدور المجلس أن يتحملها. وقد وضع المقترح في شكل «خذه أو ارفضه»، واقترح شاريت أن توصي الولايات المتحدة العرب بالموافقة عليه، مشيرا بشكل مستمر إلى مزاج الرأي العام الإسرائيلي الرافض للعرض[94].

على الرغم من أن العاصفة التي دارت حول العرض قد أثرت في وضعه السياسي شخصيا؛ اعتقد شاريت أنها ساعدت في الوقت ذاته على «تسويق» المقترح خارجيا. وعلى أي حال، فإنه ألمح إلى اعتقاده بأن محادثات لوزان سيكون مآلها الانهيار، وهو ما يعني أن عرض الـ «100 ألف» لن يدخل حيز التنفيذ على الإطلاق[95].

ولا حاجة للقول إن رفض العرب لمقترح الـ «100 ألف» لم يغضب إسرائيل كثيرا. فبشكل عام، لم يكن قادتها منزعجين من وضعية اللاسلم واللاحرب. وفي منتصف شهر يوليو لخص بن غوريون تفكير إيبان في هذا الخصوص على النحو التالي:

> *إنه يرى أنه ليس هناك حاجة للهث وراء السلام. فالهدنة كافية بالنسبة إلينا؛ وإذا ما سعينا وراء السلام فإن العرب سيطلبون منا الثمن [فيما يتصل] بالحدود [المقصود تعديلها]، أو اللاجئين، أو كليهما. ومن هذا المنطلق فإننا [يمكننا أن] نتحمل الانتظار عدة سنوات.*

بدا بن غوريون وهو يُسطر هذه الكلمات في يومياته كأنه يعبر كذلك عن تفكيره الخاص[96].

وكان ذلك أيضا هو تقييم أتشيسون للتفكير الإسرائيلي:

> *تفضل إسرائيل... الوضع القائم ... حيث تبدو أهداف حكومة تل أبيب على أنها: 1) استيعاب الدول العربية لجميع اللاجئين العرب تقريبا؛ 2) الاعتراف واقعيا بخطوط الهدنة على أنها حدود*[97].

في الثالث من شهر أغسطس أخطرت إسرائيل لجنة التوفيق الفلسطينية رسميا باستعدادها لقبول عودة «100 ألف» لاجئ، مشترطة لذلك «إبقاءها على كل أراضيها الحالية» وحريتها في توطين العائدين حيثما ترى ذلك مناسبا. وعلى الرغم من أن اللجنة رأت أن العرض «غير مرض» فإنها نقلته بشكل غير رسمي إلى الوفود العربية. وجاء رد الفعل العربي كما كان متوقعا؛ فقد أخبر أحد الدبلوماسيين العرب بورتر أن

العرض لم يكن سـوى «برنامج دعائي، وأن اليهود إما أن تُخضعهم أو يخضعوك». رفض العـرض باعتباره «أقل من أن يكـون رمزيا»، والتزم العرب بموقفهـم القائل إن هناك مليون لاجئ ولا يمكن لليهود «أن يعارضوا عودة الجزء الأكبر منهم لأسباب اقتصادية في الوقت الذين يشـجعون فيه الهجرة الجماعية لليهود [إلى إسرائيل]». من جانبهما، وفي إطار تقديم تنازلات، أخبرت الأردن وسـورية لجنة التوفيق الفلسطينية أنهما ستكونان قادرتين على اسـتيعاب «اللاجئين الذين ربما لن يعودوا إلى ديارهم». من جانبها قالت مصر ولبنان بشكل غامض إنهما يمكنهما استيعاب «أعداد من اللاجئين».

كـما كانت حال العـرب في لوزان، رفض بيرديت على الفـور المقترح الإسرائيلي، فضلا عن برنامج لم شمل العائلات، باعتبار أن ذلك يمثل «خدعة» تهدف إلى إفشال جهود الولايات المتحدة والأمم المتحـدة للحصول على موافقة إسرائيلية على عودة كبيرة للاجئين. وكان في اعتقاده أن مناقشـات الكنيسـت والحملـة الصحافية ضد مقـترح الـ «100 ألف» كانت «في جانب كبير منها» موجهة للاسـتهلاك الخارجي. من جانبها أكدت السـفارة الأمريكية في تـل أبيب على «صدق» المعارضة الداخلية للعرض، وذلك على النحو التالي:

> *نتيجة لتشكيل المواقف من خلال التراكم المستمر في الصحافة العبرية، والكنيسـت، من قبل قادة الحكومة أنفسهم، باتجاه عدم الرغبة التامة في إعادة اللاجئين العرب على الإطلاق، فإن الشعب لم يكن مهيأ لتغيير في السياسة.*

فلا يوجد إسرائيلي، «بدءا من رئيس الوزراء إلى من هو أدنى يرغب في رؤية عربي واحد يعود إذا كان من الممكن تجنب ذلك»[98].

من جانبها، لم تعتقد الولايات المتحدة أن العرض الإسرائيلي «قدم أساسا مناسبا للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين العرب». وأضاف أتشيسون أن «العرض لم يكن مرضيا»[99].

غير أن إسرائيل ظلت متمسكة بموقفها: عرض الـ «100 ألف» هو الحد الأقصى. وبمنتصف شـهر أغسطس توصل المشاركون في لوزان إلى قناعة بأن المؤتمر قد فشل. حتى شـلواح كان «منزعجا ومتوترا»، وعمل شـاريت على تهدئته قائلا إن العرض الإسرائيـلي أدى إلى «تحسـن كبير في موقـف إسرائيل التكتيـكي إزاء الأمم المتحدة

والعرب». بيد أن شلواح، شأنه في ذلك شأن إيتان وساسون قبله، أصبح يدرك أن لوزان لن تقود إلى شيء. فقد أدى رفض العرب لكل من خطة غزة و«عرض الـ 100 ألف»، ورفض إسرائيل العودة التامة والانسحاب إلى حدود خطة التقسيم، أسفر كل ذلك، وفقا لما ذكره أتشيسون إلى «عدم توافر أساس حقيقي للتوفيق». وبنهاية شهر أغسطس كان كل شيء قد انتهى. فتوقف المشاركون عن العمل من دون تحقيق شيء علقت أعمال المؤتمر إلى تاريخ غير محدد. عادت الوفود إلى بلادها في سبتمبر، أما لجنة التوفيق الفلسطينية فقد استمرت في كتابة تقارير عن مشكلة لاجئي فلسطين خلال الخمسينيات[100].

في تلك الأثناء أقدمت كل من الولايات المتحدة ولجنة التوفيق الفلسطينية، في نوع من التنسيق، في شهر أغسطس على بذل مسعى أخير. فمع فشل السياسة بشكل واضح حاولا اللجوء إلى مقترب غير مباشر يتصل بالاقتصاد. ومثلت «خطة مكغي» الأمريكية وبعثة لجنة التوفيق للمتابعة الاقتصادية خلاصة هذا التحرك؛ حيث اتفق الطرفان على السعي إلى إيجاد حل اقتصادي لمشكلة اللاجئين. وفي هذا الصدد ركز صانعو السياسة الأمريكيون على نموذج تنمية اقتصادية ضخم في الشرق الأوسط أو «خطة مارشال» إقليمية من شأنها أن تُدخل العرب في فلك السياسة الأمريكية على خلفية الحرب الباردة الدائرة آنذاك، وتعطي دفعة قوية لهذه الدول، وربما تتمكن من حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية توطين منظمة في الدول العربية، تُمَوَّل بشكل جيد، وقد عرف هذا النموذج تحت مسمى «خطة مكغي».

في الفترة ذاتها، قدمت اللجنة الفنية حول اللاجئين، التي شكلتها لجنة التوفيق الفلسطينية في 14 يونيو 1949 لتقديم تقارير حول مدى وطبيعة مشكلة اللاجئين، نتائج عمليات التقصي التي قامت بها في 20 أغسطس 1949، وتضمنت: أن هناك «711 ألف» لاجئ أصلي وأن العدد الأكبر من ذلك الذي تقدمه منظمات الإغاثة الدولية (الذي يقارب المليون) يعود إلى «ازدواجية بطاقات التموين» و «ضم أشخاص على الرغم من أنهم غير مبعدين فإنهم معوزون». وقد أوصت اللجنة في هذا الصدد بأن يجري تعداد شامل. وفضلا على ذلك، كشفت أبحاث اللجنة عن أن «الأغلبية الساحقة» من اللاجئين كانوا راغبين في العودة إلى ديارهم، في حين أن إسرائيل كانت تمنع العودة. ومن وجهة نظر اللجنة فإنه «لا يمكن إعادة عقارب

الساعة إلى الوراء» خاصة في ضوء زيادة عدد السكان في اليشوف بنسبة 50 في المائة منذ النزوح الجماعي الفلسطيني؛ حيث تدفق المهاجرون إلى إسرائيل بمعدل «800 فرد يوميا». كما بحثت اللجنة في إمكانيات توفير فرص العمل وناقشت فرص القيام بمشروعات تنمية إقليمية لمصلحة اللاجئين[101].

حتى قبل صدور تقرير اللجنة الفنية، قامت لجنة التوفيق الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية بطرح فكرة إنشاء «بعثة متابعة اقتصادية» تكون مهمتها الرئيسة التركيـز على مشـاريع التنمية الإقليميـة التي يمكنها أن توفـر وظائف للاجئين. وقد أنشـئت بالفعل تلك البعثة رسميا في 23 أغسـطس وترأسها غوردن كلاب، باعتبارها لجنة فرعية (شـأنها في ذلك شـأن اللجنة الفنية) للجنة التوفيق الفلسـطينية تحت القـرار 194. وقد وعدت الولايـات المتحدة أن تمويل مثل تلك المشروعات سـيكون أمريكيا بشـكل رئيسي، وأن الفرضية الرئيسية التي تسـتند إليها تتمثل في توفير حل يقـوم عـلى توطين اللاجئـين في البلاد العربية عوضـا عن عودتهـم إلى ديارهم[102]. أجـرت بعثة المتابعـة الاقتصادية، التي اتخذت من بيروت مقـرا لها، زيارات للإقليم منذ منتصف شـهر سـبتمبر، وقدمت تقريـرا مرحليا عن أعمالهـا إلى لجنة التوفيق الفلسطينية والجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر من العام نفسه.

كانـت بعثـة المتابعـة الاقتصادية مجرد واحـدة من بين العديـد من الأجهزة الاقتصادية الدبيلوماسـية التي أُسست خلال الفترة من عام 1949 حتى عام 1956 بهدف الإبقاء على مشـكلة اللاجئين حية وموضع اهتـمام دولي. وكما كانت الحال بالنسـبة إلى اللجنـة الفنية، لم يكـن لنتائج عمليات التقصي التـي قامت بها بعثة المتابعة الاقتصادية وتوصياتها أي تأثير على الإطلاق. فقد اسـتمرت مشكلة اللاجئين كما كانت عليه، مشـكلة سياسية، والتحسن الاقتصادي في هذا الصدد كان لا بد أن يسبقه التوصل إلى تسوية سياسية.

مع مرور الوقت واسـتمرار الوضع على ما هو عليه، ازدادت السياسات العربية والإسرائيلية تشـددا. كـما أدى التدفق الضخم للمهاجريـن اليهود على إسرائيل إلى الاسـتبعاد المتزايد لأي إمكان لعودة اللاجئين. فلن تكون العودة الحقيقية والضخمة للاجئين أمرا ممكنا إلا بتدمير الدولة اليهودية وموت أو طرد سكانها، وفي المقابل ظل احتـمال إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية إمكانية مطروحة على مدار الأعوام،

عــلى الرغم من أنــه يتطلب مبالغ ضخمة مــن الغرب. ومع ذلــك عارضت الدول العربية مثل هذه العملية أساســا لأسباب سياســية؛ حيث نظرت إلى عودة اللاجئين على أنها حل «عادل»، كما أنه حل يمكن أن يســاعد في إضعاف الدولة العبرية التي استمر العرب في معارضتهم لوجودها. وفضلا عن ذلك كانت الدول العربية راغبة في التخلص من عبء اللاجئين لأســباب داخلية، حيث كانوا يخافون من إمكانية تحول اللاجئين إلى طابور خامس مضطرب. كذلك فإنه في الوقت الذي أعاقت فيه إسرائيل العودة، مثّل بقاء اللاجئين في ظروف مزرية سلاحا سياسيا ضد إسرائيل.

بالعــودة إلى الوراء، يمكن القول إن أفضل الفــرص، وربما الفرصة الوحيدة، لحل مشكلة اللاجئين، إن لم يكن للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، قد ضاعت في لوزان. غير أن التعارض الجوهري بين المواقف المبدئية، فضلا على عدم اســتعداد الطرفين للتحرك، والتحرك بسرعة، تجاه حل وسط (وهو الأمر الذي نتج عن الموقف العربي الرافض والشعور بالمهانة؛ وثمل إسرائيل بنشوة النصر واحتياجاتها المادية التي نبعت بشــكل كبير من تدفــق المهاجرين اليهود إليها)، كل ذلــك ألقى على المؤتمر بظلال قاتمة منذ البداية. أما الضغط الأمريكي على كلا الطرفين، الذي افتقر إلى القوة والتصميــم، فإنه فشــل في تحريك موقف اليهود أو العــرب. وفيما يتصل بعرض الـ «100 ألف» فإنه كان نموذجا تقليديا لما يعرف بـ «القليل جدا الذي يتم عرضه بشكل متأخــر جدا». أما خطة غــزة فإنها لم يكن من الممكن البدء فيهــا، أخذا في الاعتبار هزيمة مصر في الحرب، والتوسع الذي انتهت الدولة اليهودية للتو من تحقيقه، فضلا عــن التنافس المــصري - الأردني. وربما كان من الممكــن أن توافق على الخطة مصر وحدها، وهو الأمر الذي كان من المستحيل لها القيام به وهي جزء من تحالف عربي تديره عادة المكونات الأكثر تطرفا فيه (وكان ذلك هو مفتاح التحركات العربية).

وهكذا، انتهى مؤتمر لوزان في 12 ســبتمبر من دون التوصل إلى نتيجة، مما أدى إلى إغلاق ملف اللاجئين بشــكل محكــم. وكان مؤتمر لوزان على الأرجح آخر فرصة لتسوية صراع الشرق الأوسط سلميا.

الخاتمة

«إن ذكريات العام 1948 والعقود التالية من الإذلال والحرمان في مخيمات اللاجئين ستقود في نهاية المطاف إلى تحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين ناشطين أو محتملين»

المؤلف

شن العرب الفلسطينيون الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام 1948، بعد رفضهم قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة واندفاعهم في عمليات عسكرية هدفت إلى منع قيام دولة إسرائيل. كانت هذه الحرب. وليس أي مشروع يهودي أو عربي، هي التي ولّدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

بيد أن تشريد العرب من فلسطين أو المناطق التي كانت مخصصة منها لقيام الدولة اليهودية، كان أمرا متضمنا في الأيديولوجية الصهيونية أو راجعا، بشكل مصغر، إلى التطبيق الصهيوني العملي منذ انطلاق المشروع. فالطرد التدريجي للمزارعين المستأجرين، على الرغم من أنه كان بأعداد صغيرة نسبيا، خلال العقود الخمسة الأولى لشراء الصهاينة للأراضي واستيطانهم فيها، نبع بشكل طبيعي من -

وبشــكل ما ألمح إلى - الاندفاع الموجود في أعــماق الأيديولوجية، نحو تحويل أرض يسكنها العرب إلى دولة تقطنها أغلبية يهودية ساحقة. وكان تفكير القادة الصهاينة، ومصادقاتهم من وقت إلى آخر، على «النقل» - الطوعي والمتفق عليه إن أمكن، أو الجبري في الحالة العكســية - يتضمن استعدادا كاملا لتسوية العام 1948 ونتائجها المباشرة، والتي أســفرت عن تشريد 700 ألف عربي من ديارهم (على الرغم من أن غالبيتهم بقوا في فلسطين).

لم تكن هناك خطة صهيونية مسبقة لطرد العرب من فلسطين أو مناطق الدولة اليهودية في طور التكوين؛ كما أن اليشــوف لم يدخل الحرب مســتندا إلى خطة أو سياســة للطرد. وأيضا لم يترجَم على الإطلاق التفكير السابق على الحرب والمتعلق بـ «النقل» إلى سياسة منهجية متفق عليها للطرد، ومن ثم لم تكن هناك خلال الأشهر الأربعة الأولى من القتال (نهاية نوفمبر -1948 نهاية مارس 1948) أي اســتعدادات لعملية طرد جماعي، ولم تكن هناك في الأغلب حالات طرد أو تسوية قرى بالأرض، وخلال الأشــهر العشرة التالية كانــت وحدات الهاغاناه وقــوات الدفاع الإسرائيلية تعمل بشكل غير متناسق. فعلى حين قامت أغلب الوحدات بدفع العرب إلى الخارج كأمر طبيعي ومتوقع، تركت وحدات أخرى قرى ومدنا (مســلمة وكذلك مســيحية ودرزية) في أماكنها، الأمر الذي أسفر عن بروز إسرائيل في نهاية الحرب بأقلية عربية كبيرة قوامها 150 ألف نسمة (أقلية يبلغ تعدادها الآن مليونا، ومازالت تمثل خُمس سكان الدولة. وهي أقلية مضطربة وقابلة للانفجار).

في الوقــت ذاته، فإنه منذ مطلع أبريــل 1948 فصاعدا، ونتيجةً لميل العرب إلى القتال وشــعور اليشوف بالحصار والهشاشــة والعزلة، كان موضوع «النقل» ذائعا؛ وســادت الرغبة في رحيل العرب على المستويات المحلية والوطنية بين أغلبية سكان اليشــوف، بدءا من بن غوريون ونزولا إلى قاعدة الشــعب. وفي حين لم تترجم هذه الإرادة العامة إلى سياسية منهجية، طُرد عدد كبير من العرب، وقد تزايدت معدلات الطرد وقوى تصميم القوات على ذلك في أعقاب الغزو العربي في منتصف مايو 1948 الذي هدد اليشوف بالزوال. ومع ذلك فإنه في يوليو، وبعد ذلك في أكتوبر ونوفمبر، استمرت القوات في ترك تجمعات عربية في أماكنها، وتوقف الأمر بدرجة كبيرة على الملابسات المحلية وعلى التصرفات الفردية لقادة الوحدات والفرق والألوية.

إذا كانــت تصرفات الهاغانــاه/ قوات الدفاع الإسرائيلية قد غلبت عليها ســمة التضارب والارتباك خلال عملية الاســتيلاء عــلى الأرض والفترة التي أعقبتها مباشرة، فإنــه لم يكن هناك أي غموض فيما يتصل بالسياســة الإسرائيليــة منذ صيف العام 1948 إزاء أولئك الذين شُردوا بالفعل وأضحوا لاجئين، أو تجاه من كان ســيشرَّد في العمليات التالية: وقد تمثلت تلك السياسة، التي نُفذت بشكل عام بتصميم، وغالبا بقسوة، في منع عودة اللاجئين بأي ثمن. وإذا ما نجح اللاجئون في العودة بطريقة ما فكان يجري تجميعهم وطردهم بشكل دوري (على الرغم من أن عشرات الآلاف من المتســللين نجحوا في نهاية المطاف في البقــاء وأضحوا مواطنين إسرائيليين). وفي هذا الخصوص ربما يمكن القول من دون تحيز إن كل الـ 700 ألف الذين انتهى المطاف بتحولهم إلى لاجئين جرى تشريدهم أو طردهم من خلال الإجبار.

فضلا على ذلك، يجدر التذكير بأن نســبة كبيرة من أولئك الذين أصبحوا لاجئين فــروا من مدنهم وقراهــم تحت ضغط أو إكراه إسرائيلي مبــاشر. فعشرات الآلاف - أغلبهــم مــن الموسرين والنخبة - غادروا المدن في الأشــهر الأولى للحرب بســبب انســحاب الإدارة البريطانية، وحالة الاضطراب التي أعقبت ذلك، فضلا على الحكم اليهودي المرتقب. وفي الأشــهر التالية فر مئات الآلاف ليس بأوامر يهودية أو إكراه مبــاشر، على الرغم مــن أنه من المؤكد أن أغلبهم ســعى إلى الابتعاد عن الأذى مع اســتيلاء القوات الإسرائيلية على مدينة تلو الأخرى وحي تلو الآخر، واعتقد أغلبهم على الأرجح أنهم ســيعودون إلى ديارهم خلال أشــهر إن لم يكن أســابيع، ربما بعد نجاح الجيوش العربية في سحق إسرائيل.

منذ البدايــة، عارضت اللجنة العربية العليا واللجان المحلية النزوح، خاصة من قبل الذكور في ســن القتال، وبذلوا جهودا لمنعهم من القيام بذلك، غير أنها لم تكن فعالــة، وكانــت في بعض الأحيان فاترة أو تعوزها الحماســة. وفي الوقت ذاته قاموا بتشــجيع عملية إخلاء القرى والمدن؛ حيث رحل عدة آلاف من العرب - من النساء والأطفال وكبار الســن - من القرى المحيطة بالقدس، والســهل الســاحلي، وكل من مــرج ابن عامر ووادي الأردن، ومدن مختلفة – قبيــل فترة قصيرة من بدء المعركة بناء على نصح وأوامر من القادة العســكريين العرب والمســؤولين المحليين، والذين كانوا يخشون على ســلامتهم من أن بقاءهم سيعيق رجال المليشيات خلال القتال.

وفي واقع الأمر صادقت كل من الدول العربية واللجنة العربية العليا، قبل أشهر من بدء القتال، على إبعاد المعالين من مناطق المعارك الفعلية أو المحتملة. وبدءا من ديسمبر 1947 أصدر الضباط العرب أوامرهم بالإجلاء الكامل لقرى محددة في بعض المناطق، خشية من أن يقبل سكانها «غدرا» بالحكم اليهودي أو خوفا من أن يعيق وجودهم انتشار القوات العربية. وليست هناك أي مبالغة في القول بأهمية مثل هذه الإخلاءات المبكرة - التي بادر بها العرب - في إضعاف الروح المعنوية وزيادة احتمال إقدام سكان الريف والحضر المتبقين على الرحيل.

إلى حد كبير، كان خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أمرا متعذرا اجتنابه، بالنظر إلى التداخل الجغرافي للسكان العرب واليهود في دولة صغيرة جدا (10 آلاف ميل مربع)، وتاريخ العداء العربي - اليهودي خلال الفترة من 1881 إلى 1947، والمعارضة الساحقة لدى كل من الطرفين لفكرة قيام دولة مزدوجة القوميات، فضلا عن اندلاع واستمرار الحرب حول مولد دولة إسرائيل وبقائها، والضعف الهيكلي الرئيسي للمجتمع الفلسطيني العربي، وعمق العداوة العربية ضد اليشوف، وكذلك مخاوف العرب من الخضوع للإدارة اليهودية، ومخاوف اليشوف مما يمكن أن يحدث إذا ما انتصر العرب أو ماذا يمكن أن يصيب الدولة اليهودية الوليدة مع وجود أقلية عربية كبيرة ومعادية داخلها.

جرى النزوح الجماعي على أربع مراحل أو أربع مراحل ونصف المرحلة ارتبطت بشكل وثيق بتطورات الحرب ذاتها. فقد بدأ في الفترة من ديسمبر 1947 حتى مارس 1948 (المرحلة الأولى) مع رحيل العديد من عائلات الطبقتين العليا والمتوسطة، خاصة من مدينتي حيفا ويافا اللتين كان من المقرر أن تكونا تحت سيطرة الدولة اليهودية في طور التكوين، وكذلك شملت هذه المرحلة النزوح من ضواحي القدس الغربية. وثبت أن الفرار كان مُعديا. أسرة تلتها أسرة، وجار تبعه جار، وشارع وراءه شارع، وضاحية وراءها ضاحية، (لاحقا، قرية تبعتها قرية مجاورة مثل قطع الدومينو). وكان الأغنياء يخشون الموت أو الإصابة خلال أعمال القتال التي يمكن أن تنتشر في أي وقت، والفوضى التي صاحبت الانسحاب التدريجي للإدارة وقوات الأمن البريطانية، وأعمال السلب والترهيب التي مارستها المليشيات العربية والعناصر غير النظامية، وكذلك المستقبل الغامض والمجهول،

وإن كان على الأرجح مظلما، الذي ينتظرهم ســواء تحت إدارة اليهود أو الحسيني. وقد ترتــب على بعض من هذه الاعتبارات - فضلا على الضغط العســكري المباشر وغير المباشر - أن شــهدت تلك الأشــهر إجلاء أغلبية التجمعات الســكانية العربية الريفية في منطقة السهل الساحلي ذات الأغلبية اليهودية.

اعتقدت أغلب عائلات الطبقة العليا والمتوســطة، والتي انتقلت من يافا وحيفا والقدس والرملة وعكا وطبريا إلى دمشق ونابلس وعمان وبيروت وغزة والقاهرة، أن منفاهم ســيكون مؤقتا، وكانت بحوزتهم القــدرة المالية للتغلب على الصعاب التي واجهتهم؛ كما أن الكثيرين منهم كان له أقارب أثرياء وأماكن للسكنى خارج البلاد. وفي المقابــل فإن الجماهير في المدن والفلاحين لم تتوافر لديهم أماكن يذهبون إليها، وبالتأكيد فإنها لن تكون مريحة إن توافرت، كذلك فإن الفرار كان يعني بالنسبة إلى غالبيتهم العوز والفقر المدقع، ومن ثم فإنه لم يتم تبني هذا الخيار بشــكل سريع. بيد أن المشــهد اليومي لرحيــل من هم «أفضل حالا» وما رافــق ذلك من الإغلاق التدريجي للأعمال والمتاجر والمــدارس ومكاتب المحاماة والعيادات الطبية، وكذلك تــرك الموظفين لمواقعهم في أجهزة الخدمات العامة، كل هذا قاد إلى تآكل مســتمر للروح المعنوية والمزيد من إضعاف الإيمان والثقة بالعالم من حولهم: فقادتهم كانوا يرحلون أو رحلوا بالفعل، والبريطانيون كانوا يســتعدون للإقدام على ذلك، ومن ثم فإنهم سيُترَكون «بمفردهم» لمواجهة العدو اليهودي.

بشــكل يومي، وعلى مدار الأســابيع خلال ديسمبر 1947 ويناير وفبراير ومارس 1948، وقعت صدامات على طول «نقاط التماس» بين التجمعات السكانية العربية واليهودية في المــدن المختلطة، وكانت كمائن تنصب في الحقول وعلى الطرق، فضلا عن عمليــات القنص والقصف بالمدفعية والهجــمات بالقنابل، ومن وقت إلى آخر قذائــف الهاون. تزايدت المشــاكل المتصلــة بالانتقال والتحرك مــن مكان إلى آخر والاتصــالات والبطالــة وتوزيع الغذاء، خاصة في المدن، مع انــدلاع القتال. لا يوجد على الأرجح تفســير للنزوح الجماعي الذي أعقب ذلك من دون فهم لمدى انتشــار، وعمق الشعور العام، بالانهيار والتهاوي وعدم قدرة المركز على الصمود، والذي ساد فلســطين العربية، خاصة في المدن، بحلول شــهر أبريل 1948. وفي أماكن عديدة، لم يكن الأمر ينقصه إلا دفعة صغيرة حتى تقْدِم الحشود على جمع مقتنياتها والفرار.

نتيجة الهجمات والهجمات المضادة التي شنتها الهاغاناه (والإرغون والهستدروت) خلال الفترة من أبريل إلى يونيو تغلب الشعور المتراكم بالخوف والحرمان والوحدة والتعرض للسلب والنهب على مدار الشهور السابقة - سواء في المدن أو القرى - على النفور الطبيعي والمبدئي من فكرة التخلي عن الديار والممتلكات والهرب. ومع تحطم القوة العسكرية الفلسطينية بشكل سريع ومفاجئ، وإثبات الهاغاناه في المعارك المتتالية أن لديها التفوق الذي لا يمكن تحديه، تحطمت الروح المعنوية لدى العرب، مما فتح الباب - وفقا لما أورده أحد تقارير وكالة استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية - أمام حالة من الارتباك الأعمى و«هوس الفرار»[1]. وكانت هذه هي المرحلة الثانية والحاسمة في النزوح الجماعي. وساد خلالها توافق وتزامن تاريخي بين كل واحدة من الهجمات اليهودية من جانب، وفرار جانب كبير من السكان من كل مدينة وحي تجري مهاجمته من جانب آخر.

عادة ما كان يؤدي سقوط القرى إلى إضعاف القوة المعنوية في المدن المجاورة (انظر سقوط خربة نصر الدين وعرب طبريا). وبطريقة مشابهة، ولّد سقوط المدن - طبريا، حيفا، يافا، بيسان، صفد - وفرار سكانها حالة من الذعر في المناطق الداخلية المجاورة: فبعد سقوط حيفا كان الفرار من بلد الشيخ، والحواسة؛ وبعد يافا كان الفرار من قرى سلمة والخيرية ويازور؛ وبعد صفد فر سكان الظاهرية التحتة والسموعي وميرون. وإذا كان القرويون تطلعوا على مدار عقود لقيادة المدن، فإنهم أضحوا الآن يقتفون أثرها إلى المنفى.

إذا كان الهجوم اليهودي قد أثار بشكل مباشر أو غير مباشر النزوح الجماعي حتى شهر يونيو 1948، فإن هناك شريحة صغيرة ولكنها مهمة من النازحين أقدموا على ذلك بناء على أوامر طرد مباشرة أو آليات الحرب النفسية (دعاية «الهمس» أو «الإشاعات») والمصممة لترهيب السكان ودفعهم إلى الفرار. فقد تلقى سكان عشرات من القرى أوامر أو «نصائح» من الهاغاناه بالجلاء خلال الفترة ما بين أبريل ويونيو. أما عمليات الطرد، فكانت دائما من مناطق نُظر إليها على أنها ذات أهمية إستراتيجية حيوية، وفي سياق تنفيذ الخطة دالت، التي قضت بإخلاء الطرق الرئيسية للاتصالات والمناطق الحدودية. غير أنه بشكل عام لم يكن قادة الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية مضطرين إلى مواجهة المعضلة الأخلاقية التي تفرضها

عمليـة الطرد؛ حيث إن أغلب العرب كانوا قد فـروا قبل أو أثناء المعارك، وقبل أن تصـل القوات الإسرائيلية إلى منازلهم، الأمر الذي يعني تجنيب القادة العسـكريين مواجهة هذه المعضلة الصعبة.

يضاف إلى ما تقدم أنه خلال الفترة من أبريل إلى يونيو أصدر القادة العسكريون العـرب واللجنة العربية العليا أوامر بإجلاء العشرات من القرى وإبعاد الأشـخاص المُعالـين من عشرات القرى الأخرى. كما أصـدرت الجيوش العربية الغازية بدورها، من وقت إلى آخر، أوامر لقرى بأكملها كانت تقع في طريقها بالرحيل.

خـلال الفترة من أبريل إلى يونيو، ثم مجددا من أكتوبر إلى نوفمبر، لعب «عامل الفظائع» دورا رئيسيا في فرار السكان من بعض المناطق. خشي القرويون من أن يقْدم اليهود، في حال انتصارهم، على فعل ما كان يمكن على الأرجح أن يقْدم عليه المقاتلون العرب المنتصرون، في الحالة العكسية، إزاء اليهود (بل أقدموا عليه فعلا من وقت إلى آخر، كما كانت عليه الحال في مسـتوطنات عتصيون في شـهر مايو) [2]. ولقد عززت الفظائـع الفعليـة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية (أساسـا في دير ياسـين) من تلك المخاوف كثيرا، خاصة مع تضخيمها بشـكل كبير ومستمر من قبل الإعلام العربي على مدار الأسـابيع التي تلتها. وفضلا عـلى 20 حالة ونيف اتصلت بمذابح، قتلت القوات الإسرائيلية بشـكل عشـوائي عددا من سـجناء الحرب، وعمال الزراعة في الحقول وفي بعض الأحيان قرويين بقوا في قراهم. ولم يكن من شـأن مثل هذه الأعمال إلا تضخيم صفوف الفارين. يضاف إلى ما تقدم العشرات من حالات الاغتصاب، وهي جريمة تثير الكثير من الرعب والاشمئزاز في المجتمعات العربية والإسلامية. فقد خيم الخوف من الاغتصاب بشكل كبير على مخيلة العرب، وربما كان ذلك، بشكل جزئي، أحد الأسباب وراء إبعاد النسـاء والفتيات عن المناطق التي تشهد معارك أو تلك التي من المحتمل أن تكون مسرحا للقتال، وإلى حد ما في الفرار المتهور لسـكان القرى وضواحي المدن بدءا من شهر أبريل.

إلى أي مدى كان النزوح الجماعي حتى شهر يونيو نتاجا لسياسة اتبعها اليشوف تجاه العرب؟

من المؤكـد أن تبني الهاغاناه وتطبيقها، خلال الفترة من ديسـمبر 1947 حتى مارس 1948، إسـتراتيجية انتقامية ضد قواعد المليشـيات - والمقصود بذلك القرى

وضواحــي المــدن - أديا إلى فــرار المدنيين، بيد أن هذه الإســتراتيجية، اســتنادا إلى المســتندات المتوافرة، كانت مصممة لمعاقبة وإيذاء وردع رجال المليشــيات، وليس بغرض التعجيل بحدوث النزوح الجماعي.

في مطلع شهر مارس، أدت احتمالية الغزو العربي للبلاد إلى وضع الخطة دالت، والتي خولت قادة الألوية والفرق «سلطات مطلقة» من أجل تنقية المناطق الحيوية من السكان العرب. فقد استُخدمت العديد من القرى قواعدَ لعصابات من العناصر غير النظامية، كما أن أغلب القرى كانت لديها مليشيات تمد يد العون للعناصر غير النظامية في هجماتها على المســتوطنات والقوافل. نفــذت وحدات الهاغاناه خلال شــهري أبريل ومايو، بأوامر من رئاســة الأركان، أجزاء من الخطة دالت، بيد أن كل وحدة قامت بتفسير وتنفيذ الخطة وفقا لما اعتبرته مناسبا للظروف المحلية. وكانت هجــمات الهاغانــاه، إلى حد كبــير، ردا على الهجمات العربية. وبشــكل عام، فضل القادة العسكريون اليهود تنقية الطرق الحيوية والمناطق الحدودية من المجتمعات العربية - آلون في الجليل الشرقي؛ كارميل في المنطقة المحيطة بحيفا والجليل الغربي؛ أفيدان في الجنوب. وفر أغلب القرويين قبيل أو خلال المعارك. أما أولئك الذين بقوا، فقد طُردوا بشكل متكرر.

خــلال الفترة مــن أبريل إلى يونيو 1948 لم تتخذ أي من القيادة العســكرية أو السياسية قرارا بطرد «العرب». وعلى القدر الذي تظهره الأدلة المتاحة، فإن الموضوع لم يناقش من قبل مؤسسات صنع القرار العليا، غير أنه كان مفهوما من قبل جميع المعنيــين، وفي إطار الصراع من أجل البقاء، أنه عســكريا: كلــما كان العرب الباقون وراء خطــوط القتــال وعلى طولها أقــل، كان ذلك أفضل، وسياســيا: كلما كان عدد العــرب الباقين في الدولــة اليهودية أقل، كان ذلك أفضل. خلال تلك الشــهور التي كان فيهــا مصــير الدولة على المحــك، «أدرك» ضباط الهاغاناه على كل مســتويات القيادة والتنفيذ، ما هو مطلوب من أجل البقاء. حتى أغلب الضباط المنتســبين إلى مابام - المؤمنين أيديولوجيا بالتعايش الســلمي مــع العرب - عجزوا عن «الالتزام» بتوجه الحزب: فالظروف في الميدان، على المســتوى التكتيكي والإســتراتيجي، أعطت أولوية للسعي إلى المحافظة على البقاء، في الوقت الحالي، على الرغبة في تحقيق قيم التعايش على المدى البعيد.

ساعدت القيادة العربية، داخل فلسطين وخارجها، على الأرجح في التعجيل مـن الهرب، فعلى الرغم من معارضتها العقائدية أو المبدئية للنزوح الجماعي، فإنها كانت غير موحدة وغير فعالة، كما أنها منذ البداية لم تتخذ قراراتها بشكل يستند إلى سياسة محددة أو متناغمة، ولم تقدم للجماهير إرشادات عامة للسلوك الذي يلزم اتباعه، خاصة خلال شهر أبريل الحاسم. وعلى الرغم من أن السجلات غير مكتملة في هذا الصدد، فإنها تُظهر ارتباكا واسع النطاق وأهدافا متباينة، و«سياسة» متغيرة من أسبوع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. لم تكن هناك سلطة مركزية تدير هـذا الملف، ولم تظهر بشكل واضح أي «سياسة» عامة.

خلال الأشهر التي سبقت أبريل، خاصة مارس، أثار فرار الطبقات المتوسطة والعليا من المدن موجة تنديد من قبل اللجان الوطنية المحلية، فضلا على اللجنة العربية العليا (في حين كان أعضاء في اللجان أنفسهم، وعائلاتهم، يفرون من ديارهم أو كانوا بالفعل يعيشون في الخارج). غير أنه لم يُبذَل إلا القليل لمنع عملية الفرار. كانت الحال كذلك بالنسبة إلى الدول العربية المحيطة والتي لم تقم إلا بالقليل، قبل نهاية شهر مارس، لإعاقة دخول الفارين إلى أراضيهم. فقد تسرب أفراد الطبقة الغنية والمتوسطة إلى نابلس، عمان، بيروت، القاهرة شيئا فشيئا ولم يكونوا من المعوزين؛ وبدا الأمر على أنه تكرار للنزوح الذي حدث في الفترة من 1936 - 1939. ولم تقْدِم أي دولة عربية بشكل عملي على إغلاق حدودها، على الرغم من أنه في نهاية شهر مارس عملت كل من سورية ولبنان على تقليص حاد لعدد التأشيرات التي يجري إصدارها. ومن جانبهم كان آل الحسيني على الأرجح سعداء لرؤية العديد من العائلات المرتبطة بالمعارضة ترحل من فلسطين. كما أن اللجنة العربية العليا، التي كان أغلب أعضائها مبعثرين في الخارج، لم تصدر أي إدانات قوية وصريحة وعلنية لهذا النزوح الجماعي، على الرغم من مناشدتها بين الفينة والأخرى الذكورَ في سن القتال البقاء، أو العودة والانخراط في القتال[3]. على المستوى المحلي حاولت بعض اللجان الوطنية (على سبيل المثال في حيفا والقدس) فضلا على عدد من القادة العسكريين المحليين وقف النزوح الجماعي، ووصل الأمر إلى حد تشكيل محاكم شعب لمعاقبة المخالفين، فضلا على التهديد بمصادرة

أملاك من رحل. ومع ذلك بدت هذه الجهود لفرض وضع معين ضعيفة وعشوائية، كــما ثبت إلى حد كبير أن الإجراءات التي اتُّخدت لا طائل من ورائها؛ حيث مكنت الرشــوة من التغلب على كل التعليمات. كانت لدى رجال المليشيات والعناصر غير النظامية مصلحة في تشجيع عمليات الفرار - كانوا في حاجة إلى المنازل كمقارٍّ لهم، كــما أن تلك العمليــات كانت مصدرا للحصول على الأموال (دفــع الراحلون أموالا من أجل «حماية» منازلهــم الخاوية، في وقت تم فيه نهب المنازل المهجورة وابتزاز الأموال من الراحلين).

فيما يتصل بالفترة الممتدة طوال شــهري أبريل ومايو، والتي شــهدت بداية المرحلة الرئيســية في الرحيل الجماعي، لم أجد أي دليل يُظهر أن اللجنة العربية العليا أو القادة العرب خارج فلســطين أصدروا تعليمات صريحة للسكان، سواء عبر المذياع أو غير ذلك من الســبل، تحثهم على الفرار، ومع ذلك اســتمر إجلاء النســاء والأطفال وكبار الســن من بعض المناطق، كما صــدرت التعليمات لقرى بعينهــا بالرحيل برمتها. وفضلا عــلى ذلك يبدو أن مؤيدي المفتــي قد أمروا أو شــجعوا على الفرار تنفيذا لحسابات سياســية، معتقدين أنهم كانوا يقومون بما كانــت اللجنة العربيــة العليا ترغــب في أن يقوموا به. وقــد قدمت حيفا مثلا موضحــا على ذلك. فعــلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يكون الحســيني أو أعضــاء اللجنة العربية العليا خارج فلســطين قد أعطوا أوامــر للقيادة العربية في حيفــا في 22 أبريل بتفضيل الرحيل على الاستســلام، فــإن المؤيدين المحليين للحســيني بقيادة الشــيخ مراد بادروا بالتأكيد بإصدار تلــك الأوامر، وكانوا على الأرجح مدفوعين في ذلك بالخوف من أن البقاء في يافا يمكن أن يتم تفسيره على أنه قبول بالحكم اليهودي وأنه «خيانة»، كما قدروا أن الوضع الفلسطيني المزري الــذي ســينتج عن النزوح الجماعي، قــد يزيد من الضغط على الــدول العربية للتدخل. لقد اعتقد القادة المحليون وأعضاء اللجنة العربية العليا أن الإجلاء كان أمرا مؤقتا ستعقبه سريعا عودة ضخمة. وعلى أي حال، فإن اللجنة العربية العليا شجعت النزوح الجماعي المستمر بعد وقوعه. وقد قدمت حالة حيفا من نهاية شــهر أبريل إلى أوائل مايــو مثلا واضحا على تضارب وتأرجــح موقف القيادات المحلية والوطنية تجاه النزوح الجماعي.

باستثناء مناشدة الدول العربية لبريطانيا التدخل لوقف هجمات الهاغاناه، متهمة اليهود بطرد عرب فلسطين، يبدو أنها أخذت أسابيع لهضم وفهم ما كان يحدث. وعلى الرغم من أنها لم تطلب من الجموع الفلسطينية المغادرة، فإنها لم تطالبهم علنا في شهر إبريل بالثبات في أماكنهم. وربما كان الساسة في دمشق والقاهرة وعمان، على غرار الحسيني، قد أدركوا أنهم سيكونون في حاجة إلى تبرير تدخلهم العسكري وأن النزوح الجماعي الذي قُدِّم على أنه عملية طرد صهيونية مخططة، يوفر مثل هذا التبرير.

بيد أن أبعاد وأعباء المشكلة التي نجمت عن النزوح الجماعي، والتي وقعت بالضرورة وبشكل رئيسي على عاتق الدول المضيفة، سرعان ما أقنعت الدول العربية - وبصفة أساسية الأردن - أنه من الأفضل وقف موجة النزوح. كذلك أُصيبت اللجنة العربية العليا بالصدمة إزاء سهولة وشمولية النزوح الجماعي. ومن ثم كان هناك فيض من المناشدات الموجهة إلى الفلسطينيين في مطلع شهر مايو من الأردن، واللجنة العربية العليا وجيش الإنقاذ للبقاء في أماكنهم أو - إذا ما كانوا بالفعل قد رحلوا - العودة إلى ديارهم. غير أنه أخذا في الاعتبار استمرار العمليات القتالية والتوقعات بزيادة كبيرة في الحرب على طول خطوط المواجهة، لم يكن لتلك المناشدات سوى تأثير محدود: فاللاجئون الذين غادروا على الفور مناطق المعارك الساخنة كان من الصعب عليهم التفكير في العودة خاصة عشية الغزو. يضاف إلى ذلك أن الهاغاناه عملت بشكل ملموس في أغلب المناطق على صد وإعاقة العودة. أما بعد 15 مايو فإن بدء الغزو العربي وانتشار العمليات القتالية جعل أي تفكير في العودة أمرا غير عملي، كما عزز الغزو من جاهزية قادة الهاغاناه لتنظيف المناطق الحدودية من المجتمعات العربية (وأخذا في الاعتبار الهيكلَ الضيق والنحيل للدولة الجديدة، فإن كل منطقة كانت من الناحية الفعلية منطقة حدودية).

كان قادة اليشوف قد بدأوا بالفعل خلال شهري أبريل ومايو في تأمل مشكلة العودة: هل يلزم السماح للاجئين بالعودة؟ وكان من شأن اقتراب التوصل إلى الهدنة الأولى في مطلع شهر يونيو أن يرتقي بالمشكلة إلى مستوى الموضوعات السياسية والإستراتيجية الجوهرية التي تواجه الدولة الجديدة. فالدول العربية،

على المستوى المحلي في كل الجبهات وكذلك في المحافل الدولية، بدأت في الضغط على إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين. كما أيد وسيط الأمم المتحدة برنادوت بقوة هذه القضية.

بيد أنه كان من الواضح لأغلب الإسرائيليين أن العودة ستكون كارثية سياسيا وعسكريا. فعسكريا – ومع تفهم الجميع لحقيقة أن الحرب بعيدة عن أن تضع أوزارها - كان ذلك يعني إدخال طابور خامس محتمل كبير الحجم إلى البلاد؛ أما سياسيا، فإنه يعني إعادة أقلية عربية كبيرة ومثيرة للاضطراب. وفي حين قدم القادة العسكريون الحجج المعارضة للعودة، كانت تلك هي حال الإدراك السياسي السليم. ودعم كل هذا جهود ضاغطة عالية الصوت من قبل المستوطنات في أرجاء البلاد.

كان على قادة التيار السياسي السائد في البلاد، بقيادة بن غوريون، التعامل مع الموضوع في سياق إطارين سياسيين مثيرين للجدل: الإطار الدولي المتصل بمستقبل العلاقات الإسرائيلية مع العرب والأمم المتحدة والولايات المتحدة، والإطار المحلي المتعلق بالحكومة الائتلافية، التي تدعو فيها وزراء مابام (وبدرجة أقل إصرارا وزراء آخرون) إلى مفهوم التعايش السلمي اليهودي - العربي كأساس للعلاقة المستقبلية ومن ثم عودة اللاجئين «المؤيدين للسلام» بعد الحرب. وفي هذا الإطار جاء توافق مجلس الوزراء في الفترة من يونيو إلى أغسطس 1948 على أنه لن تكون هناك عودة خلال الحرب وأن الموضوع سينظر فيه بعد انتهاء العمليات القتالية. وكان من شأن هذا التوافق أن يترك هامشا للمناورة من قبل الدبلوماسيين الإسرائيليين، كما أنه كان مرنا بما فيه الكفاية لتمكين حزب مابام من الاستمرار في الحكومة، مما يعني الإبقاء على الوحدة الوطنية سليمة.

على الصعيد العملي، فإنه منذ ربيع 1948 حدثت تطورات على الأرض كان من شأنها أن تحول بشكل متزايد دون إمكانية عودة اللاجئين. كان هناك مزيج من العمليات «الطبيعية» والخطوات العملية التي صُممت لتأمين استحالة العودة، وتضمن ذلك التدمير التدريجي للقرى المهجورة، تدمير الحقول العربية أو زراعتها والاستيلاء عليها؛ إقامة مستوطنات جديدة على أراض عربية، وتوطين مهاجرين يهود في القرى وضواحي المدن المهجورة.

اتسمت الأشهر التي فصلت بين نهاية الهدنة الأولى (8 يوليو) وتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية في ربيع - صيف 1949 بشــن إسرائيل هجمات قصيرة وقاسية تخللتها فترات طويلة من وقف إطلاق النار. وخلال تلك الهجمات هزمت قــوات الدفــاع الإسرائيلية جيوش كل من الأردن ومــصر، فضلا على جيش الإنقاذ في الجليل، واســتولت على أجزاء واســعة من الأراضي التي خصصها قرار التقسيم الصــادر عن الأمم المتحدة لدولة فلســطين العربية. وأثنــاء وبعد تلك المعارك في يوليو وأكتوبر ونوفمبر وديســمبر 1948 إلى يناير 1949 أضيف ما يقرب من 300 ألف فلسطيني إلى صفوف اللاجئين.

مجددا لم يكن هناك قرار بالطرد سواء من مجلس الوزراء أو على مستوى رئاسة أركان قــوات الدفاع الإسرائيلية. وفي واقع الأمر فإن معارك شــهر يوليو («العشرة أيام») - المرحلة الثالثة من النزوح الجماعي - سبقها صدور أمر من رئاسة الأركان لجميع الوحدات والتنظيمات بالامتناع عن تدمير القرى وعمليات الطرد من دون ترخيص مسبق من وزير الدفاع. صدر الأمر نتيجة الضغوط السياسية التي مارسها خلال صيف ذلك العام العديــد من الوزراء ذوو المواقف اللينة على بن غوريون، وربمــا لم تكن هناك نية على الإطلاق لأخذه على محمل الجد، فجرى تجاهله على نطاق واسع.

عــلى الرغم من أن الأوامر التنفيذية الشــاملة لعمليات ديكيل وداني ويواف وحيرام - وهي الهجمات الرئيســية في الفترة من يوليو إلى نوفمبر، والتي نتج عنها نــزوح العرب - لم تتضمــن أي نصوص تتصل بالطرد، فإنه منذ يوليو فصاعدا رُصد استعداد متزايد في صفوف وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لتنفيذ عمليات طرد. رجع ذلك جزئيا إلى الشعور، الذي دعمه النزوح الجماعي من الأراضي التي سيطر عليها اليهود حتى ذلك التاريخ، بأنه من الممكن من الناحية الواقعية الوصول إلى تحقيــق دولة يهودية خالصة. كذلك كانت هناك دوافــع انتقامية قوية - انتقاما للهجوم الذي شنه الفلســطينيون على اليشوف في الفترة من ديسمبر 1947 حتى مــارس 1948. انتقاما للغزو العربي في مايو - يونيو، والخســائر اليهودية الضخمة. وباختصار، عوقب الفلســطينيون لإجبارهم اليشوف على الدخول في حرب طويلة وضارية أسفرت عن مقتل واحد وإعاقة اثنين من بين كل مائة من السكان اليهود.

لقــد رفض العرب قرار التقســيم ودقوا طبول الحرب. ومن ثــم فإنه قد يكون من المفهوم أن تصل القيادة الإسرائيلية - بيســارها ووســطها ويمينها - إلى الاعتقاد بأن تــرك أقليــة عربية كبيرة (أو أغلبية) تعيش في ســلام داخل دولة إسرائيل ســيكون عمــلا انتحاريا. وفي المقابل، تبين أن إخراج العرب كان أمرا ســهلا، حيث إنهم فروا بشــكل عام، وراء أعيانهم وقادتهم العســكريين، مع الطلقات الأولى في القتال. وقد علق بن غوريون على ذلك بقوله إن ذلك عكس افتقارا جماعيا إلى العزيمة. بشــكل عــام، أُعفيت وحــدات الهاغاناه وقــوات الدفاع الإسرائيليــة المتقدمة من مواجهة معضلة اتخاذ قرارات مؤلمة من الناحية الأخلاقية والمعنوية تتضمن طرد المجتمعات الســكنية المقيمة؛ فقد أعفى فرار العرب القادة العسكريين من المسؤولية الأخلاقية إلى حــد كبير، على الرغم من أن العديــد منهم قد أزعجهم فيما بعد، وإن كان على مستويات أقل، اضطرارهم إلى مواجهة وصد الراغبين في العودة.

تزايد توجه وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية لطرد المدنيين مع تصاعد الضغوط التي مُورست على العرب المتبقين في البلاد من قبل قادتهم داخل فلسطين وخارجها للبقاء، وأيضا مع تزايد دوافعهم للصمود. فخلال الصيف سعت الحكومات العربية بشكل متقطع إلى منع دخول لاجئين جدد إلى أراضيها، بل جرى تشجيع الفلسطينيين على البقاء في فلســطين أو العودة إليها، وفي الوقت ذاته فضل أولئك الذين ظلوا في قراهم، ومع سماعهم عن الفاقة التي يعيشها المنفيون، البقاء في أماكنهم على الرغم من احتــمال امتداد الحكم الإسرائيلي ليشــمل مواقعهم. بعد شــهر يوليو أضحت مقاومة العرب لظاهرة الفرار أكثر وضوحا مما كانت عليه في الأيام التي سبقت هذا الشــهر. تضاءلت ظاهرة «الهروب التلقائي» وأضحى القرويون يفضلون الصمود في أماكنهم أو الرحيل فقط تحت الإكراه.

أراد بــن غوريون، بشــكل واضح، أن يكون هناك أقل عــدد ممكن من العرب في الدولــة اليهودية. ومنذ وقــت مبكر كان يأمل في أن يقوموا بالفرار. وإذا كان قد اقتــصر على التلميح إلى ذلك في فبراير 1948، فإنه قــال ذلك صراحة في اجتماعات خلال شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر. ومع ذلك، فإنه لم يعلن على الإطلاق سياسة طــرد، بل امتنع عن إصدار أوامر واضحة أو مكتوبة في هذا الخصوص؛ وكان يُفضل أن «يفهــم» جنرالاتــه ما يريد. وبتبنيه مثل هذا الموقــف فإنه أراد على الأرجح أن

يتجنب ذكر اسمه في التاريخ باعتباره «الطارد الكبير» Great expeller، أو أن توصم حكومته بانتهاج سياسات هي موضع خلاف من الناحية الأخلاقية أو المعنوية. فضلا على أنه سعى إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية في وقت الحرب.

على الرغم من أنه لم تكن هناك «سياسة طرد»، فإن الهجمات التي شنت خلال شهر يوليو اتسمت بكثرة عمليات الطرد واللجوء إلى العنف مقارنة بالوضع خلال النصف الأول من فترة الحرب. غير أن الأحداث اختلفت من مكان إلى آخر. فإذا كان بن غوريون قد أقر عملية الطرد الأكثر اتساعا خلال الحرب، في اللد والرملة، فإن الجبهة الشمالية أبقت - بترخيص منه - على سكان الناصرة، وأغلبهم من المسيحيين، في أماكنهم؛ حيث لم يكن «العامل المسيحي» من مصادر القلق الأمني والديموغرافي. كذلك فإنه في وسط البلاد سُمح ببقاء ثلاث قرى عربية تطل على محاور رئيسية في أماكنها لأسباب عاطفية أو اقتصادية (الفريديس، جسر الزرقاء، أبو غوش).

مجددا اتسمت هجمات قوات الدفاع الإسرائيلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر - أي في المرحلة الرابعة للنزوح الجماعي - بدرجة من درجات التضارب في كل ما تعلق بكيفية تعامل القوات مع السكان المدنيين في المناطق التي فرضت سيطرتها عليها. ففي الجنوب (مسرح عملية يوآف) حيث تولى آلون زمام القيادة، لم يتبق تقريبا مدنيون عرب، فقد فضل آلون إيجاد مناطق خلفية خالية من العرب، وترك لمن عمل تحت إمرته استشفاف ما يريده. أما في الشمال (مسرح عملية حيرام) حيث تولى كارميل قيادة العمليات فقد تنوعت الصورة، فعلى خلاف توقعات بن غوريون، رفض العديد من العرب أن يتزحزحوا عن أماكنهم. رجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه في الفترة التي سبقت شهر أكتوبر لم يتأثر القرويون هناك بالحرب أو الحرمان إلا بالقدر اليسير. كما أسهم في ذلك صدور أوامر غير صريحة - في ضوء تردد كارميل - بطرد السكان بعد انتهاء المعارك. إضافة إلى التعديلات الديموغرافية التي أدخلت على جيب الجليل الأوسط والشمالي. وعموما، تعاملت قوات الدفاع الإسرائيلية بشكل أكثر لطفا مع المسيحيين والدروز مما كان عليه الوضع بالنسبة إلى المسلمين؛ فقد سمح لأغلبية المسيحيين والدروز بالبقاء في أماكنهم. أما فيما يتصل بالقرويين المسلمين فقد فر الكثير منهم؛ في حين طرد آخرون. ومع ذلك، بقي العديد

منهم - في دير حنا، عرابة، سخنين، مجد الكروم وغيرها من القرى - في أماكنهم، وسُمح لهم بذلك. وقد اعتمد الأمر في جانب كبير منه على الاعتبارات المحلية الخاصة بكل منطقة.

خلال الشهور التالية، ونتيجة للتزايد التدريجي في قناعة مجلس الوزراء في تل أبيب بالخطاب والتصرفات العربية التي أشارت إلى أن الصراع سيظل ملمحا رئيسيا للموقف في الشرق الأوسط لسنوات طويلة قادمة، رُخص لقوات الدفاع الإسرائيلية بإخلاء الخطوط الحدودية لإسرائيل - التي اتسمت بطولها وتعرجها وسهولة اختراقها - من التجمعات العربية بعمق يتراوح ما بين 5 و15 كيلومترا. ويُمكن النظر إلى النتيجة المترتبة على ذلك على أنها تمثل المرحلة «الرابعة والنصف» من النزوح الجماعي الفلسطيني. وقد تمثل أحد الأهداف التي سعت تلك العمليات إلى تحقيقها في منع عمليات تسلل اللاجئين للعودة إلى ديارهم. وفضلا على ذلك، كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تخشى عمليات التخريب والتجسس. وشهدت بداية شهر نوفمبر قيام قوات الدفاع بعلميات واسعة من الطرد والنقل إلى المناطق الداخلية للقرويين، الذين وُجدوا على امتداد الحدود الشمالية. وقد أُنقذ البعض منهم الذين تلقوا أوامر بالرحيل في اللحظة الأخيرة نتيجة لتدخل بعض الساسة الإسرائيليين المعتدلين، كذلك شهدت الشهور والأعوام التالية عمليات إخلاء بعض المناطق الحدودية الأخرى كليا أو جزئيا من السكان العرب.

خلال عملية البحث في الأسباب وراء النزوح العربي من فلسطين في الفترة من 1947 إلى 1949 تبدو عملية القياس والتحديد مستحيلة. حاولت إبراز أن النزوح حدث على مراحل، وأن الأسباب وراء ذلك كانت متعددة الأبعاد: ففي حيفا لم ترحل شريحة التجار فقط نتيجة لعمليات القنص والقصف على مدار أسابيع أو شهور؛ أو نتيجة لتردي الأعمال؛ أو بسبب عمليات التخويف والابتزاز التي مارستها العناصر غير النظامية؛ أو في ظل الخوف من انهيار القانون والنظام غداة رحيل البريطانيين، أو الخشية من آفاق العيش في ظل الإدارة اليهودية، بل إنها رحلت نتيجة لتراكم كل العوامل السالف ذكرها. كما أن جماهير حيفا التي فرت في أعقابها - في نهاية شهر أبريل وبداية شهر مايو 1948 - لم تقدم على ذلك فقط نتيجة انهيار المليشيات والهجمات والانتصارات التي حققتها الهاغاناه في 21 - 22 أبريل،

بل بسبب الأثر التراكمي لرحيل النخبة، وعمليات القنص والقصف المدفعي، فضلا عما ترتب من نقص في المؤن وانتشار البطالة والاضطراب خلال الشهور السابقة؛ كذلك بسبب التعليمات الصادرة عن قادتهم المحليين في الثاني والعشرين من شهر أبريل، وما تلاها من أوامر اللجنة العربية العليا المطالبة بالاستمرار في الرحيل، وكانت هناك أيضا الأنشطة والضغوط التي مارستها الإرغون والهاغاناه خلال الأيام التي جرى خلالها الاستيلاء على المدينة وفي أعقاب ذلك، ويضاف إلى ذلك التوقعات بشأن العيش في ظل الإدارة اليهودية.

كان الموقف واضح المعالم إلى حد ما في الريف، ومع ذلك تعددت أسباب الفرار هناك أيضا. لننظر على سبيل المثال إلى حالة قالونيا، بالقرب من القدس؛ حيث دارت معارك في المنطقة على مدار أشهر؛ وحدث نقص بشكل متقطع في الإمدادات وانقطاع في الاتصالات مع القدس العربية؛ وافتقرت القرية إلى القيادة أو لتعليمات محددة حول ما يجب القيام به أو المتوقع القيام به، كما انتفت المساعدة من الخارج في وقت انتشرت فيه الشائعات حول هجوم يهودي وشيك، ومهاجمة اليهود بالفعل القرى المجاورة وما صاحب ذلك من تقارير حول الفظائع التي ارتكبها اليهود، وأخيرا كان الهجوم اليهودي على قالونيا ذاتها (بعد أن رحل أغلب سكانها). ومجددا كان الإجلاء هو النتيجة النهائية لعملية تراكمية.

حتى في حالة صدور أمر من الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية بالطرد، فإن الرحيل الفعلي كان نتاج عملية تراكمية أكثر منه نتيجة مباشرة لهذا الأمر. ولنأخذ مثالا اللد التي لم تُمس إلى حد كبير خلال المعارك التي سبقت شهر يوليو 1948؛ حيث ساد فيها خلال الأشهر التي سبقت الحرب ارتفاع صارخ في الأسعار وبطالة، فضلا على ما مثله وجود العناصر غير النظامية من عبء. وخلال شهري أبريل ومايو توافد الآلاف من اللاجئين الوافدين من يافا والمناطق الداخلية المحيطة بها على المدينة وخيموا في تخومها حاملين معهم عوامل إضعاف الروح المعنوية فضلا عن الأمراض. كان عدد من العائلات الثرية قد رحل. وأقدمت الهاغاناه على القيام بمضايقات في شكل غارات. ساد الشك حول وفاء الملك عبد الله بتعهده بالدفاع عن المدينة. وخلال شهر يونيو، ساد شعور بأن الدور سيحل بشكل وشيك على اللد.

وبالفعل بــدأ الهجوم بعمليات قصف جوي ومدفعي، وانســحب الجيش العربي وانهــارت المقاومة، وانتشرت عمليات القنص والمذابح، فضلا عن أوامر الطرد. وفي ضوء كل ذلك جرى إجلاء سكان اللد.

إن مــا حدث في فلســطين/ إسرائيل خلال الفترة مــن 1947 حتى 1949 كان معقــدا ومتنوعــا للغاية، كما تغير الموقف بشــكل جذري من يــوم إلى آخر ومن مكان إلى آخر، مما يجعل تقديم ســبب واحد للنــزوح الجماعي أمرا غير ممكن. يمكــن القول إن بعض الأســباب كانت مهمة في مناطق معنيــة وأوقات محددة، مــع وجود تحول عام في ربيع العام 1948 من صــدارة العوامل الداخلية العربية التراكمية – الافتقار إلى القيادة، المشــاكل الاقتصادية، انهيار القانون والنظام - إلى أولوية الأســباب الخارجية الملزمة: هجمات الهاغاناه أو قوات الدفاع الإسرائيلية، عمليــات الطرد، الخوف من الهجمات والفظائع اليهودية، الافتقار إلى المســاعدة من العالم العربي واللجنة العربية العليا، وســيادة شعور العجز والتخلي، فضلا على الأوامر الصادرة عن مســؤولين عرب وقادة عســكريين بالرحيل. بشكل عام، تمثل العامل النهائي والأكثر حســما في الإسراع من عملية النزوح أو الفرار خلال الحرب، في أغلب الأماكن، في هجمات الهاغاناه والإرغون والهســتدورت، أو خوف السكان من هجوم وشيك.

تزايد القلق الدولي بشــأن مشــكلة اللاجئين خلال النصــف الثاني من العام 1948، وهو القلق الذي تُرجم في شكل ضغوط استهلها برنادوت والدول العربية في صيــف 1948، وتزايدت عبر الأشــهر التالية مع تضخم أعــدد اللاجئين، وحدة أزمتهــم المادية، فضلا على تنامي عدم رضاء الدول العربية المضيفة لهم. أضحت المشــكلة في مقدمة كل المناقشــات المتصلة بالشرق الأوســط، كــما ربط العرب موافقتهــم على تســوية، بل على مفاوضــات ذات مغزى، بالتــزام إسرائيل بحل المشكلة من خلال العودة.

منذ صيــف 1948 حث برنادوت إسرائيل، وتبعته في ذلــك الولايات المتحدة منذ خريف العام نفســه، على الموافقة على عودة كبيرة للاجئين كجزء من تسوية شــاملة ليس فقط لمشــكلة اللاجئين بل للصراع أيضا. ومن جانبها أقرت الجمعية العامــة للأمم المتحدة في ديســمبر 1948 «حق العــودة» للاجئين (المنفتحين على

السلام). بيد أنه أخذا في الاعتبار أن القرى المهجورة كانت في حالة متردية أو أُزيلت وسُويت بالأرض، ومع تدفق المزيد من المهاجرين اليهود على البلاد وإيوائهم في المنازل العربية المهجورة، تضاءلت الإمكانية المادية لعودة اللاجئين بشكل أكبر. وفضلا على ذلك، دفعت إسرائيل بأن السماح بعودة اللاجئين العرب سيترتب عليه بالدرجة نفسها إضعاف قدرة البلاد على استيعاب اللاجئين اليهود القادمين من أوروبا والشرق الأوسط. وفي حين لم يكن عامل الوقت يفيد مصلحة العودة، أراد كل من برنادوت والولايات المتحدة أن تقدم إسرائيل على إبداء «إيماءة» فيما يتصل بالعودة من أجل إطلاق مفاوضات سلام.

خلال ربيع 1949 نضج التفكير حول قيام إسرائيل بـ «إيماءة» في هذا الخصوص، واتخذ الأمر شكل مطالبة أمريكية لإسرائيل بالموافقة على عودة 250 ألف لاجئ على أن يوطَن الباقون في الدول العربية المجاورة. وذهبت الولايات المتحدة إلى حد استخدام التهديد والترغيب، ولكن ليس بالدرجة الكافية من القوة أو الإقناع للحصول على موافقة تل أبيب.

في مسعى رئيسي أخير خططت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة خلال الربيع لعقد مؤتمر «لوزان» للسلام. غير أنه بعد مرور أسابيع من الجدل حول جدول الأعمال والمشاكل الثانوية لم يحدث أي تقدم في أعمال المؤتمر؛ حيث ربط العرب إحراز أي تقدم بموافقة إسرائيل على عودة ضخمة للاجئين. وتحت الضغط الأمريكي وافقت إسرائيل على مضض، خلال شهر يوليو، على عودة 65 ألفا إلى 70 ألف لاجئ (المقصود هنا هو «عرض المائة ألف») كجزء من تسوية سلام شاملة. بيد أنه خلال صيف 1949 كان الرأي العام الإسرائيلي، وأيضا الآراء الحزبية، قد بلغ مرحلة من التصلب - جزئيا نتيجة لتوجيه الحكومة - ضد العودة، بل، حتى هذا العرض الضئيل (عرض «المائة ألف») قوبل بعاصفة من الاعتراض من قبل الرأي العام وبصخب داخل حزب ماباي. وعلى كل الأحوال، لم يُوضع على الإطلاق العرض الإسرائيلي قيد الاختبار؛ حيث رفضه العرب على الفور في حين نظرت إليه الولايات المتحدة على أنه غير كاف، وضئيل، ومتأخر.

إن عدم كفاية عرض «المائة ألف»، واستمرار الرفض من قبل الدول العربية وعدم رغبة الأخيرة في تقبل هزيمتها والتصريح علنا بقبولها استيعاب أو إعادة

توطـين أغلب اللاجئين في حالـة الموافقة الإسرائيلية على عـودة الباقين؛ فضلا على الرفض المصري لـ «خطة غزة»؛ وعدم رغبة – أو قدرة - الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط بطريقة كافية ومقنعة على كل من إسرائيل والدول العربية للتوصل إلى حل وسـط، كلها عناصر كانت تشير إلى أن المأزق العربي - الإسرائيلي سيستمر، وأن عرب فلسطين المشردين سيظلون لاجئين، ليُستغلوا في الأعوام التالية من قبل الدول العربية كأداة سياسية ودعائية قوية في مواجهة إسرائيل.

إن ذكريـات العـام 1948 والعقـود التالية مـن الإذلال والحرمان في مخيمات اللاجئين سوف تقود في نهاية المطاف إلى تحويل أجيال من الفلسطينيين إلى إرهابيين ناشـطين أو محتملين، كما أنها ستجعل من «المشكلة الفلسطينية» واحدة من أكثر مشاكل العالم صعوبة في المعالجة. وسيظل اللاجئون يمثلون جوهرها.

الملحق الأول

عدد اللاجئين الفلسطينيين

على مدار الأعوام أضحت النقطة المتعلقة بعدد العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين خلال حرب 1948 ونتيجة لها موضع خلاف بين إسرائيل والدول العربية. فمنذ العام 1949 فصاعدا تحدث المسؤولون العرب عن إجمالي يصل إلى 900 ألف أو مليون؛ ومن جانبهم اعتاد المتحدثون الرسميون الإسرائيليون أن يشيروا، في العلن، إلى ما يقرب من 520 ألفا[1]. أما الأمم المتحدة للتقييم الاقتصادي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فإنهما تطرحان رقم 726 ألف لاجئ[2].

تراوحت تقييمات أخرى بين الأرقام المطروحة من قبل كل من الإسرائيليين والعرب. على سبيل المثال، ذهب البريطانيون في فبراير 1949 إلى أن الرقم يصل إلى 810 آلاف من

بينهـم 210 آلاف في قطـاع غزة و320 ألفا في الضفـة الغربية و280 ألفا في لبنان و سورية والأردن (الضفة الشرقية)[3]. وعلى الرغم من أن الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والتر إيتان، قد أشـار في خطاب شـخصي صادر عنه أواخر العام 1950 إلى تسـجيل الأونروا العام 1949 لعـدد 726 ألفا على أنه «دقيق»، غير أنه عبر عن اعتقاده أن «الرقم الحقيقى اقترب من 800 ألف»[4]. أما على الصعيد الرسمي، فقد تمسـكت إسرائيل بالرقم الأقل الذي تراوح بين 520 ألفا و530 ألفا، وكان السـبب وراء ذلك بسيطا:

> *إذا مـا اعتـاد الناس... على الرقم الكبـير، وأصبحنا في وقت ما مضطرين لقبول عودة اللاجئـين، فربما نجد صعوبة، عندما نواجه بسـيل من المطالبين بالعودة، في إقناع العالم بأنهم ليسـوا جميعا ممن سبق لهم رسـميا العيش في أراضي إسرائيل... وقد يبدو، على أي حال، من المرغوب فيه تقليل الأعداد... بدل العكس*[5].

اعتقـدت إسرائيل بصدق أن الأرقام المقدمة من العرب (وكذلك الأمم المتحدة) «ضُخمت». وقد نبع هذا التضخيم وفقا لما اعتقده شـاريت من دمج «الأشـخاص المعوزيـن» الذين فضلـوا الانضمام إلى من يتلقون الغوث مـن الأمم المتحدة على البقاء في الفاقة بالديار. من جانبهم سـعى اللاجئون أنفسهم إلى المبالغة في الأرقام (على سـبيل المثال من خلال عدم تسـجيل الوفيات) للحصول على حصص أكثر من المسـاعدات[6]. أصدر شاريت خلال شهر أغسطس 1948 تعليمات لمسؤولي الوزارة للحصول على مسـاعدة الخبراء من أجل التوصل إلى معرفة الرقم الحقيقي للاجئين، الأمـر الذي رد عليه المسـؤولون بقولهم إن الإحصائيين في حالـة من الارتباك فيما يتصل بأسـلوب التوصل إلى الأعداد، بل إنهم توجهوا إلى وزارة الخارجية طالبين أن تزودهم بأرقام[7].

في منتصـف العـام 1949 طلب شـاريت من المكتب المركـزي للإحصاءات الإسرائيلي تقديم تقدير رسمي في هذا الخصوص، وذهب الرد الذي أعده رئيس المكتـب، د. هيلمت ميـزام، إلى أن عدد اللاجئين يقـارب 577 ألفا. وقد توصل المكتب إلى هذه النتيجة من خلال اتباع التحليل التالي: طبقا لتقديرات الانتداب

البريطاني بلغ عدد غير اليهود الذين كانوا يقيمون في المناطق التي أصبحت دولة إسرائيل 722 ألف شخص (بما في ذلك القدس الغربية). كانت 6 في المائة من هذا التقدير مبالغا فيها. ومن ثم فإن العدد الحقيقي كان على الأرجح 679 ألفا. بيد أنه في نهاية الحرب بقي ما يقرب من 102 ألف عربي في إسرائيل - ومن ثم فإن العدد أصبح 577 ألف لاجئ[8]. (واستنادا إلى هذا التقييم توصلت وزارة الخارجية إلى التقدير القائل إن عدد اللاجئين يتراوح بين 520 ألفا و530 ألفا، موضحة أن ما يقرب من 30 ألفا إلى 40 ألف لاجئ تسللوا إلى داخل إسرائيل منذ تعداد نوفمبر 1949، مما يعني وجود 102 ألف عربي في البلاد يلزم أن يحذفوا من رقم الـ 577 ألفا الذي توصل إليه المكتب). وقد وصف ميزام التقدير الذي قدمه بقوله إنه لم يأخذ في الاعتبار خلال تقييمه عدد العرب الذين وُجِدوا في المناطق التي أضحت أراضي إسرائيل (679 ألفا) المهاجرين «غير الشرعيين» المقيمين في فلسطين أو تجمعات البدو في النقب، سواء من بقي منهم في مكانه أو من ذهب إلى المنفى.

أخذ البريطانيون بعين الاعتبار النقاط السابقة (إلى جانب غيرها) خلال تحليلهم للوضع في سبتمبر 1949. حيث توصلت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن عدد اللاجئين «تراوح بين 600 ألف و760 ألفا». وحقيقة الأمر أن تلك النتائج غير الحاسمة، التي سعت إلى التوفيق بين الحد الأقصى في كل من تقديرات إدارة البحوث التابعة لوزارة الخارجية (600 ألف) وتلك الصادرة عن اللجنة الفنية التابعة للجنة التوفيق الفلسطينية (679 ألفا)، استندت إلى الانتقادات التالية للتقديرات الرسمية الإسرائيلية: أن الأخيرة لم تأخذ في الاعتبار الزيادة الطبيعية بين عرب فلسطين منذ 31 ديسمبر 1947 (التي جرت موازنتها جزئيا نتيجة الخسائر البشرية للحرب)؛ وأنها لم تكن سليمة لدى استقطاعها نسبة 6 في المائة من تقديرات سلطة الانتداب، التي بلغت 725 ألفا؛ كما أنها تجاهلت الرقم البالغ 95 ألفا من البدو الذين أصبح الكثيرون منهم لاجئين. وفي ضوء ذلك تمثل جوهر التحليل البريطاني في أنه كان هناك 711 ألف لاجئ حقيقي[9].

أدرك كل من ميزام والبريطانيين أنه لا توجد وسيلة تسمح بتقييم دقيق لعدد العرب الذين كانوا يعيشون في فلسطين بشكل غير قانوني إبان اندلاع

الحــرب، أو لتقدير الفارق الواضح بين المواليد والوفيات خلال القتال (يُذكر أن عدد الوفيات بين الفلســطينيين خلال الحرب لم يكن واضحا). كما ألمح ميزام، عــلى حق، إلى أن التقدير الدقيق لعــدد البدو الذين أصبحوا في عداد اللاجئين أمر مستحيل.

في ضوء هذه العوامل، يبدو واضحا استحالة التوصل إلى تقدير نهائي ومقنع في هــذا الصدد، ومن جانبي فإنني أميل إلى الصيغة البريطانية المعاصرة والفضفاضة، التــي قدرت عــدد اللاجئين «ما بــين 600 ألف و760 ألفا»؛ أمــا في حال التعرض لضغوط، فإن رقم 700 ألف فيبدو تقديرا مناسبا.

الملحق الثاني

السير الذاتية

آلون (بيكوفيتش) إيغال (1918-1980): ولد في كفَر تافور بفلسطين. وتولى قيادة قوات البالماخ في الفترة من 1945 إلى 1948، وكان قائدا لكل من عمليـــة يفتاح (أبريل-مايـــو 1948) وعملية داني (يوليو 1948) وعملية يوآف (أكتوبر 1948). كما قـــاد الجبهة الجنوبية لمدة عام (ســـبتمبر 1948 - ســـبتمبر 1949). عين وزيراً للعمـــل في الفترة من 1961 حتى 1968، ثم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الفترة من 1974 إلى 1977.

عبد الـــله بن حســـين (1882-1951): ولد في مكـــة. وكان أمـــير (1921-1946) ثـــم ملك (1946-1951) شرق الأردن (الضفـــة الشرقيـــة لنهر الأردن).

بن غوريون، دافيد (1886-1973): ولد في بولندا واســـتقر في فلســـطين عام 1906. وشغل

منصب السكرتير العام للهستدروت (1920-1935)، وتولى رئاسة الوكالة اليهودية (1935- منتصف مايو 1948). وكان زعيم حزب ماباي، كما شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لإسرائيل (1948-1954 و1955-1963).

كارميل (زليتسكي)، موشيه (1911-2002): ولد في مينسك ببولندا، واستقر في فلسطين عام 1924. وكان عضوا في كيبوتس نعان. قائد للواء حيفا عام 1947، وللواء كارميلي (أبريل-مايو 1948)، ثم قائد للجبهة الشمالية (عمليتي «ديكيل» و«حيرام» في الفترة من يوليو 1948 حتى 1950)، وكاتب افتتاحيات لجريدة أحدوت هاعافودا اليومية في الفترة من 1960-1965. تولى منصب وزير النقل (1955-1956 و1965-1969).

سيزلينغ، أهارون (1901-1964): ولد في روسيا واستقر في فلسطين عام 1904. عضو في كيبوتس عين حارود، وزعيم حزب أحدوت هاعافودا. تولى منصب وزير الزراعة (عن حزب مابام) في الفترة 1948-1949.

كوهين، أهارون (1910-1980): ولد في بيسارابيا (ملدوفيا حاليا) واستقر في فلسطين عام 1937. وكان عضوا في كيبوتس شعار هعماكيم بشمال إسرائيل ورئيس الدائرة العربية بحزب مابام وعضو اللجنة السياسية بالحزب في الفترة 1948-1949.

كانينغهام، الجنرال/سير ألان غوردون (1887-1983): ولد في دبلن وتولى قيادة الجيش الثامن 1941، وهو آخر مفوض سام بريطاني في فلسطين في الفترة من 1945 حتى مايو 1948.

دانين، عيزرا (1903-1985): ولد في يافا. شغل منصب ضابط رفيع في جهاز استخبارات الهاغاناه في الفترة من 1936 إلى 1948، وكان عضوا في لجنة الشؤون العربية في المؤسسات الوطنية خلال الأربعينيات. عضو في كل من اللجنة الأولى والثانية للترانسفير، وعمل مستشارا رفيع المستوى للشؤون العربية بوزارة الخارجية عامي 1948 و1949. وهو من أصحاب بساتين البرتقال.

أشكول (شكولينك) ليفي (1895-1969): ولد في روسيا. عمل أمين صندوق الهاغاناه في الأربعينيات، كما شغل منصب نائب وزير الدفاع عام 1948. مدير إدارة توطين الأراضي بالوكالة اليهودية في الفترة من سبتمبر 1948 حتى يونيو 1963، ووزير المالية (1952-1963، فرئيس الوزراء (1963-1969).

إيتان، إيتنغهاوزن والتر (1910-2002): ولد في ميونخ واستقر في فلسطين عام 1946. شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية (1948-1959)، وكان أول رئيس للوفد الإسرائيلي لمؤتمر لوزان عام 1949، وخدم سفيرا بفرنسا (1959-1970).

غاليلي، اسرائيل (1910-1986): ولد في أوكرانيا واستقر في فلسطين عام 1914. عضو مؤسس لكيبوتس نعان وزعيم حزب أحدوت هاعافودا. تولى قيادة الأفراد المحليين في الهاغاناه في الفترة من 1946 حتى مايو 1948، وكان زعيم حزب مابام في الفترة من 1948 حتى 1954. كما شغل منصب وزير دولة ممثلا لحزب العمل في الفترة من 1966 إلى 1977 (من دون حقيبة، للإعلام).

هازان، (ياكوف) (1899-1992): ولد في بولندا. وكان عضوا في كيبوتس مشمار هعيمك، وكان قائدا في كيبوتس أرتزي وحزب مابام (1948 – 1970). وعضوا في الكنيست (1949 – 1974).

عبد القادر الحسيني (1907-1948): ولد في القدس(*)، وقاد عناصر المقاومة غير النظامية في منطقة القدس في الفترة من 1936 إلى 1939، كما ترأس فصائل الجهاد المقدس عامي 1947 و1948. قُتل في أبريل 1948 في معركة القسطل.

الحاج محمد أمين الحسيني (1895-1974): ولد في القدس وتولى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى (1921-1937). المفتي «الكبير» للقدس (1921-1948)، ورئيس اللجنة العربية العليا (1936-1937). تعاون مع ألمانيا النازية (1941 – 1945) كما ترأس اللجنة العربية مجددا في 1946-1948، وكان زعيم عرب فلسطين في الفترة من 1947 إلى 1949.

جمال الحسيني (1893 - 1982): ولد في القدس وكان عضوا في اللجنة العربية العليا (1936-1937)، وممثلا لها في الأمم المتحدة (1947-1948).

رشيد الحاج إبراهيم (؟ -؟): رئيس اللجنة الوطنية في حيفا (1947-1948).

(*) وفقا لما ورد في مقابلة لابنه غازي مع قناة الجزيرة، فإن عبدالقادر الحسيني ولد في اسطنبول عام 1910. [المترجم].

كابلان، إليعازر (1891-1952): ولد في روسيا واستقر في فلسطين عام 1923. تولى رئاسة الصندوق في الوكالة اليهودية (1933-1948) وأصبح وزير المالية (عن حزب ماباي) في الفترة من مايو 1948 حتى 1952.

الحاج محمد نمر الخطيب (؟ -؟): واعظ وقائد جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وعضو في اللجنة الوطنية في حيفا (-1947 مطلع 1948).

د. حسين فخري الخالدي (1894-1962): ولد في القدس، وكان عمدة المدينة (1934-1937). أسس حزب الإصلاح عام 1935، وكان عضوا في اللجنة العربية العليا (1936-1937 و 1946-1948). وكان العضو الوحيد في اللجنة الذي ظل مقيما في فلسطين عام 1948. تقلد منصب وزير دولة في الأردن في الخمسينيات.

ماكنس، غاد (1893-1954): ولد في بتاح تكفا بفلسطين، وكان من ملاك بساتين البرتقال، شغل منصب مدير عام وزارة شئون الأقليات (1948-1949).

ماريوت (سيرل هيربرت ألفريد) (1897 - ؟): عضو بالسلك القنصلي البريطاني. قنصل عام في حيفا (مايو -1948 أغسطس 1949).

مائير (ميرسون)، غولدا (1898-1975): ولدت في كييف (الاتحاد السوفييتي السابق). تولت منصب مدير الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية (في القدس عام 1948)، عضو في الكنيست عن حزب ماباي، وزيرة العمل (1949-1956)، وزيرة الخارجية (1956-1965)، رئيسة الوزراء (1969-1974).

رابين، إسحاق (1922-1995): ولد في القدس. تولى منصب نائب قائد قوات البالماخ (1947-1948)، قائد عمليات لواء هاريل (أبريل - يونيو 1948)، قائد عملية داني (يوليو 1948)، قائد عمليات الجبهة الجنوبية (سبتمبر -1948 مارس 1949)، رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية (1964-1968)، رئيس وزراء (1974-1977)، وزير دفاع (1984-1990)، رئيس وزراء (1992-1995).

ساسون، إلياس (إلياهو) (1902-1978): ولد في دمشق واستقر في فلسطين عام 1927. مدير القسم العربي بالإدارة السياسية في الوكالة اليهودية (1933-1948). مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية (1948-1950). عضو في لجنة الترانسفير الأولى (1948). ديبلوماسي (سفير في إيطاليا، وسويسرا) 1950-1961. وزير شؤون البريد (1961)، ووزير الشرطة (1966-1969).

شـاريت (شـيرتوك)، موشـيه (1894-1965): ولد في أوكرانيا، واسـتقر في فلسـطين عام 1906. شـغل منصب مدير الإدارة السياسـية بالوكالـة اليهودية (-1933مايـو 1948)، ثم وزير خارجية (عن حـزب ماباي) (مايو 1948-1954)، ثم رئيس وزراء (1954-1955)، ووزير خارجية (1955-1956)، ثم رئيس للوكالة اليهودية (1960-1965).

شلواح (زاسـلاني)، روفن (1909-1959): ولد في القدس. عمل ضابطا في جهاز استخبارات الهاغاناه، وموظفا في القسم العربي بالإدارة السياسية في الوكالة اليهودية ليتولى بعد ذلك رئاسـة القسـم. عمل في وزارة الخارجية (1948-1959) وكان ثاني رئيـس للوفد الإسرائيلي في مؤتمر لوزان (1949)، وهو مؤسـس جهاز اسـتخبارات الموساد. عمل ديبلوماسيا.

شيموني، ياكوف (1915-1996): ولد في برلين، واستقر في فلسطين عام 1935. عمل موظفا في القسـم العربي بالإدارة السياسـية للوكالة اليهودية (1941-1948). شـغل منصب نائب مديـر إدارة الشرق الأوسـط في وزارة الخارجية الإسرائيلية ثم مدير الإدارة بالإنابة (1948-1949).

شـتريت بيخور شالوم (1895-1967): ولد في طبريا. عمل ضابط شرطة في ظل الانتـداب ثم كبير قضـاة اللد (1945-1948)، ثم وزيرا لشـؤون الأقليات والشرطة (مايو -1948أبريل 1949).

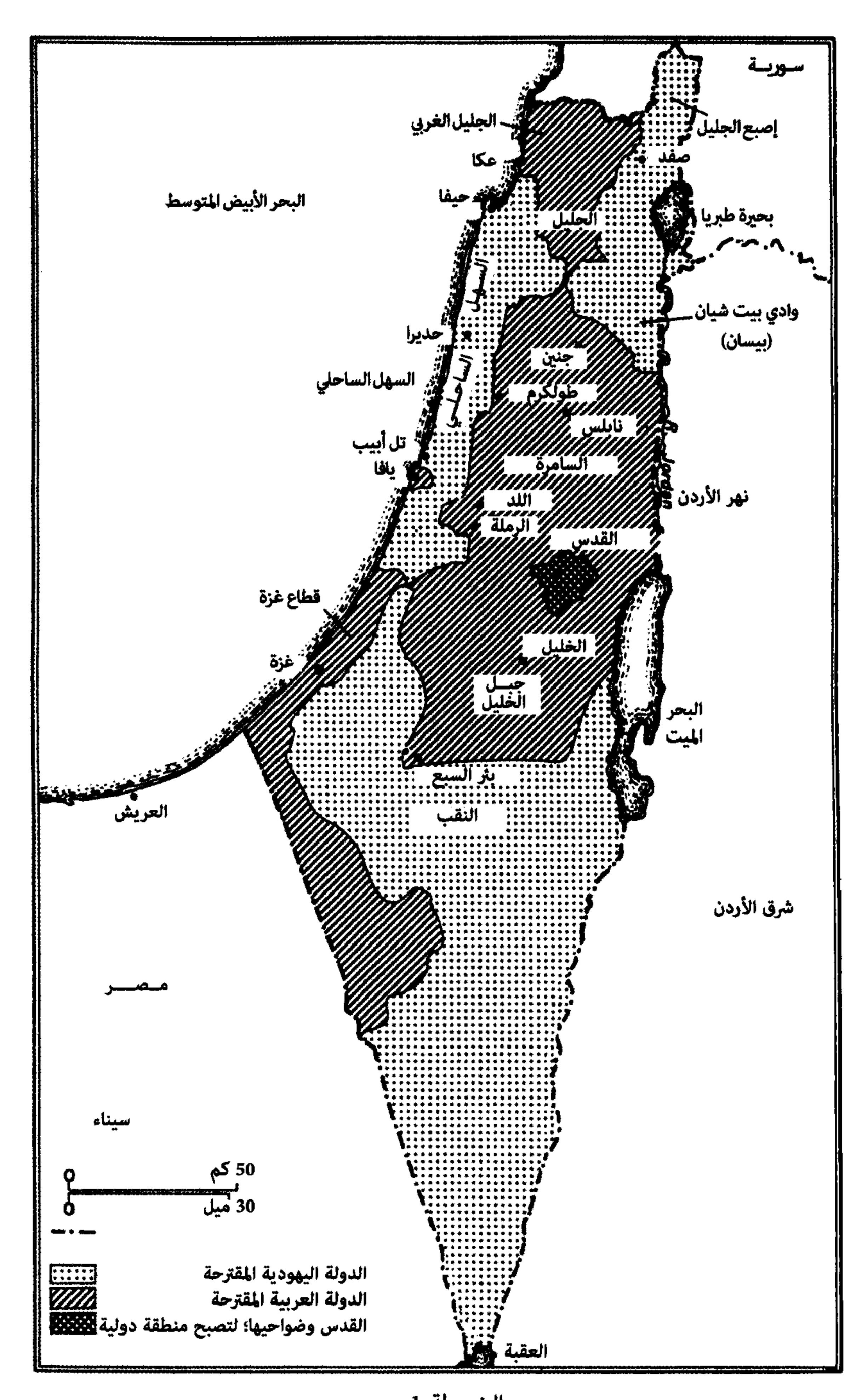
رفيـق تميمي (1890-1957): ولد في نابلس، عمل ناظر مدرسـة في يافا، وكان عضوا في اللجنة العربية العليا (1947-1948)، ورئيسا للجنة الوطنية في يافا (1948).

ويتز، يوسـف (1890-1972): ولد في بولندا، واسـتقر في فلسطين عام 1908. عمـل مديرا لإدارة الأراضي بالصنـدوق القومي اليهـودي (1932-1967)، وعضوا في لجنة الشـؤون العربية في المؤسسـات الوطنية خلال الأربعينيـات. كان ممثل الصندوق القومي اليهودي في لجنة مديري تلك المؤسسـات في الفترة ذاتها، وترأس كلا مـن لجنة الترانسـفير الأولى والثانية (1948-1949)، كما شـغل منصب رئيس لجنة النقـب (1948)، فضلا عن كونه عضـوا في إدارة الصندوق القومي اليهودي (1950-1967).

يادين (ســوكنيك)، إيغال (1917-1985): ولد في القدس. عمل قائد عمليات الهاغاناه عــام 1944 و1947 ومايــو 1948. عمــل قائد عمليــات جيش الدفاع الإسرائيــلي (يونيــو 1948-1949). رئيس أركان جيش الدفــاع الإسرائيلي (1949-1952)، أستاذ في الحفريات الأثرية بالجامعة العبرية (1963-1977)، ونائب رئيس الوزراء (1977-1981).

الخرائط

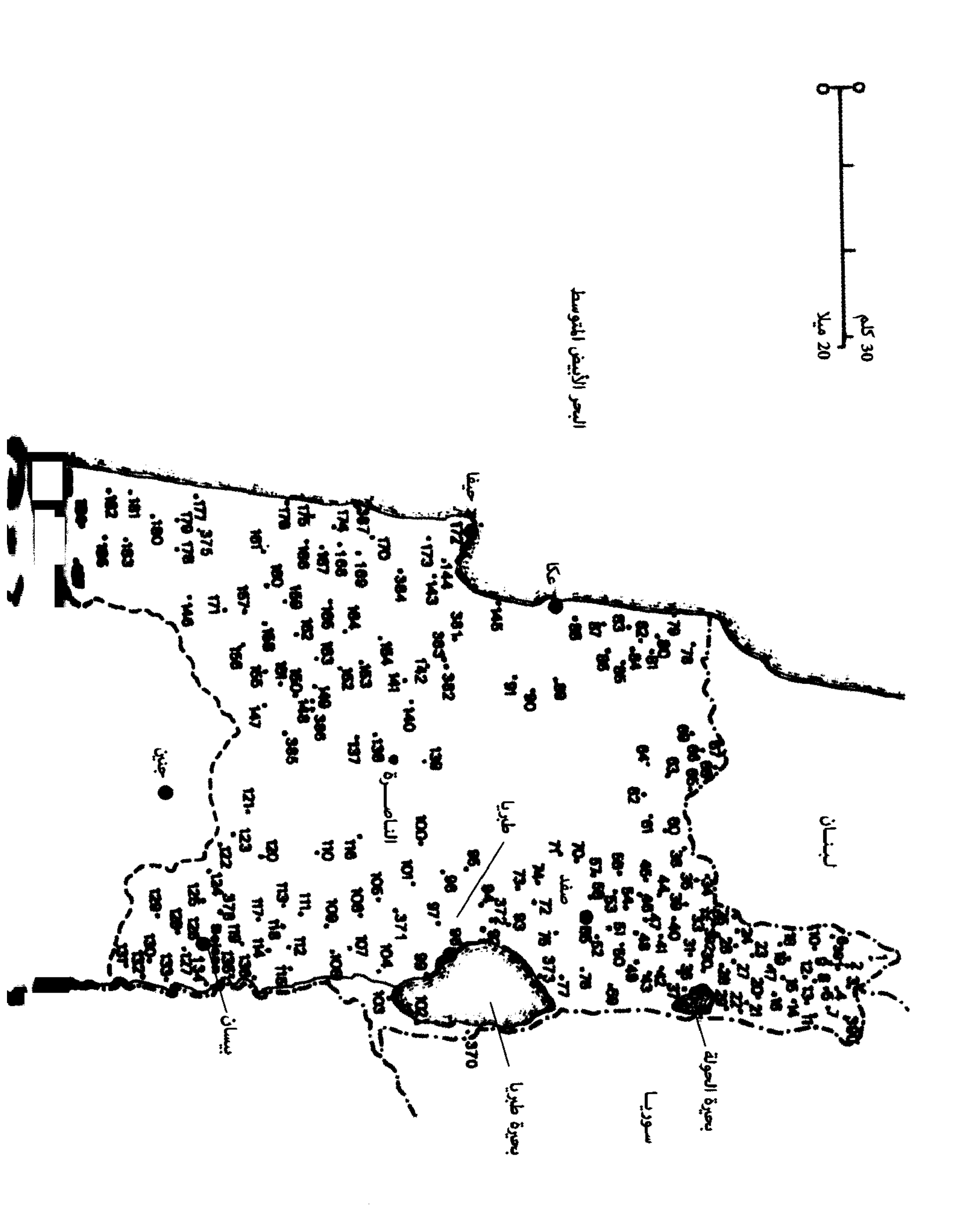
withe

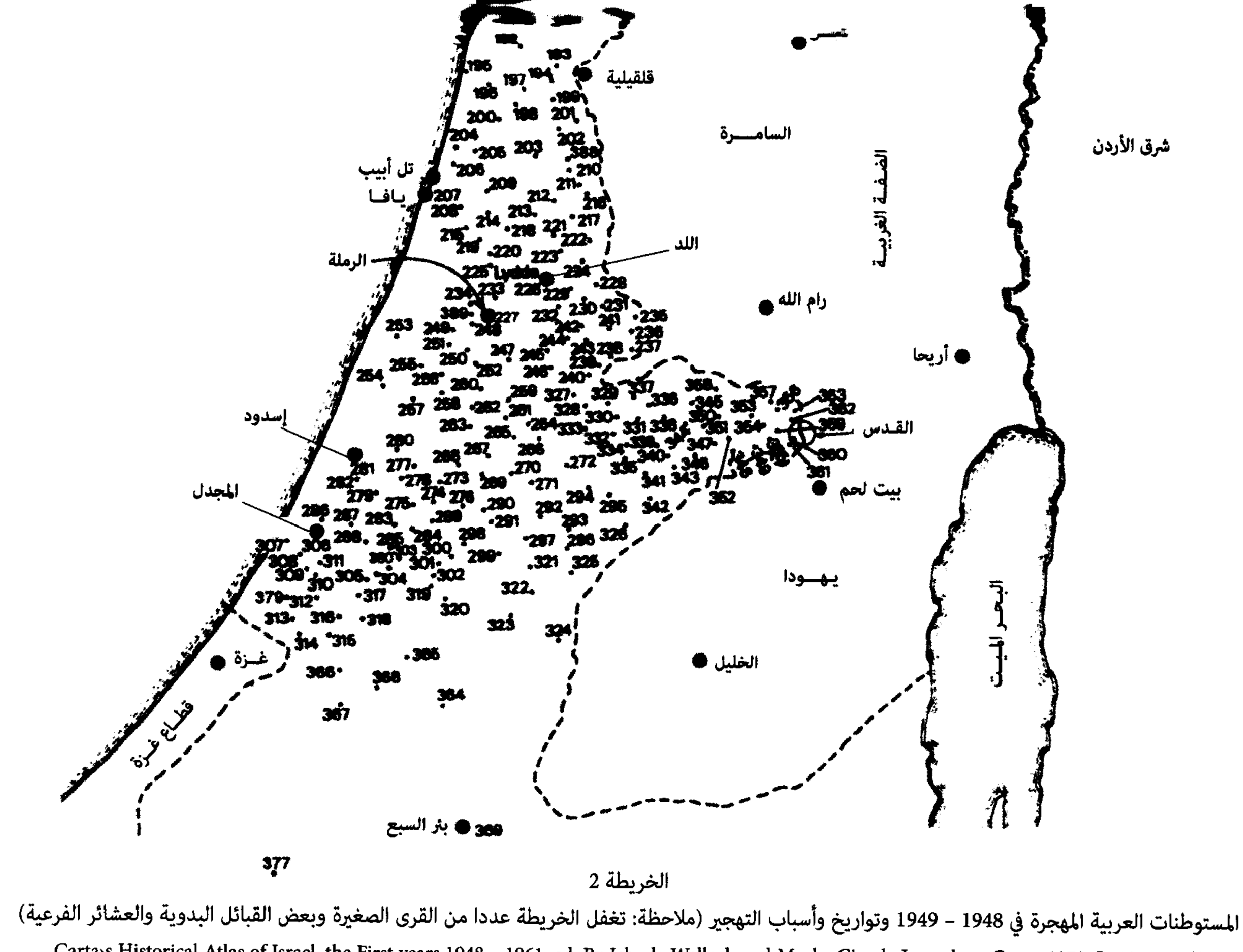


الخريطة 1

خطة الأمم المتحدة للتقسيم 1947

المصدر: Martin Gilbert, the Arab – Israeli conflict, its History in Maps, new edn, London, Weidenfeld & Nicolson, 1976.


30 كلم
20 ميلا
البحر الأبيض المتوسط
حيفا
عكا
جنين
الناصرة
طبريا
صفد
لبنان
سوريا
بحيرة الحولة
بحيرة طبريا
بيسان



الخريطة 2

المستوطنات العربية المهجرة في 1948 - 1949 وتواريخ وأسباب التهجير (ملاحظة: تغفل الخريطة عددا من القرى الصغيرة وبعض القبائل البدوية والعشائر الفرعية)

المصدر: Carta›s Historical Atlas of Israel, the First years 1948 - 1961, ed. By Jehuda Wallach and Moshe Cissok, Jerusalem, Carta, 1978, P: 139

مفتاح الخريطة 2

تستخدم الرموز التالية للإشارة إلى الأسباب الحاسمة وراء النزوح.

ع - بناء على أوامر عربية.

ج - بتأثير سقوط قرى مجاورة.

هـ - طرد من قبل القوات اليهودية.

خ - الخوف (من التورط في القتال الدائر).

س - هجوم عسكري على المنطقة.

ش - حملة الإشاعات – الحرب النفسية من قبل الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية.

الحدود بين ج، وخ، وس ضبابية إلى حد ما. فمن الصعوبة في أغلب الحالات التمييز بين فرار القرويين بسبب الأخبار عن هروب أو سقوط القرى المجاورة، الفرار خوفا من أن يأتيهم الدور، أو الفرار بسبب اقتراب أحد طوابير الهاغاناه وقوات الدفاع الإسرائيلية.

وقد عزوت هروب السكان على طريق تقدم القوات الإسرائيلية في أغلب الأحيان إلى س، على الرغم من هروب سكان بعض القرى بمجرد سماع أخبار سقوط القرى المجاورة (مما قد يندرج تحت ج أو خ).

وبالمثل، فإن الحدود ضبابية كذلك بين **س** و**هـ**

إصبع الجليل

1 - آبل القمح – **هـ ج**، 10 مايو 1948.

2 - الزوق الفوقاني – **ش**، **س**، 21 مايو 1948.

3 - الشوكة التحتا – **خ**، 14 مايو 1948.

4 - السنبرية – مايو 1948 (؟).

5 - الخصاص – **ش**، **ج**، **هـ** - 25 مايو 1948/ يونيو 1949.

6 - هونين – **خ**، هـ 3 مايو 1948/ سبتمبر 1948.

7 - المنصورة – **ش**، 25 مايو 148.

8 - لزازة – **ش**، 21 مايو 1948.

9 - الزوق التحتاني – **ج**، 11 مايو 1948.

10 - الخالصة – ج، ش، 11 مايو 1948.

11 - المداحل – خ، 30 أبريل 1948.

12 - قيطية – ش، هـ 19 مايو 1948/ يونيو 1948.

13 - العابسية – ج، 25 مايو 1948.

14 - الدوارة – ش، 25 مايو 1948.

15 - الصالحية – خ، ش، 25 مايو 1948.

16 - المفتخرة – خ، 16 مايو 1948.

17 - الزاوية – س، هـ 24 مايو 1948.

18 - البويزية – ج، 11 مايو 1948.

19 - الناعمة – ج، 14 مايو 1948.

20 - الحمراء – خ، س، 1 مايو 1948.

21 - الغرابة – خ، 28 مايو 1948.

22 - خربة خيام الوليد – خ، 1 مايو 1948.

23 - جاحولا – مايو 1948 (؟).

24 - قَدَس – ج، 28 مايو 1948.

25 - المالكية – س، 28 مايو 1948.

26 - النبي يوشع – س، 16 مايو 1948.

27 - بيسمون – ش، 25 مايو 1948.

28 - الملاحة – ش، 25 مايو 1948.

29 - الدرباشية – مايو 1948 (؟).

390 - خان الدوير – غير معروف.

391 - المنشية (قرب الخالصة) – غير معروف.

الجليل الأعلى

30 - العلمانية – س، 20 أبريل 1948.

31 - عرب Zubeih - خ، 20 أبريل 1948.

32 - ديشوم – س، 30 أكتوبر 1948.

33 - علما – س، 30 أكتوبر 1948.

34 - الصالحة – س، 30 أكتوبر 1948.

35 - فارة – س، 30 أكتوبر 1948.

36 - الحسينية – ج، 21 أبريل 1948.

37 - تليل – أواخر أبريل 1948.

38 - كفر برعم – هـ أوائل نوفمبر 1948.

39 - الرأس الأحمر – س، 30 أكتوبر 1948.

40 - دلّاته – غير معروف.

41 - ماروس – ج، 26 مايو 1948 وس، 30 أكتوبر 1948.

42 - كراد الغنامة – ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).

43 - كراد البقارة – ج، 22 أبريل 1948 (إعادة توطين هـ 1956).

44 - طيطبا – مايو 1948 (؟).

45 - صفصاف – س/خ، 29 أكتوبر 1948.

46 - قديتا – ج، 11 مايو 1948.

47 - عموقة – س، 24 مايو 1948.

48 - قباعة – س، 26 مايو 1948.

49 - الويزية – مايو 1948 (؟).

50 - مغر الخيط – س، 2 مايو 1948.

51 - فرعم – س، 26 مايو 1948.

52 - الجاعونة – ج، 9 مايو 1948.

53 - عين الزيتون – ج، 2 مايو 1948.

54 - بيريا – س، 2 مايو 1948.

55 - صفد (العربية) – س، 10 - 11 مايو 1948.

56 - ميرون – (؟) ج، ظ 10 - 11 مايو 1948.

57 - السموعي – ج، 12 مايو 1948.

58 - الظاهرية التحتا – ج، 10 مايو 1948.

59 - منصورة الخيط – س، 18 يناير 1948.

60 - سعسع – س/هـ 30 أكتوير 1948.

61 - قباطية – (؟)، 30 أكتوبر 1948.

62 - سبلان – (؟)، 30 أكتوبر1948.

63 - دير القاسي – س، 30 أكتوبر 1948.

64 - سحماتا - س، 30 أكتوبر 1948.

65 – المنصورة - هـ أوائل نوفمبر 1948.

66 - تربيخا - هـ أوائل نوفمبر 1948.

76 - سروح - هـ أوائل نوفمبر 1948.

68 - النبي روبين - هـ أوائل نوفمبر 1948.

69 - إقرت - هـ أوائل نوفمبر 1948.

70 - الفرّاضية - هـ فبراير 1949.

71 - كفر عنان - هـ فبراير 1949.

72 - الشونة - غير معروف.

73 - ياقوق - مايو 1948 (؟).

74 - القديرية - س/هـ 4 مايو 1948.

75 - عرب السياد - س/هـ 4 مايو 1948.

76 - الزنغرية - س/هـ 4 مايو 1948.

77 - عرب الشمالنة (الطابغة) - س/هـ 4 مايو 1948.

392 - هرّاوي - غير معروف.

الجليل الغربي

78 - البصة - س/هـ 14 مايو 1948.

79 - الزيب - س، 14 مايو 1948.

80 - التل - س، 21 مايو 1948.

81 - الكابري - خ، س، 5، 21 مايو 1948.

82 - النهر - س، 21 مايو 1948.

83 - أُم الفرج - س، 21 مايو 1948.

84 - الغابسية - هـ مايو 1948، هـ1949.

85 - عمقا - س، 10 - 11 يوليو 1948.

86 - كويكات - س، 10 يوليو 1948.

87 - السميرية - س، 14 مايو 1948.

88 - منشية (قرب عكا) - س، 14 مايو 1948.

89 - البروه - س، 11 يونيو 1948 (؟).

90 - الدامون - س، 15 - 16 يوليو 1948.

91 - الرويس - س، 15 - 16 يوليو 1948.

381 - وعرة السرّيس - غير معروف.

382 - هوشة - س، منتصف أبريل 1948.

383 - خربة الكساير - س، منتصف أبريل 1948.

الجليل الأسفل، والأردن، ووديان مرج ابن عامر وبيسان

92 - مجدل - س، ج، 22 أبريل 1948.

93 - غوير أبو شوشة - س،ج، 21 و28 أبريل 1948.

94 - حطين - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.

95 - نمرين - (؟) خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.

96 - لوبيا - خ، س، 16 - 17 يوليو 1948.

97 - خربة نصر الدين - س، ج، هـ 12 و23 أبريل 1948.

98 - طبريا (العربية) - س، 18 أبريل 1948.

99 - المنارة (المنارة العربية) - س، بداية مارس 1948.

100 - الشجرة - س، 6 مايو 1948.

101 - كفر سبت - ج، 22 أبريل 1948.

102 - السمرة - ج، 21 أبريل 1948.

103 - سمخ - س، 28 أبريل 1948.

104 - العبيدية - خ، 5 مارس 1948.

105 - معذر - ع، 6 أبريل 1948.

106 - حدثا - ع، 6 أبريل 1948.

107 - عولم - ع، 6 أبريل 1948.

108 - سرين - ع، 6 أبريل 1948.

109 - الطيرة - ش، 15 أبريل 1948.

110 - إندور - ج، س، 24 مايو 1948.

111 - دنه - هـ 28 مايو 1948.

112 - البيرة - ج، 16 مايو 1948.

113 - يبلى - ج، 16 مايو 1948.

114 - جبول - ج/خ، 18 مايو 1948.

115 - كوكب الهوا - س، 16 مايو1948.

116 - عرب الصبيح - ج، 19 أبريل 1948.

117 - المرصص - ج، 16 مايو 1948.

118 - كفرة - ج، 16 مايو 1948.

119 - الحميدية - ج، 12 مايو 1948.

120 - قومية - خ، 26 مارس 1948.

121 - زرعين - س، 28 مايو 1948.

122 - المزار - س، 30 مايو 1948.

123 - نورس - س/خ، 29 - 30 مايو 1948.

124 - خربة الجوفة - ج، 12 مايو 1948.

125 - تل الشوك - (؟) ج، 12 مايو 1948.

126 - بيسان - س، ج، هـ مايو 1948.

127 - الأشرفية - (؟) ج، 12 مايو 1948.

128 - فرونة - س، 11 مايو 1948.

129 - السامرية - س، 27 مايو 1948.

130 - العريضة - ج، 20 مايو 1948.

131 - عرب الخنيزير - ج، 20 مايو 1948.

132 - عرب الصفا - ج، 20 مايو 1948.

133 - عرب الزرّاعة - (؟) ج، 20 مايو 1948 .

134 - عرب الغزاوية - (؟) ج، 20 مايو 1948.

135 - عرب البواطي - (؟) ج، 16 أو 20 مايو 1948.

136 - عرب البشاتوة - ج، 16 مايو 1948.

137 - المجيدل - س، 15 يوليو 1948.

138 - معلول - س، 15 يوليو 1948.

139 - صفورية - س، هـ 16 يوليو 1948 / يناير 1949.

140 - بيت لحم - س، أبريل 1948.

141 - والدهيم (أُم العمد) - س، أبريل 1948.

142 - خربة راس علي - غير معروف.

143 - ياجور - س، ج، 25 أبريل 1948.

144 - بلد الشيخ - س، ج، 25 أبريل 1948.

145 - عرب غواريني - (؟) ش، س، منتصف أبريل 1948.

370 - نقيب (عرب الرجيبات) - هـ 14 مايو 1948.

371 - خربة صارونة (عرب المشرقة) - غير معروف.

372 - عرب المواسي (خربة الوعرة السودا) - غير معروف.

373 - عرب السمكية (سمكية/تلحوم) - غير معروف.

374 - عرب الساخنة - غير معروف.

تلال افرايم (رموت منشي) ومنطقة مشمار هعيمك

146 - وادي عارة - خ، 27 فبراير 1948.

147 - لجّون - س، 30 مايو 1948 (؟).

148 - المنسي (عرب بنينها) - س، 12 - 13 أبريل 1948.

149 - النغنغية - س، 13 - 14 أبريل 1948.

150 - الغُبيّة الفوْقا - س، 8 - 9 أبريل 1948.

151 - الغُبيّة التحتا - س، 8 - 9 أبريل 1948.

152 - أبو شوشة - س، 9 - 10 أبريل 1948.

153 - أبو زريق - س، هـ 12 - 13 أبريل 1948.

154 - قيرة وقامون - ش، (؟) أواخر مارس 1948.

155 - الكفرين - س، 12 - 13 أبريل 1948.

156 - البطيمات - خ، (؟) مايو 1948.

157 - أم الشوف - س، 12 - 14 مايو 1948.

158 - خبيزة - س، 12 - 14 مايو 1948.

159 - صبّارين - س، 12 - 14 مايو 1948.

160 - السنديانة - س، 12 - 14 مايو 1948.

161 - بريكة - ج، 5 مايو 1948.

162 - دالية الروحاء - س/ش، أواخر مارس 1948.

163 - الريحانية - غير معروف.

164 - أم الزينات - خ، مايو 1948.

165 - خربة قمبازة - مايو 1948 (؟).

166 - عين غزال - س، 24 - 26 يوليو 1948.

167 - إجزم - س، 24 - 26 يوليو 1948.

168 - الجبعة - س، 24 - 26 يوليو 1948.

169 - المزار - س، 15 يوليو 1948.

170 - عين حوض - س، 15 يوليو 1948.

171 - قنير - ج، خ، 25 أبريل 1948.

384 - خربة الدامون - خ، س، أبريل 1948.

385 - خربة لد العوادين - غير معروف.

386 - عين المنسي - س، منتصف أبريل 1948.

شمال السهل الساحلي (الشارون)

172 - حيفا (العربية) - س، ع، 21 أبريل - 1 مايو 1948.

173 - الطيرة - **س**، 16 يوليو 1948.

174 - الصرفند - **س**، **ج**، 16 يوليو 1948.

175 - كفر لام - **س**، **ج**، 16 يوليو 1948.

176 - الطنطورة - **هـ** 21 مايو 1948.

177 - قيسارية - **هـ** فبراير 1948.

178 - خربة السركس - **هـ** 15 أبريل 1948.

179 - الدميرة - **هـ** 10 أبريل 1948.

180 - عرب الفقراء - **هـ** 10 أبريل 1948.

181 - عرب النفيعات - **هـ** 10 أبريل 1948.

182 - وادي الحوارث - **س**، **خ**، 15 مارس 1948.

183 - رمل زيتة - غير معروف.

184 - خربة المنشية - **خ**، 15 أبريل 1948.

185 - خربة زلفة - **خ**، 15 أبريل 1948.

186 - وادي قباني - غير معروف.

187 - قاقون - **س**، 5 يونيو 1948.

188 - أم خالد - غير معروف.

189 - خربة بيت لد - **خ**، 5 أبريل 1948.

190 - بركة رمضان - غير معروف.

191 - مسكة - **هـ** 15 أبريل 1948.

192 - تبصر (خربة عزون) - **خ**، **هـ** 3 أبريل 1948.

193 - كفر سابا - **س**، 15 مايو 1948.

194 - بيار عدس - **س**، 12 أبريل 1948.

195 - الحرم (سيدنا علي) - **خ**، 3 فبراير 1948.

196 - جليل (جليل أو إجليل القبلية وجليل أو إجليل الشمالية) - **خ**، آخر مارس - 3 أبريل 1948.

197 - عرب أبو كشك - **خ**، **ج**، 30 مارس 1948.

198 - عرب السوالمة - **خ**، **ج**، 30 مارس 1948.

199 - المر - **خ**، فبراير أو مارس 1948.

200 - الشيخ مونّس - **س/خ**، 30 مارس 1948.

201 - راس العين - **س**، 13 يوليو 1948.

202 - مجدل يابا - **س**، 13 يوليو 1948.

203 - فجّة - **ش**، 15 مايو 1948.

204 - الجماسين - **خ**، 17 مارس 1948.

205 - المسعودية (صميل) - **خ**، 25 ديسمبر 1947.

206 - سارونا - غير معروف.

207 - يافا - **س**، أواخر أبريل وأوائل مايو 1948.

208 - بيارات حنون - **خ**، **هـ** أوائل أبريل 1948.

375 - عرب البرة (برة قيسارية) - **خ**، **هـ** منتصف أبريل 1948.

376 - عرب النصيْرات - غير معروف.

387 - عتليت - غير معروف.

388 - مجدل يابا (مجدل الصادق) - **س**، 10 يوليو 1948.

السهل الساحلي الأسفل وقرب النقب الشمالي

208 - سلمة - **س**، 25 أبريل 1948.

209 - الخيرية - **س**، 25 أبريل 1948.

210 - المزيرعة - غير معروف.

211 - قولة - **س**، يوليو 1948.

212 - رنتية - **س**، 28 أبريل 1948؛ **س**، 10 يوليو 1948.

213 - اليهودية (العباسية) - **س**، 4 مايو 1948.

214 - ساقية - **س**، 25 أبريل 1948.

215 - يازور - ج، س، 1 مايو 1948.

216 - الطيرة (طيرة دندن) - س، 10 يوليو 1948.

217 - ولهلما - س، 10 يوليو 1948.

218 - كفر عانة - س، 25 أبريل 1948.

219 - بيت دجن - ج، 25 أبريل 1948.

220 - السافرية - غير معروف.

221 - دير طريف - س، 10 يوليو 1948.

222 - بيت نبالا - ع، 13 مايو 1948.

223 - جنداس - غير معروف.

224 - الحديثة - س، 12 يوليو 1948.

225 - صرفند العمار - غير معروف.

226 - اللد - هـ/س، 10 - 13 يوليو 1948.

227 - الرملة - هـ/س، 10 - 13 يوليو 1948.

228 - دير أبو سلامة - س، 13 يوليو 1948.

229 - خربة الضهيرية - س، 10 يوليو 1948.

230 - جمزو - س، 10 يوليو 1948.

231 - خربة زكريا - س، ج، 12 - 13 يوليو 1948.

232 - دانيال - س، 10 يوليو 1948.

233 - أبو الفضل (عرب السطرية) - ج، 9 مايو 1948.

234 - صرفند الخراب - خ، 20 أبريل 1948.

235 - شلتة - س، 15 - 16 يوليو 1948.

236 - البرج - س، 15 - 16 يوليو 1948.

237 - بئر ماعين - س، 15 - 16 يوليو 1948.

238 - بيت شنه - (؟) س، 15 - 16 يوليو 1948.

239 - سلبيت - س، 15 - 16 يوليو 1948.

240 - الفباب - س، 15 مايو 1948.

241 - برفيلية - س، 14 يوليو 1948.

242 - خروبة - س، 12 - 15 يوليو 1948.

243 - خربة الكنسية - س، 10 يوليو 1948.

244 - عنابة - س، 10 يوليو 1948.

245 - البرية - س، 10 - 13 يوليو 1948.

246 - أبو شوشة (قرب الرملة) - س، 14 مايو 1948.

247 - نعانا - خ، 14 مايو 1948.

248 - بئر سالم - س، 9 مايو 1948.

249 - وادي حُنَين - ج، 17 أبريل 1948.

250 - زرنوقة - هـ 27 - 28 مايو 1948.

251 - القبيبة - هـ 27 - 18 مايو 1948.

252 - عاقر - س، 6 (؟؟) مايو 1948.

253 - النبي روبين - هـ 1 يونيو 1948.

254 - عرب صقرير (عرب أبو سويرح) - س، 25 مايو 1948.

255 - يبنا - س/هـ 4 يونيو 1948.

256 - المغار - س، 18 مايو 1948.

257 - بشيت - س، 13 مايو 1948.

258 - قطرة - س/هـ مايو 1948.

259 - صيدا - غير معروف.

260 - المنصورة - س، 20 أبريل 1948.

261 - خُلدة - س، 6 أبريل 1948.

262 - شحمة - ج، 14 مايو 1948.

263 - المخيزن - س، 20 أبريل 1948.

264 - سجد - غير معروف.

265 - قزازة - ج، 9 - 10 يوليو 1948.

266 - جِليا - ج، 9 - 10 يوليو 1948.

267 - الخيمة - غير معروف.

268 - حورانية - غير معروف.

269 - التينة - س، 8 - 9 يوليو 1948.

270 - أذنبة - ج، 9 - 10 يوليو 1948.

271 - مُغلّس - ج، 9 - 10 يوليو 1948.

272 - البريج - غير معروف.

273 - المسمية الكبيرة - س، 8 - 9 يوليو 1948.

275 - قسطينة - س، ج، 9 يوليو 1948.

276 - تل الترمس - خ، يوليو 1948.

277 - ياسر - س، 11 يونيو 1948.

278 - البطاني الشرقي - س، 13 مايو 1948.

279 - البطاني الغربي - (؟) س، 13 مايو 1948.

280 - برقة - س، 13 مايو 1948.

281 - اسدود - س/هـ 28 أكتوبر 1948.

282 - بيت دراس - س، 11 مايو 1948.

283 - السوافير الشمالية - خ، 18 مايو 1948.

284 - السوافير الغربية - خ، 18 مايو 1948.

285 - السوافير الشرقية - (؟) خ، 18 مايو 1948.

286 - حمامة - س، 4 نوفمبر 1948.

287 - جولس - س، 11 يونيو 1948.

288 - عبدس - س، 8 - 9 يوليو 1948.

289 - الجَلدية - غير معروف.

290 - بلعين - غير معروف.

291 - برقوسية - غير معروف.

292 - تل الصافي - س، 9 - 10 يوليو 1948.

293 - دير الدبان - س، 23 - 24 أكتوبر 1948.

294 - عجّور - س، 23 - 24 يوليو 1948.

295 - زكرية - هـ يونيو 1950.

296 - رعنة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.

296 - ذكرين - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.

298 - صميل - س، منتصف يوليو 1948.

299 - زيتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.

300 - جُسير - س، 17 - 18 يوليو 1948.

301 - حتا - س، 17 - 18 يوليو 1948.

302 - كرتيا - س، 17 - 18 يوليو 1948.

303 - بيت عفَا - غير معروف.

304 - كوكبة - ج، 12 مايو 1948.

305 - بيت طيما - س، 18 - 19 أكتوبر 1948.

306 - المجدل (عسقلان) - س، هـ 4 - 5 نوفمبر 1948/اكتوبر 1950.

307 - الجورة - س،4 - 5 نوفمبر 1048.

308 - خربة الخصاص - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.

309 - نعليا - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.

310 - بربرة - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.

311 - الجية - س، 4 - 5 نوفمبر 1948.

312 - بيت جرجا - غير معروف.

313 - دير سُنيد - غير معروف.

314 - دمره - خ، أوائل 1948.

315 - نجد - هـ 12 مايو 1948.

316 - سمسم - هـ 12 مايو 1948.

317 - حليقات - ج، 12 مايو 1948.

318 - برير - س، 12 مايو 1948.

319 - الفالوجة - هـ فبراير - مارس 1949.

320 - عراق المنشية - هـ فبراير - يونيو 1948.

321 - كدنة - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.

322 - بيت جبرين - س، 29 أكتوبر 1948.

323 - القبيبة - س، 28 أكتوبر 1948.

324 - الدوايمة - س، 29 أكتوبر 1948.

325 - دير النخّاس - س، 29 أكتوبر 1948.

326 - خربة أم برج - غير معروف.

379 - هربيا - س، هـ أواخر أكتوبر - أوائل نوفمبر 1948.

380 - عراق السويدان - س، 8 يوليو 1948.

389 - عرب أبو زريق - خ، مارس - أبريل 1948.

ممر القدس

327 - دير محيسن - س، 6 أبريل 1948.

328 - بيت جيز - س، 20 أبريل 1948.

329 - بيت سوسين - س، 20 أبريل 1948.

330 - عسلين - س، 18 يوليو 1948.

331 - أشوع - س، 18 يوليو 1948.

332 - صرعة - س، 18 يوليو 1948.

333 - دير رفات - س، 18 يوليو 1948.

334 - عرتوف - س، 18 يوليو 1948.

335 - ديرابان - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.

336 - بيت محسير - س، 10 - 11 مايو 1948.

337 - دير أيوب - س، أبريل 1948.

338 - كسلا - س، 17 - 18 يوليو 1948.

339 - دير الهوا - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.

340 - سفلى - س، 19 - 20 أكتوبر 1948.

341 - جرش - س،21 أكتوبر 1948.

342 - بيت نتّيف - س، 21 أكتوبر 1948.

343 - بيت عطاب - س، 21 أكتوبر 1948.

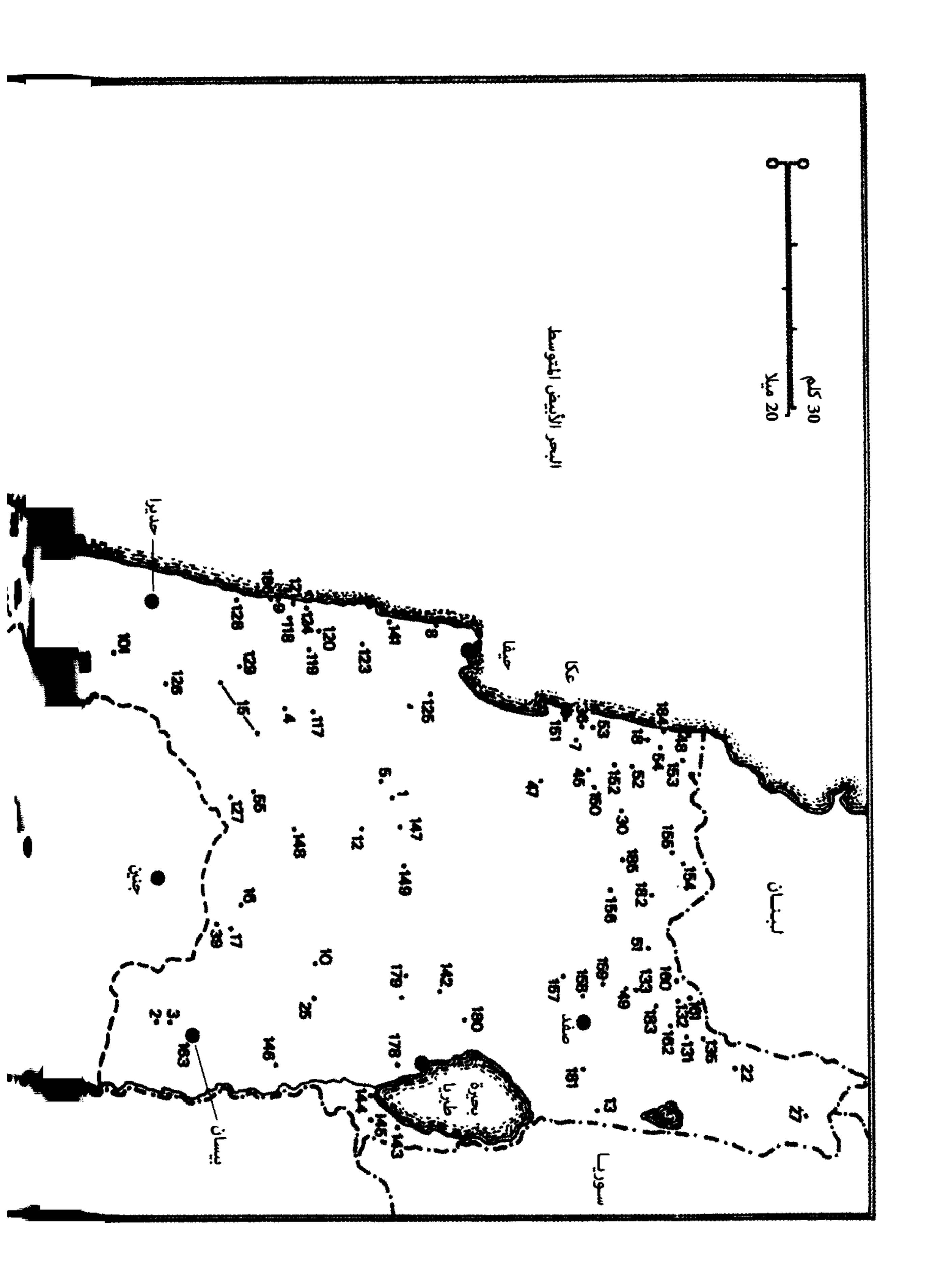
344 - بيت أم الميس - (؟) س، 21 أكتوبر 1948.

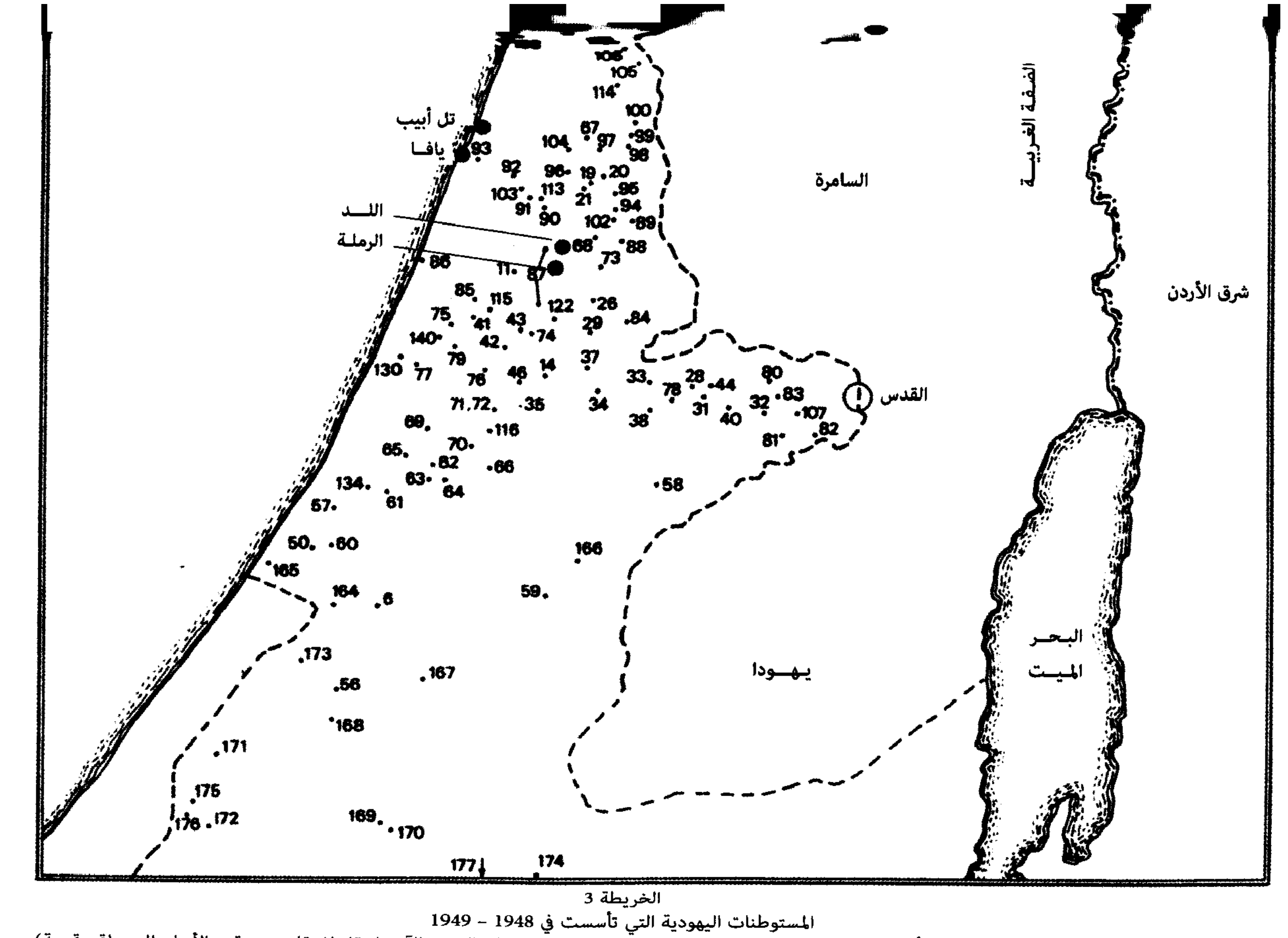
345 - ساريس - س، 16 - 17 أبريل 1948.

346 - علّار - س، 22 أكتوبر 1948.

347 - راس أبو عمار - س، 21 أكتوبر 1948.

348 - القبو - س، 22 - 23 أكتوبر 1948.


30 كلم
20 ميلا
البحر الأبيض المتوسط
حيفا
عكا
لبنان
سوريا
صفد
بحيرة طبريا
جنين
بيسان



الخريطة 3

المستوطنات اليهودية التي تأسست في 1948 - 1949

(ملاحظة: العديد من المستوطنات التي أقيمت في 1948 - 1949 جرى تفكيكها. بعضها تغير اسمها، والبعض الآخر انتقل لاحقا من موقعه الأصلي إلى مواقع قريبة)

المصدر: مسح لخريطة فلسطين العام 1946 مع إضافات من قبل إدارة المساحة/ إسرائيل، أقيمت من قبل قسم الجغرافيا ومجموعة الخرائط التابعة للجامعة العبرية في القدس.

مفتاح الخريطة 3

يقدم الاسم العبري للمستوطنة ويتبعه الاسم العربي السابق للموقع وتاريخ إنشاء المستوطنة.

1 - بيت لحم الجليل - بيت لحم - أبريل 1948.

2 - شلحوت - الأشرفية - يونيو 1948.

3 - رشافيم - الأشرفية - يونيو 1948.

4 - راموت مناشي - دالية الروحة - يوليو 1948.

5 - (مآفاك، ألوني آبا) - فالديهايم - مايو 1948 .

6 - برور هايل - برير - مايو 1948.

7 - شومرات - جنوب السميرية - مايو 1948.

8 - حاحوتريم - شمال الطيرا - يونيو 1948.

9 - نخشوليم - الطنطورة - يونيو 1948.

10 - عين دور - كفر مصر - يونيو 1948.

11 - نيشر (سيرين) - بئر سليم - يونيو1948.

12 - تيموريم (شمرون) - معلول - يونيو 1948.

13 - هابونيم (كفار هاناسئي) - منصورة الخيط - يوليو 1948.

14 - يسودوت - أم كلخة - يوليو 1948.

15 - ريجافيم - البطيمات (يوليو 1948)، انتقلت إلى قنير - 1949.

16 - يسرائيل - زرعين - أغسطس 1948.

17 - فقوعة - زرعين - يوليو 1948.

18 - ساعار - الزيب - أغسطس 1948.

19 - بئروت إسحق - فيلهيلما - أغسطس 1948.

20 - بني عطروت - فلهيلما - أغسطس 1948.

21 - محاني يسرائيل - فلهيلما - أغسطس 1948.

22 - يفتاح - قرب جاحولا - أغسطس 1948.

23 - نورديا - خربة بيت لد - أغسطس 1948.

24 – عوديم - وادي الفالق - أغسطس - 1948.

25 - غازيت - الطيرة - سبتمبر 1948.

26 - العزرية - البرية - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1949).

27 - هجوشريم - المنصورة - سبتمبر 1948.

28 - ايليشاماع (بيت مئير) - بيت محسير - سبتمبر 1948 (أعيد تأسيسها 1950).

29 - أميليم - أبو شوشة - سبتمبر 1948.

30 - جاتون - خربة جدّين - أكتوبر 1948.

31 - كسالون - كسلا - أكتوبر 1948 (أعيد تأسيسها 1952).

32 - تسوفا - صوبا - أكتوبر 1948.

33 - هاريل - بيت جيز - أكتوبر 1948.

34 - تل شاحار - خربة بيت فار - أكتوبر 1948.

35 - ريفاديم - الخيمة - نوفمبر 1948.

36 - بستان هجليل - السميرية - ديسمبر 1948.

37 - مشمار ديفيد - خُلدة - ديسمبر 1948.

38 - دبور - صرعة - ديسمبر 1948.

39 - نوريت - نورس - 1948.

40 - رامات رازيئيل - بيت أم الميس - 1948.

41 - جاليا - شمال يبنا - 1948.

42 - بيت آزاري - جنوب عاقر - 1948.

43 - كفر عقرون - عاقر - 1948.

44 - شوريش - ساريس - 1948.

45 - بيت هعيمك - كويكات - يناير 1949.

46 - ناتيفا - المخيزن - يناير 1949.

47 - يسعور - البروة - يناير 1949.

48 - بيتسيت بيت (كفار روش هانكرا) - قرب البصّة - يناير 1949.

49 - صفصوفة - صفصف - يناير 1949.

50 - مفكعيم - بربرة - يناير 1949.

51 - ساسا - سعسع - يناير 1949.

52 - كابريتا (كابري) - الكابري - يناير 1949.

53 - وحوماي حيروت - السميرية - يناير 1949.

54 - بيت هعرفاه (غشير حازي) - الزيب - يناير 1949.

55 - الإرغون كابلان (المجيدو) - اللجون - يناير 1949.

56 - تكوماه - المحرقة - 1949.

57 - مجدال جاد (عسقلان) - المجدل - 1949.

58 - بيت نتيف - بيت نتيف - 1949.

59 - القبيبة - القبيبة - 1949 (أعيد تأسيسها لاخيش، 1955).

60 - غيا – الجية - 1949.

61 - هوديا - جولس - 1949.

62 - عين تسوريم (ديغانيم) - السوافر الغربية - 1949.

63 - مشوؤت اسحق - (عين تسوريم) - السوافر الشرقية - 1949.

64 - شافير - (مشوؤت إسحق) - السوافر الشمالية - 1949.

65 - جفعاتي - بيت دراس - 1949 - 50.

66 - أرجوت - تل الترمس - 1949.

67 - نيهالم - جنوب شرق بتاح تكفا - 1948.

68 - جيناتون - شرق اللد - 1949.

69 - عزريقام - البطاني الغربي - 1949 - 50.

70 - يحيئيل (كفار أحيم) - قسطينة - 1949.

71 – كيرن - رعيم (بني رعيم) - المسمية الكبيرة - 1949.

72 - مسمية بت (مسمية شالوم) - المسمية الصغيرة - 1949.

73 - كفار دانيال - دانيال - 1949.

74 - جاني - يونا - شرق عاقر - 1949.

75 - يفنه - يبنا - 1949.

76 - قدرون - قطرة - 1949.

77 - نتيفوت - عرب صقرير - 1949.

78 - أشتأول - عسلين/إشوع - 1949.

79 - بنايا - شمال بشيت - 1949.

80 - بيت نقوفا - بيت نقوبا - 1949.

81 - أوره - الجورا 1949 - 50.

82 - مناحات - المالحة - 1949.

83 - بيت زايت - خربة حريش - 1949.

84 - ماشعن (مشمار ايالون) - القباب - 1949.

85 - كفار هاناجنيد - القبيبة - 1949.

86 - هتسوفيم دالت - النبي روبين - 1949.

87 - ستريا - أبو الفضل - 1949.

88 - حديد - الحديثة - 1949.

89 - نبالات (بيت نحميا) - بيت نبالا - 1949 - 50.

90 - تسافريا - شمال الصافرية - 1949.

91 - بيت داغان - بيت دجن - 1948.

92 - أزور - يازور - 1948.

93 - أبو كبير - أبو كبير - 1949.

94 - بيت عارف - دير طريف - 1949 (أعيد تأسيسها في 1951).

95 - تيرات - يهودا - الطيرة - 1949.

96 - يهود - اليهودية - 1948.

97 - رنتية - رنتية - 1949.

98 - مازور - المزيرية - 1949.

99 - ناهشونيم - مجدل يابا - 1949.

100 - مجدال يافو - مجدل يابا - 1949.

101 - لحافوت حافيفا - غرب جت - 1949.

102 - كفار ترومان - غرب بيت نبالا - 1949.

103 - مشمار هاشفعا - بيت دجن - 1949.

104 - مجشيم - غرب رنتية - 1949.

105 - يرحيف - شرق جلجولية - 1949.

106 - هاكراميم - كفر سابا - 1949.

107 - عين كيرم - عين كارم - 1949.

108 - رشاف - الحرم (سيدنا علي) - 1949.

109 - تبصر (خربة عزون) - 1949.

110 - نيفي يامين - شمال كفر سابا - 1949.

111 - أوميتس - قاقون - 1949.

112 - عولش - جنوب قاقون - 1949.

113 - شرير - السافرية - 1949.

114 - حاجور - جنوب جلجولية - 1949.

115 - زرنوقة - زرنوقة - 1949.

116 - تالمي يحيئيل - المسمية الكبيرة/قسطينة - 1949.

117 - الياكم - أم الزينات - 1949.

118 - عين أيالا - عين غزال - 1949.

119 - كيرم ماهرال - إجزم - 1949.

120 - جيفا - كرمل - الجبعة - 1949.

121 - هابونيم - كفر لام - 1949.

122 - راموت مئير - غرب النعاني - 1949.

123 - عين هود - عين حوض - 1949.

124 - تسروفا - الصرفند - 1949.

125 - تل حنان - بلد الشيخ - 1949.

126 - بركائي - وادي عارة - 1949.

127 - جفعات أوقية - زلفة - 1949.

128 - معجمان ميخائيل - كبارة - 1949.

129 - ألونا (عميكام) - السنديانة - 1949 - 50.

130 - نير جاليم - عرب صقرير - 1949.

131 – ديشون - ديشوم - التاريخ غير مؤكد، لكن ربما في 1949 (أعيد تأسيسها في 1953).

132 - بورات - الفارعة - 1949.

133 - شاهار - قرب صفصاف - 1949.

134 - نير إسرائيل - غرب جولس - 1949.

135 - مالكية - المالكية - 1949.

136 - بيروتانيم - خربة بيورين - 1949.

137 - برجتا - خربة البرج - 1949.

138 - ايال - خربة حانوتا - 1949.

139 - غان يوشيا - جنوب قاقون - 1949.

140 - بيت جمليئيل - جنوب شرق يبنا - 1949.

141 - مجاديم - بير بدوية - 1949.

142 - لافي - لوبيا - 1949.

143 - هاؤون - السمرة - 1949.

144 - ماجن - سمخ - 1949.

145 بيت كتسير (نل كتسير) - شرق سمخ - 1949.

146 - بشاتوة (نفيه - أور) - البشاتوة - 1949.147 - هاسوليليم - غرب صفورية - 1949.

148 - هايوغيف - خربة بيت ليد - 1949.

149 - تسيبوري - صفورية - 1949.

150 - عمقا - عمقا - 1949.

151 - حتسريم - المنشية - 1949.

152 - بن عامي - النهر - 1949.

153 - بتست (شلومي) - البصة - 1949 - 50.

154 - شوميرة - طربيخا - 1949.

155 - يوغرات - أقرات - 1949.

156 - حوسن - سحماتا - 1949.

157 - فرود - فراضية - 1949.

158 - كفار شماي - السموعي - 1949.

159 - ميرون - ميرون - 1949.

160 - برعام - كفر برعم - 1949.

161 – نير - أون - صلحة - 1949 - 50.

162 - علما - ألما - 1949.

163 - بيت شيعان - بيسان - 1948.

164 - إيرز - دمرة/نجد - 1949.

165 - زيكيم - هربيا - 1949.

166 - بيت جفرين - بيت جبرين - 1949.

167 - بيت كاما - جنوب شرق الجمامة - 1949.

168 - بيت هاجدي - جنوب المحرقة - 1949.

169 - جيلات - القديرات - 1949.

170 - تيفراح - جنوب شرق أم الكروم - 1949.

171 - بيت ريعيم - عرب الحناجرة - 1949.

172 - ماجن - الشيخ نوران - 1949.

173 - مفالسيم - جنوب شرق بيت حانون - 1949.

174 - عومر - شرق خربة عمرة - 1949.

175 - عين هاشلوشة - شرق خان يونس - 1949.

176 - نيريم - شرق خان يونس - 1949.

177 - مشآفي ساديه - شرق بئر عسلوج - 1949.

178 - بوريا - جنوب طبريا - 1949.

179 - سديه إيلان - كفر سبت - 1949.

180 - أربل - خربة اربد - 1949.

181 - اليفلط - عرب الزنغرية - 1949.

182 - الكوش - دير القاسي - 1949.

183 - كيرم بن زمرة - راس الأحمر - 1949.

184 - تساهال - شمال الزيب - 1949.

185 - معونا - ترشيحا - 1949.

186 - دور - الطنطورة – 1949.

الهوامش

الفصل الخامس

(1) انظر على سبيل المثال ما كتبه ويتز في مذكراته:

Entry for 26 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 257

ويتناول بالوصف لقاء تم بين يوسف ويتز والقادة المحليين في وادي بيت شيان ومرج ابن عامر الذي ظهر فيه توافق مناهض للعودة.

(2) Unsigned, 'Summary of the Meeting of the Arab Affairs Advisers in Dora Camp 6.4.48', IDFA 2506\49\\91; and unsigned 'Summary of Meeting of the Arab Affairs Advisers, Camp Dora 13.4.1948', IDFA 433\49\\125.

(3) Protocol of meeting of JAE, 6 May 1948, CZA 45\2.

(4) Protocol of meeting of Mapai Central Committee, 11 May 1948, LPA 48\23 aleph.

(5) Entry for 1 May 1948, DBG-YH I, 382; and Ben-Gurion, As Israel Fights, 68-69, text of 7 Feb. 1948 speech at Mapai Council.

هناك دلائل على أنه خلال زيارته لمدينة حيفا في الأول من شهر مايو ذهب بن غوريون إلى أبعد من ذلك، كذلك فإنه عند سماعه بأن رئيس الماباي موجود في المدينة سعى أبا خوشي لإقناع العرب بالبقاء، وقد نقل عن بن غوريون قوله: «ألا يوجد لديه شيء أكثر أهمية للقيام به؟». انظر:

Nimrod, 'Patterns ...', 268

(6) Shertok to Zaslani (Shiloah), 25 Apr. 1948, Political and Diplomatic Documents, 674.

(7) Cohen, 'Our Arab Policy in the Midst of the War', 10 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).

(8) 'A Call from His Majesty King Abdullah to the Arab People of Palestine in Behalf of the Arab League', as carried in Al Nasr, an Amman Daily, 5 May 1948, NA Record Group 84, US Consulate General, Jerusalem, Classified Records, 1948, 800-Political Affairs.

(9) Middle East Department, Israel Foreign Ministry, 'In the Arab Public', 28 May 1948, IDFA 4944\49\\504.

(10) Protocol of meeting in Haifa, 6 Jun, 1948, ISA MAM 303\41.

(11) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement (Rehovot).

ومن أجل بحث كامل لأنشــطة ويتز في هذا المجال وأيضا حول دور "اللجان الخاصة بالترانسفير" انظر:

Morris, "Yosef Weitz...".

(12) 'M.S', 'Moshe Shertok), 'Talk with Yosef Weitz', 28 May 1948, ISA FM 2564\20.

(13) Entry for 30 May 1948, Weitz Diary, III, 294.

(14) Weitz, Sasson, Danin, 'Retroactive Transfer ...', undated but from early June, ISA FM 2564\19.

(15) Entry for 5 June 1948, CZA A246-13, 2411.

(16) Entry for 5 June 1948, DBG-YH II, 487.

(17) Weitz to Ben-Gurion, 6 June 1948, ISA FM 2564\19.

(18) Protocol of Cabinet meeting of 23 May 1948, ISA.

(19) Hiler, Birth, 192.

(20) Shertok to Eytan, 6 June 1948, ISA FM 2444\19.

(21) Shetrok to Eytan, 6 June 1948, ISA FM 2444\19.

(22) Entry for 1 June 1948, DGB-YH II, 477.

(23) Protocol of Cabinet meeting, 1 June 1948, ISA.

(24) Levi, IDF OC Jezreel Valley District, to area commanders, 9 June 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); and Ya'akobi to Ephraim, Gershon, 11 June 1948, IDFA 410\54\\104.

(25) Oded\Operations to Battalions, 13 June 1948, IDFA 6309\49\\2.

(26) Kaddar to Sharef, 3 June 1948, ISA FM 2345\10; unsigned, 'Report on a Visit to Safad of the Committee for Abandoned Property, 5 July 1948', ISA AM aleph\19\aleph; and Safad Workers Council, 'Memorandum for Consolidating Safad after Its Liberation', undated, IDFA 782\65\\1189.

(27) Entry for 3 June 1948, Weitz, Diary, III, 297.

(28) Vizhensky to Cisling, 3 June 1948, ISA AM 5\kof.

(29) Protocol of meeting of Mapai Secretariat, statement by Shertok, 13 June 1948, LPA.

(30) Zagrosky to Harzfeld, 2 June 1948, LA 235 IV, 2251 bet. See also unsigned, 'The visit of the Minister of Minority Affairs and Police in Kfar Gil'adi, 29.7.48', HA 105\260.

(31) IDF GS\Operations logbook, entry for 2 June 1948, IDFA 922\75\\1176.

(32) IDF GS\Operations logbook, entry for 8 June 1948, IDFA 922\75\\1176.

(33) OC, IDF Intelligence Service, to Shiloah, 16 June 1948, ISA FM 2426\9.

(34) انظر على سبيل المثال:

Oded\Opeations to battalions, 13 June 1948, IDFA 6309\49\\2.

(35) Israel Foreign Ministry Middle East Department, 'In the Arab Public', 11 June 1948, ISA FM 2570\6.

(36) Shetok (Tel Aviv) to Goldmann (London), 15 June 1948, ISA, Documents I, 163.

وقد أدلى شيرتوك بكلمات مماثلة اليوم التالي في جلسة مجلس الوزراء، انظر:

Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA

كذلك عرف النزوح الجماعي العربي على أنه «الشيء الأكثر مفاجأة» الذي حدث طوال فترة الحرب. من جانبه ذكر بن غوريون أنه لم يفاجأ بالنزوح الجماعي، بل فوجئ بمرارة بـ«القصور الأخلاقي» لليشوف (مشيرا في ذلك إلى أعمال السلب والنهب).

(37) Shertok to Goldmann, 15 June 1948, ISA, Documents, I, 162-63.

(38) Protocol of the meeting of Mapam Political Committee, 15 June 1948, HHA 66:90 (1); and Secretariat of Mapam Centre, 'Our Policy Towards the Arabs During the War (Decisions of the Political Committee of 15.6.48)', 23 June 1948, HHA-ACP 10.95.11 (11).

(39) النسخة الكاملة لتلك الخطبة المهمة غير متاحة، وفي النسخة الموجودة تم إخفاء ست فقرات طويلة من قبل الرقابة الداخلية، وعلى مدار سنين نشر بن غوريون نفسه نسختين مختصرتين في:

As Israel Fights, 127 - 31; and in The Resurgent State of Israel, I, 165 - 68.

في عام 1982 تم نشر نسخة ثالثة مختصرة من قبل كل من: غيرشون ريفلن، والهنان أورين، انظر: DBG-YH, II, 524-26، وتجدر الإشارة إلى أن النص المقتبس في هذه الفقرة يمازج بين النسخ المختصرة. وفقط عندما يتاح النص الكامل يمكننا معرفة كل شيء عما قاله بالترتيب الصحيح.

(40) Morris, Righteous Victims, 44-45.

(41) Ben-Gurion's Diary, 11 July 1936, quoted in Segev, One Palestine, Complete, 383

(42) Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA.

(43) Protocol of Cabinet meeting, 16 June 1948, ISA.

(44) على الرغم من أنه تم حذف هذه الفقرة بواسطة الرقابة من محضر الاجتماع فإنه يظهر في مستندات أخرى، انظر:

KMA, 9\9\3

(45) انظر على سبيل المثال:

Nahum [Golan], OC Golani, to 'Shimon', 'Binyamin', and 'Levi', 16 June 1948, IDFA 1096\49\\51

وتضمنت النص على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال السماح للعرب، خلال فترة الهدنة، بالعودة إلى المناطق التي طُردوا منها».

(46) انظر على سبيل المثال:

Rabin, Operation Dani HQ, to Harel, Yiftah, Kiryati, and 8th brigades, 19 July 1948, KMA-PA 141-419; and Giv'ati to battalions, 24 July 1948, IDFA 922\75\\899.

(47) Yadin to Shertok, 14 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.

(48) Protocol of Cabinet meeting, 20 June 1948, IDA.

(49) Eytan, 'Meetings: M. Shertok-Count Bernadotte and Assistants, Tel Aviv, 17 and 18 June, 1948', ISA 2466\2.

(50) Ya'ari, "If You Go to War', Speech delivered on 14 June 1948 at seminar for IDF recruits), 'Kibbutz Artzi Movement Fact-Sheet', No. 274\43, 8 Aug. 1948, HHA.

(51) Secretariat of Mapam Centre, 'Our Policy Towards the Arabs During the War (Decisions of the Mapam Political Committee, 15 June 1948)', 23 June 1948, HHA-ACP 10.95.11 (1).

(52) Salomon, 'Details of a Conversation with Archbishop Georgius Hakim on Saturday, 26 June 1948', and Shitrit to Ben-Gurion, 6 July 1948, both in ISA FM 2563\21; and protocol of Cabinet meeting, 2 July 1948, ISA.

(53) 'Instructions to Arab Population by the Commander of the Haganah, Tel Aviv District, Given on 13th May 1948', and appended "Agreement", 13 May 1948, signed by Michael Rabinovich (Ben Gal), OC Haganah Tel Aviv District, and Ahmed Effendi Abu Laban, Salah Effendi Al Nazar, Amin Effendi Andraus, and Ahmad Effendi Abdul Rahim, HA 55\31.

يلاحظ أنه بسبب هذه الاتفاقية حث دانيين قوات الدفاع الإسرائيلية على التوقف عن توقيع اتفاقيات استسلام مع المجتمعات التي يتم الاستيلاء عليها، انظر:

Danin to Shertok, 28 July 1948, ISA FM 2564\5.

(54) Nicola Saba, Jaffa Emergency Committee, to representative of OC Haganah (sic), Tel Aviv District, 26 June 1948, ISA FM 2566\15.

(55) Chizik to Shitrit, 27 June 1948, ISA FM 2566\15.

(56) Shitrit to Ben-Gurion and Shertok, 30 June 1948, ISA MAM 307\49.

(57) Kaddar to Shitrit, 5 July 1948, ISA MAM 307\49.

(58) Palmon to Shertok, 6 July 1948, ISA FM 2566\15.

(59) Shimoni to Shertok, 'Comments on the Attached Memorandum by Yehoshua Palmon, in Answer to Letter by Mr Shitrit on the Jaffa [Emergency] Committee Regarding the Return of Jaffa's Arab Residents', 7 July 1948, ISA FM 2566\15.

(60) Shimoni to Palmon and Shiloah, 12 July 1948, quoting Shertok's minuted reaction to Palmon's proposals.

(61) 'Appendix' to Bernatdotte (Rhodes) to Shertock, 27 June 1948, Documents I, 230-34.

وقد اقترح برنادوت كذلك أن تكون صحراء النقب - كلها أو جزء منها - داخل المنطقة المخصصة «للأراضي العربية»، على أن يصبح الجليل الغربي ضمن «الأراضي اليهودية». ويلاحظ أن خطاب برنادوت وملحقه - بشكل غير ديبلوماسي - لم يشر في أي مكان منه إلى «إسرائيل» أو «حكومة إسرائيل»، أو «دولة إسرائيل»، وإنما فقط إلى «فلسطين» و«حكومتكم».

(62) Shertok to Bernadotte, 5 July 1948, Documents I, 262-64.

وفي مقابلة صحافية مع نيويـورك هيرالد تريبيون في الحادي والعشرين من يونيو ذكر ساسـون أنـه لن تكون هناك عودة للاجئـين إلا كجزء من اتفاق سلام مع الدول العربية؛ وإعادة الممتلكات العربية المُصادرة يجب أن ترتبط بإعادة الممتلكات اليهودية المُصادرة في البلاد العربية؛ وأن أي عودة ستكون انتقائيـة، وفضلا عن ذلك فإن العرب الذين بقـوا في إسرائيل لديهم الحرية في الرحيل. وكانت تلك البنود صياغة جديدة للموقف الإسرائيلي. وقد طلب الوفـد الإسرائيلي في الأمم المتحدة - تحت ضغط الأمريكيين- توضيحات من تل أبيب حول تلـك الصياغة الجديدة، انظـر: Comay to Shertock, 19 July 1948, Documents I, 353 and footnote 2.، وجزئيا بسبب الرغبة في وضـع نهايـة لمثل تلك الإجابات غـير المصرح بها أو «الشـاذة» من قبل الدبلوماسـيين الإسرائيليين، قرر مجلس الوزراء ذلك الشهر الاجتماع لوضع سياسة نهائية ورسمية حول قضية اللاجئين.

(63) Shertok to Comay, 22 July 1948, Documents I, 274.

(64) أُقيمت الرابطة بين مستقبل اللاجئين وذلك الخاص بالمجتمعات اليهودية في العـالم العربي للمرة الأولى خلال اجتـماع مجلس الوزراء يوم 2 يوليو 1948؛ حيـث ذكر وزير العدل أنه إذا ما اقُترح «تبادل للسـكان» من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا (الفلسطينيون العرب ينتقلون إلى الدول العربية، واليهود يخرجون من الأخيرة إلى إسرائيل) فإن ذلك سـيكون أمرا «رائعا»، ولكن إذا ما لم يتم الاتفاق على ذلك، فإن إسرائيل «يجب ألا تتبع سياسة منع اللاجئين مـن العـودة». ومن جانبه رأى شـتريت أن تبادل السـكان يمكن أن يكون «جيدا للعرب» وأيضا لإسرائيل، انظر: Protocol of Cabinet meeting of 2 July 1948, ISA مع ملاحظة أن الرقابة قد حجبت جزءا كبيرا من خطاب شتريت. وأضاف شتريت بعد مرور يومين: إن مثل هذا التبادل «سيحررنا من أقلية كبيرة ويوفر لنا كذلك إمكانية اسـتقدام اليهـود من الدول الشرقية»، انظر: Protocol of Cabinet meeting, 4 July 1948, IDA.

(65) Kohn to Shertok, 22 July 1948, ISA FM 2444\19.

(66) 'Meeting: M. Shertok- Count Bernadotte and Assistants, Tel Aviv, 26 July 1948', Documents I, 409-14.

(67) Protocol of Cabinet meeting, 28 July 1948, ISA.

يلاحظ أن المقترحات التي تقدم بها شـابيرا غـير واضحة نتيجة لقيام الرقابة بحجب الفقرة الخاصة بما قاله.

(68) Bernadotte, "Note from the Mediator to be Submitted to the Consideration of the Provisional Government of Israel on the Subject of Arab Refugees', 28 July 1948, ISA FM 2444\19.

(69) Kohn, 'Lines for a Reply to Mediator on Return of Refugees', undated, ISA FM 2444\19.

(70) Kohn, 'Note on Wlater Eytan's Memorandum', 27 July 1948, Documents I, 415-16.

(71) Shertok to Bernadotte, 1 Aug. 1948, Documents I, 441-44.

(72) 'Meeting: M. Shertok and Members of the Staff of the Ministry for Foreign Affairs with Count Bernadotte and His Associates", Tel Aviv, 5 Aug. 1948, Documents I, 465-87.

(73) Khon to Shertok, 5 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.

(74) Ross (New York) to Secretary of State, 27 July 1948, NA RG 84, Consulate General Jerusalem, Classified Records 1948, 800- Refugees.

(75) MacDonald to Secretary of State, 30 July 1948, NA RG 84, Consulate General Jerusalem, Classified Records 1948, 800- Refugees.

(76) Patterson to Secretary of State, 29 July 1948, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 1948, 800 - Political Affairs.

(77) Protocol of meeting of Mapai Central Committee, 24 July 1948, LPA48|23.

وقد كشـفت خطبة بن غوريون عن طبيعة توجهه نحو العرب: «أشك في أنهم يستحقون الاحترام كما هي الحال بالنسبة إلينا، فنحن لم نهرب بشكل جماعي، وحتى الآن لم يظهر أنيشـتين عربي، كذلك فإنهم لم يقوموا بشيء مما فعلناه في هذا البلد، ولم يحاربوا كما حاربنا ... نحن نتعامل هنا مع قاتل جماعي».

(78) Patterson (Cairo) to Secretary of State, 5 Aug. 1948, NA 501 BB. Palestine\8-548.

(79) David Horowitz, 'Meeting: D. Horwitz-J. Reedman, Tel Aviv, 8 August 1948', ISA FM 2425\1.

(80) 'Meeting: M. Shertok-Count Bernadotte, Jerusalem, 10 August 1948', Documents I, 501-506.

(81) Protocol of Cabinet meeting, 11 Aug. 1948, ISA.

(82) Precis of a letter from Sasson (Paris) to Shertok (Tel Aviv), 13 Aug. 1948, ISA FM 2451\13

(83) Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 16 Sep. 1948; and Sasson (Paris) to Danin, 29 Nov. 1948, both in ISA FM 3749\1; and entry for 14 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 365.

وفيما يتصل بأنشطة ساسون في باريس، انظر:

Cohen-Shany, Operation Paris, 73-120.

(84) Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

(85) Shimoni, 'Précis of Things Said at a Meeting in the Office of the Prime Minister about the Problem of the Arab Refugees and their Return, 18 August 1948', ISA FM 2444\19. كذلك, انظر: Entry for 18 Aug. 1948, DBG-YH II, 652-54. Entry for 18 Aug. 1948, Weitz, Diary, III, 331; and Shimoni to Sasson, 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

(86) Shimoni to Sasson, 19 Aug. 1948, ISA FM 2570\11.

(87) Shimoni, 'Precis ...', 18 Aug. 1948, ISA FM 2444\19.

(88) Danin (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 22 Sep. 1948, ISA DM 2570\11.

(89) Entry for 18 Aug. 1948, Weitz, Diary, III, 331.

(90) انظر:

Morris, 'Yosef Weitz...'

(91) Yadin to brigades, 18 Aug. 1948, IDFA 2687\49\\35.

(92) Shertok (Tel Aviv) to Weizmann (Montreaux), 20 July\22 August 1948, Documents I, 369.

(93) Epstein (Washington) to Shertok, 24\26 Aug. 1948, Documents I, 549-551.

(94) Entry for 20 Aug. 1948, DBG-YH III, 657.

(95) Protocol of Cabinet meeting, 1 Sep. 1948, ISA.

سأل شيرتوك إيلات: «هل أجريت مقارنة بين اللاجئين اليهود واللاجئين العرب؟ ... هل أشرت إلى المساحات الخالية في البلاد العربية فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين؟»، أجاب «إيلات»: «قلت إن لاجئينا هم ضحايا «هتلر» في حين أن لاجئيهم هم ضحايا قادتهم، لقد أخبرتهم بما حدث في حيفا وغيرها من الأماكن ... ولقد رأيت أنه لن يكون من الحكمة الحديث عن المساحات الخالية من السكان في الدول العربية».

(96) Protocol of Cabinet meeting, 5 Sept. 1948, ISA.

(97) 'Statement delivered by James McDonald at a meeting with M. Shertok. Tel Aviv, 6 September 1948', Documents I, 570-71.

(98) Entry for 8 Sep. 1948, DBG-YH II, 677.

(99) Protocol of Cabinet meeting, 8 Sep. 1948, ISA.

(100) Foreign Minister to Cabinet members, 'Instructions to the Isrqeli Delegation to the UN General Assembly', 10 Sep, 1948, appended to protocol of Cabinet meeting, 12 Sep. 1948, ISA. See also Shimoni (Tel Aviv) to Sasson (Paris), 16 Sep. 1948, ISA FM 3749\1.

(101) Protocol of Cabinet meeting, 12 Sep. 1948, ISA.

وقـد ذكر بن غوريون أن الاتفاق حول السـماح بعودة كل اللاجئين في إطار تسوية سـلام شـاملة يجب النظر إليه على أنه موقف تكتيكي، وخلال شهر سـبتمبر 1948 كان يعتقد أنه من غير المرجح على الإطلاق أن يوافق العرب على مثل هذا الاتفاق.

(102) Bernadotte, 'Progress Report of the UN Mediator on Plaestine', 16 Sep. 1948, ISA FM 2527\9.

(103) 'Statement by the Spokesman of the Government of Israel', Tel-Aviv, 23 Sep, 1948, Documents I, 626-27.

(104) Protocol of Meeting of Ministerial Committee on Abandoned Property, 27 Aug. 1948, ISA FM 2564\13. See also Shitrit to Ben-Gourion and Shertok, 16 Aug. 1948; Shimoni to Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 26 Sep. 1948- all in ISA FM 2564\18.

(105) Shimoni to Foreign Ministry Political Dvision, 26 Sep. 1948, ISA FM 2564\18.

(106) Shitrit to Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 26 Sep. 1948, ISA FM 2564\18.

(107) حتـى وايزمان - صاحب المواقف التقليدية غير المتشـددة - وافق، أو تم إقناعه للموافقة، على الموقف المعارض للعودة وغير القابل للتغير الذي تبناه ويتز، انظر:

Entry for 9 Dec, 1948, Weitz, Diary, III, 363.

(108) M. Comay, 'Note on Discussions of M.S Comay with Bunche, Reedman and Mohn – Haifa, 24th September 1948', to Israel Delegation to UN General Assembly, Paris, 27 Sep. 1948, Documents I, 640-44.

الفصل السادس

(1) للتفاصيل عن عمليات هدم المنازل من قبل البريطانيين انظر: Eyal, Arab Revolt, 109-13, et al.

(2) STH III, part 2, 1333-36.

(3) Messer, Plans, 104.

(4) Messer, Plans, 118-20.

(5) Unsigned list of Haganah operations, entries for 9 and 11 Dec. 1947, IDFA 6127\49\\93.

(6) 'Pinhas' to 'Ali', 'Report on the Khisas Operation', 22 Dec. 1947, and entry for 18 Dec. 1947, Palmah Third Battalion Logbook, both in IDFA 922\75\\1224.

(7) '01227' to HIS-AD, 'Reprisal Against the Village of Qazaza', 22 Dec. 1947, IDFA 481\49\\62.

(8) Unsigned, 'Our Reprisal Operations', undated but from January 1948, IDFA 481\49\\62.

(9) HGS\Operations, 'Report on Operations', undated but from mid-January 1948, IDFA 481\49\\23.

(10) HGS\Operations to OCs brigades city HQs, and Palmah, 'Instructions For Planning Operations', 18 Jan. 1948, IDFA 1196\52\\1.

(11) 'Uri' to sub-commanders, 'Operational Order', undated but from early Jan. 1948, and unsigned, 'Report on Salama Operation', 3 Jan. 1948, both in IDFA 922\75\\1213.

(12) Battalion OC to platoons, etc., 'Operational Order', undated but from early Jan. 1948, and unsigned, 'Report on Salama Operation', 3 Jan. 1948, both in IDFA 922\75\\1213.

(13) Page ('5') from Palmah HQ logbook, entry for 17 Jan. 1948, IDFA 661\69\\36.

(14) 'Hashmonai' to 'Shadmi', 'Information Wrap-Up', 20 Jan. 1948, IDFA 500\48\\60.

(15) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 13 Mar. 1948, IDFA 922\75\\1066; and Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 17 Mar. 1948, HA 105\62.

(16) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 28 Mar. 1948, IDFA 922\75\\1066.

(17) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 24 Mar. 1948, IDFA 922\75\\12`4.

(18) 'Information' (Zeevi) to Galili, 16 Feb. 1948, IDFA 481\49\\35.

(19) Entry for 19 Feb. 1948, DBG-YH I, 253-55.

(20) HGS\Operations, 'Plan D- 10 March 1948', IDFA 922\75\\595.

(21) Unsigned, 'Report on the Conquest of Qaluniya', 11 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1233; Palamh HQ to HGS, 'Daily Report', 20 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1066; Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 21 Apr. 1948, IDFA 922\75\1214; entry for 21 Apr. 1948, DBG-YH I, 361; entry for 20 Apr. 1948, 6th Airborne Division Logbook, PRO WO 275-54; D Company to First Battalion, 'Report – Shu'fat', 26 Apr. 1948, KMA-PA 130-76; Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 23 Apr. 1948m KMA-PA 109 gimel-155; entry for 23 Apr. 1948, DBG-HY I, 366; entry for 11 May 1948, Harel Brigade logbook, KMA-PA 131-13; and 'Benny' to 'Yerubbal', 'Harel Report up to 110745', 11 May 1948, IDFA 6127\49\\93.

(22) تحـدث الأمـر عن وضع كمائن خـارج القرى لمنع العناصر غـير النظامية من الاقـتراب من طريق تل أبيب/القدس ومـن احتلال مثلث: دير المخيزن، خلدة، صيدون، انظر:

Nahshon Forces HQ, ‹Operational Orders›, ? {4 or 5} Apr. 1948, IDFA 47\53\\2.

(23) Operation Nahshon HQ, 'Operational Orders', 10 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1233.

(24) Operation Nahshon HQ, 'Framework for the Forces' Operations (Continuation of Operation Nahshon)', 14 Apr. 1948, IDFA 66\69\\45.

(25) Nahshon HQ to Battalions 1,2,3, etc., 14 Apr. 1948, IDFA 661\69\\45.

(26) Nahshon HQ to Battalion 1, 'Operational Order', 15 Apr. 1948, IDFA 661\69\\45; Nahshon Forces HQ to Battalion 2, 'Operational Orders', 15 Apr. 1948. IDFA 236\53\\1: Nahshon Forces HQ to Battalion ?, 'Operational Order', 15 Apr. 1948, IDFA 661\69\\45; and Nahshon Forces HQ to Battalion 52, 'Summary of Conversation between Nahshon\Operations and Yourself', 15 Apr. 1948, IDFA 236\53\\1.

(27) Palmah HQ, 'Daily Report', 23 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1214.

(28) Golani to Carmeli, 9 Apr. 1948, IDFA 128\51\\50.

(29) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 10 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1066.

(30) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 12 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1214.

(31) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 15 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1066.

(32) 'CID Summary of Events (Appendix B, Haifa Area)', 15 Apr. 1948, PRO CO 537-3856; Yiftah Logbook, KMA-PA 129-1 aleph; and entry for 17 Apr. 1948, 6th Airborne Division Logbook, PRO WO 275-54.

(33) Palmah HQ to HGS, 16 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1066.

(34) Palmah HQ to HGS, 'Daily Report', 19 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1066.

(35) Palmah HQ to "Hagai', 19 Apr. 1948, KMA-PA 107-186.

(36) Yiftah logbook, as quoted in Beineinu, No. 13, 9 May 1948, KMA 2 aleph\20.

(37) Company D to 11 Battalion HQ, 'Report on the Zawiya Operation 19.5.48', IDFA 1012\49\\102.

(38) Yiftah to Palmah HQ, 24 May 1948, IDFA 922\75\\1216.

(39) 'Zamiri', 'Report on my Visit to Northern Front', 14 May 1948, IDFA 2384\50\\9.

(40) Carmeli to HGS\Operations, 15 May 1948, IDFA 957\51\\61.

(41) Carmeli HQ to 'Eitan', 'Tzidoni', 'Hadari', etc., 'Operation Ben-Ami- Part2', 19 May 1948, IDFA 6680\49\\5.

(42) Untitled handwritten notes, unsigned but by Cohen, 6 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).

(43) Cohen, 'Our Arab Policy in the Midst of the War', 10 May 1948, HHA-ACP 10.95.10 (4).

(44) Morris, 'Yosef Weitz ...'.

(45) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yousef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement, Rohovot.

(46) Entry for 4 June 1948, CZA A246, 2410.

بتاريـخ 10 يونيو خصصت إدارة صندوق التمويـل اليهودي مبلغ 10 آلاف جنيه ليستخدمها ويتز في «تغطية نفقات الطرد». انظر:

Entry for 10 June 1948, Weitz, Dairy III, 301

(47) Weitz, Danin and Sasson, 'Retroactive Transfer, a Scheme for the Solution of the Arab Question in the State of Israel', undated but from early June 1948, ISA FM 2564\19.

(48) Entry for 5 June 1948, Weitz diary, CZA A246-13, 2411; and entry for 5 June 1948, DBG-YH II, 487.

يلاحـظ أن «غـولان» في كتابـه 12 - Transformation, 209 ذهب إلى أن بن غوريون رفض مقترحات ويتز بما في ذلك النقطة الرئيسية المتصلة بتدمير القرى- وفي الوقت نفسـه سجل السياسـة الممنهجة التي طبقتها الهاغاناه/ قوات الدفاع الإسرائيلية والمتصلة بتدمير القرى بعد احتلالها، وهي السياسة التـي علم بها بن غوريون وسـمح في بعض الحالات بتطبيقها. ومما سـبق يتضح أن هناك تناقضا عجز «غولان» عن شرحه أو تفسيره.

(49) Weitz to Ben-Gurion, 6 June 1948, ISA FM 2564\19.

(50) Entry for 7 June 1948, CZA A246-13, 2412.

(51) Entry for 10 June 1948, CZA A246-13, 2415; Shitrit to Ben-Gurion, 23 June 1948, ISA MAM 307 gimel\33, complaining of Berger's activities; Bobritzky to Jewish Agency Settlement Department, 21 June 1948, LA 235 IV, 2060 aleph

وتتضمـن قائمة بالقرى التـي أوصي بتدميرها وتلك التـي أوصي بتجديدها، انظر كذلك:

Kiryati to deputy brigade OC, etc., "The Treatment of Arab Property', 13 June 1948, IDFA 1277\49\\11.

تضمن المستند الأخير النص على أنه «عُين السيد بيرغر من قبل «السلطات المعنية» كمنسق «للعمليات الخاصة» التي «تتعامل مع» القرى العربية المهجورة، ويلزم تقديم كل المعونة والتعاون معه... وسيتولى مركز قيادة اللواء فضلا عن الخدمات الهندسية التابعة له إدارة العملية بالتعاون مع السيد بيرغر.

(52) Entry for 13 June 1948, Weitz, Diary, III, 301

(53) Entry for 14 June 1948, CZA A246-13, 2418.

(54) Entry for 15 June 1948, Weitz, Diary, III, 303.

(55) Entry for 16 June 1948, DBG-YH II, 523-24.

(56) Entry for 25 June 1948, CZA A246-13, 2425.

(57) Entry for 1 July 1948, Weitz, Diary, III, 310.

(58) Agenda of the meetings of the Provisional Government of Israel, 16,20,23,27, and 30 june 1948, KMA-AZP 9\9\1.

(59) Cisling's statement in Cabinet, 16 June 1948, KMA-AZP 9\9\3; and Cisling to Ben-Gurion, 16 June 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

أصاب تدمير بيسان بن غوريون بالدهشة، حيث اتصل بالمركز الرئيسي للواء غولاني طالبا سؤال أفراهام يوف (قائد الكتيبة) عما إذا كان من الصحيح أنه أحرق مدينة بيسان بشكل كلي أو جزئي، وبناء على تعليمات من أقدم على ذلك؟ انظر:

Defence minister to Golani, 18 June 1948, DBG Archive, Correspondence.

ومن الواضح أنه لم يتلق ردا مرضيا، ومن ثم أبرق الجنرال زفي آيالون- باسم لجنة رئاسة الأركان- في الخامس من يوليو، إلى لواء غولاني بما يلي: «اطلعت على إشاعة تذهب إلى أن بيسان أُحرقت ودُمرت... إذا ما كانت تلك الإشاعة صحيحة يرجى إخطاري بملابسات حدوث ذلك ومن الذي أصدر الأمر...»، وتضمن رد قائد اللواء ما يلي: «باستثناء عدد قليل من المنازل التي دُمرت خلال الاستيلاء على بيسان، لم ينفذ رجالنا عمليات تدمير ... والحرائق التي وقعت في المدينة قامت بها وحدات معادية (عصابات) اقتحمت المدينة بغرض السرقة والتدمير والتخريب والنهب»، انظر:

Ayalon to Golani, 5 July 1948, and Golani to IDF\GS, 7 July 1948, both in IDFA 922\75\\1025.

وبعد مرور ثلاثة أسـابيع كتب بن غوريون إلى سـيزلينغ مقتبسا، (أو مقتبسا بشكل خاطئ) ما تضمنه رد اللواء/ «باستثناء عدد قليل من المنازل التي دُمرت أو حُرقت خلال عملية الاسـتيلاء على بيسـان من قبل فرقـة أفراهام يوف، لم ينفذ جنودنا أعمال تدمير، ومن المعروف أن النيران التي اندلعت في المدينة قد أشعلتها مجموعات من العرب الذين تسللوا إليها بعد الاستيلاء عليها»، انظر: Protocol of Cabinet meeting, 25 July 1948, Ben-Gurion's statement, ISA. See also Protocol of Cabinet meeting, 1 Aug. 1948, ISA.

(60) 'Decisions of the Provisional Government Meeting', 20 June 1948, KMA-AZP 9\9\1،

يلاحظ أن الفقرة المتصلة بهذا الموضوع في اجتماع المجلس، والتي أُودعت في الأرشيف، حُجبت من قبل الرقابة.

(61) Gwirtz's letter is in Giv'ati HQ to battalions 51, 52, 53, 54, 55 and 58, 2 June 1948, IDFA 6127\49\\109.

(62) Ben-Gurion to Sukenik (Yadin), 23 June 1948, IDFA 2315\50\\15.

(63) Giv'ati to IDF\GS\Operations\Intelligence, 2 July 1948, and OC Operations (Yadin) to Ben-Gurion, 8 July 1948, both in IDAF 2315\50\\15.

(64) Gwirtz to HGS, 26 May 1948, IDFA 481\49\\109.

(65) HGS to brigades, 30 May 1948, IDFA 481\49\\142.

(66) IDF-GS to brigades, 14 June 1948, IDFA 481\49\\\143.

ومن الممكن أن يكون هذا الأمر بمنزلة إعادة نظر في ذلك الذي صدر في 30 مايو والذي سـعى إلى تقليص تدمير المسـاكن العربية، وربما اقتنعت رئاسة أركان الهاغاناه أثناء تلك الفترة - خاصة مع بدء العمل بالهدنة الأولى وتزايد مساعي العرب لعبور خطوط القتال والعودة إلى منازلهم - بأن تدمير مساكن العرب كان، من حيث المبدأ، إيجابيا ومفيدا، مما يستلزم عدم تقييده.

(67) Cisling's statement at Cabinet meeting of 4 July 1948, KMA-AZP 9\9\3.

(68) Gwirtz to Shitrit, 23 June 1948, and Gwirtz, 'Report for the Month of June', undated but arrived at Agriculture Ministry on 7 July 1948, both in ISA AM gimel\19\aleph.

(69) Entries for 28 June and 1 July 1948, Weitz, Diary, III, 309 and 310.

(70) Ayalon to OCs brigades, battalions, districts, etc., 6 July 1948, KMA-AZP 9\9\\1.

(71) Northern Front HQ, 'Operations Brosh and Dekel', 6 July 1948, IDFA 4858\49\\495; 7th Brigade HQ, 'Operation Dekel', 8 July 1948, IDFA 1137\49\\84; GS\Operations, Southern Front, 'Operation Larlar (Dani), 26 June 1948, IDAF 922\75\\1237; and Kiryati Brigade HQ, 'Operational Order- Operation Dani', 8 July 1948, IDFA 6450\49\\98; Northern Front to brigades, etc., 'Operational Order "Hiram"', 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\\321; IDF Galilee District to Battalion 101, etc., 26 Oct. 1948, IDAF 1096\49\\65; and Giv'ati Brigade HQ, 'Operational Order Yoav', 11 Oct. 1948, IDFA 922\75\\899.

ومن جانب آخر، طالب الأمر التنفيذي لعملية «آن – فار» (مناهضة فاروق) - على الجبهة الجنوبية ضد الجيش المصري إلى الجنوب من رحوفوت- «بتصفية القرى العربية في المنطقة»، انظر:

Giv'ati Brigade HQ, 'An-Far Operations', 7 July 1948, IDFA 7011\49\\1.

(72) Zvi Lurie to Ben-Gurion and Shitrit, 13 July 1948, ISA MAM 304\76; Lurie to Ben-Tov, etc., 26 July 1948, KMA-ACP 8\8 aleph\11; protocol meeting of Mapam defence activities, statement by Moshe Erem, 26 July 1948, HHA 10.18; and Lurie to Ben-Gurion 3 Aug. 1948, KMA-ACP 8\8 aleph\11.

(73) Cisling's and Ben-Gurion's statements at Cabinet meeting of 14 July 1948, KMA-ACP 9\9\3; and 'Decisions of the Provisional Government", 14 July 1948, KMA-ACP 9\9\1.

ويلاحظ أن الرقابة قد حجبت فقرات كثيرة من محاضر اجتماع ومناقشات ذلك اليوم.

(74) Protocol of meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 26 July 1948', ISA FM 2401\21 aleph.

(75) Gelber, Palestine, 284.

(76) Golani HQ to battalion and sub-district OCs, 16 Aug. 1948, IDFA 1678\51\\11.

(77) على ســبيل المثال الخطاب الموجه من مدير إدارة الآثار، شــمويل يفين، إلى شــامير (ضابط سلاح المهندســين في كتيبة ياردين)، في 23 سبتمبر 1948 فيما يتصل بطبريا، انظر:

IDFA 260\51\\2

(78) Haifa District HQ to 123rd Battalion, 7 Oct. 1948, IDAF 200716\49\\1.

(79) Ben-Gurion to Cisling, 13 Sep. 1948, and Cisling to Ben-Gurion, 15 Sep. 1948, both in KMA-ACP 9\9\4.

(80) Gen. Avner to IDF CGS, 1 Oct. 1948, IDFA 2433\50\\11.

(81) Entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 778.

(82) Entry for 18 Aug. 1948, DBG-YH II, 652-54

وبالمقارنــة بما كتبه ويتز في مذكراتــه (Weitz, Diary, III, 331) فضلا عما سبق أن أشرنا إليه في الفصل الرابع من محضر الاجتماع Ya'akov Shimoni's protocol of meeting فإن بن غوريون مارس قدرا كبيرا من الرقابة الذاتية على ما كتبه في مذكراته.

(83) Secretariat of the Actions Committee, Kibbutz Artzi, 'Letter to the Moblised No. 3', 25 Aug. 1948, HHA, 18.

(84) Protocol of meeting of Mapam Political Committee, 19 Aug. 1948, HHA 66.90 (1).

(85) انظر على سبيل المثال:

Harel Brigade HQ\Intelligence, 'Daily Report for 22 October', 1948, IDAF 4775\49\\3

وذلــك فيما يتصل بتدمير بيت نتيــف ودير آبان (في الطرف الغربي من ممر القدس)، انظر أيضا:

Beit Horon Battalion to 6th Brigade\Operations, 23 Nov. 1948, IDFA 6774\49\\119

فيما يتعلق بتدمير بيت ثول الواقعة إلى الشمال من ساريس (أيضا في الممر).

(86) Lifshitz\Dani HQ to OC engineers, sappers (Yiftah Brigade), 08:35, 10 July 1948, IDAF 922\75\\1234; and Lifshitz\Dani HQ to OC engineers, 8th Brigade, 10 July 1948, KMA-PA 141-54.

(87) Lifshitz to Yiftah HQ, 11:30, 10 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(88) Yiftah to Dani HQ, 21:15 hours, 10 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(89) Lifshitz\Dani HQ, to Yiftah HQ, 09:40, 11 July 1948, IDFA 922\75\\1234.

(90) Report on the period 14 sep. -12 Oct. 1948, diary of Israel Livertovsky, JNF files, 501-4.

(91) Report on the period 14 Sep.-12 Oct. 1948, diary of Israel Livertovsky, JNF files, 501-4; and Palmah daily reports to IDF-GS for 1 and 4 Oct. 1948, KMA-PA 120\1\39-bet and 42.

(92) Sha'ar Ha'amakim to defence minister and minister of finance, 4 Aug. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); Sha'ar Ha'amakim to Golani HQ, 8 Aug. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (5); and Protocol of meeting of Mapam Political Committee, statements by Ya'ari and Cohen, 19 Agu. 1948, HHA 66.90 (1).

(93) 'Decisions of the Provisional Government', 8 Aug. 1948, KMA ACP 9\9\1.

(94) Maj. Elisha Sulz to Sha'ar Ha'amakim, 14 Aug. 1948, and Gad Machnes to Sha'ar Ha'amakim, 22 Oct. 1948, both in HHA-ACP 10.95.10 (6).

(95) Farda (from Dorot), Gavri (Nir-Am), and Frisch (Ruhama) to prime minister, 4 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

(96) Avira to Danin, 29 July 12948, and Danin to Avira, 16 Aug. 1948, both in ISA FM 2570\11.

(97) Erem to Shitirt, ? Oct. 1948, HHA-ACP 10.95.39 (2).

(98) انظر على سبيل المثال:

Protocol of meeting of Mapam defence activists, 26 July 1948, HHA 10.18.

(99) Prag to Ya›ari, 27 July 1948, HHA-MYP 7.95.3-(2) bet.

(100) Peterzil to Cisling, Bentov and Erem, 2 Aug. 1948, KMA-ACP 8\aleph\11.

(101) Hurwitz to ?, ? Sept. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(102) Peterzil to Erem, Bentov, Hazan and Cisling, 10 Aug. 1948, quoting an extract from an undated letter from Faivel Cohen, of Ma'ayan Baruch, to Peterzil, HHA-ACP 10.95.10 (5).

(103) Gordon to Davar editorial board, 14 Dec. 1948, IDFA 1292\51\\68.

(104) Entry for 23 Nov. 1948m CZA A246-14, 2530.

(105) Entry for 18 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 367.

وعلى الأرجح أن إشـارة ويتز إلى «الانتقام» كان خلفها دافع شـخصي؛ حيث قُتل أحد أبنائه (يحيام) خلال غارة على جسر الزيب قامت بها قوات البالماخ عام 1947.

(106) 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 5 Nov. 1948', 1948, ISA FM 2421 aleph.

(107) Protocol of Cabinet meeting of 10 Jan. 1950, ISA.

(108) انظر:

YND, entries for 27 July and 31 Aug. 1948, and Rabbis Abulafia, David Yeluz, etc. to prime minister, undated, IDAF 580\56\\625.

(109) Yadin to OC Northern Front, 28 Sep. 1948, IDFA 2384\50\\1.

كذلك أصدر يادين أوامره بوقف عمليات التدمير في كل من كفر لام، عتليت، قيسارية، انظر كذلك:

B. Meisler, Shmuel Yevin and Emmanuel Ben-Dor, 'Report on the Visit of E. Ben-Dor, S. Yevin and B. Meister in the North of the Country from 22 July until 2 August', IDFA 2315\50\\15; and Shmuel Yevin, Director, Antiquities Department, to Shamir, Engineers Office, Yarden Battalion, 23 Sep. 1948 and appended Ya'akov Finkerfeld, "List of Buildings in Need of Protection against Destruction in Tiberias', Lt. Gustav Landau, deputy city officer, to Ben-Dor, Antiquities Dep., 18 Jan. 1948; Ruth Amiran, Antiquities Dept. to Landau, 13 Feb. 1949; Amiran to Landau, 18 Mat. 1949, etc. – all in Antiquities Authority Archive (AAA), peh\Tiberias\1.

(110) YND, entries for 6, 18 and 28 Feb. 1948.

(111) Golan, Transformation, 163-65.

(112) Golan, Transformation, 93.

(113) Golan, Transformation, 94.

(114) Brutzkus, Planning Division, Tel Aviv Municipality, to Dr. Altman, tourism advisor to prime minister, 25 Oct. 1949, AAA peh\Yaffo\2; and Reizel, inspector of absentees' property, Jaffa, to director of Antiquities Department, 30 Sep. 1949, AAA, peh\Yaffo\2.

(115) Unsigned, 'From the Logbook', entry for 18 Sep. 1949; and S. Yevin to Custodian for Absentees Property, 19 Sep. 1949, both in AAA, peh\Yaffo\2.

(116) See correspondence, protocols, and memoranda in AAA peh\ Yaffo - Administrative, and peh\Yaffo\2.

وفيما يتصل بتدمير أجزاء من حيفا انظر الفصل الرابع.

(117) انظر:

Golan, Transformation, 243-46.

ويُرجع غولان بداية التدمير المنهج للقرى العربية إلى شهر يوليو 1949، حينما أصدر رئيس إدارة الأعمال العامة تعليماته إلى مهندسي حي القدس وتل أبيب بالنظر في تدمير 41 قرية في ممر القدس والجنوب. وقد واجه التدمير معارضة من أحياء متعددة بشــكل رئيسي اســتنادا إلى أن المواد والمســاكن التي كانت مفيدة لتوطين اليهود دُمرت بلا مبرر، ومع ذلك استمرت عمليات التدمير، وإن كان ذلك بشــكل متقطع، حيث قضت الوكالات المختصة بالمستوطنات بشكل عام بأن المساكن التي تقرر هدمها كانت عديمة الفائدة لليهود.

(118) Ben-Gurion, As Israel Fights, 71.

(119) Entries for 3 and 4 Feb. 1948, Weitz, Diary, III, 232-33.

(120) Entry for 10 Feb. 1948, Weitz, Diary, III, 235.

(121) 'CID Summary of Events (of 21 March 1948)', 23 Mar. 1948, PRO CO 537-3857

ولتناول أكثر تفصيلا «لمعركة المحاصيل»، انظر:

Morris, 'The Harvest of 1948' ....

(122) Negev Committee to Sarig, 4 May 1948m Weitz, Diary, III, Appendix 1, 377.

(123) 'Things Said at a Meeting of the Settlements Block Committee in Tel Aviv, 26 May 1948', Arab (later Minority) Affairs Ministry, LA 235 IV, 2251 bet; and unsigned but Gwirtz, 'Report of the Arab Property Department at the End of May 1948', undated, ISA MAM 303\41.

(124) Unsigned, 'Summary of the Meeting with the Arab Property Committee in the Tel Hai District, 5 June 1948', ISA AM aleph\19\aleph.

وفيما يتصل بتخصص الحقول العربية حول حديرا وزراعتها انظر:

Samaria Settlements Block Committee, 'Circular {No. 11}', 24 May 1948, LA 235 IV, 2082\aleph.

(125) Gwirtz to Ma'ayan Zvi, 3 June 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

(126) انظر على سبيل المثال:

Z. Steub (Tsur) and V. Wilder, Agricultural Centre, to Kibbutz Ramat Hakovesh and kibbutz Mishmar Hasharon, 19 May 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

(127) Gwirtz, 'Report [of the Arab Property Department] for the Month of June 1948', undated but received at the Agriculture Ministry on 7 July 1948, ISA AM Aleph\19\gimel (part 1).

(128) لمزيد من التفاصيل انظر:

Morris, 'The Harvest of 1948' ...'

(129) Weitz to Machnes, 2 May 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

(130) Sdeh Nehemia to Harzfeld, 18 May 1948, LA 235 IV, 2179.

يُذكر أن كيبوتس منارة المجاور تقدم بطلب مماثل يتصل بأرض القدس التي «تناسب المحاصيل الشتوية» بما يعنيه ذلك من رغبة في أكثر من زراعة عابرة، انظر:

Gvati to members of the committee responsible for Arab Property in Upper Galilee, 2 June 1948, LA 235 IV, 2251\bet.

(131) Gwirtz to finance minister, 29 June 1948,A AM gimel\19 aleph (part 1).

(132) Tel Mond Settlements Block Committee to Agricultural Centre, 15 July 1948; 'Mishmeret' to Agricultural Centre, 29 July 1948; Kibbutz Neve-Yam to Agricultural Centre, 3 Aug. 1948; Kibbutz 'Ein Harod to Agricultural Centre, 10 Agu. 1948; Kvutzat Schiller to Agricultural Centre, 23 Aug. 1948; Kibbutz Genossar to Agricultural Centre, 8 Aug. 1948; and Nahalal and Kishon Regional Council to ?, 8 Aug. 1948- all in LA 235 IV, 2251;

Nahalal and Kishon Regional Council to Settlement Department of Agricultural Centre, 8 Aug. 1948, LA 235 IV, 2088;

وللاطلاع على طلبات مشابهة انظر:

Golan, Transformation, 214.

(133) Gwirtz to Finance Minister, 29 June 1948, and Gwirtz, 'Report [of the Arab (Abandonded) Property Department} for the Month of June 1948', both in ISA AM gimel\19 aleph (part 1).

(134) Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property, 13 July 1948', ISA FM 2401\21 aleph; and Lifshitz (lif), 'The Legal Settlement of Absentees Property for Purposes of Settlement, Housing and Economic Reconstruction', 18 Mar. 1949, ISA FM 2401\21 bet.

(135) 'Cabinet Announcement- Emergency Regultaitons ...', 26 Nov. 1948, ISA Am gimel\19 aleph (part 1), 2185\gimel; and Lifshitz, 'The Legal Settlement ...', 18 Mar. 1949, ISA FM 2401\21 bet.

(136) Lifshitz, 'The Legal Settlement ...', 18 Mar. 1948; Lifshitz to Prime Minster, etc., 30 Mar. 1948; and 'Summary of a Meeting Held on 1 May 1949 in the Prime Minister's Office', undated,- all in ISA FM 2401\21 bet.

(137) Entry for 20 May 1948, Weitz, Diary, III, 288

(138) Protocol of Meeting of JNF directorate, 7 July 1948m CZA KKL 10; JNF to Provisional Government of Israel, 28 July 1948m ISA AM bet\19\aleph, 2185\gimel; Weitz to Shafrir, 28 July 1948, ISA AM gimel\19\aleph (part 1); Weitz to Agriculture Minister, 29 Aug. 1948, and Cisling to JNFm 14 Oct. 1948, both in ISA AM gimel\19\aleph (part 1); and entry for 17 Aug. 1948m CZA A246-13, 2464-65.

(139) Hirsch, deputy director general of Agriculture Ministry, to Organisation of Cooperative Settlements, 8 Aug. 1948, and Organisation of Cooperative Settlements to Hirsch, 11 Aug. 1948, both in ISA AM bet\19\aleph, 2185\gimel.

(140) Mishmar Ha'emak to Carmeli (kibbutz Genigar), 9 Aug. 1948, Mishmar Ha'emek Archive, 3.64\5.

(141) انظر على سبيل المثال:

Gwirtz to the Committee for the Displaced Population and the Reconstruction of the Settlements, 7 July 1948, for a rejection of kibbutz Negba's compensation claims, LA 235 IV, 2251 bet.

يذكر أن نيغبا كانت قد مُحيت بشكل شبه تام بواسطة الجيش المصري.

(142) انظر على سبيل المثال:

Creative Cooperative Farmers Association Yoqne'am Ltd. To Government of Israel, (Sic) Agricultural Department, 6 Aug. 1948; kibbutz Sha'ar Hagolan to Agriculture Ministry, 16 Aug. 1948; Schechter, Agriculture Ministry, to Custodian for Abandoned Property, 19 Aug. 1948; Tsur (Stein), Agricultural Centre, to Hanochi, Agriculture Ministry, 22 Nov. 1948, referring to the receipt of a letter of 1 Aug. 1948 from kibbutz Beit Keshet; southern Sharon (Settlements) Block (Committee) to Agriculture Ministry, 26 Aug. 1948- all in ISA AM gimel\19\aleph (part 1), 2185\gimel; and Shomron Jewish Settlement Block Committee to Agriculture Ministry and Custodian for Abandoned Property, 1 Sep. 1948, ISA AM gimel\19\aleph (part 3).

(143) Hanochi to Agriculture Minister, 10 Oct. 1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 1). See also, Golan, transformation, 219-20.

(144) Berger to Haim Halperin, Director General of the Agriculture Ministry, 29 Oct. 1948, and Hanochi to Berger, 8 Nov. 1948- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 1).

(145) Migdal to Hanochi, 12 Dec. 1948, and Reuven Aloni, Agriculture Ministry, to Migdal, 21 Dec. 1948- both in ISA AM Aleph\19\gimel (part 2); and Agriculture Ministry to Migdal, 21 July 1949, ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

(146) Shmuel Zimmerman, the Moshava Sejera Council, to Agriculture Ministry, Abandoned Lands Department, undated (but received 16 December 1948), and Aloni to Moshav Sharona, 17 Dec. 1948- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 2).

(147) Gruenbaum to Finance and Agricultre Ministers, 9 Nov. 1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 1); and Hanochi to Tel Mond Settlement Block Committee, 14 Nov. 1948, and Hancohi to the Even-Yehuda Council, 2 June 1949- both in ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

(148) لنموذج للصراع بين كيبوتسين: معبروت، ومشمار هشارون انظر: Mishmar Hasharon to Settlement Department, Agricultural Centre, 25 July 1948, LA 235 IV, 1695; Mishmar Hasharon to Hakal, 25 Nov. 1948, and Hanochi to Mishmar Hasharon, 13 Dec. 1948- all in ISA AM aleph\19\gimel (part 2); and Hefer Valley Regional Council to Lebovesky, agriculture Ministry, 7 Dec. 1948, ISA AM aleph\19 Gimel (part 3).

(149) Agriculture Ministry to Prime Minister, 22 Mar. 1949, ISA AM 210\11.

(150) Golan, Transformation, 224-25.

ويطرح الكاتب هذه الصلة من دون أن يقدم، مع ذلك، أي دليل عليها.

(151) Entry for 18 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 366; and entry for 18 Dec. 1948, DGB-YH III, 885.

(152) Entry for 21 Dec. 1948, DGB YH, 892; and entry for 21 Dec. Weitz, Diary, III, 369.

(153) Golan, Transformation, 226.

(154) Entry for 9 Jan. 1949, Weitz, Diary, IV, 9; and Protocol of Meeting of JNF directorate, 8 Mar. 1949, CZA KKL 10. Golan,Transformation, 227.

ويذهب غولان إلى أن البيع - الذي قلل من سيطرة وزارة الزراعة على الأراضي وتشييد المستوطنات الجديدة - كان مدفوعا بشكل جزئي برغبة بن غوريون (وماباي) بتقليص قبضة مابام والكيبوتسات المنتسبة إليه على القطاع الزراعي، وفي نهاية المطاف تقليص نفوذه الانتخابي، ومن دون شك فإن البيع قد عزز من سيطرة ماباي على المستوطنات الجديدة وجعل المهاجرين الجدد مدينين بالفضل إلى ماباي ومسؤوليه.

(155) Protocols of Meetings of the Committee for Agricultural and Settlement Development, 12 and 26 July 1949, and appended

statistics ('Estimate of the Sown area of the State'), 'The Areas of Irrigated Fields in the Jewish (Agricultural) Economy', and 'Summary of Area of Abandoned Land Leased by the Agriculture Ministry'), ISA AM 29\7.

(156) Weitz, "To Settle New Lands', 1949, ISA AM 29\7.

(157) انظر على سبيل المثال:

JA Settlement Department to Northern District (Office), undated but received at Agriculture Ministry, 3 July 1949, ISA AM aleph\19gimel (part 3).

(158) Mapai, 'Settlement and Irrigation' ....

(159) Lists of settlements established by the end of May 1949, IDFA 756\61\\128.

(160) Ben-Gurion, As Israel fights, 70-71.

(161) Protocol of Meeting of Defence Committee, 10 Feb. 1948, CZA S25-9346.

ويلاحظ أن يوسف سابير من الحزب الصهيوني العام اعترض على ذلك قائلا: «لم أر مطلقا حربا يتم خلالها القيام بشيئين (وربما ثلاثة) في الوقت نفسه: بناء، استيطان، قتال ...»، وقد تدخل بن غوريون في الحديث قائلا: «أنا قد رأيت ذلك!».

(162) Protocol of Meeting of Defence Committee, 10 Feb. 1948, CZA S25-9346.

(163) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, 20 Mar. 1948, LPA 24\48.

(164) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, the secretariat of the (Mapai-affiliated) Ihud Hakvutzot kibbutz movement and the Mapai faction in the Zionist Actions Committee, 4 Apr. 1948, LPA 24\48.

(165) Ben-Gurion, As Israel fights, 86-87, Ben-Gurion before the Zionist Actions Committee, 6 Apr. 1948.

(166) Entry for 31 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 260.

(167) Golan, Transformation, 206.

(168) Meeting of the National Command 12.4, IDFA 481\49\\64.

(169) Galili to Weitz, 13 Apr. 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for the Study of Settlement.

(170) OC Palmah to HGS, 12 Apr. 1958, IDFA 922\75\\1219. See also OC Carmeli to Weitz, 19 May 1948, IDFA 6680\49\\4

وتضمن الحث على إقامة مستوطنة على أرض جمعية المعبد الألمانية في نيوهارد روف (بالقرب من الطيرة)، وهو ما من شـأنه «أن يسـاعدنا في تحقيق هدفنا في السـيطرة على طريق حيفا/زخرون ياكوف ...»، انظر كذلك المراسلات حول توطين الطنطورة أواخر مايو - أوائل يونيو 1948 IDFA, 922\75\\1214.

(171) Ghalili to Palmah HQ, 18 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1223.

(172) Palamh HQ, 'Daily Report', 20 Apr. 1948, IDFA 922\75\\1214.

(173) Entries for 17-18 Apr. 1948, Weitz, Diary, III, 268; and entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 778.

(174) OC Galilee District to Eshel, 16 Sep. 1948, IDFA 548\51\\87.

وبدوره ضغط إيشيل لإقامة مستوطنات في «الزنغرية» المجاورة، وعلى أراض شغلها من قبل عرب الشمالنة، انظر:

Eshel to General Staff Division, 28 Sep. 1948, IDFA 756\61\\128, and Eshel to Eshkol, 28 Oct. 1948, both in IDFA 782\65\\1186.

(175) See for example, Carmel to General Staff Division, 3 Oct. 1948, IDAF 548\51\\87.

(176) Entry for 22 Apr. 1948, Weitz, Diary, III, 271-72.

(177) Entry for 26 Mar. 1948, Weitz, Diary, III, 256-57.

ويعتبر هذا أول المسـتندات التي تربط بين إقامة مستوطنات جديدة ومنع عـودة اللاجئين. وفي العاشر من يونيو 1948 أقيمت مسـتوطنتان في الوادي على أراضي الأشرفية وهما: كيبوتس شلوحوت ورشافيم، أما كيبوتس راموت ميناشي فقد أسس على أراضي دالية الروحاء في 31 يوليو 1948.

(178) Galili to brigades, etc., 28 Apr. 1948, IDAF 1242\52\\1.

يُذكـر أنه في بداية شـهر يونيو جرى اسـتبدال شـاهام بيهوشـا إشـيل («أزيك») انظر:

'Izik' to Shkolnik, 2 June 1948, IDFA 782\65\\1186.

(179) انظر على سبيل المثال:

Yoman Hamazkirut, Hakkibutz Ha'artzi, 28 June 1948, HHA, record of deliberations of secretariat of the Kibbutz Artzi on 18 Apr. 1948.

(180) Entry for 3 May 1948, CZA A246-13, 2372.

(181) Entry for 7 May 1948, DBG-YH I, 309; entry for 9 May 1948, Weitz, Diary, III, 280-81; and protocol of Meeting of Mapai Central Committee, 12 May 1948, LPA 23 aleph\48.

(182) Shaham to HGS, hand written 'Proposal to Consolidate Our Borders and Establish Conquest Settlements', undated, IDFA 1242\52\\1.

وليس من الواضح ما إذا كان المقترح قد قُدم بالفعل إلى رئاسة الأركان أم أنه كان مجرد مسودة لم يتم التقدم بها.

(183) Gvati, 'Socialist Agriculture and the Mass Immigration', Moland, 1, Nos. 2-3 (May-June 1948), 103-107.

(184) Golan, Transformation, 208

(185) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 26 May 1948, HHA 66.90 (1).

(186) Protocol of Meeting of Cabinet, 14 June 1948, ISA.

وحقيقة الأمر أنه تم الالتزام بالصمت إلى حد عدم استشارة المجلس أو عدم إخطاره لأسابيع عن بناء ومواقع المستوطنات الجديدة، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting of 11 Aug. 1948, ISA

وخلال هذا الاجتماع اشـتكى وزير الزراعة أو سـيزلينغ مـن ذلك، وقام بن غوريون بتهدئته واعدا إياه بتزويده بقائمة المسـتوطنات الجديدة وخريطة تفصيلية توضح أماكنها.

(187) Golan, Transformation, 212.

(188) 'A List of New Settlements from the Start of Hostilities in the Country', ISA AM ko5. See also Eshel, 'Report for Month of June 1948, and accompanying letter, Eshel to Shkolink, 4 July 1948, IDFA 782\65\\1186.

ويذكـر إيشـيل أن كلا من بيت لحـم وفالدهايم أُنشـئت في 21 و 22 يونيو عـلى التـوالي وهو ما يقع في فـترة عمله كضابط للاسـتيطان في قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم تشـيد أي من المسـتوطنات في النقب، الأمر الذي أثار غضب ويتز الذي ترأس آنذاك لجنة النقب. وفي الخامس من شـهر يوليو كشف عن مرارتـه في خطـاب وجهه إلى شـكولنيك، وقد حمل التوقيـع عبارة «بغضب شديد: يوسف ويتز»، انظر:

IDFA 782\65\\1186.

(189) OC Ephraim Area to sub-areas, etc., 23 June 1948, IDFA 410\54\\144.

(190) انظر على سبيل المثال:

OC IDF Planning Division to Weitz,? June 1948, IDFA 756\61\\128, regarding Kafr Misr and nearby Tira; Planning Division\Settlement Officer to Alexandroni Brigade, 30 June 1948, and Deputy OC Alexandroni Brigade to Settlement Officer, 5 July 1948, both in IDFA 2506\49\\80, regarding the establishment of another outpost near Kfar Yavets; and Eshel to Deputy OC Alexandroni Brigade, 28 June 1948, and Deputy OC Alexandroni Brigade to Eshel, 3 July 1948, both in IDFA 2506\49\\80, regarding the establishment of a settlement at Nahal Zarqa (near Tantura).

يُذكر أنه خلال الأسـابيع التالية اشـتكى إيشـيل مر الشـكوى من أنه جرت تنحيته جانبا وتجاهله من قبل ويتز وشكولينك وغيرهما، انظر:

Eshel to Shkolink, 16 Aug. 1948m IDFA 782\65\\1186.

(191) تعلـق الأمر بالمسـتوطنات التالية: هبونيم وأُعيدت تسـميتها لاحقا كفَر حنـاسي) وتوجـد في منصورة الخيـط على سـاحل نهـر الأردن (2 يوليو)؛ يسـودوت جنوب شرق عاقـر (6 يوليو)، ريغافيم في البطيـمات (6 يوليو)؛ هاعيلبـوا زيراعيم بالقرب من عـين حارود (20 يوليـو)؛ وكيبوتس راموت مناشي (31 يوليو).

(192) علي سبيل المثال كتب إيشيل: «في ضوء الفتوحات التي أحرزت هذا الشهر - خُصص أغلب الوقت لتحديد المستوطنات في اتجاه القدس (المقصود ممر القدس) وفي الجليل الأعلى»، انظر:

"The Sites Where Settlements were Established this Month (July 1948)", undated, IDFA 782\65\\1186.

(193) Entry for 19 July 1948, DBG-YH II, 603.

(194) Entry for 21 July 1948, Weitz, Diary, III, 318-19.

وقد مثل التمويل مشـكلة إضافية في هذا الخصوص، ففي نهاية شهر يوليو أخطر قسـم التخطيط بجيش الدفاع الإسرائيلي بن غوريون بأنه أنفق مبلغ الأربعمائة ألف جنيه إسترليني المخصصة للمستوطنات وأن هناك حاجة إلى ثمانمائة ألف أخرى إذا ما كان ضروريا إقامة عشرات من المسـتوطنات خلال الهدنة الثانية في ممر القدس، النقب، والجليل، انظر:

IDF Planning Division to Defense Minister, 21 July 1948, DBG-YH II, 618.

(195) Entry for 23 July 1948, Weitz, Diary, III, 319; and entry for 23 July 1948, DBG-YH II, 618.

(196) 'Proposal for New Settlements by the Agricultural Settlements Committee of the National Institutions...', 28 July 1948, KMA-ACP 8\4 aleph; Eshel to Defence Minister, 6 Aug. 1948, KMA-ACP 8\4 aleph; and protocol of Meeting of Mapai Central Committee, Harzfeld statement, 9 Agu, 1948, LPA 23 aleph\48.

(197) Protocol of Meeting of JNK Directorate, 16 August 1948, CZA KKL 10.

(198) Golan, Transformation, 215.

(199) Protocol of Meeting of JNF directorate, 15-16 July 1948, HHA 68:90 (1); and Protocol of Meeting of Mapam Defence activists, 26 July 1948, HHA 10:18.

(200) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 19 Aug. 1948, HHA 66:90.

(201) Golan, Transformation, 215-16.

(202) Settlement Committee of the National Institutions (Weitz, Harzfeld, Horin) to Defence Minister, 20 Aug. 1948, ISA AM kof\5; 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property', 20 Aug. 1948, and 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property', 27 Aug. 1948, both in ISA FM 2564\13; and entry for 23 Agu. 1948, Weitz, Diary, III, 334.

(203) قدم إيشيل قائمة مختلفة إلى حد ما للمستوطنات التي أُعد لإقامتها في أغسطس؛ حيث ذكر ثلاثة عشر موقعاً، انظر:

Eshel, 'Sites Prepared for Settlement in August 1948', undated but with covering note Eshel to Defence Minister, 5 Sep. 1948, IDFA 782\65\\1186.

(204) Golan, transformation, 220.

ويشير إلى «نهاية شهر أغسـطس» باعتبارها اللحظة التي حدث فيها «تغير جوهري فيما يتصل بالنقل الدائم للأراضي العربية إلى أيدي اليهود»، ويربط ذلك باللقاء الذي دار بين بن غوريون وأشـكول (شـكولنيك) والذي شـغل آنذاك منصب مدير إدارة الاستيطان بالوكالة اليهودية.

(205) Weitz to Ben-Gurion, 11 Sep. 1948, and entry for 11 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 340-343; and Golan, Transformation, 220-221.

(206) Eshel, 'Report [for] September 1948], 8 Oct. 1948, IDFA 2433\50\\11.

ومـن المثير للاهتـمام أنه تحت ضغط مـن وزراء مابام، خصوصا سـيزلنغ، أوضح ذكر إيشيل الحاجة إلى ترك أراض جانبا لمواجهة إمكانية عودة لاجئين، وقد اعترض أشـكول على توصيف إيشـيل لما أنجز وما بقي احتياج لإنجازه، موضحا أن أحد خطوط المواجهة الرئيسية (ممر القدس) على الأقل لم يُوطن بالكامل، ومن ثم فإنه من السابق لأوانه تحويل الانتباه من مناطق الحدود إلى تلك في الداخل، انظر:

Eshkol to Eshel, 14 Oct. 1948, IDFA 782\65\\1186

(207) Eshel, 'Report [for] September 1948', to Defense Minister, etc., 8 Oct. 1948, ISA AM kof\5.

(208) Protocol of Meeting of Actions Committee of the kibbutz Artzi, 4 Nov. 1948, HHA 5.10.5 (2).

(209) 'Report from the Meeting of the kibbutz Artzi-Hashomer Hatza'ir Council', Nahariya, 10-12 Dec. 1948, Yediot Hakkibutz Haartzi, No. 278 (1), Jan. 1949, HHA.

(210) Protocol of Cabinet Meeting, 18 Nov. 1948, ISA.

(211) Protocol of Cabinet Meeting, 31 Oct. 1948, ISA.

(212) Protocol of Cabinet Meeting, 18 Nov. 1948, ISA.

(213) Eshel to Defence Minister, etc., 'Settlement Trends in the Coming Months', 8 Nov. 1948, IDFA 782\65\\1186.

يُذكر أن بعض المواقع على طول الحدود اللبنانية تم توطينها في يناير 1949.

(214) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948-January 1949', and accompanying letter Eshel to Defence Minister, 18 Feb. 1949, IDFA 756\61\\128.

(215) Ra'anan Weitz memorandum to Ministerial Committee for Abandoned Property, 30 Nov. 1948, KMA-ACP 4 aleph\8.

(216) Yadin to CGS, 30 Nov. 1948, and CGS's aide de camp to OC Military Government, 8 Dec. 1948, both in IDFA 121\50\\223.

(217) Golan, Transformation, 222.

(218) Protocol of Meeting of JNF Directorate, 7 Dec. 1948, CZA KKL 10; and entries for 3 and 10 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 360 and 364.

(219) Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned property, 17 December 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(220) Entries for 18-19 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 366 and 369.

سجل ويتز كذلك أن شتريت وافق في النهاية على إقامة مستوطنات على المواقع الحالية للقرى، كما وافق كابلان على «حرية استخدام القرى» للاستيطان.

(entry for 4 Dec. 1948, CZA A246-14, 2540; Protocol of Meeting of Committee of Directorates of the National Institutions, 11 Dec. 1948, in Weitz, Diary, III, 401; and entry for 24 Dec. 1948, CZA A246-14, 2558). Golan,Transformation, 224

ويصف غولان حقيقة أكثر تناغما يتشبث فيها كل من كابلان، شتريت، ووزراء مابام بشكل ثابت بالمبادئ الليبرالية والاشتراكية ويناضلون بشكل مستمر لضمان توافر إمكانية عودة اللاجئين من خلال التمسك بصيغة «الأراضي الفائضة» ومنع الاستيطان في مواقع القرى، وبشكل مماثل يذهب غولان إلى أنه في حين كان بن غوريون في قرارة نفسه مساندا لرغبة المسؤولين عن الاستيطان للتوطين في مواقع القرى والاستيلاء على كل الأراضي، فإنه كان يعلم الخسائر التي يمكن أن تحدث لعلاقات إسرائيل الخارجية، ومن ثم استخدم كابلان لتحييد هؤلاء المسؤولين. كذلك بدا أن غولان لا يعي الغموض العميق في موقف مابام الذي تبنى عودة اللاجئين، وهو الغموض الذي انعكس على تفكير سيزلينغ وأدائه خلال النصف الثاني من العام 1948.

في كتابه Transformation ص. 224-225 يذهب غولان إلى أن الدافع وراء تأكيدات بن غوريون في 18 ديسمبر تمثل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والذي أقر حق اللاجئين في العودة. ويقول غولان إن القرار أجبر بن غوريون على السعي إلى منع العودة، مبدئيا عن طريق الاستيطان السريع، بيد أنه- كما سبق إيضاحه - فإن بن غوريون كان قد اتخذ قراره بإعاقة الهجرة

قبل ذلك بشـــهور (من المؤكد في 16 يونيو) وأرســـل مؤشرات من وقت إلى آخر على مســـاندته للتوطين في القرى والأراضي من هذا المنطق، ومن وجهة نظري فـــإن قرار الأمـــم المتحدة – من حيـــث المبدأ - لم يغـــير أي شيء في تفكير بن غوريون، ولكنه على الأرجح كان حافزا إضافيا له للإسراع في المشروع الاستيطاني.

(221) Protocol of Israel Cabinet meeting, 19 Dec. 1948, ISA. See Major E. Oren to OC General Staff Division\Planning Department,? Aug. 1949, IDFA 756\61\\128, analyzing the security value of new border settlements.

(222) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948- January 1949', and accompanying letter, Eshel to Defence Minister, 18 Feb. 1949, IDFA 756\61\\128; and Major El'ad Peled, Northern Front, to Brigades, etc., 21 Jan 1949, IDFA 4858\49\\434.

(223) Eshel, 'Report and Summary for the Months of November 1948 – January 1949', IDFA 756\61\\128.

(224) Golan, Transformation, 227-29.

(225) Golan, Transformation, 231-32.

(226) Eshel, 'Yearly Report, from 16.6.48 to 15.6.49', ? June 1949. IDFA 756\61\\128.

وقد توقع «إيشـــيل» بناء 100 مستوطنة جديدة خلال العام التالي (منتصف يونيو 1949 حتى منتصف يونيو 1950) من بينها 25 مســـتوطنة تســـتكمل تهويد «ممر القدس» ... والمناطق المواجهة للمثلث.

(227) Golan, Transformation, 236-237.

(228) Golan, Transformation, 238.

وقد هُجرت بعض تلك المســـتوطنات لاحقا حيث أُعيد توطين المستوطنين في مواقع مجاورة.

(229) Entry for 10 Feb. 1949, DBG-YH III, 969.

(230) Jewish Agency Immigration Department, 'Information of the Immigration Department', 18 Feb. 1948, CZA S53-526\dalet.

(231) Entry for 31 Jan, 1948, DBG-YH I, 197.

من المرجح أن بن غوريون كان يفكر على وجه الخصوص في اليهود المشردين أو اللاجئـــين الذين أجبروا على ترك ديارهم الأصلية من جراء القتال، أكثر من تفكـــيره في المهاجرين الجـــدد والذين وصل القليل منهـــم إلى البلاد في ذلك الوقت، ومع ذلك فإنه من الجائز أنه كان يفكر كذلك في المهاجرين.

(232) Danin to Weitz, 18 May 1948, Yosef Weitz Papers, Institute for Settlement Research, Rehovot.

(233) Weitz, Danin and Sasson, "Retroactive Transfer, A Scheme for the Solution of the Arab Question in the State of Israel', undated, ISA FM 2564\19.

(234) انظر على سبيل المثال:

Entry for 13 and 15 June 1948, Weitz, Diary, III, 301-302

(235) Yoseftal to the Coordinator of the Census for Popular Service, 23 May 1948, IDFA 6127\49\\161.

(236) Golan, Transformation, 81.

(237) Golan, Transformation, 81.

(238) Golan, Transformation, 83.

(239) Golan, Transformation, 88.

(240) Golan, Transformation, 139.

(241) Golan, Transformation,141.

(242) Golan, Transformation, 144 and 147.

(243) Golan, Transformation, 148.

(244) Untitled testimony by 'Akiva Perseitz, chairman of the Confiscation Committee, undated but from Sep. 1948, IDFA 121\50\\204.

(245) Golan, Transformation, 87.

(246) Protocol of Cabinet Meeting, 16 June 1848m ISA.

(247) Shapria to Ben-Gurion, 2 July 1948, and Ben-Gurion minute, 14 July 1948, both in IDFA 6127\49\\161.

(248) Protocol of Meeting of Mapai Secretariat, 5 July 1948, LPA 24\48.

(249) Chizik, 'Monthly Report on the Governance of Jaffa', undated but stamped 'received 18 July 1948', IDFA 6127\49\\161.

(250) Typescript of Persitz testimony, IDFA 121\50\\204.

(251) Golan, Transformation, 91.

(252) Golan, Transformation, 93-94.

(253) Transcript of testimony by Giora Persitz, IDFA 121\50\\204.

(254) Entry for 25 July 1948, DGB-YH II, 622.

(255) Liniado, 'Weekly Report No. 2, 5-12 August 1948', 13 Aug. 1948, IDFA 580\56\\252.

(256) Lanidao to Defence Minister, etc., 27 July 1948, IDFA 580\56\\252. يذهب Gelber في مؤلفه Independence and Nakba إلى أن قرار تجميع العرب الباقين في حي العجمي اتُخذ على خلفية أمنية في أعقاب العثور على العديد من الأسـلحة في مكتب لجنة الطوارئ وغيرها من الأماكن، وبعد أن وُضع أعضاؤها تحت الإقامة الجبرية؛ أما بالنسبة إلي فإنني أشعر بأن الحاجة إلى السكن قد أدت دورا أكبر في هذا الخصوص.

(257) Laniado to Defence and Minorities and Police Ministers, 28 July 1948, IDFA 580\56\\252; and Laniado, 'Weekly Report on the Activities of Jaffa's Military Governor from 25 July to 5 August 1948', 4 Aug. 1948, IDFA 580\56\252.

(258) Laniado, 'Weekly Report No. 3 ... 13-20 August 1948', 21 Aug. 1948, ISA MAM 306\77.

(259) Erem to Shitrit, 11 Aug. 1948, ISA FM 2564\9. وقد كان إيرم متشككا فيما يتصل بالتفسير الذي قدمته المؤسسة العسكرية من أن السـياج كان مخصصا لحماية العرب من أعمال السـلب والنهب من قبل اليهود.

(260) Shitrit to Prime Minister, 13 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

(261) Laniado, 'Weekly Report No.2 ... 5-12 August 1948', 13 Aug. 1948, IDFA 580\56\\252.

(262) Laniado, 'Weekly Report No. 3 ...13-20 August 1948', ISA MAM 306\77; and Laniado to Foreign Minister, 23 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

(263) Tel Aviv District HQ to Military Governor Jaffa, 28 Aug. 1948, and Shitrit to General Avner, 9 Sep. 1948, both in ISA FM 2564\9.

(264) Persiz to Shafrir, 30 Aug. 1948, IDFA 121\50\\204.

(265) Typescript of testimony by Persitz, IDFA 121\50\\204.

(266) Hoster-Ishai to CGS, 15 Sep. 1948, IDFA 121\50\204. See also Golan, Transformation, 98-99.

(267) Typescript of testimony b Persitz, IDFA 121\50\204.

(268) OC Military Government to CGS, 13 Sep. 1948, IDFA 121\50\204.

(269) 'Affidavit' by Battalion 141 officer, IDFA 121\50\204.

(270) 'Testimony of the Social and Cultural Affairs Brigade Officer of 8th Brigade, Ya'akov Burstein', undated, IDFA 121\50\\204.

(271) Shafrir to Yoseftal, 1 Sep. 1948, IDFA 121\54\\204.

(272) Shafrir to Cabinet Secretariat, 2 Sep. 1948, IDFA 121\50\\204.

(273) Hoter-Ishai to CGS, 15 Sep. 1948, IDFA 121\50\\204; and Hoter-Ishai to CGS, 17 Sep. 1948, IDFA 121\50\\205.

(274) Ben-Gurion to Dori, 13 Sep. 1948, IDFA 121\50\183.
وكالمعتاد كان بن غوريون شـــديد الســـخط فيما يتصل بالسلب والنهب، في تعارض واضح مع ســـكوته أو لينه إزاء قســـوة الهاغاناه تجاه المدنيين. (انظر ما يلي).

(275) Typescript of testimony by Persitz, IDFA 121\50\\204.

(276) Sharef to Prime Minister, 13 Sep. 1948, and Ben-Gurion to CGS, 13 Sep. 1948, both in IDFA 121\50\\183.

(277) Dori to OC 8th Brigade, 23 September 1948, and Dori to OC Central Front, ? September 1948, both in IDFA 121\50\\183.

(278) 'Testimony' by 141st Battalion officer, IDFA 121\50\\205.

(279) Zvi Maimon, Memorandum of a Meeting Attended by Prime Minister D. Ben-Gurion', 22 Sep. 1948', IDFA 121\50\\183.

(280) Assa'el Ben-David, 'Report on Activities to Set Right to Housing of Soldiers' Families in Jaffa', 11 Oct. 1948, IDFA 121\50\\183.

(281) 'Report B Concerning Activities to Set Right the Housing of Soldiers' Families in Jaffa', undated but from late Oct. 1948, IDFA 121\50\\183.

(282) Sharef to Prime Minister, Cabinet Minters and CGS, 11 Nov. 1948, IDFA 121\50\\183.

(283) Major Nehemiah Argov, the Defence Minister's qide de camp, to the CGS, 8 Dec. 1948, IDFA 121\50\\223.

(284) Moshe Nakdimon, OC 141st Battalion, to Military Government, 13 Dec. 1948, IDFDA 121\50\\223.

يُذكر أنه في 28 فبراير 1949 أصدر دوري، مجددا، أمرا عاما لجميع الوحدات لكبح جماح «الغزوات» على المســاكن المهجورة، محــذرا من جديد بتدابير قاسية ضد المخالفين، انظر:

IDFA 1292\51\\68.

(285) انظــر على ســبيل المثال حالة المرأتــين العربيتين العجوزيــن اللتين كانتا تقطنــان خمس حجرات، وطُردتا في بداية العام 1949 على الرغم من أنه قد أعيد تسكينهما مجددا في جزء من المنزل ذاته.

Laniado, 'Weekly Report No. 23, 24, 25, and 26', 7 Feb. 1949, IDFA 580\56\\252.

(286) Shafrir to Prime Minister, 24 Mar. 1949, ISA PMO 5440; and Shafrir, 'Report on the Activities [of the Custodian for Absentees Property] Until 31 March 1949', 18 Apr. 1949, ISA AM 210\05.

(287) Golan, Transformation, 131.

(288) انظر:

Morris, 'The Concentration ... July 1948'.

(289) Protocol of Meeting of Mapai Central Committee, 9 Aug. 1948, LPA 23 aleph\48; and entry for 11 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 346.

(290) Military Police Haifa District to OC Haifa District, 7 Apr. 1949, and 'Statement by 72518- Adler David Yosef ...Herzl Street 46, Haifa', undated, both in IDAF 260\51\\64.

(291) Entry for 26 Aug. 1948, DBG-YH II, 662.

(292) Protocol of Meeting of JAE, 20 Oct. 1948, CZA 46\1.

(293) Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned property, 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(294) Military Governor of Ramle and Lydda, 'Report of the [Military] Government Activities in the Ramle Lydda Area during 10.10.1948-15.11.1948', 19 Nov. 1948, IDFA 1860\50\\30.

(295) Golan, Transformation, 154.

(296) 'Decisions of the Meeting of the Six Ministers for Arab Affairs, 5 December 1948', and Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 17 Dec. 1948, both in ISA FM 2401\21 aleph.

(297) Golan, Transformation, 154.

(298) Protocol of Meeting of the Military Government Committee, 9 Sep. 1948, ISA FM 2564\11; and Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 10 Sep. 1948, ISA FM 2564\13.

(299) Golan, Transformation, 177.

(300) Entry for 18 Sep. 1948, DBG-YH II, 701.

(301) Golan, Transformation, 178.

(302) 'Amir to JA Absorption Division in Acre [sic], 24 Oct. 1948, IDFA 922\52\\563.

(303) Entry for 22 Nov. 1948, DBG-YH III, 839.

(304) OC 71st Battalion to Military Governor of Acre, 16 Nov. 1948, IDAF 922\52\\563.

(305) Golan, Transformation, 178.

(306) انظر الفصل الخامس.

(307) Golan, Transformation, 167-68.

(308) 'Decisions of the Meeting of the Six Miniters for Arab Affairs, 2 December 1948', ISA FM 2401\21 aleph; and entry for 8 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 363.

(309) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH, III, 897; and entry for 23 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 14.

(310) Avener to Military Governor Majdal, ? Jan. 1949, IDFA 1292\51\\68.

يُذكر أنه في المناطق الأخرى حدد أفنر سلطات الحكام العسكريين فيما يتصل بالتوطين في المدن العربية السابقة أو تلك المختلطة على النحو التالي: تحديد المناطق للاستيطان اليهودي؛ تحديد استخدامات المباني العربية الشاغرة (السكن، المحال، الأماكن الصناعية وغيرها)؛ تحديد إيقاع التوطين. انظر:

Avner to military governor Jaffa, etc., 31 Jan. 1949, IDFA 1292\51\\68.

(311) Morris, Correcting, 152.

(312) Golan, Transformation, 190.

(313) Golan, Transformation, 191-192.

(314) Golan, Transformation, 175-176.

(315) Unsigned, 'The Subject: Romema", 16 Jan, 1948, IDFA 2605\49\\5.

(316) Golan, Transformation, 26.

(317) Golan, Transformation, 26.

(318) Golan, Transformation, 27-29.

بنهايـــة الحرب كان ما يقــرب من 35 ألف يهودي من ســكان القدس - ما يقارب ثلث إجمالي الســكان اليهود هناك - مــشردا من جراء الحرب، وقد غــادر الكثير منهم المدينة، في حين اســتوطن آخرون المنازل العربية المهجورة فيها. وبالمقارنة، يمكن القول إنه خلال الحرب تم تشريد 30 ألفا من عرب القدس. ويشمل هذا الرقم «أغلبية السكان العرب الذين عاشوا خارج أسوار المدينة القديمة». انظر:

Golan, Transformation, 51

(319) Golan, Transformation, 36.

(320) Golan, Transformation, 46-47.

(321) Golan, Transformation, 47.

(322) Golan, Transformation, 41-42..

(323) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 897; and Schechter to Bergman, 20 Dec. 1948, ISA AM aleph\19\gimel (part 3).

(324) Golan, Transformation, 42.

وتجدر مقارنة هذا الرقم بعدد الذين جرى توطينهم في يافا (35 ألفا) وحيفا (24 ألفا) في التاريخ نفسه.

(325) Dayan to Eytan, 15 Mar. 1949, ISA FM 2431\2.

(326) Avraham Bergman (Brian) to Foreign Ministry, 25 May 1949, ISA FM 2431\4.

(327) Buber, Simon, W.D. Senator (former member of the JAE), and H.Y. Roth (philosophy professor and former Hebrew University Rector) to Ben-Gurion, 6 June 1949; and Tom Segev, First Israelis, 100-103.

يُذكر أنه تم استخدام بعض منازل دير ياسين كمستشفى للأمراض العقلية.

(328) Protocol of Meeting of Military Government Committee, 23 Sep. 1948, ISA FM 2564\11.

(329) Weitz, 'Proposal for a Plan to Settle Olim in Upper Galilee (In outline)', 21 Dec. 1948, KMA-ACP 4, aleph\8.

(330) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 897.

(331) 'Report from the Meeting of the kibbutz Artzi-Hashomer Hatza'ir Council', Nahariya, 10 Dec. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(332) Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property, 31 Dec. 1948, DBG-YH III, 926; and Protocol of Cabinet Meeting, 9 Jan. 1949, ISA.

(333) Entry for 4 Jan. 1949, DBG-YH III, 926; and Protocol of Cabinet Meeting, 9 Jan. 1949, ISA.

(334) Entry for 13 Jan. 1949, and entry for 2 Mar. 1949, Weitz, Diary, IV, 4. And 15; and Weitz to 'Rema', 15 Jan. 1949, and Weitz to 'Rema', 7 Mar. 1949, Weitz, Diary, IVm 5 and 16.

(335) Gwirtz, Agricultural Workers Organisation, to Agriculture Ministry, 26 June 1949, Agriculture Ninistryu to Custodian for Absntees Property, 5 July 1949; Custodian for Absentees' Property to Agriculture Ministry, 17 July 1949; Aloni to Custodian, 24 July 1949; Aloni to JA Settlement Department, 24 July 1949; and A. Bobritzky, JA Settlement Department, to Aloni, 24 July 1949- all in ISA AM aleph\19\\gimel.

(336) Entry for 24 June 1949, Weitz, Diary, IV, 36.

(337) 'A Consultation About Immigration Absorption (in the [Mapai Party)', 22 Apr. 1949, ISA, Finance Ministry Papers, 10\1\9.

(338) General Avner, 'Report of the Committee Probing the Problems of the Military Government and Its Future', 3 May 1949, ISA FM 2401\19.

(339) JA Settlement Department to Gershon Zack, Prime Minister's Bureau, 27 May 1949, ISA PMO 5559, gimel.

(340) Golan, Transformation, 185.

(341) Golan, Transformation, 187-188.

(342) Golan, Transformation, 181.

(343) Golan, Transformation, 173.

الفصل السابع

(1) Z. Ayalon in the name of the CGS to OCs brigades, battalions, etc., 6 July 1948, KMA-ACP 9\9\1.

(2) انظر على سبيل المثال:

GCS to 'Larlar' HQ, 13 July 1948, IDFA 481\49\\144

وقد تضمن شكوى من أنه سمع أن القيادة العاملة لعمليات لواء حاريل أصدرت أمرا إلى العرب في أبو غوش بالجلاء، وقد أكدت رئاسة الأركان أن مثل هذه الأوامر تتطلب الترخيص الصريح من وزير الدفاع على النحو الذي تضمنه الأمر الصادر في 6 يوليو.

(3) انظر:

Moshe Carmel, OC Northern Front, to Oded, Golani, Carmeli, etc., 'Operation [s] "Brosh" and "Dekel", 6 July 1948, IDFA 4858\49\\495, and 'Operation Commander' 7th Brigade Tac. HQ, to 21, 71 and 73 battalions, etc. 'Operation Dekel', 8 July 1948, IDFA 1137\49\\84.

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الأولى – والصادرة عن قوات الدفاع في منطقة حيفا (هاداري) تتضمن تعليمات بمضايقة القرى العربية جنوب حيفا بشكل منهجي، والقضاء على المقاتلين فيها (ويبدو المعنى الأول أكثر ترجيحا).

(4) 'Tzuir (Leshem)', to Tene (Ayin), 26 June 1948, (two messages), both in IDFA 7249\49\\238. See also 'Tzuri (Shaanan)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\\138.

(5) 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Ayin), 7 July 1948, IDFA 7249\49\\138. See also 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\\138..

كما أفادت التقارير بأن القرويين من إكسال غادروا تقريبا في التوقيت نفسه، انظر:

'Tzuri (Shaanan)' to Tene (Ayin), 11 July 1948, IDFA 7249\49\138.

(6) 'Tzuri (Leshem)' to Tene (Auin), 7 July 1948, IDFA 7249\\138.

(7) "Tzuri" to Golani, 8 July 1948, IDFA 7429\49\\138.

(8) Parsons, Druze, 86.

(9) Eshel, Carmeli, 210; and Nazal, Exodus, 71-74.

(10) Carmel, Battles, 199-200.

(11) Parsons, Druze, 77-85; Carmel, Battles, 202-203; and Gelber, 'Druze and Jews in the war of 1948', 236.

(12) Nazal, Exodus, 74-77; and Erem at Meeting of Mapam Defence Activists, 26 July 1948, HHA 10.18.

(13) Intelligence Officer, 13th Battalion, to Golani\intelligence, 24 July 1948, IDFA 128\51\\32.

(14) Military Governor, Nazareth, to operations officers, Northern Front, 21 Dec. 1948, IDFA 260\51\\3.

(15) P. Weinstein, operations officer, 9th Brigade, to Battalion 91m etc., 4 Jan. 1949, IDFA 6309, IDFA 1012\49\\72.

(16) Kamen, 'After the Disaster', 48.

وأشارت التقارير إلى أنه بنهاية شهر يوليو كان ما يقرب من 1200 لاجئ من المجيدل موجودين في الناصرة.

(17) Avira to Danin, 29 July 1948, ISA FM 2570\11.

يذكر أن كلمة «مطرودين» كانت تستخدم بشكل فضفاض من قبل الإسرائيليين في تلك الفترة. فغالبا ما افترض من لم يشـارك في العمليات أن أي تجمع عربي ما قـد طُرد إذا ما كان قد أُجلي قبيل وصـول القوات الإسرائيلية. فالرغبة في رؤية العرب يرحلون كانت تطلق العنان عادة لافتراض أن القادة العسكريين - الذين كانت لديهم الرغبة نفسها- قد تصرفوا بشكل صريح للحصول على تلك النتيجة في وقت لم يكن فيه ذلك صحيحا. ومع ذلك فإن أغلب المشردين العرب في العام 1948 كانـوا بالفعل «مطرودين»، حيث إنهم جميعا تقريبا كانوا ممنوعين من العودة بعدما تركوا قراهم ومدنهم، سواء قبل أو في أثناء الاستيلاء عليها.

(18) 'Tzuri (Shqqnqn)' to Tene (Ayin), 14 July 1948, IDAF 7249\49\\138.

(19) Report of 'Yehuda', Golani Brigade Intelligence Officer, 15 July 1948, IDFA 7249\49\\138; "Appendix A, Information about Operation Ya'ar" at end of 'Operational Order for Operation "Ya'ar"', Combat HQ 7th Brigade, 15 July 1948, IDFA 7249\49\\115.

(20) 'War Logbook', 7th Brigade, entry for 16 July 1948, IDFA 721\72\310. Seel also 12th Battalion to Golani Brigade HQ, 16 July 1948, IDFA 128\51\\50, which relates how the battalion fired on the columns of refugees from Nazareth to Tur'an.

(21) OC Operation, 'Operational Order for Operation Ya'ar', 15 July 1948, IDFA 82\54\\260.

(22) Ben-Gurion to Yadin, etc., 15 July 1948, IDFA 922\75\\1025.

(23) Carmel, 'Order of the Day for 16 July 1948', IDFA 2384\50\1.

(24) Eshel, Carmeli, 218; and Anon, Tree and Sword, 23 and 275.

(25) Entry for 17 July 1948, DBG-YH II, 598.

(26) 'Aryeh', Intelligence Officer, 7th Brigade, 'Report on Conquest of Nazareth', to General Staff\Operations, Carmeli Brigade HQ, etc., 17 July 1948, IDFA 82\54\\260.

(27) 'Tzuri (Leshem)' to Tene\Da'at (Ayin), 19 July 1948, HA 105\92 bet.

فيما يتصل بسلوك العناصر غير النظامية في الناصرة خلال شهري يونيو ويوليو انظر:

'Hiram' to Da'at (Ayin), 'Interrogation of [...] from Tulkarm', 3 August 1948, IDFA 7249\49\\138.

يذكر أن أجهزة الرقابة في جيش الدفاع قد حجبت اسم المصدر.

(28) "Terms of Surrender of the City of Nazareth to the Army of Israel", 16 July 1948, IDFA 2315\50\\15.

(29) Entry for 18 July 1948, DBG-YH II, 599.

وقد نفى كارميل لاحقا أن يكون هو من أصدر هذا الأمر، انظر:

Gabi Bashan, 'Carmel Doesn't Get Bored', Al Hanishmar, 9 May 1989.

(30) Peretz Kidron, 'Truth Whereby Nations Live', 86-87.

غير أنه من الواضح أن لاسكوف لم يكن ليصدر مثل هذا الأمر من تلقاء نفسه، فإما أن القرار كان مبادرة من كارميل (الرئيس المباشر للاسكوف) وإما أنه وافق عليه.

(31) Kidron, 'Truth Whereby Nations Live', 86-87.

(32) Combat HQ 7th Brigade to General Staff, 14:30 hrs, 17 July 1948, IDFA 922\75\\1025.

(33) 'Yirmiyahu' to Golani, 18:30 hours, 17 July 1948, IDFA 1281\51\\50.

كان بن غوريون كتب الأمر بخط اليد قبيل ذلك وأرسله بنفسه برقيا: «لا تطردوا السكان من الناصرة»، ومن المثير للاهتمام ما سجله بن زوهار من أنه خلال زيارة بن غوريون اللاحقة للمدينة «نظر حوله بدهشة وسأل: لماذا يوجد كثير من العرب؟ لماذا لم تقوموا [قوات الدفاع الإسرائيلية] بطردهم؟». انظر:

Bar-Zohar (Ben-Gurion, II, 776)

(34) "Tzuri (Leshem)" to IDF Intelligence Service and Foreign Ministry Political Department, 21 July 1948, IDFA 7249\49\\138.

(35) Shimoni to Yadin, 21 July 1948, IDAF 2384\50\\1.

(36) Northern Front to Golani, 22 July 1948, IDFA 5205\49\\1.

(37) "Tzuri (Paltiel)", to Da'at (Ayin), 29 July 1948, HA 105\92 bet.

(38) Shitrit to Cabinet members, ‹Report of the visit of the Minority Affairs Minister in Nazareth on 19 July 1948›, 23 July 1948, ISA JM 5756 gimel\4820; and Sulz, ‹Report of the Activities of the Military Government in Nazareth and [its surrounding] District for the Three Months 17 July-17 October 1948›, undated, ISA FM 2564\11.

يذكر أن عدد سـكان الناصرة الذين فروا غير محدد، ويبدو أن أغلبهم كانوا مـن المسـلمين وأولئك الذين سـاعدوا جيش الإنقاذ. وقد قـدر ديبلوماسي أمريكي يعمل في المنطقة الشمالية العدد بنحو 500، انظر:

Randolph Roberts, vice-consul, Haifa, to Secretary of State, 30 July 1948, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 800-Political Affairs (General).

غـير أن تقديـرا آخر أكثر معقولية يقدر هذا الرقـم بما بين 4 آلاف و5 آلاف اسـتنادا إلى التقدير المحتمل للسكان قبيل الغزو والذي بلغ 17 الف نسمة في نهايـة العام 1948 (يضم السـكان المحليين و ما يقـرب من 45 ألفا من مناطق أخرى)، انظر:

Kamen, 'After the Catastrophe', 47-48.

(39) 'Tzuri (Yosef)' to 'Da'at', 31 August 1948, IDFA 7249\49\\138.

(40) Entry for 8 May 1948, DBG-YH I, 399.

(41) Gelber, Independence and Nakba, Chap. 15.

(42) Golan to OC Northern Front, 4 Sep. 1948, IDFA 260\51\\54.

(43) Unsigned, undated report headed 'Copy', IDFA 5205\49\\1 and attached to letter OC Northern Front to Golani, 2 Sep. 1948, IDFA 5205\49\\1.

وأبدى كاتب الشـكوى التضرر من عملية «البحث والتحقق من الهوية» في الناصرة يوم 4 أغسـطس 1948، مُدعيا أنه جرى اعتقال 180 شخصا خلالها، وعـض كلب أحد المعتقلين في قدمه، في حـين كان المعتقلون خائفين من أن

يكــون التعامل معهم بالطريقة نفســها التي اتُبعت في عيلــوط، وقد أنكر غولان أن يكون قد حدث أي شيء سيئ في الناصرة، انظر:

Golan to OC Northern Front, 4 Sep. 1948, IDFA 260\51\\54 .

وقد نقلت اســتخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية لاحقا أن أحد القرويين من عيلوط يدعى محمد إبراهيم شــحادة اعتــاد الجلوس على مقاهي الناصرة والحديث عن «العمل الفظيع»، انظر:

Combat Intelligence Service, Haifa District, to General Staff\ Intelligence, 29 Aug. 1948, IDFA 7149\49\\138.

ووفقا للشــهادة الشــفوية الإسرائيلية، فإنه في يوم الاستيلاء على عيلوط تركت القــوات الإسرائيلية سرية لحماية القرية، وقــد هاجم القرويون السرية وقتلوا وجرحــوا عددا من جنودها، في حين هــرب الباقون إلى الطريق الرئيسي، حيث استوقفوا سيارة جيب تابعة للجيش والتي دخلت مسرعة القرية مطلقة النيران في كل الاتجاهات. وفي اليوم التالي دخلت الكتيبة 13 إلى القرية وألقت القبض على الذكور البالغين، وانتقت منهم ما يقرب من 45 فردا وأعدمتهم. انظر:

Gelber, Palestine, 165-66.

(44) Intelligence Officer Northern Front, to Intelligence Officer, 13th Battalion, 29 Aug. 1948, IDFA 260\51\\4; and 'Ma'ami' (Paltiel) to 'Da'at (Ayin)', 10 Oct. 1948, IDFA 715\49\\16. ووفقــا لوثيقــة أخــرى Intelligence Officer, 13th Battalion, to Golani\ Intelligence, 2 Aug. 1948, IDFA 128\51\\71

عند مشــاهدتها عربا يهربــون في جميع الاتجاهات، أمرتهــم دورية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية بالعودة، غير أنهم لم يمتثلوا للأمر; مما تبعه إطلاق الدورية النار عليهم. وفي حين قتل ســتة أفراد فر الآخرون؛ ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الوثائق تتناول الواقعة نفســها أو واقعتين منفصلتين، وفي كل الأحوال فإنه من الواضح أن عملا فظيعا قد حدث وفقا للوثيقة التالية:

From Northern Front, Intelligence Officer, to intelligence officer 13th Battalion, 29 Aug. 1948, IDFA 260\51\\4،

نصت الوثيقة على: «إجراء تحقيق وموافاتنا بتقرير مفصل عن ســلوك وحدة في فرقتكم كانت تتبع سابقا الإرغون خلال تعاملها مع المدنيين، حيث أخطرت بواقعتين: الأولى تتصل بسلوكها في كفر مندا خلال دخولنا إليها المرة الأخيرة...».

(45) Golani intelligence Officer, 'Summary from Noon 17.7.48 until 24:00 hours', IDFA 128\51\\84; and 12th Battalion, 'Conditions

of Surrender of the Village of Dabburiyya', 17 July 1948, IDFA 2315\50\\15.

(46) 'Testimony of Reuven Ron, Company CO, 12th Battalion, during the War of Independence About ...', 23 Mar. 1957, IDFA 922\75\\943.

(47) Combat HQ 7th Brigade, 'Operation "Hatzlaha" [following] Operation "Dekel", 17 July 1948, IDFA 7249\49\\115.

(48) 'Instrument of Surrender for the Village of Ein Mahal, 18 July 1948, IDFA 2315\50\\15 (signed by Abd al Qadir el Dib, Nimr Qassem, Habib Adalla, and Nuhammad Hassan Aluwan).

(49) 'Tzuri (Paltiel)', to 'Da'at (Ayin), 29 July 1948, IDFA 7249\49\\138; and Shmuel Toledano in the name of OC Operations\Intelligence to Reuven Shiloah and Baruch, 28 July 1948, and 'Conditions of Surrender of the Village of Sakhnin which was Occupied Today at 15:40', 20 July 1948, both in IDFA 2168\50\\86.

يُذكر أن عددا من أعيان سخنين حُوكموا لاحقا من قبل جيش الإنقاذ وحُكم عليهـم بالإعدام، وقد قُتِـل أحدهم بالفعل على الأقل (الشـيخ إبراهيم آل عبدالله)، انظر:

"Tzuri (Yosef)" to ‹Da›at (Ayin)›, 10 August 1948, and "Tzuri (Yosef)" to Da›at (Ayan), 15 August 1948, both in IDFA 7249\49\\138.

(50) IDF Operations Logbook, entry for 21 July 1948, IDFA 922\75\\1176.

(51) 'Repot on Ramle Operation', unsigned, undated but probably from 11 Dec. 1947, IDFA 922\75\\1213.

(52) 'Na'im (Na'aman)', to HIS-AD, 'The Bomb in Ramle', 24 Feb. 1948 (two reports, with the same heading), both in HA 105\358; and Haaretz, 19 Feb. 1948.

(53) 'Na'im' to HIS-AD, 'Murder of Arabs in Rehovot', 24 Feb. 1948, HA 105\358.

(54) انظر على سبيل المثال:

'Na'im (Na'anan)' to HIS-AD, 3 Mar. 1948, HA 105\257

ويتحدث عن استمرار أعيان الرملة في الحفاظ على العلاقات التجارية مع اليهود في الجوار. انظر كذلك:

Unsigned, 'The Conversation of Ben Shemen's Nikhtar with the Mayor of Lydda (Muhammad Kiali) and with the Commander of Lydda and its Environs (Shihadeh Hassuni) On the Telephone, The Telephone Conversation Took Place on 1.1.48', undated, CZA S-25\4147.

(55) Kiryat-Dafna to Natani, 4 May 1948, IDFA 8275\49\\162.

(56) 'Avner' to HIS-AD, 31 May 1948, HA 105\217.

(57) HIS-AD, 31 May 1948, intercepted message s from mayors of Ramle and Lydda to the 'heads of Egyptian Army, etc.", HA 105\92 aleph.

(58) Kiryati\Operations, ‹Operational Order «Irgun»›, 26 May 1948, IDFA 1277\49\\11; and Kiryati\Operations, ‹Operational Order for Operation «Yahad», 30 May 1948, IDFA 1277\49\\11.

(59) Entry for 30 May 1948, DBG-YH II, 468; and Orren, On the Road, 66-67 and 299, footnotes 29-30.

يذكر أن مركز قيادة لواء كيرياتي اعتقد عشية عملية داني أن هناك: ما بين 500 و600 مقاتل يتبعون «الجيش»، فضلا عن 400 من المتطوعين من البدو من شرق الأردن، بالإضافة إلى ما يقرب من 500 من رجال المليشيات في الرملة، و قرابة 650 عنصرا تابعين للجيش و300 من البدو وما يقرب من 1000 من عناصر المليشيات في اللد. انظر:

Alexandroni, 'Bulletin No. 55', 7 July 1948, IDFA 2323\49\\6.

(60) General Staff\Operations, 'Operation Larlar", 26 June 1948, IDFA 922\75\\1237; Kiryati HQ, 'Operational Order-Operation "Dani"', 8 July 1948, IDFA 6450\49\\98; and 8th Brigade HQ, 'Operational Order 1, Aleph', 8 July 1948, IDFA 6450\49\\98.

(61) Entries for 11 and 24 May and 4 June 1948, DBG-YH, I, 410; and DBG-YH II, 453 and 485 respectively.

(62) انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 16 June 1948, ISA.

وبعد إشارة بن غوريون إلى «الشوكتين» أضاف تعليقا رأت الرقابة حجبه، وربما تعلق الأمر بالحديث عن طرد سكان المدينتين.

(63) 'Intelligence Service Information', 31 May 1948, KMA-PA 100\Mod\3-171; and Kiryati Brigade Intelligence Officer, 'Summary of Information on the Enemy Toward the End of the Truce in the Ramle-Lydda Front and Environs', 28 June 1948, KMA-PA 141-535.

(64) انظر:

Reports from 'The Arab Labourer', codename of an Arab agent working for the JA-PD, CZA S25-4066; and Kiryati Brigade Intelligence Officer, 'Summary of Information on the Enemy Toward the End of the Truce in the Ramle-Lydda Front and Envrions', 28 June 1948, KMA-PA 141-535.

(65) Dani HQ to General Staff, 10 July 1948, IDFA 922\75\1235.

(66) 'Malla' to 'Tziporen', 10 July 1948, 16:00 hours, IDFA 922\75\\1237.

(67) Yiftah Brigade Intelligence Officer to Dani HQ, 11 July 1948, KMA-PA 120-91; Dani YQ to General Staff\Operations, 11 July 1948 KMA-PA 141-205; and Dani HQ to General Staff\Operations, 11 July 1948, KMA-PA 141-209.

(68) Kadish, Sela, Golan, Conquest, 36.

قدرت استخبارات الفرقة الثالثة الخسائر العربية في نهاية الحملة على اللد يوم 11 يوليو بـ «40 قتيلا وعدد كبير من الجرحى»، غير أنه من غير الواضح إذا ما كانت هذه الخسائر قد أوقعتها فقط أعمال الفرقة الثالثة أم تلك التي قامت بها كل من الفرقة الثالثة والفرقة 89 معا، انظر:

Third Battalion Intelligence, 'Comprehensive Report of Third Battalion Activities from Friday 9.7 until Sunday 18.7', 19 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(69) Quoted in Kadish, Sela and Golan, Conquest, 143-44.

(70) Alterman, 'On This', The Seventh Column, II, 24-26.

(71) Dani HQ\Intelligence to General Staff\Intelligence, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(72) Yiftah HQ\Intelligence to Dani HQ, 8th Brigade HQ, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(73) Dani HQ\Intelligence to General Staff\Intelligence, etc., 11 July 1948, IDFA 922\75\\1235.

(74) Telephone message from Dani [HQ], 12 July 1948, 10:30 hours, IDFA 922\75\\1235.

(75) 'Terms of Surrender of the Town of Ramle', 12 July 1948, IDFA 2315\50\\60.

(76) Unsigned, printed page describing events in Lydda on 11-12 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(77) 1st Battalion HQ to Chief of Staff, Arab Legion, 'Following are the memoires of 1st Battalion Officer Arshid Marshud on the Battles of the 1st Battalion in Palestine', 9 Dec. 1948, IDFA 922\75\\693.

(78) من غير الواضح عدد الرجال المسلحين الذين شاركوا في هذا العملية، وقد اقتبس Kadish, Sela and Golan في كتابهم Conquest, 44 قول قائد عمليات الفرقة الثالثة والذي تحدث بعد مرور سنوات قائلا: «فُتحت النيران علينا من آلاف الأسلحة»، بيد أن هذا يبدو لا معنى له، ومن المرجح ألا يزيد عدد سكان المدينة الذين شاركوا في تبادل إطلاق النار لفترة قصيرة على عدة عشرات. انظر:

(79) Book of the Palmah II, 571 and 717; and 3rd Battalion\ Intelligence, 'Comprehensive Report of the Activities of the Third Battalion from Friday 9.7 until Sunday 18.7', IDFA 922\75\\1237.

(80) Yiftah HQ to Dani HQ, 13:15 hours, 12 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(81) Orren, On the Road, 110; 'Avi-Yiftah' (Shmarya Guttman), 'Lydda', 456; and interview with Eldad Avidar, in 'Al-Nakba', 1998, a documentary film produced and directd by Benny Brunner. Hadish, Sela and Golan, Conquest, 45-46.

ويتمسك مؤلفو الكتاب بأن ما حدث لم يكن مذبحة ولكن معركة وقعت في المسجد الصغير بين عرب مسلحين وقوات البالماخ الذين استخدموا القوة لسحقهم، بيد أنهم يقرون بأن بعض أولئك الذين قتلوا في مجمع المسجد كانوا غير مسلحين من كبار السن والنساء والأطفال.

(82) Cohen, By Light, 160.

(83) Book of the Palmah II, 565; Third Battalion Intelligence Officer, 'Report from 11 [should be 14] July- Action in Lydda', IDFA 922\75\\1237; and 3rd Battalion Intelligence, 'Comprehensive Report of the Activities of the Third Battalion from Friday 9,7 until Sunday 18.7', 19 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(84) Mula Cohen in Book of the Palmah II, 810 and 885.

في قصة حياته التي نشرها بعد أكثر من أربعين عاما To Give، كتب كوهين بشكل متضارب عما حدث آنذاك: فمن ناحية كتب أنهم «قرروا أن يضعوا عرب اللد بين القوات الإسرائيلية وقوات الجيش العربي (بما يعنيه ذلك من تحريك سكان المدينة باتجاه الشرق)»، كما تحدث بشكل صريح عن «الطرد»؛ ومن ناحية أخرى كتب أن «سكان اللد رحلوا بإرادتهم»، كما أن «سكان الرملة أيضا طالبوا بالرحيل». وبالنظر إلى المساحة الكبيرة التي أفردها كوهين لهذا الموضوع، فإنه من الواضح أنه ظل يؤرقه حتى نهاية حياته.

(85) Kadish, Sela and Golan, Conquest, 49-53; and Cohen, To Give, 146.

(86) انظر على سبيل المثال:

The governor of Lydda and Ramle to 8th Brigade HQ, 30 July 1948, IDFA 6450\49\\40.

واشتكى الحاكم في رسالته من غارة شنها جنود من اللواء على منزل في الرملة في 28 يوليو، فجروا خلالها خزانة وفتحوها. ومن الواضح أن الجنود لم يسأموا النهب في الرملة إلا بعد مرور عدة أشهر، انظر:

Military District Prosecutor, 'File No. 388\48', undated, concerning the trial of a soldier for looting a radio in Ramle, IDFA 6450\49\\40.

(87) Avi-Yiftah, "Lydda", 455.

(88) Bar-Zohar, Ben-Gurion, II, 775.

ويقتبس من مقابلة صحافية مع رابين وردت في المصدر التالي:

Itzchaki, Latrun, II, 394

حيث ذكر أن بن غوريون لم يقل كلمة «اطردوهم»، ولكن لوح بيديه فقط، في إشارة تحمل معنى «اطردوهم»، وأضاف إتستشاكي - الذي عمل مديرا للأرشيف في رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلية/ شعبة التاريخ - «قرر آلون ورابين حينئذ أن طرد السكان العرب أضحى أمرا حيويا». انظر كذلك:

Kidron, 'Truth ...', 9192-

الذي يقتبس فقرة حُذفت من قبل الرقابة من السيرة الذاتية لرابين أشار فيها إلى ذلك اللقاء قائلا إن بن غوريون لوح بيديه فقط بإشارة تحمل معنى «أخرجوهم». من جانبهم، يترك كل من Kadish, Sela, Golan في كتابهم Conquest الأمر غامضا فيما يتصل بمن كان مصدر قرار الطرد؛ حيث يذكرون أن «تلويح بن غوريون بيديه فسِّر كأنه كان قد قال اطردوهم»، مضيفين «في ليلة 12-13 يوليو اتُخذ القرار في مركز قيادة عملية داني بممارسة الضغط على السكان ليرحلوا»، وبشكل مثير للدهشة فإنهم لم يذكروا أو يشيروا إلى القرار الصريح الصادر عن رئيس عمليات عملية داني (إسحاق رابين) إلى مركز قيادة لواء يفتاح الساعة 13:30 بتاريخ 12 يوليو - المشار إليه أدناه - بطرد سكان اللد.

(89) توجد في أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية نسختان متطابقتان من الأمر باستثناء أن إحداهما تشير إلى كل من اللد وبيت نبالا واللواء الثامن بالأسماء الرمزية لها («Orbail», «Baruh» and «Shesek»). أما الثانية - التي تظهر فيها الأسماء واضحة - فهي موقعة من «إسحاق. ر». انظر:

IDFA, 922\75\\1237 and 922\75\\1234 .

ومن جانبه، أنكر آلون لاحقا أن يكون بن غوريون أو هو ذاته قد أصدرا أمرا بالطرد، أو أنه حتى كان هناك طرد، قائلا إن الأمر الصادر إلى السكان المدنيين بإجلاء المدينتين قد صدر على الأحرى من الجيش العربي، انظر:

Al Hamishmar, 25 Oct. 1979, new page article

والذي يقدم بعضا مما قاله آلون في لقاء مع إذاعة إسرائيل قبل ذلك بيوم.

(90) Kiryati HQ to Aurbach, Tel Aviv District HQ (Mishmar), etc., 14:50 hours, 13 July 1948, HA 80\774\\12 (Zavi Aurbach Papers). See also Kiryati HQ to Hail Mishmar HQ Ramle-Shiloni, 19P15 hours, 13 July 1948, HA 80\774\12.

(91) Orren, On the Road, 124.

(92) Unsigned, but perhaps by Shitrit, 'A report of the Minister's Visit to Ramle on 12 July 1948', 13 July 1948, ISA FM 2564\10.

وكان التقرير موجها إلى بن غوريون ووزراء آخرين.

(93) Foreign Minister to Minority Affairs Minister 13 July 1948, ISA FM 2564\10.

(94) General Staff\Operations to Operation Dani HQ, 23:30 hours, 12 July 1948, KMA-PA 142-3. See also Dani HQ\Operations to

Forward HQ Yiftah and Kiryati brigades, 00:35 hours, 13 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

(95) Kaplan's statement, 'Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property', 13 July 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

وقد ذكر شـتريت خلال الاجتماع أن الجنود كانوا منشـغلين بأعمال السلب في الرملة، وأن شـيرتوك أخطره بأنه «سيُسمح لكل السكان الذين يرغبون في البقـاء في أماكنهم بالقيام بذلك شريطة ألا تتحمل دولة إسرائيل مسـؤولية إعاشـتهم [بمعنـى ألا تقع أعباء ذلك عليهم]، وأن أولئـك الذين يرغبون في الرحيل سيُسمح لهم بذلك».

(96) انظر:

'Avi-Yiftah', 'Lydda', 458-60.

يذكـر أن مذكـرات غوتمـان التي نُـشرت في صحيفـة Ahdut Ha'avoda خـلال شـهر نوفمبر هي المصـدر الوحيد الذي عثرت Journal Mibifnim عليـه ويقدم وصفا لتلك «المفاوضات». ومما لا شـك فيـه أن غوتمان الذي كان عضـوا في كيبوتس أحدوت هافودا قـد مارس قدرا من ضبط النفس في أثنـاء كتابته مذكراته التي نُشرت في وقت كانـت الحرب فيه لا تزال دائرة، كذلـك فإنـه من الممكن أيضـا أن تكون هناك رقابة خارجيـة على ما نشر، ومـن الواضح أن «الصفقة» التي عقدها غوتمان والتي تضمنت إطلاق سراح الذكور في سـن القتل قد أثارت اسـتغراب رؤسـائه. ففي الساعة السادسة والربع مساء 13 يوليو أبرق مركز قيادة عملية داني (المقصود بذلك آلون) إلى مركز قيادة لِواء يفتاح وتضمنت البرقية ما يلي: «يرجى إفادتي على الفور عما إذا كان قد أُطلق سراح المحتجزين؟ ومن الذي أمر بذلك؟»، انظر:

IDFA 922\75\\1234

(97) Intelligence Officer, 43rd Battalion, to OC 43rd Battalion, 13 July 1948, IDFA 922\75\\1237.

تجدر الإشارة إلى أن إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي بدأت تشير إلى سكان كل من الرملة و اللد بصفتهم «لاجئين»، حتى قبل مغادرتهم المدينتين؛ حيث إن صدور أوامر الطرد كان كافيا لتغيير وضعيتهم من سكان إلى لاجئين.

(98) Dani HQ to General Staff\Operations, 13 July 1948, KMA-PA 141-516; Dani HQ to Yiftah, Kiryati and 8th brigades, 13 July 1948, KMA-PA 141-597; and Dani HQ to Kiryati brigade, 13 July 1948, KMA-PA 133-142.

(99) Dani HQ to Yiftah HQ, 18:15 hours, 13 July, IDFA 922\75\\1234.

(100) Aharon Cohen to Allon, 12 Oct. 1948, and Allon to Cohen, 31 Oct. 1948, both in HHA-ACP 10.95.10 (6); Winifred A. Coate (Amman) to 'Mabel', 30 July 1948, SAMECA JEM LXXXII\1; and Cisling statement at Cabinet meeting, 21 July 1948, KMA-AZP 9\9\3.

(101) 'Avi-Yiftah', "Lydda", 460-61.

(102) Tzror Michtavim, 5 Aug. 1948, KMA.

(103) Book of Palmah II, 718; In Enemy Eyes, 36; and Glubb, soldier, 162.

(104) Loogbook - possibly Giv'ati Brigade- entry for 15 July 1948, IDFA 922\75\\1226.

(105) Untitled, undated, printed report, singned, "Yigal", KMA-PA 142-51

(106) Entry for 15 July 1948, DBG-YH II, 589.

(107) Ya'ari speech, 12 Dec. 1948, Protocol of Meeting of Kibbutz Artzi Council, 10-12 Dec. 1948, HHA 5.20.5 (4).

(108) Protocol of Cabinet Meeting, 14 July 1948, ISA.

(109) Gwritz, Department for Arab property, to Minister for Minority Affairs, 21 July 1948, ISA MAM 297\5gimel.

(110) انظر على سبيل المثال:

Military Governor of Ramle-Lydda, 'Monthly Report on the Activities of the Military Governor of Ramle-Lydda and on the General Situation in this Area', Oct. 1948, IDFA 1860\50\\30.

ويُقدر التقرير السكان في الرملة بـ 960 وفي اللد بـ 580، وفي محطة قطارات اللد بـ 450. انظر كذلك:

Eram to Hagler, deputy Military governor Lydda-Ramle, 17 Sep. 1948, MAM 297\5. Kadish, Sela and Golan, Conquest, 49،

ويستند مؤلفو الكتاب إلى تلك الأرقام قائلين إن الجيش نفذ خلال شهر يوليو «طردا جزئيا» (على افتراض أن ذلك أقل أثرا من الناحية المعنوية من الطرد الكلي).

(111) Kiryati to Dani, 19:15 hours, 13 July 1948, IDFA 922\75\\1235; and Dani HQ to Kiryati, undated but from 13 July 1948, IDAF 922\75\\1234.

(112) Rabin, Dani HQ, to Kiryati, 01:5 hours, 14 July 1948, IDFA 922\75\\1234.

(113) Dreyer, Medical Corps, Operation Dani HQ, to General Staff\Operations, etc., 15 July 1948, IDFA 2417\50\\59.

(114) انظر:

Morris, Road to Jerusalem, 172 - 81

وللمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

'Hiram', to 'Da'at' (Ayin), 'Visit to Amman, Irbid, Nablus', 17 July 1948, ISA FM 2569\13.

(115) Haim Werfel to Ya'akov Shimoni, 22 July 1948, HA 105\260.

(116) 'Da'at' (Ayin), 'From Monitoring the Legion Wavelength', 21 July 1948, Khalaf to Abdullah, undated, and, Abdullah to Khalaf, undated, ISA FM 2569\13.

(117) Jerusalem Consulate to FO, 25 July 1948, HA 105\260.

(118) Yiftha HQ to Dani HQ, undated, and Yifthah HQ to Dani HQ, 21:15 hours, 10 July 1948, both in IDFA 922\75\\1237.

(119) Lifshitz, Dani HQ to Yiftah HQ, 11:30 hours, 10 July 1948, and Lifshitz, Dani HQ, to Yiftah HQ, 23:35 hours, 10 July 1948, both in IDFA 922\75\\1234.

(120) Yiftah HQ\Intelligence to Dani HQ, etc., 11 July 1948, IDAF 922\75\\1237.

(121) Lifshitz, Dani HQ, to Yiftah, 09:40 hours, 11 July 1948, IDFA 922\75\\1234.

(122) 'Yeruham', Arab Information (from 14.7.48)', 15 July 1948, HA 105\127 aleph.

(123) Entries for 10 and 11 July 1948, General Staff\Operations Logbook, IDFA 922\75\\1176; and Mordechai Abir, 'The Local Arab Factor in the War of Independence (Jerusalem Area)', 18-19, IDAF 1046\70\\185; and Yeruham, 'Arab Information (from 14.7.48)', 15 July 1948, HA 105\127 aleph.

(124) هناك وصف للاستيلاء على كل من صوبا ودير عمرو في

Book of the Palmah II, 580-81.

(125) Yitzhak R [abin], Dani HQ to Harel, Yiftah, etc., 19 July 1948, IDFA 922\75\\1235 (emphasis in the original).

(126) 51st Battalion, 'Operational Order for "David and Goliath"', 29 June 1948, IDFA 7011\49\\5.

(127) Giv'ati, 'Operation An-Far', 7 July 1948, IDFA 7011\49\\1. Ayalon, Invader, 227-28

ويقدم أيالون في كتابه رواية أخرى للأمر، استخدمتها (للأسف) في النسخة الأصلية من هذا الكتاب.

(128) Ayalon, Invader, 254.

(129) Pages of IDF Logbook, possibly Giv'ati Brigade's, entry for 9 July 1948, IDFA 922\75\\1226; and Ayalon, Invader, 247-49.

استعاد المصريون بيت عفا بشكل فوري، ثم أعاد غيفعاتي الاستيلاء عليها مجددا في 15 يوليو 1948، وفيما يتصل بسقوط تل الترمس (التي كانت خالية من السكان عند دخول الدورية الإسرائيلية إليها) انظر:

'Mati', OC B Company, to 51st Battalion HQ, 9 July 1948, IDFA 170\51\\49.

(130) Giv'ati HQ to (?) General Staff\Operations, 09:45 hours, ? July 1948, IDFA 922\75\\908.

(131) Intelligence Officer, 51st Battalion, to Giv'ati HQ\Intelligence, 12 July 1948, and Intelligence Officer, 51st Battalion, ? July 1948, both in IDFA 1041\49\\12.

فيما يتصل بكل من صميل ودير الدبان انظر:

51st Battalion, Intelligence Officer, to Giv'ati HQ\Intelligence, 15 July 1948, IDFA 1041\49\\12.

(132) Giv'ati Brigade, 'Combat Page', 14 July 1948, IDFA 6127\49\\118.

(133) Giv'ati HQ to General Staff\Opeations, 20:50 hours, 16 July 1948, IDFA 922\75\\1176. See also Giv'ati Brigade, 'Combat Page', 16 July 1948, IDAF 6127\49\\118.

(134) Unsigned, 'Addition to Daily Report 21.2, 14:00 hours, Summary of Information until 22.4, 8:00 hours', undated, IDFA 7353\49\\46; and unsigned, untilled intelligence report, 27 April 1948, HA 105\257.

يذكر أن العديد من العائلات عادت مجددا إلى القرية في نهاية شـهر أبريل وبداية شهر مايو.

(135) 'Segal', 'Summary of Information', Carmeli Brigade, No. 2, 6.5.48, IDFA 1196\52\\1.

(136) A. 'Akaviya, OC Haifa, 'Operational Order-Operation Ring', 12 or 13 July 1948, (both dates appear on the document), IDFA 240\54\\2.

(137) 'Hiram' to 'Da'at' (Ayin), 'Interrogation of Tira Prisoners', 17 July 1948, HA 105\92 bet; and IDF General Staff\Operations Logbook, entry for 16 July 1948, IDFA 922\75\\1176. Descriptions, from 1942, of Jab'a, Ijzim and Ein Ghazal are in HIS village files, HA 105\224.

(138) Intelligence Officer, Northern Front HQ, 'Summary of Enemy Forces' Activities in Northern Front's Area Between Truce and Truce, from 9.7.48 until 27.7.48', 1 Aug. 1948, IDFA 352\53\\28. For Kafr Lam and Sarafand, see Intelligence Officer, Carmeli Brigade, 'Daily Report for 18.7 (up to -8:00 hours0', 18 July 1948, IDFA 5492\49\\3; and untitled IDF prisoner interrogation report, 31 July 1948, IDFA 4663\49\\46. For Ein Haud, see also A. 'Akaviya, OC Haifa, 'Operational Order- Operation Gizum', 17 July 1948, IDFA 240\54\\2; and Slyomoivics, Memory, 99-102.

(139) 'Tiroshi (Eitan)' to HIS-AD, 2 May 1948, IDFA 6400\49\\66.

بيـد أنه في الوقـت ذاته قدم ضابط آخر بجهاز اسـتخبارات الهاغاناه رواية أخـرى: «مع سـقوط يافا عُقد اجتماع في إجزم حـضره رجال من قرى عرب كارميـل، وكان الرأي السـائد هو الاستسـلام... وفقط رجـال قرية الجبعة الصغيرة هم الذين فضلوا القتال...»، انظر:

'Hiram' to HIS-AD, 3 May 1948, HA 105\31.

وفي نهايـة المطـاف وفي ضوء دعم فرق من العناصر غـير النظامية العراقية والسورية قرر القرويون عدم الاستسلام.

(140) 'Tiroshi (Etian)', to HIS-AD, 7 June 1948 and appended letter form 'Ein Ghazal Village Committee to Mukhtar of Zikhron Ya'akov, 3 June 1948, HA 105\260.

(141) 'Tiroshi (from Hiram)', to Alexandroni, 10 June 1948, IDFA 922\75\\949.

(142) 'Hiram' to HIS-AD, 14 June 1948, HA 105\237.

(143) Galili to Yadin 21 June 1948, IDFA 481\49\\143.

(144) 'Hiram' to 'Tene (Ayin)', 'A visit to Ijzim by Our Informant Anton on 1-2.7.48', 4 July 1948, HA 105\127 aleph.

(145) Unsigned, 'Report of a Reprisal Against Ein Ghazal on 8\7', undated, IDFA 5492\49\\3; and unsigned, 'A Reprisal', undated, IDAF 922\75\\949.

(146) Protocol of Cabinet Meeting, 14 July 1948, ISA.

(147) General Staff\Staff Division\Baruch to Foreign Minister, 17 Sep. 1948, IDFA 2168\50\\86.

(148) OC Haifa, 'Report on Jab'a Ein Ghazal Operation', 19 July 1948, IDFA 5492\49\\3.

(149) Naif Halif, 'Statement' (taken by UN observers), 30 July 1948, ISA FM 2427\1.

(150) Carmeli HQ, Intelligence Officer, to Northern Front HQ, etc., 'Daily Report 20.7.48', undated, IDAF 5492\49\\3.

(151) 'Bentz', 'Operational Order for Operation Shoter', 24 July 1948, IDFA 352\53\\28.

(152) Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.

(153) Unsigned, 'The Jab'a - Ein Ghazql - Ijzim Operation According to Arab sources', undated, IDAF 922\75\\949; and Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 30 July 1948, IDFA 5942\49\\3.

(154) IDF General Staff\Operations Logbook, entries for 25-26 July 1948, IDFA 922\75\\1176; 'Moshe', 33rd Battalion, to Alexandroni Brigade HQ, 'Report on Operation Shoter', 27 July 1948, IDFA 922\75\\949; and Intelligence Officer , Northern Front HQ, to General Staff\Intelligence, etc., 'Report for 27.7.48, -8:00 hours', undated, IDFA 922\75\\1094.

(155) Hadari, Intelligence Officer, 'Report on the Cleaning Operation in the Little Enclave Near Haifa on 25-26.7.48 by 3rd Brigade', undated, IDFA 5492\49\\3.

(156) Unsigned, 'The Jab'a-Ein Gahazla-Ijzim Operation, According to Arab Sources', undated, IDFA, 200716\49\\122.

(157) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 29 July 1948, IDFA 200716\49\\122.

(158) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 31 July 1948, IDFA 200716\49\\122.

(159) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 1 Aug. 1948, IDFA 5492\49\\3.

(160) Haifa District HQ\Operations\Intelligence to OC Haifa Distrcit, etc., 24 Aug. 1948, IDFA 244\51\\129.

(161) Bunche (Rhodes) to Reedman (Tel Aviv), 31 July 1948, IDAF 2315\50\\15.

(162) Hadari\Operations to Northern Font\Intelligence, 30 July 1948, IDFA 5942\49\\3.

(163) Northern Front HQ, 'Summary of Enemy Forces' Activities in the Northern Front Area Between Truce and Truce From 9.7.48 until 27.7.48', 1 Aug. 1948, IDFA 352\53\\28.

(164) انظر على سبيل المثال:

Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 3 Aug. 1948, IDFA 5492\49\\3, for the burial on 2 Aug. of '8 bodies' at and around Ein Ghazal.

(165) 'Tzuri (Yosef)', to 'Da'at (Ayin)', 15 Aug. 1948, IDFA 7249\49\\138.

(166) Etyan to Paul Mohn, political adviser to Chief of Staff, UN HQ Observer Group, Haifa, 8 Sep. 1948, ISA FM 2426\11.

(167) Kuniholm (Beirut) to Secretary of State, 2 Aug. 1948, and Bernadotte to 'Azzam Pasha', 29 July 1948, both in NA 501 BB. Palestine\8-248.

بيد أن هناك وثيقة محيرة حذفت الرقابة جزءا منها تشير إلى أن شيئا خاطئا حدث بالفعل، انظر:

Baruch Komarov, OC liaison with the UN, to IDF Manpower Division 3-PoWs, 11 Nov. 1948, IDFA 2168\50\\86.

وتشير الوثيقة إلى «المحاكمات» الجارية بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتصل بهذا الموضوع. وربما تظهر الرواية الكاملة عندما تُتاح مستندات أرشيف قوات الدفاع بشكل كامل. يذكر أنه خلال العام 1948 استمع مراقبو الأمم المتحدة إلى شخصين في صيدا ادعيا أنهما نجوا من «المذبحة»، ولكنهم قدروا أن شهادتيهما كانتا متضاربتين، انظر:

Gelber, Palestine, 164.

(168) Bernadotte to Shertock, 9 Sep. 1948, IDA KM 2426\11.

(169) Riley, Central Truce Supervision Board, "Name of Case: Villages of Ein Ghazal, Ijzim and Jab'a', 8 Sep. 1948, ISA FM 2426\11.

يذكر أن الـ 130 الذين ذكرتهم اللجنة على أنهم قتلى أو مفقودون أو معتقلون كانوا جميعا من القرى الثلاث، ومن المفترض أنه كان هناك قتلى إضافيون بين العديد من المئات من اللاجئين من الطنطورة، الطيرة، وغيرهما والذين كانوا قد وصلوا إلى المثلث الصغير وأقاموا مخيمات هناك خلال الفترة من مايو إلى يوليو، وأيضا من بين العناصر غير النظامية غير المحلية الذين عززوا قوة المليشيات المحلية. وخلال تحقيقات الأمم المتحدة حاولت رئاسة الأركان الإسرائيلية التأكد من عدد القرويين المحتجزين كسجناء حرب، غير أنه لم يكن هناك إلا عدد العناصر غير النظامية الذين اعتُقلوا في القرى، انظر:

OC POWs Department to General Staff, 15 Aug. (or Sep.) 1948, ISA FM 2426\12.

(170) General Staff\Staff Division\Baruch to Foreign Minister, 17 Sep. 1948, IDFA 2168\50\\86; and Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.

(171) Shertok to Bunche, 28 Sep. 1948, ISA FM 2426\12.

(172) Bunche to Shertok, 14 Nov. 1948, ISA FM 2426\13.

(173) Hadari\Operations to Northern Front\Intelligence, 11 Aug. 1948, IDFA 244\51\\129.

(174) Shitrit to Director of MAM Office, Haifa, 30 Nov. 12948, ISA FM 2564\9; OC Haifa District to Battalion 23, etc., 22

December 1948, and operations officer, Haifa District, to Military Governor, Western Galilee, 14 Jan. 1949, both in IDFA 200176\49\\24.

(175) Alexandroni to Minority Affairs Minister, General Staff\Intelligence, etc., 'The Feeling Among the Inhabitants in the Tulkarm Area as Emerging from Interrogation of Prisoners on 14, 16, and 18.7.48', 22 July 1948, IDFA 2506\49\\85.

(176) على سبيل المثال انظر:

Rabin, Dani HQ to Harel, Yiftah, Kiryati and 8th Brigades, 19 July 1948, KMA-PA 414-419.

(177) انظر على سبيل المثال:

51st Battalion to companies B, C, etc., 26 July 1948, IDFA 170\51\\49, and Ephraim District to the district company, 25 July 1948

وقـد نـص الأمر على ما يلي: «أكـرر وأؤكد ألا يتم السـماح لأي ممن كانوا مقيمين في القرى العربية الخالية بالعودة إلى قراهم، ويجب عليكم استخدام كل الوسائل، بما في ذلك أقساها، لمنع ذلك».

(178) Morris, Border Wars, 32-34,99, 111-17, 128-29 etc.

(179) Sahar to Police Minister, 29 Aug. 1948, and Police Minister to Defence Minister, 6 Sep. 1948, both in IDFA 121\50\\183.

(180) Giv'ati HQ to 54th Battalion, ? (possibly 19) July 1948, IDFA 1041\49\\12.

(181) OC 51st Battalion to C company, etc., 20 July 1948, IDFA 922\49\\12.

(182) 51st Battalion\Intelligence to Giv'ati HQ\Intelligence, 19 July 1948, IDFA 1041\49\\12.

(183) 5th (Giv'ati) Brigade, untitled logbook page, entries for 21-25 July 1948, IDFA 922\75\\899.

يلاحظ أن ما دون يوم 21 يوليو قد حُجب عن طريق رقابة الجيش، والفقرة المفقودة تتصل بمصير المحتجزين الثلاثة.

(184) Intelligence Officer, 53rd Battalion, to Giv'ati HQ\Intelligence, 24 July 1948, IDFA 1041\49\\12.

(185) 53rd Battalion, Intelligence Offiver, to Giv'ati HQ\Intelligencep and 54th Battalion\Intelligence, 5 August 1948, both in IDFA 1041\49\\18.

(186) 5th (Giv'ati) Brigade Logbook, entries for 6 and 13 Aug. 1948, IDFA 922\75\\899.

(187) Battalion 55 to 'A' Company, etc., 'Operational Order 53\19', 27 July 1948, and Giv'ati HQ to Cavalry Unit, 51st Battalion, etc., 'Operational Order', 4 Aug. 1948, both in IDFA 7011\49\\5.

(188) OC Giv'ati Brigade to 55th Battalion, etc., 24 Aug. 1948, IDFA 7011\49\\5.

(189) Intelligence Officer, 55th Battalion, to Giv'ati\Operations, 'Report on Operation "Nikayon", 29 Aug. 1948, IDFA 922\75\\899; and Giv'ati \Intelligence to Nayv\Department of Coastal Protection, 4 Sep. 1948, IDFA 1041\49\\9. Ayalon, Invader, 364-68.

وقد ذكر آيالون أن عشرة من العرب قتلوا في أثناء محاولتهم الهروب.

(190) 7th Brigade HQ, "Operational Order "Matate"', 30 July 1948, IDFA 2506\49\\83.

(191) 'Yisrael' to Tzidoni, 8 Aug. 1948, IDFA 5492\49\\3, and operations officer, 'Operation Natate, Operational Order', undated, IDFA 1137\49\\44, concerning the village of Damun, in western Galilee; and Concerning Kabul, 'Avinoam' OC southern area, Tzidoni, to OC Tzidoni District, 'Report from a Visit to Kabul on 7.8.48', IDFA 1137\49\\44.

(192) Alexandroni HQ to General Staff\Staff Division, 2 Aug. 1948, IDFA 2506\49\\83.

(193) Shlosnizki, OC 1st Company, to Jezreel Battalion HQ, 5 Aug. 1948, IDFA 128\51\\32.

في ملخصه يتحدث شلوسنزكي عن العرب الذين جرى استجوابهم قبل قتلهم، بيد أنه لاحقا يتحدث عن اثنين من العرب قتلا معا في أثناء العملية.

(194) 'Yehuda', Golani Brigade\Intelligence, 'Daily Summary 25-26.8', IDFA 1096\49\\64.

(195) 103rd Battalion\Intelligence, to OC Galilee District, 'Report on Search Operation Around al Qudeiriya 10.9.48', 19 Sep. 1948, IDFA 128\51\\34.

(196) 2nd (Carmel) Brigade, Intelligence Officer, to Intelligence \ HQ 312, 'Daily Report up to 13 Sep. 8:00 hours', 13 September 1948, IDFA 6680\49\\107.

(197) Yiftah\Operations to 3rd Battalion, 22 Sep. 1948, IDFA 922\75\\1227.

(198) 3rd Battalion\Intelligence to Yiftah HQ\Intelligence, 27 Sep. 1948, IDFA 922\75\\1227.

(199) Alexandroni to Minority Affairs Minister, General Staff\ Intelligence, etc., 'The Feelings Among the Inhabitants of the Tulkarm Area as Emerging from Interrogation of Prisoners from 14,16 and 18.7.1948', 22 July 1948, IDFA 2506\49\\85. See also Morris, "the Harvest of 1948...", 682-83.

(200) 'Tzuri (Paltiel)' to 'Da'at (Aiyn)', 5 Agu. 1948, IDFA 7249\49\\138.

(201) Jezreel Battalion HQ to Golani\Intelligence, 8 Aug. 1948, IDFA 128\51\\32.

يذكر أن التقرير نص على أن الإعدام نُفذ في 3 أغسطس 1948، غير أن ذلك يبدو أنه خطأ، وعلى الأرجح يلزم قراءة التاريخ على أنه 7 أغسطس، كما أن استخدام كلمة «تصفية» كانت تشير إلى معنى محدد، كذلك يلاحظ أن التقرير ينتقل إلى صيغة المبني للمجهول عندما يتحدث عن الإعدام.

(202) 13th Battalion, Intelligence Officer, to Golani\Intelligence, 2 Aug. 1948, IDFA 128\51\\71.

من المثير للاهتمام أن ضابط استخبارات اللواء قد خفض في تقريره التالي من عدد الخسائر إلى «3 رجال عرب قتلوا وجرح عدد آخر» مغفلا الحديث عن القتيلات الأربع من النساء، انظر:

'Yisrael' in the name of the brigade intelligence officer, Golani Brigade, 'Daily Summary', 3 Aug. 1948, IDFA 1069\49\\64.

(203) Unsigned but probably by Negev Brigade, 'Daily Summary form 24.8.48', IDFA 922\75\\1220.

(204) 52nd Battalion to Giv'ati\Intelligence, 25 Aug. 1948, IDAF 1041\49\\12.

(205) Kirati\Operations to Dani HQ, 11:45 hours, 21 July 1948, IDFA 922\75\\1235, and Rabin, Dani HQ to General Staff\ Operations, 13:30 hours, 21 July 1948, IDFA 922\75\\1234.

(206) Israel Livertovsky diary, 15 Sep. 1948, 'The Events of 11 August-11 September 1948', JNF files 501-4; and Negev Brigade, 83.

(207) Yiftah\Operations to 1st and 2nd battalions, etc., 30 Sep. 1948, IDFA 922\75\\1227.

(208) 1st Battalion\intelligence to Yiftah\Intelligence, etc., 'Daily Report [3-4.10.48]], 4 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1216; and Yiftah\ Intelligence to General Staff, 5 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1216.

(209) Shimoni to Foreign Ministry Political Department, 10 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and Arye Farda (Dorot), Ya'akov Gavru (Nir-Am), and Eliezer Frisch (Ruhama) to Minister, 4 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

(210) Protocol of Cabinet Meeting, 6 Oct. 1948, ISA.

(211) STV (Damascus) to SVB (Cairo), 4 Aug. 1948, (An IDF intelligence intercept), HA 105\104.

(212) Yadin, General Staff\Operations Division, 8 Sep. 1948, IDFA 957\51\\16.

(213) Intelligence Officer, 53rd Battalion, to Giv'ati\Intelligence, 7 Aug. 1948, IDFA 1041\49\\18.

(214) Yoske (Jerry) to Sergei, 30 July 1948, IDFA 1676\51\\12.

(215) Yiftah\Intelligence, 'Daily Report 17.9.48', IDFA 922\75\\1216.

(216) Israel Foreign Ministry, Middle East Department, 'Hostilities on the Lebanese Border', 15 Sep. 1948, citing Beirut newspaper reports, both I n ISA FM 2564\9.

يذكر أن القسم الأعظم من السكان كان قد فر إلى لبنان خلال عملية «يفتاح» في شهر مايو.

(217) Shitrit to prime Minister and Foreign Minister, 'The inhabitants of Hunin', 13 Aug. 1948, ISA FM 2564\9.

قبل ذلك ببضعة أسابيع اغتصبت قوات من لواء «أوديد» وقتلت أربع نساء من القرية، انظر:

Unsigned, 'The Visit of the Minority Affairs and Police Minister [Shitrit] in Kfar Gila'di, 29 July 1948, HA 105\260.

يذكر أن شـتريت كان قد أيد قبول العرض الذي قدمه أعيان جنين لأسـباب اقتصاديـة وسياسـية، خاصـة أنه كان يتطلـع إلى إقامة علاقـات طيبة مع المجتمع الشيعي جنوبي لبنان.

(218) Ehrlich, Lebanon, 282.

(219) 'Uri' in the name of the intelligence officer, Northern Front, 'Daily Report for 18.9.48, 08:00 hours', IDFA 6680\49\\107.

(220) انظر:

Morris, 'Why Four Villages Remained ...', in Morris, 1948 and After, 257-84.

الفصل الثامن

(1) Entry for 31 Dec. 1948, DGB-YH III, 788-89; and entry for 31 Oct. 1948, CZA A246-14, 2512.

(2) Protocol of Meeting of Political Committee, Mapam, 21 Oct. 1948, HHA 66.90 (1).

(3) Protocol of Cabinet Meeting, 26 Sep. 1948, ISA, for Sharett›s statement.

فيـما يتصل بالجزء الخاص من كلمة بن غوريون الذي قمت باقتباسـه فقد حُظر من قبل الرقابة وغير متاح للبحث والتدقيق من قبل العامة.

(4) Protocol of Cabinet Meeting, 26 Sep. 1948, ISA; Danin to Sasson (Paris), 24 oct. 1948, ISA FM 2570\11; and entry for 21 Oct. 1948, DBG-YH III, 759.

(5) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III, 788-789.

(6) Shimoni to management of Peltours, 26 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and entries for 29 and 31 Oct. 1948, CZA A246-14, 2511-2512.

وكما سـبق أن رأينا فإن مصطلحي «السـكان» و«اللاجئين» كانا يستخدمان ليحل كل منهما محل الآخر.

(7) Northern Front to brigades, districts, 4th Field Battalion, 07:30 hours, 31 Oct, 1948, IDFA 715\49\\3. See also Nahum Golan to combat HQ 1st Brigade, 09:30 hours, 31 Oct. 1948, IDFA 128\51\50.

(8) Carmel to brigades and districts, 10:00 hours, 31 Oct. 1948, IDFA 725\49\\3.

وقـد أصدر مركز قيادة الجبهة الشـمالية صورة مختلفـة من هذا الأمر في السـاعة التاسـعة تتضمن اختلافات طفيفـة، وإن كانـت ذات مغزى، في الكلمات: «يلزم مسـاعدة السـكان الذيـن غادروا المناطـق المحتلة. وهذا الموضوع عاجل للغاية». انظر:

Carmel to brigades and districts, 31 Oct. 1948, IDFA 2289\50\\165

غير أن هذا لا معنى له ويبدو أنه كان هناك خطأ في الصياغة- ومن ثم فقد تبعتـه (وكانت لها الأولوية عليه) البرقية الصادرة في السـاعة العاشرة، وقد تكررت تلك البرقية من قبل قائد عمليات لواء غولاني إلى مركز القتال. انظر:

1st Brigade to Combat HQ 1st brigade, 11:30 hours, 21 Oct. 1948, IDFA 128\51\\50.

وبشكل عرضي جرى استثناء الدروز بشكل مسبق من نتائج الأمر الصادر في الساعة العاشرة يوم 31 أكتوبر، وذلك قبل صدور الأمر الأول بساعات؛ حيث تلقى الجنود أوامر محددة بـ «التصرف بطريقة لطيفة تجاه الدروز»، انظر:

OC Golani Brigade to Combat HQ 1st Brigade, 31 Oct. 1948, IDFA 128\51\\50.

وبعد ذلك بأيام قليلة - في 10 نوفمبر - وخلال لقائه مع الجنرال أفنر - ميز بن غوريون عـلى وجه التحديد الدروز، والمارونيين، والشركس للحصول على معاملة خاصة، وكتب في مذكراته: «بالنسـبة إلى الدروز (18 قرية وما يقرب من 12 ألف نسـمة) اقترحت مجلسـا وطنيا (المقصود إثني) أما فيما يتصل بالمارونيـين، فقد نصحت بالتعامل معهم بود، كـما أنه يلزم كذلك تقريب الشركس [واعتبارهم أصدقاء]»

Entry for 10 Nov. 1948, DBG-YH III, 807.

(9) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III.

وفيـما يتصل بالزيارة واللقاء كتب بـن غوريون في مذكراته: «من كل القرى التي كنا نحارب فيها هرب القرويون، ولكن المزيد سوف يهربون».

(10) ‹A› Front to 2nd and 8th brigades, 09:30 hours, 10 Nov. 1948, IDFA 4858\49\\495.

(11) 5th Brigade to 51,52,53,54,55 battalions, etc., 'Operational Order "Yoav"', 11 Oct. 1948, IDFA 922\75\\899.

وقد جرى تحديد الهدف العام على النحو التالي: «هزيمة القوات المصرية في الجبهة «د» (الجبهة الجنوبية)». أما الأهداف التفصيلية فقد تحددت فيما يلي: "تحطيم قوات العدو... فتح الطريق إلى النقب ... احتلال الفالوجة؛ مجدل وغزة.

(12) 5th Brigade \Intelligence, 'Summary of Activities 16-17.10.48', 18 Oct. 1948, IDFA 922\75\\900.

(13) For the Conquest of Deiraban, Deir al Hawa and Beit Jimal, seel Intelligence Officer, Jerusalem Area, ‹The Conquest of Deiraban, Deir Al Hawa and Beit Jimal›, 21 Oct. 1948, IDFA 6308\49\\141; and 5th Battalion, Harel Brigade\Intelligence, 'Summary of the Battalion Battles in the Deiraban Beit Jimal area', 1 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1233.

(14) Book of the Palmah II, 646 and 652.

(15) "Aviva R.", "In the Hebron Hills", in Book of the Palmah II, 656.

(16) Kirkbride (Amman) to Secretary of State, 21 Oct. 1948, PRO FO 816\131.

(17) Combat HQ 12th Brigade\Operations, to battalions 7,9,88, etc., 'Operational Order for Operation "Moshe"', 20 Oct. 1948, IDFA 6308\49\\10.

أُصـــدرت أوامر خاصة لسريتين من المهندســين بـ «الإعــداد لتدمير المدينة، باستثناء الشوارع الرئيسية».

(18) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Activities Report 20\21.10.48', 22 Oct. 1948, IDFA 6308\49\\141.

(19) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 20 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1176.

(20) Major Michael Hanegbi, Negev Military Governor, to General Avner, OC Military Government, "Following is a Report on the conquest of the Town of Beersheba and the Situation in It During the First Days", 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\\223.

(21) Untitled, brief HIS report, 19 Apr. 1948, HA 105\257; and untitled brief HIS report, 10 May 1948, HA 105\257.

(22) Giv'ati, Desert and fire, 226.

(23) HQ Military Government in the Occupied Areas, to CGS, 27 Oct. 1948, IDFA 121\50\\223; Hanegbi to Avner, "Following is a Report on the Conquest ...", 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\\223; and Giv'ati, Desert and fire, 228.

(24) في وقـت لاحـق روى ناخوم سـاريغ (قائد لواء النقب) أنـه ترك للمدنيين المتبقين (120 شخصا) الخيار بين البقاء (ولو كان ذلك يعني العيش مع جنود غـير وديين)، أو الذهاب إلى الخليل، أو الانتقال إلى غزة، وقد فضل جميعهم - وفقـا له - غزة، ونظّم بعد ذلك عملية النقل. وقد أصيبت سـيدة وماتت بطريق الخطأ برصاص جندي عند وصولهم إلى الحدود، انظر: Yahuda Koren, "I Never Wanted to be a Soldier", Haaretz, 27 Apr. 1990.

(25) Hanegbi to Avner, ‹Following is a Report on the Conquest ...›, 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\\223.

(26) Yadin to Avner, 3 Dec. 1948, IDFA 922\75\\1025; and Avner to Yadin, 7 Dec. 1948, IDFA 2433\50\\11.

(27) Entry for 27 Oct. 1948, DBG-YH III, 780; and Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property›, 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(28) Aharon Cohen, handwritten notes from the meeting of the Political Committee, Mapam, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(29) John Devine to Ambassador Griffis, "Gaza Trip", 13 Dec. 1948, AFSC Archive- Foreign Service 1948.

(30) Yadin to «D» [Southern Front], CGS, etc., ‹Proposal for Operation ‹Peten››», 27 Oct. 1948, IDFA 6127\49\\93.

(31) OC Southern Front to brigades, etc., 27 October 1948, IDAF 1046\70\\434.

(32) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 19 October 1948, IDFA 922\75\\1176.

(33) 5th Brigade\Intelligence to Southern Front\Intelligence, 27 October 1948, IDFA 1041\49\\4.

على الأرجح كان الهدف وراء طلب هذا العدد من رشاشات «برن» الخفيفة هو إفشال إمكانية العودة: فأي قرية تكون محظوظة إذا ما كان لديها واحد فقط من مثل تلك الرشاشات - كما أن ثمن شراء 40 منها يتجاوز بكثير قدرة لاجئي عجور (مع افتراض أن مثل هذا العدد من الرشاشــات كان متوافرا في سوق بئر سبع، وهو الأمر الذي كان قليل الاحتمال).

(34) Kirkbride to Secretary of State, 21 Oct. 1948, PRO FO 371-68689; and Kirkbride to FO, 25 Oct. 1948, PRO CAB 21-1922.

(35) Yiftah Brigade\Intelligence, "Daily Intelligence Summary" (second page), 31 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1216.

(36) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 30 Oct, 1948, IDFA 922\75\\1176.

(37) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Summary 4.11.48', 4 Nov. 1948, IDFA 6308\49\\141.

(38) HIS, Dawayima village file, undated but probably from 1942, HA 201\8.

(39) Southern Front, untitled report, 16:30 hours, 29 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1017; and IDFA General Staff\Operations logbook, entry for 29 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1176.

من جانبه، يتضمن تقرير إيسر بئيري الحديث عن فظائع في الدوايمة ويصف المقاومة بأنها كانت قوية.

(40) كتــب أفراهــام فيريد أحد جنود الفرقــة 89 ، لاحقا مذكــرات تضمنت ما يلي: «كانت نيرانا قوية وقاتلة، وكنا نعلم من قبل أننا ذاهبون إلى تلال الخليل. تذكرنا العام 1929 [عندما قام سكان من الخليل والقرى المجاورة – من دون أي أسباب استفزازية - بمذبحة راح ضحيتها 66 عضوا من المجتمع اليهودي هناك على مدار مذبحــة دامت يومين] وأيضــا كتلة عتصيون [التي اســتولى عليها جنود الجيش العربي في مايو 1948 بمســاندة مئات من القرويــين من المنطقة المجاورة، وجرت فيها مذبحة شملت 125 من المدافعين عنها خلال استسلامهم أو فور ذلك انظر:

Morris, Road to Jerusalem, 138-40]

وهنــا لم يكن هنــاك أمر بوقف إطــلاق النار. «وفرغت خزانــات الطلقات وملئت مجددا...»، انظر:

Vered, Bush, 225-230

(41) Vered, Southern Front, 185.

(42) Vered, Southern Front, 185.

(43) Unidentified IDF logbook, entry for 31 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1230.

يُذكر أنه في مقابلة أجراها فيريد في التسعينيات، أنكر وقوع مذبحة في الدوايمة. ومن جانبها، قامت صحافية (يولا هار شافي) بإجراء لقاءات مع عدد من الناجين الذين ادعوا أنه كانت هناك مذبحة في عدد من المواقع داخل وخارج القرية. وأصر بعض الشهود العرب على أن وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية طاردت سكانا بعد فرارهم وقتلت مجموعة منهم في أماكن اختبائهم في التلال، ومن بين هؤلاء القتلى كان هناك لاجئون من القبيبة التي استولت عليها الفرقة 89 في 28 أكتوبر، والذين فروا إلى الدوايمة.

(44) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Report 4.11.48', 4 November 1948, IDFA 6308\49\\141.

(45) Burdett to Secretary of State, 16 November 1948, NA RG 84, US consulate General Jerusalem, Classified Records 800-Palestine.

هذا التقرير، وغيره من التقارير المشابهة، استندت على الأرجح إلى إشاعات أكثر منها مصادر مباشرة أو تحقيق.

(46) Entry for 10 Nov. 1948, DBG-YH III, 807.

(47) Kaplan to Peri, 8 Nov. 1948, KMA-AZP 6\6\4.

يبدو أن مصدر معلومات كابلان قد اعتمد بشكل كبير أو كلي على ما سمع، ولم يشاهد بنفسه أيا من المذابح المزعومة.

(48) Allon to Sadeh, 3 Nov. 1948, KMA-PA 124-177.

(49) Dror, Sadeh, 409.

لم يكن آلون على دراية بأن الفرقة 89 كانت قد قامت بالفعل بعملية «التنظيف» في القرية وتخلصت من الجثث في الأول من نوفمبر، انظر: Dror, Sadeh, 409

(50) Yadin to CGS, 4 Nov. 1948, IDFA 121\50\\1`67.

جرى حذف اسمي الموقعين اللذين حُددا للتحقيق من قبل رقابة أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية، غير أنه قد ذُكر أن أحد الموقعين له صلة بـ «اللواء الثامن» وهو ما يعني بالتأكيد الدوايمة.

(51) Gelber, Palestine, 209,

يُذكـر أن غيلبر كانت لديه إمكانية الوصـول إلى تقارير بئيري، والتي لاتزال محظورة من قبل أرشيف استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية.

(52) Gelber, Palestine, 209.

(53) Antras to Consul General de France, Jerusalem, "Reports", 6 Jan. 1949, UNA DAG\13.3.1:4, ‹Daily Report from Chef de la Mission des Observateurs Francias›.

وقـد اختتـم أنتراس تقييمـه لعدد من الأحـداث: الدوايمة؛ مجـد الكروم؛ عيلبون؛ (انظر ما يلي) وغيرها، بأن السياسـة الإسرائيلية هدفت إلى «القضاء على السكان العرب في إسرائيل».

(54) شـعر قادة حزب مابام بالاستياء من الإدعاء أن أحدهم - ساديه ذو التاريخ العريـق - متهم، وذكر غاليلي: «أنه مـن الوضاعة والغرابة إلقاء اللائمة على ساديه فالمسؤولية تقع على الفرقة التاسعة والثمانين حيث يوجد العديد من أفراد «عصابة شـتيرن» من الفرنسـيين، والمغاربة ذوي السلوك السيئ»؛ من جانبه، ذكر بيني مارشيك (ضابط التعليم في البالماخ) أن عصابة «شتيرن هي من يجب لومه»، انظر:

Cohen, handwritten notes on the meeting of Mapam›s Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6); and Protocol of the Meeting of the Political Committee, Mapam, 11 Nov, 1948, HHA 66.90 (1).

(55) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 26-27.10.48', IDFA 922\75\\900.

تقدر بعض التقارير عدد الأفراد الذين بقوا بـ 300 شخص.

(56) Rohovot Base, Intelligence Service 3, to Intelligence Service 3 HQ, 31 Oct. 1948, and Rehovot Base, Intelligence Service 3, to Intelligence Service 3HQ, 8 Nov. 1948, both in IDFA 922\75\\1017; "Protocol of Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property", 5 Nov. 1948, ISA FM 24021 aleph; and entry for 349.9 Oct. 1948, Weitz, Diary, III, 4

في تقريـره بتاريـخ 31 أكتوبر، اشـتكى ضابط الاسـتخبارات في قاعدة رحوفوت من «عدم الوضوح فيما يتصل بالسـلوك المطلوب الالتزام به تجاه السكان المدنيين».

(57) Yiftah Brigade\Intelligence, ‹Daily Intelligence Report No. 17›, 28 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1216.

(58) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 28 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1176.

(59) Yiftah Brigade\Intelligence, "Daily Intelligence Report No. 18", 2 Nov. 1948, KMA-PA 109 dalet-132.

(60) IDF General Staff\Operations logbook, entry for 20 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1176.

(61) Intelligence Officer, Negev District, 20 Nov. 1948, enclosing Safawt to "respected inhabitants of Gaza", 9 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1025.

(62) Handwritten notes by Aharon Cohen from the meeting of Mapam's Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(63) انظر على سبيل المثال:

IDFA General Staff logbook entries for 19, 20 and 21 Oct. 1948, IDFA 922\75\\1176.

(64) 55th Battalion\Intelligence Officer, to 5th Brigade\Intelligence, 31 Oct. 1948, IDFA 1041\49\\18.

(65) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 3-4.11.48', 5 Nov. 1948, IDFA 715\49\\141.

(66) 5th Brigade to battalions 51, 52, etc., 'Operational Order "Maga"', 4 Nov. 1948, IDFA 6308\49\\141.

(67) 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activities 3-4.11.48', 5 Nov. 1948, IDFA 715\49\\16.

(68) IDF-GS\Operations logbook, entry for 5 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1176.

(69) Rehovot Base, Intelligence Service 3, to OC Southern Front, ‹Report on the Entry into Majdal›, 7 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1017.

خــلال تقريره لقادة حزب مابام ذكر غاليلي أن قيادة الجبهة الجنوبية أمرت غيفعاتي بطرد سكان مجدل، لكن ولسبب ما لم ينفّذ الأمر، انظر:

Aharon Cohen, notes taken at meeting of Political Committee, Mapam, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 96).

(70) Yadin to Southern Front, 28 Nov. 1948, IDFA 401\52\12. See also Coastal District HQ to Battalion 151, etc., ‹Operational Order No. 42›, 30 Nov. 1948, IDFA 401\52\\12.

(71) Southern Front\Operations to General Staff\Operations, 8 Dec. 1948, IDFA 922\75\\1025.

يُذكــر أن جــزءا صغيرا من الخطاب حُجِب من قبل رقابة أرشــيف قوات الدفاع الإسرائيلية.

Patterson (Cairo) to Secretary of State, 16 Nov. 1948, NA (72) 501 BB, Palestine\11-16.48.

(73) Entry for 31 Oct. 1948, DBG-YH III, 788-89; "Protocol of the Meeting of the Ministerial Committee for Abandoned Property", 5 Nov. 1948, ISA FM 2401\21 aleph; and Keely (Damascus) to Secretary of State, 4 Nov. 1948, NA 501 BB. Palestine\11-448.

وقــد أخبر بــن غوريــون وزراءه في 31 أكتوبــر: «طبقا لتقديــرات الجبهة الشــمالية... كان هناك في ذلك الجيب ما يقرب من 60 ألف عربي من بينهم العديــد مــن اللاجئين، ومن ذلــك العدد فر ما يقرب من 30 ألف شــخص، وعملية الفرار مازالت مستمرة...»، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 31 October 1948, ISA

(74) Intelligence Service 1, "Daily Intelligence Report", 11 Nov. 1948, IDFA 5942\49\\72.

(75) Northern Front to brigades, districts, etc., "Operational Order Hiram", 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\\321.

من الجدير بالملاحظة أن أوامر «الألوية» قد حذفت بدورها أي إشارة إلى ما يلزم عمله مع السكان، انظر:

9th Brigade to Battalion 91, etc., 'Operational Order "Hiram No. 1"', 27 Oct. 1948, IDFA 352\53\\28

وقد تضمن الأمر بشــكل غامض تعليمات للقوات بعد استيلائها على ترشيحا بـ«تنظيف» المنطقة إلى الشرق في المرحلة الثانية؛ انظر كذلك:

7th Brigade HQ, 'Operational Order "Hiram B"', 26 Oct. 1948, IDFA 854\52\\321.

قد يكون من المفيد أن أضيف أن المشروع الأصلي لأمر العملية حيرام - الذي جرى إعداده منذ منتصف شــهر ســبتمبر - حدد أهــداف العملية كما يلي: «تنظيف منطقة وسط الجليل وتدمير قوات العدو فيها»، انظر:

Northern Front to brigades, districts, etc., 'Operation Order "Snir", "Hiram", and "Yehoshafat', ? Sep. 1948, IDFA 2289\50\\277.

كــما أن نص مــشروع الأمر التنفيذي لإحدى المناطق أمــر فرقة الثلاثة، بعد الانتهاء من المرحلة الأولى الخاصة بالغزو، بـ «مساعدة الفرقة 71 في عملياتها المتصلــة بتنظيف الجليل الغربي»، وبعد ذلك وفي ظل الإدارة التي أنشــئت كانــت التعليمات «عدم إيــذاء القــرى الدرزية»، أما فيــما يتصل بمعاملة «العرب» فإن رقابة أرشــيف قوات الدفاع حجبت «الســطر المهم» الذي قد يتضمن تعليمات بالطرد. انظر:

"Operational Order No. 2, "Hiram"', 16 Sep. 1948, IDFA 240\54\\2.

(76) Chief of Air Intelligence to CGS, etc., 1 Nov. 1948, and "Summary of Estimates of Results of IAF Bombing in Operation «Hiram» for the Liberation of the Gallilee", 28 Feb. 1949, both in IDFA 600137\51\\941.

(77) Intelligence Officer, Northern Area, to Intelligence Service 1, etc., 30 Oct. 1948, IDFA 7249\49\\138.

(78) 79th Battalion combat logbook, entry for 30 Oct. 1948, IDFA 721\72\\298.

(79) 71st Battalion\Intelligence Officer, to OC 71st Battalion, etc., 'Report on the Activities of the Battalion in Operations 'Hiram' and 'Atzmon'" on 27.10.48-1.11.48', 8 Nov. 1948, IDFA 1094\49\\77.

(80) 79th Battalion to 7th Brigade HQ etc., 'Report on Operation "Hiram" 2', 1 Nov. 1948, IDFA 2289\50\\277; and Emmanuel Sharon, 'Operation Hiram-Battalion 79', IDFA 1046\70\\6.

(81) Gil'ad, "Intelligence Report on Operation ‹Hriam› (28.10-31.10)", 21 Nov, 1948, IDFA 715\49\\15.

(82) للحصول على وصف لاستسلام مجد الكروم انظر:

Battalion 123\Intelligence to Haifa District HQ\Intelligence, etc., 31 Oct. 1948, IDFA 200716\49\45.

(83) ‹A› Company, 91st Battalion, to OC 91st Battalion, etc., 'Operation Report – Conquest of Tarshiha', 9 Nov. 1948, IDFA 715\49\\3.

(84) OC 11th Battalion to OC 9th Brigade, 'Report on Operation of assault Company- Operation 'Hiram'", 4 Nov. 1948, IDFA 715\49\\3.

ويدور حول استسلام فسوطة.

(85) 9th Brigade, 'Report on Operation 'Hiram", undated, IDFA 715\49\\9.

(86) انظر على سبيل المثال:

Northern Front to brigades and districts, 08:15 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 128\51\\50; 7th Brigade Logbook, entry for 08:45, 30 Oct. 1948, IDFA 721\72\\310; and Battalion 123 to 'A' Company, etc., 31 Oct, 1948, IDFA 200716\49\\1.

(87) حتى بعد ارتكاب العديد من الأعمال الفظيعة خلال عملية حيرام (انظر ما يلي) فإن السلطات كانت أكثر انزعاجا من ظاهرة السلب والنهب - باعتبارها تهدد النظام داخل قوات الدفاع الإسرائيلية - من القتل. على سبيل المثال، ذكر تقرير عن جهاز استخبارات قوات الدفاع الإسرائيلية في مطلع شهر ديسمبر: «كل فرقة نفذت أعمال تفتيش وطرد، وكانت هناك حالات من... الإعدام [لعرب] من قبل الجنود - وفقا لما أورده القرويون - ... ولا يزال جنود الدوريات ينفذون أعمال سرقة ومصادرة...»، غير أن التقرير اختتم بقوله: «لقد حولنا تفاصيل تتصل بحالات السرقة والسلب لكي تتعامل معها الشرطة العسكرية والتي تحقق في مثل هذه الأمور»، أما حالات القتل فإنه لا يبدو أنها حُوِّلت للتحقيق، انظر:

Kidron, Intelligence Service, to OC Northern Front, 2 Dec. 1948, IDFA 260\51\\2.

(88) لمزيد من النقاش حول الأوامر الصادرة من لواء كارميلي في 31 أكتوبر و10 نوفمبر، انظر:

Morris, Correcting, 141-48.

وتلقي هذه الصفحات نظرة شاملة على ما تضمنه التحليل الذي أعده الرائد إسحاق موداي حول عملية حيرام والمقدم إلى قوات الدفاع الإسرائيلية في منتصف الخمسينيات، والمتضمن شرحا لأسباب عدم تنفيذ الجبهة الشمالية لسياسة منهجية للطرد. انظر:

"Operation Hiram", undated, IDFA 922\75\\189.

(89) Entry for 6 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 353.

(90) Shoufani, "Fall of a Village", 113.

(91) Unsigned, "Villages that Surrendered and [Villages that were] Conquered [after Resistance] Outside the State of Israel", 17 Nov. 1948, ISA MAM 302\114.

لم تتضمن القائمة أيا من القرى - كلها مسـلمة - التي فر سـكانها منها قبل وصول قوات الدفاع الإسرائيلية، كذلك لم تتضمن بعض القرى المسـلمة التي لم تستسـلم وطرد الباقون من سكانها (مثل صلحة وسعسع). كما أن القائمة لا تتضمن بعض القرى المسـيحية والدرزية التي استسلمت (مثل كفر برعم وحرفيـش). وفضلا عن ذلك، فإنه عـلى الرغم من أن قوات جيش الإنقاذ في الجش قد قاومت، ربما بمسـاعدة من المسـلمين المحليين، فلم يُطرد السكان (عـلى الرغم من أن المسـلمين فروا)، وعلى الرغم مـن كل ذلك فإن القائمة تعطي فكرة تقريبية حول العلاقة بين الاستسلام والبقاء، و المقاومة والتفريغ من السكان في إطار عملية حيرام.

(92) Shinoni to Sasson (Paris), 12 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(93) Shimoni to Eytan, "On Problems of Policy in the Galilee and on the Northern Border and on the Link Between the Foreign Ministry and the Army Staff", 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17.

(94) Antras to Consul General of France, Jérusalem, «Rapports", 6 Jan. 1949, Annex 2, Capitan Perrosier, "Notes sur les Procédés d"Elimination des Arabes Chrétiens et Musulmans par les Juifs en Galliee", undated, UMA DAG\13.3.1:4, and Nazzal, Exodus, 32-33.

(95) 7th Brigade HW Combat logbook, entry for 10:00 hours, 2 Nov. 1948, IDFA 721\72\\310.

(96) للحصول على تفاصيل عما حدث في غوير، انظر:

‹Tzuri (Kochba)›, to HIS-AD, "The Village of Ghuweir Abu Shusha", 24 June 1948, HA 105\226.

(97) Nazal, Exodus, 32-33; unsigned, letter from Nazareth to Prime Minister and Minority Affairs Minister, 6 Apr. 1949, IDFA 1308\50\\485; and M. Yitah, Haifa to MAM, 16 May 1948, ISA MAM 299\78.

(98) Antras to Consul General of France, Jerusalem, "Reports", 6 Jan. 1949, UNA DAG\13.3.1:4, Annex 3, "Rapport Date du 16 November 1948 par le Lieutenant Colonel Sore (FA) Adjoint A B.3", reporting on a UN investigative team visit to Deir al Asad and al Bi›ina on 16 Nov. 1948.

من الممكن أن تكون طريقة تعامل لواء غولاني مع القريتين مستقلة من الأمر الصادر عن كارميل في 31 أكتوبر 1948.

(99) Nazzal, Exodus, 89-90.

(100) Nazal, Exodus, 92.

(101) Intelligence Officer, Battalion 123, to Haifa District\Intelligence, 31 October 1948, IDFA 200716\49\\45. (102) Antras to Consul General de France, Jerusalem, "Reports", Annex 4- consisting of two reports, "Raport de l›adjutant Pallemans lors de la visite faite a Majd al Kurun", undated but reporting on a visit on 11 Nov. 1948, and "Rapport Special adresse au Chef d›Etat Major par l'Observateur Capitaine David Penson", 13 Nov. 1948- UN DAG 13\3.3.1:4; and "Statement by UN Observer Major Stewart M.F. Luce (US Army)" to Chief of Staff, Haifa, 13 Nov. 1948, UNA DAG 13\3.3.1:11.

(103) Shoufani, "Fall of Village", 121.

(104) Nazzal, Exodus, 96-97; and IDF, War of Independence, 323-324.

(105) Àmir to Northern Front, 12:30 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 240\54\\112.

(106) 1st Brigade to Northern Front, 12:30 hours, 30 Oct. 1948, IDFA 128\51\\50.

(107) تم وصف ما حدث في:

Form of Recommendation for Award of Citation›

والذي يســتعرض موقف المقدم حاييم هايون الذي قاد الهجوم الفاشل على الموقع، انظر:

IDFA 1096\49\\65; and unsigned, untitled IDF Intelligence report (probably by Intelligence Officer, Northern Area, to Intelligence Service 1, etc.), undated but probably from 17 Sep. 1948

ويُشـــير التقرير إلى أن الجنديين قبض عليهما وهما عـــلى قيد الحياة وفُصل رأساهما من قبل رجال ينتمون إلى قبيلة عرب المواسي القريبة، وتم أخذ أحد الرأسين إلى عيلبون والأخرى إلى المغار، انظر:

IDFA 7249\49\\138.

(108) أربعة أو خمسة كانوا من غير المحليين والبقية من سكان القرية، انظر:

12th Battalion intelligence officer, "Report on Hostile Behavior by the Clergy", undated, IDFA 2168\50\\86.

(109) Faraj Diab Surur, mukhtar of "Eilabun, Father Yukha Daud Almualim and other village priests, to Minority Affairs Minister, 21 Jan. 1949, ISA FM 2564\10; and 12th Battalion intelligence officer, "Report on Hostile Behaviour of the Clergy", undated, IDFA 2168\50\\86.

ويصـــف ناهومـــي باختصـــار (Entry for 6 Nov. 1948, YND) المذبحة والطرد، بيد أنه يتحدث بشـــكل خاطئ عن30 قتيلا في عيلبون وفراضية، ولم أجد أي دليل آخر عن قتل جماعي في فراضية، انظر كذلك:

"Spector" to Baruch, "Report No. 29", 12 Nov. 1948, IDFA 1261\49\\4,

وينُكر هذا التقرير لقوات الدفـــاع الإسرائيلية وقوع مذبحة عيلبون لضباط الأمم المتحدة.

(110) ‹Extraits d4une letter de S.B. Patriarche a SE Mgr. Hakim», 8 Nov, 1948, and Hakim to Tuvia Arazi (Paris), 12 Nov. 1948, both in ISA FM 2563\22; Father Basilius Laham (Nazareth) to the Military Governor, Nazareth, 15 Nov. 1948, ISA FM 2564\18; "Eilbaun notables to Minority Affairs Minister, 25 Jan. 1949, ISA FM 2564; and "Eilabun notables to Interior Minister, 21 Jan. 1949, ISA MAM 302\80.

(111) Shitrit to Sulz, 28 Nov. 1948, and Sulz to Shitrit, 12 Dec. 1948, both in ISA MAM 302\80; and Sulz to Military Government HQ, 30 Dec. 1948, Yadin to Foreign Ministry, 7 Dec. 1948, and Shimoni to Yadin, 10 Dec, 1948, all in ISA FM 2564\18.

(112) Cisling to Prime Minister, Minority Affairs Minister, etc., 4 Feb. 1949 and Shitrit to Ben-Gurion, 8 Feb. 1949, both in ISA MAM 302\80.

(113) Carmel to CGS, 28 Feb. 1949, IDFA 260\51\\91.

من جانبه تبنى اللواء أفنر - قائد الحكومة العسكرية - خطا متشددا ناصحا وزير الدفاع بعدم منحهم المواطنة، حيث إن ذلك سـيمثل سـابقة كما أنه سيشجع على التسلل الذي تحاول الحكومة العسكرية إيقافه، انظر:

Avner to Defence Minister's Bureau, 17 Mar. 1949, IDFA 1308\50\\485.

(114) Police Minister to Defence Minister, 19 Apr. 1949, and Major Ezra ÓOmar, adjutant to CGS, to OC Northern Front, 23 May 1949, both in ISA MAM 302\80.

(115) Mr. Palmon's Commitment in the Name of the Government [of the State of Israel]›, 10 June 1949, ISA FM 2563\22.

(116) First Sergeant "Moshe", 103rd Battalion, "C" Company", "Report on a Search Operation in the Area of "Arab Mawasi" Outpost 213, Presented by Platoon OC Haim Hayun", 2 Nov. 1948, IDFA 1096\49\\65.

(117) يبـدو أن التحقيقـات التالية، والتي أجرتها وزارة العـدل وقوات الدفاع الإسرائيليـة، عـن الفظائع في الجليل اقتصرت على الأحـداث في تلك القرى الأربع، انظر:

Gelber, Palestine, 226.

(118) في مذكراته، يشـير يوسـف نحماني إلى 60-70 رجلا وامرأة قُتلوا بعد أن رفعوا علما أبيض، انظر:

Entry for 6 Nov. 1948.

من جانبه، فإن أهارون كوهين يروي أنه سمع غاليلي أو موشيه إيرم يتحدث عن 94 شخصا قضوا في تفجير منزل في صلحة، انظر:

Aharon Cohen (handwritten notes from Mapam Political Committee Meeting, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(119) Entry for 6 Nov. 1948, YND, HAHH

ويتحـدث عن 50-60 فلاحا، أما أهـارون كوهين فينقل عن غاليلي أو إيرم حديثه عن 53 شـابا بالغا، تم ربطهم بعضهم ببعض والإلقاء بهم في بـئر؛ وثلاث حالات اغتصاب، بمـا في ذلك طفلة في الرابعة عشرة من عمرها، انظر:

Aharon Cohen, Handwritten notes from meeting of Mapam Political Committee Meeting, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

كذلك أشـار نحـماني إلى العديد من حـالات الاغتصاب وعدد من النسـاء القتيلات. وقد سـمع نحـماني التفاصيل من إمانويـل فريدمان، من قدامى رجال القسم العربي بجهاز استخبارات الهاغاناه والمندوب في الجليل الشرقي، ومن الممكن أن يكون بعض أولئك الذين ألقوا في البئر قد قضوا خلال عملية القصف الجوي أو في أثناء المعركة للسيطرة على صفصاف، وأن القليل منهم قد قتل بعد المعركة. وتتفق الرواية الشفهية العربية في بداية السبعينيات - كما سـجلها نزّال - بشـكل أو بآخر مع الوثائق اليهودية آنذاك. وطبقا لنزّال اغتصب الجنود أربع نسـاء وعصبوا أعين وأعدموا 70 رجلا، «وألقى الجنود بهم بعد ذلك في الإسمنت الذي يغطي ينبوع المياه»، وقد قام الجنود الذين قدمـوا بعد ذلك بطمأنة القرويين أنـه لن يتم إيذاؤهم، بيد أنهم هربوا إلى لبنان. انظر:

Nazzal, Exodus, 93-95.

(120) مجددا، فإنه من غير الواضح كم عدد الذين قتلوا في الجش عقب الاستيلاء عليهـا. وكما كانت عليـه الحال في صفصاف فإن مدنيين وعسـكريين قضوا خـلال المعارك الضارية، والمزيد من المدنيـين وأسرى الحرب قتلوا بعد ذلك. وفي هـذا الصدد كتـب كوهين: «الجش قتلت امرأة ورضيعها، و11 شـخصا آخرين [قتلوا؟]»، انظر:

Cohen, handwritten notes from meeting of Mapam Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

ومـن الجديـر بالملاحظـة أن التقريـر الأصلي لاسـتخبارات قـوات الدفاع الإسرائيلية بعد الاسـتيلاء على صفصاف والجش تحدث عن أخذ 150 - 200 سجين، انظر:

Gershon Gil'ad, 'Hiram" Report Activities 'B'- 29800-2922000', undated, IDFA 7249\49\\170

أمـا التقرير التالي والذي كُتب بعد مرور يوم واحد فإنه ينص على: «أن عدد السـجناء الذي تضمنه التقرير «ب» كان يسـتند إلى خطأ، والواقع أن عددا صغيرا فقط من الأسرى بين أيدينا»، انظر:

Gershon Gil'ad, "Hairm" Report Activities 'C'- 292000-300800, undated, IDFA 7249\49\\170.

(121) "Khirbet Lahis", Ha'olam Haze, 1 Mar. 1978; Ehrlich, Lebanon, 214 and 622, footnote 18.

وتشــير إلى أنه طبقا لمصادر لبنانية أن 58 شخصا قُتلوا بطريقة وحشية في القرية، وفي مقابلة مع دوف يرميا العام 1987 أُشير إلى أن المقدم شموئيل لاهيس - قائد الكتيبة - جرت محاكمته وإدانته من قبل محكمة عسكرية العام 1949 وحُكم عليه بالســجن لمدة ســبعة أعوام. ومع ذلك فإنه لدى اســتئناف الحكم أمام المحكمة العسكرية العليا تم تخفيض الحكم إلى عام واحد، قضاه ســجينا طليقا في قاعدة لقوات الدفــاع الإسرائيلية، وفي العام 1955 أصــدر رئيس إسرائيل (إســحاق بن زفي) - بنــاء على توصية من بن غوريــون (وزير الدفاع) عفوا عنه، وقــد تمكن لاهيس بعد ذلك من اعتلاء منصب المدير العام للوكالة اليهودية.

(122) في مقابلة صحافية مع موشــيه كارميل العام 1985 تذّكر أنه شاهد دلائل على القتل في القرية بعد فترة قصيرة من الاســتيلاء عليها، وقد تضمن تقرير إيمانويــل يالان (فيلنســكي) - انظر ما يلي - أن بعــض المدنيين - بما في ذلك المعاقون - ربما قد قتلوا بعد الاستيلاء على القرية.

(123) انظر على سبيل المثال:

Spector to Baruch, 'Report No. 29', 12 Nov. 1948, IDFA 1261\49\\4

وفي هــذا التقريــر ينقل ضابط اتصال قــوات الدفاع الإسرائيلية (ســبكتور) لقائده (كوماروف) ما يلي: «فيما يتعلق بقتل 13 شــخصا في عيلبون، أثبت أن الجيش لم يكن في القرية في ذلك الوقت...»، انظر كذلك:

Schnorrman to Baruch, 17 Nov. 1948, IDFA 1261\49\\4.

(124) اعتــبرت الهيئــة الطبية بقوات الدفاع الإسرائيليــة أن الجثث تمثل مصدر خطر كبيرا على الصحة، انظر:

Unsigned, 'Report on a Tour By the Inspector of the Department of Preventive Medicine, Prof. G.G. Mar, on 4.11.48', IDFA 1085\52\\203.

وتضمن التقرير الشكوى من أن لم تُدفن الجثث في صلحة.

(125) Komarov to Yadin, 16 Nov. 1948, IDFA 2168\50\86.

(126) Komarov to Northern Front, etc., 13 Nov. 1948, IDFA 2168\50\86. See also Schnorrman to Baruch (Komarov), 17 Nov. 1948, IDFA 1261\49\\4.

انتــشرت التقارير عن تلك الفظائع بشــكل واســع - ولكن بتحريف كبير - فبعد مرور شهر على عملية حيرام كتب أسقف الطائفة الإنجيلية في القدس

إلى رئيس الكنيسة: «... لقد سمعت قصصا قذرة عن عمليات إعدام جماعي في قرى الحدود الشمالية، بيد أنها كانت، على ما أعتقد، قد تمت خلال ذروة القتـال، وقد أكد أحد القساوسـة العاملين معي أن تلـك العمليات ارتكبها الدروز وليس اليهود»، انظر:

Bishop of Jerusalem to Archbishop of Canterbury, 8 Dec. 1948, SAMECA JEM LXXII\1.

(127) Sayigh, Palestinians, 92.

(128) Carmel, Battles, 275-76.

(129) 11th Battalion\Intelligence officer to OC 14th Battalion, 4 Nov. 1848, IDFA 1012\49\\71.

(130) 14th Battalion intelligence officer to OC 14th Battalion, 4 Nov. 1948, IDFA 128\51\\71.

ربما كان الدروز مدنيين من المغار.

(131) 91st Battalion to 9th Brigade\Operations, etc., 12 Nov. 1948, IDFA 1012\49\\75.

(132) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 11 Nov. 1948, IDFA 1012\49\\71.

(133) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, 12 Nov. 1948, IDFA 1012\49\\71.

(134) Operations Officer Galilee District to Northern Front, 12 Nov. 1948, IDFA 548\51\\71.

(135) 11th Battalion to 9th Brigade\Operations, 24 Nov. 1948, IDFA 1012\49\\71.

(136) R.T. Tashtan to intelligence officer, Battalion 123, ‹Operation Report›, 9 Nov. 1948, IDFA 200716\49\45.

(137) Military Government HQ to General Staff Division\Baruch, 16 Nov. 1948; and undated minutes on the letter by Baruch Komarov and (apparently) Yadin, IDFA 2433\50\\11.

(138) Carmel to Military Government HQ, 28 (?) Nov. 1948, IDFA 121\50\223. See also Gelber, Independence and Nakba, Chap. 15.

(139) Operations officer, Northern Front, to Military Governor Western Galilee, Military Governor Eastern Galilee, etc.,

"Behavior toward the Population", 18 Nov. 1948, IDAF 1860\50\\60.

(140) Avner to Carmel, 22 Nov. 1948m IDFA 1860\50\60.

(141) P. Weinstein, 9th Brigade, to Military Governor Acre, etc., 16 Nov. 1948, IDFA 128\51\\34.

وبشـكل واضح اتصل الأمر بنسـخة من المذكرة التي أرسـلت من القيادة العامة للجبهة الشمالية.

(142) Markovsky to Ya›akov (Dori ?), undated but from early Dec. 1948, IDFA 121\50\\223.

(143) Entry for 3 Dec. 1947, DBG-YH, 863.

(144) في 8 نوفمبر 1948، كتب شابيرا إلى إيسار بثيري (رئيس جهاز استخبارات قـوات الدفاع الإسرائيليـة) أن القوات قد قتلت 82 رجـلا وامرأة وطفلا في صلحـة؛ 42 في صفصاف؛ و52 في الحولة؛ وعلى الأقل 4 مارونيين مسـيحيين في الجيش.

(145) Yadin to CGS, 4 Nov. 1948, IDFA 121\50\\167.

(146) 79th Battalion logbook, entries for 7 and 8 Nov. 1948, IDFA 721\72\\298.

ويُذكر أن لسكوف كان قد قاد الفرقة في وقت مبكر من الحرب.

(147) Dori to Defence Minister, 16 Nov. 1948, and Laskov to CGS, 17 Nov. 1948, both in IDFA 121\50\\226.

ومازالت محتويات الملف تخضع للسرية.

(148) 79th Battalion logbook, entry for 16 Nov. 1948, IDFA 721\72\\298.

(149) (Draft) Northern Front HQ to OC 7th Brigade, etc., 20 Nov. 1948, IDFA 2289\50\\165; and 9th Brigade to OC 11th Battalion, 28 Nov. 1948, IDFA 6309\49\\3.

(150) 79th Brigade logbook, entry for 24 Nov. 1948, IDFA 721\72\\298.

(151) Carmel to Dori, 1 (?) December 1948, IDFA 260\51\\3.

وبطريق الخطأ كتب كارميل أن المحاكمة سـتتم في 11/2، ويبدو أنه لم يتم عـلى الإطلاق محاكمة أي جنود آخرين باسـتثناء لاهيس، وقد حُوكم الأخير بسبب إلحاح رئيسه المباشر دوف يرميا (نائب قائد الفرقة 22).

(152) في واقــع الأمر فإن المرة الأولى التي تُنشر فيها أغلب تلك الفظائع (صلحة؛ صفصاف؛ الجش؛ عيلبون) سواء في إسرائيل أو الغرب كانت في النسخة الأولى من هذا الكتاب (1988).

(153) العشرات من الصفحات لمحاضر اجتماعات المجلس خلال هذين الشهرين والتي تمت خلالها مناقشــة الفظائع والتحقيقات تم حجبها من قبل الرقابة وممنوعة على الباحثين لفترة غير محددة.

(154) "Decisions of the Provisional Government", 7 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\1; Protocol of the Meeting of the Political Committee of Mapam, 11 Nov. 1948, HHA 66.90 (1), and DBG-YH 809, entry for 10 Nov. 1948.

وقد كتب بن غوريون: «لقد سلمني شتريت مواد صادمة عن فظائع ارتكبها العديد من الجنود في الجليل، ويلزم التحقيق في الأمر بشكل كامل، وفي هذه المرة فإن المذنب يجب أن يُعاقب، حتى يسمع (الجميع) ويخاف».

(155) Protocol of Meeting of Mapam Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA 60.90 (10). And handwritten notes by Aharon Cohen from meeting of Political Committee, 11 Nov. 1948, HHA-ACP 10.95.10 (6).

(156) Kaplan to Bentov, Rosenbleuth, and Shapira, 12 Nov. 1948, ISA Labour Ministry, 6178\2924.

(157) Entry for 12 Nov. 1948, DGYH III, 820.

(158) Protocol of Cabinet Meeting, 14 Nov. 1948, ISA

أعد روزنبلوت مشروعا للائحة المطلوبة، انظر:

'Emergency laws (Ministerial Committee for Investigating the Condition of the Arabs in the State), 1948' (ISA Labour Ministry, 6178\2924.

(159) Transcript of Cisling's statement at Cabinet meeting, 17 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\3.

(160) Decisions of the provisional Government, 17 Nov. 1948, ISA.

(161) DBG to Ya›akov Shimshon Shapira, 19 Nov. 1948, IDFA 1137\49\\84.

(162) Carmel to brigade, district and battalion OCs, 25 Nov. 1948, IDFA 1137\49\\84.

(163) Entry for 21 Nov. 1948, DBG-YH III, 835-36

ويكتـــب خلاله نص الخطـــاب - الذي يعادل بين قوة قصيـــدة الترمان وقوة طابور مدرع - فضلا عن نص القصيدة ذاتها.

(164) "Decisions of the Provisional Government", 5 Dec, 1948, KMA-ACP 9\9\1.

مـــن غير الواضح ما إذا كان شـــابيرا قد قـــام بالفعل بإجـــراء أو تنظيم أي تحقيقات، انظر:

Shapria's report, ISA Justice Ministry, 25\1\0

كما أن مناقشـــة مجلس الوزراء لذلك التقرير مازالت ضمن الوثائق التي لم تُرفع السرية عنها.

(165) في حـــين تم توبيخ بعض الجنود، حرص بـــن غوريون على ألا يتعرض أحد للسجن الفعلي لمشـــاركته في الفظائع، وبشكل واضح فإن تجنب المحاكمات وتوقيع عقاب حقيقي كان يهدف إلى الإبقاء على الملف بكامله طي السرية والحفاظ على سمعة قوات الدفاع ودولة إسرائيل. ولكن ربما كان هناك أكثر من ذلك. فربما كانت هناك مخاوف من أنه عندما يتم تقديمهم إلى المحكمة يتهم الجنود والضباط سلسلة القيادة المتصاعدة، مما قد يورط كارميل (قائد اللواء) وربما بن غوريون نفسه، فمن غير المعروف أو المؤكد ما تم على وجه التحديد بين بن غوريون وكارميل في الناصرة يوم 31 أكتوبر، بيد أنه كان من الممكن أن يؤدي فتح الموضوع بكامله إلى اكتشـــافات لدور بن غوريون في إصدار أوامر الطرد، وبشـــكل غير مبـــاشر، في الفظائع التي كانت- على الأقل في جزء منها- مرتبطة بها.

(166) Entry for 23 Dec. 1948, DBG-YH III, 896.

بطرق المصادفة سمع يوسف ويتز عن سياسة بن غوريون التي أُبلغت لألفنر والمعارضة للطرد من قطاع غزة، وأرســـل مذكرة إلى بن غوريون يستفهم عن هذا القرار.

Entries for 30 and 31 Dec. 1948, CZA A246-14, 2560-61; and Weitz to Ben-Gurion, 31 Dec. 1948, Yosef Weitz Papers (Rohovot).

(167) Yigal Allon, "A Special Appendix to Operational Orders Operation Horev", 17 Dec. 1948, KMA-PA 34-aleph.

(168) تم تناول هذه النقطة في:

Moda'i, "Operation Hiram", undated but from mid-1950s, IDAF 922\75\\189

الفصل التاسع

(1) Northern Front to 9th and 2nd brigades, 09:30 hours, 10 Nov. 1948, IDFA 4858\49\\495.

وعلى حـين تحدث ذلك الأمر الأولي عن «5 كم» فإنـه من الناحية العملية كان هناك نوع من المرونة في تنفيذ السياسة، وبعد مرور شهرين كتب الرائد إيلعاد بيليد باسـم قائد الجبهة الشمالية: «بعد الاستيلاء على الجليل، قررنا أنـه يلزم إجلاء المواطنين - السـكان من منطقـة بعمق 5 - 7 كم على طول الحدود اللبنانية لتسهيل أمن الحدود ومنع التسلل»، انظر:

Peled to General Staff\Staff Division, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\\60.

(2) Intelligence officer, 9th Brigade, "Order", 7 Nov. 1948, IDFA 715\49\\16.

(3) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8-9.

(4) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8.

(5) Ehrlich, Lebanon, 312; and Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 8.

(6) 'Temporary Surrender Instrument', signed by four notables, undated, HA 55\31.

(7) 'Decisions of the Meeting of the Provisional Government', 24 Nov. 1948, KMA-ACP 9\9\1; and private information.

(8) Quoted in Ehrlich, Lebanon, 310.

(9) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bri'im', 9.

(10) Intelligence officer, 9th Brigade, to all battalions, 22h00 hours, 14 Nov. 1948, IDFA 7249\49\\286.

(11) Segev, First Israelis, 73; and Shimoni to Eytan, 'On Problems of Policy in the Galilee and Northern Border ...', 18 Nov. 1948, ISA FM 186-17.

(12) نص تقرير استخباراتي في تلك الفترة على: «قال الجيش للمارونيين المسيحيين الذين اقتلعوا من الحدود الشـمالية إلى بعض القـرى إنهم نُقلوا إلى أماكن أخرى بشكل مؤقت، وقد كان هذا بالطبع مجرد مُلطف لتسهيل نقلهم، بيد أنهـم لايزالون ينتظرون عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. ويستحسـن إخبارهم بأنـه مـن الأفضل لهم أن يبـدأوا في زراعـة الحقول المهجـورة في أماكنهم الجديدة حتى يكون لديهم ما يكفيهم من الطعام في الموسـم المقبل، وحتى لا يصبحوا عبئا على الدولة»، انظر:

Aharon Schweig, 'Weekly Report on Arab Affairs', 5 Dec. 1948, IDFA 240\54\\383.

(13) Unsigned, untitled memorandum (missing first page) on Kafr Bir'I, undated but from late summer 1950, IDFA 848\91\\105; Shitrit to Defence Minister, 2 Dec. 1948, ISA FM 2564\9; and unsigned, 'Instructions Regarding Behaviour Toward the Arabs of Kafr Bir'im', 24 Nov. 1948, IDFA 7249\49\\286.

(14) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 14 Nov. 1948, IDFA 1012\49\\71.

(15) 11th Battalion\Intelligence to 9th Brigade\Operations, etc., 14 Nov. 1948, IDFA 1012\29\71.

(16) 92nd Battalion, 'Activities Report No. 97', 24 Dec. 1948, IDFA 4859\49\\32.

(17) Unsigned, 'Instructions Regarding Behaviour Toward the Arabs of Kafr Bir'im', 24 Nov. 1948, IDFA 7249\49\\286.

(18) Minority Affairs Ministry Office, Safa, 'Weekly Report for Week 25-30 November 1948', undated, ISA MAM 302\73; Shitrit to Ben-Gurion, 2 Dec. 1948, ISA FM 2564\9; and Ben-Zvi to Ben-Gurion, 14 Oct. 1949, ISA FM 2570\1.

(19) Peled ('In the name of OC Northern Front') to General Staff\ Staff Divison, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\\60.

وقد اشتكى بيليد من أن «الإجلاء... كان قد أوشك على أن ينتهي تماما» عندما وصل أمر الإيقاف من رئاسة الأركان، وبقي سكان فسوطة والجش (600 ماروني) و20 من سكان برعم في أماكنهم.

(20) Quoted in Ehrlich, Lebanon, 310.

وقد خمن إهرليخ أن يكون التجميد فُرض من قبل بن غوريون.

(21) Entry for 16 Nov. 1948, DBG-YH III, 828.

قد تبدو هذه الفقرة على أنها تشير إلى أن كارميل قد اتخذ القرار بالنسبة إلى سياسة تطهير الحدود من دون علم بن غوريون أو موافقته - وأن هذا ربما يكون السبب في قيام بن غوريون بكتابتها في مذكراته اليومية، وقد قام بنفس الشيء في اجتماع مجلس الوزراء؛ حيث أطلع الوزراء أنه قد «طلب» إلى كارميل وقف عمليات الطرد, انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 24 Nov. 1948, ISA.

غير أنه من غير المرجح أن يكون كارميل قد قرر طرد سكان مجموعة من القرى إلى لبنان - بما في ذلك مسيحيون - من تلقاء نفسه ومن دون الحصول على موافقة صريحة من بن غوريون؛ حيث إن هذا الطرد كان مخالفا لتعليمات بن غوريون - آيالون في 6 يوليو 1948، ومع ذلك فإنه من الممكن أن يكون كارميل قد شعر بأنه ليس في حاجة إلى المزيد من الموافقات، بعد ما حصل عليه من بن غوريون في 31 أكتوبر.

تثير يوميات بن غوريون مشكلة معرفة توقيت صدور أمر التجميد، على وجه الدقة فالأمر الصادر عن قيادة منطقة حيفا في 15 من الشهر يشير إلى أن الأمر كان قد صدر بالفعل ويتم العمل وفقا له قبل اللقاء بين بن غوريون وكارميل في السادس عشر من نوفمبر.

(22) في الرابع والعشرين من نوفمبر 1948 طرح شابيرا على الطاولة سؤالا يتعلق بمحنة اللاجئين من برعم، وقد تجنب بن غوريون تقديم إجابة واضحة، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 24 Nov. 1948, ISA.

(23) Entry for 19 Nov. 1948, DBG-YH III, 832.

(24) مثل هذا جوهر شكوى شيموني، انظر:

Shimoni to Sasson, 12 Nov. 1948, ISA FM 2570\11; and Shimoni to Eytan, 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17. See also Ehrlich, Lebanon, 313-14.

(25) Shimoni to Eytan, "On Problems of Policy ...', 18 Nov. 1948, ISA FM 186\17.

(26) Northern Front Operations Officer to Military Governor Western Galilee, etc., 'Behaviour toward Inhabitants', 18 Nov. 1948, IDFA 4858\49\\495.

(27) انظر على سبيل المثال:

9th Brigade HQ\Intelligence to Military Governor Galilee District, 6 Feb. 1949, IDFA\922\52\\194.

(28) Untitled (first page missing) memorandum on Bir'im, IDFA 848\91\\105.

(29) Bir'im notables to the Director of the Arab Affairs Department, Interior Ministry, 4 July 1949, IDFA 922\52\\194.

(30) Oussetzky-Lazar, 'Iqrit and Bir'im', 15.

(31) Protocol of Meeting of JNF directorate, 7 Dec. 1948, CZA KKL 10; entry for 10 Dec. 1948, Weitz, Diary, III, 364 (and Protocols of Committee of Directorates of National Institutions, reproduced on 399 and 401); Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 17 Dec. 1948, Jan. 1949, Weitz, Diary, III, 4.

(32) Peled, 'In name of OC Northern Front', to General Staff\Staff Division, 15 Jan. 1949, IDFA 1860\50\\60.

(33) Military Government HQ to OC Northern Front, 27 Jan. 1948, IDFA 1860\50\\60.

ربمـا كان قرار إنشـاء اللجنة نتيجة لعمليات الطرد التـي قامت بها الجبهة الشمالية، والتي أثارت غضب العديد في صفوف حزب مابام.

(34) Capitan Yisrael Krasnasky, Military Government Western Galilee and Haifa District, to Military Government HQ, 24 Oct. 1949, IDFA 922\52\\183.

(35) Protocol of Meeting of Ministerial Committee for Abandoned Property, 31 Dec. 1948, ISA FM 2401\21 aleph.

(36) انظر على سبيل المثال:

Yitah to Shitrit, 18 Jan. 1949; Yitah to Major 'Amir, 18 Jan. 1949; and Shitrit to Yitah, undated- all in ISA MAM 1319\42.

(37) Tomas Bloodworth Jr., vice-consul, Haifa, to Secretary of State, 'Report on an interview with Representatives of the AFSC', 7 June 1949, with enclosure: Charles Freedman, AFSC, 'Report on Evacuation of Residents from the Town of Tarshiha', 25 Mar. 1949, NA RG 48, Haifa Consulate, Classified Records, 350- Political Affairs, 1949; and ? to Foreign Ministry, 25 Jan. 1949, a complaint about expulsions fron Shaf 'Amr, Tarshiha and Mi'ilya.

وقد اشتكى الأشخاص الذين طُردوا من أن القوات سرقتهم قبل أن تدفع بهم عبر الحدود، وطبقا لغيورا زيد فإن الخمسـة والعشرين شخصا الذين طُردوا من معليا كانوا «مشتبها في أنهم ينقلون معلومات إلى العدو»، انظر:

Yiath to T.Ashbal, MAM, 14 Mar. 1948, ISA MAM 1319\40

(38) 'Zvi. K', Intelligence Servic, Haifa Base, 'Weekly Summary for Department 'Ayin" (16.1.49-23.1.49)', undated, IDFA 240\54\\383.

(39) 'Zvi. K.', 'Weekly Report for Department 'Ayin" (23.1.49-30.1.49)', undated but with accompanying letter Intelligence Service 3, Haifa Base, to Military Governor Western Galilee, 6 Feb. 1949, IDFA 922\52\\1277.

(40) 'Protocol of the Seventh Meeting of the Committee for Transferring Arabs from Place to Place', 21 Jan. 1949; and 'Protocol of the Tenth Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 20 Mar. 1949- both in ISA MAM 1322\22.

يُذكـر أن اللجنــة التي ضمت إدارات مختلفة كانت قد أُنشــئت في نوفمبر 1948 برئاسة شتريت.

(41) ? to Amir, 6 Mar. 1949, IDFA 922\52\\1334.

(42) Thomas Bloodworth Jr. to Secretary of State, 'Developments in Israeli Controlled Arab Sections of Galilee', 10 June 1949, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 350- Political Affairs, 1949; and unsigned, 'A Report on the Visit of Archbishop Hakim to Tarshiha', undated, ISA FM 2563\22.

(43) Eytan to Sharett (New York), 4 Dec. 1949, ISA FM 2402\29.

(44) Sheikh Attiya Juwayid to the Justice Minister, 'In the Name of the Oppressed', 9 June 1949, ISA JM 5667\25\gimel; and Haaretz, 7 Aug. 1949.

(45) A. Weingrad to Galilee District Battalion 102, undated but from Feb. or early Mar. 1949, IDFA 170\54\\41. See also Hasson Goldberg to regions officer [Battalion] 102, 3 Feb. 1949; and Hasson Goldberg to regions officer [Battalion] 102, 10 Mar. 1949- both in IDFA 170\54\\41.

(46) Regions HQ Rosh Pina, Galilee District, to security officer [Goldberg], Ma'ayan Baruch, 12 Mar. 1949, IDFA 170\54\41.

(47) Security Officer, Intelligence Department 3, 9th Brigade to Northern Front, Intelligence Department 3, 10 Apr. 1949, IDFA 170\54\\41.

(48) تــم التحقيــق في عمليــات الطرد ووصفهــا في تقرير أعــده العقيد باروخ رابينوف إلى رئاسة الأركان، انظر:

'Report on the Investigation about the Transfer of the Arabs of the Villages of Khisas, Ja'auna, Qeitiya', 30 Aug. 1949, HHA, Baruch Rabinov Papers.

(49) Entry for 8 June 1949, HA-YND.

(50) See Morris, 1948 and After, (rev. ed. 1994) Chapter V.

(51) Protocol of Meeting of Knesset Defence and Foreign Relations Committee, 29 June 1949, ISA, Defence and Foreign Relations Committee, 7561\4-aleph.

(52) Ha'aretz, 7 Aug. 1949.

(53) Richard Ford to Secretary of State, 11 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Dec. 571, Classified Records 1949.

(54) بمساعدة من نحماني انتقل عرب الخصاص من عكبرة إلى موقع يمتلكونه في وادي حمام شمال غرب طبرية.

(55) ISA, Documents, III, 725.

(56) انظر على سبيل المثال:

Moshe Belhorn, Tiberias District Police HQ, to IDFA, 5 Aug. 1949, ISA FM 2433\4.

(57) Golani Brigade\Intelligence, 'The List of Arab Villages in Our Hands Conquered by the 12th Battalion', 25 June 1948, HA 105\114.

(58) 'Ein Gev. Testimony of Ezra Klupfer', undated, IDFA 1235\52\\1

(59) انظر على سبيل المثال:

OC 8th Platoon to OC "C" Company, 17 March 1949, IDFA 721\72\\389.

(60) انظر:

E.L.M. Burns, Between Arab, 115-18

للمزيد من التفاصيل حول كراد البقّارة وكراد الغنامة انظر:

Morris, Birth, 353, note 24. See also Morris, Border Wars, 378-79.

(61) انظر على سبيل المثال:

Military Governor Western Galilee to Northern Front HQ, 9 Nov. 1948, IDFA 260\51\\2.

(62) Avner to Defence Minister, ? Feb. 1949, IDFA 1308\50\\485; and entry for 4 Jan. 1949, DBG-YH III, 926.

(63) Protocol of Meeting of Knesset Defence and Foreign Affairs Committee, 6 June 1949, ISA, Defence and Foreign Affairs Committee, 7561\3-aleph.

(64) Haifa District HQ, 'Operational Order "Magrefa", 21 Dec. 1948, IDFA 715\49\\16.

(65) Intelligence Officer 9th Brigade to Northern Front\Intelligence, etc., 'Weekly Report for 18.12.48-25.12.48', 25 Dec. 1948, IDFA 6309\49\\72.

(66) 9th Brigade to 92nd Battalion, etc., ? Dec. 1948, IDFA 6309\49\\2.

(67) Lt. Menahem Ziselman to Northern Front, 'Report on Operation "Zikuk"', 28 Dec. 1948, IDFA 260\51\\54.

يُذكر أن كلمة «زكوك» بالعبرية مشتقة من كلمة «التطهير».

(68) Avner to Defence Minister, ? Feb. 1948, IDFA 1308\50\\485.

(69) Intelligence Officer, Military Government Western Galilee, to Military Governor Western Galilee, 2 Feb. 1948, IDFA 922\52\\820.

(70) Nahariya District Officer to Military Governor Western Galilee, 22 Feb. 1949, IDFA 922\52\\820.

(71) Intelligence Officer, Western Galilee Military Government, to Military Governor Western Galilee, 'Report on Activities in the Western Galilee', 1 June 1949, IDFA 922\52\\183.

(72) Intelligence Officer, Battalion 300, to General Staff\Operations, 28 July 1949, IDFA 721\72\\859.

(73) Representative of Israeli Administration in Tarshiha to the Military Governor, 20 Mar. 1949, IDFA 922\52\820.

(74) The letter is quoted in Wendor, Nahariya District officer, to Major 'Amir, 11 Apr. 1949, IDFA 922\52\\820.

أرسل كيبوتس رمات يوحانان خطابا مماثلا إلى عمير يتضرر من العائلات العربية التي استوطنت مجددا حوشا المجاورة، انظر:

Ramat Yohanan to ‹Amir, 24 Feb. 1949, IDFA 922\52\\1277.

(75) Intelligence Officer, Military Government Western Galilee, to Military Governor, Western Galilee, 1 June 1949, 'Report on Activities in Western Galilee', IDFA 922\52\\1277.

(76) Major Pinhas Weinstein to Northern Front\Operations, 13 Apr. 1949.

(77) 'Zvi. K.', 'Intelligence Service 3, Haifa Base, 'Weekly Repot of Department "Ayin" (23.1.49-30.1.49)', IDFA 922\52\\1277. See also Intelligence Service 3, Haifa Base, to Military Governor, Western Galilee, 'Ibillin Expellees who have Returned to Their Village', 15 Feb. 1949, IDFA 922\52\\820.

وقد أوصى التقرير بطرد ســتة أشــخاص حُددت أسماؤهم ولكن «هذه المرة بصحبه عائلاتهم ومقتنياتهم».

(78) Captain Y. Krasnansky, security officer, Military Government Western Galilee, to Lt. Colonel Mor, 1 Mar. 1950, IDFA 1860\50\\60; and Special Correspondent, 'The Arab of Ghabisiya in Western Galilee Were Forces to Leave their Homes', Al Hamishmar, 30 Jan. 1950.

(79) Western Galilee Settlements Bloc Committee, 'Commuique... Regarding Ghabisiya ... 27.2.50', IDFA 1860\50\\60; and Special Correspondent (Yirmiyahu Shmueli, of Kibbutz Evron), 'The Arabs of Ghabisiya in Western Galilee Were Forced to Leave their Homes', Al Hamishmar, 30 Jan. 1950.

(80) Unsigned, draft of a Knesset motion calling for the establishment of a committee of inquiry to probe the Ghabisiya (and Farradiya and Kafr 'Inan) expulsions, undated, IDFA 1860\50\\60.

ويبدو أن الموضوع لم يطرح على الإطلاق في جلسة عامة بالكنيست.

(81) Western Galilee Settlements Bloc Committee, 'Communique ... Regarding ... Ghabisiya ... 27.2.50' and Krasnansky to Mor, 1 Mar. 1950, both in IDFA 1860\50\\60.

(82) انظر:

Al Hamishmar editorial, 'More on the Affair of the Arabs of Ghabisiya', 6 Feb. 1950.

(83) Gershon Czerniak to IDF CGS, 25 Oct. 1951; Colonel Moyal, IDF Advocate- General, to Head of Public Relations Branch, Defence Ministry, 21 Oct. 1951; and Moyal to CGS, 25 Oct. 1951- all in IDFA 1559\52\\113.

(84) Unsigned memorandum, possibly from Yosef Weitz, 'Transfer of Arab Population', undated but probably from Dec. 1948, ISA MAM 297\59; Sulz to Military Government HQ, 11 Jan. 1949, ISA MAM 308\38; and Protocol of the Third Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 15 Dec. 1948, MAM 1322\22.

(85) Military Governor Nazareth to Northern Front\Operations officer, 4 Dec. 1948, IDAF 260\51\\3.

(86) Operations officer, 9th brigade, to Battalion 91, etc., 4 Jan. 1949, IDFA 6309\49\\3.

(87) Ninth Brigade\Intelligence to Northern Front\Intelligence, 7 Jan. 1949, IDFA 1012\49\\72.

(88) A report on a tour of Arab villages in the Galilee by a representative of the Muslin Department, Ministry of Religious Affairs, 16-17 Dec. 1948, ISA MAM 307 gimel\41; 'Protocol of the First Meeting of the Committee for Transferring Arabs', 30 Nov. 1948, ISA MAM 1322\22; MAM Office, Nazareth, to Shitrit, 13 Jan. 1949, ISA MAM 302\97; Kamen, 'After the Catastrophe', 32; Hanochi to the Directors of the Anglo-Palestine Bank, 17 and 23 Feb. 1949, both in ISA AM gimel\19\\aleph (part 2); and Agriculture Ministry, 'List of the lands Leased for Cultivation for 1949\50 by 31 Oct. 1949', ISA Am aleph\19\aleph.

(89) Avner to Defence Minister,? Feb. 1949, IDFA 1308\50\\485.

(90) Military Government, Northern Front, to 79th Battalion, etc., 31 Jan. 1949, IDFA 1289\50\\277; and Intelligence Service 3, Haifa Base, 'Report to the Arab Department (30.1.49-6.1.49', IDFA.

(91) OC 79th Battalion to 'B' and 'C' Companies, etc., 21 February 1949, IDFA 2289\50\\277; and Kamen, 'After the Catastrophe', 32.

(92) 'Report of the Committee Probing the Problems of the Military Government and Its Future', 3 May 1949, ISA FM 2401\19.

(93) انظر على سبيل المثال:

Capitan Shimon Oslander, 192nd Battalion, to Military Government HQ Northern Front, 14 June 1949, IDFA 922\52\\820; Kransnansky to Military Government Western Galilee, 6 July 1949, IDFA 922\52\\820; Kransansky to HQ Military Government, 8 Nov. 1949, IDFA 741\72\\843; and Dov Yirmiya, Battalion 300, to OC Northern Command, 23 Nov. 1949, IDFA 922\52\\183.

(94) انظر على سبيل المثال:

Krasnsnsky to Military Governor, Western Galilee, 8 June 1949, IDFA 922\52\\820.

(95) Yadin to Southern Front, 28 Nov. 1948, and Coastal Plain District HQ to Battalion 151, etc., 30 Nov. 1948, both in IDFA 401\52\\12; and Southern Front\Operations to General Staff Division, 8 Dec. 1948, IDFA 922\75\\1025.

(96) Coastal Plain District HQ to battalions 151 and '1 Volunteers', etc., 19:55 hours, 25 Nov. 1948, IDFA 6308\29\\141.

(97) Coastal Plain District HQ to Southern Front\Operations, 30 Nov. 1948, IDFA 1878\50\\1; and Southern Front\Operations to General Staff Division, 2 Dec. 1948, IDFA 922\75\\1025.

(98) Coastal Plain District HQ to 89th Battalion, 17 Nov. 1948, IDFA 401\52\\12.

(99) Fifty-first Battalion\Intelligence to Fifth Brigade\Intelligence, 29 Nov. 1948, IDFA 1041\49\\12; and Fifth Brigade\Intelligence, 'Summary of Activity 27-28.11.48', 29 Nov. 1948, IDFA 922\75\\1017.

(100) Coastal Plain District HQ, 'Report on Sweep on 26.4.49', IDFA 2539\50\\14.

(101) Fourth Brigade\Intelligence, "Intelligence Annex to Operation Order 1\50 [for] Operation 'Open Eyes'", 5 Mar. 1949, IDFA863\50\\362.

(102) Fourth Brigade\Operations to OC 44th Battalion, etc., "Operational Order\1\50 Operation 'Opern Eyes'", 5 Mar. 1949,

IDFA 863\50\\362; and General Staff Division\Intelligence\1, 'Activity Report No. 47', 8 Mar. 1949, IDFA 401\52\\68.

(103) General Staff Division\Intelligence\1, Daily Intelligence Report', 11 Mar. 1949, IDFA 401\52\\68.

(104) Fourth Brigade\Operations to OCs 44th, 42nd and 145th brigades, etc., 'Opeational Order 49\3', 10 Mar. 1949, IDFA 922\75\\949; and Major Simon to Col. Coverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.

(105) Lt Colonel Robin and W.O. Van Wassenhove, UNMO Tel Aviv, to Tel Aviv Field Observers Group, 14 Mar. 1949, UNA DAG-13\3.3.1:18.

(106) Fourth Brigade\Operations to OCs 44th Battalion, 42nd Battalion, etc., 'Operations Order 49\3", 10 Mar. 1949, IDFA 922\75\\949.

(107) Major Simon to Col. Coverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.

(108) Shakliar to southern Front HQ\Operations, 'Report on Operation "Control"', 21 Mar. 1949, IDFA 2539\50\\15.

وقد شُنت عملية مماثلة شمال شرق الدوايمة في 20 أبريل 1949، انظر:

Southern Front\Intelligence, 'Report on Seep by 8th Battalion on 20.4.94', 24 Apr. 1949, IDFA 1062\53\\63.

(109) Lt. Col. Yishayahu Shaklia, Shakliar, Seventh Brigade, to OC 9th Battalion, 19 Mar. 1949, IDFA 2539\50\\15.

(110) Simon and Vermeersch, "Investigation Report", 24 Mar. 1949, UNA DAG-13\3.3.1:18. See also Col. Nickerson, deputy chief of staff, UNTSO, to Bunche, 23 Mar. 1949, UNA DAG-13.3.3.1:18.

(111) General Staff Division\Intelligence\1, 'Activities Report No. 53', 2 May 1949, IDFA 880\49\\202.

(112) Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 28 Aug. 1949; and Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 29 Aug. 1949, both in ISA FM 2431\7.

وقد اتضح أن شكوى إسرائيل كانت مجرد كذب، انظر في هذا الخصوص:

Major J.A,P. Simon to Col. G.B Coverdale, IJMAC, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.

(113) Lt Col. Bergeon to Chairman Jordan-Israel MAC, 29 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.

(114) Simon to Voverdale, 30 Aug. 1949, ISA FM 2431\7.

(115) Central Command\Operations to General Staff Division\Baruch, 5 July 1949, IDAF 1000\52\\7; and Major Ramati to S.M.9 (3), "MAC Meeting Held at Mandelbaum Gate on Wednesday 31st August 49 at 11:00 Hours", undated, ISA FM 2431\7.

(116) Ramati to Intelligence Service 9 (3), "MAC Meeting ... 31st August', ISA FM 2431\7.

(117) Fifty-second Battalion\Intelligence to Fifth Brigade\Intelligence,? Oct. 1948, IDFA 1041\49\\12; and Fifth Brigade\Intelligence, 'Summary of Activity', 24 Oct. 1948, IDFA 922\75\\900.

(118) Statement by 'S. Mahmoud', a refuguee from Zakariya, in 'Al-Nakba', film by Benny Brunner.

(119) Fourth Brigade\Intelligence, 'Daily Summary 18.12.48', 19 Dec. 1948, IDFA 6647\49\\48.

(120) A. Bergman to "the Government Committee for Settling Dispossessed Arabs', 16 Mar. 1949, ISA MAM 307\44; and Interior Ministry to Government Committee for the Settlement of Arab Refugees (inside Israel), 22 Mar. 1949.

(121) Entry for 14 Jan. 1950, Weitz, Diary, IV, 69.

(122) Unsigned, 'Report on the Health Situation in the village of Zakariya, 14 Feb. 1950', ISA AM 2166 gimel\642.

(123) Unsigned, 'Zakariya Village', undated, HA 8\201.

(124) Prolov, OC Operations Department, to OC Military Government, 19 Mar. 1950, IDFA 2539\50\14.

(125) مقابلة مع موردخاي بار أون - الضابط المكلف بعملية الطرد، 1999،
انظر أيضا:

Palmon to British Commonwealth Department, Israel Foreign Ministry, 18 Oct. 1950, ISA FM 2402\11.

(126) Eytan (Rhodes) to Sharett, 20 Feb. 1949, in ISA, Documents III, 257; and ibid., 257, note 143\1.

(127) ISA, Documents III, 702-703.

(128) Kan'ane and Madani, "Faluja', 77.

(129) Bunche to Shiloah, 4 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.

(130) 'Visit of the Quaker Team to Faluja Feb. 26 to March 6th, Reported by Ray Hartsough, Edited by Corrinne Hardesty', undated, AFSCA- Foreign Service 1949, Palestinians-Faluja.

(131) Bloodworth to Secretary of State, 7 June 1949, NA RG 84, Haifa Consulate, Classified Records 350- Political Affairs 1949; and Department of International Institutions, Israel Foreign Ministry, to Director General, 13 Mar. 1949, ISA FM 24777\3.

ادعى الإعلام العربي كذبا أن «رجالا ونساء وأطفالا قُتلوا في الفالوجة على أيدي اليهود»، وكما هو معتاد فإن المبالغة أضعفت من مصداقية تلك الشكاوى، انظر:

All Palestine Government, Ministry of Foreign Affairs report, 19 Mar. 1949, PRO FO 371-75455.

(132) مازالت البرقيات المتضمنة تعليمات آلون بتنفيذ العملية، كذلك التقرير الذي أعده رابين لاحقا، محاطين بالسرية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية.

(133) Yadin to Shiloah (Rhodes), 4 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.

(134) Sharett to Dori, 6 Mar. 1949, ISA FM 2431\1.

(135) Allon to OC General Staff Division, 5 Mar. 1949, IDFA 1046\70\\434.

(136) Entry for 28 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 15: and Y. Berdichevsky to Machnes, 3 Mar. 1949, ISA MAM 297\60.

(137) Entry for 22 and 26 Sep. 1948, Weitz, Diary, III, 343-44; and entry for 26 Sep. 1948, DBG-YH III, 721.

(138) Entry for 6 Jan. 1949, DBG-YH III, 931.

وقد كتب بن غوريون في مذكراته أن الفالوجة أصبحت «تل حاي المصرية» (ملحوظة من قبل المترجم: هذه إشارة إلى المعركة التي خاضتها في مارس 1920 مستوطنة «تل حاي» وأظهر خلالها السكان بسالتهم في القتال).

(139) Allon to OC General Staff Division, 28 Feb. 1949, IDFA 1046\70\\434.

كـما أن هناك برقية أخرى من آلون في الملف نفسـه (Allon to General Staff, 18:00 hours, 1 Mar. 1949) وتتصـل عـلى الأرجح بالموضوع ذاته مازالـت محاطة بالسرية، كما هي الحال بالنسـبة إلى Allon to General Staff, 10:45 hours, 5 Mar. 1949

(140) Allon to 1st, 3rd, 8th and 12th brigades, etc., 28 Feb. 1949, IDFA 6308\49\\16.

وقد شرح آلون لرئاسة الأركان أسباب اتخاذ هذه الخطوة بقوله إنها تقوم بذلك لحماية السـكان من الهجمات الانتقامية الإسرائيلية، حيث انتشرت إشـاعة تفيد بـأن القرويين قتلوا ثلاثة مـن أسرى الحـرب التابعين للواء الثالث، انظر:

Allon to General Staff Division, 28 Feb. 1949, IDFA 1046\70\\434.

(141) مازالت البرقية الخاصة بهذا الموضوع تحت غطاء السرية، غير أن اضطرار آلـون إلى شرح ما حدث - بما في ذلك الإقـرار بأنه تم التعدي بالضرب على ثلاثة من السـكان - يشـير إلى الطبيعة المحتملة للتصريح الذي حصل عليه من رئاسة الأركان.

(142) A. Shefak to General Avner, 20 Mar. 1949, IDFA 1292\51\\68.

وقـد عبر شـيفاك عن اعتقاده بـأن الحرس في عراق المنشـية تسرعوا في إطلاق النار.

(143) Shefak to OC 141st Battalion, 29 Mar. 1949, IDFA 1292\51\\68.

(144) Captain P. Levanon to HQ Military Government, 'Report on the Evacuation of 'Iraq al Manshiya'", 24 Apr. 1949, IDFA 1292\51\\68; Major Amos Horev, 'Report of Southern Front HQ on the Evacuation of the Villagers of Faluja and 'Iraq al Manshiya'", 1 June 1949, ISA FM 2426\5; and Zucherman to HQ Military Government, 22 Apr. 1949, IDFA\1292\51\\68.

(145) Rabin to 3rd Brigade, 26 Apr. 1949, IDFA 979\51\\17.

(146) Report of the meeting between Ben-Gurion and the PCC, 6 Apr. 1949, ISA FM 2451\13; MacDonald to Secretary of State, 11 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 350- Israel; MacDonald to Secretary of State, 12 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy General Records 1949, 321.9- Israel-

Transjordan; MacDonald to Secretary of State, 2 May 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy Classified Records; and Protocol of Meeting of Mapai Knesset Faction ad Secretariat, statement by Sharett, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1.

(147) Shimoni to Political Department, 14 Oct. 1948, ISA FM 2564\10; and Shimoni to Sasson (Paris), 2 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(148) Hanegbi to General Avner, 'Following is a Report on the Conquest of the Town of Beersheba and the Situation in It During the First Days', 31 Oct. 1948, IDFA 121\50\\223.

(149) Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', undated IDFA 1041\49\\17.

(150) Protocol of Cabinet Meeting, 31 October 1948, ISA.

(151) Negev Brigade to 9th Battalion, etc., 3 November 1948, IDFA 6298\49\\21.

(152) 12th Brigade\Intelligence, 'Daily Intelligence Report- 6.11.48', 6 November 1948, IDFA 6308\49\\141.

(153) Hanegbi to Avner, 'Weekly Activities Report 9-15.11.49', 18 November 1948, IDFA 721\72\\841.

(154) Hanegbi, "Report on the Meeting with the Beduin Sheikhs, 2 November 1948', 5 Nov. 1948, ISA MAM 297\60.

(155) Shimoni to Sasson (Paris), 2 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(156) Berdichevesky to Machnes, 4 Nov. 1948, ISA MAM 297\60.

(157) اختلفت التقديرات بالنسبة إلى عدد البدو، ففي حين يتحدث هنغبي عن 8 آلاف إلى 10 آلاف، انظر:

Hanegbi to Avener, 'Weekly Activities...', 18 Nov. 1948, IDFA 721\72\\841).

يتحــدث ضباط آخرون في قوات الدفــاع الإسرائيلية عن عدد يتراوح بين 15 ألفا و20 ألفا، وهو العدد الذي يتزايد بشــكل مستمر ومن المتوقع أن يصل إلى 30 ألفا، ويمكنهم جميعا القول إنهم كانوا محايدين خلال الحرب، انظر:

Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', IDFA 1041\49\\17.

(158) Hanegbi to Avner, 'Weekly Activities ...', 18 Nov. 1948, IDFA 721\72\\841; and Southern Front\Intelligence, 'Meeting of Intelligence Officers 16.11.48', IDFA 1041\49\\17.

(159) 12th Brigade HQ to 7th Battalion, 25 Nov. 1948, IDFA 834\53\\380.

وقد أشعل استمرار الجنود في مصادرة قطعان البدو غضب سريع، انظر:
12th Brigade HQ to 7th Brigade and Military Prosecutor, 17 Dec. 1948, IDFA 834\53\\380.

(160) Entry for 30 Nov. 1948, segment of logbook of the Military Government HQ, IDFA 721\72\\841.

(161) Entry for 18 Nov. 1948, CZA A 246-14, 2526; entry for 19 Nov. 1948, DBG-YH III, 832; Weitz to Ben-Gurion, 19 Nov. 1948, Weitz Papers, and Shimoni to Sasson (Paris), 23 Nov. 1948, ISA FM 2570\11.

(162) Entry for 25 Nov. 1948, DBG-YH III, 844-45; entry for 25 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 357.

(163) Yadin to CGS, 3 Dec. 1948, IDFA 121\50\\223.

يشار إلى أن هناك تأشيرة على الخطاب تُقرأ كما يلي: «رئيس الأركان: بن غوريون لا يوافق على الملخص [المقصود التعليمات]، وموقعه من قبل رغوف (معاون بن غوريون)، بيد أنه من غير المعروف على ماذا اعترض بن غوريون وكيف تم تعديل ذلك لاحقا.

(164) Hanegbi to Military Government HQ, 7 Jan. 1949, IDFA 834\53\\380

(165) Southern Front to HQ\Operations to 1st, 3rd and 12th brigades, 'Operational Order Uvda', 1 Mar. 1949, IDFA 6308\49\\146.

(166) Entry for 30 Nov. 1948, Weitz, Diary, III, 359; entry for 28 Jan. 1949, Weitz, Diary, III, 9; and Berdichevesky to Minority Affairs Ministry, 20 Feb. 1949, ISA MAM 297\60.

(167) Avner to Defence Minister, etc., 7 January 1949, IDFA 2433\50\\11.

(168) انظر على سبيل المثال:

'Frisch', security officer, military governor, the Negev, 28 Feb. 1949, IDFA 834\53\\245.

(169) انظر على سبيل المثال:

1st Brigade to 19th Battalion, 15 Jan. 1949, IDFA 128\51\58

(170) انظر على سبيل المثال:

Frisch to military governor, the Negev, 28 Feb. 1949, IDFA 834\53\\58

(171) انظر على سبيل المثال:

Allon to CGS, 17 June 1949, IDFA 1046\70\\434, for a planned expulsion of infiltrating tribes south of Auja al Khafir; and Avraham Shemesh to Negev military governor, undated but from Oct. 1949, IDFA 721\72\\843, for a description of the expulsion of the 'Ukbi tribe'.

(172) Shemesh to military governor, the Negev District\Intelligence to Southern Command\Operations, 15 Nov. 1949, IDFA 2539\50\\14; A. Cadogan to FO, 21 Nov. 1949, and FO to UK Delegation UN, 26 Nov. 1949, both in FO 371-75354 E14040\1017\31; Hugh Dow (Jerusalem) to FO, 24 Nov. 1949, Kirkbride (Amman) to FO, 24 Nov. 1949, and Knox Helm (Tel Aviv) to FO, 24 Nov. 1949- all in PRO FO 371-75355.

(173) Israel Foreign Ministry, 'Information for the Israeli Missions Abroad: General Riley's Statement on Expulsion of Beduins [and] Israel's Reaction', 22 Sep. 1950, ISA FM 2402\12.

(174) Negev District\Intelligence, 'Beduins – Protected Tribes', July 1950, IDFA 1627\94\\231.

يُذكر أنه في شهر يناير من العام 1950 قدر العسكريون الإسرائيليون أن عدد البدو الموجودين في النقب يبلغ إجمالا 18 ألف شخص، انظر:

Protocol [of meeting of] Secondary Coordinating Committee form 25.1.50', IDFA 100243\52\\6.

(175) Palmon to Military Government HQ, etc., 18 Dec. 1949, IDFA 100243\52\\3.

(176) Negev District\Intelligence, "Beduins- Protected tribes', July 1950, IDFA 1627\94\\231.

(177) Dayan to CGS, 14 Nov. 1949, IDFA 2539\50\\14.

(178) انظر على سبيل المثال:

'In the name of Rabbi Dr Abraham Deutsch', chief inspector of Agudat Yisrael Schools, to Y. Slipper, Jewish Agency, Tel Aviv, 30 Jan. 1950, ISA MAM 1322\22; and entry for 23 Feb. 1949, CZA A246-14, 2584-85.

(179) Protocol of the Ninth Meeting of the Committee for Transferring [Arabs], 25 Feb. 1949, ISA MAM 1322\22; and entry for 23 Feb. 1949, CZA A246-14, 2584-85.

(180) Allon to CGS, 26 Jan. 1949, IDFA 922\75\\1025.

(181) Unsigned but probably by Moshe Sasson, Israel Foreign Ministry Middle East Affairs Department, 'Regarding the Matter of the Emptying of Migdal-Gad (i.e. Majdal) of Its Arab Inhabitants', 22 Oct. 1950, ISA FM 2436\5; and CGS's aide de camp to General Avner, 30 Jan. 1949, Avner to CGS's Bureau, 27 Feb. 1949, and CGA to Allon, ? Mar. 1949- All three in IDFA 1308\50\\485.

(182) Dayan to CGS, 14 Nov. 1949, IDFA 2539\50\\14.

(183) Unsigned, 'Regarding the Emptying ...', 22 Oct. 1950, ISA FM 2436\5.

(184) Eytan (Tel Aviv) to Sharett (New York), 4 Dec. 1949, ISA FM 2402\29.

(185) Entry for 14 Jan. 1950, CZA A 246-15; and E.N. Mul to Burstein, 25 Oct. 1950, LA (Lavon) IV-219-163.

(186) Mul to Burstein, 25 Oct. 1950, LA (Lavon) IV-219-163; and unsigned memorandum (but probably by Mul), 'For the Majdal Logbook', undated, LA (Lavon) IV-219-163.

وللتعرف على القصة كاملة انظر:

Morris, Correcting, 149-174 and, an earlier version, Morris, 1948 and After (1994 ed), chapter 10.

(187) انظر على سبيل المثال:

Central Front HQ to General Staff Division, 'Infiltration', 6 Mar. 1949, IDFA 880\49\\205

ويتضمن التقرير الإشـارة إلى وقوع 59 حالة سرقة، 11 حالة شروع في سرقة، حالتي قتل، وحالتي اختطاف خلال شهر ديسمبر 1948 ويناير وفبراير 1949 في منطقة الجبهة الوسطى.

(188) Battalion 52\Intelligence to 5th Brigade\Intelligence, 'Summary of Activity for Night of 2\3.1', 3 Jan. 1949, IDFA 1041\49\\12; and Battalion 405, 'A Battery, to Operations Officer\Artillery Corps, etc., 'Operation Report No. 3', undated, IDFA 880\49\\205.

(189) Pirie-Gordon to FO, 24 Mar. 1949, PRO FO 371-75386 E 3844\1095\31; FO to UK embassy, Washington, 24 Mar. 1949, PRO FO 371-75386 E3824\1095\31; Eytan to Sharett (New York), 23-24 Mar. 1949, Documents III, 468-74; and Stabler (Amman) to Secretary of State, 23 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2349.

(190) Stabler (Amman) to Secretary of State, 23 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2349; Eytan to Sharett, 23-24 Mar. 1949, Documents III, 473; Pirie-Gordon, to FO, 24 Mar. 1949, PRO FO 371-75386 E3844\1095\31.

(191) Dow to FO, 4 Apr. 1949, PRO FO 371-75424 E4458\1821\31.

(192) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 4 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, General Records 1949, 321.9- Israel-Transjordan.

(193) Unsigned but probably by Major Yehoshafat Harkabi, Sharett's Military adviser, 'Secret: Intelligence Report', 19 Apr. 1949, ISA FM 2431\4.

(194) McDonald to Secretary of State, 12 Apr. 1949, NA RG84, Tel Aviv Embassy, General Records 1949, 350- Israel.

(195) McDonald to Secretary of State, 26 Apr. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 350- Israel.

(196) Protocol of 'Meeting of the Secretariat of [Mapai Knesset] Faction with our Cabinet Ministers', 26 Apr. 1949, LPA 2, 11\1\6.

(197) Carmel, 'Order of the Day for Operation "Short-Cut", 16 May 1949, IDFA 260\51\\64.

يُذكر أن الأمر التنفيذي للعملية تضمن كذلك منع القيام بأي إيذاء للسكان أو ممتلكاتهم، انظر:

Northern Front to 7th Brigade, etc., 'Operational Order-'Short-Cut', 14 May 1949, IDFA 4858\49\\495; See also Carmel, Northern Command, 'Order of the Day for Operation 'Giblo'a'", 15 July 1949, IDFA 260\51\\64.

(198) Lt Col. Mishael Schechter [Shaham], 'Order of OC 16th Brigade', to all units, undated but c.18 May 1949, IDFA 4775\49\\7.

(199) Central Front HQ, 'Daily Intelligence Report A\91-93', 8 May 1948, IDFA 880\49\\202.

(200) Central Front to Lt. Col. Moshe Dayan, 10 May 1949, IDFA 880\49\\202.

(201) 'Protocol of the Meeting of the [Mapai Knesset] Faction and the Secretariat', 28 July 1949, LPA 2,11\1\1.

(202) كانـت إسرائيـل على دراية بوجـود مجموعات من اللاجئـين في المنطقة يأملون أنه عندما يتم التنازل عن المنطقة إلى إسرائيل سيكون في إمكانهم – وقد أصبحوا داخل البلاد - العودة إلى قراهم الأصلية، انظر:

General Staff Division\Intelligence Department 3, to 7th Brigade\Operations, etc., 15 May 1949, IDFA 880\49\\202.

(203) 'Protocol of the Meeting of the Faction and the Secretariat', 28 July 1949, LPA 2. 11\1\1.

يُذكر أنه قبل ذلك بأسـابيع قليلة تحدث شـاريت بشكل أقل انتقادا للطرد أمـام نظرائه الوزراء: «منذ فـترة قصيرة رتبنا لأن يطـرد العرب في «المثلث الصغير» ما يقرب من 1300 شخص من بينهم...»، انظر:

Protocol of Cabinet Meeting, 5 July 1949, ISA

(204) Capt. Arye Friedlander (Shalev) to Military Intelligence 9, 5 Aug. 1949.

من جانبهم دفع الأردنيون بأن المختار كان «متحدثا رسـميا باسم الحكومة الإسرائيليـة»، أما الإسرائيليـون المتورطون في تلك العمليـة، بمن فيهم ديان وشاريت فإنهم يشيرون، بشـكل لا يتغير تقريبا، في مكاتباتهم إلى 1200 إلى 1500 «مطرودين»، ومن دون شـك فـإن الإسرائيليين كانوا قد أمروا المختار بإصدار أمر للاجئين بالرحيل.

(205) Unsigned (possibly Yehoshu'a Palmon), 'Details about the Exodus of the 1344 Refugees who had Lived in and around Baqa el Gharbiya', undated; Dayan to Foreign Minister, 3 July 1949; and Dayan to Defence Minister, etc., 30 June 1949- all in ISA FM 2431\4.

(206) Ramati to IDF Intelligence Department, 'Special Committee Meeting Held at Mandelbaum Gate- 11:00 hrs., 10 August 1949', ISA FM 2431\7; and Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 15 Aug. 1949, NA 501 BB, Palestine\8-1549.

(207) Dayan to Foreign Minister, etc., 11 Aug. 1949; and Friedlander to Dayan, 26 Aug. Aug. 1949- both in ISA FM 2431\7.

(208) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 17 Sep. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9-Israel.

(209) Tuvia Arazi and A. Baram, Special Committee on the Barqa al Gharbiya Refugees, 'Summary of Third Meeting in Jerusalem on 21.11.49', IDFA 100243\52\\6.

(210) Military Government Central Area, 'Protocol of Coordinating Meeting of Elements Active in the Central Area', 4 Dec. 1949, IDFA 741\72\\843.

(211) Military Governor Central Area, 'Protocol of Coordination Meeting of Elements Active in Central Area', undated but from Nov. 1949, IDFA 721\72\\843.

(212) Lt. Col. Israel Ber to OC Military Government, 15 Nov. 1949, IDFA 721\72\\843.

(213) Major Levitzky, Military Government Central Area, to OC Military Government, 18 Dec. 1949, IDFA 741\72\\843.

ومـن وجهة نظر ليفتزكي فإن الحـل الأمثل تمثل في نقل كل القرويين العرب على طول الحدود إلى مناطق في الداخل.

(214) Y. Yekutieli to acting Prime Minister's Secretary, 17 Dec. 1953, ISA FM 2401\19 aleph.

الفصل العاشر

(1) Compay and Lifshitz, 'The Arab Refugee Problem', 16 Mar. 1949, ISA FM 2431\13.

(2) Eytan to De Boisanger (Lausanne), 25 May 1949, ISA FM 2447\2

يُذكر أن دو بواســنغيه كان قد توصل بشــكل مستقل قبل ذلك بشهور إلى النتيجة ذاتها، انظر:

H. Beeley to H. Ashley Clarke (Paris), 4 Jan. 1949, PRO FO 371-75346 E 39\1017\31.

(3) Mark Ethridge (Beirut), the American member of the PCC, to Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2849.

(4) Burdett to Secretary of State, 23 Dec. 1948, NA GR 84, Jerusalem Consulate, Classified Records 1948, 800 Israel.

(5) C. Waterlow, minute on ‹Resettlement of Arab Refugees›, 5 Jan. 1949, and minute by F.B.A . Rundall, 11 Jan. 1949, PRO FO 371-75417 E 263\1821\31.

(6) American Legation, Jidda to Secretary of State, 21 Jan, 1949, NA 501 BB. Palestine\1-2149.

(7) Burdett to Secretary of State, 5 Feb. 1949, NA 501 BB. Palestine\2-549, and Burdett to Secretary of State, 9 Feb. 1949, NA 501 BB. Palestine\2-949.

ولم يكن بيريت صديقا للصهيونية، بل كان شــديد النقد لسياســات إسرائيل (وكان يتصادم حول هذا الموضوع مع ماكدونالد الذي كان مؤيدا للصهيونية).

(8) Brudett to Secretary of State, 8 Feb. 1949, and Ethridge to Secretary of State, 8 Feb. 1949- both in MA 501 BB. Palestine\2-849.

(9) Ethrodge to Ascheson, 28 Feb. 1949, NA 501 BB. Palestine\2-2849; Ethridge (Beirut) to Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA 501 Palestine\3-2949; Ethridge (Jerusalem) to Secretary of State, 14 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-1449; Ethridge (Jerusalem) to Dean Rusk (Washington), 14 Mar. 1948, NA 501 BB.Palestine\301449; Satherthwaite, director of Office of Near Eastern and African Affairs, State Department, to Secretary of State, 16 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-1649; and Caplan,Diplomacy, III, 62-64.

(10) "Memorandum of Government", 22 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2249.

(11) Caplan, Diplomacy, III, 66.

(12) Ethridge and McGhee (Beirut) to Secretary of State, 29 Mar. 1949, NA 501 BB. Palestine\3-2249.

(13) "Protocol of A Consultative Meeting Concerning the Peace Negotiations with the Arab States, 12 April 1949", ISA FM 2447\3.

(14) "Memorandum of a Conversation", 5 April 1949, New York, NA 501 BB. Palestine\4-549.

(15) Entry for 11 Feb. 1949, Weitz, Diary, IV, 11; and Shertok to Weitz, Lifshitz and Danin, 14 Mar. 1949, ISA FM 2444\19.

(16) "Meeting of the PCC and Ben-Gurion", 7 Apr. 1949, ISA FM 2451\3; and "Meeting of the Conciliation Commission with the Prime Minister and Ministry for Foreign Affairs Staff (Tel Aviv, 7 April 1949), Documents II, 555-62.

عندما اشـتكى أثريدج من أن هناك «تقارير عن استمرار بعض العناصر غير المسـؤولة في طرد العرب»، أجاب بن غوريون: نحن مسؤولون عن مواطنينا. لا توجد «عناصر غير مسؤولة». «إن صح أن العرب مازالوا يطردون من قبل بعض الناس غير المسؤولين - أرجوكم ساعدونا على القبض عليهم؛ وسنقدمهم للمحاكمة ونعاقبهم بقسوة. نحن مسؤولون عما يحدث في دولتنا ولن نقبل مثل هذه الأعمال».

(17) Houstoun Boswall (Beirut) to Foreign Office, 1 Apr. 1949, PRO FO 371-75349 E4281\1017\31.

(18) PCC communiqué, Bierut, 5 Apr. 1949, ISA FM 2444\19.

(19) "Protocol of Consultative Meeting in Advance of Lausanne", 19 apr. 1949, ISA FM 2447\3; and "Note on the Arab Refugee Problem", Leo Kohn to Gershon Hirsh (Avner) and Sharett, 24 Apr. 1949, ISA FM 2444\19.

(20) "Protocol of Consultative Meeting in Advance of Lausanne", 19 Apr. 1949, ISA FM 2447\3.

(21) Ethridge (Jerusalem) to Acheson, 19 Apr. 1949, NA 501 BB, Palestine\4-1949; and Ethridge (Jerusalem) to Secretary of State, 20 Arp. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049.

(22) Acheson to Ethridge, 20 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049; and Truman to Ethridge, 29 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2949.

(23) Acheson to Certain American Diplomatic and Consular Officers, 29 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2949.

(24) Memorandum on Wlater Eytan press conference at Lausanne, 30 Apr. 1949, ISA FM 2447\7; Eytan to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA AM 2447\6; and Hirsh to Sharett, 1 May 1949, ISA FM 2447\6.

(25) Eytan (Tel Aviv) to Shareet (New York), 10 Apr. 1949, ISA FM 2447\2.

(26) "Shareet-Abdullah Conversation, 5 May 2949", ISA FM 2451\13; ISA, Documents, IV, 33-7, Sharret, "Meeting: M. Sharett-King Abdullah (Shuneh, 5 May 1949)", 9 May 1949; and Eytan to Sharett, 21 June 1949, ISA FM 2447\1.

(27) "Extract from a Letter by Muhammad Nimir al Hawari to ...", 21 June 1949, ISA FM 2447\1.

(28) Eytan (Lausanne) to Sharett, 9 May 1949, ISA FM 2447\6.

(29) Mr. A. Eban›s Statement on the Arab Refugee Question Before the Ad Hoc Political Committee at Lake Success on 5th May 1949 in Connection with Application of Israel for Admission to Membership in the United Nations', ISA FM 2444\19.

(30) Acheson to US Legation, Amman, 16 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-1695.

(31) Acheson to Ethridge, 19 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-1949.

(32) Eban (New York) to Eytan (Lausanne), 24 June 1949, ISA FM 2444\19.

(33) Truman to Ben-Gurion, 29 May 1949, ISA FM 2451\13.

(34) Shareet to McDonald, 8 June 1949, ISA, Documents, IV, 107-11.

(35) Eytan (Lausanne) to Shareet, 13 June 1949, ISA FM 2447\6; Eytan to Eban (New York), 9 June 1949, ISA FM 2447\6; Gideon Rafael to Eban, 22 June 1949, ISA FM 2414\26 aleph; and Eytan to Sharett, 13 June 1949, ISA FM 2447\2.

(36) Kollek to Shareet, 10 June 1949, ISA FM 2444\19.

(37) Shareet to Eytan, 15 Mar. 1949m ISA FM 174\2 aleph.

(38) "Protocol of Consultation at the Prime Minister›s Office on the Arab Refugee Problem, 12 April 1949", ISA FM 2447\3.

(39) Ethridge to Acheson, 13 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-1349; Ethridge to Acheson, 20 Apr. 1949, NA 501 BB. Palestine\4-2049; and Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA FM 2447\6.

(40) Protocol of Consultative Meeting Concerning Peace Negotiations with the Arab States, 19 Apr. 1949, ISA Fm 2447\3.

(41) Protocol of Consultative Meeting Concerning Peace Negotiations with the Arab States (Lausanne), 22 April 1949, ISA FM 2447\3.

(42) Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 Apr. 1949, ISA FM 2447\6.

يُذكـــر أنه خلال اتصالاته مع الإسرائيليين كان أثريدج يميل إلى «التقليل» من عدد اللاجئين في القطاع، لتســهيل قبول الخطة من قبل تل أبيب. أما التقديـــر الأمريكي المعتاد في ذلك الوقت لعـــدد اللاجئين في القطاع فكان 225 ألفا.

(43) Ethridge to Acheson, 9 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-949.

(44) Protocol of Cabinet Meeting, 3 May 1949, ISA.

(45) Ethridge to Secretary of State, 20 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2049, and McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-3149; ‹Memorandum transmitted by the PCC to the Arab delegations summarizing proposals made by Israel on May 20›, 23 May 1949, ISA FM 2447\2; Eytan to De Boisanger, 29 May 1949, ISA FM 2447\1; and Eytan to De Boisanger, 31 May 1949, ISA FM 2447\1; and Eytan to De Boisagner, 31 May 1949, ISA FM 2447\2.

(46) Ethridge to Secretary of State, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849; and ISA, Documents, IV, 74-5, W. Eythan (Lausanne) to C. De Boisanger, 29 May 1949.

(47) Acting Secretary of State James Webb to US delegation, Lausanne, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849; and ISA, Documents IV, 72-3, Rafael (New York) to Sharett, 27 May 1949.

وقد كتب رافائيـــل: «الخارجية الأمريكية (أعتقد أن المقصود بذلك هو دين راســك) تشك في مدى صدق عرضنا بقبول لاجئي غزة، وتعتقد أنه بعد ضم القطاع ســتجبر إسرائيـــل اللاجئين على المغادرة على النحـــو الذى حدث مع سكان جيب الفالوجة».

(48) Ehtridge to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249.

(49) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 16 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy Classified Records 1949, 321.1, Israel-Transjordan.

وتشـــير إلى محادثة مع موشيه ديان، الحاكم العســـكري للقدس. كان زعيم حـــزب حيروت المعارض، مناحيم بيغـــن، أيضا غير متحمس فيما يتصل بهذه الخطة، انظر:

"Memorandum of Conversation" Between Ambassador MacDonald, First Secretary Knox and Begin, Tel Aviv , 14 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9- Israel.

(50) McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-3149; McDonald to Secretary of State, 23 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2349; Ross (US Delegation to United Nations) to Secretary of State , 1 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-149; Webb to Ethridge, 1 June 1949, NA 501 BB. Palestine\60149; Ross to Secretary of State, 10 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1049; Helm to Foreign Office, 2 June 1949, PRO FO 371-75350 46832\1017\31. Ethridge to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249; Ehtidge (Paris) to Secretary of State , 12 June 1949, NA 501 BB. Paletine\6-1249; ‹Memorandum of Conversation , Webb, Ethridge, Eban, Shiloah and others, Washington, 17 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1749; McDonald to Secretary of State, 22 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2249; and Sir O. Franks (Washington) to Foreign Office, 6 June 1949, PRO FO 371-75350 E7011\1017\\31.

(51) Ethridge (Paris) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249.

(52) فيما يتصل بالمصلحة البريطانية في مستقبل القطاع، انظر:
H. Beeley memorandum of 9 July 1949, PRO FO 371-75350 E8393-1017-3.
قـدم اتجاه فكـري قـوي في وزارة الخارجيـة البريطانية شرحـا للقبول الإسرائيـلي لخطـة غزة، موضحا أنـه كان بدافع من الحاجـة إلى الأيدي العاملة العربية الرخيصة: فعلى العكس من احتجاجات الرأي العام، دفع المسـؤولون البريطانيون بأن إسرائيل أرادت عودة عدد كبير من اللاجئين. وقد كتب السـفير البريطاني في تل أبيب، نوكس هليم، في 10 يونيو 1949 (متشبثا برأيه الخاطئ): «إن تقييمي الموضوعي يقودني إلى نتيجة مفادها أن الإسرائيليـين لم يرغبوا على الإطلاق برحيل العرب، وأنه على الرغم من دعايتهـم قد رغبوا في أعـماق قلوبهم أن يعود الكثـيرون منهم... حيث وفـر العرب أيـدي عاملة رخيصة وجيـدة... وبغض النظـر عن الدعاية والإعـلام، فإن اليهود غير مولعين بالزراعة ... وبالتالي فإنه، بالنسـبة إلي، بـدت إسرائيل في حاجة إلى العرب، ولكنها رغبت فيهم كفلاحين يقومون بحـرث الأرض وتقطيع الأشـجار وإخراج الماء من الآبـار. وقد أشر وليام سـترينغ، مسـاعد وزير الخارجية الأمريكي، على البرقية في 7 يوليو: «كما تقـول، فإن عرض الإسرائيليين القبول بلاجئي منطقة غزة بالتأكيد يعكس شـعورا من جانب إسرائيـل بأنها يمكنها أن تحصل على اسـتفادة ما من أولئـك العـرب، ولم يكن من الواضح آنـذاك أن قطاع غـزة في حد ذاته يستحق ثمن العناية باللاجئين إذا ما أصبحوا عبئا تاما على الدولة»، انظر:
Helm to Michael Wright (Foreign Office), 10 June 1949, and Strang›s minute, 7 July 1949, both in PRO FO 371-7542, E7 4651821\31.‹
وحتـى هيو دو، القنصـل العام البريطـاني في القدس، وعـلى الرغم من اختلافـه مـع هليم فيما يتصل بمـا حدث في العـام 1948، وافق على ما تقـدم؛ حيث كتب إلى رايت: «مـن غير الممكن تأكيد أن اليهود لم يرغبوا على الإطلاق في أن يرحل العرب... فالمزايا الفورية التي عادت على اليهود من جـراء الهجرة العربية واضحة بما فيـه الكفاية؛ حيث وفرت حلا غير متوقع لمشـكلة الأمن ... ووفرت لهم أراضي جديدة للاستيطان اليهودي، كذلك فإنها خففت من مشكلة السكن التي تولدت عن تدفق المهاجرين الجـدد، وغير ذلك ...»، وبعـد التعبير عن هذا الخلاف في الرأي، اتفق دو مـع هليم في أن القيـادة اليهودية الآن - في منتصـف -1949 كانت قد أعادت النظر في مواقفه السـابقة ورأت أن طرد العرب على نطاق واسـع

كان خطأ كبـيرا ... كما أن ملاحظة هليم الخاصة بفقر اليهود فيما يتصل بأعـمال الزراعة تضيف الكثير من الوضوح. واتفق دو أيضا مع القول بأن اليهود يرغبـون الآن في عودة كبيرة للاجئين لإقامة الاقتصاد اليهودي على «أسس سليمة» وأيد عاملة رخيصة، انظر:

Dow to Wright, 27 June 1949, PRO FO 371-75432 E 8231.

(53) Sasson (Lausanne) to Sharett, 1 June 1949, ISA Documents, IV, 86.

(54) "Memorandum of Conversation", Acting Secretary of State James Webb and other Americaan officials and Egyptian Ambassador to Washington Kamil Abdul Rahim, Washington, 10 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1049; and ‹Memorandum by Michael Wright on his talk on 1 July 1949, at Lausanne, with Ray Hare, the Acting US representative to the PCC, 2 July 1949, PRO FO 371-7530 E 8393\1017\31.

(55) Eytan (Lausanne) to Sharett, 30 June 1949, ISA, Documents IV, 204 footnote 1.

(56) Eban (New York)m to Shareet, 4 July 1949, ISA, Documents, IV, 186-87, 187 footnote 3.

(57) McDonald to Secretary of State, 22 June 1949, MA 501 BB. Palestine\6-2249; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 25 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-2549; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 2 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9- Israel-Egypt.

(58) Warren Austin, US representative to the Unites Nations, to Secretary of State, 6 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-649; and Acheson to US Delegation to United Nations, 6 July 1949, NA 501 bb. Palestine\7-649.

(59) British Embassy, Washington DC, to Eastern Department, Foreign Office, 12 July 1949, PRO FO 371-75350 E8707; and ‹Memorandum of Conversation›, Eban, McGhee and Hare, Washington DC. 7 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-749.

(60) Sasson (Lausanne) to Ziama Zeligson (Shumel Divon) (Tel Aviv), 16 June 1949, ISA FM 3749\2. And Eytan to Sharett, 30 July 1949, ISA FM 2447\6.

(61) ‹Suggested Basis for a New Approach by the Conciliation Commission to the Parties on their Resumption of Work on the 18th of July', Eastern Department, Foreign Office, 9 July 1949, PRO FO 371-75350 E8393\1017\31.

(62) Acheson to US Embassy, London, 13 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-1349; Hoyer Millar, UK Embassy, Washington DC, to Foreign Office, 14 July 1949, PRO FO 371-75350 E8636\1017\31; and Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine 6\1249.

(63) Foreign Office to UK Embassy, Washington, 16 July 1949, PRO FO 371-75350 E8636\1017\31; and J. Troutbeck (BMEO Cairo) to Foreign Office, 16 July 1949, PRO FO 371-75350 E8704\1017\31.

(64) A. Mayall, UK Embassy, Cairo, to G.L. Clutton, African Department, Foreign Office, 19 July 1949, PRO FO 371-75350 E9059\1017\31.

(65) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 19 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9-Israel-Egypt; Rockwell (Lausanne) to Secretary of State, 20 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2049; Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 22 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records, 1949, 321.9 Israel-Egypt; and Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 29 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 32.9 Israel-Egypt.

(66) Sharett to Sasson (Lausanne), 21 Aug. 1949, ISA FM 2447\1.

(67) "Guidelines for the Missions (briefing No. 3) the [Israel] Foreign Minsiter's Briefing to the Delegation to Lausanne", 25 July 1949, ISA FM 2447\2; Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; entry for 27 July

1949, Weitz,Diary, IV, 42; Sharett's Statement at meeting of Mapai Secretariat and Parliamentary faction, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1; Eytan to Sharett, 30 July 1949, ISA FM 2447\6; and 'Memorandum of Conversation', Elath, McGhee, Rusk, etc., Washington DC, 28 July 1949, NA 501 BB, Palestine\7-2849.

(68) Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 1 Aug, 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149; Acheson to US Embassy, London, 1 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149; and Patterson (Cairo) to Secretary of State, 19 Sep. 1949, NA 501 BB. Palestine\9-1949.

(69) Ethridge to Secretary of State, 28 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2849.

(70) Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 16 June 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Israel-Transjordan; McDonald to Secretary of State, 31 May 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Dec. Classified Records 1949; McGhee (Washington) to McDonald, 24 May 1949, NA 501 BB. Palestine\5-2449; Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 2 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-249; and McDonald to Secretary of State, 13 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-1349. See also, British Legation, Tel Aviv, to Eastern Department, Foreign Office, 5 Aug. 1949, PRO FO 371-75436 E9822\1821\31, for a report on alleged Israeli preparations to take back refugees.

(71) Acting Secretary of State Webb to US Delegation, Lausanne, 14 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249; and Ethridge to Dean Rusk, 15 June 1949, NA 501 BB. Palestine|6-1549.

(72) Ethridge (Lausanne) to Secretary of State, 12 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1249; and Ethridge to Dean Rusk, 15 June 1949, NA 501 BB. Palestine\6-1549.

(73) Arthur Lourie (New York) to Esther Herlitz (Tel Aiv), 6 July 1949, ISA FM 2444\19.

(74) Eban (New York) to Sharett, 22 June 1949, ISA Documents IV, 150.

(75) Sasson (Lausanne) to Zeligson, 16 June 1949, ISA FM 3749\2.

(76) Information Services, Government of Israel, Foreign Press Division, ‹Press Release No. 1›, 7 July 1949, ISA FM 2451\17; and ‹An Extract from information to the Israeli Missions Abroad›, undated, ISA FM 2451\17.

(77) انظر على سبيل المثال:

UK Embassy, Washington, to Eastern Department, Foreign Office, 12 July 1949, PRO FO 371-75350 E8707|1821|31.

(78) Eytan (Lausanne) to Sharettm 23 June 1949, ISA, Documents IV, 154-5.

(79) A précis of a letter, Sasson (Paris) to Shertok (Tel Aviv), 14 Aug. 1948, ISA FM 2451\13.

(80) Protocols of the Consultative Meeting in Advance of the Lausanne Conference, Tel Aviv, 12 Apr. 1949, ISA FM 2447\3.

(81) Sharett to Eban (New York), 25 June 1949, ISA, Documents IV, 176.

(82) Protocol of Cabinet Meeting, 5 July 1949, ISA; and "Editorial Note" and Sharett to Eban (New York), 6 July 1949, ISA, Documents IV, 206-207.

(83) "Guidelines to the Missions Abroad, Breifing No. 3, The Foreign Minister's Briefing to the Lausanne Delegation", 25 July 1949, ISA FM 2444\19.

(84) McDonald to Secretary of State, 20 July 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Palestine Concilation Commission. See also, Marriott (Haifa) to Foreign Office, 28 Apr. 1949, PRO FO 371-75425 E5343\1821\131; and Colin Crowe, UK Embassy Tel Aviv, to B. A. B. Burrows, Eastern Department, Foreign Office, 19 July 1949, PRO FO 371-75434 E9296\1821\31

أما فيما يتصل بإشارة الرئيس وايزمان خلال شهر أبريل إلى عودة «100 ألف» لاجئ، فربما كان ذلك يعكس تفكير أن هذا الرقم له طبيعة خاصة لدى الرئيس ترومان الذي طلب في العام 1946 من بريطانيا أن تسمح لـ «100 ألف» من اليهود لاجئي الحرب العالمية الثانية بالدخول إلى فلسطين، وفضلا عن ذلك فإنه كان رقما ضخما معبرا عنه بمئات الألوف وليس صغيرا لكي يوصف بأنه لا مغزى له.

(85) Entry for 27 July 1949, Weitz, Diary, IV, 42.

(86) Eban (New York) to Sharett, 8 July 1949, and Lourie and Rafael (New York) to Sharett, 12 July 1948, ISA, Documents IV, 211-12 and 218.

(87) Acheson to US Delegation, Lausanne, 26 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2649.

(88) Lourie (New York) to Sharett, 19 July 1949, and Eban (New York) to Sharett, 27 July 1949, ISA, Documents IV, 211-12 and 218.

(89) "Memorandum of Conversation", Elath, Rusk, McGhee, etc., Washington DC, 28 Julyu 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2849; and McDonald to Secretary of State, 28 July 1949, NA 501 BB. Palestine\7-2849.

(90) Shiloah (Lausanne) to Sharett, 10 Aug. 1949, ISA FM 2447\1.

(91) Sharett to M. Eliash, Israel Minister to London, 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; Eban (New York) to Elath (Washington), 26 July 1949, ISA FM 2444\19; and Acheson to US diplomatic posts, 1 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149.

(92) Protocol of Meeting of Mapai Knesset Faction and Secretariat, 28 July 1949, LPA 2-11\1\1.

(93) Text of Sharett›s Knesset Speech, 1 Aug. 1949, ISA FM 2451\13; and Protocol of Special Meeting of Mapai Secretariat and Knesset Faction, 1 Aug. 1949, LPA 2-11\1\1.

(94) Sharett to Shiloah (Lausanne), 2 Aug. 1949, ISA FM 2451\13; and Sharett to Eliash (London), 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26.

(95) Sharett to Eliash (London) 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; and Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5.

(96) Sharett to Eliash (London), 10 Aug. 1949, ISA FM 2412\26; Sharett to Shiloah and Sasson (Lausanne), 7 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; and entry for 14 July 1949, DBG-YH III, 993.

(97) Acheson to United States Diplomatic Posts, 1 August 1949, NA 501 BB. Palestine\8-149.

(98) "United Nations Conciliation Commission for Palestine: Fourth Progress Report to the Secretary of the United Nations", 15 Sep. 1949, ISA FM 2447\4; Porter (Lausanne) to Secretary of State, 3 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-349; Porter (Lausanne) to Secretary of State, 5 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-549; Rockwell (Lausanne) to Secretary of State, 16 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1649. Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 4 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 571- Palestine Refugee Relief; Burdett (Jerusalem) to Secretary of State, 12 August 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 32.19- Israel; Richard Ford (Chargé d'affaires, Tel Aviv) to Secretary of State, 9 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 – Israel; Ford (Tel Aviv) To Secretary of State, 11 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records, Dec. 1949; and Ford (Tel Aviv) to Secretary of State, 19 Aug. NA 501 BB. Palestine\8-1949.

(99) Porter (Lausanne) to Secretary of State, 3 Aug. 1949, and Acheson to Porter (Lausanne), 9 Aug. 1949, both in NA RG 84, Tel Aviv Embassy, both in Na RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321. Israel. Acheson to US Delegation, Lausanne, 11 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1149; and "Memorandum of Conversation", Elath, McGhee, Wilkins, etc., Washington DC, 18 Aug. 1949, NA 501 BB. Palestine\8-1949.

(100) Sharett to Shiloah (Lausanne), 10 Aug. 1949, and Acheson to US Embassy, Tel Aviv, 16 Aug. 1949, NA RG 84, Tel Aviv Embassy, Classified Records 1949, 321.9 Israel.

(101) "Terms of Reference of the Technical Committee on Refugees", 14 June 1949, ISA FM 2444\19; and "Report of the Technical Committee on Refugees to Conciliation Commission", 20 Aug. 1949, ISA FM 2447\4.

(102) Arthur Lourie, "Report fo Conversation Between Abe Feinberg and Paul Porter", 18 Aug. 1949, ISA FM 2447\5; "Terms of

Reference of the Economic Survey Mission", 1 Sep. 1949, ISA FM 2447\4; and "United Nations Conciliation Commission for Palestine: Fourth Progress Report to the Secretary General of the United Nations", 15 Sep. 1949, ISA FM 2447\4.

الخاتمة

(1) HIS - AD, 'The Emigration ... 1.12.47 - 1.6.48', 30 June 1948, HNA - ACP 10.95.13 (1).

(2) اقتبس أهارون كوهين، الذي لم يكن عدوا للعرب آنذاك، ملاحظتين، الأولى أخبر فيها صف ضابط بريطاني صحافيا أمريكيا ما يلي حول يوم استسلام يافا: «كان العرب يشعرون بالرعب القاتل عندما يتخيلون أنفسهم ضحايا لنصف ما كان يمكن أن يقوم به العرب تجاه اليهود في الحالة العكسية»؛ أما الملاحظة الثانية فكانت لمثقف عربي من يافا حيث ذكر - وفقا لكوهين - «نظر العرب دائما إلى أنفسهم على أنهم بدائيون وغير متحضرين، وقادرون على القيام بأي شيء، في حين اعتقدوا أن اليهود شعب متحضر، قادر على كبح جماح انفعالاته. بيد أنه إزاء الفظائع التي اقترفت في دير ياسين، بدأ العرب يرون أن ذلك لم يكن يعكس الصورة بدقة، ونتيجة لأن اليهود كانوا يكسبون المعركة آنذاك، بدأ الهروب». انظر:

Cohen, 'In Face of the Arab Evacuation', undated but late May 1948, HHA - ACP 10.95.11 (8), published in Addut Ha'avodah, June 1948.

(3) HIS - AD, 'The Emigration ... 1.12.47 - 1.6.48', HHP - ACP 10.95.13 (1).

الملحق الأول

(1) Comay to PCC Technical Committee on Refugees, 24 July 1949, ISA FM 2451\13; and Sharett to Elath (Washington), 31 July 1949, ISA FM 2444\19.

(2) Gabbay, Political Study, 175, 177.

وقد قدر جاباي الرقم بـ 710 آلاف، أما غلبير (Gelber, Palestine, 27) فإنه يضع الرقم نقلا عن مصادر الأمم المتحدة عند 765 ألفا، بيد أن ذلك يضم 47 ألفا من «اللاجئين الداخليين» - المقصود بذلك العرب الذين شُردوا من مدنهم وقراهم والذين بقوا في أراضي إسرائيل. أما بالنسبة إلي فإن هؤلاء الأشخاص وذريتهم لا يمكن تصنيفهم بشكل صحيح على أنهم «لاجئون».

(3) McNeil response to question by Brigadier Rayner, 16 Feb. 1949, PRO FO 371-75419 E2297\1821\31.

(4) Eytan to Daniel Sirkis (Hatzofe), 10 Nov. 1960, CZA A340\24.

(5) Lourie to Eytan, 11 Aug. 1948, ISA FM 2564\22.

(6) Sharett to Elath (Washington), 31 July 1949, ISA FM 2444\19.

(7) Shimoni to Eytan, 25 Aug. 1948 (with minute by Shertok), and Shimoni to Shertok, 2 Sep. 1948, both in ISA FM 2564\22.

(8) H. Meyuzam to Asher Goren, Foreign Ministry, 2 June 1949, ISA FM 2444\19.

(9) FO to UK Delegation UN (New York), 2 Sep. 1949, PRO FO 371-75436 E10083\1821\31.

ببليوغرافيا

David Ben-Gurion Archives (DBG Archives), Sdeh Boqer, Israel
Central Zionist Archives (CZA) Jerusalem, Israel – papers of the Political Department of the Jewish Agency, protocols of the meetings of the Jewish Agency Executive and of the Jewish National Fund Directorate, Eliezer Granovsky Papers, manuscript notebooks of Yosef Weitz diary, etc.
Haganah Archive (HA) Tel Aviv
Hashomer Archive, Kfar Gil'adi, Israel – Yosef Nahmani Diary (YND)
Hashomer Hatza'ir Archive (HHA), Giv'at Haviva, Israel – papers of the Kibbutz Artzi, Mapam (Political Committee, Mapam Central Committee, etc. protocols), Aharon Cohen Papers (HHA–ACP), Meir Ya'ari Papers, etc.
Ihud Hakibbutzim Vehakvutsot Archive, Israel Kibbutz Hulda
Institute for Settlement Research – Rehovot – Yosef Weitz Papers
Israel Defence Forces and Defence Ministry Archive (IDFA) Giv'atayim, Israel
Israel State Archives (ISA) Jerusalem – papers of the Agriculture Ministry (AM), Foreign Ministry (FM), Justice Ministry (JM), Minority Affairs Ministry (MAM), Prime Minister's Office (PMO)
Jabotinsky Institute (JI) Tel Aviv – papers of the IZL, LHI, Revisionist Movement and Herut Party
Kibbutz Meuhad Archives (KMA), Ef'al, Israel – papers of the Kibbutz Meuhad (protocols of meetings of the movement and Ahdut Ha'avodah institutions), Aharon Cisling Papers (KMA–ACP), Palmah Archive (KMA–PA)
Labour Archive (LA) (Histadrut – Lavon Institute) – Tel Aviv
Labour Party Archives (LPA) – Beit Berl, Israel
National Archives (NA) – Washington DC – State Department Papers
Public Record Office (PRO) – London – papers of the Cabinet Office (CAB), Colonial Office (CO), Foreign Office (FO) and War Office (WO)
St Antony's College Middle East Centre Archive – Oxford, England – Alan Cunningham Papers (CP), Jerusalem and East Mission papers (JEM), etc.
United Nations Archive (UNA) – New York

Individual kibbutz archives – Mishmar Ha'emek, Ma'anit, Hazore'a (Eliezer Be'eri Papers), etc.
Municipal archives in Israel – Haifa (HMA), Tiberias, Ashkelon

INTERVIEWS

Yigael Yadin, Yitzhak Ben-Aharon, Yehoshua Palmon, Ya'akov Shimoni, Moshe Carmel, Eliezer Be'eri (Bauer), Binyamin Arnon, Aharon Bar-'Am (Brawerman)

PUBLISHED PRIMARY SOURCES

Begin, Menachem, (Heb.) *In the Underground, Writings and Documents*, 4 vols., Tel Aviv, Hadar, 1959
Ben-Gurion, David, (Heb.) *As Israel Fights*, Tel Aviv, Mapai Press, 1952
—— (Heb.) *The Resurgent State of Israel*, 2 vols; Tel Aviv, Am Oved, 1969
—— (Heb.) *The War Diary, 1948–1949* (DBG-YH), 3 vols., eds. Gershon Rivlin and Elhannan Orren, Tel Aviv Israel Defense Ministry Press, 1982
Israel State Archives/Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Documents, December 1947–May 1948*, ed. by Gedalia Yogev, Jerusalem, Israel Government Press, 1980
Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, May–September 1948*, Vol. I, ed. by Yehoshua Freundlich, Jerusalem, Israel Government Press, 1981
Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, October 1948–April 1949*, Vol. II, ed. by Yehoshua Freundlich, Jerusalem, Israel Government Press, 1984
Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of the State of Israel, Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948–July 1949*, Vol. III, ed. by Yemima Rosenthal, Jerusalem, Israel Government Press, 1983
Israel State Archives, *Documents on the Foreign Policy of Israel, May–December 1949*, Vol. IV, ed. by Yemima Rosenthal, Jerusalem, Israel Government Press, 1986
Jabotinsky, Ze'ev, (Heb.) *Writings, On the Way to Statehood*, Jerusalem, Ari Jabotinsky (Publishers), 1953.
Jewish Agency, *Twentieth Zionist Congress and the Fifth Session of the Jewish Agency Council, 3–21 August 1937, A Stenographic Report*, Jerusalem, Executive of the Zionist Organisation\Jewish Agency, 1938.
Mapai, (Heb.) *On the Problems of Settlement and Irrigation in the State*, May 1948.
Sharett (Shertok), Moshe, (Heb.) *Political Diary 1936–1942*, Tel Aviv, Am Oved/Hasifriya Hatziyonit, 1976–1979.
Weitz, Yosef, (Heb.) *My Diary and Letters to the Children*, Vols. III and IV, Tel Aviv, Massada, 1965.

SECONDARY WORKS

'Abasi, Mustafa, (Heb.) 'Safad During the Mandate; Social and Political Aspects', Ph.D. thesis, Haifa University, 1999.

Anon. (Heb.), *The Alexandroni Brigade in the War of Independence*, eds. Gershon Rivlin and Zvi Sinai, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1964.
Anon. (Heb.), *The Book of the Palmah*, 2 Vols., ed. and compiled by Zerubavel Gilad together with Mati Megged, Tel Aviv, Kibbuu Meuhad Press, 1956.
Anon. (Heb.), *Behind the Screen, The Iraqi Parliamentary Inquiry on the War in Palestine*, Tel Aviv, Ma'arachot, 1954.
Anon. (Heb.), *The History of the Haganah*, (STH) 3 vols. sub-divided into eight books, ed. by Shaul Avigur, Yitzhak Ben-Zvi, Elazar Galili, Yehuda Slutzky, Ben-Zion Dinur and Gershon Rivlin, Tel Aviv, Am Oved, 1954–73.
Anon. (Heb.), *In Enemy Eyes, three Arab publications on the War of Independence* (Heb.) Tel Aviv, Israel Defence Forces, General Staff/History Branch, IDF Press–Ma'arachot, 1954. The book, translated into Hebrew by Captain S. Sabag, is composed of lengthy excerpts from Mohammed Nimr al Khatib, *Min Athar al Nakba,* Kamel Ismail al Sharif, *Al Ihwan al Muslemin fi Harb Falastin,* and Mohammed Ghussan, *Ma'arak Bab al Wad.*
Anon. (Heb.), *Mishmar Ha'emek in the War*, Tel Aviv, Sifriyat Poalim, 1950.
Anon. (Heb.), *Tree and Sword, the Route of Battle of the Golani Brigade*, collected and edited by Binyamin Etzioni, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, undated.
Anon. (Heb.), *'Ein Gev in the War: The Fortress at the Entrance to the Sea of Galilee*, Tel Aviv, Ma'arachot, 1950.
Anon. (Heb.), *The Negev Brigade during the War*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, undated.
'Abd al Madur, 'Abd al Rahim, (Arab.) *The Village of Qaqun*, Bir Zeit University Press, 1994.
Assaf, Michael, (Heb.) *The History of the Awakening of the Arabs in Palestine and Their Flight*, Tel Aviv, Tarbut Vehinuch, 1967.
'Av, Nahum, (Heb.) *The Struggle for Tiberias, the First [City] Liberated in the War of Independence*, Tel Aviv, Ministry of Defence Press, 1991.
Avidar, Yosef, (Heb.) 'Plan D', in *Safra Veseifa*, No. 2, June 1978.
Ayalon, Avraham, (Heb.) *The Giv'ati Brigade in the War of Independence*, Tel Aviv, DF Press – Ma'arachot, 1959.
—— (Heb.), *The Giv'ati Brigade Opposite the Egyptian Invader*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1963.
Al 'Azm, Khalid, (Arab.) *The Memoirs of Khalid al 'Azm*, Beirut, Dar al Mutahidda Lil-Nashr, 1973.
Banai (Mazal), Ya'akov, (Heb.) *Unknown Soldiers, the Book of LHI Operations*, Tel Aviv, Hug Yedidim, 1958.
Begin, Menachem, *The Revolt*, London, W.H. Allen 1964.
Ben-Artzi, Yoss, (Heb.) '"To Conquer the State", Mapai's Settlement Plan in Advance of the Establishment of the State along Partition Borders', *Yahadut Zmanenu* 10, 1996.
Ben-Yehuda, Netiva (Heb.) *Passed the Ropes*, Jerusalem, Domino Press, 1985.
Bentov, Mordechai, (Heb.) *Days Tell*, Tel Aviv, Sifriyat Hapoalim, 1984.
Burns, E.L.M., *Between Arab and Israeli*, London, Harrap, 1962.
Caplan, Neil, *Futile Diplomacy, Vol. 3, The United Nations, the Great Powers and Middle East Peacemaking 1948–1954*, London, Frank Cass, 1997.
Carmel, Moshe, (Heb.) *Northern Battles*, Tel Aviv, IDF Press–Ma'arachot, 1949.

Carta's Atlas of Palestine From Zionism to Statehood, (Heb.) ed. by Jehuda Wallach, Jerusalem, Carta, 1972, 1974.

Carta's Historical Atlas of Israel, The First Years 1948–1961, (Heb.) ed. by Jehuda Wallach and Moshe Lissak, Jerusalem, Carta, 1978.

Cohen, Aharon, (Heb.) *Israel and the Arab World*, Tel Aviv, Sifriyat *Poalim*, 1964.

Cohen, Mula, (Heb.) *To Give and to Receive*, Personal Memoirs, Tel Aviv, Hakibbutz Hameuhad Publishing House, 2000.

Cohen, Yeroham, (Heb.) *By Light and in Darkness*, Amikam, Tel Aviv, 1969.

Cohen-Shany, Shmuel, (Heb.) *Operation Paris: International and Quiet Diplomacy in a New State*, Tel Aviv, Ramot-Tel Aviv University, 1994.

Dror, Zvika, (Heb.) *The Life and Times of Yitzhak Sadeh*, Tel Aviv, Hakkibutz Hameuhad Publishing House, 1996.

Ehrlich, (Heb.), *The Lebanon Tangle: The Policy of the Zionist Movement and the State of Israel towards Lebanon, 1918–1958*, Tel Aviv, IDF/Ministry of Defence Press, 2000.

Eshel, Zadok, (Heb.), *The Carmeli Brigade in the War of Independence*, Tel Aviv, Ma'arachot – IDF Press, 1973.

—— (Heb.) *The Haganah Battles in Haifa*, Tel Aviv, Ministry of Defence Press, 1978.

Eyal, Yigal, *The First Intifada, the Suppression of the Arab Revolt by the British Army, 1936–1939*, (Heb.) Tel Aviv, Ma'arachot\Defence Ministry Press, 1998.

Finkelstein, Norman, 'Myths, Old and New,' *Journal of Palestine Studies*, 81 (Autumn 1991).

Gabbay, Rony, *A Political Study of the Arab–Jewish Conflict: The Arab Refugee Problem (a Case Study)*, Geneva, Librairie E. Droz, and Paris, Librairie Minard, 1959.

Gelber, Yoav, (Heb.) *The Core of A Regular Jewish Army*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi, 1986.

—— *Palestine 1948, War Escape, and the Emergence of the Palestinian Refugee Problem*, Brighton, Sussex Academic Press, 2001.

—— (Heb.) *Independence and Nakba* (forthcoming) (Chapter 15).

Giv'ati, Moshe, (Heb.) *In the Path of Desert and Fire, the History of the 9th Armored Battalion 1948–1984*, Tel Aviv, Ma'arachot\Defence Ministry Press, 1994.

Golan, Arnon, (Heb.) *Spatial Transformation – Result of War, the Former Arab Areas in the State of Israel 1948–1950*, Beersheba, Centre for Ben-Gurion's Heritage-Ben-Gurion University Press, 2001.

Goren, Tamir, (Heb.) 'Why did the Arab Inhabitants of Haifa Leave? An Examination of a Controversial Question', *Cathedra*, 80, June 1996.

Gorny, Yosef, *The British Labour Movement and Zionism, 1917–1948*, London, Frank Cass, 1983.

—— (Heb.) *The Arab Question and the Jewish Problem*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1985.

Glubb, John, *A Soldier with the Arabs*, London, Hodder and Stoughton, 1957.

Grossman, David, (Heb.) *The Arab Village and Its Daughters, Processes in the Arab Settlement of Palestine in the Ottoman Period*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi, 1994.

Harari, Ephraim, ed., *The Tel of the Winds, Letters from Home*, Kibbutz Hatzor, Shikma, no date (but ca.1986) (a book of letters).

Hasso, Frances, 'Modernity and Gender in Arab Accounts of the 1948 and 1967 Defeats', *International Journal of Middle East Studies*, 32, 2000.

Heller, Joseph, *The Birth of Israel, 1945–1949, Ben-Gurion and His Critics*, Gainesville, Florida University Press, 2000.

Horowitz, Dan, and Moshe Lissak, (Heb.) *The Origins of the Israeli Polity, the Political System of the Jewish Community in Palestine Under the Mandate*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1977.

Israel Defence Forces, General Staff History Branch, (Heb.) *History of the War of Independence*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1959.

Itzchaki, Arieh, (Heb.), *Latrun, the Battle for the Road to Jerusalem*, 2 vols., Jerusalem, Cana, 1982.

Kadish, Allon; Sela, Avraham; and Golan, Arnon, (Heb.) *The Conquest of Lydda, July 1948*, Tel Aviv, Haganah Archive\Ministry of Defence Press, 2000.

Kamen, Charles, (Heb.), 'After the Catastrophe: the Arabs in the State of Israel', in *Mahbarot Lemehkar U'lebikoret*, No. 10, 1985.

Kan'ane, Sharif, and Lubna 'Abd al Hadi, (Arab.), 'Abu Kishk', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1990.

Kan'ane, Sharif, and Bassam al Ka'abi, (Arab.) 'Al Miska', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1991.

—— (Arab.) 'Kafr Saba', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1991.

Kan'ane, Sharif, and Nihad Zeitawi, (Arab.) 'The Village of Deir Yassin', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1987.

Kan'ane, Sharif, and Rashad al Madani, (Arab.) 'Kaufakha', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1990.

—— (Arab.) 'Faluja Village', Bir Zeit, Bir Zeit University Press, 1987.

Kark, Ruth, and Michal Oren-Nordheim, (Heb.) *Jerusalem and Its Environs, Quarters, Neighbourhoods and Villages 1800–1948*, Jerusalem, Akademon, 1995.

Katz, Shmuel, (Heb.) *Jabo, A Biography of Ze'ev Jabotinsky*, Tel Aviv, Dvir, 1993.

Katz, Teddy, (Heb.), 'The Exodus of the Arabs from Villages at the Foot of the Southern Carmel in 1948', Haifa University MA Thesis, March 1998.

Katz, Yossi, (Heb.) 'The Deliberations of the Jewish Agency Committee for Transfer of Population, 1937–1938', *Zion*, 2\53, 1988.

Khalidi, Walid, 'The Fall of Haifa', *Middle East Forum*, 35\10, December 1959.

—— 'Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine', *Journal of Palestine Studies*, Autumn 1988.

(ed.) – *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1992.

Khatib, Muhammad Nimr al, *The Events of the Disaster or the Palestinian Disaster*, Beirut, Al Khay at Publishers, 1967 ed.

Kidron, Peretz, 'Truth Whereby Nations Live', in Christopher Hitchens and Edward Said, eds. *Blaming the Victims, Spurious Scholarship and the Palestinian Question*, London, Verso, 1988.

Kimche, Jon and David, *Both Sides of the Hill*, London, Secker and Warburg, 1960.

Krystall, Nathan, 'The Fall of the New City 1947–1950', in Salim Tamari, ed., *Jerusalem 1948: the Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*, Jerusalem, Institute of Jerusalem Studies\Badil Resource Centre, 1999.

Lahav, Mordechai, (Heb.) *Fifty Years of the Palestinian Refugees, 1948–1999*, Israel, Rosh Tov, 2000.

Lazar (Litai), Haim, *The Conquest of Jaffa*, Tel Aviv, Shelah, 1951.

Lebel, Jennie, (Heb.) *Haj Amin and Berlin*, Tel Aviv, Technosdar, 1996.

Levenberg, Haim, *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine,1945–1948*, London, Frank Cass Ltd., 1993.

Levin, Harry, *Jerusalem Embattled, a Diary of the City Under Siege, March 25th, 1948 to July 18th, 1948*, London, Victor Gollancz Ltd., 1950.

Lorch, Netanel, *The Edge of the Sword, Israel's War of Independence, 1947–1949*, revised ed., Jerusalem, Masada Press, 1968.

Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians, The Concept of 'Transfer" in Zionist Political Thought, 1882–1948*, Washington DC, Institute for Palestine Studies, 1992.

— 'A Critique of Benny Morris', *Journal of Palestine Studies* 81, Vol. XXI\1, Autumn 1991.

— 'The Historical Roots of the Palestinian Refugee Question,' in Naseer Aruri, ed., *Palestinian Refugees, the Right of Return*, London, Pluto Press, 2001.

Messer, Oded, (Heb.) *The Haganah's Operational Plans, 1937–1948*, Tag Publishing House, Israel, 1996.

Miller, Ylana, *Government and Society in Rural Palestine 1920–1946*, Austin, University of Texas Press, 1984.

Milstein, Uri, *History of Israel's War of Independence*, vols. 1–4, Lanham, Maryland, University Press of America, 1996–1998.

Montgomery of Alamein, Bernard, *Memoirs*, Collins, London, 1958.

Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988.

— *1948 and After: Israel and the Palestinians*, Oxford, Oxford University Press, (rev. ed.) 1994.

— *Israel's Border Wars, 1949–1956*, Oxford, Oxford University Press, (rev. ed.) 1997.

— *Righteous Victims, A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–1999*, New York, Knopf, 1999.

— *The Road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine and the Jews*, London, IB Tauris, 2002.

— (Heb.) *Correcting a Mistake, Jews and Arabs in Palestine, 1936–1956*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 2000.

— 'Haifa's Arabs: Displacement and Concentration, July 1948', *The Middle East Journal*, 42/2, Spring 1988.

— 'The Harvest of 1948 and the Creation of the Palestinian Refugee Problem', *The Middle East Journal*, 40/4, Autumn 1986.

— 'Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948–1949', *Middle Eastern Studies*, 22/4, October 1986.

— 'Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948', *The Middle East Journal*, 40\1, Winter 1986.

Nazzal, Nafez, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*, Beirut, The Institute for Palestine Studies, 1978.

Nimrod, Yoram, (Heb.), 'Patterns of Israeli-Arab Relations: The Formative Years 1947–1950', Hebrew University Ph.D. thesis, 1985.

Niv, David, (Heb.), *Battles of the IZL*, Vol. 6, Tel Aviv, Klausner Institute, 1980.

Orren, Elhannan, (Heb.), *On the Road to the City, Operation Dani*, Tel Aviv, IDF Press – Ma'arachot, 1976.

Oussetzky-Lazar, Sarah, (Heb.) 'Iqrit and Bir'im, the Full Story,' Report No. 10, Reports on the Arabs in Israel, Giv'at Haviva, Institute for Arab Studies\Institute for the Study of Peace, 1993.

Pa'il, Meir, (Heb.) *From the Haganah to the Israel Defence Forces*, Tel Aviv, Zmora, Bitan, Modan, 1979.

Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli-Conflict 1947–1949*, London, IB Tauris, 1992.

—— 'The Tantura Case in Israel: The Katz Research and Trial', *Journal of Palestine Studies*, Vol. 30\3, Spring 2001.

—— (Heb.) 'The Katz Affair and Tantura: History, Historiography, Law and Academia', *Teioriya U'Vikoret* 20, Spring 2002.

Parsons, Laila, *The Druze between Palestine and Israel, 1947–1949*, Oxford, Macmillan\St Antony's, 2000.

Peretz, Don, *Israel and the Palestine Arabs*, Washington DC, The Middle East Institute, 1958.

Porath, Yehoshua, *The Emergence of the Palestinian–Arab National Movement 1918–1929*, London, Frank Cass, 1974.

—— *The Palestinian Arab National Movement 1929–1939*, London, Frank Cass, 1977.

Sakakini, Khalil al, (Heb.) *Such am I, Oh World, Diaries of Khalil al Sakakini*, Jerusalem, Keter, 1990.

Sayigh, Rosemary, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London, Zed Press, 1979.

Schechtmann, Joseph, *Population Transfers in Asia*, NY, Hallsby Press, 1949.

Segev, Tom, (Heb.) *1949 – The First Israelis*, Domino Press, Jerusalem, 1984.

——*One Palestine, Complete, Jews and Arabs under the British Mandate*, New York, Metropolitan Books\Harry Holt, 2000.

Seikaly, May, *Haifa, Transformation of an Arab Society, 1918–1939*, London, IB Tauris, 1995.

Shaltiel, David, (Heb.) *Jerusalem 1948*, Tel Aviv, Defence Ministry Press, 1981.

Shapira, Anita, *Land and Power, The Zionist Resort to Force 1881–1948*, New York, Oxford University Press, 1992.

Shimoni, Ya'akov, (Heb.), *The Arabs of Palestine*, Tel Aviv, 'Am 'Oved, 1947.

Shoufani, Elias, 'The Fall of a Village', *Journal of Palestine Studies*, 1\4, 1972.

Simons, Chaim, *International Proposals for Transfer of Arabs from Palestine, 1895–1947*, Hoboken, NJ, Ktav Publishing House, 1988.

—— 'Supplement No. 1', Kiryat Arba, 1993.

Slyomovics, Susan, *The Object of Memory*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1998.

Stein, Kenneth, 'One Hundred Years of Social Change, the Creation of the Palestinian Refugee Problem', in Laurence Silberstein, ed., *New Perspectives on Israeli History, the Early Years*, New York, New York University Press, 1991.

Teveth, Shabtai, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs*, Oxford, Oxford University Press, 1985.

—— 'The Evolution of "Transfer" in Zionist Thinking', Occasional Papers, Tel Aviv, Moshe Dayan Centre, Tel Aviv University, May 1989.
—— (Heb.) 'The New Historians', *Ha'aretz*, 14.4.1989.
Tzahar, Moshe, (Heb.) 'Historians, Beware of Your Sources', *Alpayim* 13, 1996.
Tzahor, Ze'ev, (Heb.) *Hazan*, Jerusalem, Yad Ben-Zvi\Yad Ya'ari, 1997.
Vered, Avraham, (Heb.) *Burning Bush*, Tel Aviv, Tnufa Books, 1950.
—— (Heb.) *The Southern Front, Between Sinai and Hebron, from the Isolation of the Negev until the Defeat of the Invading Egyptian Army*, Tel Aviv, Yair Publishers, 1996.
Yihya, Mahmood al Yihya (Arab.), *Al Tantura*, Damascus, Dar al Shara, 1998.
Zimmerman, John, 'Radio Propaganda in the Arab-Israeli War of 1948', *Weiner Library Bulletin*, New Series, XXVII, nos. 30–31, 1–9.

المؤلف في سطور

بيني موريس

- هاجر والداه إلى فلسطين في العام 1947، وولد في 8 ديسمبر 1948.

- عُيِّن والده ديبلوماسيا في نيويورك العام 1957، حيث استقر فيها مع عائلته مدة أربع سنوات، ثم قضى فيها سنتين بدءا من 1963.

- لدى إنهائه المرحلة الثانوية التحق بالجيش لأداء الخدمة العسكرية وانضم إلى وحدة المظليين، وأنهى تجنيده قبل بدء حرب العام 1967 بقليل، وأُرسلت وحدته إلى الجولان لكنها لم تشارك في عمليات القتال.

- درس التاريخ في الجامعة العبرية في القدس وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كمبريدج في العلاقات البريطانية - الألمانية.

- عند عودته إلى القدس، عمل لمدة اثني عشر عاما بجريدة «جيروزاليم بوست».

- بعد عدة أبحاث، أصدر أول مؤلفاته عن نشوء مشكلة اللاجئين الذي نشرته جامعة «كمبريدج» العام 1988، وحظي بعده بشهرة كبيرة.

- في العام 1988 زاد صيته لرفضه الالتحاق بالقوات الاحتياطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فسجن ثلاثة أسابيع وأصبح الرافض الإسرائيلي (روفزنيك) رقم 39، وكان قد شارك قبل ذلك «مرغما» في حرب لبنان (1982)، ومع الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية عام 1986 قبل بدء الانتفاضة الأولى.

- لدى خروجه من السجن أطلق مصطلح «المؤرخون الجدد» على المؤرخين الذين أعادوا كتابة التاريخ الإسرائيلي.

- عمل أستاذا في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة «بن غوريون» بالنقب.

- درّس عام 2005 في جامعة «ميريلاند» في الولايات المتحدة.

أ. د. عماد عواد

- ديبلوماسي سابق في وزارة الخارجية المصرية.
- موظف دولي سابق بمنظمة الوحدة الأفريقية (الإدارة السياسية وحدقي تسوية المنازعات واللاجئين).
- مستشار حقوق الإنسان لرئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (لندن).
- حاصل على الدكتوراه من جامعة «باريس 2» بفرنسا، في العام 1990، حول موضوع «التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي» بتقدير امتياز.
- حاصل على درجة أهلية الإشراف على الأبحاث العلمية (أستاذ) من الجامعة نفسها العام 1994.
- نشر العديد من المقالات في صحف ودوريات عربية وأجنبية من أبرزها مجلة الدفاع الوطني الفرنسية منذ العام 1985.
- نشر عددا من الكتب بلغات مختلفة أبرزها: «أي عملية سلام في الشرق الأوسط؟ دراسة في المقترب الإسرائيلي» (باللغة الفرنسية، باريس، 1988)، «الخطوط الحمراء: مفهوم السلام الإسرائيلي» (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000)، «الشرق الأوسط وتحديات النظام الدولي الجديد» (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004)، «المواطنة والأمن»، القاهرة، 2009.
- أستاذ منتدب للعلوم السياسية بكل من جامعة القاهرة، وجامعة المستقبل، والجامعة البريطانية (جمهورية مصر العربية).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978 .

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار .

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات .

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر .

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته . وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة

مـن الكتاب بلغته الأصلية ، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب ، وكذلك يجب أن تـدوّن أرقام صفحـات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة ، والسلسـلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مسـتوفية لهذا الشرط . والمجلـس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبيـة في حالة الاعتذار عن عدم نشـرها . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق .

وفـي حـال الموافقة والتعاقـد على الموضوع ــ المؤلـف أو المترجم ـ تصـرف مكافأة للمؤلـف مقدارها ألف وخمسـمائة دينـار كويتي ، وللمترجم مكافأة بمعدل عشـرين فلسـا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي ، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وسـتمائة دينار كويتي) ، بالإضافة إلى مائة وخمسـين دينارا كـويتيا مقابل تقديـم المخطـوطـة ـ المؤلفـة والمترجمـة ـ من نسختين مطبوعتين .

هذا الكتاب...

أثار هذا الكتاب، وقت صدوره، ضجة كبيرة داخل إسرائيل، لما تضمنه من حقائق صدمت الكثيرين، في إطار كتابات «المؤرخين الجدد» الذين قدموا روايات تختلف - بشكل جوهري - عما دأب المؤرخون والساسة اليهود على ترديده. تتضمن هذه النسخة المنقحة للكتاب العديد من العناصر من أبرزها وأهمها تتبُّعها جذور فكرة التهجير القسري للفلسطينيين، من مدنهم وقراهم، في الأيديولوجية الصهيونية؛ وما توصلت إليه من نتيجة مفادها أنه على الرغم من عدم وجود خطة مُمنهجة لتحقيق هذا الهدف فإن الفكرة كانت حاضرة في أذهان القيادتين السياسية والعسكرية على السواء، ويؤكد ذلك بقاء المسؤولين من التشكيلات اليهودية العسكرية المتعددة الذين أقدموا على ارتكاب فظائع بحق الفلسطينيين بعيدا عن طائلة العقاب الرادع، مما عكس درجة من درجات الموافقة الضمنية على ما اقتُرف بهدف الوصول إلى تحقيق هدف «الدولة اليهودية» أو الدولة الإسرائيلية التي تتضمن أقل عدد من العرب الفلسطينيين. وفضلا عن ذلك يكشف الكتاب – من خلال الوثائق – عن كيفية تعاطي كل من القيادتين، السياسية والعسكرية، اليهوديتين مع ظاهرة النزوح الجماعي الفلسطيني، سواء من خلال تشجيعها أو السعي إلى التعجيل بحدوثها، باستخدام وسائل الضغط النفسي على المناطق المقرر اجتياحها.

على الرغم من صفة التأريخ التي تغلب عليه، يُعتبر هذا الكتاب مرجعا على درجة عالية من الأهمية، ليس للقارئ العادي فقط ولكن للساسة أيضا، من حيث تناوله هذا الملف الشائك؛ انطلاقا من وثائق يهودية رُفع غطاء السرية عنها، وسعيه إلى تبديد الغموض الذي أحاط به، سواء فيما يتعلق بنشأة المشكلة، أو الخلاف حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين، أو محاولات استثمار المقترحات الأولية لتسوية قضيتهم لتحقيق مكاسب سياسية، ولعل في هذا ما يساعد الطرف العربي على دعم موقفه التفاوضي بالحجج القوية اليهودية المصدر، فضلا عن تجنب الوقوع في شرك تسويات قد تهدر حقوقه، وتقتصر على خدمة أهداف الطرف الآخر في الصراع.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 404 - 7
رقم الإيداع (2013/631)